

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا - فرع اللغة

قام الطالب بالتعديلات المطلوبة:
أ.د. محسن بن سالم العميري مشـرـقاً
أ.د. الشريف عبد الله على الحسـيني مناقشـاً
أ.د. فتحي مصطفى علي الدين مناقشـاً



٣٠١٠٢٠٠٠٦٤١٥

عيون الإضراب في فنون الإعراب

لأبي بكر عبيد الله بن إبراهيم بن أبي بكر التفتازاني المتوفى حوالي
سنة (٥٥٠ هـ)

دراسة وتحقيق

(من بداية الكتاب حتى نهاية القسم الخامس منه)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد

الطالب: مطيع الله عواض دبيان السلمي
إشراف:

الدكتور: محسن سالم العميري

١٤١٥ - هـ ١٩٩٥ م

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.
وبعد، فعنوان هذه الرسالة هو: «عيون الإضراب في فنون الإعراب» لعبد الله بن إبراهيم التفتازاني، المتوفى حوالي سنة (٥٥٠ هـ)، من بداية الكتاب حتى نهاية القسم الخامس منه، دراسة وتحقيق.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين، أوهما الدراسة، وثانيهما النص المحقق.

أما قسم الدراسة فيشمل فصلين:

الفصل الأول: ترجمت فيه لأبي بكر التفتازاني في عشرة مباحث:

المبحث الأول: نسبه ولقبه . المبحث الثاني: مولده ونشأته .

المبحث الثالث: رحلاته . المبحث الرابع: أخلاقه وسيرته .

المبحث الخامس: مكانته العلمية . المبحث السادس: عصره .

المبحث السابع: شيوخه . المبحث الثامن: تلاميذه .

المبحث التاسع: آثاره العلمية . المبحث العاشر: وفاته .

أما الفصل الثاني: فقد تحدثت فيه عن كتاب «عيون الإضراب في فنون الإعراب» في عشرة مباحث أيضاً:

المبحث الأول: تحدثت فيه عن منهج المؤلف في الكتاب، وقد تضمن جانبيين: الأول في تقسيم الكتاب، والثاني في ترتيب الأبواب والفصول.

المبحث الثاني: مصادر الكتاب .

المبحث الثالث: مصطلحات المؤلف في الكتاب .

المبحث الرابع: مناقشاته العلمية و اختياراته .

المبحث الخامس: موقفه من العلة التحورية .

المبحث السادس: موقفه من علماء البصرة والكوفة .

المبحث السابع: عناته بشواهد القرآن الكريم والقراءات والحديث الشريف .

المبحث الثامن: الشواهد الشعرية وعناته المؤلف بها .

المبحث التاسع: موازنة بين كتاب «عيون الإضراب» للتفتازاني، وكتاب «المفصل» للزمخشري .

المبحث العاشر: قيمة الكتاب العلمية .

وقد ذيلت هذا الفصل بمبحث تحدث فيه عن نسخة الكتاب، وتوثيقه، وعملي في التحقيق.

أما نص الكتاب، فقد حفظه وفق القواعد التي ارتضاها أرباب هذا الفن.

ختمت هذه الرسالة بصنع فهارس فنية تساعد الباحثين على الإفاده منه .

عميد الكلية

حسن جودة

المشرف

حسن

الطالب

حسن

مطيع الله بن عواض السلمي أ.د. حسن بن سالم العميري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمدُ للهِ ذِي الْجَلَالِ وَالْعَزَّةِ وَالْإِنْعَامِ وَالْمُنْتَهِ، أَحْمَدُهُ سُبْحَانَهُ عَلَى تَوَالِي مِنْهُ حَمْدًا يَلْغُ رِضَاهُ، وَأَصْلَى وَأَسْلَمَ عَلَى خَيْرِ خَلْقِ اللهِ، سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، اللَّهُمَّ صَلُّ وَسُلِّمُ وَبَارِكْ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ، وَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِ وَاتَّبَعَ هُدَاهُ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

وبعد، فموضوع هذه الرسالة هو دراسة لكتاب «عيون الإضراب في فنون الإعراب» لأبي بكر عبيد الله بن إبراهيم التفتازاني، المتوفى حوالي سنة خمسين وخمسماية للهجرة، مع تحقيق الكتاب من أوله حتى نهاية القسم الخامس منه .

وهذا الكتاب أصل من الأصول النحوية المغمورة، التي لم يُكشف النقاب عنها، ولم يُعن بها أحد على حد علمنا، فلم يُعطِ حظاً من البحث والدراسة بالرغم مما احتوى عليه من جملة أصول النحو وفروعه، وما اشتمل عليه من عرض وبسط للمسائل النحوية .

أما عن مؤلفه فقد قال عنه تلميذه ابن السمعاني: «إمام فاضل ... مجموع له الفنون^(١) .

كما قال عنه ياقوت الحموي: «إمام فاضل»، عالم بالتفسير القراءات والمذهب والأصول^(٢) .

وكتابٌ قديمٌ هذا صفةٌ مؤلفه جديرٌ بالبحث والدراسة، ومؤلفٌ مغمورٌ له مثلُ هذه المكانة العلمية، حريٌ بأن يَتَعَرَّفَ عليه الباحثون والدارسون، ويطلُّعوا على شيءٍ من آرائه وآثاره .

(١) الأنساب ٦٣/٣ .

(٢) معجم الأدباء ٣٩٥/٢ .

وقد دفعني إلى اختيار هذا البحث ليكون موضعًا لرسالتي لنيل الماجستير أمر منها:

١ - إن هذا الكتاب يُعد كما ذكرنا أصلًاً من أصول النحو العربي، إذ ليس هو شرح لكتاب ولا حاشية، الأمر الذي يجعله مرجعًا مهمًا لطلاب العلم والباحثين في الدرس النحوي.

٢ - إن تحقيق هذا الكتاب يكشف لنا عن حياة رجل مغمور، لم يُعط حقه من الدراسة والبحث، ولا نعلم له كتاباً مطبوعة ولا مخطوطة غير هذا الكتاب، بالرغم من رسوخ قدمه في العلم وتقدم عصره، فأردت أن أعرف به وبعلمه لكي يُفيد الباحثون والدارسون من دراسة آرائه وآثاره.

٣ - نقل المؤلف في هذا الكتاب عن كثير من العلماء المتقدمين، أمثال عيسى بن عمر، وأبي إسحاق الحضرمي، وسيبوه، والكسائي، والأخفش، والفراء، وغيرهم من تكلمت عنهم في مصادر هذا الكتاب.

٤ - رغبتي في الاشتراك في إحياء كتب التراث التي لا يزال عدد كبير منها يقبع في خزائن المكتبات ودور الكتب، يتضرر من ينفض عنه غبار الزمن، ليخرجه إلى النور، فينتفع به طلاب العلم والمعرفة.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في قسمين:

القسم الأول: الدراسة.

القسم الثاني: الكتاب المحقق.

أما القسم الأول:

فقد جعلته في فصلين تضمن كل منهما عدداً من المباحث:

الفصل الأول: تحدث فيه عن أبي بكر التفتازاني، وكان في عشرة مباحث:

المبحث الأول: نسبة ولقبه.

المبحث الثاني: مولده ونشأته.

المبحث الثالث: رحلاته.

المبحث الرابع: أخلاقه وسيرته .

المبحث الخامس: مكانته العلمية .

المبحث السادس: عصره .

المبحث السابع: شيوخه .

المبحث الثامن: تلاميذه .

المبحث التاسع: آثاره العلمية .

المبحث العاشر: وفاته .

أما الفصل الثاني: فقد تحدثت فيه عن كتاب «عيون الإضراب في فنون الإعراب»

وكان في عشرة مباحث:

المبحث الأول: تحدثت فيه عن منهج المؤلف في الكتاب، وقد تضمن

جانبين: الأول في تقسيم الكتاب، والثاني في ترتيب الأبواب

والالفصول .

المبحث الثاني: مصادر الكتاب .

المبحث الثالث: مصطلحات المؤلف في الكتاب .

المبحث الرابع: مناقشاته العلمية و اختياراته .

المبحث الخامس: موقفه من العلة النحوية .

المبحث السادس: موقفه من علماء البصرة والكوفة .

المبحث السابع: عنایته بشواهد القرآن الكريم والقراءات والحديث

الشرف .

المبحث الثامن: الشواهد الشعرية وعنایة المؤلف بها .

المبحث التاسع: موازنة بين كتاب «عيون الإضراب» لتفتسازاني،

وكتاب «المفصل» للزمخشري من ناحية المنهج، والحدود النحوية،

والشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية، وبسط المسائل النحوية .

المبحث العاشر: قيمة الكتاب العلمية .

وقد ذيلت هذا الفصل ببحث تحدث فيه عن نسخة الكتاب، وتوثيقه، وعملي في التحقيق .

أما القسم الثاني:

فقد تضمن النص الحق الذي بدأ من أول الكتاب حتى آخر القسم الخامس منه، واشتمل على الأقسام الآتية:

القسم الأول: تحدث فيه المؤلف عن أقسام الكلام، وماهية الإعراب ووجوهه في ستة أبواب.

القسم الثاني: تحدث فيه عن الأسماء المرفوعة في سبعة أبواب .

القسم الثالث: تحدث فيه عن الأسماء المنصوبة في خمسة عشر باباً .

القسم الرابع: تحدث فيه عن الأسماء المحروزة في ستة أبواب .

القسم الخامس: تحدث فيه عن الترابع في سبعة أبواب .

وأخيراً ذيلت الكتاب بفهارس فنية مفصلة للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأشعار والأرجاز، والأمثال والحكم وأمثلة النحاة، والأماكن والبلدان، والكتب الواردة في النص، والجماعات والطوائف، والأعلام، والمصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات إجمالاً وتفصيلاً .

وبعد: فإنني أرجو الله عز وجل أن أكون قد وفقت في إظهار هذا النص على الصورة التي أرادها مؤلفه، والتي يرضى عنها أهل العلم وطلابه، ولست أدعى الكمال فيما قدمت، لعلمي أن النص من طبيعة البشر، ولكن حسبي أنني أخلصت النية، وحاولت أن أشد جياد الحزم، وأمد ركاب العزم، فبذللت قصارى جهدي، وانقطعت لهذا البحث بضع سنين، لم أشغل بغيره نفسي، ولم أصرف إلى سواه همي، وتحملت المشقة في سبيله، فامتنع صهوة الصبر، فذلت أمامه كل الصعاب التي لا تخفي على من سلك هذا الطريق، وبعد أن كنت أقدم رجلاً وأؤخر أخرى؛ لعلمي أن المتعاع يسير، والباع قصير، والبضاعة مزاجة، والخبرة لا تسعف المتعلم بما رجاه، استعنت بالله

فأمدني بعونه وتوفيقه .

وفي الختام أجد لزاماً علي أن أذكر فأشكر فضل جمِع من أساتذتي الأفاضل، وزملائي الأعزاء، الذي لهم في عنقي دين لا يقوم شكري بوفائه، وأخص بالذكر أستاذِي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد المختار محمد المهدى، المشرف السابق على الرسالة، الذي غمرني بعطفه ونصحه، وكابد معي في قراءة نص الكتاب ما كابد، وبذل من أوقات راحته الكثير في سبيل إنجاز هذا البحث، فأفدت من ملحوظاته السديدة، وآرائه الصائبة ما أسأل الله جل وعلا أن يجعله في ميزان حسناته .

كما أخص بالشكر وعظيم الامتنان أستاذِي الفاضل الأستاذ الدكتور محسن سالم العميري، المشرف الحالي على الرسالة، الذي رعى هذا العمل حتى استوى على سوقه، فقد أهدى إليَّ من النصائح، وأسدى إليَّ من التوجيهات ما كان عوناً لي - بعد الله سبحانه وتعالى - على مواصلة السير في كتابة هذا البحث، وإخراجه على هذه الصورة، فبجانب التوجيهات كان مدققاً في كل ما أكتب، فكم أرشدني إلى تصحيح كلمة، وتوضيح عبارة، وتقويم فكرة، وتحrir مسألة، فله مني الشكر والثناء، وله من الله الثواب والجزاء .

كما يطيب لي أن أسجل جزيل شكري وامتناني لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى المكرمة ممثلة في سعادة عميدها الفاضل الأستاذ الدكتور محمد حسن باجودة، ورئيس قسم دراساتها العليا الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، الذي يحف كل طالب علم بفضل رعايته ومتابعته بعد رعاية الله جل وعلا .

كما أخص بالشكر الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور عبد الله بن علي الحسيني، والأستاذ الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، على تفضيلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإعطائهما نصيباً من وقتهما الغالي الثمين، سائلاً المولى جل وعلا أن ينفعني بما يديانه من توجيهات تفيد البحث وصاحبِه، وأن يكتب ذلك في ميزان حسناتهم، وأن يجعلهما عني خيراً .

كماأشكر كل من مد لي يد العون، وأسهم بأي جهد أو نصيحة أو مشورة من

أساتذتي الكرام، وزملائي الأوفية، وأذكر منهم: الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، والأستاذ الدكتور عياد بن عيد الشبيبي، وفضيلة الشيخ عبد الستار سيرت، والزملاء: عبد العزيز القناوي صافي الجيل، وعبد الله عمر حاج إبراهيم، ونصران حميد الدين.

فلجميع هؤلاء وغيرهم الشكر والدعاء، شكر معتز بالفضل لأهله، راجياً أن أكون قد شاركت بهذا العمل المتواضع في خدمة التراث، محتسباً الأجر من الله تعالى، والله من وراء القصد.

وبعد، فهذا عملٌ أضعه بين يدي لجنة المناقشة الموقرة، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ أو زلل فمن نفسي، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصَلَى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

القسم الأول

الدراسة

وفيه فصلان:

- ١ - الفصل الأول : التعريف بالمؤلف .
- ٢ - الفصل الثاني : دراسة الكتاب .

الفصل الأول

التعريف بالمؤلف

- | | |
|-------------------|--------------------|
| * عصره . | * نسبه ولقبه . |
| * شيوخه . | * مولده وأخلاقه . |
| * تلاميذه . | * رحلاته . |
| * آثاره العلمية . | * أخلاقه وسيرته . |
| * وفاته . | * مكانته العلمية . |

نسبة ولقبه

هو^(١) أبو بكر عبيد الله بن إبراهيم بن أبي بكر التفتازاني النسائي، إمام وعالم، نشأ بتفتازان ، وعاش فيها ، ولذلك ينسب إليها ، وهي ناحية من نواحي "نسا" تقع وراء الجبل ، وهي قرية كبيرة ، كانت زاهرة بالعلم والعلماء ، وطلابه النجباء ، ولذلك فقد خرج منها جماعة من العلماء الأجلاء وفي مقدمتهم شيخنا الإمام العالم أبو بكر عبيد الله التفتازاني النسائي^(٢) .

فمن العلماء من يفضل البقاء على الترحال ، وهذا يكون عالماً مشهوراً في بلده ، وغير معروف في البلدان الأخرى . وهذا ما كان للإمام أبي بكر التفتازاني إذ كان من المشهورين في بيته ومحيطة ، ومن المغمورين بالنسبة للبلدان الأخرى .

أما عن أسرة عالمنا أبي بكر التفتازاني فلم تذكر كتب التراجم والبلدان والأنساب وطبقات المفسرين - التي ترجمت له - شيئاً عنها، أو عن مكان إقامتها ، أو عن ثقافتها وعلمها ومكانتها ، وإنما اقتصرت على الترجمة له بشيء من الإيجاز .

(١) ينظر في ترجمته الأنساب للسمعاني ٦٣/٣، ٦٤، ٢١٨/١، واللباب ٣٩٥/٢، والمنتخب من مشيخه السمعاني مخطوط ل ١٣٤ ب ، ومعجم البلدان ٦٤، ٦٣/٣ ، وطبقات المفسرين للسيوطى ٧٥، ٣٧٥ . وطبقات المفسرين للداودي ٣٩٥ .

(٢) ينظر الأنساب للسمعاني ٦٤، ٦٣/٣ ، ومعجم البلدان ٦٤، ٦٣/٣ .

مولده ونشأته

لم تفصح مصادر ترجمة عالمنا التفتازاني عن زمن ومكان ولادته ، ومع ذلك فإنها تضنه في عداد علماء تفتازان الذين خرجوا منها ، فقد يكون ولد بها ونشأ فيها . حتى إن تلميذه أبا سعد عبد الكريم السمعاني - حينما ترجم له في "الأنساب" - توقف عن تحديد ذلك فقال : " وكانت ولادته " ^(١) ، فلم يذكر ولادته .

وقد نلتمس تاريخ ولادته من خلال تاريخ الفراغ من إتمام هذا الكتاب ، فقد ذكر أبو بكر التفتازاني أنه فرغ من إتمام هذا الكتاب الذي نحن بصدده تحقيقه سنة اثنين عشرة وخمسماه .

وإذا علمنا أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو المؤلف الخامس من مؤلفات الإمام ، كما أشار إلى ذلك في مقدمته ^(٢) ، ترجح لدينا أن ولادته قد سبقت هذا التاريخ . مراحل لا تقل عن أربعين سنة ، قضتها في التحصيل وطلب العلم ، والأخذ عن العلماء الأجلاء ، والإفادة منهم ، والتأليف بعد أن نضج ، وهذا يعني أن ولادته كانت حوالي سنة سبعين وأربعينأة تقريراً .

(١) الأنساب ٦٤/٣ .

(٢) ينظر كتاب "عيون الإضراب" ص ١٠٧-١٠٨ .

رحلاته العلمية

تذكر كتب الأنساب والبلدان التي ترجمت لعالمنا أبي بكر التفتازاني أنه ارتحل إلى بعض البلدان المجاورة طلباً للعلم والأخذ عن العلماء ، فرحل إلى "نيسابور" ، والتقى بعلمائها ، وأخذ عنهم الحديث ، وتللمذ على عدد من محدثها ، كما سيأتي بيانه في مبحث شيوخه .

وارتحل كذلك إلى "طوس" وتفقه على إمامها حجة الإسلام أبي حامد الغزالى^(١) ، فنهل من علمه ، وتللمذ عليه وأخذ عنه الفقه كما سيأتي .

ولم يقتصر الإمام أبو بكر التفتازاني على معرفة علم الحديث والفقه ودرايته بهما ، بل تجاوز ذلك كغيره من علماء عصره من نهلوا من منابع العلوم المختلفة فألم بأكثر العلوم ، وتللمذ على عدد من العلماء ، وسافر إليهم ، فأخذ التفسير والأصول عن الشيخ المفسر أبي القاسم سلمان بن ناصر الأنباري النيسابوري الفقيه^(٢) .

(١) المنتخب للسمعاني مخطوط ل ١٣٤ ب ، ومعجم البلدان ٢/٣٩٥ .

(٢) المنتخب للسمعاني مخطوط ل ١٣٤ ب ، ومعجم البلدان ٢/٣٩٥ .

أخلاقه وسيورته

أبو بكر عبيد الله التفتازاني رجل حسن السيرة ، طيب السريرة ، كان من المشغلي بالعبادة والإفادة ، ومن الزاهدين في الحياة ، يحب أن يقوم بنفسه على شؤونه، وفي ذلك تواضع العلماء وخلق الأتقياء ، وإخلاص الأولياء .

قال ابن السمعاني في ترجمته له في المتخب : " كان حسن السيرة ، مشغلاً بالعبادة والتهجد ، وكان يتولى الحراثة والمحصاد ، والدياس بنفسه في أرضه ، ويأكل من كده يده ، على ذلك زجي ^(١) عمره ^(٢) .

وقال عنه السيوطي : " كان إماماً ، مفتياً ... ، مشغلاً بالعبادة ، يتولى الحرش والمحصاد بنفسه ، ويأكل من كده ^(٣) ، وهذا يدل على أن أبو بكر التفتازاني لم يكن من طلب الدنيا بعلمه ، وأقبل عليها ، ولكنه من عاش فقيراً ، منصرفاً لعلمه ، مقبلاً عليه ، زاهداً في دنياه ، مدبراً عنها ، وعن أسبابها ، وما يتعلق بها .

(١) معنى زجي عمره: دافعه بقوت قليل. ينظر اللسان (زجا) ١٤/٣٥٤.

(٢) مخطوط ل ١٢٤ ب.

(٣) طبقات المفسرين للسيوطى ص ٧٥ .

علمه

لقد كان الشيخ عبيد الله التفتازاني من الرعيل الأول من العلماء الأحلاء، الذين نهلو من علوم شتى ، ومن منابع مختلفة ، فكان عالماً في أكثر العلوم ، متقدماً لقوعدها وضوابطها ، وهذا فقد أثني عليه كلّ من ترجم له ، ووصفوه بالإمامه والفضل ، والعلم بجميع العلوم والدرایة بها، فقد قال ابن السمعاني في الأنساب - حينما تحدث عن تفتازان - : "خرج منها جماعة من العلماء قدّيماً وحديثاً ، منهم أبو بكر عبيد الله بن إبراهيم التفتازاني ، إمام فاضل عارف بالتفسير القراءات ، والمذهب والأصول ، حسن الوعظ ، بجموع له الفنون^(١)" . وقال عنه في المت منتخب من مشيخته: "كان إماماً فاضلاً فقيهاً مفسراً محدثاً واعظاً مقرئاً"^(٢) .

وقد عده صاحب معجم البلدان في مقدمة علماء تفتازان الذين خرجوا منها، حينما تحدث عنها - فقال : "خرج منها جماعة منهم أبو بكر عبيد الله بن إبراهيم بن أبي بكر التفتازاني ، إمام فاضل ، عالم بالتفسير القراءات والمذهب والأصول"^(٣) . وقال السيوطي في طبقات المفسرين حينما ترجم له : "كان إماماً مفتياً ، مفسراً ، محدثاً واعظاً مشتغلاً بالعبادة"^(٤) ، وكذلك قال عنه الداودي في طبقاته^(٥) .

فإمام عبيد الله التفتازاني رجل مطلع على ثقافات عصره المتنوعة ، وعلومه المختلفة ، ولعله قد تفرغ لهذا الاطلاع ، فهو عالم في التفسير ، وإمام في الحديث ،

(١) الأنساب ٦٣/٣ .

(٢) المت منتخب مخطوط ل ١٣٤ ب .

(٣) معجم البلدان ٣٩٥/٢ .

(٤) طبقات المفسرين للداودي ص ٣٧٥ .

(٥) طبقات المفسرين للسيوطى ص ٧٥ .

وعارف بالفقه والأصول ، وعالم في القراءات ، وقول تلميذه ابن السمعاني : " رجل مجموع له الفنون ^(١) " يفيدنا أنه أخذ من كل علم بطرف ، فلا غرابة إذاً أن نراه من المؤلفين في النحو .

ومن خلال اطلاعي على مصنفه الذي قمت بتحقيقه ودراسته أدركت أن الإمام عبيد الله التفتازاني من علماء القراءات، إذ أكثر من إيرادها في هذا الكتاب ، وأدركت كذلك أنه عالم في النحو وأصوله ، عارف بقواعدة ، وضوابطه ، ومناهجه ، فكتابه الذي بين أيدينا خير دليل ، وأكر شاهد ، وأوضح برهان ، على رسوخ قدم الإمام في الدرس النحوي ،

وبالرغم من سعة علم هذا الإمام بالنحو وأصوله كما سوف يتضح ذلك من كتابه، إلا أنه لم ينص أحد من المترجمين له على أنه من علماء النحو ، بل أجمع الجميع على أن الإمام عالم في الأصول والتفسير ، الأمر الذي يحتم عليه أن يكون عالماً في النحو وأصوله ، كما هو معروف لدى العلماء القدماء ، ولذلك لم نره في طبقات النحاة واللغويين ، ولا من الأعلام المعروفيين ، وذلك لكونه من المغمورين كما أسلفت - .

(١) تقدم تخریجه في الصفحة السابقة .

عصره

عاش الإمام التفتازاني حقبة زمنية امتدت من آخر القرن الخامس الهجري إلى منتصف القرن السادس الهجري ، لذا فقد عاصر من خلفاء بني العباس : المقتدي بأمر الله (ت ٤٨٧ هـ) والمستظر بالله (ت ٥١٢ هـ) والمسترشد بالله (ت ٥٢٩ هـ) والراشد بالله (ت ٥٣٢ هـ) والمقتفي لأمر الله (ت ٥٥٥ هـ) .

وقد نشأ أبو بكر التفتازاني بتفتازان ، وكانت تحت سلطان السلاجقة الذين بدأت دولتهم في المشرق سنة اثنين وثلاثين وأربعين بقيادة السلطان محمد ميكائيل ابن سلجوقي المعروف بطغرل بك^(١) .

وقد أطرب المؤرخون في الحديث عن التحولات السياسية والتغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع في ظل حكم تلك الدولة ، والذي يعنيها في هذا المجال حركة الفكر والثقافة الإسلامية .

فبالرغم مما أصاب الأمة الإسلامية في تلك الحقبة الزمنية من حروب وفتن خاصة في القرن السادس الهجري وما بعده من هجمات عليها كانت أعنف هجوم تعرضت له الأمة ، وكان كفياً بالقضاء عليها لولا دفع الله عنها ، وحفظه لها بالرغم من ذلك فإن حركة العقل العربي لم تحمد جنوطها في ذلك العصر ، ولم تسكن حدتها بتغيير الحكم والأيام وتبدل الأحوال يدل على ذلك ما كان في عصر عالمنا التفتازاني – كغيره من العصور التي سبقته – من وفرة العلماء ، وكثرة المفكرين ، ونشاطٍ في حركة التصنيف

(١) ينظر الكامل في التاريخ ١٥/٨، ٢١، وما بعدها ، والبداية والنهاية ٥١/١٢، ١٣٧ ، وتاريخ دولة آل سلجوقي ٩ .

والتأليف ، لذلك فقد شهد هذا العصر كوكبة من أخذاد العلماء ، في مختلف فروع الفكر الإسلامي ، منهم : الشيخ أبو المعالي الجوهري ، وأبو حامد الغزالي ، وإسماعيل بن عبد الغافر الفارسي ، وأبو سعد السمعاني ، والرخنيري ، وابن الشجري ، والجواليقي ، وابن الخشاب ، وأبو البركات بن الأنباري ، وغيرهم . ولعلنا خصوصية بهم ، إذ تلمند على بعضهم وأخذ عنه بعضهم الآخر .

ويمتاز العصر السلجوقي - الذي عاش فيه الإمام التفتازاني - إنشاء المدارس التي شاركت المساجد في نشر العلم وإصال المعرفة ، والتي تنافس في بنائهما سلاطين السلجقة ، ووزراؤهم من قبل ومن بعد ، ولعل من أبرز أولئك الوزير نظام الملك الحسن بن علي الطوسي ، الذي بني عدداً من المدارس ، من أشهرها المدرسة النظامية بغداد^(١) ، وقد تنافس بعده وزراء السلجقة في إنشاء المدارس وتأسيسها وجلب العلماء إليها ، وبذلك يكون أبو بكر التفتازاني قد عاش عصراً زاهراً بالعلم ، زاخراً بالعلماء في جميع ضروب الفكر الإسلامي .

(١) ينظر طبقات الشافعية ٣١٣/٤ .

شيوخه

تلهمد الإمام أبو بكر لشيخة جليلة وكوكبة من أفذاذ علماء عصره ، الذين كان لهم الأثر الواضح في إثراء الحركة الفكرية ، من إلقاء الدروس ، وتصنيف المؤلفات في مختلف الفنون والعلوم ، وسأذكر شيوخ الإمام أبي بكر التفتازاني وفق وفياتهم :

١ - أبو علي نصر الله بن أحمد بن عثمان الخشنامي النيسابوري^(١) ، كان عالماً صالحًا، معمرًا ثقة ، سمع أبا عبد الرحمن السلمي ، والقاضي أبا بكر أحمد بن الحسن البصري ، وصار مُسند وقته ، وروايته عن السلمي حضور ، وذكر ابن السمعاني أنه ولد سنة تسع وأربعين ، وروى عنه خلق كثير من القدماء منهم والده أبو بكر محمد بن منصور السمعاني ، وقد ذكر أيضًا أن أبا بكر التفتازاني قد أخذ عنه^(٢). وكانت وفاته في غرة شعبان سنة ثمان وتسعين وأربعين .

٢ - أبو سعيد إسماعيل بن عمر بن محمد بن أحمد البهيري المحدث^(٣) ، إمام جليل وشيخ أمين ، ولد سنة تسع عشرة وأربعين ، وكان يقول : " قرأت صحيح مسلم على أبي الحسين عبد الغافر الفارسي أكثر من عشرين مرة " سمع من الحافظ أبي بكر بن أحمد بن منجويه ، وأبي حسان المزكي ، وأبي العلاء صاعد بن محمد . وسمع عنه خلق كثير ، ونص أبو سعد السمعاني على أن أبا بكر التفتازاني قد أخذ

(١) ينظر في ترجمته الأنساب ١٤٣/٥ ، واللباب ٤٤٧/١ ، وال عبر ٣٥٢/٣ ، وشذرات الذهب ٤٠٩/٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٦٧/١٩ .

(٢) ينظر المتخب من مشيخة السمعاني ل ١٣٤ ب ، ومعجم البلدان ٣٩٥/٢ .

(٣) ينظر في ترجمته المنظم ١٥٨/٩ ، والكامل في التاريخ ٤٥٦/١٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢٧٣ ، ٢٧٢/١٩ .

عنده (١) .

توفي في آخر سنة إحدى وخمسمائة بنيسابور .

٣ - أبو عبد الله إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد الفارسي ، ثم النيسابوري (٢) ، الإمام المحدث المتقن ، ولد الشيخ أبي الحسين ، روى عن أبيه ، وعن أبي حسان المزكي ، وعبد الرحمن بن حمدان النصروي ، وأحمد بن محمد الحارث النحوي ، ارتحل في البلاد ، وطوفَ أعوااماً في فارس ، وخوزستان ، وكتب بخطه نحواً من ألف جزء ، وسمع ببغداد أبا محمد الجوهري وطبقته .

حدث عنه ولده الحافظ عبد الغافر ، وبنته ، وعمر أحمد الصفار ، والإمام أبو بكر التفتازاني (٣) ، وتوفي في ذي القعدة سنة أربع وخمسمائة .

٤ - أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي الغزالي (٤) ، صاحب المصنفات الكثيرة .

تفقه بيده " طوس " ثم تحول إلى " نيسابور " فلازم إمام الحرمين أبا المعالي الجوني، فبرع في الفقه في مدة قريبة ، ومهر في الكلام والجدل ، حتى صار من

(١) ينظر المتنخب من مشيخة السمعاني مخطوط ل ١٣٤ ب .

(٢) ينظر في ترجمته العبر ٤-٧/٨ ، وفيات الأعيان ٤٠٢/٣ ، وطبقات التحريين واللغويين لابن قاضي شهبة مخطوط ل ١٩٢ ، شذرات الذهب ٧/٤-٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦٢/١٩ . ٢٦٣

(٣) ينظر الأنساب ٦٣/٣ ، والمتنخب من مشيخة السمعاني ل ١٣٤ ب ، وسير أعلام النبلاء ٢٦٢/١٩ . ٢٦٣

(٤) ينظر ترجمته في اللباب ٣٧٩/٢ ، والعبر ١٠/٤ ، وفيات الأعيان ٤/٤-٢١٦ ، الوافي بالوفيات ١/٢٧٤-٢٧٧ ، التحوم الزاهرة ٢٠٣/٥ ، وشذرات الذهب ٤/٤-١٣ ، هدية العارفين ٢/٧٩-٨١ .

المناظرين الأعيان المشار إليهم ، وأخذ عنه خلق كثير منهم أبو بكر التفتازاني ^(١) .
صنف الكتب المفيدة في عدة فنون. ومن أشهر كتبه: "الوسيط" و "البسيط" و
الوجيز" و "الخلاصة في الفقه" و "إحياء علوم الدين" و "المستصفى في علم
الأصول" .

وكانت ولادته سنة خمسين وأربعين، وقيل سنة إحدى وخمسين بالطبران ،
وتوفي يوم الاثنين سنة خمس وخمسين.

٥ - سلمان بن ناصر بن عمران بن محمد بن إسماعيل بن إسحاق أبو القاسم الأنصارى
النيسابوري الفقيه الصوفى ^(٢) .

أحد تلاميذ الإمام الجوهري ، كان بارعاً في الأصول ، عالماً في التفسير ، صنف فيه
وشرح "كتاب الإرشاد" لشيخه الجوهري ، كان من كبار المصنفين في علم الكلام ،
سمع الحديث عن عبد الغافر الفارسي ، وأبي صالح المؤذن وأبي القاسم القشيري .
وأخذ عنه أبو بكر التفتازاني ^(٣) ، وتوفي - رحمه الله - سنة اثنى عشرة وخمسين.

٦ - أبو العلاء صاعد بن سيار بن عبد الله بن إبراهيم الاسحافي المروي
الدهان ^(٤) ، الحافظ العالم المحدث ،قرأ عليه ابن ناصر جامع أبي عيسى.

(١) ينظر المت منتخب من مشيخة السمعاني مخطوط ل ١٣٤ ب ، ومعجم البلدان ٣٩٥/٢ .

(٢) ينظر تاريخ دمشق ٢١٢/٦ - ٢١٣ ، والغير ٤/٢٧ ، والوافي والوفيات ١٠٧/١٣ ، وطبقات
السبكي ٩٦ - ٩٩ ، وطبقات المفسرين للسيوطى ٥٢ ، وطبقات المفسرين للسداوي
١٩٩/١ ، وشذرات الذهب ٤/٣٤ ، وسير أعلام البلاء ١٩/٤١٢ .

(٣) ينظر المت منتخب من مشيخة ابن السمعاني مخطوط ل ١٣٤ ب ، ومعجم البلدان ٣٩٥/٢ .

(٤) ينظر الأنساب ١/٢٢٣ ، والمنتظم ٩/٢٦٢ ، واللباب ١/٥٢ ، والغير ٤/٤٦ ، ٤٧ ، وتنزكرة
الحفظ ٤/٤ - ١٢٧١ ، وطبقات الحفاظ ٤٦١ ، وشذرات الذهب ٤/٦١ ، وسير أعلام
البلاء ١٩/٥٩٠ .

كان حافظاً ، متقدناً ، واسع الرواية ، جمع الأبواب وعرف الرجال ، وكتب الكثير .
حجّ ، وحدّث عن عبد الرحمن بن أبي عاصم وأبي عامر الأزدي ، وشيخ الإسلام
أبي إسماعيل ، وعليّ بن فضال النحوي ، وعدة .

قال الذهبي : روى عنه الحافظ أبو موسى المديني^(١) ، ونص السيوطي والداودي في
طبقاتهما على أن أبي بكر التفتازاني قد أخذ عنه^(٢) ، مات بقرية غوراج بقرب هراة
في ذي القعدة سنة عشرين وخمسين كهلاً رحمه الله .

٧ - أبو سعيد علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي صادق الحيري ، ذكر أبو سعد
السمعاني تلمذة أبي بكر التفتازاني له في كتابه "الأنساب" و "المنتخب من
مشيخة السمعاني"^(٣) ، ويافوت الحموي في "معجم البلدان"^(٤) ولم أقف له
على ترجمة إلا أن السبكي في كتابه "طبقات الشافعية" ذكر أن محمد بن علي ابن
محمد بن شهفiroz الارزى المتوفى سنة ثمان عشرة وخمسين قد أخذ عنه وسمع
منه^(٥) ، وكذلك سمع عنه عبد الرحمن بن عبد الصمد بن أحمد النيسابوري ، أبو
القاسم الأكاف السختي^(٦) ، العالم الصالح المتوفى سنة تسعة وأربعين وخمسين .

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/٥٩٠ .

(٢) ينظر طبقات المفسرين للسيوطى ٧٥ ، وطبقات المفسرين للداودي ٣٧٥ .

(٣) ينظر الأنساب ٣/٦٢ ، والمنتخب من مشيخة السمعاني خطوط ل ١٣٤ ب ، ومعجم
البلدان ٢/٣٩٥ .

(٤) طبقات الشافعية للسبكي ٦/١٥٧ .

(٥) المرجع السابق ٧/١٥١ .

تلاميذه

لم تذكر كتب الترجم والمعاجم التي ترجمت للإمام أبي بكر التفتازاني - على قدر اطلاعنا - إلا النذر اليسير من تلاميذه ، حتى أن أبو سعد السمعاني وهو من تلاميذ الإمام لم يذكر لنا أحداً من تلاميذ شيخه سواه ، حينما ترجم له في "الأنساب" وفي معجم شيوخه .

على أن تلك الكتب التي ذكرت بعض من تلمسن عليه قد أفردت أولئك التلاميذ بالذكر في ترجمة أبي بكر التفتازاني ، أو حينما تحدثوا عن قريته "تفتازان" أو عند الحديث عن نسب التفتازاني . وأنا ذاكراً لهم بحسب وفياتهم .

١ - أبو سعد عبد الكرييم بن محمد بن منصور السمعاني^(١) ، الإمام الحافظ الكبير ، صاحب كتاب "الأنساب" و "تاريخ مرو" و "الاملاء والاستملاء" و "ذيل تاريخ بغداد للخطيب" و غيرها ، ولد بمرو في شعبان سنة ست و خمسين .

قال أبو سعد في الأنساب : "التفتازاني" هذه النسبة إلى تفتازان ، وهي قرية كبيرة بنواحي نسا ، خرج منها جماعة من العلماء منهم أبو بكر عبيد الله بن إبراهيم التفتازاني... ، سمعت منه أجزاءً انتخبها عليه بنسا^(٢) .

وقال في المنتخب من مشيخته : " كنت عزمت على الخروج إلى قريته فقدم علينا

(١) ينظر في ترجمته تاريخ دمشق لابن عساكر ١١٧/١٠ ، ٢١٨/٢ ، ٢٢٤/١٠ ، والباب ١٢/١٦ ، وطبقات الشافعية للسبكي ١٨٠/٧ - ١٨٥ ، والغير ١٧٨/٤ ، وتذكرة الحفاظ ٤/١٣١٧ ، ١٣١٦ ، والبداية والنهاية ١٧٥/١٢ ، وطبقات الحفاظ ٤٧١ ، وشنرات الذهب ٤/٢٠٥ ، ٢٠٦ ، وفيات الأعيان ٣/٢٠٩ - ٢١٢ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠/٤٥٦ - ٤٦٥ .

(٢) الأنساب ٦٣/٣ .

نسا ، لكيلا نتحمل المشقة للخروج إليه ، وقرأت عليه أجزاء "(١)" .
ثم روی عنہ فقال : "أنشدنا أبو بكر التفتازاني بنسا ، أنشدنا أبو العلاء صاعد ابن
سيار الحافظ الهروي إملاء بنيسابور ، أنشدنا الإمام أبو الحسن علي بن فضال
المخاشعي لنفسه :

وَإِخْوَانِ حَسِبْتُهُمْ ذُرُوعًا
فَكَانُوهَا وَلَكِنْ لِلأَعَادِي
وَخَلَّتُهُمْ سِهَاماً صَائِبَاتِ
فَكَانُوهَا وَلَكِنْ فِي فَوَادِي
وَقَالُوا : قَدْ صَفَّتْ مِنَا قُلُوبٌ
لَقَدْ صَدَّقُوا وَلَكِنْ مِنْ وِدَادِي "(٢)" .

مات الحافظ أبو سعد يرحمه الله في شهر زبيع الأول سنة اثنين وستين وخمسين.

٢ - أبو المظفر فخر الدين عبد الرحيم بن الحافظ الكبير أبي سعد عبد الكريم بن محمد
ابن منصور ابن السمعاني المرؤزي الشافعي (٣) .

ولد سنة سبع وثلاثين وخمسين ، وعنى به والده ، ورحل به وأسمعه ما لا يوصف
كثرة.

سمع بعلو" صحيح البخاري" و" صحيح مسلم" و" سنن أبي داود" و" جامع
أبي عيسى" و" سنن النسائي" وغيرها .

شغل أبوه بدراسة الفقه والحديث والأدب ، وحصل من كل فن ، وانتهت إليه
رئاسة الشافعية بيده .

(١) المتتبّع من مشيخة السمعاني لـ ١٣٤ بـ .

(٢) المصدر السابق لـ ١٣٤ بـ .

(٣) ينظر في ترجمته التقىد لأبن نقطه ١٩١-١٢١ ، الأنساب ١/٢٣-٢٤ و ٥/٧٤-٧٥ ،
طبقات الشافعية للسبكي ٥/١٤٨ ، شذرات الذهب ٥/٧٥-٧٦ ، سير أعلام النبلاء
٢٢/١٠٧-١٠٩ .

تتلذذ على عدد من شيوخ عصره ، ومن أشهرهم أبو تمام أحمد بن محمد المختار العباسى التاجر ، وأبى البركات عبد الله الفراوى .

روى الكثير ، ورحل الطلاب إليه ، فسمع منه الحافظ أبو بكر محمد الحازمي ، وابن الصلاح ، وابن النجاش ، وجماعة .

قال ابن نقطة : " انقطعت عنا أخباره من سنة سبع عشرة وستمائة وظهور الترك بخراسان " ^(١) .

قال السيوطي حينما ترجم للإمام التفتازاني : " روى عنه عبد الرحيم بن السمعانى وأبواه " ^(٢) . وكذلك ذكر الداودي في طبقاته ^(٣) .

(١) التقىد لابن نقطة ص ١٢١ .

(٢) طبقات المفسرين للسيوطى ٧٥ .

(٣) طبقات المفسرين للداودي ٣٧٥ .

آثاره العلمية

لم يذكر من ترجم لعلمنا أبي بكر التفتازاني شيئاً عن مصنفاته وآثاره العلمية ، سواءً في التفسير ، أو الحديث ، أو القراءات ، أو الفقه والأصول ، حتى إن أبي سعد السمعاني وهو من تلاميذ الإمام لم يذكر شيئاً من مؤلفات شيخه مع أن الإمام أبي بكر التفتازاني ذكر في مقدمة كتابه الذي بين أيدينا ما نصه : " وقد سميت الكتاب : " عيون الإضراب في فنون الإعراب " وهو الكتاب الخامس من " كتاب البنيان " ^(١) .

قلت : وهذا الكتاب لا يخلو من أن يكون سلسلة متصلة للمؤلف خامسها كتاب : " عيون الإضراب " ، أو أن يكون كتاباً موسوعياً يضم أكثر من علم ، ككتاب : " مفتاح العلوم " للسكاككي .

لذا فإن الأثر الذي نقوم بتحقيقه ودراسته يعد الكتاب الأول في مكتبة أبي بكر التفتازاني من حيث صحة نسبته إلى مؤلفه كما سيأتي : ألا وهو كتاب : " عيون الإضراب في فنون الإعراب " والدارس لهذا المؤلف يرى أن صاحبه يحيل فيه غير مرة على بعض الكتب ، وربما على الأبواب والفصول منها ، مشيراً إلى أنه قد أطّب الحديث فيها ، وفصل القول في مسائلها ، التي تعرض لها .

وهذه الكتب الحال إليها هي تلك الكتب التي أشار المؤلف – في مقدمة كتابه " عيون الإضراب " - إليها وسأذكر تلك الكتب حسب ورودها في الكتاب المحقق :

- ١ - : " التصريف : أحال عليه المؤلف في عدة مواضع من الكتاب منها قوله : " وأما الماضي من الأفعال فإنه مبني على الفتحة ، مثل : خرج ، ودحرج ، وأكرم ، إلا أن يكون من الناقص ف تكون آخره ألفاً مرسلة ، كما مضى في التصريف " ^(٢) .
- ومنها أيضاً قوله : " قد ذكرنا أن الكلام كله ثلاثة أشياء : اسم ، و فعل ،

(١) عيون الإضراب ص ١٠٧-١٠٨ .

(٢) عيون الإضراب ص ١٢٢ .

وحرف، وقد ذكرنا في التصريف في باب النعوت أن الفعل على نوعين ...^(١) .
ومنها قوله : " وقد ذكرنا في التصريف أن الفعل اللازم يعدي ثلاثة
أشياء ..."^(٢) .

ومنها قوله : " فصل " والفعل في التعدي إلى مفعول به على ضربين : فعل متعدّ
بنفسه ، وفعل متعدّ بحرف جر ، ... ، وقد ذكرنا توابع هذا الفعل مشبعة في التصريف ،
فاطلبها منه إن شاء الله "^(٣) .

ومنها قوله : "... ثم الفعل الذي يسند إلى الفاعل أو إلى ضميره أقسام : أحدها:
أن يكون فعلاً لازماً لا يتعداه إلى غيره ، كما تقدم ذكر اللازم والتعدي في
التصريف "^(٤) .

وما سبق يتضح لنا أن التصريف كتاب للمؤلف ، يدل على ذلك قوله : " وقد
ذكرنا في التصريف أن الفعل اللازم يعدي ثلاثة أشياء " وقوله : " وقد ذكرنا توابع هذا
الفصل مشبعة في التصريف فاطلبها منه " وقوله : " وذكرنا في التصريف في باب
النعوت: أن الفعل نوعين".

فهو يستخدم ضمائر المتكلم في الإحالة ، وهذا يدل على أنه يحيط على كتاب الفه
قبل تأليف هذا الكتاب ، وهذا ما أشار إليه في المقدمة .

حججة أخرى وهي أن المؤلف قال في مقدمة الكتاب ما نصه : " فإذا قضينا وطراً
من أقسام الكلام : اسمًا ، وفعلاً ، وحرفاً ، وأتينا على ذكر الأنواع : مصدرًا ، وصرفًا ،
فلنذكر من قسم الإعراب بتفة وطراً ، وعلينا إلا نجاوز الحد في شرحه سرفًا "^(٥) .

وهذا يدل على أن المؤلف قد فرغ من الحديث عن أقسام الكلام - ولعل ذلك في
كتاب مستقل أو في كتابين - ، ومن الحديث عن الأنواع : مصادرها ، وصرفها - ولعل

(١) عيون الإضمار ص ١٥٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٥٤ .

(٤) المصدر السابق ص ١٩٦ .

(٥) المصدر السابق ص ١٠٧ .

ذلك - أيضاً في كتابين آخرين، فراد أن يتحدث عن الإعراب فألف الكتاب الذي قمنا بتحقيقه وهو كتاب "عيون الإضراب" فلعله يشير بكلمة : " مصدرًا " إلى كتاب "المصادر" الذي أحال عليه كما سيأتي ، وبكلمة : " صرف " إلى كتاب التصريف الذي نتحدث عنه .

حججة ثالثة وهي أن المؤلف يحيل على الكتاب وعلى الباب منه ، وهذا يدل على أن : " التصريف " كتاب مستقل وليس باباً أو فصلاً من كتاب .

ويتضح مما سبق أن " التصريف " كتاب للمؤلف ، لا نعلم عنه شيئاً إلا ما أورده المؤلف من نصوص في كتابه " عيون الإضراب " وقد ذكرت بعضها سابقاً .

٢ - " المصادر " وقد أحال عليه المؤلف في كتابه " عيون الإضراب في فنون الإعراب " فقال : " وقد يكون اسم إن وأخواتها أحد الأسماء الموصولة كالمبتدأ أو الخبر سواء ، نحو : إن ما قلت حق ، وإن الذي فيه تماريضاً بين ، ... وقد ذكرنا ذلك في المصادر فاطلبه في فصل " المودة " ^(١) .

فهو هنا يحيل على الكتاب ، وعلى الفصل منه ، ويستخدم ضمير المتكلم في الإحالة على الكتاب كما أسلفت ، حيث قال : " وقد ذكرنا " وهذا دليل واضح ، وبرهان ظاهر ، يرجع نسبة الكتاب إليه .

٣ - " الأدوات " وقد أحال عليه المؤلف في مواضع كثيرة من الكتاب منها قوله : " وتقول : قد جاء فلان ثالثاً ورابعاً ، وخامساً ، وسادساً وسادياً وساتاً ... ، ومن قال سادياً وخامياً أبدل السين ياءً ، كما ذكرنا في الأدوات " ^(٢) .

ومنها قوله : " والعلامات التي تحمل التسمية نداء - وهي التي ينبع بها المدعى - خمسة ، وهي : يا ، وأيا ، وأي ، والألف ، وهي ... ، وقد ذكرنا في الأدوات حروف النداء ، وخصوص مواضعها " ^(٣) .

ومنها قوله : " والباء للإلاصاق ، نحو : " مررت بزيد " ، ... ، وقد

(١) عيون الإضراب ص ٢٢٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٤٨-٣٤٩ .

تكون زائدة، نحو: "ليس زيد بقائم ، أي : ليس زيد قائماً ، وقد مضى في الأدوات شرحها "^(١).

ومنها قوله في باب الإمالة : وقد أشبع ذكره في الأدوات ، فاطلب منه إن أردته والله أعلم "^(٢) .

ومنها قوله : " فالواو للجمع ، وليس فيها دليل على الترتيب ، ، وقد ذكرنا كيفية ذلك في " كتاب الأدوات " قبل "^(٣) .

ومنها قوله : " والوجه الرابع من وجوه " من " أن يكون استفهاماً كقولك : مَنْ عندك؟ ، تريده : أزيد عندك أم عمرو؟ ... ، ولا يشى لفظ " مَنْ " ولا يجمع إلا في موضع الاستفهام من النكرة ، وقد ذكرنا ذلك في " باب الحكاية " ، وقد ذكرنا أن الذكر يعود إليه مفرداً على اللفظ ومشى ومجموعاً ومؤنثاً على المعنى ، وذكرنا الأشعار فيه في الأدوات "^(٤) .

ومنها قوله : " وقد ذكرنا في " ما " وجوهًا أخرى في " الأدوات " فراجعه إن أردته "^(٥) .

وقد ذكر المؤلف ما يدل على أن كتاب "الأدوات" لم يكن بالعربية وإنما كان بالفارسية حيث قال في كتابه "عيون الإضراب في فنون الإعراب" في باب الخطاب " وهو الباب السابع من القسم السابع ما نصه : " وقد ذكرنا هذا

(١) عيون الإضراب ص ٣٦٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٩٠ .

الباب في أول الأدوات، فلا فائدة في الإعادة إلا أنه فارسيّ ، وهذا عربيّ ،
فلنقتصر عليه " ^(١) .

وقد وجد هذا النوع من التأليف في تلك الحقبة الزمنية التي عاش فيها
الإمام التفتازاني ، حيث كتب عن المعاني العربية باللغة الفارسية ، ومن ذلك
كتاب "السامي في الأسامي" للميداني ^(٢) ، وكتاب "المصادر" لـ لزوزني ^(٣) .

(١) ينظر المخطوط ل ١٦٤ ب.

(٢) الكتاب مطبوع بتحقيق وإخراج : محمد موسى هنداوي .

(٣) الكتاب مخطوط بمراكز البحث العلمي جامعة أم القرى تحت الرقم (١٨١) مصورة عن مكتبة
شسترية برقم (٤١٠٦) .

وفاته

لم تذكر الكتب التي ترجمت للإمام أبي بكر التفتازاني - على قلة عددها - مكان وفاته وزمنها ، ولم يتعرض لذلك إلا السيوطي والداودي في طبقاتهما على حد علمنا، حتى إن أبا سعد السمعاني وهو أحد تلاميذ الإمام أبي بكر التفتازاني ، كما أسلفت - لم يذكر شيئاً عن وفاة شيخه حينما ترجم له في معجم شيوخه وفي كتابه الأنساب . وقد ذكر السيوطي أن الإمام أبو بكر التفتازاني مات في حدود سنة خمسين وخمسين (١) ، وكذلك ذكر الداودي في طبقاته (٢) .

(١) طبقات المفسرين ص ٧٥ .

(٢) طبقات المفسرين ص ٣٧٥ .

الفصل الثاني

دراسة الكتاب

ويشمل:

- ١ - منهج المؤلف في الكتاب .
- ٢ - مصادر الكتاب .
- ٣ - مصطلحات المؤلف في الكتاب .
- ٤ - مناقشاته العلمية و اختياراته .
- ٥ - موقفه من العلة النحوية .
- ٦ - موقفه من علماء البصرة والكوفة .
- ٧ - عنایته بالشواهد القرآنية والقراءات والحديث .
- ٨ - عنایته بالشواهد الشعرية .
- ٩ - مقارنة بينه وبين كتاب المفصل للزمخشري من معاصريه.
- ١٠ - قيمة الكتاب العلمية .

منهج المؤلف في الكتاب

تميز كتاب أبي بكر التفتازاني "عيون الإضراب في فنون الإعراب" بمنهج يختلف كثيراً عن منهج الكتب التي سبقته زمناً وتالياً، وسأتناول منهج المؤلف في الكتاب من جانبيين :

الجانب الأول : تقسيم الكتاب :

قسم المؤلف كتابه إلى سبعة أقسام بسط القول فيها عن فنون الإعراب ، وتناول تلك الفنون بالدراسة حسب استعمالاتها، ففي القسم الأول تحدث في ستة أبواب عن ماهية الإعراب ، ووجوهه ، وأقسام الكلام ، وإعراب الاسم المفرد والثني والجمع، وإعراب الفعل ، وجعل القسم الثاني في سبعة أبواب ، تحدث فيها عن الأسماء المرفوعة من المبدأ والخبر ، وما يدخل عليه فلا يغيره ، وعن إعراب الصفة المقدمة ، وإعراب الفاعل ، وما لم يسم فاعله، وإعراب اسم كان وأخواتها، وإعراب خبر إن وأخواتها . وفي القسم الثالث تحدث عن بيان الأسماء المنصوبة في خمسة عشر باباً ، فصل القول فيها عن المفعولات ، والحال ، والتمييز ، والعدد ، وعمل كم ، وتحدث فيها عن الإغراء والتحذير ، والاستثناء ، ولا النافية ، والأسماء المناداة .

أما القسم الرابع فقد تحدث فيه عن المحررات من الأسماء في ستة أبواب بسط القول فيها عن الحروف والأدوات الحارة للأسماء ، وقد أفرد لبعضها أبواباً ، منها : "مذ ومنذ ، وحروف القسم ، وجعل الباین الآخرين للحديث عن الإضافة وأقسامها، والإمالة وأحكامها .

وقد خصص القسم الخامس للحديث عن توابع الاسم في إعرابه ، وذلك في سبعة أبواب ، تكلم فيها عن حكم التوكيد ، والنعت ، والبدل ، وعطف البيان ، والنسق ، وحكم المعرفة والنكرة ، وتكلم في الباب الأخير من القسم عن الحكاية .

أما القسم السادس فقد تحدث فيه عن إعراب الأفعال وإعراب العوامل المشتقة من الأفعال ، وذلك في اثني عشر باباً ، بسط القول فيها عن إعراب الأفعال ، وحكم الحروف التي ترفع الأفعال ، والجوازم للأفعال ، وحرروف الشرط ، ونواصي الأفعال ، والجوابات وإلحاق التونين ، وألفات الوصل ، والتعجب ، وحكم "نعم وبئس" ، وعسى ، وأحكام ما لا ينصرف .

أما القسم السابع فقد جعله المؤلف في تسعة أبواب تحدث فيها عن الأسماء التي يتصرف فيها بالزيادة والنقصان دون تغير الإعراب ، وهي التذكير والتأنيث ، وكيفية جمع التكسير ، والتصغير ، وكيفية النسبة ، وذكر الأسماء الموصولة ، وحرروف الاستفهام ، وذكر الخطاب ، والمدود والمقصور ، وذكر طرفاً من الهجاء ، وبه ختام الكتاب .

ولذا فإن منهج التقسيم الذي سار عليه المؤلف مختلف كثيراً عن منهج الكتب النحوية التي سبقته ، ككتاب سيبويه ، والمقتضب ، والأصول ، وغيرها ، ومع ذلك فهو يشبه إلى حد قريب تقسيم كتاب معاصره – العام

النحوى المفسر - جار الله الرخشرى " المفصل في علم العربية " وسيأتي لذلك
مزيد إيضاح^(١) .

الجانب الثاني : ترتيب الأبواب والفصول :

سار المؤلف في حديثه عن أبواب الكتاب على منهج يكاد يكون مطرداً
في جميع الأبواب ، إذ يفتح الباب بمقيدة مختصرة يشرح فيها عنوان الباب ،
أو يذكر حده ، أو يوطئ الكلام في مسألة من مسائله ، وإليك بعض الأمثلة الدالة على
ذلك .

ففي الباب الأول من القسم الأول وهو " في ذكر أقسام الكلام " تكلم فيه عن
المعاني اللغوية لكلمة " النحو " فقال : " اعلم أن النحو لفظ يوقعه كثير من علماء
العربية على جميع مقومات ألفاظ اللغة العربية ، من الإعراب وغيره ، ، وما ذهبوا
إليه صواب ، لأن النحو في العربية هو القصد ، يقال نحوه ، أي : قصده^(٢) ، فالمراد
بالنحو إنما هو المذهب الذي تندوه العرب في تقويم لغتها بجميع ما يحتاج إليه فيها ، غير
أن اسم النحو وإن كان واقعاً على جميع أحكام اللغة ، فإن أعظم ما يراد به أحكام
الإعراب "^(٣) .

وفي الباب الثاني من القسم الأول وهو " في ماهية الإعراب ووجوهه " تحدث عن
المعاني اللغوية لكلمة " أعراب " ثم تكلم عن حد الإعراب ، وفرق بين الحركات التي
تقتضيها بنية الكلمة ، وبين الحركات التي هي علامات إعراب ، ثم ذكر أن الإعراب
ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ ، وذكر الفرق بينهما^(٤) .

(١) ينظر ص ٩٠-٩١ .

(٢) ينظر لسان العرب في (نحو) ١٥/٢٠٩ ، ٣١٠ .

(٣) عيون الإضمار ص ١١٤ .

(٤) المصدر السابق ص ١١٩ .

مستقلين قبل الحديث عن المبتدأ ، تكلم في الفصل الأول منها عن ترتيب نظم الكلام من الأشياء التي تترتب منها أبواب النحو ، وأحكام التقديم والتأخير فيها ، وتحدث في الفصل الثاني عما يجعل خبراً من أبواب النحو ، ثم شرع في الحديث عن المبتدأ في الفصل الثالث من الباب^(١) .

وبعد هذه المقدمة نجد المؤلف يفضي بذكر القاعدة النحوية ويورد الشواهد الشرعية والشعرية عليها كما نجده يفرد لبعض القواعد النحوية فصلاً مستقلاً من الباب ، ولذا فإن الباب - في الأكثر - يتضمن عدداً من الفصول التي تتناول الباب بالدراسة والبحث. ورغبة من أبي بكر التفتازاني - رحمه الله - في استيفاء الكلام على المسائل والقضايا التي يعالجها نراه أحياناً يفرد مسائل يستكمل فيها بعض الجوانب التي لم يجد لها مجالاً في أثناء حديثه ، ومن ذلك مسألة أوردها المؤلف في الباب الثالث من القسم الأول وهو باب إعراب الاسم الواحد " حيث بسط القول فيها عن التقاء الساكنين^(٢) وأحكامه ، ومذاهب العرب فيه ، ثم أورد أمثلة لذلك وعند ذلك بالقراءات القرآنية والشواهد الشعرية .

ومن ذلك أيضاً ما أفرده من مسائل في الباب الخامس عشر من القسم الثالث وهو " باب الأسماء المناداة " منها مسألة تحدث فيها عن وصف المنادي بالابن ونسبة إلى اسم أبيه أو كنية أبيه^(٣) وأخرى تكلم فيها عن النداء بـ " يا أيها " ^(٤) وفصل القول فيها واستشهد على ذلك بأقوال العرب وأشعارهم .

وأمّلة ثالثة ذكر فيها العلامات التي تجعل التسمية نداء أي : التي يُنَبِّهُ بها

(١) ينظر عيون الإضراب ص ١٥٧-١٦٠ .

(٢) ينظر المصدر السابق ص ١٢٤-١٢٨ .

(٣) ينظر المصدر السابق ص ٣٤٢ .

(٤) ينظر المصدر السابق ص ٣٤٥ .

ومسألة ثالثة ذكر فيها العلامات التي تجعل التسمية نداء أي : التي يُنَبَّهُ بها المدعو^(١)، واستشهد عليها بشواهد شعرية ، ومسألة رابعة تكلم فيها عن نداء المضاف لياء المتكلّم^(٢) وذكر في ذلك أربعة أوجه استشهاد لها نثراً ولبعضها شعراً . وقد يورد المؤلف قولهً من أقوال العرب أو مثلاً يتصل بالباب ثم يطلق العنوان في الحديث عنه .

ففي الباب الثاني من القسم الثالث وهو : " باب المفعول به " أفرد المؤلف فصلاً تحدث فيه عن الأصل في الفعل المتعدي ، وذكر أن الأصل فيه أن يعود إلى الظاهر فينصب به كقولك : ضربت زيداً ، ثم يقدم المفعول على الفعل فيقال : زيداً ضربت ، ثم يشغل عنه بضميره فيصير مرفوعاً بالابتداء ، والجملة في موضع الخبر له ، وذكر مثلاً لذلك وهو قوله : زيدٌ ضربته ، ثم ذكر أن هذا باب ما يُشغل عنه الفعل ، ثم تكلم عن اختلاف النحاة في إعراب الاسم الظاهر ، وذكر أدلة من أحاز النصب ومن رأى الرفع ، ثم نجده يناقش ذلك ويختار ويرجح أحد القولين^(٣) .

وفي الباب الثاني من الجزء الخامس وهو " باب التوكيد " تكلم عن الفرق بين "كل" و "أجمعون" و "اكتعون"^(٤) وبين ذلك بالأمثلة .

وإذا تجاوزت تقسيم الكتاب وترتيب أبوابه وفصوله ومسائله ، وأردت أن تتضح صورة الكتاب من الداخل وجدت أموراً عدّة ، كل أمر منها يساعد على رسم صورة واضحة لمنهج أبي بكر التفتازاني في معالجة القضايا النحوية ، والنهج الذي اتخذه في توجيه ما ندد عن تلك القواعد .

ومن تلك الأمور ذكر اختلاف العلماء واستشهاداتهم ومناقشتها وترجيح بعضها وسيأتي لذلك مزيد توضيح^(٥) .

ومنها مدى عنايته بالشواهد القرآنية والقراءات ، فقد أكثر منها في الأبواب

(١) ينظر المصدر السابق ص ٣٤٨ .

(٢) ينظر المصدر السابق ص ٣٥٢-٣٥١ .

(٣) ينظر عيون الإضراب ص ٢٦٤-٢٦٣ .

(٤) ينظر المصدر السابق ص ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٥) ينظر ص ٦٤ وما بعده .

ومن تلك الأمور ذكر اختلاف العلماء واستشهاداتهم ومناقشتها وترجيح بعضها وسيأتي لذلك مزيد توضيح^(٥).

ومنها مدى عنایته بالشواهد القرآنية والقراءات ، فقد أكثر منها في الأبواب والفصول ، إذ يذكر أكثر من آية ليعضد بها القاعدة النحوية ، وأكثر من قراءة ليبين بها وجه الاختلاف ، وسيأتي لذلك مزيد إيضاح أيضاً^(١).

ومنها العناية بذكر العلة النحوية ، ولا سيما حينما يخالف القاعدة النحوية الشائعة، أو يخطئ قوله لأحد النحاة ، أو يختار قوله من أقوالهم ، وسيأتي لذلك مزيد إيضاح أيضاً^(٢).

ومنها العناية بالشواهد الشعرية التي يستشهد بها على القواعد النحوية ، والعناية بأقوال العرب والاستشهاد بها وسنوضح ذلك فيما بعد إن شاء الله .

(٥) ينظر ص ٦٤ وما بعده .

(١) ينظر ص ٨١ وما بعده .

(٢) ينظر ص ٧١ وما بعده .

مُصادر الْكِتَاب

ليس من السهل الإمام بالمصادر المتعددة التي استفاد منها الإمام أبو بكر التفتازاني في تأليف كتابه "عيون الإضراب في فنون الإعراب" ، فالرجل من مخضري علماء القرنين الخامس والسادس الهجري ، وهذا يعني أنه أتيح له الاطلاع على قدر ليس باليسير مما دونه الأسلاف من التراث النحوي ، ولم تقتصر مصادر الكتاب على كتب النحو فقط وإن كان لها النصيب الأوفى ، بل تجاوزت ذلك وتعوده إلى كتب المعاني والاحتجاج ، واللغة والأدب والتفسير^(١) والقراءات وغيرها .

ولم ينص الإمام أبو بكر التفتازاني في كثير من الأحيان على مصادره ، بل اكتفى بقوله : قال بعضهم ، وحكي بعضهم ، وقال أهل الصنعة ، وهذا قول حذاق النحويين ، وقال أهل اللغة كذا ، ونحو ذلك .

وقد أفاد أبو بكر التفتازاني من بعض المصادر ولم يصرح ، وسيأتي بيان ذلك . والكتب التي أفاد منها أبو بكر التفتازاني متعددة ، منها ما هو مشهور ، ومنها ما هو مغمور .

فمن الكتب النحوية المشهورة : الكتاب ، والمفتبض ، والكامل ، ومعاني القرآن للأخفش ، ومعاني القرآن للقراء ، والحججة في القراءات السبع لابن خالويه ، وإعراب القراءات لابن خالويه ، والحججة لأبي علي ، واللمع لابن جني ، وإصلاح المنطق ، وأدب الكاتب وغيرها .

(١) الأنساب ٦٣/٣ ، ومعجم البلدان ٣٩٥/٢ .

وقد أفاد التفتازاني من كتاب "التلخيص"^(١) زهر كتاب مغمور أكثر من مرة ، منها ما أورده في الباب الثامن من القسم الثاني وهو إعراب الاسم الممدود في فصل تعريف العدد حيث قال : "هذا حكم العدد المضاف كله ، قال صاحب التلخيص : ولا يجوز أن يقال : أخذت ثلاثة أثواب — كما تقوله العامة ، فإنه خطأ ، لأنه لا يصح الجمع بين الألف واللام وبين الإضافة ، ولا يجوز أن يقال : الثلاثة أثواب والأربعة دراهم "^(٢)

ومن ذلك أيضاً ما حكاه عنه في الباب الخامس عشر من القسم الثالث أيضاً وهو "باب الأسماء المناداة" وذلك في فصل حذف حرف النداء حيث قال : "ويجوز أن يحذف حرف النداء مع كل اسم لا يجوز أن يكون وصفاً لـ "أي" ، وقال صاحب التلخيص : "متى كان المنادي علمًا جاز أن يحذف حرف النداء منه ، كقوله: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ أي يا يوسف "^(٣).

ومن الكتب المغمرة التي اعتمد عليها المؤلف كتبه التي أحال عليها كثيراً وهي "التصريف" و "المصادر" و "الأدوات" وقد سبق الحديث عنها في البحث التاسع من الفصل الأول من هذا الباب وذلك عند الحديث عن آثاره العلمية^(٤).

وقد كان "كتاب عيوب الإضراب في فنون الإعراب" معرضاً لآراء النحاة

(١) لم أهتد إلى معرفة مؤلفه حسب ما أتيح لي .

(٢) عيون الإضراب ص ٣٠٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٥٠ .

(٤) ينظر ص ٢٣-٢٧ .

على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم ، ولذا فقد نقل المؤلف عن أعلام التحو
واللغة المتقدمين ، وتبين أهمية هذا النقل فيما حكاه عن كتبهم المفقودة كما
أسلفت ، ثم فيما حكاه عن سيبويه والفراء والمبرد ، مما ليس يوجد في كتبهم
المطبوعة فيما أعلم .

وليس يعني هنا أن أتحدث عن العلماء الذين حكى المؤلف عنهم الرأي
والرأيين ، والذين منهم مقاتل بن سليمان ، وإبراهيم النخعي ، والحسن البصري
، وأبو عمرو بن العلاء ، والخليل ، وأبو عبيدة عمر بن المثنى ، وأبو عبيد
القاسم بن سلام ، وابن السكري ، وابن قتيبة ، وابن مجاهد ، وابن السراج ،
وأبو بكر بن الأنباري ، وأبو حاتم السجستاني ، وابن الأعرابي ، وأبو زيد
البلخي ، وابن الخشاب ، وعبد القاهر الجرجاني ، والمؤرخ السدوسي وغيرهم
، وإنما سأقتصر على العلماء البارزين الذين أكثر المؤلف من نقل كلامهم ،
وذكر آرائهم وإن لم يصرح بعضهم في بعض الأحيان ، فآورد شواهد them
وناقشها ، ورجح ما رأه صواباً منها ، وبهذا تبرز شخصية المؤلف التحوية ،
ويظهر موقفه من كتب الأوائل ومصنفاتهم وآرائهم وفي مقدمة أولئك العلماء:
سيبويه والأخفش ، والكسائي ، والفراء ، وأبو العباس المبرد ، وابن خالويه ،
والزجاج ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني ، وسأذكرهم حسب وفياتهم :

١ - سيبويه (ت ١٨٠ هـ):

وقد أكثر المؤلف من حكاية أقواله ، وإيراد كلامه ، والاحتجاج به ،
ومناقشة تلك الآراء ، وقد يورد رأيه دون أن يصرح باسمه ، فيكتفي بقوله ،
قال بعض البصريين ، ومن ذلك ما أورده في الباب السادس من القسم الأول
وهو "باب إعراب الفعل المستقبل" حيث ذكر أن الساكن إذا حرك جاز

تحريكه بالفتح فقال : " وما حرك بالفتح ﴿مَ * اللَّهُ﴾^(١) لالتقاء الساكين اللذين هما : الميم واللام ، عن أكثر النحويين ، وقال بعض البصريين : " الساكنان (الياء) التي قبل الميم ثم الميم ، وإنما حرك بالفتح لأنهم يشبهونها بأين وكيف ."^(٢)

ومن التقول التي نقلها عن سيبويه ولم أجدها في كتابه المطبوع ما أورده في الباب الرابع من القسم الثاني وهو " باب إعراب الفاعل " حيث قال : " ولك في كل جماعة تذكير فعلها وتأنيثه ، نحو : قام الرجال ، وقامت الرجال ، فمن ذكر أراد الجمع ، ومن أنت أراد الجماعة ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَّهَ عَلَيْنَا﴾^(٣) ولم يقل : تشبهت ، لتذكير لفظ " البقر " ، كقوله ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾^(٤) قال سيبويه : " كل جمع حروفه أقل من حروف واحدة فإن العرب تذكرة " واحتج بقول الأعشى :

وَدَعْ أُمِيَّةً إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَجِلُ

ولم يقل مرتخلون "^(٥)" ، ولم أتمكن من العثور على هذا النص في الكتاب المطبوع . وقد نسب أبو بكر التفتازاني إلى سيبويه الاحتجاج بشاهد لم أجده في المطبوع من الكتاب وهو قول الأعشى السالف ذكره .

وإذا ما عدنا إلى منهج أبي بكر التفتازاني في الإفادة من كتاب سيبويه وجدها ينقل عنه كما أسلفت ويصرح باسمه في أكثر الأحيان كما أنه يعول على شواهد الشعريّة والنشرية ، وينقل آرائه ويختارها في معظم الأحيان .

(١) سورة آل عمران الآية (٢١) .

(٢) ينظر الكتاب ١٥٣/٤ - ١٥٤ ، وعيون الإضراب ص ١٥٣ .

(٣) سورة البقرة الآية ٧٠ .

(٤) سورة القمر الآية ٢٠ .

(٥) عيون الإضراب ١٩٢ .

مذهبه وإيراد أقواله ، وتوجيهه بعض القراءات القرآنية :

١ - استشهد بقول سيبويه على حذف ياء المقصوص وفقاً ووصلأً حيث قال : "والوجه الثالث : حذف الياء وصلأً ووقفاً لهم حجتان ، إحداهما : خط المصحف ، والثانية : أن العرب تجزئ بالكسرة عن الياء كما قال الشاعر :
وَأَنْحُو الْغَوَانِ

قال سيبويه : " من العرب من يحذف هذه الياء في الوقف فيما فيه الألف واللام ، تشبيهاً بما ليس فيه الألف واللام ، ... ، وأما في الوصل فكان القياس لا يحذف ، لأنه لا موجب لحذفه ، غير أن الفواصل تشبه بالقوافي ، وقد كثر حذف ذلك من القوافي " ^(١) .

٢ - اختيار قول سيبويه بعدم جواز وقوع النكرة اسمأً - (كان) إلا في ضرورة شعرية ^(٢) .

٣ - حكى المؤلف مذهب سيبويه في العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَدُوا وَالصَّابِرُونَ﴾ ^(٣) . فقال ما نصه : " وهذا ليس بمرضي عند البصريين ، فقال سيبويه والخليل : " فيه تقديم وتأخير ، والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم والصابرون والنصارى كذلك " ^(٤) .

٤ - ذكر مذهب سيبويه في تقدير المحنوف العائد من قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ ^(٥) أي لا تجزي فيه ^(٦) .

٥ - أورد قول سيبويه في توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى : ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى

(١) عيون الإضراب ١٣٨ ، الكتاب ١٨٢/٤ - ١٨٤ .

(٢) ينظر عيون الإضراب ٢٠٦ ، الكتاب ٤٨/١ ، ٤٩ .

(٣) سورة المائدة الآية ٦٩ .

(٤) عيون الإضراب ٢٢٨ ، الكتاب ١٥٥/٢ .

(٥) سورة البقرة الآية ٤٨ .

(٦) ينظر عيون الإضراب ص ٢٧٣ الكتاب ٣٨٦/١ .

رَبِّكُمْ^(١) فَقَالَ : " وَمَنْ رَفَعَ قَالَ سَيِّبُوِيَّهُ مَعْنَاهُ : مَوْعِظَتُنَا مَعْذِرَةً " ^(٢) .

٦ - ذَكَرَ رأيِّ سَيِّبُوِيَّهُ فِي " حَاشِيَّ " فَقَالَ : " فَأَمَا حَاشِيَّ " فَاخْتِيَارُ سَيِّبُوِيَّهُ أَنَّهُ حَرْفٌ فِي جَرْ ، وَأَنْشَدَ :

حَاشَ أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنَّنَا عَلَى الْمَلْحَاظِ وَالشَّتْمِ ^(٣) .

٧ - أَورَدَ قَوْلُ سَيِّبُوِيَّهُ فِي النَّكْرَةِ الْمُفَرِّدَةِ الَّتِي تَلِي لَا النَّافِيَةَ ، وَذَكَرَ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ غَيْرُ مَنْوَنَةٍ ، وَأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ مَعَ " لَا " عَلَى الْفَتْحِ كَاحِدِ عَشَرَ ، ثُمَّ قَالَ : " وَهُوَ عَلَى قَوْلِ الْخَلِيلِ : مَبْنِيٌّ يَضَارِعُ الْمَعْرُوبَ " وَعَلَى قَوْلِ سَيِّبُوِيَّهُ " مَعْرُوبٌ يَضَارِعُ الْمَبْنِيِّ " ^(٤) .

وَقَدْ تَبَعَ الْمُؤْلِفُ سَيِّبُوِيَّهُ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةَ ، صَرَحَ بِنَسْبَةِ بَعْضِهَا إِلَى سَيِّبُوِيَّهُ وَلَمْ يَصْرَحْ بِالبعْضِ الْآخَرِ ، كَمَا أَسْلَفَتْ :

فَمِنْ تَلِكَ الْمَسَائِلِ مَا أَورَدَهُ فِي الْبَابِ الْثَالِثِ مِنَ الْقَسْمِ الْأُولِيِّ وَهُوَ " بَابُ إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ الْوَاحِدَةِ " وَذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنِ الْأَسْمَاءِ الْمَنْقُوشِ حَيْثُ قَالَ : " إِنْ وَقَتَ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ مِنْ هَذَا الْبَابِ جَازَ لَكَ فِيهِ وَجْهَانَ :

أَحَدُهُمَا : حَذْفُ الْيَاءِ وَالْتَّنْوِينِ ، وَإِسْكَانُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ ، نَحْوُ : هَذَا غَازٌ ، وَمَرَرَتْ بَغَازٌ ، وَالثَّانِي : حَذْفُ التَّنْوِينِ وَإِعْاَدَةِ الْيَاءِ الَّتِي كَانَتْ مَحْذُوفَةً لِلتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، لِزُوْرَالِ الْعَلَةِ ، نَحْوُ : هَذَا غَازِيٌّ ، وَالْأُولَى أَكْثَرُ " ^(٥) .

وَبِالرجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ وَجَدْتُ أَنَّ الْوَجْهَيْنِ مُثْبَتَانِ فِيهِ ، وَأَنَّ التَّرْجِيحَ لِسَيِّبُوِيَّهِ وَأَنَّ الْوَجْهَ الثَّانِي مُنْسُوبٌ فِيهِ إِلَى الْأَخْفَشِ الْأَكْبَرِ وَيُونِسَ ^(٦) وَهَذَا دَلِيلٌ وَاضْعَفَ عَلَى مَتَابِعَةِ أَبِي بَكْرِ التَّفَتَازَانِيِّ لِسَيِّبُوِيَّهِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِنَسْبَتِهَا إِلَيْهِ .

(١) سورة الأعراف الآية ١٦٤ .

(٢) عيون الإضراب ٢٨٢ ، والكتاب ٣٢٠/١ .

(٣) عيون الإضراب ٣٢٥-٣٢٦ ، والكتاب ٣٤٩/٢ .

(٤) عيون الإضراب ٣٢٩ ، والكتاب ٢٧٤/٢ .

(٥) عيون الإضراب ١٣٤ .

(٦) ينظر الكتاب ١٨٣/٤ .

٢ - الكسائي - علي بن حمزة (ت ١٨٩هـ) :

نقل أبو بكر التفتازاني عن علي بن حمزة الكسائي ، فأورد آراءه ، وذكر قوله إلى جانب قوله الخليل وسيبوه ، وأورد قراءته في آيات كثيرة من القرآن الكريم ، وذكر ما ذهب إليه في توجيهه بعض الآيات القرآنية وما ذهب إليه في بعض المسائل النحوية ، وإليك البيان :

١ - ذكر قول الكسائي في العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر فقال : « فصل آخر في العطف على اسم (إن) ، وقال الله تعالى في سورة المائدة : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾^(١) .

اختلقو في وجه ارتفاعه ، فقال الكسائي : هو نسق على الضمير المستكן في ﴿هَادُوا﴾ يعني : هادوا هم والصابيون ... »^(٢) .

٢ - أورد قراءة الكسائي في آيات كثيرة من القرآن الكريم وذلك في أبواب كثيرة من الكتاب صرح بنسبة بعضها إليه ، ولم يصرح ببعضها الآخر ، فمما صرخ به وذكر أن الكسائي لم يسبق به ، ما أورده في الباب السابع من القسم الثاني وهو "في أخبار إن وأخواتها" فقال في فصل خصصه للحديث عن حركة همزة "إن" : "وقد اختلف القراء في فتح "إن" وكسرها في مواضع من القرآن ، فمنها قوله ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ إِلَّا سَلَامٌ﴾^(٣) ... ، ومنها قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ رَ

(١) سورة المائدة الآية ٦٩ .

(٢) عيون الإضراب ٢٢٨ .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٩ .

المُؤْمِنِينَ^(١) فمن فتح فموضع أن خفض بالنسق على قوله : **هُوَ يَسْتَبِّرُونَ بِالذِّينَ**^(٢) ، أو **أَنَّ اللَّهَ**^(٣) ، ومن كسر فعل الابتداء، وكسر هذه ونصب **أَنَّ الدِّينَ**^(٤) مما لم يسبق به الكسائي " .^(٥)

٣ - ذكر ما ذهب إليه الكسائي في توجيه العائد المخنوف من قول الحق تبارك وتعالى : **وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ**^(٦) فقال : " ... وقال الكسائي : المخنوف الهاء يعني : يوماً لا تجزيه ، فجعل اليوم مفعولاً على السعة ، ثم أقيمت الهاء ، وهذا هو مذهب الأخفش " .^(٧)

٤ - أورد قول الكسائي في تعريف العدد المركب ، وقال إنه رديء ، ورجح قول البصريين ، فقال في فصل عن تعريف العدد : " فإن أردت تعريف شيء من العدد ، وكان غير مضاد - من باب أحد عشر - جئت باللام في أول الاسمين من المركب ، وتركت التمييز على تنكيره ، ... ، وقال الكسائي على هذا المذهب : إذا أدخلت في العدد ألف واللام فأدخلهما في العدد كله ، فتقول : ما فعلت الأحد عشر ألف الدرهم " فكما أدخلت ألف واللام على الأول أدخلتهما على الآخر ، وذلك رديء وإنما الجيد طريق البصريين " .^(٨)

٣ - أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ) :

تردد اسم الفراء كثيراً في كتاب عيون الإضراب ، ومع ذلك لم يصرح المؤلف باسم شيء من كتبه في المواطن التي ذكره فيها ، الأمر الذي يدعو إلى الظن بأنه لم ينقل عنها مباشرة ، يعنى ذلك أن بعض هذه الآراء والأقوال لم ينحدرها في كتب

(١) سورة آل عمران الآية ١٧١ .

(٢) سورة آل عمران الآية ١٧٠ .

(٣) عيون الإضراب ٢٣٤-٢٣٥ .

(٤) سورة البقرة الآية ٤٨ .

(٥) عيون الإضراب ٢٧٣ .

(٦) المصدر السابق ٣٠٢ .

الفراء المطبوعة ، فلعله رجع إلى بعض كتب الفراء المفقودة ولم يشاً أن يصرح بذلك ، أو لعله رجع إلى بعض الكتب التي نقلت عن الفراء ، وهو ما أميل إليه ، ومن تلك النقول :

- ١ - قوله في الوقف على تاء التأنيث في الجمع بالهاء ، حيث قال : " وإذا وقفوا على هذه التاء في الجمع وقفوا بالهاء ، فقالوا : كثرت البنون والبنات ، وأقبل المسلمون والمسلمات ، قاله الفراء " ^(١) .
- ٢ - نقل قول الفراء في جواز التأنيث مع الإضافة في أفعال التفضيل فقال : " قال الفراء : ويجوز لك أن تؤنث مع الإضافة ، فتقول : جاءتنِي صغراهن وقد تجمع العرب ذلك عند الإضافة على " أفعال " فتقول : هؤلاء أصغرهم " ^(٢) .
- ٣ - ذكر قول الفراء في جمع صغرى على صغيرات فقال : " قال ^(٣) : ولا تكاد العرب تقول : الصغيرات : والكبيرات ، وهو صواب لو قيل ، وذلك قول الفراء " ^(٤) .

وبالإضافة إلى ما ذكر فقد نقل المؤلف عن الفراء نقولاً ليست نصاً في كتب الفراء المطبوعة حسب ما أتيح لي منها ، ومن تلك النقول :

- ٤ - ما حكاه عنه من تذكير الفعل في قوله تعالى : ﴿رُبِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا حَيَاةً﴾ ^(٥) فقال ما نصه : " قال الفراء : لم يقل : (زينت الحياة) ؛ لأن الحياة مصدر ، فذهب إلى تذكير المصدر " ^(٦) .

وقد أكثر المؤلف من النقل عن الفراء وذلك في مواضع كثيرة من الكتاب منها :

- ٥ - ما أورده عن الفراء في جواز العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر فقال :

(١) عيون الإضراب . ١٥٠ .

(٢) عيون الإضراب . ٣٩٨ .

(٣) أي الفراء .

(٤) عيون الإضراب . ٤٢٠ .

(٥) سورة البقرة الآية ٢١٢ .

(٦) عيون الإضراب . ١٩١ .

" وإن عطفت على شيء من هذه الأسماء قبل الخبر كان نصاً في قول الفراء ، نحو قوله : إنَّ مُحَمَّداً وعمرًا حارجان ، وكأنَّ عمرًا وسعدًا أسدان ، ولعل زيدًا وجعفرًا قادمان ، وكذلك أخواتها " (١) .

٦ - ذكر حجة الفراء في رفع **الصَّابِئُونَ** من قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ (٢) وتضعيفه لعمل " إنَّ " فقال ما نصه : " قال الفراء الحجة في رفع **الصَّابِئُونَ** أنه عطف على **الذِّينَ** ، و " الذِّينَ " حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخصبه ، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إنَّ) ضعيفاً - وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره - جاز رفع الصابئين " (٣) .

٧ - حكى قول الفراء في تقدير المذوف العائد على اليوم من قوله تعالى : ﴿وَأَقْوَا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ (٤) فقال : " والعائد على اليوم مذوف ، فقال الفراء : تقديره : لا تجزي فيه نفس " (٥) .

٨ - حكى قول الفراء بمحواز نصب " غير " إذا أريد بها " إلا " ، وذكر تغليط البصريين له فقال : وقد أجاز الفراء " ما جاءني غيرك " بالنصب وأنشد :
 لمْ يَمْنَع الشَّرُبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي عَصْوَنِ ذَاتِ أَوْقَالٍ
 قال البصريون : غلط الفراء ؛ لأنَّ " غيرًا " ها هنا إنما فتحت لأنها بنيت مع
 " أنْ " (٦) .

٩ - أورد قول الفراء في تقدير عامل النصب في قوله تعالى : **وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ**
 من قوله : **فَالِّقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ** (٧) فقال : " قيل :

(١) عيون الإضراب ٢٢٣ .

(٢) سورة المائدة آية ٦٩ .

(٣) المصدر السابق ٢٢٨، ٢٢٣ .

(٤) سورة البقرة الآية ٤٨ - ١١٣ .

(٥) عيون الإضراب ٢٧٣ ومعاني الفراء ٣١/١ ، ٣٢ ، ٣٢ .

(٦) المصدر السابق ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٧) سورة الأنعام الآية ٩٦ .

نصبها لأنه أعمل التنوين في " جاعل " وإن لم يُظهره ، فنصبها على نية التنوين ، وقيل: بل نصب لإضمار فعل مجرد لهما ، يعني: وجعل الشمس والقمر ، وكل حسن ، وقال الفراء: الأحسن إيقاع الفعل على **﴿والشمس والقمر﴾** لأنه حال بينهما وبين **﴿الليل﴾** بقوله **﴿سكنًا﴾** قال: ولو لم يكن من السكن كانت الإضافة إلى **﴿الشمس والقمر﴾** أحسن ، فيكونان خفضاً . قال: و **﴿الليل﴾** في موضع نصب في المعنى ، فرد الشمس والقمر على معناه لما فرق بينهما بقوله: **﴿سكنًا﴾** ^(١) .

٧ - حكى قول الفراء في عطف المستقبل على الماضي ، فقال: " وأما قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾**^(٢) فعطف بالمستقبل على الماضي ، لأن الصدّ منهم كال دائم ، كأنه قال: إن الذين كفروا من شأنهم الصدّ عن سبيل الله ، قال الفراء: ونظير هذا قوله تعالى: **﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾**^(٣) وقال الفراء: وإن شئت قلت: ردّ (يفعلون) على (فعلوا) لأن معناهما واحد ^(٤) .
هذه أمثلة لما ذكره المؤلف من آراء الفراء في هذا الكتاب .

٤ - أبو الحسن الأخفش (ت ٢٠٩ هـ أو ٢١٥ هـ):

نقل أبو بكر التفتازاني عنه في مواضع من " عيون " الإضراب " ومع ذلك لم يصرح باسم شيء من كتبه ، مما يجعلني أظن أنه لم ينقل عنه مباشرة ، يؤيد ذلك أن ما نقله عنه ليس نصاً حرفيأً في كتبه المطبوعة .

وقد أورد المؤلف آراءه في مقابل آراء سيبويه وجمهور النحوين ، كما خطأ بعض آرائه التي خالف فيها سيبويه والتي منها: كسر الميم من قوله تعالى: **﴿آمَّا اللَّهُ﴾**^(٥)

(١) عيون الإضراب ٤٢٣ .

(٢) سورة الحج الآية ٢٥ .

(٣) سورة الرعد الآية ٢٨ .

(٤) عيون الإضراب ٤٢٤ .

(٥) سورة آل عمران الآية ٢١ .

وذلك على قاعدة التحرير عند التقاء الساكنين بعد أن أورد بعض آراء النحويين فقال:
" وقال الأخفش : يجوز (الم * الله) بكسر الميم على قاعدة التحرير عند التقاء
الساكنين ، وأخطأ لما ذكرنا من الخطأ في قولنا : مررت بالزيددين " ^(١) .

ونقول أبي بكر التفتازاني لآراء الأخفش كثيرة منها :

١ - حكى تقديره العائد في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَنْدَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصُنَ﴾ ^(٢) فقال : " قال الأخفش : تقديره : يتربصن بعدهم أربعة أشهر وعشراً " ^(٣) .

٢ - ذكر قول الأخفش في عود الضمير في قوله تعالى : ﴿وَاسْتَعِنُوا بِالصَّابِرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا﴾ ^(٤) إلى كل منها ، وذلك بعد أن حكى بعض أقوال أهل اللغة فقال : " وقال الأخفش : رد الكنية إلى كل واحد منها ، وتقديره : وإن كل خصلة منها لكبيرة " كقوله ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ﴾ معنى ^(٥) : كل واحدة " ^(٦) .

٣ - حكى قول الأخفش بجواز العطف على عاملين فقال : " وكان الأخفش يجيز العطف على عاملين ، نحو : مررت بزيد في الدارِ والحجرةِ عمرو " ^(٧) واستشهد على ذلك بالشعر .

٤ - ذكر ما ذهب إليه الأخفش في تقدير المذوف من قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ﴾ ^(٨) فقال : قال الكسائي المذوف الهاء ، يعني يوماً لا تجزيه ، فجعل اليوم مفعولاً على السعة ، ثم أقيمت الهاء ، وهذا أيضاً مذهب الأخفش " ^(٩) .

(١) عيون الإضراب ١٥٤ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٤ .

(٣) عيون الإضراب ١٦٤ .

(٤) سورة البقرة الآية ٤٥ .

(٥) كذا بالأصل ، ولعل الصواب : " المعنى " .

(٦) عيون الإضراب ١٦٧-١٦٨ .

(٧) عيون الإضراب ٢٢٧ .

(٨) سورة البقرة الآية ٤٨ .

(٩) عيون الإضراب ٢٧٣ .

٥ - أورد قول الأخفش في توجيهه قراءة النصب في "غير" في قوله تعالى : ﴿غَيْرَ المَغْضُوبٍ عَلَيْهِمْ﴾^(١) فقال : " قال الأخفش : نصبه على الاستثناء " ^(٢) . والنصب قراءة ابن كثير ، وقد بينا ذلك في موضعه من التحقيق .

٥ - ابن السكيت - يعقوب بن إسحاق(ت ٤٤ هـ) :

عوّل عليه أبو بكر التفتازاني في مواضع من كتابه لاسيما في "باب إعراب الاسم المدود" ، فحكي آرائه ونقل عنه أقوال النحاة من البصريين والkovفيين . فمما حكاه عنه ونسبة إليه قوله في الجمع بين الألف واللام وبين الإضافة بعد أن أورد قول صاحب التلخيص ^(٣) فقال : "... قال ابن السكيت ولا يجوز أن تقول : هذه الخمسةُ الأثوابُ ، وإن شئت قلت : الخمسةُ الأثوابُ ، فأذهبت الإضافة ، وجعلت الأثوابَ وصفاً للخمسةُ ، فأجريتها بمحى النعت لها، وكذلك إلى العشرة " ^(٤) .

وما نقل عنه ولم يصرح بنسبةه إليه قوله – في العدد المضاف ، " وتقول : عندي ستة رجالٍ ونسوةٍ" ، أي : عندي ثلاثة من هؤلاء وثلاث من هؤلاء ، وإن شئت قلت : عندي ستة رجال ونسوة ، فنسقت بالنسبة على الستة ، أي : عندي ستة من هؤلاء وعندي نسوة ، وكذلك كل عدد احتمل أن يفرد منه جمعان ، فلذلك فيه الوجهان، فإذا كان عدد لا يحتمل أن يفرد منه جمعان فالرفع لا غير ، نحو : عندي خمسة رجالٍ ونسوةٍ، ولا يجوز الخفض ، وكذلك الأربعه والثلاثة ^(٥) . وهذا هو قول ابن السكيت .

(١) سورة الفاتحة الآية ٧ .

(٢) عيون الإضراب ٣٢٢-٣٢١ .

(٣) لم أهتد إلى معرفته فيما أتيت به كما سبق .

(٤) عيون الإضراب ٣٠٢ .

(٥) عيون الإضراب ٣٠٠-٣٠١ ، وإصلاح المطلق ٣٠٢ .

٦ - أبو العباس المبرد - محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ):

نقل أبو بكر التفتازاني عن أبي العباس المبرد نقولاً في عدد من المواضع ، لم أجده أكثر تلك النقول في كتبه المطبوعة ، وقد رجعت إليها في غير كتبه، فمن تلك النقول:

١ - ذكر قول المبرد في تقدير العائد المحذوف في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُوْنَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصُنَ﴾^(١) فقال بعد أن أورد قول الأخفش : " قال المبرد : تقديره : أزواجاً أزواجاهم يتربصن ، فحذف " أزواجاهم " ، لأن في الكلام دليلاً ، وهذا قول البصريين " ^(٢) .

٢ - ذكر قول المبرد في قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٣) فقال : " وقد يكون " إن " بمعنى : نعم ، فلا توجب اسمًا ولا خبراً ، ... ، وقد حمل المبرد قوله : ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ على هذا المعنى ، وقال : أحسن ما قيل فيه أن يجعل " إن " بمعنى نعم ، والتقدير : نعم هذان ساحران " ^(٤) .

٣ - حكى قول المبرد في توجيه قراءة النصب في قوله تعالى : ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾^(٥) وذلك بعد أن ذكر أقوال النحاة فقال : "... وقال المبرد : انتصابهما على الحال ، وهو ما جمعان ، الواحد عذير ونذير ، أي : أرسلت معذري ومنذري " ^(٦) .

وعلى الرغم من نقله عنه إلا أنه لم يصرح باسم شيء من كتبه حتى إن ما أورده

(١) سورة البقرة الآية ٢٣٤ .

(٢) عيون الإضراب ١٦٤ - ١٦٥ ، وإعراب القرآن للتحاسن . ٣١٨/١ .

(٣) سورة طه الآية ٦٣ .

(٤) عيون الإضراب ٢٣٩ ، وإعراب القراءات ٣٨/٢ - ٣٩ .

(٥) سورة المرسلات الآية ٦ .

(٦) عيون الإضراب ٢٨٢ ، والبحر ٤٠٥/٨ .

من نقول عنه رجعت إليها في كتبه المطبوعة ، فلم أجدها نصاً ، وهذا يجعلنا نظن أنه لم ينقل عنه مباشرة ، يبين ذلك ويؤكده قوله - في الآية الكريمة ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَتَلَقَّبُ الْمُوقِنُينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبْثُثُ مِنْ دَابَّةٍ آيَتٌ﴾^(١) ، ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾^(٢) : " فالنصب في آيت ﴿آيَتٌ﴾ في الموضعين عطف على اسم " إنَّ " في قوله ﴿وَالْأَرْضِ لَا يَتَلَقَّبُ﴾ ، والرفع على خبر الصفة ، وقال المبرد : النصب لحن عندي ؛ لأنه عطف على عاملين : " إنَّ " و " في " ^(٣) .

وقد ذكر المبرد في الكامل ما نصه : " وقد قرأ بعض القراء وليس بحائز عندها : ﴿... وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ آيَتٌ﴾ فجعل " آيات " في موضع نصب ... ولا أرى ذلك في القرآن حائزاً لأنَّه ليس بضرورة " ^(٤) .

وبالرجوع لكتاب إعراب القراءات لابن خالويه وجدت النص فيه فعل المؤلف رجع إليه ، وأفاد منه .

٧ - الزجاج - إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ) :

حكى عنه أبو بكر التفتازاني بعض آرائه ، وخاصة في إعراب القرآن الكريم ومعانيه ، إذ يعد كتابه " معاني القرآن وإعرابه " من الأصول التي يعتمد عليها اللغويون والمفسرون والعربون .

فإنما حكاه عنه قوله بجواز تذكير الفعل في قول الحق تبارك وتعالى : ﴿رَبِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ﴾^(٥) حيث قال - بعد أن أورد قول الفراء - : " وقال الزجاج ^(٦) :

(١) سورة الحجية الآية ٤، ٣ .

(٢) سورة الحجية الآية ٥ .

(٣) عيون الإضراب ٢٢٧ ، وإعراب القراءات لابن خالويه ٣١١/٢ .

(٤) الكامل ١/ ٢٨٦ .

(٥) سورة البقرة الآية ٢١٢ .

(٦) أي : حاز تذكير الفعل .

لأن تأنيث "الحياة" ليس بجحديقي؛ لأن معنى الحياة والعيش والبقاء واحد^(١).
ومنه قوله في تذكير الفعل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾^(٢): «قال الزجاج: يعني: وإن جنس البقر تشابه علينا»^(٣).

ومنه ما حكاه عنه في العطف بالمستقبل على الماضي وذلك في قوله تعالى:
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾^(٤)، قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُ قُلُوبُهُم﴾^(٥)،
حيث قال ما نصه: «قال الزجاج: فإن معنى قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: الذين هم
كافرون، فكانه قال: إن الكافرين والصادين والمؤمنون والمطمئنون»^(٦).

وقد نقل عنه من غير نسبة واكتفى بقوله: وقيل كذا، فمن ذلك قوله في نصب
﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَالِّيَقُولُ الْإِصْبَاحَ وَجَاعِلُ اللَّيلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾^(٧): «قيل: نصبهما؛ لأنَّه أعمل التنوين في "جاعل" وإن لم يظهره،
فنصبه على نية التنوين، وقيل: بل نصب لاضمار فعل مجرد لهما، يعني وجعل الشمس
والقمر»^(٨).

ويقول الزجاج في معانيه: «النصب في الشمس والقمر هي القراءة، والجر جائز،
على معنى: وجعل الشمس والقمر حسباناً، لأن في "جاعل" معنى "جعل" وبه
نصب "سكنًا"»^(٩).

(١) عيون الإضراب ١٩١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨١/١ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٧٠ .

(٣) عيون الإضراب ١٩٣ .

(٤) سورة الحج الآية ٢٥ .

(٥) سورة الرعد الآية: ٢٨ .

(٦) عيون الإضراب ٤٢٤-٤٢٥ ، ومعاني القرآن ٤٢٠/٣ .

(٧) سورة الأنعام الآية ٩٦ .

(٨) عيون الإضراب ٤٢٣ .

(٩) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٤/٢ .

٨ - أبو عبد الله بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) :

عول عليه الإمام أبو بكر التفتازاني في مواضع كثيرة من الكتاب ، فقد رجع إلى كتابه " إعراب القراءات " وأفاد منه ولم يصرح بالنقل عنه ، وإنما صرخ في بعض الموضع بالنقل عن مؤلفه ، ولم يصرح في أكثر الأحيان ، وكذلك كتابه الحجة في القراءات السبع رجع إليه ، وأفاد منه .

فمما نقله عنه وصرح به ما يلي :

١ - أورد قوله في عود الضمير فقال : " قال أبو عبد الله بن خالويه : وقد تدبرت الكنية في القرآن ، فوجدها مختلفة ، فربما ردَّ على الأقرب كقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾^(١) ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّابِرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا﴾^(٢) وربما ردَّ على الأهم عندهم ، كقوله ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَرَّةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُوا إِلَيْهَا﴾^(٣) ، لأن التجارة كانت عندهم أهم من اللهو ، وربما ردَّ على الأجل ، كقوله ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٤) " " ^(٥)

٢ - حكى تعقبه المبرد بذلك في تلحينه لقراءة النصب من قوله تعالى : ﴿وَمَا يُئْتُ مِنْ ذَائِبَةٍ آيَتٍ﴾^(٦) وقوله ﴿وَتَصْرِيفُ الرِّيَاحِ آيَتٍ﴾^(٧) حيث قال : فالنصب في " آياتٍ " في الموصعين عطف على اسم " إنَّ " في قوله : ﴿وَالْأَرْضِ

(١) سورة التوبة الآية ٣٤ .

(٢) سورة البقرة الآية ٤٥ .

(٣) سورة الجمعة الآية ١١ .

(٤) سورة التوبه الآية ٦٢ .

(٥) عيون الإضراب ١٦٦-١٦٧ ، والحجۃ في القراءات ١١٥ .

(٦) سورة الجاثیة الآية ٢٤ وقد مرت بنا قریباً .

(٧) سورة الجاثیة الآية ٥ وقد مرت بنا قریباً .

لآياتٍ ^(١) والرفع على الابتداء والصفة خيره خير الصفة ، قال المبرد : النصب لحن عندي ، لأنّه عطف على عاملين " إن " و " في " . قال أبو عبد الله بن خالويه : ليس لحنًا عندي ؛ لأنّ من رفع أيضًا فقد عطف على عاملين " ^(٢) .

٣ - حكى رده على البصريين في توجيهه قراءة الخفاض من قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ^(٣) ﴾ فقال : " وزعم البصريون جميعاً أنه لحن ، قال أبو عبد الله بن خالويه : وليس لحنًا عندي ؛ لأن ابن ماجه حدثنا بإسناد يعزّيه إلى النبي ﷺ - أنه قرأ (والأرحام) ، ومع ذلك فإن حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلا بأثر ؛ فإن كان البصريون لم يسمعوا إضمamar الخفاض فقد سمعه غيرهم " ^(٤) .

وقد نقل أبو بكر التفتازاني عن أبي عبد الله بن خالويه في مواضع ولم يصرح بذلك ، فمن تلك النقول على سبيل التمثيل لا الاستقصاء :

١ - توجيهه لقراءة الرفع في قوله تعالى : ﴿ فَشَهَادَةً أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ ^(٥) ﴾ فقال : " ومن رفع فعلى خبر المبتدأ ، والمبتدأ قوله " فَشَهَادَةً " ، قال أبو حاتم ، ومن رفع فقد لحن ، لأن الشهادة واحدة ، وقد أخبر عنها بالجمع ، فلا يجوز ، كما لا يجوز زيد إخوتُك . وغليط ؛ لأن الشهادة وإن كانت واحدة في اللفظ معناها الجمع ، وهو منزلة قولك : صلاتي خمس وصومي شهر " ^(٦) وهذا هو رد ابن خالويه ^(٧) .

٢ - نقل عنه الاحتجاج لقراءة الجر في قوله تعالى : ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ^(٨) ﴾ فقال : " والجر على البدل من ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ ، ونعت له ، وحدائق

(١) سورة الجاثية الآية ٣ وتمامها ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُوقِنِينَ ﴾ .

(٢) عيون الإضراب ٢٢٧ ، وإعراب القراءات ٣١٢ - ٣١١/٢ .

(٣) سورة النساء الآية ١ ، وهي قراءة حمزة ، ينظر السبعة ٢٢٦ ، والكشف ٣٧٥/١ .

(٤) عيون الإضراب ٤٢٨ ، وإعراب القراءات ١٢٨/١ - ١٢٩ .

(٥) سورة النور الآية ٦ .

(٦) عيون الإضراب ٢٤٧ .

(٧) إعراب القراءات ٢/١٠٠ .

(٨) سورة إبراهيم الآية ١ - ٢ .

النحوين لا يسمونه نعتاً ؛ لأن النعت إنما هو تحليلة : نحو : مررتُ بزیدِ الظَّرِيفِ ، فإن قلت : مررت بالظريف زيد ، كان بدلاً ولم يكن نعتاً ، وحکى عن بعضهم^(١) أنه قال : الابتداء بالخض قبيح ، وذلك غلط منه ؛ لأن الوقف والابتداء لا يوجب تغيير إعراب ، ولو كان على ما زعم لوجب على من وقف على ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) أن يتبدئ ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(٣) بالرفع ، وهذا واضح جداً «^(٤)» .

٩ - أبو علي الفارسي - الحسن بن أحمد بن عبد الغافر (ت ٣٧٧ هـ) :

نقل المؤلف عن هذا العالم الجبذ ، وأفاد منه ، فقد حکى بعض آرائه ، ونقل بعض كلامه وأورد بعض حججه وتوجيهاته لبعض القراءات .

فمما نقله عنه توجيهه قراءة النصب من قوله تعالى : ﴿عُذْرًا أو نُذْرًا﴾^(٥) وذلك بعد أن ذكر بعض آراء العلماء فيها فقال : « وقال أبو علي : انتصابهما على الحال من الإلقاء ، كأنهم يلقون الذكر في حالة الإعذار والإذار »^(٦) .

ومن نقوله عنه ما حکاه في عطف المستقبل على الماضي من قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾^(٧) وذلك بعد أن أورد قوله الفراء والزجاج ، فقال : « قال أبو علي : معناه كفروا وصدوا ؛ لأن الفعل المضارع يماثله الماضي ، قال: ويجوز أن

(١) المقصود ببعضهم هنا ابن خالويه ، ينظر إعراب القراءات ٣٣٤/١ .

(٢) سورة الفاتحة الآية ٢ .

(٣) سورة الفاتحة الآية ٣ .

(٤) عيون الإضراب ٤٠٨ وإعراب القراءات ٣٣٤/١ .

(٥) سورة المرسلات الآية ٦ .

(٦) عيون الإضراب ٢٨٢ ، واللحجة في علل القراءات السبع مخطوط .

(٧) سورة الحج الآية ٢٥ وقد مرت بنا قريباً .

يكون المضارع على حاله ؟ كأنه قال : إن الذين كفروا فيما مضى وهم الآن يصدون " ^(١) .

١٠ - أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) :

عول عليه المؤلف في عدة مواضع ، ولا سيما في كتابه " اللمع " فقد نقل عنه كثيراً ، وأفاد منه ، فمما نقله عنه ولم يصرح به ما يلي :

١ - نقل قوله في العامل في الحال فقال : " اعلم أن العامل في الحال على ضربين : متصرف ، وغير متصرف .

فإن كان العامل متصرفًا جاز تقديم الحال عليه وتأخيرها ، تقول : جاء زيد راكباً ، وراكباً جاء زيد ، كل ذلك جائز ؛ لأن " جاء " متصرف ، والتصرف : هو التنقل في الأزمنة ، نحو : جاء يجيء مجيناً فهو جاء ، وكذلك : أقبل محمد مسرعاً ، ومسرعاً أقبل محمد ؛ لأن أقبل متصرف .

فإن لم يكن العامل متصرفًا لم يجز تقديم الحال عليه ، تقول : هذا زيد قائماً ، فتنصب " قائماً على الحال بما في " هذا " من معنى الفاعل ^(٢) ؛ لأن " ها " للتبييه ، و"ذا" للإشارة ، فكأنك قلت : أئنه عليه قائماً ، وأشار إليه قائماً ، ولو قلت : قائماً هذا زيد ، لم يجز ؛ لأن " هذا " لم يتصرف ، ... ، وتقول : مررت بهند جالسة ، ولا يجوز : مررت جالسة بهندر ، لأن حال الجرور لا يتقدم عليه " ^(٣) . وهذا هو نص ابن جني في كتابه اللمع ^(٤) .

(١) عيون الإضراب ٤٢٥ .

(٢) هكذا في الأصل ولعل صوابه أن يقول : من معنى الفعل .

(٣) عيون الإضراب ٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٤) اللمع ١١٧ .

٢ - نقل قوله في نداء المضاف ولم يصرح بذلك فقال : " فإن ناديت المضاف إليك جاز لك فيه أربعة أوجه : تقول : يا غلام ، بمحذف الياء ، ويأغلامي ، بإسكان الياء ، ويا غلامي ، بفتح الياء ، ويأغلاما ، بقلبها - للتحفيف - ألفاً ، ... " ^(١) . وهو نص ابن جني ^(٢) .

٣ - نقل قوله في " باب الترخييم " ولم يصرح بذلك فقال : " والترخييم: حذف يلحق أواخر الأسماء المضمة تخفيفاً ، ... وهو في الكلام على ضررين : أحدهما أن تمحى آخر الاسم وتدع ما قبله على ما كان عليه من الحركة والسكن ... ، والثاني : أن تمحى ما تمحى ، وتحل محل ما يبقى بعد المحذف اسمًا قائماً بنفسه ، كأنه لم يمحى منه شيء... " ^(٣) .

٤ - نقل كلامه في الندبة ولم يصرح به فقال : "... وعلامةها " يا " و " وا " ، ولا بد من أحدهما ، ويزاد ألف في أخر الاسم ؛ لـ^د الصوت ، فإذا وقف الحق بها " هاء " ، وإذا وصل حذفت الهاء ، ويجوز ألا يلحق الألف ، وذلك قوله : وازيدا ، واعمرا ، وإن شئت قلت : وازيد واعمرؤ ، وتقول : وازيدا واعمراه ، تلحق الهاء في الذي تقف عليه .

واعلم أنك لا تندب إلا بأشهر أسماء المندوب ، ليكون ذلك عذرًا لك في تفعيلك عليه ، ولا تندب نكرة ولا مبهماً ، فلا تقول : واهذه ، ولا تلکاه ، وكذلك لا تقول : وامن لا يعنيه أمرهون ؛ لما قدمناه " ^(٤) .
وهذا قول ابن جني ^(٥) .

٥ - نقل كلامه في " باب حتى " ولم يصرح بذلك فقال : " اعلم أن " حتى " في الكلام على أربعة أضرب :
الأول : أن تكون غاية فتجر الأسماء كـ " إلى " . والثاني : أن تكون عاطفة فتتبع

(١) عيون الإضمار ٣٥١ .

(٢) اللمع ١٧٤ - ١٧٥ .

(٣) عيون الإضمار ٣٥٣ - ٣٥٤ ، واللمع ١٧٦ .

(٤) عيون الإضمار ٣٥٧ .

(٥) اللمع ١٨١ .

الثاني الأول كالواو . والثالث : أن تكون حرفًا يبدأ الكلام بعدها . والرابع : يضمر بعدها " أن " فتنصب الفعل المستقبل على أحد معينين : معنى كي ، معنى إلى : إلى أن ... " ^(١) .

وما سبق ذكره نقول من كلام ابن جيني في اللمع وقد أشرت إليه في موضعه من التحقيق .

وبالرغم من كثرة نقوله عنه إلا أنه لم يصرح بالنقل عنه إلا في موضع واحد فيما حقق من الكتاب وذلك في " باب لا النافية " في فصل : نفي الاثنين أو ما فيه نون الجماعة حيث قال : " وإذا نفيت الاثنين أو شيئاً فيه نون الجماعة وكان بعده لام الجرّ كنت في النون بالخيار ، إن شئت أثبتها وإن شئت حذفتها ، نحو : لا غلامي لزيد ، ولا درهمي لك ، وإن شئت قلت : لا غلامين لزيد ، ولا درهمين لك ، ولا مسلمي لك ، ولا مسلمين لك ، وإن لم تكن بعدها لام الجرّ فقد قال ابن جيني : ثنتي بالنون ، نحو : لا غلامين ولا جاريتين عندك " ^(٢) .

وما سبق يتضح لنا أن المؤلف قد أفاد من مصادر كثيرة ، لا نعلم عن بعضها شيئاً، ككتاب التلخيص السالف الذكر ، وأن من مصادره أيضاً جلة من العلماء الفضلاء ، والجهازة الأجلاء ، سواء بالنقل مباشرة عن كتبهم ، أو بالنقل عن الكتب التي نقلت عنهم ، الأمر الذي يجعل الكتاب ذات قيمة علمية تجعله جديراً بالتحقيق والدراسة .

(١) عيون الإضمار ٣٦٨ ، واللام ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) عيون الإضمار ٣٣٦ ، واللام ١٠٠ .

مصطلاحات المؤلف في الكتاب

استخدم أبو بكر التفتازاني في كتابه "عيون الإضراب في فنون الإعراب" عدداً من المصطلحات النحوية ، التي كثر ورودها في كتب علماء البصرة والكوفة ، ولهذا فإن المؤلف لم يقتصر على مصطلح مدرسة دون أخرى ، أو عالم دون آخر .

غير أن استخدامه للمصطلحات البصرية يفوق في نظرني المصطلحات الكوفية ، وهذا لا أجد حاجة أو ضرورة لذكر مصطلحات البصريين فهي الغالبة .

أما المصطلحات النحوية الكوفية التي عول عليها المؤلف فهي كما يأتي بيانها كثيرة ، لاسيما مصطلحات أبي زكريا الفراء التي عُرفت من خلال مؤلفاته وكتبه ، ونظراً لعدم استخدام بعضها أو كلها ، وقلة ورودها في الكتب النحوية ، آثرت ذكرها وذكر مصطلحات المؤلف الخاصة وهي كما يلي :

١ - "البيان" ، مصطلح كوفي ، وجد عند الفراء^(١) ويطلق على البدل ، كما استخدمه أبو بكر التفتازاني عند حديثه عن أبواب الكتاب فقال : "الباب الثالث : في حكم البيان"^(٢) . ويقصد به البدل ولم يقتصر المؤلف على ذلك في حديثه عن البدل ، بل استخدم مصطلح البدل بمعناه في بابه فقال : "اعلم أن البدل يجري بحرى التوكيد في التحقيق والتשديد"^(٣) . وهذا يدل على أن المؤلف يستخدم مصطلحات البصريين والковيين على حد سواء .

٢ - لا التبرئة ، مصطلح كوفي وجد عند الفراء^(٤) وقد أطلقه على لا النافية للجنس واستخدمه المؤلف في مواضع عدة ، منها قوله : "وما اختلف فيه في القرآن من هذه القاعدة ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ﴾^(٥) فمن نصبها جعلها تبرئة"^(٦) .

(١) المدارس النحوية ٢٠١ .

(٢) عيون الإضراب ١١٠ .

(٣) عيون الإضراب ٤٠٧ .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١٢٠ / ١ ، والمدارس النحوية ٢٠٠ .

(٥) سورة البقرة الآية ١٩٧ .

ومنها قوله في الآية الكريمة ﴿لَا يَبْيَعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةُ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾^(١) : والعلة في الرفع والنصب مع ما ذكرنا في الآية الأولى أن التبرئة تكون جواباً لشبيهين ... »^(٢) .

٣ - "الكنية" ، مصطلح كوفي ، وجد عند الفراء^(٣) وقد أطلقه على الضمير ، واستخدمه المؤلف في مواضع منها قوله في أقل الجمع حيث قال : "... وأقل الجمع اثنان ، وقال تعالى في شأن داود وسليمان عليهما السلام : ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِم﴾^(٤) فجمع كنایة الاثنين " ^(٥) أي : ضمير الاثنين .

٤ - "الصفة" ، وقد أطلقها الفراء على حرف الجر^(٦) ، واستخدمها المؤلف بهذا المفهوم في باب مالم يسم فاعله فقال : " وقد يعدى الفعل في هذا الباب بصفة ، نحو: وُهِبَ لِهِ مَالٌ ، وَأَخْذَ مِنْهُ شَيْءٍ " ^(٧) .

وقد أطلقها المؤلف على معنى آخر وهو الظرف فقال ما نصه : " وإن ابتدأ المتكلم بصفة لا باءة ولا باسم - مثل : عليك ، وعنك ، وعنده ، ثم ردهه باسم بعده خبراً - فإن كانت الصفة عند اقتراحها بالاسم تقي بكلام نصبت الاسم وإن لم تف به ، كان الخبر رفعاً ، نحو قوله : عندنا أخوك ضعيفاً " ^(٨) .

ولم يقتصر المؤلف على إطلاق الصفة على المعنيين الماضيين بل أطلقها على المعنى الشائع الذي يرادف النعت ، وذلك في مواضع عدّة ، يتعدد حصرها .

٥ - "الفعل الغابر"^(٩) ، مصطلح أطلقه المؤلف على الفعل المضارع واستخدمه في مواضع عدّة ، منها قوله في المبني للمجهول :

(٦) عيون الإضراب . ٣٣٤ .

(١) سورة البقرة الآية ٢٥٤ .

(٢) عيون الإضراب . ٣٣٤ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١٩ ، ٥/١ .

(٤) سورة الأنبياء الآية ٧٨ .

(٥) عيون الإضراب ١٤٤-١٤٥ .

(٦) معاني القرآن ١/١٤٨ .

(٧) عيون الإضراب ١٩٨ .

(٨) عيون الإضراب ١٦١ .

(٩) الغابر : يطلق على الباتي وعلى الماضي من الأزمنة ، وهو من الأضداد . اللسان (غابر) ٣/٥ .

"فإن تركت ذكر الفاعل قلت: أُعطي عمرو درهماً، وكذلك الحكم في الفعل الغابر، والفعل المقيم، كقولك: يُعطى عمرو ديناراً، ومحمدٌ مُعطى درهماً"^(١). ومنها قوله في حكم خير "كل": "وأما حكم إعراب خير هذا الاسم فهو أنه رفع، سواء كان نعتاً مقيماً أو فعلاً غابراً، نحو: كلُّ القوم شاخص، وكلُّ القوم يشخص"^(٢).

٦ - "ال فعل المقيم" ، مصطلح أطلقه المؤلف على اسم المفعول ، واستخدمه في مواضع كثيرة ، منها قوله - في " باب إعراب ما لم يسمَّ فاعله " - : " وتقول في الفعل المقيم : الرجل المدعُ زيداً "^(٣) .

٧ - "النعت المقيم" ، أطلقه المؤلف على اسم الفاعل ، حيث يقول في حكم خير "كل": "وأما حكم خير هذا الاسم فهو أنه رفع ، سواء كان نعتاً مقيماً أو فعلاً غابراً، نحو كلُّ القوم شاخص ، ... "^(٤) .

٨ - "اسم الفاعل واسم المفعول" ، وقد أطلقهما المؤلف على الفاعل والمفعول وذلك في مواضع كثيرة منها قوله في النعت : " وربما زِيدَ النعت في اسم الفاعل والمفعول ، نحو: ضرب زيد القويُّ عمرًا الضعيف "^(٥) .

وقد يطلق المؤلف مصطلح الفاعل والمفعول على المعنى النحوى الشائع وذلك في مواضع منها قوله في باب المفعول به : " وقد يقع في هذا القسم أيضاً الأسماء المضمرة نحو: أعلمتكَ سعداً خارجاً ، فالفاعل في الناء ، والمفعول الأول في الكاف ... "^(٦) .

٩ - "القطع" ، مصطلح أطلقه الفراء على الحال^(٧) ، واستخدمه المؤلف ، وذكر

(١) عيون الإضراب ١٩٩ .

(٢) المصدر السابق ٤٠٣ .

(٣) المصدر السابق ١٩٩ .

(٤) المصدر السابق ٤٠٣ .

(٥) المصدر السابق ١٥٩ ، ٢٥٥ .

(٦) عيون الإضراب ٢٥٩ .

(٧) معاني القرآن ١٢/١ .

أقوال العلماء فيه فقال : " وأما القطع فقد ذهب قوم إلى أنه يعني الحال ، وفرق آخرون بينهما ، فقلوا : القطع يرجع إلى معنى الإبتداء ، وهو أن يبدأ باسم يكون له خبر ، فإن كان ما قبل ذلك الخبر مستغنياً عنه نصب الخبر ، كقولك : هذا عبد الله جالساً ، فإنه لما كان الكلام الأول مستغنياً عن الثاني نصب على القطع منه " ^(١) .

١٠ - "الحروف والأدوات" ، أطلق المؤلف مصطلح الحرف على ما كان على حرف واحد كالباء والواو ونحوهما ، ومصطلح "الأدوات" على ما جاء على أكثر من حرف ، نحو : من ، وإلى ، وعن ، وغيرها ^(٢) .

١١ - "الفعل" ، وقد أطلقه المؤلف على النعت المتغير ، كالقائم والجالس ونحوه ، وذلك في مواضع منها قوله - في باب المبتدأ والخبر في فصل ترتيب نظم الكلام : " وأما في الفعل الذي هو النعت فإن وجه الكلام تقديم الاسم ، نحو : محمد قائم " ^(٣) ولم يقتصر على ذلك بل أطلقه أيضاً على المعنى الشائع الذي يقابل الاسم ، وذلك في مواضع كثيرة من الكتاب .

١٢ - "النعت" : مصطلح أطلقه المؤلف على الصفات الثابتة كالطويل والقصير والفهم والعقل ونحوها وذلك في مواضع كثيرة ، منها قوله - في باب المبتدأ والخبر - : " قد ذكرنا أن الكلام كله ثلاثة أشياء : اسم ، و فعل ، و حرف ، و ذكرنا في التصريف في باب النعت " أن الفعل على نوعين : أحدهما : شيء يكون إما قنية للإنسان في نفسه كالعقل والفهم والذكاء وأضدادها ، وإما قنية له في بدنـه كالألوان والخلق والهيئات . والنوع الثاني : شيء لا ثبات له كالحركة والسكون ... ، وذكرنا أن النوع الأول يسمى نعتاً ، والنوع الآخر يسمى فعلاً " ^(٤) .

(١) عيون الإضراب ٢٨٧ - ٤٣٦ .

(٢) المصدر السابق ٣٦١ .

(٣) المصدر السابق ١٥٧، ١٥٨ .

(٤) المصدر السابق ١٥٨ .

- ١٣ - "ال فعل الحاضر" ، مصطلح أطلقه المؤلف على ما قرن به الحال من الأزمة ، وذكر أنه يعني الحال ، وأن المراد الوقت الذي أنت فيه^(١) .
- ٤ - "ال فعل المستقبل" ، مصطلح كوفي^(٢) يطلق على الفعل المضارع والأمر ، وقد أطلقه المؤلف على المنتظر من الأزمة^(٣) ، وهذا يشمل الفعل المضارع الدال على الاستقبال و فعل الأمر ، أما الفعل المضارع الدال على الحال فأنه لا دخل له في الاستقبال .
- ٥ - "ما لم يُسمَّ فاعله" ، مصطلح كوفي وجد عند الفراء^(٤) ، وهو من المصطلحات الشائعة واستخدمه المؤلف ويطلق على الفعل المبني للمجهول عند البصريين^(٥) .
- ٦ - "الصفة المقدمة" ، مصطلح أطلقه المؤلف على ما يعرف بالنعت السببي وذلك في مواضع منها قوله - في "باب الصفة المقدمة" - : "والصفة المقدمة : أن تلفظ باسمين بينهما فعل خرج مخرج النعت ، فإنك تجري ذلك النعت في الإعراب بجرى الاسم الأول على المحاورة والتضمين ، نحو النعت في اللفظ لا في المعنى ، وبجعله فعلاً للثاني متقدماً عليه ... ، وال نحويون يسمون هذا الباب "باب الصفة المقدمة" ومثاله قوله : هذا رجل فارة غلامه ، ورأيت رجلاً فارهاً غلامه ، ومررت برجل فاره غلامه... "^(٦) .
- ٧ - "الواقع" ، مصطلح كوفي وجد عند الفراء^(٧) ويراد به ما يعدى به الفعل ، وقد تردد عند المؤلف قوله : "أوقع به الفعل" بدلاً من قوله "عُدّي الفعل" وذلك في مواضع منها قوله في المفعول به : "إذا كان الفعل متعدياً على هذه الصفة كان له
-
- (١) عيون الإضراب ١٥٢ .
- (٢) المدارس البحوية ١٦٦ .
- (٣) عيون الإضراب ١٥٢ .
- (٤) معاني القرآن ٣٠١/١ .
- (٥) عيون الإضراب ١٩٨ .
- (٦) عيون الإضراب ١٧٩ .
- (٧) معاني القرآن ٤٠، ٢١/١ .

مفعولٌ ، ولكن حرف الصفة ينبغي أن يكون واقعاً في المفعول به ؛ حتى يتم الكلام ، نحو : ذهبت بعمرو^(١) .

١٨ - "المفعول" ، مصطلح أطلقه المؤلف على المعنى الشائع في كتب النحو وعلى معنى آخر ، وهو اسم المفعول وذلك في مواضع منها قوله - في باب ما لم يسم فاعله - : وإذا ذكرت المفعول من هذا النوع فلا بد من تكرار الصفة فيه ، نحو : هو الموهوب له مالٌ ، والماهود منه شيء^(٢) .

١٩ - "التفسير" ، مصطلح أطلقه المؤلف على التمييز ، وأفرد له باباً مستقلاً وقد وجد عند الفراء في المعاني^(٣) .

٢٠ - هاء الاستراحة مصطلح أطلقه المؤلف على هاء السكت^(٤) .

٢١ - الوقف أطلقه المؤلف على السكون^(٥) .

هذه جملة المصطلحات الكوفية والمصطلحات الخاصة التي تطالعنا في ثنايا هذا الكتاب وقد نتاج عن استخدامها إلى جانب المصطلح البصري - الذي هو أكثر شيوعاً ما يسمى بتضارب المصطلحات ، وذلك في بعض الأحيان وإليك البيان :

١ - مصطلح الفعل أطلقه المؤلف - كما أسلفت - على الفعل الذي يقابل الاسم تارة ، وعلى النعوت المتغيرة تارة أخرى ، الأمر الذي يحدث لبساً يحتاج إلى إيضاح .

٢ - "الصفة" وقد أطلقها المؤلف - كما أسلفت أيضاً - على النعت تارة ، وعلى حرف الجر تارة ، وعلى الظرف تارة أخرى ، وهذا يحتاج إلى إيضاح وبيان .

٣ - "الفعل المقيم" مصطلح أطلقه المؤلف على اسم المفعول ، وقد أطلقه في بعض المواضع على اسم الفاعل ، الأمر الذي يحدث لبساً لدى القارئ في فهم المصطلحات وتعذر المصطلحات وإطلاقها على أكثر من باب نحو يحدث لبساً في تحديد المعنى خاصة إذا لم يقرن المصطلح بالمثال الذي يبينه ويوضح معناه .

(١) عيون الإضراب ٢٥٤ .

(٢) المصدر السابق ١٩٩-١٩٨ .

(٣) المصدر السابق ٣٠٩ ، ومعاني القرآن ١/٢٢٥ .

(٤) ينظر عيون الإضراب ٢٣٩ .

(٥) المرجع السابق ١٢١ ، ١٢٢ .

(٦) ينظر عيون الإضراب ١٩٩ - ٢٠٤ .

مناقشاته العلمية و اختياراته

لقد تميز كتاب أبي بكر التفتازاني : "عيون الإضراب في فنون الإعراب" بالمناقشات العلمية الجادة الهدافة ، التي من شأنها أن تشيي البحث العلمي ، وتكون إضاءة تكشف للباحث غامضاً ، وتحل له مشكلاً .

وقد ذكرت عند حديثي عن منهج المؤلف في الكتاب أنه يذكر القاعدة النحوية ، ويعضد قوله بالشواهد الشعرية والنشرية من كلام العرب ، وشواهد القرآن الكريم والقراءات ، بالإضافة إلى ذلك فلم يقتصر المؤلف على إيراد القاعدة النحوية، أو قول عالم من العلماء ، بل تجاوز ذلك في كثير من المسائل ، فأورد أراء العلماء المتقدمين من أمثال سيبويه والكسائي والأخفش والفراء والبرد وغيرهم ، وحکى مذاهبهم في تلك المسائل ، واختار بعضها وعلّل لها .

كما احتاج المؤلف في الكتاب بالأيات القرآنية للقاعدة النحوية ، فذكر القراءات فيها ، وختار قراءة منها ، واحتاج لها ، وسيأتي بيان ذلك .

وبالجملة فالكتاب مليء بالمسائل العلمية التي تحوي آراء العلماء ، ومذاهبهم ومناقشتهم والرد عليهم ، وتخطئة بعض أقوالهم ، و اختيار بعضها ، وطرح عدد من الأسئلة والأجوبة عليها ، وكل ذلك يُبرز أهمية المناقشة العلمية ، التي تعد مطلباً مهماً، لا سيما في المسائل التي تحتاج إلى بحث ودراسة والتي تضمنها الكتاب ، وبصعب غليّ ذكرها – أو حصر عددها – لذلك سأقتصر على ذكر نماذج منها ، وهي كما يلي :

١ - ذكر المؤلف أن من حكم النساء الساكنين أن الساكن إذا حرك كسرًا، وقد يحرك بالفتح في نحو "من القوم" ثم ذكر آراء العلماء ومناقشتهم وتخطئته بعضهم

حيث قال : " وما حرك بالفتح **أَمَّا اللَّهُ**^(١) لالتقاء الساكنين اللذين هما : الميم واللام عند أكثر النحويين ، وقال بعض البصريين^(٢) : الساكنان الياء التي قبل الميم ثم الميم ، وإنما حرك بالفتح لأنهم يشبهونها " بأين " و " كيف " و اختيارهم أن الحركة بعد الياء فتحة ، وألا يختتم بسكون ؛ لأن قبلها ياء ساكنة ، وقبل الياء كسرة ، ومتي كان كذلك لم تحرك العرب مثل هذا الساكن بالكسر ، لا يقولون : مررت بالزَّيْدِينِ ، لأنهم يستقلون اجتماع أربع كسراتٍ : كسرة الدال ، والنون ، والياء تنوء عن كسرتين ، وقال الأخفش : " يجوز **أَمَّا اللَّهُ**^(٣) بكسر الميم على قاعدة التحريل عند التقاء الساكنين " وأخطأ لما ذكرنا من الخطأ في قولنا : مررت بالزَّيْدِينِ . وقال بعضهم^(٤) : إنما فتح الميم من **أَلْمَ** ، لأن أصل الميم أن يكون مبنياً على السكون والوقف ، فلما كان مبنياً على الوقف ابتدئ بـألف اسم (الله) عزوجل ، بالفتح ، ثم نقلوا فتحة المهمزة إلى الميم ، وسقطت الألف ، ... ، قال الكسائي : قرأ على رجل من العرب : **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حَمْدُ اللَّهِ**^(٥) ففتح الميم لأنه أراد أن يُسكنها ، لأنها رأس آية ، وألقى حركة ألف **الْحَمْدُ** على الميم وأسقط الألف^(٦) .

٢ - تكلم المؤلف على ضمير القصة والشأن وذكر أنه لا يؤتى به إلا مبتدأ ، أو في حكم المبتدأ ، وذكر أنه لابد من جملة بعده ، كما في قوله : هو زيد منطلق ، ثم ذكر أنه قد تكون الجملة في موضع نصب خبر كان ، وعلى ذلك قالوا : ليس الطيب إلا المسك ، جعلوا في " ليس " ضمير الأمر ، وجعلوا الاسمين : مبتدأ وخبراً في موضع نصب ، واستشهدوا على ذلك بأيات من الشعر ، ثم أورد رأياً لبعض العلماء فقال :

(١) سورة آل عمران الآية ١ .

(٢) هذا قول سيبويه في الكتاب ٤/١٥٣-١٥٤ .

(٣) القول لفراء وهو مذهب شيخه الكسائي ، انظر معاني القرآن ٩/١ .

(٤) سورة الفاتحة آية ٢ .

(٥) عيون الإضراب ١٥٣-١٥٤ .

" وقال بعضهم : إن " ليس " حرف ، يرفع تارة وينصب أخرى ، بمنزلة الكلمة " ما " في اللغة الحجازية ، غير أن المشهور هو الأول^(١) .

٣ - ذكر المؤلف أنّ " إن " قد يكون بمعنى نَعَمْ ، ثم ذكر بعض أقوال العلماء في المسألة ، كما أورد بعض الأسئلة والأجوبة عليها فقال : " وقد يكون " إنّ " بمعنى نَعَمْ ، فلا يوجب اسمًا ، وخبرًا ، كقول الشاعر :

بَكَرَ الْعَوَادِلُ فِي الصَّبُورِ
حَيْلَمْنِي وَأُلُوْمُهُنَّةِ
وَيَقُلُّنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا
كَوْقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهُ

أي : نَعَمْ والباء للاستراحة وبيان الحركة^(٢) ، وليس اسمًا . وقد حمل المبرد قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا لِسَاحِرَانِ﴾^(٣) ، على هذا المعنى ، وقال : " أحسن ما قيل فيه : أن يجعل " إن " بمعنى نَعَمْ ، والتقدير : نَعَمْ هَذَا لِسَاحِرَانِ "^(٤) .

فإن قيل : قد اخترت أن تجعل (إن) بمعنى نَعَمْ ، فلم تدخل اللام بين المبتدأ والخبر ، والعرب لا تقول : زيد لقائم ؟ ، فالجواب أن من العرب من يدخل لام التأكيد في خبر المبتدأ ، فيقول : زيد لأنْحوك ، هذه لغة مستفيضة ، قال الشاعر :
خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرُ خَالُهُ يَنْلِي الْعُلَى وَيُكَرِّمُ الْأَخْوَالُ "^(٥) .

ثم ذكر المؤلف القراءات القرآنية في الآية واحتاج لها ، وذكر بعض الأسئلة والأجوبة عليها .

٤ - تحدث المؤلف عن " المفعول له " ثم ذكر أنه من النصوبات في هذا الباب ، واحتاج بقوله تعالى : ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ﴾^(٦) ثم ذكر قراءة الرفع فيها ، واحتاج لقراءة النصب ، ثم أورد أقوال العلماء في تقدير المذوف المفوع ، في قراءة الرفع ،

(١) عيون الإضراب ٢١٨-٢١٩ .

(٢) وتسمى بهاء السكت .

(٣) سورة طه آية ٦٣ .

(٤) إعراب القراءات ٢/٣٧، البحر ٢٥٥/٦ .

(٥) عيون الإضراب ٢٣٩-٢٤٠ .

(٦) سورة الأعراف آية ١٦٤ .

ثم أورد آية أخرى، وذكر أقوال العلماء فيها ، فقال ما نصه: " ومن المنصوبات في هذا الباب قوله تعالى : ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ﴾ وقرئ (معذرة) فمن نصب فعلى أنه مفعول له ، وينصبه أن الكلام جواب ، فتقديره : لم تعظون قوماً الله مهلكهم ، أو معذبهم عذاباً شديداً ؟ فكأنهم قالوا في الجواب : نعظهم اعتذاراً إلى الله ومعذرةً ، كما يقال لك : لِمَ وَبَحْتَ فَلَانَا ؟ فتقول: طلباً لتأديبه.

ومن رفع، قال سيبويه : " معناه : مواعظتنا معذرة " ^(١) وقال أبو عبيده : تقديره: هو معذرة ^(٢) ، جعلها خبر ابتداء مخدوف .

ومنها قوله : ﴿عَذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾ ^(٣) انتصابهما على المفعول له ، وقيل : نصب على المفعول به ، وهو بدل من الذكر في قوله : ﴿فَالْمُلْقَيَاتِ ذُكْرًا﴾ ^(٤) وقال أبو علي : " انتصابهما على الحال من الإلقاء ، كأنهم يلقون الذكر في حال الإعتذار والإذنار " ^(٥) .

وقال الميرد : " انتصابهما على الحال ، وهما جمعان ، والواحد عذير وذنير " ^(٦) أي : أرسلت معذري ومنذري ، و " أو " بمعنى الواو فيه ، فافهم " ^(٧) .

٥ - ذكر المؤلف أنه إذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة بعد (كان) وأخواتها فإن المعرفة تكون اسم (كان) والنكرة خبرها ، ولا يجوز أن تقع النكرة اسمأً لـ (كان) إلا في ضرورة الشعر ، وذلك هو قول سيبويه ، كقول القطامي :

(١) الكتاب ٣٢٠/١ .

(٢) انظر إعراب القراءات ٢١١/١ .

(٣) سورة المرسلات الآية ٦ .

(٤) سورة المرسلات الآية ٥ .

(٥) الحجة على علل القراءات السبع ج ٧ ل ٣٣٤ .

(٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٥٦/١٩ ، والبحر ٤٠٥/٨ .

(٧) عيون الإضراب ٢٨٢-٢٨١ .

قَفِيَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعًا وَلَا يَكُنْ مَوْقُوفٌ مِنْكِ الْوَدَاعًا^(١).

وقد ذكر أن القراء اختلفوا حول هذه القاعدة وذلك في آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْ دِيْنِهِمْ إِلَّا مُكَاءً﴾^(٢).

فقد قرأها أبو بكر عن عاصم بنصب الصلاة ، والباقيون برفعها ، ثم ذكر أن هذا خلف عند النحويين ، فقال : " وقد قرأها أبو بكر بنصب " الصلوة " ورفع (مُكَاءٌ وَتَصْدِيرٌ) وهذا خلف عند النحويين لما ذكرنا من تقديم المعرفة على النكرة ، إلا في ضرورة الشعر ، ... ، فالاختيار رفع ﴿الصلوة﴾ لما ذكرنا^(٣).

ثم استطرد في ذكر عدد من الآيات وذكر قراءة الرفع والنصب فيها فقال : " ومنها ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَتْهُم﴾^(٤) . فرفع " الفتنة " والتاء في " تكن " لأن " الفتنة " اسم (كان) ، و ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ . خبر " كان " ، وتقديره : ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَتْهُم إلا قوله .

ونصب " الفتنة " والباء في " يكن " لأن الفتنة خبر (كان) و ﴿أَنْ قَالُوا﴾ اسم " كان " ، وهو الاختيار لعتنين :

إحداهما : أن الفتنة قد تكون معرفة ونكرة ، والضمير في ﴿أَنْ قَالُوا﴾ لا يكون إلا معرفة ، وإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت المعرفة الاسم ، ولذلك أجمع القراء - على نصب ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾^(٥) و ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ﴾^(٦) و ﴿وَمَا كَانَ حُجَّتُهُمْ﴾^(٧) وأمثالها - إلا المحسن.

(١) عيون الاضراب . ٢٠٥ .

(٢) سورة الأنفال الآية . ٣٥ .

(٣) عيون الاضراب . ٢٠٥ .

(٤) سورة الأنعام آية . ٢٣ .

(٥) سورة النحل آية . ٥٦ .

(٦) سورة آل عمران آية . ١٤٧ .

(٧) سورة الجاثية آية . ٢٥ .

والعلة الثانية : أن القول مذكر ، والفتنة مؤنثة ، فجعل " يكن " للقول المذكر ، وما أشبهها من الآيات ^(١) .

وبالإضافة لما مضى فقد اختار المؤلف في كتابه بعض القراءات القرآنية ، فأورد احتجاج النحاة لها ، وحکى أقوال العلماء فيها وما ذهبوا إليه ، بعد أن ذكر القراءات فيها ، فاختار واحدة منها ، ورجح الاحتجاج لها ، وذلك في مواضع كثيرة من الكتاب منها على سبيل الذكر :

- اختياره لقراءة التأنيث في آيات منها قوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلْمَاتُ ﴾ ورجح قراءة التاء فيها ، وناقش ذلك ، وذكر العلة ، وأجاب على بعض الأسئلة فقال : " وقرئ في القرآن : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلْمَاتُ ﴾ ... ، بالياء والتاء ، أما الياء ، فلأن التأنيث غير حقيقي - كما قرئ شاداً : (إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ) ^(٢) ولأن هذا الجمجم مشبه بجمع مؤنث من يعقل ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ وقراءة التاء هي الاختيار ، لأن الجمجم بالتاء والألف نظر الجمجم بالواو والنون في المذكر ، وهو جمع السلامة ؟ فكما لا يقال في " قام الزيدون " قامت ، فكنزك لا يقال قام المندات ، فيذكر إذا كانت العلامة حاضرة ، وأن الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها ، كما تقول : " حمرة " اسم رجل فلا تصرفه للتعریف والتأنيث ، فإذا زالت الهاء انصرف ، لأن اللفظ قد زال ، فإن قيل : ألسنت تقول : قامت الرجال ، وقام ، وقالت الأعراب ، فتذكر وتؤثر ؟ قلنا إن جمع التكسير يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا كان يقصد به الجماعة ، فاما جمع السلامة فلفظ المذكر فيه مبادر للفظ المؤنث ، فافهم ^(٤) .

ولم يقتصر أبو بكر التفتازاني في كتابه على مناقشاته العلمية واحتياطاته في القراءات والاحتجاج لها ، بل اختار بعض أقوال النحاة في بعض المسائل النحوية وعمل لذلك ، وذلك في مواضع من الكتاب - إضافة لما ذكرنا - منها :

(١) عيون الإضراب ٢٠٧ .

(٢) سورة الرعد الآية ١٦ .

(٣) سورة مريم الآية ٥٨ .

(٤) عيون الإضراب ١٩٦ .

١ - اختار المؤلف إقامة المفعول الأول مقام الفاعل وإنابته عنه وذلك في الفعل المتعدى إلى مفعولين بنفسه ، حيث قال : " فإن الاختيار أن تضع المفعول الأول مقام الفاعل ، كقولك : أُعطي زيد درهماً وَكُسِيَّ عمرْ جَبَّةً " ^(١) ثم ذكر جواز إقامة المفعول الثاني موضع الفاعل ، وذكر أن ذلك ليس بالاختيار .

٢ - اختار المؤلف رفع الاسم الظاهر على الابتداء مع تعييه الفعل إلى الضمير وكونه مشغولاً به ، وذكر آراء النحاة في هذه المسألة فقال : " ومن العرب من ينصب الظاهر مع تعيية الفعل إلى الضمير وكونه مشغولاً به ، فيقول : زيداً ضربته ، ويسميه رجوع الهماء على الاسم ، وعند النحويين أنه ينصب بفعل مضمر ، تفسيره هذا الظاهر ، تقديره عندهم : ضربت زيداً ضربته ، إلا أنه لا يجوز أن يستعمل كذلك ، وهذا النصب على تقدير هذا الضمار ليس بالاختيار ، بل الوجه إذا شغلت الفعل بالضمير أن ترفع الظاهر بالابتداء ، فتقول: زيداً ضربته " ^(٢) :

وما سبق بيانه تبرّز أهمية الكتاب ومدى اهتمام المؤلف فيه بالمناقشات العلمية ، والتي تتضمن إيراد أقوال العلماء ، واختيار بعضها ، والتعليق لها ، أو الرد عليها وتحطيمتها ، كما يبرز اهتمام المؤلف بالأيات القرآنية وقراءاتها ، واختيار قراءة منها ، والاحتجاج للقاعدة النحوية بها .

(١) عيون الإضراب ٢٠٢-٢٠١ .

(٢) عيون الإضراب ٢٦٤-٢٦٣ .

موقفه من العلة النحوية

كان أبو بكر التفتازاني من أولئك بضروب العلل ، التي تتبع الأحكام النحوية ، فليس ثمة حكم يذكره ، أو قاعدة يبينها ، أو مسألة يشرحها ، أو قراءة يحتاج لها ، إلا ويتبع ذلك - في الأكثر - بيان العلة .

والعلة النحوية : ظاهرة لها أثر عند جميع النحاة ، إلا أن بعضهم يؤثرونها في منهجهم ، فيعملون من قدرها ، ويرفعون من شأنها ، ويهتمون بها ، ولذا نجدهم لا يطلقون حكمًا دون أن يتبعوه ويقرنوه بعلمه التي هو من نتائجها ، ومن أولئك النحاة: الفارسي زالزجاجي والصميري وأبن جنى وعالمنا أبو بكر التفتازاني وغيرهم .

والعلل النحوية يطلقها العلماء على العلة الصناعية التي هي : استخدام القواعد النحوية التي ذكرها النحاة، التي تعد أصولاً يقاس عليها ، ويفاد منها في دعم الرأي أو الحكم الذي يذهب إليه . كما يطلقونها على العلة المعنوية التي يقصد بها علة الحكم من جهة المعنى لا من جهة الصنعة النحوية . وكل ذلك بمحده واضحًا في الكتاب مواضع كثيرة منها :

١ - ذكر المؤلف من علامات الاسم الإخبار عنه والإخبار به ، ثم ذكر أن من الأسماء ما لا يصح الإخبار عنه وهو في معنى الذي يصح الإخبار عنه ، نحو : "إذا" و "متى" و "أين" وغيرها ، ثم ذكر أنه يصح الإخبار عن المكان ، فقال : "ويصح الإخبار عن المكان ، فهو إذا اسم كالمكان ، والسبب فيه أن المعنى الواحد قد يوضع له اسمان : أحدهما ، مقيّد بشرط يمنع من الحديث عنه ، فلفظة "إذا" قد وضعت للمعنى الذي وضع له لفظة الوقت ، غير أن "إذا" وضع له بشرط أن يكون ظرفاً قد وقع فيه فعل نحو قوله: أزورك إذا دلكت الشمس ، لا ترى أن معناه : أزورك وقت دلوكها ، بالنصب ، فقد ألمحه أن يكون ظرفاً ، فإلازامهم إياه ذلك يمنع من الحديث عنه ، لأنه غير جائز ، إذ الحديث عنه إما أن يكون مبتدأ ، أو فاعلاً ، ولا يتصور كون الشيء مبتدأ أو فاعلاً مع كونه ظرفاً^(١).

(١) عيون الاضراب ١١٥-١١٦.

٢ - اختار المؤلف قراءة الرفع في ﴿السّاعة﴾ من قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسّاعَةُ﴾^(١) وعلل ذلك فقال : " والاختيار هو الرفع ، لأن الكلم قد تم دونه وهو قوله : ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ ولأن الاختيار في العطف بعد خبر " إنَّ " أن يرفع ، وأن المعطوف على الشيء يجب أن يكون في معناه ، فإذا اختلف المعنى اختير القطع من الأول والاستئناف "^(٢) .

٣ - ذكر المؤلف أن الضمير إذا وقع مبتدأ فلا يجوز فيه إلا الفصل ، وذكر علة ذلك ، فقال : " فإن كان الضمير مبتدأ به فليس يجوز فيه إلا الفصل ، كقولك : أنت خرجت ، وإياك أردت ؛ لأنَّ الوصل لا يتصور حتى يتقدم شيء يتصل به الضمير "^(٣) .

٤ - اختار المؤلف قراءة الرفع في " غير " من قوله تعالى : ﴿هَلْ مِنْ خَالقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾^(٤) ثم علل لذلك فقال : " والاختيار هو الرفع ، لأن " غيرًا " إذا كانت بمعنى " إلا " جعلت على إعراب ما بعد " إلا " وأنت تقول : لا إله إلا الله ، و : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آتَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٥) ، ولو جعل مكان " إلا " " غير " لرفع "^(٦) .

٥ - علل لقراءة النصب في قوله تعالى : ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ﴾^(٧) فقال : " فمن نصبهما جعلها تبرئة لأنَّ " لا " تضارع " إن " فينصب بها كما ينصب بيان "^(٨) .

٦ - علل المؤلف ، لقراءة الرفع والنصب ، في آيات منها قوله تعالى : ﴿لَا يَعْ فيه ولا خلّةٌ ولا شفاعة﴾^(٩) فقال : " العلة في الرفع والنصب مع ما ذكرنا في الآية

(١) سورة الحجّائية الآية ٣٢ .

(٢) عيون الاضراب ٢٢٥-٢٢٤ .

(٣) عيون الاضراب ٢٦٠ .

(٤) سورة فاطر الآية ٣ .

(٥) سورة الأنبياء آية ٢٢ .

(٦) عيون الاضراب ٣٢٣-٣٢٢ .

(٧) سورة البقرة آية ١٩٧ .

(٨) عيون الاضراب ٣٢٤-٣٢٣ .

(٩) سورة البقرة الآية ٢٥٤ .

الأولى أن التبرئة تكون جواباً لشيئين : هل رجل ، وهل من رجل ، فإذا جعلتها جواباً لـ "هل رجل" رفعت بها ، وإذا جعلتها جواباً لـ "هل من رجل" نصبت ؛ لأنه لما كانت "من" عاملة جعلت "لا" عاملة ، ولم تَعْمَلْ في جواب "هل رجل" لأن "هل" غير عاملة ، فإذا رفعت نونت ، وإذا نصبت لم يجز "التنوين" ^(١) .

٧ - ذكر المؤلف أنه لا يجوز حذف ياء النداء في نحو قوله : "هذا" وأنت تريده : يا هذا ، مع أنه يجوز أن تُحذف "يا" النداء مع "أي" كقولك : أيها الرجل ، وعلل لذلك بقوله : " وإنما حسُنَ حذفُ "يا" مع "أي" لأنَّه لا يحتمل في هذا الموضع غير النداء ، إذ لا يتوجه أن يكون استفهاماً أو خبراً أو يعني "الذي" لأنَّه لا يكون في هذه الموضع على هذه الصورة ، وأما "هذا" فيحتمل ألا يراد به النداء وأن يراد به الإشارة إلى شيءٍ حاضر فوجب أن يكون حرفُ النداء لازماً له إذا أريد به النداء ^(٢) .

٨ - رجح المؤلف الضرب الأول من ضروب الستخيم وهو : أن تُحذف آخر الاسم وتدع ما قبله على ما كان عليه من الحركة والسكنون ، وعلل لذلك فقال : " وهذا أولى ، لأن إعراب النحو شيءٌ يلحق أواخر الكلم ، وما سوى ذلك من حروفها فإنما حركتها حركة بنية لا حركة إعراب ، وقد ذكرنا أن حقَّ البناء ألا يتغير بدخول العامل وخروجه" ^(٣) .

٩ - ذكر المؤلف ضروب جمع المذكر السالم ، فذكر منها صفات العقلاء ، والأسماء الأعلام ، غير الصفات ، وذكر أنها تجمع بالواو والنون ، وذلك على تقدير الموافقة والمشاركة ، وعلل لذلك فقال : " ولا يجمع الاسم غير الصفة بها إلا إذا كان علماً ، مع أنه لا يُتصوِّرُ التثنية والجمع في العلم إلا على تقدير الموافقة فيه ، وهو أنك لا تقول : الزيدان والزيدون ، إلا على تقدير : المسميان والمسمون بزيد ، وذلك لأنَّه

(١) عيون الاضراب ٣٣٤ .

(٢) المصادر السابق ٣٤٧ .

(٣) المصادر السابق ٣٥٤-٣٥٣ .

ينبغي أن يكون في الاسم معنى يُتصور أن يشترك فيه شيئاً أو أشياء ، حتى ينتهي وجمع ، والعلم من حيث هو علم لا يكون موضوعاً على الشيء، يعني حتى يُتصور أن يشار كه غيره في ذلك المعنى ^(١) .

١٠ - ذكر المؤلف مسوغات الابتداء بالنكرة ، ثم ذكر أنه ليس كل شيء يحتمل تأويلاً يصلح معه الابتداء بالنكرة ، وضرب أمثلة لذلك ، ثم ذكر العلة ، فقال : " وليس كل شيء يحتمل تأويلاً يصلح معه الابتداء بالنكرة ، فلو قلت : إمرأة قاعدة ، وصبيٌّ ذاهب ، لم يكن كلاماً ، لأنك لا تفيد به السامع شيئاً لا يعلمه ، وليس يخفى على أحدٍ أنه يجوز أن يكون في الدنيا إمرأة قاعدة ، وصبيٌّ ذاهب " ^(٢) .

١١ - ذكر المؤلف أن المفعول إن لم يكن معلوماً فإنه لا يجوز نيايته عن الفاعل وعلل لذلك فقال : " ولو قلت : عُلِمَ منطلق زيداً ، لم يجز ، ويجوز : أعطني درهماً زيداً ، لأنه لا يتصور كون المنطلق معلوماً غير مرتب على زيدٍ ، لأن المعنى في هذا الباب : على أنك تعلم الشيء على صفة ، فكما لا يتصور أن يقول : عُلِمَ بصفةٍ ، من غير أن تذكر الشيء ، كذلك لا يجوز أن تقول : عُلِمَ منطلقٌ من غير أن يكون مرتبًا على " زيد " ، وليس : " الدرهم " صفة في " زيد " وإنما هو شيء على حده فيجوز إسناد الفعل إليه " ^(٣) .

١٢ - تحدث المؤلف في كتابه عن " ما دام " وقال إنها في معنى ظرف الرمان ، ثم تكلم عن " ما " وقال : لا يصح لها معنى ما لم يكن معها كلام آخر ، كقولك : اجلس ما دام زيد جالساً ، ثم علل لذلك فقال : " ولو قلت : ما دام زيد ، وسكت لم يكن شيئاً ، لأنها لما كانت في تقدير قوله : مدة دوام زيد جالساً ، لم يكن بدًّ من فعل تذكر أنه واقع في هذه المدة ، فصار اقتصارك عليها - لو اقتصرت - بمنزلة قوله : يوم الجمعة ، بالنصب على أنه ظرف قد وقع فيه أمرٌ من غير أن تذكر ذلك الأمر ،

(١) عيون الاضراب ١٤٧ .

(٢) المصدر السابق ١٦٢-١٦٣ .

(٣) المصدر السابق ٢٠٢ .

فتقول : خرجت يوم الجمعة "(١)" .

١٣ - علل المؤلف إضمار الشأن في قول المتنى :

وَلَيْسَ كُلُّ ذَوَاتِ الْمَخْلِبِ السَّبْعُ "(٢)" .

فقال : " والذى دعاه إلى ذلك - مع إمكان النصب في " كُلُّ " أَنْ جَعَلَ " كُلَّ " خبراً يُفسد المعنى ، إذ المراد : أن ينفي كون كُلُّ ذي مخلب سَبْعًا ، لا أن ينفي كُلَّ سَبْعٍ ذا مخلب ، فهو يقول : قد يكون في ذات المخالب ما ليس بسبعين "(٣)" .

١٤ - تحدث المؤلف عن أفعال الشك واليقين وذكر أنها تدخل على المبتدأ والخبر فيكون المبتدأ هو المفعول الأول والخبر هو الثاني ، ثم ذكر أنه لا يجوز الاقتصار على أحدهما ، وعلل لذلك فقال : " و إنما لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين في هذه السبعة ، لأن الثاني منها هو الأول في المعنى ، بيانه أن تقول : علمت زيداً منطلقاً ، فـ " منطلقاً " هو " زيد " في المعنى وليس بشيء غيره "(٤)" .

١٥ - ذكر المؤلف أن العرب إذا ذكرت شيئاً أو عضوين مضافين إلى اثنين ذكرتهما بلفظ الجمع وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٥) وإنما هما قلبان ، وذكر أن ذلك في لغتهم كثير حسن ، وعلل لذلك فقال : " وإنما حَسْنَ ذلِكَ لأنَّ أَكْثَرَ مَا فِي جَسَدِ الْأَدَمِيِّ مِنْ جَوَارِحِهِ اثْنَانِ اثْنَانِ ، يَأْتِي عَلَى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، مِثْلُ الْيَدِيْنِ ، وَالرِّجْلِيْنِ ، ، فَلَمَّا جَاءَ مِنْهُ مَا هُوَ وَاحِدٌ - ثُمَّ ذَكَرَ ذلِكَ الْوَاحِدَ مِنْ اثْنَيْنِ - كَانَ كَأَنَّهُ مِنْهُمَا أَرْبَعَةً ، فَيَقُولُ : قَدْ جَبَنَتْ قُلُوبُكُمَا ، وَقَوَيْتَ أَيْدِيكُمَا ، فَأَجْرَى الْقُلُبَيْنِ وَأَشْبَاهَهُمَا عَلَى الْأَيْدِيِّ وَالْأَرْجُلِ "(٦)" .

ولم يقتصر أبو بكر التفتازاني على هذين النوعين من العلل بل تجاوز ذلك ، حيث نجده يعلل بمسألة فرضية على تسمية الاثنين بلفظ الجمع حيث قال : " قال الله

(١) عيون الإضراب ٢١٦ .

(٢) ديوانه ٢٣٤/٢ .

(٣) عيون الإضراب ٢١٨ .

(٤) المصدر السابق ٢٥٧ .

(٥) سورة التحرير آية ٤ .

(٦) عيون الإضراب ١٤٣ .

تعالى في شأن داود وسليمان عليهما السلام : ﴿ وَكَانَا حُكْمُهُمْ ﴾^(١) فجمع كناية الاثنين ، وقيل : الحجب في كتاب الله يقع بثلاثة إخوة ، وأما الحجب بالأخرين فقياس ، كما سُوِّي بالقياس بين الأخرين والأخوات في استحقاق الثلاثين ، فعلى هذه القاعدة فقس في تسمية الاثنين بلفظ الجمع ^{”(٢)“} .

وما سبق يتضح لنا أن أبا بكر التفتازاني كان من أولئك بالعلة النحوية حيث وجدناه يهتم بها ، ويؤثر أن يجري وراءها في كل حكم يقرره ، أو قاعدة يوضحها ويبينها .

(١) سورة الأنبياء آية ٧٨ .

(٢) عيون الأضرب ١٤٤-١٤٥ .

موقفه من علماء البصرة والكوفة

وإذ فرغت من بيان موقف المؤلف من العلة النحوية ، يأتي السؤال التقليدي : أين يقف أبو بكر التفتازاني من المدرستين النحويتين : البصرية والكوفية ؟ في ظني أن الباحث لا يستطيع أن يحكم حكمًا قطعياً ، على أي نحوي بأنه بصرى المذهب أو كوفيه ، بعد نهاية القرن الرابع الهجري ، حيث تخلص أغلب النحاة بعد تلك الحقبة الزمنية من المذهبية ، وبنوا ثقافتهم على الاختيار من آراء علماء المدرستين ، فأخذوا من أقواهم على حد سواء .

وبالرغم من أن أكثر الكتب التي وصلت إلينا من المؤلفات النحوية التي كتبت حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، من مؤلفات العلماء البصريين التي حفظها الله من الضياع ، والتي من أهمها : الكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج ، ومؤلفات أبي علي الفارسي ، وأبي القاسم الزجاجي ، وأبي الفتح ابن جنى ، وغيرها مما اعتمد عليه النحويون المتأخرون وعولوا عليه ، فقد اعتمد كثير من العلماء المتأخرین عن تلك الفترة الزمنية على الاختيار وحرية الفكر ، فأخذوا عن علماء البصرة ، وكذلك عن علماء الكوفة ، واستخدموا مصطلحاتهم حتى أن بعضهم كان يستخدم المصطلح الكوفي إلى جانب المصطلح البصري ، ولذا فإنه لا يحسن أن يحكم على عالم متأخر - عاش بعد القرن الرابع الهجري - بأنه بصرى المذهب أو كوفى المذهب .

ومن هنا فقد كان موقف أبي بكر التفتازاني من المدرسة البصرية والكوفية قائماً على الاختيار وحرية الفكر ، والأخذ عن العلماء المتقدمين جميعهم ، فقد رأيته يختار في بعض المسائل ما ذهب إليه البصريون ويرجح ذلك ، ويختار في مسائل أخرى ما ذهب إليه الكوفيون ، وقد يكتفي بسرد أقواهم في المسألة بدون ترجيح .

فمما رجح فيه المؤلف قول البصريين ما حكاه عن " حتى " حيث ذكر أنها من عوامل الأسماء ، وأنها حرف جر لا يدخل على الأفعال ، وذلك بعد أن أورد أقوال

العلماء فيها ، حيث قال : " ، فالاختيار ما قاله البصريون : أن " حتى " من عوامل الأسماء ، فإن وليها فعل لم يجز لعامل الاسم أن يعمل في الفعل ، فأضمرروا معها " لأن " ، لأن " لأن " الخفيفة مع الفعل مصدر "(١) .

ومنه ما حَكَاه عن حمْلة الخبر ، وأنها لا بد لها من ضمير يعود على المبتدأ ، وأن هذا الضمير قد يحذف للعلم به ، وذلك كقولهم : " الْبُرُّ الْكُرُّ بِسْتَيْن " أي الْكُرُّ منه بستين ، ثم قال : " ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَدْرُوْنَ أَزْوَاجَهُمْ يَتَرَبَّصُنَ ﴾ (٢) ، ، قال المبرد : تقديره : أزواجهما أزواجهم يتربصن ، فحذف أزواجهم؛ لأن في الكلام دليلاً عليه ، وهذا قول البصريين "(٣) .

وما اختار المؤلف فيه قول الكوفيين ما ذكر من أن " كِلا " تشية " كُلٌّ " ، حيث قال : و " كِلا " في تأكيد الاثنين ك " كِلٍ " في تأكيد الجمع ، وهذا اللفظ تشية " كُلٌّ " غير أن البناء قد غُير ، فحذفت إحدى اللامين ، وكسرت الكاف المضمومة ، وصَيَّرَ البناء على هجاءين من الألف والياء "(٤) ، وهذا هو مذهب الكوفيين حيث يرون أن في " كِلا " تشية لفظية ومعنىَة ، ويرى البصريون أن في " كِلا " إفراداً لفظياً وتشية معنوية ، كما سيأتي بيانه .

وقد يورد المؤلف قول بعض الكوفيين ولا يجيئه ، ويرجح قول البصريين وذلك في مسائل : منها قوله بعدم جواز ترخيم الاسم الثلاثي حيث قال : " فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف لم يرخم ، لأنَّه أقلَّ الأصول ، ... ، وقد أجاز بعض الكوفيين ذلك إذا كان الأوسط متحركاً - نحو عمر - أن يرخم فيقال : يا عم ، ... ، والأصل أنه

(١) عيون الاضراب ٣٧١ .

(٢) سورة البقرة ٢٣٤ .

(٣) عيون الاضراب ١٦٤-١٦٥ .

(٤) المصدر السابق ٤٠٤ .

لا يجوز ^(١) وهذا قول البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الكسائي ^(٢) .
ولم يختر المؤلف قول الكوفيين في مسائل : منها قوله بأن التأكيد بـ "كل" وـ "أجمعون" مخصوص بالمعارف ، وقد أجاز الكوفيون توكيـد الاسم النكرة إذا دل على محدود ولم يختره المؤلف ، حيث قال : "ويقىـ بعده إذا كان الاسم دالاً على محدد هل يجوز تأكـده أم لا ؟ ، وقد أجاز الكوفيون ذلك ، ، والذـي عليه الكلام أن التعريف شرط في صحة التأكـيد بهما" ^(٣) .

وقد يورد المؤلف قول الكوفيين إلى جانب قول البصريين دون ترجـح أو اختيار وذلك في مسائل كثيرة من الكتاب .

منها ما قالـه في "غير" من عدم جواز نصبـها قبل تمام الجملـة ، حيث قال : " وقد أجاز الفراء : ما جاءـني غيرـك ، وأنـشـد" ^(٤) :

لَمْ يَمْنَعْ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

قالـ البصـريـون : غـلطـ الفـراء ، لأنـ "غـيرـا" هـا هـنا إـنـما فـتحـت لأنـها بـنيـت مع "أنـ" ^(٥) .

كـما أنه يستعمل المصطلـح النـحـويـ الكـوـفيـ إلى جـوارـ المصـطلـحـ البـصـريـ ، وـذلكـ في مـسائلـ بـيـنـتـ بـعـضـهاـ أـثـنـاءـ حـدـيـثـيـ عنـ "مـصـطلـحـاتـ المـؤـلـفـ فيـ الـكتـابـ" وـمنـهاـ قـولـهـ في "لا"ـ النـافـيـةـ : "فـأـمـاـ النـكـرةـ المـفـرـدةـ إـذـاـ كـانـتـ تـلـيـ "لاـ"ـ فـإـنـهاـ مـنـصـوبـةـ غـيرـ مـنـوـنةـ ، ، وـأـهـلـ الـبـصـرـ يـسمـونـهـ نـصـبـاـ عـلـىـ النـفـيـ ، وـأـهـلـ الـكـوـفـةـ نـصـبـاـ عـلـىـ التـبـرـئـةـ" ^(٦) .
وـبـالـرـغـمـ مـنـ أـنـ أـبـاـ بـكـرـ التـفـازـانـيـ عـاـشـ الـحـقبـةـ الـزـمـنـيـةـ الـتـيـ عـاـشـ فـيـهاـ بـعـضـ

(١) عـيـونـ الإـضـرابـ ٣٥٥ـ .

(٢) الـانـصـافـ ١ـ ٣٥٦ـ .

(٣) عـيـونـ الإـضـرابـ ٤٠١ـ .

(٤) يـنـظـرـ تـخـرـيـجـهـ فـيـ صـ ٣٢٣ـ .

(٥) عـيـونـ الإـضـرابـ ٣٢٤ـ-٣٢٣ـ .

(٦) الـمـصـدرـ السـابـقـ ٣٢٨ـ .

البغداديين المتأخرين من أمثال الزمخشري إلا أنه لم يكن بغدادي المذهب ، إذ لم ينسب نفسه إلى تلك المدرسة النحوية ، بل أورد مذهبهم وحكي كلامهم ، ولم يشر إلى ما يمكن أن يجعله منهم بل خالف مذهبهم ولم يرجح قولهم ، وذلك في مواضع منها قوله : في تعريف العدد : " فإن أردت تعريف شيءٍ من العدد وكان غير مضاد - من باب أحد عشر - جئت باللام في أول الاسمين من المركب ، وتركت التمييز على تنكيره ، وكذلك ما بين أحد عشر ، وإحدى عشرة إلى تسعه وتسعين ، وتسعة وتسعين ، ولا يجوز : استوفيت الثلاثين الدرهم ، ولا : أخذت الثلاثة عشر التفاحة ، لأن الممِيز لا يجوز إلا نكرة وأن العدد ليس مضافاً إلى الممِيز ، ، على أن الكتاب يحيزونه عن طريق البغداديين ، فيقولون : عندي ثلاثة عشر الدرهم ، ... ، وإذا كان العدد مضافاً عرفت المضاف إليه ، وهو الاسم الأخير ، حتى يتعرف به المضاف ،، هذا مذهب البصريين لا يحيزون غيره ، والبغداديون يحيزون : ما فعلتِ الثلاثمائة الألف الدرهم "(١) .

وقد عوَّل المؤلف على علماء البصرة أكثر من علماء الكوفة ، ويفيد ذلك أمران :
الأمر الأول : ترجيحه لأقوال البصريين في مواضع كثيرة من الكتاب .
الأمر الثاني : كثرة نقوله عن العلماء البصريين ، وقد سبق الحديث عنهم في مصادر الكتاب (٢) ، وقد ذكرت نماذج منها مما قد يجعلني أصفه بأنه ذو نزعة بصرية .

(١) عيون الاضراب . ٣٠٢-٣٠١

(٢) مبحث مصادر الكتاب ص ٣٦ وما بعده .

عنابة المؤلف بالشواهد القرآنية والقراءات وموقفه من الحديث

أ- الشواهد القرآية :

استشهد المؤلف في كتابه بكثير من الآيات القرآنية ، إذ لم يعرض لأصل من الأصول أو لقاعدة من القواعد النحوية - في الغالب - إلا استشهد لها بآية أو بآيات من كتاب الله جل وعلا ، ولذلك كثُر ورود الآيات القرآنية في الكتاب .

وقد يستشهد المؤلف للقاعدة الواحدة بعدد من الآيات القرآنية حتى يصبح أمرها واضحًا . وما يكشف عن منهج المؤلف في استشهاده بالقرآن الكريم ، قوله في إطلاق لفظ الجمع على الثنوية : " اعلم أن العرب إذا ذكرت عضوين أو شيئين مضافين إلى اثنين ذكرتهما بلفظ الجمع ، فتقول : ملائكة حجور كما ، وطالع أكمام كما ، وجاءت بطونكم ، وأشباء ذلك .

وعلى هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقةُ فَاقْطَعُوْا أَيْدِيهِمَا﴾^(١) وإنما تقطع من كل واحد منها يد واحدة ، وأظهر من ذلك قوله تعالى : ﴿فَقَدْ صَفَّتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٢) وإنما هما قلبان ، ولكن ذلك في لغتهم كثير حسن ، ، ومنه قوله تعالى : ﴿الْحِجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾^(٣) فذكره بلفظ الجمع ، وإنما هما شهران وبعض الثالث ، هذا مذهب البصريين ، ومن ذلك في التنزيل قوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْرَوَةٌ﴾^(٤) وقد أجمعوا غير ابن عباس - على أن معنى الإخوة : الأخرين ، إذ العرب تسمى الأخرين إخوة ، وأقل الجمع اثنان .

وقال تعالى في شأن داود وسليمان عليهما السلام : ﴿وَكَانَا حَكَمِهِم﴾^(٥) فجمع كنایة الاثنين ، وقيل : الحجب في كتاب الله يقع بثلاثة إخوة ، وأما الحجب بالأخرين فقياس كما سُوي بالقياس بين الأخرين والأخوات في استحقاق الثلاثين

(١) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٢) سورة التحرير آية ٤ .

(٣) سورة البقرة آية ١٩٧ .

(٤) سورة النساء آية ١١ .

(٥) سورة الأنبياء آية ٧٨ .

^(١) فعلى هذه القاعدة فقس في تسمية الاثنين بلفظ الجمع "الاثنين".

ولم يقتصر استشهاد المؤلف بالقرآن الكريم على المسائل النحوية ، بل استشهد به على المسائل الصرفية أيضاً ، فمن ذلك ما علل به فتح الميم من قوله تعالى : ﴿الْمَ
اللَّهُ﴾^(٢) بعد أن ذكر آراء العلماء فيها حيث قال : وقال بعضهم: إنما فتح الميم من ﴿الْمَ﴾ لأن أصل الميم أن يكون مبنياً على السكون والوقف ، فلما كان مبنياً على الوقف ابتدئ بـ "ألف" اسم ﴿الله﴾ عزوجل بالفتح ، ثم نقلوا فتحة الهمزة إلى الميم وسقطت الألف^(٣) .

وقد تعرض المؤلف لتفسير بعض الآيات وإعرابها ، ومن ذلك ما ذكره من أن المضمر المحرر لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار ، ثم ذكر اختلاف القراء حول قراءة آية من كتاب الله جل وعلا بالنصب والخفض فقال: " وقد اختلف في قوله تعالى : ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٤) فالخفض على إضمار الخاض ، تقديره : تسألون به وبالأرحام ، ومنه قول العجاج حين سئل : كيف حالك ؟ فقال : خير عفاك الله ، يريد بخير .

وقال الحسن : تقديره : اتقوا الله واتقوه في الأرحام فلا تقطعوها . قال إبراهيم : هو كقولك : أسلك بالله وبالرحم ، والنصب على تقديره : اتقوا الله واتقوا الأرحام
أن تقطعوها ^(٥) .

ومنها أيضاً ما استشهد به على عدم جواز عطف الفعل على الاسم إلا أن يكون في الاسم معنى الفعل ، فعطف الفعل عليه بناءً على معناه لا على لفظه ، حيث قال : " ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا ذُلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقُي الْحَرْثَ ﴾^(٦) دخلت " لا

(١) عيون الإضراب ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥.

(٢) سورة آل عمران آية ١.

(٣) عيون الاضراب ١٥٤

(٤) سورة النساء الآية ١.

(٥) عيون الأرض بـ ٤٢٧

(٦) سورة الحقة آية ٧١

في "تسقي" لأنه معطوف على **﴿ذُلُولٌ﴾** وإنما جاز عطف الفعل على الاسم ، لأن فيه معنى الفعل ، كما تقول : زيد صائم و يصلى ، ويجوز أن تكون "لا" مستأنفة ومعناها : لا ذلول مثيرة الأرض وليس تسقي الحrust ، قال مقاتل : تقول : ليست بالذلول التي يعمل عليها في الحrust ، وليس بالذلول التي يسقى عليها بالسواني الماء للحrust ..^(١).

وقد حرص المؤلف أن يكثر من الشواهد القرآنية ضاماً النظير إلى نظيره ورابطاً آي القرآن بعضها ببعض ، الأمر الذي جعل الكتاب يزخر بمحشد هائل من الشواهد القرآنية .

ب - شواهد القراءات القرآنية وعنایة المؤلف بها :

لقد أكثر الدارسون والباحثون قديماً وحديثاً من الحديث حول مسألة الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، والاحتياج لها ، الأمر الذي جعل أكثر الكتب النحوية المتقدمة يقل فيها الاستشهاد بالقراءات القرآنية ، ولم يقف أبو بكر التفتازاني هذا الموقف ، بل أكثر من الاستشهاد للقاعدة النحوية بالقراءات السبعية وغير السبعية ، والمتواترة والشاذة ، كما احتاج لبعض القراءات ، ووجه بعضها .

وقد تميز الكتاب بكثرة القراءات القرآنية ، مما لم أجده في كثير من الكتب النحوية ، وسأكتفي بذكر ثلاثة أمثلة تؤيد ما ذكرت آنفاً :

الأول والثالث : في الاحتياج بالقراءات السبعية وكثرة استشهاد المؤلف بها على القاعدة النحوية .

والثاني : على احتياجه بالقراءة الشاذة والاستشهاد بها .

والثالث : على احتياجه للقراءات السبعية المتواترة .

١ - ذكر المؤلف أن كل جماعة يجوز تذكر فعلها وتأنيشه ، فمن ذكر أراد (الجمع) ، ومن أنت أراد (الجماعة) ، واستشهد على ذلك بشواهد نثرية وقرآنية ،

(١) عيون الأضرب ٤٢٥ .

ثم قال: "وعلى هذه القاعدة اختلف في القرآن في قوله تعالى : ﴿فَنَادَهُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(١)
 و﴿تَوَقَّتْهُ رُسُلُنَا﴾^(٢) ، و﴿أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيْطَنُ﴾^(٣) و﴿تَأْتِيهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(٤)
 و﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾^(٥) ، و﴿مَا كَادَ يَرِيقُ قُلُوبُ﴾^(٦) ، و﴿تَنَوَّفَاهُمُ
 الْمَلَائِكَةُ﴾^(٧) ، و﴿يَتَفَيَّأُوا ظِلَالَهُ﴾^(٨) ، و﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا﴾^(٩) و﴿يُجْبِي
 إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ﴾^(١٠) ، و﴿لَا يَحِلُّ لِكَ النِّسَاءُ﴾^(١١) وأشباهها ، فمن ذكر علل في
 "الملائكة" بـأن الفعل مقدم ، والتأنيث غير حقيقي ، وأن المراد : فناداه جمـع
 الملائكة ، ومع ذلك فإن "الملائكة" في ﴿فَنَادَهُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(١٢) جبريل وحده ، ومن أثـ عـلـلـ بـأنـ المـضـمـرـ لـفـظـ (ـالـجـمـاعـةـ)ـ وـالـدـلـلـ عـلـيـهـ قـوـلـهـ تـعـالـيـ : ﴿قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾^(١٣) ،
 و﴿كَذَّبَتْ قَوْمٌ نُوح﴾^(١٤) و﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾^(١٥) .

٢ - تحدث المؤلف في فصل عن الأسماء التي تنصب على الظرف وقسمها إلى

- (١) سورة آل عمران آية ٣٩ .
- (٢) سورة الأنعام آية ٦ .
- (٣) سورة الأنعام آية ٧١ .
- (٤) سورة الأنعام آية ١٥٨ .
- (٥) سورة الأنفال آية ٦٧ .
- (٦) سورة التوبة آية ١١٧ .
- (٧) سورة التحل آية ٢٨-٣٢ .
- (٨) سورة النحل آية ٤٨ .
- (٩) سورة الحج آية ٣٧ .
- (١٠) سورة القصص آية ٥٧ .
- (١١) سورة الأحزاب آية ٥٢ .
- (١٢) سورة آل عمران آية ٣٩ .
- (١٣) سورة آل عمران آية ٤٢-٤٥ .
- (١٤) سورة ق آية ١٢ .
- (١٥) سورة الحجرات آية ١٤ .
- (١٦) عيون الاضراب ١٩٣-١٩٥ .

ضررين : ضرب يجوز فيه أن يستعمل اسمًا ، وضرب يلزم الظرفية ، ومثل للأول بـ "اليوم" وللثاني بـ "سحر" إذا أريد بها سحر ليلة عينها ، فقال : "والثاني وهو ما لا يستعمل إلا ظرفاً قوله : سرت سحر ، يريدون سحر ليتتك ، وهو اسم في هذا الموضع غير مصروف ، كعمر ، ولا يجوز أن تستعمله اسمًا مصروفًا ، ولا يقال : مضى سحر ، ولا موعدك سحر ، ولا زجيت سحرًا ، كما يجوز ذلك فيه إذا أدخلت عليه الألف واللام ، فقلت : السحر ، أو نكرته فقلت : سحر من الأسحار ، فإنه يجوز لك حينئذ أن تقول : طاب السحر ، وزجيت السحر ، فتستعمله اسمًا ، ولذلك قرئ في الشواذ قال تعالى : ﴿ وَجَنَّا هُمْ بِسَحْرٍ * نِعْمَةٌ ﴾^(١) ^(٢) القراءة شاذة وهي شاهد على المنع من الصرف ولزوم الظرفية .

٣ - احتاج المؤلف للقراءات السبعية في آي من القرآن منها قوله تعالى : ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهُ .. ﴾^(٣) حيث احتاج لقراءة الرفع والخض ، فقال : فالرفع على الابتداء ، لأن الذي قبلها رأس آية ، وسميت الآية آية لأنها قطعة منفصلة من الأخرى ، والجر على البدل من ﴿ العَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ ونعت له^(٤) .

ج - موقفه من الحديث النبوي والاستشهاد به :

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف أمر مختلف فيه ، فمن العلماء من يحيزه مطلقاً ، ومنهم من ينفعه مطلقاً ، ومنهم من يحيزه بشروط ، وقد تكلم العلماء فيه قدماً وحديثاً^(٥) ، ولذا فقد كانت مواقف النحاة من الاستشهاد به في كتبهم

(١) سورة القمر آية ٣٤-٣٥ .

(٢) عيون الاضراب ٢٧٦ .

(٣) سورة إبراهيم آية ٢-١ .

(٤) عيون الاضراب ٤٠٨ .

(٥) ينظر الخزانة ٩-١٥ ، والحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية للدكتور محمد صاري حمادي بغداد ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة عديجة الحديشي ، بغداد ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م .

ومؤلفاتهم متباعدة، كما كانت الأحاديث التي استشهد بها من أجاز الاستشهاد به قليلة كما يظهر ذلك في كتاب سيبويه والمقتضب والأصول ، وغيرها من الكتب النحوية القديمة، وقد سار أبو بكر التفتازاني على النهج نفسه، فنراه قد أقل من الاستشهاد به، فلم أجده يستشهد به إلا في موضوعين إثنين، فيما حرق من الكتاب ، الأول منها : ما أورده المؤلف شاهداً على التحذير حيث قال : " الباب الثاني عشر: في التحذير ، يقال : النار النار ، أي : احذرها ... ، لكنهم إذا كرّروا الاسم لم يكادوا يظهرون الفعل ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " اللَّهُ اللَّهُ فِي النِّسَاءِ فَإِنَّهُمْ عَنْكُمْ عَوَانٌ " أي : أُسَرَاءٌ ، يعني : اتقوا الله " (١) .

والموقع الثاني : ما ذكره شاهداً على جمع العرب لـ " أفعال " عند الإضافة على " أفعال " حيث قال : " وقد تجمع العرب ذلك عند الإضافة على " أفعال " فتقول : هؤلاء أصغرهم ، وجاء في الحديث : " أَحَبُّكُمْ إِلَى اللَّهِ أَحَاسِنُكُمْ أَحْلَاقاً " (٢) .

(١) عيون الاضراب . ٣١١ .

(٢) المصدر السابق . ٣٩٨ .

الشواهد الشعرية وعنایة المؤلف بها

ضم كتاب : عيون الإضراب في فنون الإعراب ، قدرًا كبيراً من الشواهد الشعرية للقواعد والمسائل النحوية - ولها القدر الأكبر - والقضايا اللغوية، المسائل الصرفية .

وقد مثل المؤلف بشعر المحدثين فيما حُقِّقَ من الكتاب وذلك ببيتين من الشعر لأبي الطيب المتنبي ، الأول منها استشهد به على إضمار الأمر والشأن في (ليس) حيث قال : " ومنه قول المتنبي :

إِنَّ السَّلَاحَ جَمِيعُ التَّاسِ يَحْمِلُهُ وَلَيْسَ كُلُّ ذَوَاتِ الْمَخْلُبِ السَّبْعُ
أضمر في (ليس) الأمر ، وجعل " كل ذوات المخلب السبع " مبتدأ وخبراً ، ولم يرفع " السبع " بليس فيلزم نصب " كل " ، والذي دعاه إلى ذلك مع إمكان النصب في " كل " لأنَّ جعل " كل " خبراً يفسد المعنى ، إذ المراد أن ينفي كون كُل ذي مخلب سبعاً ، لا أن ينفي كون كل سبع ذا مخلب "(١)" .

والثاني منها ما استشهد به على حذف التنوين في الوقف على الاسم الصحيح المنصرف والوقف على السكون ، وذلك في ضرورة الشعر ، وقد تمثل به بعد أن استشهد ببيتين للأعشى فقال : " وعلى ذلك بنى المتنبي إذ قال :

وَمَا اعْتَضْتُ مِنْ رَبٍّ نُعْمَانِي رَبٌ

ولو كان في غير الشعر لقال : " نعمانِي ربًا "(٢)" .

(١) عيون الإضراب ٢١٨ .

(٢) المصدر السابق . ١٣٠ .

وقد عزا أبو بكر التفتازاني علداً من الشواهد الشعرية إلى قائلها، وسكت عن نسبة عدد آخر منها، فعزوت أكثرها إلى أصحابها وشذ منها شيء لم أجده فيما بين يدي من المظان .
وتنظر أهمية تلك الشواهد فيما ذكره عن سيبويه ، وقال : إنه احتاج به ، حيث قال : " قال سيبويه : كل جمع حروفه أقل من حروف واحدة فإن العرب تذكره ، واحتاج بقول الأعشى :

وَدُّعْ أُمَّةً إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَجِلٌ
وَلَمْ يَقُلْ مُرْتَلُونَ^(١).

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه لم أجده هذا الشاهد ، اعتماداً على ما صنع له من فهارس ، وقد عُرف عند الدارسين : أن بين نسخ الكتاب القديمة اختلافاً في عدد الأبيات ، وأن في بعضها شواهد ليست في غيرها من النسخ ، فلعل ذلك الشاهد في نسخة من نسخ أصول الكتاب التي وقف عليها المؤلف .

و حول احتجاج المؤلف بالشعر وروايته له ملاحظات أقتضيها فيما يلي :

١ - روى المؤلف قول الشاعر :

أَلَا أَيَهَا الْمَنْزِلُ الْدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهُدْ بِكَ الْحَيْ عَاهِدُ^(٢)
وَالْبَيْتُ لِذِي الرُّمَهِ وَرَوَايَتِهِ فِي الْدِيْوَانِ ١٦٩ :

أَلَا أَيَهَا الرَّبِيعُ الَّذِي غَيَّرَ الْبَلِي كَأَنَّكَ لَمْ يَعْهُدْ بِكَ الْحَيْ عَاهِدُ
فَبَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ اخْتِلَافٌ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ .

٢ - أورد المؤلف قول الشاعر :^(٣)

فَلَا لَغُورٌ وَلَا تَأْثِيمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبْدًا مَقِيمٌ

والبيت لأمية بن أبي الصلت وهو ملتقى من بيتين وروايته في الديوان ٤٧٥ :

وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ
وَلَا لَغُورٌ وَلَا تَأْثِيمٌ فِيهَا وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ

(١) عيون الاضراب ١٩٢ .

(٢) عيون الاضراب ٣٤٦ .

(٣) المصدر السابق ٣٣٢ .

ويقال فيه ما قيل في سابقه من اختلاف الروايتين .

٣ - ذكر المؤلف قول النابغة الجعدي في وصف بقرة حيث قال :

أَقَامَتْ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةً وَكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وَتَحْجَارًا^(١)

وروايته في الديوان ٤١ :

فَجَاءَتْ عَلَى وَحْشِيهَا مُسْتَبَةً وَكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وَتَحْجَارًا

ويا بعد ما بين الروايتين في الشطر الأول ، وعليه فلا شاهد على رواية الديوان ، وقد ذكرت ذلك في التحقيق .

٤ - استشهد المؤلف ببيت من الشعر على أن حذف التاء في الأعداد علامة للتأنيث فقال : " قال أبو طابق :

وَإِنَّ تَمِيمًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطَنِ وَأَنْتَ بِرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ
أراد بالبطن " القبيلة "^(٢) .

والبيت من الآيات المختلف في نسبتها ، وقد نسب للنواح الكلابي ، وللأعور ابن البراء الكلابي ، ولرجل من بني كلاب ، وقد انفرد المؤلف بنسبته إلى أبي طابق ، ولم يقل بذلك أحد غيره فيما أعلم .

٥ - استشهد المؤلف على جواز فصل الضمير في الفعل المتعدي إلى مفعول واحد ، ببيت نسبه إلى أمية بن أبي الصلت وهو قوله :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأُمُوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمُ الْأَرْضَ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ^(٣)

والبيت ليس في ديوان أمية المطبوع وإنما هو للفرزدق في ديوانه ٢١٤/١ ، وقد تكلمت عليه في موضعه من التحقيق .

٦ - نسب المؤلف هذا البيت لحسان :

نُصْرَنَا فَمَا تَلَقَّى لَنَا مِنْ كَبِيْرَةِ يَدِ الدَّهْرِ إِلَّا جَرِيْلُ أَمَامَهَا^(٤) .

ولم أجده في ديوانه المتداول ، وهو في ديوان كعب بن مالك ٢٧١ . وقد تكلمت عنه في حاشية التحقيق .

(١) عيون الإضراب ٢٩٨ .

(٢) المصدر السابق . ٢٩٥ .

(٣) المصدر السابق . ٢٥٩ .

(٤) المصدر السابق . ٢٧٦ .

موازنة

بين كتاب عيون الإضراب في فنون الإعراب وكتاب المفصل في علم العربية للزمخشري

يعد أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ من علماء النحو في القرن السادس الهجري، وقد عده بعض المترجمين من البغداديين المتأخرین^(١).

ولا أعتقد أن هناك ما يدعوا إلى التعريف به وبكتابه ، فإن لهما من الشهرة مكاناً عالياً ، فقد عرف المتقدمون كتابه وأثروا عليه ثناء حسناً ، فكتبوا شروحاً عليه ، من أشهرها شرح ابن بعيش الموسوم بشرح المفصل " ، وشرح علم الدين الأندلسي المسمى بـ "المحصل في شرح المفصل " .

ونظراً لمعاصرة عالمنا أبي بكر التفتازاني له أردت أن أعقد مقارنة بين كتابيهما من ناحية المنهج والحدود التحوية ، والشواهد القرآنية والشواهد الشعرية ، وبسط الأبواب والمسائل النحوية في الكتابين .

فمن ناحية المنهج قسم الزمخشري كتابه إلى أربعة أقسام تحدث في القسم الأول منها عن الأسماء فبدأ بذكر المروءات ثم بذكر المتصوبات ، ثم بذكر المحروفات ، وقد خصص القسم الثاني ، من الكتاب للحديث عن الأفعال وأنواعها ، وأحكامها ، كما خصص القسم الثالث منه للحديث عن الحروف وأصنافها ، وجعل القسم الرابع للحديث عن الأبواب المشتركة بين الاسمية والفعلية والحرفية كالأمالة والزيادة والوقف ونحوها .

ويشابه هذا التقسيم إلى حد قريب تقسيم أبي بكر التفتازاني في كتابه "عيون الإضراب في فنون الإعراب " إذ قسم الكتاب إلى سبعة أقسام تحدث في القسم الأول منها

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ٣٧٧ .

عن ماهية الإعراب ووجوهه، وإعراب الاسم الواحد والمتثنى والجمع، كما تحدث في القسم الثاني والثالث والرابع عن الأسماء المرفوعة والأسماء المنصوبة، والأسماء المجرورة.

أما القسم الخامس فقد تحدث فيه عن التوابع، وخصص القسم السادس من الكتاب للحديث عن الأفعال وإعراب العوامل المشتقة منها، أما القسم السابع فقد تحدث فيه عن أبواب يتصرف فيها بالزيادة والنقصان دون تغير الإعراب، وبذلك فإني أحسب أن منهج أبي بكر التفتازاني في طريقة عرضه للمادة العلمية متافق إلى حد قريب مع منهج معاصره الزمخشري، فلعل أحدهما قد اطلع على كتاب الآخر فأفاد منه.

وما اهتم به المؤلفان في كتابيهما العناية بذكر الحدود، وهذا ما نلمسه في كل الأبواب النحوية تقريرياً، إلا أن كتاب أبي بكر التفتازاني يتميز بالإفاضة في شرح كثير من الحدود النحوية وذلك إما بذكر أكثر من تعريف للباب الواحد، أو بذكر الحد اللغوي أولاً ثم الاصطلاحي ثانياً، وما يميزه كذلك كثرة الاستشهاد بكلام العرب شرعاً ونثراً^(١).

ولعل أكبر دليل على ما ذكرت قوله في حد المبتدأ : "اعلم أن كل ما ابتدأ به المتكلم من أداة أو فعل أو اسم كان المبتدأ واقعاً عليه ، غير أن الذي يذهب إليه أهل التحوا في معنى المبتدأ - الذي جعلوه باباً من أبواب النحو - إنما هو : الابتداء بالاسم الذي لا يوقع عليه فعل بعده ، وحده عند أهل الصنعة : كلُّ اسم افتتحت به الكلمة وعريتها من العوامل اللفظية ، وعرضته لها ، وجعلته أولاً لثانٍ ، يكون الثاني خبراً عنه ، ومستنداً إليه ،"^(٢)

وإذا ما تجاوزنا الحديث عن الحدود النحوية إلى الشواهد القرآنية وجدنا أن الآيات

(١) ينظر عيون الأضراب ١١٩.

(٢) المصدر السابق ١٦٠.

القرآنية التي أوردها أبو بكر التفتازاني في كتابه كثيرة جداً ، تفوق ما ورد من آيات في كتاب المفصل للزمخشري ، إذ أكثر المؤلف من الاستشهاد بها ، والاستشهاد بالقراءات فيها كما سبق بيانه ^(١) .

إذ بلغت الشواهد القرآنية فيما حقق من كتاب "عيون الإضراب في فنون الإعراب" اثنين وعشرين وثلاثمائة ، ومثلها تقريرياً فيما لم يتحقق من الكتاب .
وفي المقابل نجد أن الشواهد القرآنية في كتاب "المفصل" لا تتجاوز سبعاً وثلاثين وثلاثمائة في الكتاب كله .

وبالمقابل فإن شواهد الشعر عند أبي القاسم الزمخشري في كتابه "المفصل في علم العربية" أكثر منها عند أبي بكر التفتازاني في كتابه ، إذ بلغت في كتاب "المفصل" اثنين وخمسين وأربعين ومائتين فيما حقق من كتاب "عيون الإضراب" ، ومثلها تقريرياً فيما لم يتحقق من الكتاب .

وإذا ما تجاوزنا الشواهد إلى المسائل النحوية وجدنا أن أبو بكر التفتازاني قد توسع في بعض الأبواب وبسط بعض المسائل أكثر من معاصره أبي القاسم الزمخشري ، ويوضح ذلك جلياً في أبواب كثيرة منها :

باب (حتى) وباب (حروف القسم) وباب (الإضافة) وغيرها .

وما يبين ذلك ويوضحه على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي :

أـ - أطرب أبو بكر التفتازاني في الكلام عن الصفة المقدمة ومسائلها ، ويقصد بها النعت السبيبي ، فذكر حدتها ، وتكلم عن إعرابها وتذكيرها ، وتأنيتها ، وتنبيتها وجمعها ، ثم فصل القول في مسائل فيها ^(٢) ، في باب مستقل ، في حين أن الزمخشري

(١) ينظر مبحث شواهد القرآن الكريم والقراءات ٨١-٨٤ .

(٢) ينظر عيون الإضراب ١٧٩-١٨٤ .

قد مرّ عليها مروراً سريعاً^(١) .

٢ - أطنب أبو بكر التفتازاني في الكلام على وصف المنادى بالابن ونسبته إلى اسم أبيه أو كنية أبيه ، واشترط لذلك شرطاً ، ثم استشهد بأية قرآنية واحتج بثلاث حجج وذلك في مسألة في باب الأسماء المناداة^(٢) ، في حين أن أبو القاسم الرمخشري قد أوجز الحديث في هذه المسألة في كتابه .

(١) المفصل في علم العربية ١٤٢ .

(٢) ينظر عيون الاضراب ٣٤٢ ، ٣٤٤ .

قيمة الكتاب العلمية

تكمن الأهمية الكبرى لكتاب "عيون الإضراب في فنون الإعراب" لأبي بكر التفتازاني في أنه أصل من الأصول النحوية التي لم تعط حظاً من الدراسة والبحث مع أهميتها فالكتاب يمتاز بسميزات ربما لا يوجد بعضها في الكتب النحوية - على حد علمنا - لذا فإن قيمة الكتاب تبرز فيما يحوي بين دفتيه من علم غزير ، وجهد كبير ، وفوائد عظيمة ، وإضافات جديدة ، ومميزات عديدة ، لا أستطيع أن أحصيها تفصيلاً لكنني سأقتصر على إيراد أبرزها ذكراً وهي كما يلي :

- ١ - يعد الكتاب أصلاً من الأصول النحوية ، فهو من من المدون وليس شرحاً لكتاب أو حاشية .
- ٢ - يعد الكتاب من الكتب النحوية القديمة ، إذ فرغ المؤلف من إتمامه سنة اثنين عشرة وخمسماة - كما سبق بيانه ^(١) - وهذا يعني أنه من مؤلفات القرن السادس الهجري الذي عاش فيه بعض جهابذة النحو أمثال الزمخشري .
- ٣ - تميز الكتاب بمنهج مختلف عن منهج الكتب النحوية القديمة كالكتاب والمقتضب والأصول - وقد بينت ذلك سابقاً ^(٢) .
- ٤ - بسط المؤلف في كتابه بعض المسائل والفصول التي اختصر بعض النحوة القول فيها ، وقد سبق بيانها ^(٣) .
- ٥ - تضمن الكتاب أقوال العلماء المتقدمين أمثال الخليل وسيبوه والكسائي والأخفش والفراء والمرید والزجاج وأبي علي وابن جنی وغيرهم وقد ذكرت ذلك سابقاً ^(٤) .
- ٦ - تضمن الكتاب نقولاً عن بعض الكتب المغمورة التي لا نعلم عنها شيئاً ككتاب التلخيص ، وقد سبق بيان ذلك ^(٥) .

(١) ينظر مبحث توثيق الكتاب ص ٩٨ .

(٢) ينظر مبحث منهج المؤلف في الكتاب ص ٣٥-٣٠ .

(٣) ينظر مبحث المقارنة بين كتاب عيون الإضراب وكتاب المفصل ص ٩٢-٩٠ .

(٤) ينظر مبحث مصادر الكتاب ص ٣٧-٣٨ .

(٥) ينظر مبحث مصادر الكتاب ص ٣٧ .

- ٧ - تضمن الكتاب نقولاً عن سبيوبيه ليست في كتابه المطبوع ، فلعلها في نسخة أخرى للكتاب ، إذ المعلوم أن نسخ الكتاب كثيرة وقد تحدثت عن ذلك سابقاً^(١) .
- ٨ - الكتاب يعد مصدراً متقدماً لآراء العلماء التي لم ترد في كتبهم المطبوعة وقد وردت في بعض الكتب المتأخرة .
- ٩ - احتوى الكتاب على بعض الإضافات والاختيارات التي تمحسب للمؤلف وقد نبهت عليها في مواضعها^(٢) .
- ١٠ - تضمن الكتاب مناقشة العلماء في آرائهم ومذاهبهم والرد عليهم و اختيار بعض آقوالهم والاحتجاج بها وتخطئة بعضهم وذلك في مسائل كثيرة من الكتاب وذكرت بعضها سابقاً^(٣) .
- ١١ - تميز الكتاب بالاستشهاد بالآيات القرآنية وقراءاتها على القاعدة النحوية والإكثار من الاستشهاد بها ، وقد تكلمت عن ذلك سابقاً^(٤) .
- ١٢ - لا يستغني الباحث في علل النحو عن هذا الكتاب لتضمنه كثيراً من المباحث العلية ، فهو مصدر من مصادر العلة النحوية ، وقد تكلمت عن ذلك سابقاً^(٥) .
- ١٣ - كثرة شواهد الكتاب الشعرية وقد تحدثت عن ذلك في مبحث مستقل سابقاً^(٦) .
- ١٤ - تضمن الكتاب نقولاً عن بعض المفسرين المتقدمين كمقاتل وإبراهيم النخعي وغيرهم .
- ١٥ - تضمن الكتاب بعض المصطلحات النحوية الخاصة بالمؤلف إضافة إلى المصطلحات النحوية : البصرية والكافوية .
- هذه أبرز الجوانب التي تكمن فيها قيمة الكتاب ، ويستطيع القارئ له أن يجد جوانب أخرى متباشرة فيه ، تزيد أهميته في الدرس النحوي .

(١) ينظر مبحث مصادر الكتاب ص ٣٩ .

(٢) ينظر مبحث مناقشاته و اختياراته ص ٦٤-٧٠ .

(٣) ينظر مبحث مناقشاته و اختياراته ص ٦٤-٧٠ .

(٤) ينظر مبحث شواهد القرآن الكريم والقراءات ص ٨١-٨٤ .

(٥) ينظر مبحث موقفه من العلة النحوية ص ٧١-٧٦ .

(٦) ينظر مبحث الشواهد الشعرية ص ٦٧-٦٩ .

نسخة الكتاب

للكتاب نسخة واحدة لم أظفر بثانية لها مع شدة بحثي ، وكثرة رجوعي إلى كتب المؤلفات وقوائم المخطوطات ، وسؤال العلماء الذين لهم قدم راسخة في هذا الفن ، ومن أشهر أولئك العلماء الأستاذ الدكتور فؤاد سزكين ، الذي كتب إلى خطاباً أفاد فيه أنه لا يعلم نسخة للكتاب غير هذه النسخة ، وذلك ردًا على خطاب بعثته إليه .

وهذه النسخة محفوظة في مكتبة " لا له لي " ضمن المكتبة السليمانية باسطنبول بتركيا برقم " ٣٤٦٤ " ويوجد منها مصورة في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، تحت الرقم (١٣٤٣) .

والنسخة كاملة في مجلد واحد ، تقع في : (١٨٩) ورقة أي (٣٧٨) صفحة ، بكل صفحة (٢٠) سطراً ، وفي السطر حوالي (٢٠) كلمة ، عليها حواشٍ هي من أصل الكتاب ، خطها نسخي قديم ، مضبوط بالشكل إلا أن المؤلف أغمض بعض كلماتها مما اقتضى وقتاً طويلاً في الاهتداء إلى وجه الصواب فيها .

وعلى النسخة تملّك باسم : سلطان الزمان الغازي سلطان سليم خان ابن السلطان مصطفى خان عفا عنهم الرحمن ، وقد ورد فيها عنوان الكتاب هكذا : كتاب عيون الإضراب في فنون الإعراب تصنيف التفتازاني " ، وذلك بخط كبير ، كما كتب عليها بخط واضح العبارة التالية : بخط المؤلف رحمه الله " ، وفي ورقة العنوان رسالة تتضمن حمد الله والثناء عليه ، والصلوة والسلام على رسوله .

وقد بدأ المؤلف الكتاب بمقعدة جاء فيها : " الحمد لله الذي خلق الخلق وسوأهم ، وبسط عليهم الرزق وهداهم ... " ثم ذكر فيها الهدف من تأليف الكتاب ، وأثبت فيها عنوانه ، ثم ختمها بفهرس كامل للأقسام والأبواب التي تناولها بالبحث والدراسة . ولما كان موضوع الرسالة تحقيق الكتاب حتى نهاية القسم الخامس الذي تحدث

فيه عن التوابع ، فإن آخر القسم المحقق باب الحكاية ، حيث قال في آخره : " وإذا سألت بـ "أي" عن النكارة أعرتها في الوصل والوقف معاً ، إذا قال : جاءني رجل ، قلت : أي يافي ، ورأيت رجلاً ، قلت : أي يا فتي ؟ ... ، وعلى هذا قياس الباب فافهم . وإنما أوردته في هذا القسم لأنه يجعل سؤاله في الإعراب تبعاً لكلام الأول فهو إذا نوع من التوابع " ^(١) .

وختم المؤلف الكتاب بقوله : " فهذه جملة كافية في أقسام المحاجة ، وبه تمام الكتاب ، هذا قصارى مبتغاناً ومقصدنا ، وقد وفينا بما سبق في أول الكتاب من موعدنا ، وشرحنا الأنواع المذكورة المفصلة ، وحاضرنا بها في مواضعها من الكتاب ... " ^(٢) .

وبعد أن ختم المؤلف الكتاب ، كتب في آخره فصلاً بالفارسية ، استعنت في ترجمته بالأستاذ عبد المستار سيرت ، المدرس بمعهد اللغة العربية ، قال فيه : " هذا فصل بالفارسية أردت أن أزين به خاتمة الكتاب ، وأعتذر فيه عن التطويل والتقليل ، وأبين فيه فضل القرآن الكريم وشرفه .. " ^(٣) .

وبعد نهاية هذا الفصل ذكر المؤلف زمن الفراج من إتمام الكتاب ، وزمن نسخه ، كما سيأتي في توثيق الكتاب إن شاء الله تعالى ^(٤) .

ثم ختم ذلك بالثناء على الله والدعاء على إتمام الكتاب ، وأورد بيتين من الشعر ، هما :

تَمَّ الْكِتَابُ وَرَبُّنَا حَمُودٌ وَلَهُ الْمَكَارِمُ وَالْعُلَى وَالْجُودُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ مَا اخْضَرَ فِي الْأَرْضِ بِسِيطَةٍ عُودٌ

(١) عيون الأضراب ٤٣٩ .

(٢) المصدر السابق مخطوط ل ١٨٩ أ .

(٣) المصدر السابق مخطوط ل ١٨٩ ب .

(٤) ينظر ص ٩٨ .

نوثيق الكتاب

على قدر اطلاعي وسؤالي لم أحد من كتب عن الكتاب ، أو أشار إليه ، أو نسبه إلى مؤلفه ، حتى أن من ترجم للمؤلف لم يذكر شيئاً عن الكتاب كما سبق بيانه^(١) . وقد رجعت إلى ما توافر لدى من كتب التحقيق المطولات منها والمحضرات ، علني أظفر بنقل يفيد في إثبات هذه النسبة فلم أتمكن من ذلك .

ومع ذلك كله ، فإن النفس مطمئنة إلى أن هذا الكتاب هو لمؤلفه عبيد الله بن إبراهيم التفتازاني ، ويقوى ذلك ويزكده ما يأتي :

- ١ - ما جاء على صفحة العنوان من نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، إذ كتب عليها : "كتاب عيون الإضراب في فنون الإعراب ، تصنيف التفتازاني" ، وذلك بخط واضح .
- ٢ - لم أر من نسب هذا الكتاب إلى غير المؤلف من العلماء ، أو شرك في نسبته إليه .
- ٣ - أقوى الأدلة في ذلك ما ورد في آخر الكتاب ، مما يثبت ويزكد نسبة الكتاب إلى مؤلفه كلام التفتازاني نفسه ، إذ قال ما نصه: "وقد تقدّر الفراغ من إتمامه في شهر الله المحرم سنة اثنى عشرة وخمسمائة ، وانتسخ هذه النسخة من الأصل مصنف الكتاب عبيد الله بن إبراهيم التفتازاني ، لسبع ليال خلون من شهر الله المحرم سنة ثلاث عشرة وخمسمائة ، غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين"^(٢) .

وبهذا النص تثبت وتنأكِد أمور هي :

- أ - إن مؤلف الكتاب هو عبيد الله بن إبراهيم التفتازاني كما أثبت ذلك المؤلف بنفسه.
- ب - إن هذه النسخة هي بخط المؤلف يرحمه الله .
- ج - هذه النسخة يبدو أنها مبضة المؤلف للكتاب ، إذ ذكر المؤلف أنه فرغ من الكتاب سنة ٥١٢ هـ ، وأنه انتسخ هذه النسخة من الأصل سنة ٥١٣ هـ ، وهي لا تخلو من الكشط والحرجات ، فاعتبرتها أصلاً حتى يظهر خلاف ذلك .

أما بالنسبة لعنوان الكتاب فقد كفانا المؤلف تحقيق عنوانه ، إذ أثبتته بنفسه في

(١) ينظر مبحث آثاره العلمية ص ٢٣ .

(٢) عيون الإضراب مخطوط ل ١٨٩ .

موضعين الأول منهما في مقدمته التي قدم بها الكتاب حيث قال : " فإذا قضينا وطراً من أقسام الكلام : اسمًا و فعلًا و حرفاً ، وأتينا على ذكر الأنواع مصدرًا و صرفاً ، فلنذكر من قسم الإعراب نتفةً و طرفةً ، و علينا ألا نجاوز الحد في شرحه سرفًا ، فخير الأمور أوساطها ، وأعدل الأفعال والأقوال ما بين تفريطها وإفراطها ، وقد سميت الكتاب " عيون الإضراب في فنون الإعراب " وهو الكتاب الخامس من كتاب البيان (١) (٢) .

أما الموضع الثاني فقد أثبته المؤلف بخط واضح وكبير وذلك في أعلى صفحة العنوان حيث قال : " كتاب عيون الإضراب في فنون الإعراب (٣) .

عملني في التحقيق :

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسخة واحدة لم أظفر بغيرها كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، وقد عنيت في تحقيق الكتاب بالجوانب الآتية :

- ١ - حرصت كل الحرص على المحافظة على النص المحقق كما أراده مصنفه فلم أتدخل فيه بشيء من التغيير أو التحوير إلا في بعض الحالات الضرورية .
- ٢ - تحرير النص : بعد قراءة النص عدة مرات قمت بتحريره وفق المتعارف عليه، وكانت حريصاً على الرجوع إلى المصادر التي نقل عنها الإمام أبو بكر التفتازاني، لاسيما الكتب التي نقل عنها كثيراً ، كاللمع لابن جنى، وإعراب القراءات لابن خالوية وغيرهما ، فقد أفقدت من تلك الكتب كثيراً .
- ٣ - عزو الآيات القرآنية ، وتخریج الأحاديث النبوية والأمثال والحكم من مصادرها الأصلية .
- ٤ - تخریج القراءات القرآنية من كتب القراءات والمعانی والتفسیر والاحتجاج .
- ٥ - تخریج المسائل النحوية من مصادرها ومظانها .

(١) كلمة غير واضحة في الأصل ولعلها كما أثبتهما .

(٢) عيون الإضراب ص ١٠٧ .

(٣) عيون الإضراب ص ١٠٦ .

٦ - تحرير الشعر ونسبة إلى قائله إن لم يكن منسوباً ، وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء وكتب النحو واللغة ، والتفسير ، التي أوردت البيت الشعري ، وترتيبها حسب الفن ، إذ ذكر ديوان الشاعر أولاً ثم كتب النحو وفي مقدمتها كتاب سيبويه ثم كتب الصرف واللغة والأدب ، وشروح الشواهد ، والاحتجاج والأمالي على حسب الروفيات ، في كل فن .

وقد حرصت على تحرير الشواهد الشعرية من تلك الكتب لا لذاتها ، إذ يكفي فيها أن ذكر ديوان الشاعر وكتاباً معتمداً ، ولكنني أردت تحريرها من تلك الكتب ليتفع بالمصادر في المسألة التي استشهد المؤلف بالبيت من أجلها ، فيسهل الرجوع إليها .

٧ - تحرير أقوال العرب من المعاجم اللغوية وكتب اللغة .

٨ - بيان الجديد الذي يذكر لأبي بكر التفتازاني .

٩ - وضع عناوين لبعض المسائل والالفصول ، وجعلها بين قوسين معقوفين .

١٠ - العناية بعلامات الترقيم والأقواس على النهج المعترف به .

١١ - الإشارة إلى بداية ورقة المخطوط بوضع خط مائل هكذا (/) ، مع إثبات رقم الصفحة " أ " أو " ب " على يسار الهامش .

١٢ - عمل فهارس فنية للآيات القرآنية والأحاديث والأمثال والحكم ، والأعلام ، والأشعار ، والأرجاز ، والأماكن ، وال الموضوعات .

هذا وقد كان لصحبة الإمام أبي بكر التفتازاني في كتابه ، والتعرف على منهجه وأسلوبه ، وخطه وطريقته ، والرجوع إلى المصادر التي نقل عنها الأثر الواضح في تقديم هذا النص وإخراجه على الصورة التي أرجو أن تكون كما أرادها مصنف الكتاب ، فإن كنت قد وقفت إلى ذلك ، فالشكر لله أولاً وآخرأ ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني قد بذلت جهدي وطاقي ، وأسأل الله تعالى السداد في القول والعمل ، إنه ولـي ذلك وال قادر عليه ، وآخر دعوانـا أن الحمد لله رب العالمـين .

صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

هذا الكتاب عيون الضرائب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ الْأَنْوَارَ وَنَسَبَهُ إِلَيْنَا مِنَ الْأَنْوَرِ وَهُدًاهُمْ وَفَتَّاهُمْ
لَهُمْ فَلَيَدْعُوهُمْ وَخَدْرَوْهُمْ وَهُوَرَهُمْ وَمُولَاهُمْ وَالظَّلَّوْنَ عَلَى مُحَمَّدٍ حَبْرَ الْمَرْدَةِ
وَأَوْلَاهُمْ وَعَلَى الْجَوَادِ الْمُطَهَّرِ سَلَكَهُمُ الْخَلَقُ وَمُهَنَّدُهُمْ وَسَلَكَهُنَّا إِمَامُ عِرَاقِ
قَمِيسَادَ طَعَانَهُمْ أَسْلَمَهُمْ الْكَانِ لِسَانًا وَعَلَاءَهُمْ حَبْرَهُمْ وَأَتَهُنَّا عَلَى كَيْكَيْ
الْأَوَانِ مَصْبَرَهُمْ زَادَهُمْ ضَرَقًا قَلْنَادَهُمْ فَرْسَهُمْ لَمَّا أَتَاهُمْ كَيْكَيْ وَسَلَّهُ
وَزَلَّهُ كَيْكَيْ وَلَمَّا أَتَاهُمْ كَيْكَيْ وَسَلَّهُ كَيْكَيْ وَلَمَّا أَتَاهُمْ كَيْكَيْ

الله رب العالمين

صورة الصفحة الثانية من المخطوطة

لأهله سبئون

وخدف التاء
بتصرف

بلوحة بـ ٥٦

الكتاب

عن الكتاب

لما اتى

في المطر

الجيم والقط

بريل

لأهله

اوهم تمام الكتاب

شاد من موعدنا

عوالم الكتاب

وله استحسن كل

حول الكتاب

لهم ما وصف

قيمة منك اذكي

نها

المسار والرال قال مدر فاتطوا واطلب قيل الله يقول لا ولد للناس فل
لو كان القى صلاة الكلمات فلن يقدر على ذلك فلتحسنه
فمن لا يقدر على ذلك فلتحصل خاتمة كفوف متسخة فلأن أسل اللعن على عبد
حوى طالعاته ألم يغتصبها وخفى فلن يقع بهذا الكتاب من يهزه
على يده فلأنه أنت يا واعظهم على يديه ويفيل تيير لفتحه على دهد
وأن يفزع عدوه على يده ويسهل على سيد العقوبة في إلزاق لحواف كابوا
على العطا والرال وأصحاب رايوه الراي عذر لذلة ذلك ولم يف فلأنه الكلمة
فأرسل شخاصه وكل مع المهمة في المؤمنين أله حسنهما ممولاً وأكرمه
رسائل أسلحته كلها فلأنه يكتب الصالحة كثابة له ولهم خلل
وذلك يدركه أسلحته وأوالد وصار لهم قليل وسرف لأن يداه كلهم
أله دادم دارهار أحرى سلكه أسلحته وحراره سيف فرار وسرع بسيط
صوابات العمله ودر حمله زحلاً بمن سيفه أفعى مسوطن لخدمه لزماته
حذف عن التجربة الجميع وأسرابه ارتوه بورت برق سباقة ورمان ابريله دبله
بسبيعه مرجحه امير ما اسباه يربوا واسنانه لمعان صفات سند ودر دامر لفلاه
الراس يركب حكمه لذاته وفهم أكتوه سماكه لها وانعامها در معانها هان
لهم ما وحى العبد ما احيي سراياه ما يحيي بخلافه يحيي سلامه بدر وامستيمه
در معنويه يحيي سلامه بخلافه اركانه سلامه بدر سلافيه اسماه ان
حزم عاج حمر قيل بوله وحيي عجيز فلأنه كنه بدر سلافيه اسماه ان
دوات نطفوا فلموا وهم يطيرن معاذله ستابهه يسيبهم براجها مهاره جهنه وجهم
يقيت نماذلكم مدبر مواجه احال غوصه نمود وهيئه محيله نماذل كنه بسيكوى

صورة الصفحة قبل الأخيرة من المخطوطة

- ١٠ -

أَنْجَدَتْ بِرَسْتَ وَبِمُهِيجِ شَفَلِ الْمَكْشَهِ بِرَانِيَارِكَاهِ مَعْلَمَتِيْ أَسْتَ وَهِيَ عَالِيَّ
 بِمَالِكِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ كَوْهِ جَرِيْهِ مَوْدَ وَهِيَ فَصَاحِبِيْ بِالْمَكْشَهِ الْمَهْدَى لِلْمُهْظَى
 بِلَوْرَ وَبِمَالِكِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ بِأَنْجَادِيْ بِوَبَىْ تَعْمَلِيْهِ اَنْجَادِ وَعَلَاهِيْهِ اَنْجَادِ
 سَسْكَنْتْ وَرَفَعَهَا حَاجَاتِيْلَهِ بِلَوْرَ وَبِمَالِكِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ بِلَوْرَ وَسَيْلَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ
 سَسْكَنْتْ كَسْتَ دَخْلَهِ فَحَسَهِ صَرْفَهِ بِرَانِيَارِكَاهِ سَكَنَادِيْلَهِ بِلَوْرَ وَسَكَنَادِيْلَهِ
 حَوَالِيْهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ بِرَانِيَارِكَاهِ كَسْتَ دَخْلَهِ فَرَانِيَارِكَاهِ سَكَنْتَ كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ
 كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ بِرَانِيَارِكَاهِ وَمَلَكِيْهِ الْمَصْوَهِ فَرَانِيَارِكَاهِ وَبَانِيَهِيْهِ اَنْجَادِ
 كَهِيْ فَانِيَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ قَلِيلًا وَبِرَانِيَارِكَاهِ وَسَيْلَهِيْ كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ
 لِقَصَّهِيْ فَغَارِيْ كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ اَنْجَادِيْلَهِ بِرَانِيَارِكَاهِ كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ
 وَالْمَكْشَهِيْ لِحَادِيْهِيْ وَقَرْفَانِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ اَنْجَادِيْلَهِ
 بِسَدِيْلَهِ بِرَانِيَارِكَاهِ كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ وَسَقَدِيْلَهِ بِرَانِيَارِكَاهِ بِرَانِيَارِكَاهِ
 دَاسِكَنْتْ كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ سَيْلَهِيْ اَسْتَ وَهِيَ فَصَاحِبِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ بِرَانِيَارِكَاهِ
 دَوكَارِيْهِيْ وَسَيْمَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ مَعْلَمَتِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ بِرَانِيَارِكَاهِ
 دَصَلِيْهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ اَنْجَادِيْلَهِ بِرَانِيَارِكَاهِ
 اَنْجَادِيْلَهِ بِرَانِيَارِكَاهِ بِرَانِيَارِكَاهِ وَقَرْفَانِيْ كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ بِرَانِيَارِكَاهِ
 وَسَيْمَهِيْ كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ اَنْجَادِيْلَهِ بِرَانِيَارِكَاهِ بِرَانِيَارِكَاهِ
 كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ سَهِيْهِيْ سَهِيْهِيْ وَحَلَهِيْهِيْ وَلَهِيْهِيْ وَلَهِيْهِيْ كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ
 كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ وَسَهِيْهِيْ كَهِيْ بِرَانِيَارِكَاهِ اَنْجَادِيْلَهِ بِرَانِيَارِكَاهِ



صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

الكتاب الثاني

النص المحقق

كتاب

عيون الأضراب في فنون الاعراب

لعبد الله بن إبراهيم التفتازاني

٩٢

هذا كتاب عيون الإضراب /

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الخلق وسوّاهم، وبسط عليهم الرزق وهداهم، وقدر لهم فائدتهم وجدواهم، فهو ربهم ومولاهם، والصلوة على محمد خير البرية وأولاهم، وعلى آله وأصحابه سادة الخلق ومقتداهم، وسلم كثيراً.

أما بعد، فإذا قضينا وطراً من أقسام الكلام: اسمًا وفعلاً وحرفاً، وأنينا على ذكر الأنواع: مصدراً وصرفًا^(١)، فلنذكر من قسم الإعراب نتفةً وطرفًا، وعلينا ألا نجاوز الحد في شرحه سرفاً، فخير الأمور أوساطها، وأعدل الأفعال والأقوال ما بين تفريطها وإفراطها. وقد سميت الكتاب "عيون الإضراب"^(٢) في فنون الإعراب وهو الكتاب

(١) كأنه يقصد بالمصدر أصل الكلمة، وبالصرف ما يشتق منها على رأي البصرين .

(٢) وردت كلمة الإضراب مضبوطة بالكسر في العنوان، وبدون ضبط في المقدمة، والكلمة تحمل فتح الممزة على أنها جمع على وزن (أفعال)، ولكل معني مختلف عن الآخر .

ففي اللسان مادة (ضرب) ٤٧/١ ، والمجمع الوسيط ٥٥٦،٥٥٧: "ضرب المثيز: نضج، وأن أن ينفض عنه رماده وترابه" .

- والإضراب: مصدر أضراب .

- والضراب: الشيء والنظير، وجمعه: ضرباء، وأضراب .

فإذن بكسر الممزة يكون المعنى: عيون النضج، أي: ما نضج لدى المؤلف في فنون الإعراب، وبفتحها يكون المعنى: عيون الأشياء والنظائر في فنون الإعراب .

والذي تميل إليه اتباع الضبط الموجود في العنوان، وهو ما يتفق مع المعنى الأول .

الخامس من كتاب "البيان"^(١) وقد قسمته سبعة أقسام توطئة لطريق الإفهام والله المستعان، وعليه التكلان، وهذا فهرس الأبواب، ومن عند الله العصمة والصواب .

القسم الأول:

في بيان ماهية الإعراب، وإعراب الاسم الواحد ، وإعراب الأسمين والأسماني، ستة أبواب:

- الباب الأول: في أقسام الكلام .
- الباب الثاني: في ماهية الإعراب ووجوهه .
- الباب الثالث: في إعراب الاسم الواحد .
- الباب الرابع: في إعراب الاسم المثنى .
- الباب الخامس: في ذكر إعراب الاسم المجموع .
- الباب السادس: في ذكر إعراب الفعل .

القسم الثاني:

في بيان الأسماء المرفوعة، سبعة أبواب:
الباب الأول: في بيان إعراب المبتدأ والخبر .
الباب الثاني: فيما يدخل على المبتدأ والخبر فلا يغيره^(٢) .

(١) الكلمة غير منقوطة في الأصل، وقد تقرأ (البيان) وهو كتاب لا يخلو من أمرتين:

أحدهما: أنه سلسلة متصلة للمؤلف خامسها كتاب "عيون الإضراب" .

والثاني: أنه كتاب موسوعي يضم أكثر من علم كـ"مفتاح العلوم" للمسكاكي .

(٢) يقصد به ما يدخل على الاسم والفعل فلا يغيره، نحو: "إنا" و"كأنما" وغيره مما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى ص ١٧٣ وما بعدها .

الباب الثالث: في بيان إعراب الصفة المقدمة^(١) .

الباب الرابع: في بيان إعراب الفاعل .

الباب الخامس: في بيان إعراب ما لم يسم فاعله .

الباب السادس: في إعراب اسم "كان" وأخواتها .

الباب السابع: في إعراب أخبار "إن" وأخواتها / .

بـ

القسم الثالث:

في بيان الأسماء المنصوبة، وهو المفعول أو مشبه به، خمسة عشر باباً :

الباب الأول: في ذكر المفعول المطلق .

الباب الثاني: في ذكر المفعول به .

الباب الثالث: في ذكر المفعول فيه .

الباب الرابع: في ذكر المفعول معه .

الباب الخامس: في ذكر المفعول له .

الباب السادس: في ذكر الحال .

الباب السابع: في ذكر التمييز .

الباب الثامن: في ذكر العدد .

الباب التاسع: في ذكر عمل "كم" .

الباب العاشر: في ذكر التفسير^(٢) .

الباب الحادي عشر: في ذكر الإغراء .

الباب الثاني عشر: في ذكر التحذير .

(١) يقصد ما يسمى بالنعت السببي .

(٢) ذكر المؤلف أنه قريب من التمييز شبيه بالحال في بعض الأوقات، وقد أفرد المؤلف له باباً مستقلاً بالرغم

من كونه تمييزاً. يُنظر: ص ٣٠٩ .

الباب الثالث عشر: في ذكر الاستثناء .

الباب الرابع عشر: في ذكر "لا" النافية .

الباب الخامس عشر: في الأسماء المناداة .

القسم الرابع:

في ذكر الأسماء المحرورة، ستة أبواب:

الباب الأول: في ذكر جمل الحروف الجارة للأسماء .

الباب الثاني: في ذكر "مذ" و"منذ" .

الباب الثالث: في حكم "حتى" .

الباب الرابع: في ذكر حروف القسم .

الباب الخامس: في ذكر الإضافة .

الباب السادس: في ذكر أحكام الإمالة .

القسم الخامس:

في بيان ما يتبع الاسم في إعرابه، سبعة أبواب:

الباب الأول: في حكم النعت .

الباب الثاني: في حكم التوكيد .

الباب الثالث: في حكم البيان^(١) .

الباب الرابع: في حكم عطف البيان .

الباب الخامس: في حكم العطف .

الباب السادس: في حكم المعرفة والنكرة .

الباب السابع: في ذكر الحكاية .

(١) يريد المؤلف بكلمة البيان هنا البدل، ينظر مبحث مصطلحات الكتاب ص ٥٨ .

القسم السادس:

في إعراب الأفعال وإعراب العوامل المشتقة من الأفعال، اثنا عشر باباً:
الباب الأول: في حكم إعراب الأفعال .

- ٩٣ الباب الثاني: في حكم الحروف^(١) التي ترفع الأفعال^(٢) / .
- الباب الثالث: في حكم الجوازم للأفعال .
- الباب الرابع: في حكم حروف الشرط .
- الباب الخامس: في حكم نواصي الأفعال .
- الباب السادس: في حكم الجوابات .
- الباب السابع: في حكم إلحاق التونين .
- الباب الثامن: في حكم ألفات الوصل .
- الباب التاسع: في ذكر حكم التعجب .
- الباب العاشر: في ذكر حكم "نعم" و"بَسْ" .
- الباب الحادي عشر: في ذكر "عسى" .
- الباب الثاني عشر: في أحكام ما لا ينصرف .

القسم السابع:

في أسماء يتصرف فيها بالزيادة والقصان، وشرح^(٣) الألفاظ دون تغير الإعراب،
تسعة أبواب:
الباب الأول: في ذكر التذكير والتأنيث .

(١) الحرف يطلق لغة ويراد به الكلمة، من باب إطلاق الجزء على الكل، وبناء على ذلك يشمل الاسم والفعل والحرف، وإن فهو ليس مراداً به الحرف الاصطلاحي .

(٢) يقصد الأسماء المضمرة التي تدخل على الأفعال فلا تغيرها عن إعرابها نحو: أنت تخرج، وهو يخرج .

(٣) والعنوان الذي وضعه المؤلف لهذا القسم في اللوحة رقم (١٢٥) هو:

القسم السابع من أقسام النحو في حكم أسماء يتصرف فيها بالزيادة والقصان وغيرهما دون تغير الإعراب وهو تسعة أبواب .

الباب الثاني: في كيفية جمع التكسير .

الباب الثالث: في ذكر التصغير .

الباب الرابع: في ذكر كيفية النسبة .

الباب الخامس: في ذكر الأسماء الموصولة .

الباب السادس: في ذكر حروف الاستفهام .

الباب السابع: في ذكر الخطاب .

الباب الثامن: في ذكر المدود والمقصور .

الباب التاسع: في ذكر طرف من الهجاء وبه ختام الكتاب.

فهذه أقسام الكتاب وأبوابها، وذكر جمل المودعات ولبابها، حاضر^(١) بها بدءاً ليحاط بها، وأسأل الله تعالى أن يوفقني لإتمامه وإكماله، إنه خير موفق ومعين .

(١) في المعجم الوسيط: "حاضر القوم: حالهم وحالاتهم بما يحضره، ومنه: فلان حسن الحاضرة" ينظر:

القسم الأول

في أقسام الكلام وماهية الإعراب
ووجهه

(الباب الأول)

في ذكر أقسام الكلام

(فصل):

اعلم أن النحو لفظ يوقعه كثير من علماء العربية على جميع مقومات ألفاظ اللغة العربية، من الإعراب وغيره، ولذلك يصيرون في كتبهم المؤلفة في النحو أبنية الأفعال الصحيحة والمعتلة، وأبواياً من علم الجمع والوحidan، والتذكير والتأنيث / وغيرها مما أوردناه في القسم السابع من هذا الكتاب .^{٤ بـ}

وما ذهبوا إليه صواب؛ لأن النحو في العربية: هوقصد، يقال: نحويه، أي: قصدته^(١) فالمراد بالنحو: إنما هو المذهب الذي تتحوّل فيه العرب في تقويم لغتها بجميع ما يحتاج إليها، غير إن اسم النحو وإن كان واقعاً على جميع أحكام اللغة، فإن أعظم ما يراد به أحكام الإعراب، وهو الغرض في صناعة النحو؛ لأن آخر ما يروض به نفسه القاصد لتقويم اللغة: خطاباً وكتاباً، وليس وراءه شيء تزيّن به اللغة في تكميل الدلالة، وإتمام العبارة؛ لأن فضيلة اللغات في حسن بيانها، وكثرة دلالتها، وليس وراء دلالة الإعراب دلالة في الحسن والكمال .

وإذا كان الذي يُخصُّ باسم النحو - من جميع المعاني التي تُقْرَأُ بها اللغة - معنى الإعراب، فعلينا أن نقصد لشرح أحكام الإعراب التي هي المعنى الخاص باسم النحو .

فنقول :

اعلم أن الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ولكل واحد منها علامات يعرف بها .

فأما علامات الاسم فكثيرة: منها: أنه يدخله حرف الجر، نحو: "من زيد" و"إلى عمرو" و"بدار"، وما يجري مجراه .

(١) ينظر اللسان : مادة (نحو) ٣٠٩/١٥ .

ومنها: أن يدخله الألف واللام التي تدخل الكلمة للتعريف كقولك: "فرس" و"الفرس" و"رجل" و"الرجل".

ومنها: أن يدخله التنوين نحو: **بَكْرٌ وَطَاهِرٌ**، ومنها أن يجوز إضافته إلى شيءٍ ويجوز إضافة الشيء إليه نحو: **عَبْدُ اللَّهِ وَدَارُ عُمَرٍ**.

ومنها: أن يكون عبارة عن شخص نحو: **هَذَا رَجُلٌ وَهَذِهِ اُنْتِيَةٌ**.

ومنها: أن يجوز تصغيره نحو: **رَجُلٌ وَرَجِيلٌ**.

ومنها: أن تصور الإخبار به^(١) والإخبار عنه، فـ الإخبار به نحو: **هَذَا كِتَابٌ**، والإخبار عنه نحو: **فِي الْكِتَابِ فَوَائِدٌ**.

[فـ]^(٢) كلها من خصائص الاسم فلا يكون في غيره، فإذا رأيت الكلمة يصلح فيها شيءٌ من ذلك، فاحكم بأنه^(٣) اسم كما تقول: **الجُوهرُ ثَمَنٌ**، فإنـ الخبرـ عن "الجوهر" بأنه ثمين بذلك على أنه اسم وكذلك ما سواها من العلامات^(٤).

ومن الأسماء ما لا يصح الإخبار عنه غير أنه في معنى الذي يصح الإخبار عنه نحو: **"إِذَا"** و**"مَتَى"** و**"أَيْنَ"** و**"كَيْفَ"** و**"حِيثُ"**، هذه كلها أسماء مع أنه لا يصح الخبر عنها بشيءٍ، فلا يقال: **"طَابَ إِذَا"**، و**"طَالَ أَيْنَ"** و**"ضَاقَ حِيثُ"** وما أشبهه، إلا أنها عند البحث توجد في معنى ما يصح الإخبار عنها، ألا ترى أنه إذا قيل: **"أُعْطِيكَ إِذَا طَلَعَتِ**

(١) المشهور في كتب النحو أن علامة الاسم تكمن في: الإخبار عنه لا في الإخبار به، حيث إن الإخبار به ليس خاصاً بالأسماء، إذ تشرك الأفعال في ذلك، إلا أن يقصد مرتبة الاسم في الإخبار به والإخبار عنه، حيث إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه. ينظر الإنصاف ٧/١.

(٢) ما بين المعقودين بياض في الأصل، ولعله ما ذكرت.

(٣) هكذا في الأصل، والأفضل أن يقول: (بأنها) لأنـه عائد على الكلمة، ولعلـه إنـما ذـكرـه لقصد اللـفـظـ.

(٤) أكـفى المؤـلـفـ بـذـكرـ بعضـ عـلـامـاتـ الـاسـمـ مـاـ هوـ شـائـعـ فـيـ كـتـبـ النـحوـ، وـقـدـ أـوـصـلـهـاـ غـيرـهـ إـلـىـ ثـلـاثـيـنـ عـلـامـةـ. يـنـظـرـ كـشـفـ المـشـكـلـ فـيـ النـحوـ ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، وـالتـهـذـيبـ لـابـنـ يـعـيشـ الصـنـاعـيـ صـ ٢٢ـ.

الشمس" كان المعنى: أعطيك وقت طلوع الشمس، والوقت يصح الإخبار عنه كقولك: ضاق الوقت وطاب الوقت، وكذلك قوله: أين بكر؟ معناه: في أي مكان هو، ويصح الإخبار عن المكان، فهو إذا اسم كالمكان، والسبب فيه أن المعنى الواحد قد يوضع له اسمان، أحدهما مقيد بشرط يمنع من الحديث عنه، فلفظة "إذا" قد وضعت للمعنى الذي وضع لها لفظة "الوقت"، غير أن "إذا" وضع لها بشرط أن يكون ظرفاً قد وقع فيه فعل، نحو قوله: أزورك إذا دلّكت الشمس، ألا ترى أن معناه: أزورك وقت دلوكها، بالنصب، فقد ألزموه أن يكون ظرفاً، فإذا زارهم إياه ذلك يمنع من الحديث عنه؛ لأنه غير جائز، إذ الحديث عنه إما أن يكون مبتدأ، أو فاعلاً، ولا يتصور كون الشيء مبتدأ أو فاعلاً مع كونه ظرفاً.

أما علامات الفعل:

فمنها: أن يحسن فيه "قد" نحو: [قد](١) قام ، قد يقوم .

ومنها: أن يحسن فيه "سوف" و"سين" ، نحو: "سوف يفعل" ، و"سيسعد" ، وما أشبهه.

ومنها: أن يدخله حروف الجزم، نحو: "لم يقم" وأخواتها .

ومنها: أن يكونَ خبراً عن شيءٍ، ولا يصلح أن يخبر عنه بشيءٍ، نحو: " جاء" ، و"أتى" ، تقول: جاء عمرو، فيكون "جاء" خبراً عن "عمرو". ولو أردت أن تخبر عن الفعل الذي هو "خرج" بشيءٍ كان محلاً .

ومنها: أن يتصل به تاء المتكلم أو المخاطب أو تاء التأنيث الساكنة / نحو: دخلت، دخلتِ ودخلتْ .

ومنها: أن يكون أمراً(٢) نحو: "أخرج، وامنع، وقم، وأكرم" وما أشبهه .

ومنها: أن يتعلّق بوقت ماضٍ، أو مستقبلٍ، أو حالٍ، نحو: "منع، يمنع" .

(١) في الأصل: (قام قد يقوم) ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) هذا ما ذهب إليه ابن حني . ينظر للمنع : ٤٦ .

وأما الحرف:

فهو: الذي لا يحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، نحو: "هل، وبل، وقد"، لا يقال: من هل؟ ولا قد هل، ولا يُؤمر به، وقد قيل: ترك العالمة عالمة، وإنما جاء (١) الحرف لمعنى في غيره، ولا يقوم بنفسه خلُوًّا من الإضافة، وكذلك ترجمته، ولا يعمل في نفسه، وإنما عمله في غيره، ومن عمله: ضم اسم إلى اسم، أو ضم فعل إلى اسم، كما سنفصله إن شاء الله .

(قاعدة):

والخبر لا يتصور إلا فيما بين شيئين: مُخْبَرٌ به، و مُخْبَرٌ عنه؛ لأن الخبر إنما هو إثبات ونفي، فالإثبات يقتضي مثبتاً، ومثبتاً له، والنفي يقتضي منفياً ومنفياً عنه، نحو: "ضرَبَ زَيْدًا" في الإثبات، و"مَا ضَرَبَ زَيْدًا" في النفي .

وغير الخبر في هذا المعنى مثل الخبر، فإن الأمر لا يتصور إلا بين مأمور و مأمور به، والنهي لا يتأتى إلا بين منهي و منهي عنه .

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل .

الباب الثاني

(في ماهية الإعراب ووجوهه وذكر الفرق بين الإعراب والبناء)

اعلم أن كل حركة من الحركات الواقعة على حرف من حروف الكلمة وجه من وجوه الإعراب، سواء كان ضمة أو فتحة أو كسرة؛ لأن الكلام يُفصّل بها عنه .
والإعراب: هو الإبانة عما في الضمير، يقال: أعراب عن الشيء كما يقال: أفصّح به، ورجل معرب لكلامه؛ إذا وضع حركات الحروف مواضعها، قال الشاعر:

وَإِنِّي لَا كُنْتُ عَنْ قَدْرٍ بِغَيْرِهَا

وَأَعْرِبُ أَحِيَانًا بِهَا فَأَصَارِحُ (١)

ولذلك يقال للعلماء التي يقيد بها الحروف (٢)؛ لثلا يقع فيها إشكال عند القراءة، فيقال: أعراب كتابه، أي: قيد حروفه بعلامات الضم والفتح والكسر والتssكين والتشديد والتحفيف، وليس كُلُّ حركة تسمى إعرابا / [و] (٣) إنما يسمى بذلك ما يقع على الحرف الآخر من الكلام: اسم وفعل، فأما ما يقع في أول الكلمة وحشوها من الحركات فإنما هو إعراب بنية لا إعراب نحو، هو نحو قوله: "رَجُلٌ"، ففتحة الراء وضمة الجيم إعراب بنية، لأنهما لا يتغيران عن جهتهما، فأما إعراب اللام فيتغير رفعها

(١) البيت من بحر الطويل، ولم أعرف قائله .

والشاهد في: إصلاح المنطق: ١٤٠ ، والمخصص: ٢٢/١٤ ، واللسان: مادة (قذر) ٨٢/٥ ، ومادة (كتى) ١٥ ، ٢٣٤، ٢٣٣ ، والخزنة: ٦/٤٦٦ .

(٢) أي: يقال لها: إعراباً .

(٣) مطروسة في الأصل، ولعلها ما ذكرت .

ونصباً وجرأً، على حسب العوامل الموجبة لذلك، فهو إذاً إعرابٌ نَحْوِي، وهذا الحكم مُطَرِّدٌ في معرفة إعراب النحو أنَّه لا يقع إلا على آخر حرف من الكلمة، ثم يتغير بتغيير العامل .

والإعرابُ: ضد البناء في المعنى، ومثله في اللفظ، والفرق بينهما أن الإعراب: ما اختلف آخره باختلاف العوامل عليه، نحو: خاءني زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ .

والبناء: ما لزم وجهاً واحداً، ولا يختلف باختلاف العوامل عليه، نحو: "هؤلاء" و"حيث"، وما أشبهه .

وللإعراب والبناء حد آخر وهو أن يقال: كُلُّ حركة وسكنون كان لهما عاملٌ فهما للإعراب، وكل حركة وسكنون لم يكن لهما عامل فهما للبناء، ولهذا الحد فائدة ليست للأول؛ إذ في المبني ما يدخله العواملُ ولا يختلف باختلافها، وهو مثالُ الأمر .

ثم الإعرابُ على أربعة أضربٍ: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، وجزمٌ .

فالرفعُ: ما ضمت به فاك، كقولك: "زيدٌ" ونحوه، وعلامة الرفع فيه ضمة الدال .

والنصبُ: ما فتحت به فاك كقولك: "زيداً" ونحوه، وعلامة النصب فيه فتحة الدال .

والجر: ما كسرت به فاك كقولك: "زيدٍ"، وعلامة الجر فيه كسرة الدال .

والجذم: ما سكتته ووقفت عليه نحو: لم يفعل، وعلامة الجذم فيه سكون اللام .

ويشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب، ويختص الجر بالأسماء فلا يدخل الأفعال / ويفصل الجذم بالأفعال فلا يدخل الأسماء، والجذم في الأفعال في مقابلة الجر في الأسماء، فكما ليس في الأسماء جزم، فكذلك ليس في الأفعال جرٌ ولا تنوين، وكُلُّ واحدٍ من الرفع والنصب والجر في الأسماء يكون منوناً وغير منون، ومعنى المنون: أن يلحقه بآخره نون يقع في اللسان، ولا يقع في الكتابة، كما يقال: "زيدٌ" و"عمرو"، ومعنى المنون: المفعول فيه التنوين .

فالإعراب إذاً بهذا الاعتبار سبعة: رفع، ونصب، وجر، منون (١) وغير منون، وجذم، والمنون يقع في الأسماء المنصرفة، وغير المنون يقع فيما لا ينصرف، وفي الإضافة، وفي إعراب الأفعال، وغيرها كما سيأتي إن شاء الله.

والبناء على أربعة أضرب: ضمٌ وفتحٌ وكسرٌ وسكونٌ .

فالضم في الاسم و[الحرف] (٢)، أما الاسم فنحو: "حيثٌ" و"قبلٌ" و"بعدٌ". وأما الحرف فنحو: "منذٌ" فيمن جر بها ولا ضم في الفعل .

والفتح يكون في الاسم والفعل والحرف، فالاسم نحو: "أينٌ" و"كيفٌ"، والفعل نحو: "قامٌ" و"قعدٌ"، و"يُفعلنٌ" (٣)، والحرف نحو: "إنٌ" و"تمٌ" .

والكسر يكون في الاسم والحرف، فالاسم نحو: "أمسٍ" و"هؤلاءٍ"، والحرف نحو: "غيرٍ" (٤)، ولام الإضافة، وباء الإضافة (٥)، كقولك: "لزيـد" و"بـزيـد"، ولا كسر في الفعل .

والوقف (٦) يكون في الاسم والفعل والحرف، فالاسم نحو: "منٌ" و"كمٌ"، والفعل مثال الأمر نحو: "اضربٌ" و"خذٌ" و"كلٌ"، والحرف نحو: "هلٌ" و"بلٌ" .

وهذه الأربعة جنس للإعراب؛ لأن كلَّ مرفوعٍ مضمومٌ، وليس كلَّ مضمومٍ مرفوعاً، وكذلك المنصوب والمحرور والمجزوم .

(١) أي: كل من الرفع والنصب والجر منون وغير منون، فالمجموع ستة، والسابع: الجذم .

(٢) في الأصل: "وال فعل" والصواب ما أثبتناه .

(٤) "يُفعلن" بالتاء والياء كما هو في الأصل .

(٤) حير: حرف جواب بمعنى نعم .

(٥) يقصد حروف الجر وهو مصطلح عند بعض القدماء، ومنهم ابن حني. انظر اللمع: ٥١ .

(٦) أي: السكون .

(فصل):

والكلام في الإعراب والبناء على ضربين: معرب ومبني.

والمعرب من الكلام اثنان: أحدهما: الاسم المتمكن، والآخر: الفعل المضارع؛ أي: المشابه للاسم في قبول بعض وجوه الإعراب، وما عداهما من الكلام فمبني غير معرب؛ لأن الأدوات / [لا تقبل]^(١) الإعراب؛ لأنها عاملة في الأسماء والأفعال، فليس يعمل فيها شيء، وهي في الأصل مبنية على الوقف والتسكين مثل: "نعم" و"إذ" و"قد" إلا أن يجتمع في شيء منها سأكان، فيحرك بالضرورة إلى الفتحة مثل: "كيف" و"ليس" فتبني على الفتحة لذلك .

وأما الماضي من الأفعال فإنه مبني على الفتحة مثل: "خرج" و"دحرج" و"أكرم"، إلا أن يكون من الناقص فتكون آخره "الفا" مرسلة ، كما مضى في التصريف^(٢)، ومثال الأمر منها مبني على السكون كما مضى^(٣) .

وأما غير المتمكن من الأسماء فتعني به المبني، ولكن المبني على ضربين: بناء لازم، وغير لازم .

فغير المتمكن من ذلك: ما كان بناء لازماً، وذلك مثل: "كم" و"من" و"هؤلاء" ، فاما ما يعرض فيه البناء في بعض الأحوال كالاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو: "غلامي" و"داري" فلا يدخل في غير المتمكن^(٤) .

(١) طمس في الأصل .

(٢) أحد كتبه التي أشار إليها في المقدمة وقد تكلمت عن ذلك في مبحث آثاره العلمية ينظر ص ٢٣-٢٤ .

(٣) انظر ص: ١٢١ .

(٤) هكذا يرى المؤلف أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم من المبنيات، وهذا رأي عبد القاهر الجرجاني، وأبن الخشاب، حيث يريان أن آخر هذا المضاف مكسور دائماً، وجمهور النحاة يرى أنه من المعرفات بإعراب تقديرٍ .

ينظر: كتاب الجمل عبد القاهر: ٣٦، والرجل لابن الخشاب: ١٠٧ .

فأما الاسم المتمكن: فما تغير آخره بالعامل ولم يشابه الحرف، وهو الأسماء الظاهرة كلها، معرفة كان أو نكرة، مثل: رجل والرجل، فرس والفرس، وما أشبهه .

فأما الأسماء المضمرة مثل: "هو" و"هما" و"هم" و"هي" و"هما" و"هن" و"أنت" و"أنتما" و"أنتم" و"أنتن"، فكلها غير متمكنٍ من الإعراب حتى تظهر فيه، وإذا لم تتمكن منه قيل: هذا الاسم في موضع الرفع والخاض وإن لم تتمكن منه حر كاتها . كذلك الأسماء المبهمة التي هي: "هذا" و"هذه" وأخواتهما، و"ذاك" و"تلك" وأخواتهما، و"الذى" و"التي" وأخواتهما" فكلها غير متمكنٍ - إلا اسم الاثنين من ذلك كله، نحو: "هذان" و"هاتان" و"ذانك" و"تانك" و"اللذان" و"اللتان" ، فإنها معربة - كذلك "من" و"ما" من الأسماء المنقوصة^(١) ليس بمتتمكن^(٢) .

فأما "ذو" و"ذات" وأخواتها و"أي" فإنها أسماء متتمكنة معربة .

وال فعل المضارع: كل فعل مضارع يتعاقب / على أوله الزوايد الأربع التي هي: الهمزة والنون والتاء والياء، فالهمزة لإخبار المتكلم عن نفسه نحو: أقوم. [والنون]^(٣) لإخبار المتكلم عن نفسه وعن غيره نحو: نقوم نحن. والتاء للإخبار عن المذكر الحاضر نحو: تقوم أنت، وللإخبار عن المؤنث الغائبة نحو: تقوم هي. والياء للإخبار عن مذكر غائب نحو: يقوم هو .

وحرف الإعراب من كل مُعَرِّبٍ آخره، نحو: الدال من "زيد"، والميم من "يقوم" .

(١) أي الموصولة . ينظر ص: ١٦١ .

(٢) لعل الأولى "ليسا بمتتمكنين" حيث إنها خبر عن "من" و"ما" .

(٣) إضافة لا بد منها .

(الباب الثالث)

(في إعراب الاسم الواحد)

اعلم أن المعرب من الأسماء على ضربين: صحيح ومعتل .

فالصحيح: ما لم يكن حرف إعرابه ألفا ولا ياء قبلها كسرة^(١) نحو: "بَكْرٌ" و "سَعْدٌ" ، وهو على ضربين: منصرف وغير منصرف .

المنصرف: ما لم يشابه الفعل من وجهين، وتدخله الحركات الثلاث التي هي: الضمة والفتحة والكسرة، ويدخله التنوين، ويكون آخره في الرفع مضموما، وفي النصب مفتوحا، وفي الجر مكسورا .

تقول في الرفع: هذا عَمَرٌ يا فتى، وفي النصب: رأيت عمراً يا فتى، وفي الجر: مررت بعَمَرٍ يا فتى، فضمة الراء علامة الرفع، وفتحتها علامة النصب، وكسرتها علامة الجر، ودخل التنوين في الكلام علامة للأخف عليهم، والأمكن عندهم، وذلك هو الواحد النكرة .

(مسألة) في التقاء الساكنين :

وإذا استقبل التنوين ساكن من الكلمة أخرى حذفه بعض العرب لالتقاء الساكنين، وكذلك النون الساكنة نحو: "ولكن"^(٢) وأشباهها، وكسره بعضهم ولم يحذفه^(٣) نحو: عمرُ الظريفُ، وللِّعالِم، وعمرون الظريف، وللنِّعالِم . وعلى هذه القاعدة

(١) لم يذكر الواو التي قبلها ضمة ؛ لأنه لا يوجد في العربية اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها ، أما الواو والياء الساكن ما قبلهما إذا وقعا في آخر الاسم فإن الاسم يكون شبهاً بال الصحيح كـ "دلوا، وظبي" ويعامل معاملة الصحيح في الإعراب .

(٢) يشير إلى ما ورد من حذف نون "لكن" كما سيأتي ص: ١٢٥، ١٢٦ .

(٣) ينظر الكتاب: ١٥٢، ١٥٣، والأصول: ٣٦٩/٢ .

٩٧ اختلف في قوله تعالى: (١) ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فقرىء(٢); "أَحَدُ اللَّهُ" (٤) وكان ابن ماجه إذا قرأ لأبي عمرو في الصلاة وقف على "أَحَد" (٥) وفقة خفيفة، ويقطع (٦) الوصل، فيقول: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (٧)، وحكي ذلك عن أبي عمرو؛ وذلك أن العرب لا تكاد (٨) تصل مثل هذا. وقد رُوي عن أبي عمرو وغيره: ﴿أَحَدُ اللَّهُ﴾ (٩) بترك التنوين؛ لأن التنوين والنون الخفيفة الساكنة يضار عان اللام؛ لتقارب مخرجيهما، فيحذفان عند اللام الساكنة، والأكثر أن يكسران لالتقاء الساكنين، فتقول: رأيت زيدن (١٠) الظريف، ﴿وَلَكِنِ الشَّيْطَنَ﴾ (١١)، وقال الشاعر (١٢)

(١) سورة الإخلاص: الآية: ١ .

(٢) تبين القراءات: كسر التنوين وحذفه .

(٣) قراءة الجمهور عدا أبي عمرو. انظر السبعة ٧٠١، والبحر المحيط ٥٢٨/٨ .

(٤) قراءة أبي عمرو في رواية هارون. انظر السبعة ٧٠١، والكشف ٣٩٢/٢، ومعاني القرآن للقراء: ٣٠٠/٣ .

(٥) وجامع البيان: ٣٤٤/٢٠، والكشف: ٢٩٨/٤، والجامع لأحكام القرآن: ٢٤٤/٢٠، والبحر المحيط:

٥٢٨/٨ .

(٦) السبعة: ٧٠١، ومفاتيح الغيب: ١٧٩/٣٢ .

(٧) في الأصل كلمة مطمورة يستقيم المعنى بدونها .

(٨) سورة: الإخلاص: الآية: ٢ .

(٩) في الأصل: (لا يكاد يصل) .

(١٠) سبق ذكرها قريبا .

(١١) في الأصل: (زيدان) .

(١٢) سورة: البقرة: الآية: ١٠٢، وهي قراءة حمزه والكسائي وابن عامر، انظر: السبعة: ١٦٨، الكشف:

٦٠١/٢، ٢٠٦، والإقناع: ٦٠١/١ .

(١٣) البيت من بحر الطويل، وهو للنجاشي الحارثي، من أبيات يصف فيها ذاتاً. والبيت في ديوانه: ١١١،

والكتاب: ٢٧/١ .

في الحذف:

فَلَسْتُ بِأَبِيهِ وَلَا أَسْتَطِعُهُ وَلَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوِكَ ذَا فَضْلٍ
أراد: "ولكن" فحذف النون. وقال آخر في حذف التنوين:

وَحَاتِمُ الطَّائِيُّ وَهَابُ الْمَيِّ(١)

والباقيون قرأوا (٢): **أَحَدُ اللَّهِ** (٣) بالتنوين، وكسروه لالتقاء الساكنين، ومن حكم التقاء الساكنين أن يحرك الساكن الأول - وهو إما جزء، أو وقف - بالكسر إذا كان حرفًا صحيحًا، فتقول: "اضرب الغلام"، و "**قُلِ الْحَقُّ**" و **إِنْ أَمْرُؤٌ** (٤) وما أشبهه

= والخصائص: ١/٣١٠، والنصف: ٢٢٩/٢، والأمثال الشجرية: ٣٨٥/١، والإنصاف: ٦٨٤
وشرح المفصل: ١٤٢/٩، ومغني اللبيب: ٢٩١، وهمع الهوامع: ١٥٦/٢، والدرر اللوامع: ٢١٠/٢،
وعزانة الأدب: ٢٦٥/٥.

(١) وقبله:

حَيْدَرَةُ خَالِي وَلَقِيطُ وَعَلِيٍّ

البيت من بحر الرجز، وهو لامرأة من بنى عقيل.

ينظر: نوادر أبي زيد الأنباري: ٩١، الخصائص: ٣١١/١، الإنصاف: ٦٦٣، الأمالي الشجرية:
٣٨٣/١، النصف: ٦٨/٢، شرح شواهد الشافية: ١٦٣، المقاصد النحوية: ٤/٥٦٥، عزانة الأدب:
٣٧٧، ٣٧٦/٧.

(٢) في الأصل: (قراء).

(٣) سبق ذكرها قريباً وهي: ٢٠١ من سورة الإخلاص.

(٤) سورة النساء: الآية: ١٧٦ **يَسْتَفْتِنُوكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتَنُكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُؤٌ هَلَكَ لِيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفٌ مَا تَرَكَ** الآية.

ذلك، وكذلك تقول: "امْنَعْ امْنَعْ" ، و "اُقْطَعْ اُقْطَعْ" ، فإن كان أول ما يستقبلك من الحركات ضمة. حاز أن يحرك الساكن بالضمة، وذلك كقراءة من قرأ(١): (في جَنَّاتٍ وَعَيْوَنٍ ادْخُلُوهَا *)^(٢)، أراد تحريك التنوين من "عيون" لالتقائها مع "الدال" الساكنة، فحركه بالضم إتباعاً للضمة في "الحاء"، وليس هذا الاتباع بواحد، بل يجوز أن يلزم الكسر، وقد قرئ بالوجهين(٣) في: ﴿أَنِ افْتَلُوا﴾^(٤) و ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾^(٥) ، ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾^(٦) وأشار بها، والعلة ما ذكرنا .
وجملة الأمر أن الأصل في تحريك الساكن - من أجل ملاقاته ساكناً - اجراء الكسر.
فمهما حرك بغير ذلك كان ذلك لسبب .

(١) قراءة يعقوب في رواية رويس، انظر: النشر: ٣٠١/٢، اتحاف فضلاء البشر: ٢٧٥، غيث النفع: ١٩٨ ، إملاء ما من به الرحمن: ٧٥/٢، البحر: ٤٥٦/٥ .

(٢) سورة: الحجر: الآية: ٤٥ .

(٣) الوجهان هما: لزوم الكسر على الأصل، واتباع الحركة الواقعة بعد الساكن .

(٤) سورة: النساء: الآية: ٦٦ ، وختلف القراء في قوله: ﴿أَنِ افْتَلُوا﴾ في كسر التون وضمها، فقرأ ابن عامر وابن كثير ونافع والكسائي بضم التون، وقرأ أبو عمرو وحمزة وعاصم بكسر التون، انظر: السبعة: ٢٣٤ ، التيسير: ٧٨ ، إتحاف فضلاء البشر: ١٩٢ ، الحجة لابن خالويه: ٩٢ ، ١٢٤ ، مفاتيح الغيب: ١٦٦/١٠ .

(٥) سورة: الإسراء: الآية: ١١ ، قرأ عاصم وحمزة بكسر اللام والواو، وقرأ الباقون بضمها، وروى عن أبي عمرو كسر اللام في: ﴿قُلِ ادْعُوا﴾ ، ينظر: السبعة: ٣٨٦ ، النشر: ٢٢٥/٢ ، اتحاف فضلاء البشر: ٢٨٧ ، الحجة في القراءات السبع: ٢٢١ ، غيث النفع للسفاقسي: ٢٠٠ .

(٦) الآية من: سورة يوسف: ٣١ ، وقد قرأها أبو عمرو وعاصم وحمزة بكسر التاء: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾ وصال، وقرأها ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي بضم التاء: ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ﴾ ، انظر: السبعة: ٣٤٨ ، غيث النفع للسفاقسي: ١٧٦ .

فِيمَا حُرِّكَ بغير الكسر قولهم: "مِنَ الْغَلَام" حر كوانون "مِنَ" بالفتح كراهية لاجتماع الكسرتين، مع أن ذلك يكثر وقوعه في الكلام. ولسنا نعني أن اجتماع الكسرتين / مطلقاً مكرروه، ولكن المراد به اجتماع الكسرتين مع كثرة الدور في الكلام؛ فإنهم قد قالوا: "مِنْ أَثْنَيْ عَشَرَ" ، فكسرروا التنون؛ لأنه لا يكثر في الكلام كثرة "من الغلام"؛ إذ الأسماء التي يدخلها الألف واللام كثيرة، والتي في أوائلها همزة الوصل لا يكثر تلك الكثرة .

وإن كان الساكن الأول: "أَلْفًا" فلا سبيل إلى التحرير ألبته، لأن "الألف" لا تتحمل الحركة فتحذف، نحو: "رَعَى الْغَنَمْ" ، و"تَرْضَى الْأَمْرُ" .

وإن كان الأول "واوا" مضموماً ما قبلها و"ياء" مكسورة ما قبلها فإنهما يحذفان كالألف، إذ لا سبيل إلى تحريكهما، نحو: "يَدْرِي الْعِلْمَ" و "يَعْلُمُ السَّطْحَ" و "مُصْلِحٍ النَّاسِ" و "مُفْسِدُ الْأَمْرِ" .

وإن كان "واوا" و "ياء" مفتوحاً ما قبلهما فإنهما تحركان لاجتماع الساكدين، نحو قولهk في: "اخشى" و "ارضوا": "اخشى الله" ، و"ارضوا الحكم" ، و "مقتلوا العلماء" ، و "محظي السادة" ، تحرك الياء في "محظي السادة" (٣) ، وهي ياء الجماع لافتتاح ما قبلها، وكذلك: "وغلامي المرأة" ، و "محظي السادة" - وعلى ذلك قوله: ﴿مِنْ ثُلَثَيِ اللَّيْلِ﴾ (٤) تحرك ياء التشنية وواو الجماع لما ذكرنا .

(١) بعده كلام مضروب .

(٢) سورة المزمل: الآية: ٢٠ .

(فصل):

وإعراب المضاف كإعراب المفرد، يعرب الأول منها بما يستحقه من الإعراب، إلا أن التنوين يمحض منه للإضافة، ويغير الثاني بإضافة الأول إليه على كل حال، نحو: هذه جارية عمرو، ورأيت جارية عمرو، ومررت بجارية عمرو.

وأما غير المنصرف: فهو الذي شابه الفعل من وجهين، ويحتمل الفتحة والضماء، ولا يحتمل الجر، ولا التنوين، ويكون آخره في الجر منصوباً^(١)، نحو: هذا عمرُ، ورأيت عمرَ، ومررت بعمرَ، فإن أضيف أو دخلته ألف واللام وأمن فيه التنوين كان في موضع الجر محوراً، نحو: عجبت من عمرِكم، ونظرت إلى الفرس الأشقرِ، وسيأتي له باب مفرد إن شاء الله.

(فصل): في الوقف .

فإن وقفت على الصحيح من الأسماء ولم يكن آخر الاسم تاء تأنيث، وكان الاسم منصرفًا، حذفت منه التنوين في حال الرفع والجر؛ لأنها / [ز]ائد لا يوقف عليه، وسكتت آخره؛ لأن من عادة العرب الابتداء بالتحرك، والوقف على الساكن، نحو: هذا سعدٌ، وبصرت بسعده، وأما في حال النصب فيدل من التنوين ألف نحو: رأيت سعداً، بدل قوله: رأيت سعداً يا هذا، وليس يجوز حذف التنوين هاهنا، فيقال: رأيت سعدٌ في حال السعة والاختيار، وإنما يرد مثله في ضرورة الشعر كقوله:

وَأَنْدُ مِنْ كُلٍّ حَيٌّ عَصْمٌ^(٢)

(١) لعل الأدق: مفتوحاً، لأن الفتحة ثابت عن الكسرة فهو مجرور بها .

(٢) صدره:

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٌ أَطْبَلَ السُّرَى

وهو من بحر المقارب، وقائله أعشى قيس، ينظر شرح ديوانه: ١٩٩، وسيرة ابن هشام: ٣٢٦/٢

ولو كان في غير الشعر لكان "عصماً" ، وعلى ذلك بنى المتبني^(١) إذ قال:

وَمَا اعْتَضْتُ مِنْ رَبِّ نُعْمَائِي رَبِّ^(٢)

ولو كان في غير الشعر لقال: نُعْمَائِي رَبِّاً .

وإن كان الموقوف عليه غير منون، أو كان غير منصرف كانت الأحوال الثلاثة فيها مستوية، نحو: هذا الرجل، ومررت بالرجل، ورأيت الرجل، وهذا أَحْمَد، ومررت بأَحْمَد، ورأيت أَحْمَد، تسكن اللام والدال في النصب كما أسكتت في الرفع والجر؛ وذلك لأنه ليس فيهما تنوين يبدل ألفاً أمارة للوقف .

وإن كان الحرف الذي في آخر الاسم تاءً تأنيث، فإنك تحذف منه في الوقف الحركة والتثنين، وتقلبها هاء في الأحوال الثلاث، نحو: هذه تَمَرَّة، ورأيت تَمَرَّة، ومررت بـتَمَرَّة، وقد يُقرِّرُها بعض العرب تاءً في الوقف، بعد حذف الحركة والتثنين، كقول الشاعر:

بَلْ جُوزٌ تَيْهَاءٌ كَظَهِيرٍ الْجَحْفَتُ^(٣)

= والخصائص "٩٧/٢، وشرح المفصل: ٧٠/٩، وحزانة الأدب: ٤/٤٥، وشرح شواهد الشافية: ١٩١ .

والشاهد فيه حذف التنوين من "عصم" وهي لغة ربعة. انظر شرح الأشموني ٢٠٤/٤ .

(١) هو أبو الطيب أَحْمَد بن الحسين المتنبي، من أشهر الشعراء في العصر العباسي. ينظر في ترجمته: لسان الميزان ١٥٩/١، وتاريخ بغداد ١٠٢/٤ ، والمنتظم ٢٤/٧ .

(٢) البيت من بحر المتقارب وصدره:

وَمَا لَاقَنِي بِلَدٌ بَعْدَ كُمْ

ينظر التبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبي ٩٨/١ .

(٣) قبله:

قَدْ تَبَلَّتْ فَوَادَهُ وَشَغَفَتْ

والبيت من بحر الرجز، وهو لسور الذئب في اللسان (جح): ٣٩/٩، وقد ورد بدون نسبة في الخصائص: ٣٠٤/١، والمحتسب: ٩٢/٢، والإنصاف: ٣٧٩، وشرح المفصل: ٦٧/٤، ١١٨/٢، ١٠٥/٨، ٨١-٨٠/٩، وشرح شواهد الشافية: ١٩٨، وتيهاء: الصحراء المفازة يصل سالكها، والجوز: الوسط، الجحفت: الترس من الجلد . الشاهد: (الجحفت) بعض العرب يجعل تاء التأنيث المربوطة في الوقف تاءً مفتوحة ساكنة .

وأكثر ما يأتي مثله في الشعر، هذا كله في الوقف على الصحيح من الأسماء العربية .
أما الوقف على المبني فإنهم يلحقون بعض المبنيات في الوقف "هاء" ، يجعلون ذلك
أماراة للوقف، نحو: **(حسابيَّه)**، **(كتابيَّه)**، **(ماليَّه)**، **(سلطانيَّه)**،
(ماهيةَه)^(١)، وهذا حكم يختص - في الأمر الأكثر - بالضمائر [والأفعال]^(٢) الكائنة
على جرف واحد نحو: "شِ" في الأمر من "وشيت" و "لِ" في الأمر من "وليت" ، تقول
في الوقف على ذلك: "شه" و "له" ، و / قالوا: أخذه بحُكْمِكَهْ .

وتتحقق كل ضمير كان آخره مفتوحا، مثل: هوَ، وهِيَ، وهِنَّ ، تقول: هُوَهْ، وهِيَهْ،
وهُنَّهْ، ومنهُنَّهْ، وقد قُرِئَ في القرآن بالوجهين في: (منهُنَّهُ)^(٣)، و(فَامْتَحِنُهُنَّهُ)^(٤)،
و(هُوَهُ)^(٥)، و(هِيَهُ)^(٦)، و(لَمَهُ)^(٧)، و(بِمَهُ)^(٨)، و(عَمَّهُ)^(٩)، يأتيا بـ الـ هاءـ وـ حـ دـ فـ هـاـ (١٠)،
وذلك مثل قوله: **(وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهُ)**^(١١) .

ومثل قوله: من هوه؟ عند الوقف على "هو" من قوله: من هو يا فتي؟، وكذلك

(١) الآيات **(حسابيَّه)** **(كتابيَّه)** **(ماليَّه)** **(سلطانيَّه)** كلها من سورة الحاقة ، الآيات: ٢٦، ٢٥، ٢٨،
و قوله تعالى **(ماهيةَه)** من سورة القارعة الآية ١٠ .

(٢) كلمة يتم بها المعنى .

(٣) الآيات **(منهُنَّهُ)** من سورة الأحزاب: الآية: ٥١، و**(فَامْتَحِنُهُنَّهُ)** من سورة المتحدة: الآية: ١٠،
و**(هُوَهُ)** في آي من القرآن، و**(هِيَهُ)** من سورة البقرة: الآية: ٦٨، وقف عليها يعقوب بالباء. ينظر
النشر: ١٣٥/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٤١٥، ١٣٩ .

(٤) الآيات: **(لَمَهُ)** في آي من القرآن منها سورة الصاف: الآية: ٢ ، و**(بِمَهُ)** من سورة التمل: الآية:
٣٩، ٣٥، و**(عَمَّهُ)** من سورة النبأ: الآية: ١ ، وقف عليها ابن كثير والبزبي ويعقوب بالباء. انظر
الكشف: ١٢٩/١، والتيسير: ٦٢، ٦١، وغيره الفرع: ٥٤، ٢٤٥، ٢٤٩، ٣٥٩، والنشر:
١٣٤/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٤١٥، ٤٣١، والكشف: ٢٠٦/٤ .

(٥) كتب المؤلف تحت كل قراءة - بين السطور - الألفاظ الآتية: هن، وهو، وهي، ولم، وبه، وعم، وفي ذلك
إشارة إلى حذف الـ هاءـ ، وهي قراءة السبعة .

(٦) سورة القارعة: الآية: ١٠ .

إذا وقفت على "هُنَّ" قلت: من هُنَّ؟، وكذلك نظرت إليه، وأخذت منه، وقلت
إِنَّهُ، وأضربُهُنَّ، قال الشاعر:

بَكَرَ الْعَوَادُلُ فِي الصَّبَرِ حَيْلُمْنَنِي وَالْسُّوْمَهْنَهُ^(١)
وَيَقُلُّنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَئَوْقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّهُ

وما تلحق الماء من المبنيات قوله: لم، وفيه، وعم، تقول في الوقف: لِمَهُ، وفيه،
وعَمَهُ. ومن ذلك: ثم، تقول في الوقف: ثُمَّهُ^(٢)، وتلحق الماء بعد ألف النسبة نحو: يا
عمراء ، والوقف على "أنا"^(٣) في الأكثر يكون بالألف نحو: أنا، وقد يبدل من الألف
ماء، فيقال: أَنَّهُ.

وقد يجري الوصل بجزي الوقف فتشتت الألف التي من شأنها أن تكون في الوقف
كقول الأعشى:

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالُ الْقَوَافِي بَعْدَ الْمُشِيبِ كَفَى ذَلِكَ عَارًا^(٤)

(١) البيان من مجموع الكامل، وفائلهما هو عبد الله بن قيس الرقيات، ينظر في ديوانه: ٦٦، والكتاب:
١٥١/٣، وشرح المفصل: ١٣٠/٣، والأمثال الشجرية: ٣٢٢/١، لسان العرب (يد): ٩٨/٣
وخرزانة الأدب: ٢١٢/١١ .

(٢) ينظر الكتاب: ١٦٤/٤ .

(٣) هذا على أساس أن الضمير هو المهمزة والتون فقط، أما الألف فقد حيء به لبيان حركة التون والحفظ
عليها، وإمكان الوقف، ولذلك تبدل الماء في الوقف كما قال .

(٤) البيت من المقارب، وهو في ديوانه: ٨٦، والأصول: ٤٥٤/٣، ٤٥٥، وشرح المفصل: ٤٥/٤، ٨٤/٩
والمقارب: ٣٥/٢، ورواية الديوان:

فَمَا أَنْمَ مَا اتَّحَالَ الْقَوَافِي فِي بَعْدِ الْمُشِيبِ كَفَى ذَلِكَ عَارًا

والشاهد في إثبات ألف الوصل في "أنا" ضرورة .

ونظير هذا أن من شأنهم أن يشددوا الحرف الأخير من الكلمة عند الوقف، فيقولون: هذا خالد، وهذا فرج، ويجعلون ذلك زيادة مختصة بالوقف، ثم إنهم يُحرّون الوصل مجرى الوقف، كقولهم:

مثُلُ الْحَرِيقِ وَأَفَنَ الْقَصْبَ(١)

وقول الآخر:

بِيَازِلٍ وَجَنَاءُ أَوْ عَيْهَلٌ(٢)

إنما هو القصب وعيهل، فشددوا الحرف تقريراً لما يكون في حال الوقف.

(١) قبله:

لَقَدْ خَتَّبْتُ أَنْ أَرَى حَدَّبَا

والبيت من بحر الرجز، وهو لرؤبة، في ملحقات ديوانه: ١٦٩، وقد نسب له أبو لريعة بن صبيح.

ينظر شرح التصریح على التوضیح: ٣٤٦/٢، والمقاصد النحویة: ٥٤٩/٤، وقد ورد بدون نسبة في

شرح المفصل: ٩٤/٣، ٦٨/٩، ٦٢، وشرح شواهد شرح الشافية: ٤/٢٥٤.

(٢) قبله:

نَسْلَ وَجَدَ الْهَائِمَ الْمُغْتَلُ

والبيت لمنظور بن مرثد الأسدی.

ينظر: نوادر أبي زيد: ٥٣، وشرح شواهد الشافية: ٢٤٦، وخزانة الأدب: ٦/١٣٥، ١٣٦.

وهو بدون نسبة في مجالس ثعلب: ٥٣٥، والخصائص: ٣٥٩/٢، والمحتسب: ١٠٢/١، ١٣٧، ٢٧٦.

والإنصاف: ٢/٧٨٠، وشرح المفصل: ٩/٦٨.

بيازل: الناقة إذا أكملت ثمانية سنين ودخلت في التاسعة. والوجناء: الناقة الشديدة.

(فصل):

والاسم المعتل على ضربين: منقوص، ومقصور .

٢٩ فالمقصور: كل اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة، نحو: الغازي، والراعي، وهذه / "الباء" لا تدخلها ضمة ولا كسرة، وإن لقيتها ساكن بعدها حُذفت لالتقاء الساكنين، تقول في الرفع: هذا غازٍ يا فتى، وفي الجر: مررت بغازٍ، وكان الأصل فيه: هذا غازيٌ، ومررت بغازٍ، فأسكنت الباء لاستثنال الضمة والكسرة عليها، وكان التنوين بعدها ساكنا، فحُذفت الباء لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها .

فإن نصبت المقصور أجريته مجرى الصحيح؛ لخلفة الفتحة نحو: رأيت غازياً يا هذا، ففتحة الباء علام النصب .

فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الباب جاز لك فيه وجهان: أحدهما: حذف الباء والتلوين وإسكان ما قبل الباء، نحو: هذا غازٌ، ومررت بغازٌ^(١).

والثاني: حذف التلوين، وإعادة الباء التي كانت محنوفة لالتقاء الساكنين؛ لزوال العلة نحو: هذا غازي، والأول أكثر^(١) .

وأما المتصوب منه، فإنك تقف عليه كما تقف على الصحيح نحو: لقيت غازيا، كما تقول: لقيت سعدا، فإن لم يكن المقصور منوناً - لدخوله الألف واللام أو للإضافة - كانت الباء ساكنة في الرفع والجر، مفتوحة في النصب، تقول: هذا الغازي، وبصُرُّت بالغازي، وهذا غازٍيك، ومررت بغازٍيك، وكان الأصل: هذا الغازي، وبصُرُّت بالغازي، وهذا غازٍيك، ومررت بغازٍيك، فأسكنت الباء لاستثنال الضمة والكسرة عليها، وبقيت ساكنة، وتقول في النصب: لقيت الغاري، ولقيت غازٍيك، ففتحة الباء علام النصب .

(١) الوجهان مثبتان في كتاب سيبويه، والترجيح له، والثاني منسوب فيه للأعْفَش الأَكْبر ويونس، ينظر الكتاب ١٨٣/٤ .

فإن وقفت على مالا تنوين فيه كان الوقف والوصل في المرفوع والمحرور سواء؛ لأن الياء في الحالتين ساكنة، ووقفت على المنصوب بـ"ياء" ساكنة، نحو: هذا الغازي، ومررت بالغازي، ورأيت الغازي .

ويجوز أن تقف في المرفوع والمحرور بلا ياء، نحو: هذا الغاز، وبصرت بالغاز / .
ولا يجوز حذف الياء من المنصوب في الوقف، بل يقف بـ"الياء" الساكنة لا غير، نحو: لقيت الغازي، قال الشاعر^(٢) في حذف الياء في الوصل:
 وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَاءُ يَصْرِمْهُ
 وَيَكُنْ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ
 أراد: الغواني، فاكتفى بالكسرة من "الياء" .

وعلى هذين الوجهين اختلف القراء في (التلaci) ^(٤)، و(التنادي) ^(٥)،

(١) يرجح سيبويه - رحمه الله - الوقف على مالا تنوين فيه بثبوت الياء، ومن العرب من يحذفها في الوقف، ينظر الكتاب ١٨٣/٤ .

(٢) هذا هو مذهب سيبويه، ينظر الكتاب ١٨٤، ١٨٣/٤ .

(٣) البيت من بحر الكامل، وقائله هو الأعشى، ديوانه: ٥٢، الكتاب ٢٨/١، والنصف: ٧٣/٢
والإنصاف: ٣٨٧، ٥٤٥، وهو المعروض: ٣٤٤/٥، والدرر اللوامع: ٢١٧/٢ .

(٤) سورة غافر: الآية: ١٥، وهي قوله: ﴿لِيَنذِرَ يَوْمَ التَّلاقِ﴾ قرأ ابن كثير: ﴿التلaci﴾ بثبوت الياء في الوصل والوقف، وقرأ نافع بثبوت الياء في الوصل، وقرأ الباقون بغير ياء في الوصل والوقف.
ينظر السبعة: ٥٦٨، والكشف: ٢٤٦/٢، والتيسير: ١٩٢، والنشر: ٣٦٦/٢، وغيره النفع: ٢٩٠

والحججة لابن خالويه: ٣١٢، وصححة القراءات: ٦٢٧ .

(٥) الآية من سورة غافر ٣٢ من قوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ﴾ . قرأ ابن كثير ويعقوب بالياء في الوقف والوصل، وقرأ ورش وابن وردان وعبد الوارث وقالون بالياء وصلا . ينظر الكشف: ٢٤٦/٢، والتيسير: ١٩٢، والنشر: ٣٦٦/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٣١٢/١٥، والبحر الخبيط: ٤٥٥/٧ .

و(الجَوَارِي) (١)، و(الْمَنَادِي) (٢)، و(الْمَهَنَدِي) (٣)، و(الْبَادِي) (٤)، (الْجَوَابِي) (٥)،

(١) سورة الرحمن : الآية: ٢٣، من قوله تعالى: ﴿هُوَ الْجَوَارِ الْمُنْشَأَتِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَم﴾، وقد قرأها يعقوب بالياء في الوقف. ينظر النشر: ١٣٨/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٤٠٦، والجامع لأحكام القرآن: ١٦٤/١٧.

(٢) سورة ق: الآية: ٤١، من قوله تعالى: ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِي الْمَنَادِ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾ قرأ ابن كثير ويعقوب بالياء في الوصل والوقف، ينظر السبعة: ٦٠٧، والكشف: ٢٨٦/٢، والتيسير: ٢٠٢، والنشر: ٣٧٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٩٩، والبحر المحيط: ١٣٠/٨.

(٣) سورة الإسراء: الآية: ٩٧، من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمَهْتَدِ﴾ قرأها بشبوت الياء في الوصل المدنian وأبو عمرو، وقرأها بشبوت في الوصل والوقف يعقوب، ورويت عن ققبل. ينظر السبعة: ٣٨٦، والنشر: ٣٠٩/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٨٦.

(٤) سورة الحج: الآية: ٢٥، من قوله تعالى: ﴿سَوَاءَ الْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾، قرأ ابن كثير ويعقوب بالياء في الوصل والوقف. ينظر السبعة: ٤٣٥، والكشف: ١٢٤/٢، والتيسير: ١٥٨، والنشر: ٣٢٧/٢، والجامع لأحكام القرآن: ١٢/٣٤، والبحر المحيط: ٣٦٣/٦، والحججة لابن خالويه: ٤٧٥، وحججة القراءات: ٤٧٥.

(٥) من سورة سباء: الآية: ١٣، من قوله تعالى: ﴿وَحِفَانٌ كَالْجَوَابِ﴾، قرأ ابن كثير ويعقوب بالياء في الوصل والوقف، والباقيون بمحنفها، ينظر: السبعة: ٥٢٧، والكشف: ٢٠٩/٢، والتيسير: ١٨٢، والنشر: ٣١٥/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٥٨، وغيث النفع: ٢٧١، والحججة لابن خالويه: ٢٩٣، وحججة القراءات: ٥٨٤.

و (يَدْعُ الدَّاعِي) (١)، و (الصَّخْرَ بِالوَادِي) (٢)، و (الْمَتَعَالِي) (٣)، و (هَادِي) (٤)، و (دَاعِي) (٥)، و (وَالِي) (٦)، و (بَاقِي) (٧)، اختلف في هذه الأربعة وما شاكلها في

(١) سورة القمر: الآية: ٦ من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾، قرأها البزي ويعقوب وابن حيمصن بالياء في الوصل والوقف، والباقيون بمحنفها. ينظر الكشف: ٣٩٨/٢، والتيسير: ٢٠٦، والنشر: ٣٨٠/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٤٠٤، وغيره النفع: ٣٢٩، والجامع لأحكام القرآن: ١٣٥/١٧، والمحجة لابن خالويه: ٣٣٧.

(٢) سورة الفجر: الآية: ٩، من قوله تعالى: ﴿وَرَمَدَ الَّذِينَ حَبَّبُوا الصَّخْرَ بِالوَادِ﴾ قرأ ابن كثير ويعقوب والبزي وقبل بالياء في الوقف والوصل، والباقيون بمحنفها. ينظر: السبعة: ٦٨٣، والكشف: ٣٧٤/٢، والتيسير: ٢٢٢، والنشر: ٤٠٠، وإتحاف فضلاء البشر: ٤٣٨، وحجة القراءات: ٧٦٣.

(٣) سورة الرعد: الآية: ٩، من قوله تعالى: ﴿عَالَمُ الغَيْبِ وَ الشَّهَدَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالُ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالياء وصلا ووقفا. ينظر السبعة: ٣٦٠، والكشف: ٢٤/٢، والتيسير: ١٣٤، والنشر: ٢٩٨/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٧٠، والبحر الحيط: ٣٧٠/٥، ومفاتيح الغيب: ١٧/١٩، وحجة القراءات: ٣٧٢.

(٤) سورة الرعد: الآية: ٧، وهي قوله: ﴿وَلَكُلُّ قَوْمٍ هَادِ﴾، قرأها ابن كثير وقبل ويعقوب بالياء في الوقف. ينظر السبعة: ٣٦٠، والكشف: ٢١/٢، والتيسير: ١٣٣، والنشر: ١٣١/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٣٢٤/٩، والبحر الحيط: ٣٦٨/٥، ومفاتيح الغيب: ١٣/١٩، وحجة القراءات: ٣٧٥.

(٥) سورة القمر الآية ٦، وهي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ قرأ أبو عمرو بالياء والباقيون بغير ياء ، ينظر السبعة: ٦١٧.

(٦) سورة الرعد: الآية: ١١، وهي قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِ﴾ وقف عليها بالياء ابن كثير وقبل ويعقوب. ينظر السبعة: ٣٦٠، والكشف: ٢١/٢، والتيسير: ١٣٣، والنشر: ١٣٧/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٣٢٤/٩، والبحر الحيط: ٣٦٨.

(٧) سورة النحل: الآية: ٩٦، وهي قوله: ﴿مَا عَنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عَنْدَ اللَّهِ بَاقِ﴾ وقف عليها بالياء ابن كثير ويعقوب. ينظر: التيسير: ١٣٣، والنشر: ١٣٧/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٨٠، وغيره النفع: ١٩٤.

الوقف فقط إثباتاً وحذفاً، وأما ما كان مع الألف واللام فاختلفوا فيه وفي أشباهه على ثلاثة أوجه:

أحدها: إثبات الياء وصلا ووقفا بناء على الأصل، فإن الياء من ذلك كله لام الفعل.
والوجه الثاني: إثبات الياء في ذلك كله، وأشباهها في الوصل، وحذف الياء في الوقف، ليكون في الوصل تابعاً للأصل، وفي الوقف تابعاً للمصحف؛ لأن ذلك كله في المصحف بغير الياء.

والوجه الثالث: حذف الياء وصلا ووقفاً، ولهم حجتان: إحداهما: خط المصحف.
والثانية: أن العرب تجتزئ بالكسرة عن الياء كما قال الشاعر:

وأنجو الغوانِ (١)

قال سيبويه: "من العرب من يحذف هذه الياء في الوقف فيما فيه الألف واللام، تشبيهاً بما ليس فيه الألف واللام، إذ كانت الياء تذهب فيه مع التنوين في الوصل لوم يكن فيه الألف واللام" (٢).

وأما في الوصل فكان القياس ألا يحذف؛ لأنه لا موجب لحذفه، غير أن الفواصل تشبه بالقوافي، وقد كثر حذف ذلك من القوافي (٣).

٤١٠

وأما المقصور: فكل اسم وقعت في آخره "الف" مفردة نحو: رحى، عصا،
المقصور كله لا يدخله / شيء من الإعراب؛ لأن في آخره ألفاً، والألف لا تكون إلا
ساكنة تقول: هذه عصا يا فتي، ورأيت عصا، وضربت عصا يا فتي، كله بلفظ واحد،
وسقطت الألف من اللفظ لسكنها وسكون التنوين بعدها، وبقيت الفتحة قبلها تدل

(١) سبق ذكره قريباً ص ١٣٥.

(٢) الكتاب: ١٨٣/٤.

(٣) الكلام لسيبوه بتصرف يسر. ينظر الكتاب: ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥.

على الألف المخدوفة، فإن وقفت على المرفوع من هذا والمحرور حذفت التنوين، كما فعلت في الصحيح، ووقفت على الألف التي هي حرف الإعراب، نحو: هذه عصا، وضربت بعصا، فإن وقفت على المنصوب المنون أبدلت من تنوينه ألفا، وحذفت الألف الأولى التي هي حرف الإعراب، لسكونها وسكون الألف التي هي عوض من التنوين بعدها^(١)، نحو: رأيت عصا. فإن لم يكن المقصور متوناً كانت ألفه ثابتة في الوصل والوقف جمِيعاً، وعلى كل حال ما لم يلقها ساكن من الكلمة بعدها، نحو: هذه بشري، وأتيت بشري، وسمعت بشري.

وأما الممدود: فكل [ما]^(٢) وقعت في آخره همزة قبلها ألف، نحو: كساء، ورداء، والممدود كله كالصحيح في الإعراب، نحو: هذا كساء، ورأيت كساء، واشتملت بكساء. وحكم المهموز أيضاً في الإعراب كحكم الصحيح، نحو: هذا قارئ، وسمعت قارئاً، وأخذت من قارئ. وإن كان حرف الإعراب ياءً قد سُكِّن ما قبلها أجريت بحرى الصحيح، نحو: هذا^(٣) سي، وحُزْتُ سانيا، وجئت بسي، وكذلك إذا كان حرف الإعراب واوا، ولا يتصور ذلك إلا وما قبله ساكن^(٤)، فيجري بوجوه الإعراب، نحو: هذا بهؤ^(٥)، وبنيت بهؤا، ومررت بهؤ. ولا يوجد في الأسماء اسم يكون في آخره واو متحرك ما قبله الباءة، إنما يوجد ذلك في قولهم: هو، وذلك مبني لا يدخله الإعراب، وكلامنا في الأسماء المعرفة / .

وكذلك إن كان حرف الإعراب "ياء" مشددة كان كالصحيح، نحو: هذا على، ورأيت عليها، ومررت بعلي .

(١) ينظر الأصول: ٢٧٨/٢ .

(٢) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٣) كلمة مضروبة في الأصل .

(٤) بعده كلام مضروب في الأصل .

(٥) البهؤ: البيت المقدم أمام البيوت. اللسان (بها) ٩٧/١٤ .

(فصل):

واعلم أنهم قد جعلوا حروفا توب عن الحركات فيكون اختلافها دليلاً على ما دل عليه اختلاف الحركات من المعاني. فالواو يدل على ما يدل عليه الرفع، في قوله: جاءني سعد، والألف يدل على ما يدل عليه النصب، في قوله: رأيت سعداً، والياء يدل على ما يدل عليه الجر، في قوله: مررت بسعد.

وإذ قد عرفت ذلك فاعلم أن الإعراب على هذا الوجه مقصور على ستة أسماء مضافة نحو: هو أخوك، وأبوك، وحموك، وهنوك، وفوك، ذو مال، هذا في الرفع.

وتقول في النصب: رأيت أباك، وأخاك، وحراك، وهناك، وفاك، وذامال.

وفي الجر: مررت بأبيك، وأخيك، وحميك، وهنريك، وفيك، وذيمال.

فالواو في كلها حرف الإعراب، وهي علامة الرفع، والألف حرف الإعراب، وهي علامة النصب، والياء حرف الإعراب، وهي علامة الجر.

ثم إن هاهنا شرطا وهو: أن هذا الإعراب لا يكون إلا من الإضافة، فإن تركت الإضافة فيها عادت إلى الإعراب بالحركة، كقولك: هذا أب، ورأيت أباً، ومررت بأب، وكذلك: أخ، وحم، وهن^(١)، وفم، فيعرب بالحركة.

وأما "ذو" فلا تسعمل إلا مضافة.

فإن قيل: أية مناسبة بين الواو والضمة، وبين الألف والفتحة، وبين الياء والكسرة؟ قيل: الضمة جزء من الواو، فإذا أشبعـتـ لـمـكانـ الإـضـافـةـ صـارـتـ واـواـ،ـ وـالفـتحـةـ جـزـءـ منـ الـأـلـفـ،ـ وـعـنـدـ الإـشـبـاعـ لـلـإـضـافـةـ تـصـيرـ أـلـفـاـ،ـ وـالـكـسـرـةـ جـزـءـ منـ الـيـاءـ،ـ وـعـنـدـ الإـشـبـاعـ لـلـإـضـافـةـ تـصـيرـ يـاءـ،ـ وـلـأـنـهـ مـاـ مـنـ واـواـ إـلـاـ وـقـبـلـهـ ضـمـةـ،ـ وـلـأـلـفـ إـلـاـ وـقـبـلـهـ فـتـحةـ،ـ وـلـأـيـاءـ إـلـاـ وـقـبـلـهـ كـسـرـةـ،ـ فـلـذـلـكـ صـارـتـ^(٢)ـ الـواـوـ أـخـتـ الضـمـةـ /ـ وـالـأـلـفـ أـخـتـ الفـتـحةـ،ـ وـالـيـاءـ أـخـتـ الكـسـرـةـ،ـ فـاـفـهـمـ.ـ فـهـذـاـ حـكـمـ الإـعـرـابـ فـيـ الـأـسـمـاءـ الـمـتـمـكـنـةـ الـظـاهـرـةـ.

(١) ذكر المؤلف أنه يعرب بالحروف، وهذا جائز لكنه قليل، وقد أنكره الفراء، والفصيح فيه عند بعضهم أن يعرب بالحركات الظاهرة على التون. ينظر شرح ابن عقيل: ٤٩/١.

(٢) الكلمة غير واضحة في الأصل ولعلها ما ذكرت.

فأما الأسماء المضمرة الأربع (١) عشر (٢) - أعني: "هو" و"هي" وتشبيههما وجمعهما، و"أنتِ" وتشبيههما وجمعهما، وأنا ونحن - فإنها أسماء لا يتبيّن فيها الإعراب؛ لأنها أسماء غير متمكّنة، إلا أنها لا تقع إلا في موضع الرفع أبداً.

وأما الأسماء المبهمة - التي هي: ذو، وذوا، وذرو (٣)، وأولُو (٤)، وذات، وذوات، وأولات - فإنها تتمكن من جميع وجوه الإعراب، تقول في رفع الواحد: "ذو"، باللواو، وفي نصب الواحد: "ذا"، بالألف، وفي جر الواحد: "ذى"، بالياء، وفي الثنية: "ذوا"، في الرفع، و"ذوي" في النصب والجر، وفي الجمّع: "ذرو، وأولُو" في الرفع، و"ذوي وأولي" في النصب والجر، وتقول في المؤنث: "ذات" و"ذواتاً، و"ذرات" ، و"أولات" ، وفي النصب والجر: "ذاتِ" و"ذواتِ" و"أولاتِ" بكسر التاء في الحالتين .

وأما النوع الآخر من الأسماء المبهمة التي هي: "من" و"ما" فإنّهما يقعان في موضع الرفع والنصب والخضُّ، غير أن الإعراب لا يتبيّن فيهما. فاما "أيُّ" فإنّها معربة نحو: "أيٌّ" و"أياً" و"أيِّ" .

(١) في الأصل كلمة (نني) مضروبة .

(٢) المشهور في التحوّل: أن هذه الضمائر اثنا عشر فقط، لأن ضمير المثنى للمذكر والمؤنث واحد في المعاطب والغائب، ويبدو أن المؤلّف اعتبرهما في العدد .

(٣) في الأصل: ذرووا، وأولوا، والصواب ما أثبته .

(الباب الرابع)

في إعراب الاسم المثنى

اعلم أنهم قد جعلوا إعراب الاسم المثنى وجمع السلامة بالحرف، وقد جعلوا للفعل منها حرفاً مخصوصاً، ويشترك النصب والجر في حرف .

ثم الثنوية والجمع للأسماء دون الأفعال والحرف؛ لأن معنى الثنوية: ضم مفرد إلى مفرد، ومعنى الجمع: التأليف بين مفردات، وذلك مختص بالأسماء؛ لأن الاسم قائم بنفسه .

والفعل إما ماض، وأما مستقبل. فما مضى قد فات، وما لم يأت لا يمكن الضمُّ إليه. فإذا قد فهمت ذلك فاعلم أن ثانية الاسم المرفع بـأَن يزداد في آخره ألف ونون مكسورة، نحو: قام / السعدانِ، والحمدان، فالألف: حرف الإعراب، وهي علامة الثنوية وعلامة الرفع، ودخلت النون عوضاً من الحركة والتنوين في الواحد، وكسرت لسكونها وسكون الألف قبلها، وكسرتها حركة بناءٍ ما ثبتت، وقد تسقط كما سنصف إن شاء الله .

فإن جررت أو نصبت جعلت مكان الألف ياءً مفتوحةً ما قبلها، نحو: مررت بالسعدين، وضررت السعدين، فالياء حرف الإعراب، وهي علامة الثنوية، وعلامة النصب والجر، والنون مكسورةً بحالها^(٢) في الرفع .

والمؤنث كالمذكر في الثنوية نحو: قامت الهندان، ورأيت الهندان، وبنيت على الهندان. والأسماء الستة في الثنوية كغيرها من الأسماء^(١)، نحو: هما أبوان، ورأيت أبوين، ومررت بأبوين، وكذلك أخواتها إلا "ذاماً" فإنها لا تستعمل إلا مضافة، فلا يقال في ثنيتها في هذا المعنى: "ذان" ولكن يقال: "دوا مال" في الرفع، و"ذوي مال" في النصب والمحض .

فإن أضفت المثنى أسقطت نونه للإضافة، نحو: قام فتياً زيد، وضررت فتيباً زيد، وبصرت بفتيباً زيد. وكان الأصل فيه: "فتيان"، و "فتيبين" فسقطت النون للإضافة، كما ذهب التنوين لها في الاسم الواحد، وقد مضى^(٣) .

(١) هكذا في الأصل، والأولى أن يقول: كحالها في الرفع .

(٢) هذا إن لم يكن مفردة .

(فصل) في نوع آخر من التشنيه المضافة وغير المضافة .

اعلم أن العرب إذا ذكرت عضوين أو شيئين مضافين إلى اثنين ذكرتهما بلفظ الجمع، فتفقول: ملائهما حجور كما، وطالت أكمام كما، وجاعت بطون كما، وأشباء ذلك.

وعلى هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمَا﴾^(١)، وإنما تقطع من كل واحد منهما يد واحدة، وفي قراءة عبد الله^(٢): ﴿فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾^(٣) .

وأظهر من ذاك قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمْ﴾^(٤)، وإنما هما قلبان، ولكن ذلك في لعنتهم كثير حسن؛ وإنما حسن ذلك؛ لأن أكثر ما في جسد الأدمي من جوارحه اثنان اثنان، يأتي على اثنين اثنين، مثل: اليدين، والرجلين، والعينين، والشفتين، فلما

جاء منه ما هو واحد - ثم ذكر ذلك الواحد من اثنين - كان كأنه منهما أربعة، فيقال: قد جنبت قلوبكم، وقويت أيديكم، فأجري القلبان وأشباهم على الأيدي والأرجل، ولو قيل في الكلام: "قلباً كما" و"كمًا كما" و"حجرًا كما" كان صواباً، قال

الشاعر:^(٥)

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِذِ
كَنَوَافِذِ الْعَبْطِ الَّتِي لَا تُرْفَعُ

(١) سورة المائدة: الآية: ٣٨ .

(٢) هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٣) سورة المائدة: الآية: ٣٨ .

(٤) سورة التحريم: الآية: ٤ .

(٥) البيت من بحر الكامل، وقائله أبو ذؤيب الهمذاني. ينظر أشعار الهمذانيين: ٤٠/١، والأمالى الشجرية: ١٢/١، واللسان (حلس): ٦٥/٦، والدرر: ٢٧/١، وشواهد التوضيح والتصحيح: ٦١ .

فتحالسا: جعل كل واحد منهما يختلس نفس صاحبه بالطعن، التوافذ: جمع نافذة وهي: الطعنة، عبط: جمع عبيط، وهو: الشق للجلد . الشاهد نفسيهما) ولم يقل أنفسهما، وهو صواب .

وهذا فيما كان من الجسد أحوجد، وأكثر منه فيما ليس من الجسد، مثل قوله للرجلين: "أدبًا عبديكما" وهو أحوجد من أن تقول: "عبيد كما"؟ للعلة التي ذكرتها من جوارح الجسد.

وإن أجريت هذا على ذاك كان صوابا سائغا في اللغة، فقلت: "قد غسلت ثيابهما" وأنت تريده: "ثوبهما" لأنك لا تقصد اثنين بأعيانهما، فحسن ذلك، وقال الآخر:

عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بَنَامَ صَاحِبُهُ وَلَا يُخَالِطُ الْلَّيَانَ جَانِبُهُ
بَرَعَى النُّجُومَ مُشْرِفًا مَنَاكِبُهُ^(١)

فجعل الواحد كأن له مناكب، وإنما هما منكبان، وذلك لأن العرب قد توقع لفظ الجمع على الثنوية، ومنه قوله تعالى: ^(٢) ﴿الحجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ فذكره بلفظ الجمع، وإنما هما "شهران" وبعض الثالث، هذا مذهب البصريين ^(٣)، ومن ذلك في التنزيل قوله تعالى ^(٤): ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ . وقد أجمعوا ^(٥) - غير ابن العباس - على أن معنى الإخوة: "الأخوين"، إذ العرب تسمى الأخوين: "إخوة". وأقل الجمع اثنان. وقال تعالى

(١) الآيات من الرجز، وقلائلها هو القناني كما هو في المقاصد النحوية ٢٧/٣، وبدون نسبة في الخصائص:

٣٦٦، والأمثال الشجرية: ١٤٨/٢، والإنصاف: ١١٢، وشرح المفصل: ٦٢/٣، والدرر: ٣/١

١٥٣/٢، وعزارة الأدب: ٣٨٨، ٣٨٩، ويروى: والله ما ليلى . الشاهد (مناكبه) جعل الواحد

كأن له مناكب، وهو منكبان .

(٢) سورة: البقرة: الآية: ١٩٧ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٨/٢، ٦٢١/٣ .

(٤) سورة: النساء: الآية: ١١ .

(٥) جمهور الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان من علماء الإسلام. ينظر جامع البيان

في شأن داود وسليمان عليهم السلام [السلام] (١): ﴿وَكُنْتَا لِحُكْمِهِمْ﴾ (٢)، فجمع كناية (٣) الاثنين،
وقيل: الحجب في كتاب الله يقع بثلاثة إخوة (٤)، وأما الحجب بالأخرين فقياس، كما
سوى بالقياس بين الأخرين / والأخوات في استحقاق الثلاثين، فعلى هذه القاعدة فقس
١٢ ب في تسمية الاثنين بلفظ الجمع .

(١) إضافة يقتضيها السياق .

(٢) سورة الأنبياء: الآية: ٧٨ .

(٣) يقصد بالكتاب: الضمير . وقد تكلمت عليه في مبحث مصطلحات الكتاب ص ٥٩ .

(٤) هذا قول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ينظر روح المعاني: ٢٢٦، ٢٢٥/٢ .

(الباب الخامس)

في إعراب الاسم الجموع

اعلم أن الجمع على ضربين: جمع تصحيح، وجمع تكسير .

فجمع التصحيح: ما سلم فيه بناء الواحد(١) ونظمها، ألا تراك تقول: "مسلم ومسلمون" و"مسلمه ومسلمات"، فترى الصيغة في الجمع بحالها في الإفراد، وهذا الجمع إنما هو جمع الصفات المأكولة من الأفعال، وهو على ضربين: جمع تذكير، وجمع تأنيث.

أما جمع التذكير فهو: الذي يكون في الرفع بالواو والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، تقول في الرفع: قام الخالدون والزيادون، فالواو حرف الإعراب، وهي عالمة الجمع وعلامة الرفع، وفتحت النون لسكونها وسكون الواو قبلها، وهي مبنية على الفتح أبداً ما كانت ثابتة، ورما سقطت، وإنما فتحت فرقاً بينها وبين نون الشبيهة؛ ولأن العرب تكره الجمع بين الضمة والضمة في قوله: "المُسلِّمُونَ" ، وبين الكسرة والكسرة في قوله: "المُسلِّمِينَ" ، فلم يبق إلا الفتح .

فإن كان الاسم مجروراً أو منصوباً فاجعل مكان الواو "باء" مكسورةً ما قبلها، نحو: ضربت السالحين والزيديين، وأخبرت بالسالحين والزيديين، فالإياء فيها ثلاثة أشياء هي: حرف الإعراب، وعلامة الجمع، وعلامة الجر أو النصب، والنون مفتوحة بحالها(٢) في الرفع.

وأما جمع "أبوك" وأخواتها فليس بجمع سلامة، إلا "ذو مال" فإن جمعه يكون مضافاً أبداً، وهو بالواو والإياء على مثال جمع السلامة، نحو: رجال ذرو(٣) مال، في الرفع،

(١) قوله: (بناء الواحد) مكرر في الأصل .

(٢) أي كحالها كما سبق الإشارة إليه ص: ١٤٢ .

(٣) في الأصل: "ذروا" .

و"ذوي مال" في النصب والخفض. وله جمع آخر من غير لفظه، وهو: "أولو(١) مال" في الرفع، و"أولي مال" في النصب والجر .

فإن حاولت إضافة هذا الجمع فأسقط نونه للإضافة نحو: هؤلاء غانمـوا(١) زيد، وضررت غانمي زيد، وبصرت بغانمي زيد، وكان الأصل فيه: "غانـمون" و"غانـمين"، فحذفت / النون للإضافة .

وهذا الجمع يجيء على أربعة أنحاء :

أحدها: الأسماء الأعلام للمذكرين العقلاء، كالزـيدـين والـعـمـرـين .

والثاني: صفات العـقـلاـءـ كالـطـالـبـينـ، والـصـاعـبـينـ، والـحـسـنـينـ . والأصل في هذا الجمع في الصفات، نحو: المسلمين والصالحين، والصديقين، والقريبيـنـ، ولا يجوز هذا الجمع في الاسم؛ لأنـهـ لاـ تـجـمـعـ الأـسـمـاءـ الـتـيـ لـيـسـ بـصـفـاتـ بـالـلـاوـ وـالـنـونـ، إـلـاـ إـذـاـ كـانـ عـلـمـاـ نحو: الزـيدـينـ والـعـمـرـينـ . فـأـمـاـ فـيـ غـيـرـ الـعـلـمـ فـلـاـ يـجـوزـ، فـلـاـ يـقـالـ: غـلامـونـ، وـرـجـلـونـ، وـإـنـماـ يـجـوزـ ذـلـكـ فـيـ الصـفـاتـ وـمـاـ أـشـبـهـاـ مـنـ الـأـسـمـاءـ الـتـيـ تـضـمـنـ الضـمـيرـ .

ولا يجمعُ الاسمُ غيرَ الصفةِ بهما إلا إذا كانَ علماً، مع أنه لا يتصورُ التشيةُ والجمعُ في العلمِ إلا على تقديرِ الموافقةِ فيه، وهو أنك لا تقول: "الـزـيـدانـ" و"الـزـيـدـونـ" إلا على تقديرِ: المـسـمـيـانـ، والمـسـمـوـنـ بـزـيـدـ؛ وـذـلـكـ لـأـنـهـ لـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـوـنـ فـيـ الـأـسـمـ مـعـنـىـ يـتـصـوـرـ أـنـ يـشـتـرـكـ فـيـ شـيـئـاـ أـوـ أـشـيـاءـ، حـتـىـ يـشـنـىـ وـيـجـمـعـ، وـالـعـلـمـ مـنـ حـيـثـ هـوـ عـلـمـ لـاـ يـكـوـنـ مـوـضـوـعـاـ عـلـىـ الشـيـئـيـعـيـعـيـ، حـتـىـ يـتـصـوـرـ أـنـ يـشـارـكـ غـيرـهـ فـيـ ذـلـكـ الـعـنـىـ، وـإـنـماـ يـوـضـعـ الـعـلـمـ لـلـذـاتـ بـعـيـنـهاـ، وـالـاشـتـراكـ فـيـ الذـاتـ مـحـالـ، فـإـنـماـ الـجـمـعـ عـلـىـ تـقـدـيرـ التـسـمـيـةـ كـمـاـ مـضـىـ .

والثالث: اسم يجيء على لفظ الجمع وليس بجمع(٢) كـ"عليـنـ" وـمـاـ أـشـبـهـ، وـقـيـلـ: "عليـنـ" جـمـعـ "علـيـةـ" ، وـالـلـهـ أـعـلـمـ .

(١) (أولو) اسم جمع، وليس جمع كما ذكر المؤلف . وفي الأصل كتبت: أولوا، وغانموا .

(٢) يقصد ما سمي به المفرد من أسماء الجموع نحو ما ذكر .

والرابع: الأسماء المنقوصة كـ"العشرين" (١)، وـ"الستين" وهذه الأسماء المنقوصة تجمع على ثلاثة أخاء: أحدها: الجمع على هجائيين: "الواو والنون"، وـ"الياء والنون"، نحو: السنين والستون، فعلى هذا الوجه تسقط النون للإضافة، نحو: سنوه وبئوه، وسنيه وبنيه، قال الشاعر:

أَرَى مِرَّ السِّنِينَ أَخْدُنَ مِنِي كَمَا أَخْدَنَ السُّرَارُ مِنَ الْهَلَالِ (٢)

والثاني: أن تجمع على هجاء واحد بالياء، وتحصل النون حرف إعراب، فترفع وتنصب وتتحرر، ولا تسقط في الإضافة، غير أنك لا تتونها، تقول: هذه سنين، وعشت سنين، ومررت بسنين، قال الشاعر:

ذَرَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بَنَاهُ / شَيْبَاهُ وَشَيْبَنَا مُرْدَاهُ (٣)

والثالث: أن تجمع بالثاء كـ"سنة" وـ"سنوات" فردت الواو في الجمع، ولو قيل:

(١) ذكر المؤلف - رحمة الله - أن العشرين من الأسماء المنقوصة، مع أنه لم يقل بهذا أحد من قبله فيما أعلم، ولم يضرب أمثلة لذلك.

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو جرير. ينظر ديوانه: ٥٤١، ومحاذ القرآن: ٩٨/١، والمقتضب: ٤/٢٠٠، والأصول: ٤٧٨/٣، والدرر: ٢٠٠/١، والصاحبي: ٢١٣، واللسان (طبع): ٧٣/٨.

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله الصمة بن عبد الله القشيري.

والبيت في ديوانه: ٦٠، والأمالي الشجرية: ٥٣/٢، وشرح المفصل: ١١/٥، وشرح الأشموني: ١/٨٦، وشرح ابن عقيل: ١/٦٥، وشرح التصریح: ١/٧٧، المقاصد النحویة ١/١٦٩، والمحضن: ٩/٦٦.

"سنات" لجاز مثل: فئات، وعزات، ومئات، ولغات، والأحسن أن تعرب كما تعرب التاء في المؤنث^(١)، وقد حكى: "سعت لغاتهم"^(٢)، وقال الشاعر في الاختيار:^(٣)

ثباتٍ عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَأَكْتَبَاهَا^(٤)

وقد تجمع على "سي" كما قالوا: "ثبة" و"ثبي"، و"لغة" و"لفي".

وأما جمع التائث فإنه بزيادة ألف وتاء في آخره، وتكون التاء في الرفع مضمومة، وفي النصب والجر مكسورة، تقول في الرفع: هؤلاء الدعّادات، وفي الجر: بصرت بالدعّادات، وفي النصب: ضربت الدعّادات.

فالألف والتاء علامة الجمع والتائث، والتاء حرف الإعراب، وضمتها علامة الرفع، وكسرتها علامة النصب والجر.

ومن المؤنثات جمع "ذات" من الأسماء المبهمة نحو: نسوة ذوات مال – في الرفع، وذوات مال – في النصب والجر.

(١) الكلام غير واضح في الأصل، ولعل ما أتبته الصواب .

(٢) رواه الفراء عن أبي الجراح، ينظر: معاني القرآن ٩٣/٢، والخصائص: ٣٠٤/٣ واصحاح: ٢٤٨٤/٦.

(٣) يقصد المختار لديه .

(٤) تمام صدره:

فَلَمَّا جَلَّهَا بِالْيَمَامِ تَفَرَّقَتْ

والبيت من بحر الطويل، وهو لأبي ذئيب الهذلي. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٥٣/١، والمحخص: ٦٣/٣، والمحتسب: ١١٨/١، وشرح المفصل: ٨/٥، واللسان (أيم): ٤١/١٢ .

والشاهد فيه: (ثبات) حيث أعرت إعراب المؤنث السالم، وللبيت رواية أخرى، وهي (ثباتا) على النصب، وقد أحاز ذلك البغداديون. ينظر: شرح المفصل: ٨/٥ .

والإيام: الدخان، وثبات: جماعات متفرقة، الاكتتاب: الذل، والمعنى: أن المشتار الذي يأخذ العسل حين طرد النحل بالدخان خرجت من الخلايا جماعات متفرقة .

ولها جمع آخر من غير لفظها وهو: "أولات" وإنما كسرت تاء الجمع في حالة النصب تشبيهاً بجمع الذكور، فإنه في النصب والجر بالياء .

فإن كان في الاسم المؤنث هاء التأنيث حذفتها في الجمع، تقول في جمع "صادقة": صادقات، وفي جمع "مصلحة": مصلحات، وكان الأصل فيه: "صادقات، ومصلحات، فحذفت التاء الأولى لعلها يجتمع في الاسم الواحد علامتنا تأنيث .

فإن كانت فيه ألف التأنيث المقصورة فإنها تُقلب في الجمع ياء، يقال في جمع "حبل": حبليات، وفي "بشرى": بشريات، وفي "جمادى": جمadiات . وإن كانت فيه ألف التأنيث الممدودة قلبت الهمزة واوا، فيقال في جمع صحراء: صحراءات، وفي جمع "خنساء": خنساءات .

وإذا وقفوا على هذه التاء في الجمع وقفوا بالهاء فقالوا: كثُرتُ البنون والبناء، وأقبل المسلمون والمسلمات، قاله الفراء^(١) .

وقال الله تعالى في كسر تاء الجمع في محل النصب: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾^(٢) وهذا كله في التاء إذا كانت زائدة، نحو: "صالحة" و"قانتة" وما أشبهها .

فأما إذا كانت التاء في الجمع أصلية، فإنها تقبل جميع وجوه الإعراب من الرفع والنصب والجر. وإنما تعرف التاء الزائدة من الأصلية إذا وقعت في الجمع، بأن تنظر إلى الاسم الواحد، فإن كان فيه تاء فهي أصلية مثل: "يت" و"آيات"، و"صوت" و"أصوات" .

(١) لم أحده فيما اطلعت عليه من كتبه، وقد ذكر ابن عقيل في شرح التسهيل أنها لغة طبيع وكذلك ذكر الأشموني، وهي لغة شاذة، ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٤/٣٢٣، وشرح الأشموني: ٤/٤٢٤ ، وقد حكاهما قطرب .

(٢) سورة العنكبوت: الآية: ٤٤ .

وأما في الجمع الذي ليس في واحده تاء^(١) فمثل قوله: "عمه، وحاله، ومسلمه، وحسنه، وسيئه"، فإذا كان الواحد بالهاء، والجمع بالباء، علم أن التاء زائدة ليست بأصلية، فلا يقع عليها إعراب النصب.

ولا ينبغي أن يعتير في هذا الباب لفظنا [البنت]^(٢) و"الأخت" فإن التاء التي فيهما ليست بأصلية؛ لأنك تقول في التصغير: "بنية وأخية" فيظهر لك أنهما بنيتا على الهاء لا على التاء . والامتحان بتصغير الاسم في هذا الباب أصح من الامتحان برد الجميع إلى الواحد .

واما جمع التكسير:

فهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد، وهو كل مثال وجدته مستأanca^(٣) للجمع حتى لا ترى صيغة الواحد فيه، كقولك: رجل ورجال، فهو تكسير؛ لأنك قد كسرت مثال الواحد فيه، أفالا ترى أن "رجالاً" قد غير فيه مثال الواحد فحركت: "الراء" بالكسرة بعد أنْ كان مفتوحاً، وفتح "الجيم" بعد أنْ كان مضموماً، وزيد فيه "الف" لم يكن في الواحد. وعلى هذا القياس .

وهذا الجمع إنما يكون جمع الأشخاص، وإعرابه يجري على آخره كما يجري على الواحد، كقولك: "هذه دور وقصور"، و"رأيت دوراً وقصوراً"، و"مررت بدور وقصور"، ف"بحار" كـ"حمار"^(٤)، و"بحور" كـ"غروب" ، ونحو ذلك وسيأتي لهذا الجمع باب مفرد إن شاء الله^(٥) .

(١) أي: أصلية .

(٢) في الأصل: (إلا بنت) والمعنى أنه لا ينبغي جعل التاء هنا أصلية كما مرّ في "بيت".

(٣) صورة الكلمة في الأصل: (مساعناها) وكان العين مضروب عليها، ويمكن فهم العبارة على أساس أن جمع التكسير صيغة مستأanca دالة على الجمع. ينظر شرح المفصل ٦/٥، وشرح الكافية للرضي: ١٩٠/٢.

(٤) كان المتظر أن يمثل للدور وقصور بـ"نور" وـ"غروب" مثلاً حيث لم يسبق ذكر "بحار" وـ"بحور".

(٥) ينظر القسم السابع من المخطوط ل ١٣٢ وما بعده .

(الباب السادس)

في إعراب الفعل المستقبل

قد ذكرنا أن المعرب من الكلام: اسم متتمكن / ، و فعل مستقبل، و شرحنا إعراب الاسم(١) .

فأما الفعل فهو على ثلاثة أضرب، تنقسم انقسام الزمان: ماض، و حاضر، و مستقبل.
فالماضي: ما قرن به المبضعي من الأزمنة نحو قوله: قام أمس، و قعد أول من أمس،
واستخرج البارحة، و دحرج البارحة الأولى، وهو: كل فعل كان آخره مبنيا على الفتح
أبداً .

والحاضر(٢): ما قرن به الحال من الأزمنة نحو قوله: هو يقرأ الآن، ويكتب الساعة.
والحاضر والحال يعني واحد، والمراد بهما: الوقت الذي أنت فيه، ولفظ الحال له
صلاحيّة المستقبل أيضاً، غير أن الحال أحق به من الاستقبال، تقول: زيد يقرأ، تريده أنه
في القراءة، و زيد يقرأ غداً، فإن أردت تخلি�صه للمستقبل فادخل فيه "السين" أو "سوف"
و قل: سيخرج غداً، و سوف يأتي بعد غد. ثم بعد دخول "سوف" لا يصلح للحال
البيتة .

والمستقبل: ما يقترن به المنتظر من الأزمنة نحو: سينطلق غداً، و سوف يرجع غداً،
وهذا اللفظ من الفعل يسمى مضارعاً، أي: مشابهاً للاسم .

وللفعل مثال ثالث وهو مثال الأمر، كقولك: اذهب، و اضرب، و يكون أمراً
للمخاطب، ولا يؤمر به الغائب، وإنما يؤمر الغائب بـ"اللام" كقولك: ليذهب زيد،
وهذا المثال الذي ذكرت أنه مثال الأمر يكون أبداً على طريق المضارع من الفعل الذي

(١) ينظر ص ١٢٤ وما بعدها .

(٢) يقصد به الفعل المضارع الذي لم يقترن بـ"قد" وأنواعها .

تضعيه منه، تفسيره: أنك تجد فاء الفعل فيه وعينه على ما هما عليه في المضارع، تقول:
اضرب، فتجد الضاد ساكنة، والراء مكسورة كما تجدهما كذلك في "يضرب" وعلى
هذا القياس أبداً .

ومن حكمه^(١) أن يكون آخره مبنيا على السكون، كقولك: "اضرب"، السكون
لازم له، إلا أن يلقاه ساكن آخر من كلمة تحييء بعده، فيحرك حينئذ بالكسر،
كقولك: اضرِب الرجل / .

٢١٥

وقد ذكرنا^(٢) أن من حكم التقاء الساكنين أن الساكن إذا حرك كسر، وذكرنا^(٣)
التحريلك بالفتح في "من القوم" .

وما حرك بالفتح: **هَمْ * اللَّهُ**^(٤) لالتقاء الساكنين اللذين هما: "الميم واللام"
عند أكثر التحويين^(٥) .

وقال بعض البصريين^(٦): الساكنان: الياء التي قبل الميم، ثم الميم، وإنما حرك بالفتح؛
لأنهم يشبهونها بـ"أين" وـ"كيف"، واختيارهم^(٧) أن الحركة بعد الياء فتحة، وألا يختتم
[بكسرة]^(٨); لأن قبلها ياء ساكنة، وقبل الياء كسرة، ومتى كان كذلك لم تحرك
العرب مثل هذا الساكن بالكسر، لا يقولون: مررت بالزيدرين؛ لأنهم يستقلون
اجتماع أربع كسرات: كسرة الدال، والنون، والياء تنوب عن كسرتين،

(١) يقصد فعل الأمر .

(٢) ينظر ص ١٢٤ .

(٣) ينظر ص ١٢٨ .

(٤) سورة آل عمران: الآية: ١ .

(٥) منهم ابن الحاجب. ينظر شرح الشافية للرضي : ٢٣٦/٣ .

(٦) هذا مذهب سيبويه. ينظر الكتاب: ١٥٣، ١٥٤ .

(٧) الكلمة غير واضحة في الأصل، ولعلها كما ذكرت .

(٨) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل، ولعله ما أثبت، وهو ما أحوازه الأخفش، ينظر المعاني ١٧١/١ .

وقال الأخفش: "يجوز: **لَمْ * اللَّهُ**" بكسر الميم على قاعدة التحرير عند التقاء الساكنين^(١)، وأخطأ^(٢) لما ذكرنا من الخطأ في قولنا: مرت بالزيدرين، وقال بعضهم^(٣): "إنما فتح الميم من **لَمْ**"; لأن أصل الميم أن يكون مبنياً على السكون والوقف، فلما كان مبنياً على الوقف ابتدئ بـ"**أَلْفٌ**" اسم الله عز وجل بالفتح، ثم نقلوا فتحة الهمزة إلى الميم، وسقطت **أَلْفُ**، قال أبو النجم:^(٤)

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالخَرْفُ
تَخْطُّ رِجْلَاهُ بِخَطٍّ مُخْتَلِفٍ
كَانَمَا يُكْتَبَانِ لَامَ أَلِفُ

أراد: "لام" "**أَلْفٌ**" فألقى فتحة **أَلْفُ** على الميم، وأسقط **أَلْفُ**، قال الكسائي: "قرأ على" رجل من العرب: **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ لِلَّهِ** ففتح الميم؛ لأنه أراد

(١) نص الأخفش على أن الجواز في اللغة وليس في القراءة، حيث قال في معاني القرآن: "وقال: **لَمْ * اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ** فالميم مفتوحة لأنها لقيها حرف ساكن، فلم يكن من حرکتها بد . فإن قيل: فهلا حرکته بالجر؟ فإن هذا لا يلزم فيها، وإنما أرادوا الحركة، فإذا حرکوها بأي حركة كانت فقد وصلوا إلى الكلام بها، ولو كانت كسرة بحاز، ولا أعلمها إلا لغة" معاني القرآن للأخفش: ١٧١، ١٧٢، ١٧٣.

(٢) التخطئة للزجاج، وقد ذكرها التحاس، ولم يشر المؤلف إليها. ينظر: إعراب القرآن ومعانيه للزجاج: ٣٧٣/١، وإعراب القرآن للتحاس: ٣٥٤/١.

(٣) القول للفراء، وهو قول شيخه الكسائي، ينظر: معاني القرآن ٩/١.

(٤) الآيات من بحر الرجز، وهي لأبي التحمل العجلي . في ديوانه: ٣٩، وبحاز القرآن: ٢٨/١، والمقتبس: ٢٣٧/١، ومعنى الليب: ٣٧٠، والدرر: ١٨٥/٢، والعقد الفريد: ٦٠/٨، والوشح للمرزبانى: ٢٣٢، والخصائص: ٢٩٧/٣، والمخصص: ٤/١٣، ٩٥/١٤، ٥٣/١٧، وشرح شواهد الشافية: ١٥٦، ومحزانة الأدب: ٩٩/١.

أن يسكنها؛ لأنها رأس آية، وألقى حركة ألف "الحمد" على الميم من "الرحيم"،
وأسقط الألف^(١) .

وسمع أعرابي يقرأ سورة ق ، فقرأ: (مُعَتَّدٌ مُرِيبٌ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ)^(٢) ،
فتتح النون من تنوين "مریب"^(٣)؛ لأنه أراد الوقف على "مریب" ، والابتداء بـ"الذی" ،
ثم ألقى فتحة "الألف" على نون التنوين الساكنة، ففهم .
وقف بعض القراء^(٤) على ﴿الْمُ﴾، وابتدا ﴿هَا اللَّه﴾ بفتح الألف .

(١) ينظر الجامع لأحكام القرآن: ١٠٧/١ ، والبحر الخيط: ١٨/١ .

(٢) سورة ق: الآية: ٢٦،٢٥ وهي شاهد على القاعدة التي ذكرها الكسائي .

(٣) انظر إملاء ما من به الرحمن: ٢٤٢/٢ .

(٤) قراءة عاصم في رواية، والرؤاسي والحسن وأبي بكر وعمرو بن عبيد والأعمش، والبرجمي، وابن القعناع. ينظر السبعة: ٢٠٠ ، والحجۃ لابن خالویہ: ١٠٥ ، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٥٣/١ ، والکشاف: ٤٠٩/١ ، والجامع لأحكام القرآن: ١/٤ ، والبحر الخيط: ٣٧٤/٢ .

القسم الثاني

في بيان الأسماء المرفوعة

وهي سبعة أبواب

(الباب الأول)

في المبتدأ والخبر

ولنذكر أولاً فصلين مفیدین، ثم نعود إلى بيان المبتدأ .

(فصل):

في ترتيب نظم الكلام من الأشياء التي تترکب منها أبواب النحو، وأحكام التقدیم والتأخير فيها .

اعلم أن أول ما يذكر مقدماً في الكلام "الأدوات"^(١)؛ لأنها العاملة في الأسماء والنعوت^(٢) والأفعال، وحق العامل / في الشيء أن يكون موضوعاً قبله، كقولك: "إن محمداً قادم"، ولا يجوز تأخير الأداة، إلا أن تلحق في الأداة حرفاً^(٣) يقوم مقام اسم ثان، مثل قولك: "محمد متى تراه خارجاً؟ فإن "الهاء" التي زيدت في الفعل قد قامت مقام اسم، ولا يجوز التأخير على غير هذا الشرط، فلا يجوز: "محمد متى ترى خارجاً".

فاما الفعل والاسم فيحوز تقديم كل منهما على صاحبه، فيقال: "قام محمد"، و"محمد قام"، وكذلك "الغابر"^(٤).

فاما في الفعل^(٥) الذي هو النعت، فإن وجه الكلام تقديم الاسم، نحو: محمد قائم، ولا يقدم النعت^(٦)، فيقال: "قائم محمد" إلا أن ينقل الكلام عن جنس الخبر إلى جنس الاستفهام فيقال: "أقائم محمد؟". وقد يجوز أيضاً في الاستفهام تقديم الاسم فيقال: "أحمد حالس"؟ والله أعلم .

(١) يقصد بالأداة: العامل سواء كان حرفاً أم فعلـاً.

(٢) يقصد بها الصفات الثابتة والمتحيرة، وسيأتي لها مزيد تفصيل. ينظر ص ١٥٨ .

(٣) يقصد الهاء الواقعه ضمير غيبة .

(٤) يقصد به الفعل المضارع . وقد تكلمت عنه في مبحث المصطلحات ص ٥٩ .

(٥) إطلاق الفعل على النعت مصطلح كوفي، وجد عند الفراء. ينظر: المصطلح التحوي: ١٦٧ . وقد تحدثت عن ذلك ص ٦١ .

(٦) يقصد أنه لا يجوز تقديم الخبر الوصف على الاسم، وهو منهـب الكوفيين. ينظر الإنـصاف: ٦٥/١ .

(فصل) فيما يجعل خبرا في أبواب النحو :

قد ذكرنا أن الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم، فعل، وحرف، وذكرنا في التصريف^(١) في باب النعوت، أن الفعل^(٢) على نوعين:

أحدهما: شيء يكون إما قنية للإنسان في نفسه كالعقل والفهم والذكاء وأضدادها، وإما قنية له في بدنـه كالألوان والخلق والهـيـات .

والنوع الثاني: شيء يكون فعلا لا ثبات له^(٣)، كالحركة، والسكن، والقيام، والقعود، وأشباهها .

وذكرنا أن النوع الأول يسمى: "نعتاً" ، والنوع الآخر يسمى: "فعلاً" ، وهذا النوع الآخر إذا وقع في باب النحو يسمى: خبراً؛ لأنـه كما يـنـعـتـ الـاسـمـ بالـنـوـعـ الأولـ، كذلك يـخـبـرـ عـنـ حـالـهـ بـالـنـوـعـ الثـانـيـ؛ لأنـهـ لـيـسـ يـحـسـنـ فـيـ الـكـلـامـ أـنـ يـقـالـ: "هـذـاـ عـمـرـ طـوـيـلـاـ أـوـ قـصـيرـاـ"^(٤)، أـوـ أـمـثـالـهـ، بلـ الأـحـسـنـ أـنـ يـقـالـ: "هـذـاـ مـحـمـدـ قـائـمـاـ أـوـ قـاعـداـ"؛ لأنـ الإنسان يـوـسـمـ بـالـنـعـوتـ^(٥) فـتـدـلـ عـلـيـهـ / ، كـمـاـ يـوـسـمـ بـالـأـسـمـاءـ فـتـدـلـ عـلـيـهـ، وـإـنـماـ تـعـدـ النـعـوتـ فـيـ الـأـفـعـالـ، لـوـقـوـعـ التـصـرـيفـ عـلـيـهـ إـذـاـ قـلـتـ: "أـيـضـ يـسـيـضـ" ، وـ"أـسـوـدـ" ، وـ"صـغـرـ" وـ"كـبـرـ" ، فـالـنـعـوتـ إـذـاـ كـالـمـشـرـكـ بـيـنـ الـأـسـمـاءـ وـالـأـفـعـالـ، وـلـذـلـكـ وـجـبـ أـنـ يـكـونـ الـكـلـامـ الـذـيـ مـنـهـ يـتـرـكـ بـأـبـوـابـ النـحـوـ مـؤـلـفـاـ مـنـ: الـأـسـمـاءـ، وـالـنـعـوتـ، وـالـأـفـعـالـ، وـالـأـدـوـاتـ، فـيـقـالـ:

(١) إحالة على أحد كتبه التي أشار إليها في المقدمة .

(٢) يقصد به الخبر المشتق .

(٣) يقصد بالفعل هنا: النعت، وقد سبقت الإشارة لذلك .

(٤) يرى المؤلف - رحمـهـ اللهـ - أـنـهـ لـيـسـنـ وـقـوـعـ الـحـالـ غـيـرـ مـتـقـلـهـ، وـهـذـاـ لـاـ يـسـتـقـيمـ مـعـ نـصـ النـحـاةـ إـلـاـ إـذـاـ أـرـادـ أـنـهـ أـقـلـ، وـقـدـ قـالـ بـذـلـكـ أـبـنـ مـالـكـ - رـحـمـهـ اللهـ - يـنـظـرـ: شـرـحـ التـسـهـيلـ لـأـبـنـ مـالـكـ . ٣٢٢/٢

(٥) يقصد بها الصفات الثابتة .

أدوات ترفع الأسماء والأخبار^(١)، وأدوات تنصب الأسماء وترفع الأخبار، وتلحق
النحوت بالأسماء فتجري بحراها في الإعراب .

وربما استعمل الاسم مع أداة فيكون منه باب من أبواب النحو مثل: باب النداء،
كقولك: "يا زيد"، وكذلك: باب القسم، نحو: "والله"، وربما زيد النعت في اسم
الفاعل، والمفعول^(٢) نحو: "ضرب زيد القوي عمراً ضعيفاً" .

وقد يتألف الاسم مع الاسم فيكون منهما كلام مفيد، نحو: سعد ذاهب، ويتألف
الفعل مع الاسم نحو: "جاء زيد"، ولا يتألف الفعل مع الفعل، ولا الحرف مع الاسم إلا
في النداء والقسم، ومرادنا بالاختلاف: حصول الفائدة من الكلمتين، فافهم .

وعلى هذا المثال يطول الكلام في النحو لتركيب هذه الأشياء الأربع، أعني: الأسماء،
والنحوت، والأفعال، والأدوات. ويكون الخبر: هو الذي يُساقُ إليه معنى الكلام ويكون
غرضه، فإنك إذا قلت: "ليت محمدأً أظرف قادم" إنما غرض كلامك ثني قドوم محمد،
وكذلك إذا قلت: "هذا محمد جالساً" إنما غرضك أن تخبر عن جلوسه، لا أن تشير إلى
وجوده. فهكذا يكون الخبر آخر ما يتبع الاسم، ويكون هو غرض الكلام.

(١) لم يقل بذلك أحد على قدر اطلاعنا، والمقصود بها "إنما" وأحوالها .

(٢) يقصد الفاعل والمفعول .

(فصل): في ذكر المبتدأ .

اعلم أن كل ما ابتدأ به المتكلم من أداة أو فعل أو اسم كان اسم المبتدأ واقعا عليه، غير أن الذي يذهب إليه أهل النحو في معنى المبتدأ - الذي جعلوه بابا من أبواب النحو إنما هو الابتداء بالاسم الذي لا يوقع عليه فعل بعده^(١) .

ووحدة عند أهل الصنعة^(٢): كل اسم افتتحت به الكلام، وعربيته من العوامل اللغوية، وعرضته لها / وجعلته أولا لثان، يكون الثاني خبرا عنه، ومسندا إليه، وإنما أتيت به كذلك لتستند إليه خبرا .

وهو مرفوع بالابتداء^(٣) نحو: "زيد منطلق"، فقد عريست "زيدا" من العوامل، فلم تدخل عليه فعلاً يجعله فاعلاً له، أو مفعولاً، ولا حرفا من الحروف التي تعمل في الأسماء، ولكنك جئت به معرى من ذلك كله، لأن تستند إليه خبرا من بعده، فتقول: "منطلق"، فكل اسم ابتدأته على هذا الوجه فإعرابه الرفع، وإعراب خبره كذلك، كما رفعت "منطلاقا" في قولك: "زيد منطلق"، هذا اصطلاح أهل النحو .

وإذا كان اسم الابتداء واقعا على كل ما وصفنا، فينبغي أن نذكرها شرعا، فنقول: إن المبتدئ بكلامه، إن ابتدأ بشيء من الأدوات العاملة فسيأتي لذلك أبواب، وإن ابتدأ بشيء من الأسماء الظاهرة ولم يقع عليه فعلًا بعده فإنه مرفوع بالابتداء، وخبره بعده مرفوع نحو: "محمد قائم" .

وكذلك إن ابتدأت باسم من الأسماء المهمة مثل: "هذا" وأنحواته، وأردفته باسم ظاهر، فإن الظاهر مرفوع؛ لأنه خير المبهم، ومفسر له، مثل قولك: "هذا محمد"، و"هذان رفيقاك"، و"هؤلاء أجراؤك" .

(١) يقصد به الاسم الذي لا يكون معمولا لفعل بعده، كالفاعل على مذهب الكوفيين حيث أجازوا تقديمها على الفعل، ينظر شرح ابن عقيل: ٤٦٥/١ .

(٢) يقصد نخاعة البصرة .

(٣) هذا هو منهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أن المبتدأ والخبر يترافعان. ينظر: الإنصاف ٤٤/١ .

وَكَذَلِكَ إِنْ ابْتَدَأَتْ بِعُبُّهُمْ مِنَ الْأَسْمَاءِ النَّافِعَةِ الْمَوْصُولَةِ - نَحْوُ: الَّذِي وَالَّتِي، وَأَشْبَاهُهَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ الرِّفْعِ، وَكَانَ خَبْرُهُ مَرْفُوعًا نَحْوُ: الَّذِي أَعْطَيْتُهُ صَهْرَكَ، وَالَّذِي زَارَنِي مُحَمَّدٌ.

وَإِنْ ابْتَدَأَ الْمُتَكَلِّمُ بِصَفَّةٍ^(١) لَا بِأَدَاءٍ وَلَا بِاسْمٍ - مَثَلُ: "عَلَيْكَ" وَ"عَنْكَ" وَ"عِنْدَكَ" ، ثُمَّ رَدَفَهُ بِاسْمٍ بَعْدَهُ خَيْرًا - فَإِنْ كَانَتِ الصَّفَّةُ عِنْدَ اقْتَرَانِهَا بِالْاسْمِ تَفَيَّ بِكَلَامِ نَصْبِ الْاسْمِ، وَإِنْ لَمْ تَفْ بِهِ كَانَ الْخَبْرُ رَفِيعًا / نَحْوُ قَوْلُكَ: عَنْدَنَا أَخْرُوكَ ضَيْفًا، وَقَبْلَنَا عُمَرُ وَاطَّنَا^(٢) ، وَمَعْنَا عَبْدًا لِلَّهِ ذَاهِبًا، فَتَنْصَبُ الْأَخْبَارُ^(٣)؛ لِأَنَّ قَوْلُكَ: عَنْدَنَا أَخْرُوكَ، كَلَامٌ تَامٌ، وَمَثَالٌ صَفَّةٌ لَا تَنْصَبُ قَوْلُكَ: "عَنَا جَارُكَ صَفْوَحٌ" ، وَ"عَنْدَنَا صَاحِبُكَ مُوْحَوْطٌ"^(٤) فَتَرْفَعُ هَاهُنَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الْأَوَّلَ لَا يَسْتَغْنِي عَمَّا بَعْدَهُ .

(فصل):

وَخَيْرُ الْمُبْتَدَأِ عَلَى عَادَةِ النَّحَاةِ: كُلُّ مَا أَسْنَدَتْهُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ، أَوْ خَيْرَتْ بِهِ عَنْهُ، كَمَا ذَكَرْنَا حَقِيقَتِهِ فِي الْفَصْلِ الْمُتَقْدِمِ^(٥). وَهُوَ عَلَى قَسْمَيْنِ: مُفْرَدٌ، وَجَمْلَةٌ .

إِنَّمَا كَانَ الْخَبْرُ مُفْرَدًا فَهُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ، نَحْوُ: "بَكْرٌ جَارٌ" ، وَ"سَعْدٌ شَرِيكٌ" ، فَ"بَكْرٌ" هُوَ الْجَارُ، وَ"سَعْدٌ" هُوَ الشَّرِيكُ .

ثُمَّ اعْلَمُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ أَنَّ يَكُونُ الْأَوَّلُ مَعْرِفَةً، وَالثَّانِي نَكْرَةً، نَحْوُ: "زَيْدٌ زَائِرٌ" ، فَ"زَيْدٌ" هُوَ الْمُبْتَدَأُ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَ"زَائِرٌ" خَيْرٌ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ .

وَقَدْ يَكُونُانِ مَعْرِفَتَيْنِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ كَنْتَ فِيهِمَا مُخْيِرًا، أَيْهُمَا شَتَّى جَعَلَتْهُ الْمُبْتَدَأُ، وَجَعَلَتِ الْآخَرُ الْخَبْرَ، نَحْوُ: "زَيْدٌ أَبُوكَ" ، وَإِنْ شَتَّى قَلْتَ: "أَبُوكَ زَيْدٌ" .

(١) أَطْلَقَ الصَّفَّةُ عَلَى الظَّرْفِ .

(٢) مِنْ وَطْنٍ بِالْمَكَانِ أَيِّ: أَقَامَ . يَنْظَرُ الْلِّسَانُ (وَطْنٌ) ٤٠١/١٣ .

(٣) يَقْصُدُ الْحَالَ لِأَنَّهُ خَيْرٌ كَمَا أَسْلَفْتَ .

(٤) الْوَخْطُ: هُوَ اسْتَوَاءُ الْبَيْاضِ وَالْسَّوَادِ، وَقِيلَ: هُوَ فَشُوُّ الشَّيْبِ فِي الرَّأْسِ، وَوَخْطُ فَلَانَ: إِذَا شَابَ رَأْسَهُ، فَهُوَ مُوْحَوْطٌ . يَنْظَرُ الْلِّسَانُ (وَخْطٌ) ٤٢٤/٧ .

(٥) يَنْظَرُ عَنْ: ١٥٨ وَمَا بَعْدَهُ .

وقد يكونان نكرين، إلا أن ذلك لا يستقيم في كل شيء، فمما جاء(١) جميما فيه نكرين قوله تعالى: (٢) ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾، فـ"عبد مؤمن": مبتدأ، وـ"خير": خبره، وكلاهما نكرة كما ترى .

وقد يكون المبتدأ نكرة في موضع آخر، وذلك إذا كان الخبر ظرفا، كقولك: "عندني رجل"، وـ"لي مال"، وـ"عليه دين"، المبتدأ في ذلك كله نكرة، إلا أنه ينبغي أن يعلم أنه لا يصح الابتداء بها إلا بعد تقديم الخبر عليها، فلو قلت: "رجل في الدار" لم يستقم، وكذلك أخواتها .

ثم هذا الحكم مختلف بالاستفهام، فيجوز فيه تقديم النكرة على الطرف نحو: "أرجل في الدار أم امرأة؟" غير أن ذلك / في نوع من الاستفهام، وهو: أن تستفهم عن أحد الجنسين، بعد معرفتك أن الكائن في الدار إنسان، ولم تدر من أي الجنسين هو، فإن لم يكن الاستفهام بمعنى "أي" - وكانت لم تعلم أن فيها "رجلًا" أم لا - فإنه لا يجوز حينئذ تقديم النكرة على الطرف، نحو قولك: "أفي الدار رجل أم لا؟" .

ومن أصولهم في هذا أن من شرط النكرة أن لا يتدا بها حتى تخصيص بصفة(٣)، كقولك: "رجل منبني تميم فارس"، فلو لا أنك خصصت النكرة التي هي "رجل" بقولك: "منبني تميم" - لم يكن لهذا الكلام معنى - .

وأما قوله: "شر أهر ذا ناب"(٤)، فابتداوا بالنكرة من غير صفة؛ لأن تقديره: ما أهر ذا ناب إلا شر، وليس كل شيء يحتمل تأويلا يصلح معه الابتداء بالنكرة، فلو قلت: "امرأة قاعدة"(٥)، وـ"صبي ذاهب"، لم يكن كلاماً لأنك لا تفيد به السامع شيئا لا

(١) في الأصل: "جاء" .

(٢) سورة البقرة: الآية: ٢٢١ .

(٣) ينظر: المفصل: ٣٦ .

(٤) أهره: حمله على الهرير، ذا ناب: السابع، ينظر مجمع الأمثال: ١/٣٧٠، اللسان (هرر): ٥/٢٦١ .

(٥) أي على أساس أن "امرأة" مبتدأ، وـ"قاعدة": خبر . ومثل هذا لا يقاس عليه .

يعلمه، وليس ينفي على أحد أنه يجوز أن يكون في الدنيا "امرأة قاعدة"، و"صبي ذاهب"، والكلام موضوع للفائدة، وما لم تحصل منه على فائدة فهو مطرح، ولا ينبغي أن يجعل العلة في حصول الفائدة - من الخبر عن النكرة - بأن تخصص بالصفة؛ لأننا نرى حصول الفائدة مع عدم التخصيص، وذلك في قولنا: "عندِي رجل"، و"عليه مال"، ونرى الفائدة لا تحصل مع التخصيص وذلك في قولك: "رجل من بني تميم ذاهب"، فإذا كان الأمر كذلك وجب أن يجعل العلة - في حصول الفائدة من الخبر عن النكرة - غير ذلك، وإذا بحثنا وجدنا العلة في ذلك أن يكون الخبر عنها بأمر لا يعلمه كل أحد، وهذا موجود في قولك: "عندِي رجل"، و"عليه دين"، لأنَّه ليس بواحد أن يكون عندك "رجل" أبداً، كما كان واجباً أن لا يزال في الدنيا "امرأة ذاهبة".

ثم المعرفة في هذا كالنكرة، فإنه إذا كان الخبر عن المعرفة / بأمر يعلمه كل أحد، ليس فيه فائدة، ومثاله قوله: "السماء فوقنا"^(١)، و"الأرض تحتنا"، و"النار حارة"، و"الثلج بارد"، ومثله أن تقول: "زيد رجل"، وأنت لا تري الجلادة والكمال في الرجولية .

وما يدل على أن التخصيص بالصفة ليس هو العلة على البت^٢ - أن تخصيص النكرة لا يعني حتى يكون الخبر بشيء يصح أن يخلو المخصوص^٣ بتلك الصفة عنها، كقولك: "رجل من بني تميم شاعر مفلق"^(٤)، وذلك أنه يجوز أن تخلو القبيلة من أن يكون فيها شاعر مفلق، ولو قلت: "رجل من بني تميم ذاهب" كان لغوا؛ لأنه لا تخلو^(٥) القبيلة من أن يذهب رجل في أمر .

ويجوز الابتداء بالنكرة من غير تخصيص^(٦) في النفي كقولك: "ما شيء أحب إلى من

(١) قوله: "السماء فوقنا"، و"الثلج بارد" الجملة صحيحة في التركيب، وفائدها كما يقول البلاغيون تهكم على شخص يتجاهل هذه الحقائق، ويسمى ذلك عندهم بلازم الفائدة، ينظر: بغية الإيضاح:

. ٤٢،٤٣/١ .

(٢) شاعر مفلق: مجید منه، يجيء بالعجب في شعره، ينظر اللسان (فلق): ٣١١/١٠ .

(٣) في الأصل: "تخلوا" .

(٤) أي: من غير تخصيص بالصفة كما سبق.

أن أراك" ، و "ما شيء أنفع للمرء من أن يحفظ لسانه" وما شاكلها من أخواتها، فافهم .

وأما الجملة في الخبر: فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركبة من فعل وفاعل، وجملة مركبة من مبتدأ وخبر، ولا بد لكل واحد من هاتين – إذا وقعت خبرا عن المبتدأ – من ضمير يعود إليه منها، نحو: عمرو جاء أخوه، فـ "عمرو" رفع بالابتداء، والجملة بعده خبر عنه، وهي مركبة من فعل وفاعل، فالفعل: "جاء"، والفاعل: "أخوه"، والهاء عائدة على "عمرو"، ولو لاها لما صحت المسألة، وموضع الجملة رفع بالمبتدأ. وتقول: بكر أبوه منطلق، فـ "بكر" رفع بالابتداء، والجملة بعده خبر عنه، وهي مركبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ: "أبوه"، والخبر: "منطلق"، والهاء عائدة على "بكر" أيضا، فلو قلت: "زيد قام بكر" لم يجز؛ لأنه ليس في الجملة ضمير يعود على المبتدأ، فلو قلت: "إليه" أو "معه" أو نحو ذلك – صحت المسألة، لأجل الهمزة العائدة .

فاما / قوله: "السمن منوان بدرهم" (١)، فإنما تقديره: السمن منوان منه بدرهم، ولكنهم حذفوا "منه" للعلم به، وكذلك قوله: "البُرُّ الـكـرـ بـسـتـيـنـ" ، أي: الكر (٢) منه سنتين. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصُونَ﴾ (٣)، قال الأخفش: "تقديره: يتربصن بهم أربعة أشهر وعشرا" (٤)، وقال المبرد: "تقديره: أزواجاً أزواجاً يتربصن" (٥)،

(١) المنا: الكيل أو الميزان، وتنبيه: منوان. ينظر اللسان (مني): ٢٩٧/١٥ .

(٢) الكر: مكيال لأهل العراق، يساوي سنتين قفيزا، ينظر اللسان (كر): ١٣٧/٥ .

(٣) سورة البقرة: الآية: ٢٣٤ .

(٤) في معاني القرآن ما نصه: "ويترbcن" بعد موتهـمـ، ولم يذكر "بعد موتهـمـ" كما يحـذـفـ بعضـ الكلـامـ، يقول: ينبغي لهـنـ أنـ يـترـbcـنـ، فـلـمـ حـذـفـ "يـنبـغـيـ" وـقـعـ "يـترـbcـنـ" مـوـقـعـهـ . ٣٧٢/١ .

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٣١٨/١ ، والبحر الحيط: ٢/٢٢٢ .

فحذف "أزواجهم"؛ لأن في الكلام دليلاً عليه، وهذا قول البصريين^(١).
واعلم أن خبر الابتداء قد يكون فعلاً نحو قوله: "زيد قام"، و"زيد يقوم"، فـ"زيد"
مبتدأ به، وـ"قام": خبره، وهو هاهنا جملة، وذلك لما سيأتي في الفاعل من أن الفعل لا
يرفع الاسم والاسم مقدم عليه^(٢)، وأن الاسم إذا قدم ارتفع بالابتداء، وكان الفعل
مسندًا إلى ضميره، وتقديره: زيد قام هو، وإذا كان كذلك فلا فرق بين قوله: "زيد
قام"، وبين قوله: زيد قام غلامه، في أن الخبر في الموضعين جملة، والمقصود أن الضمير
المستكן في الفعل يعد خبراً ثانياً معه^(٣)، فإذا قلت: "قام"، وقد جرى ذكر "زيد"، كان
كلاماً تاماً^(٤) لا يحتاج إلى تقدير مبتدأ محفوظ، نحو: "هل قام"؟ .

وإذا كان الضمير في الاسم لم يُعتدَّ^(٥) خبراً ثانياً. فإذا قال السائل: "أين زيد؟" قيل
خرج إلى السوق - كان كلاماً تاماً، وإن قال: "كيف زيد؟" فقلت: صالح - لم يتم
حتى تقدر مبتدأ محفوظاً، نحو: "هو صالح"، لا بد من ذلك .

واعلم أن الخبر إذا كان فعلاً، وقد تقدمه اسمان - أحدهما مذكر، والآخر مؤنث،
مرفوعاً كأن أو منصوباً أو مجروراً - فقد اختلف في تذكير الفعل وتأنيثه^(٦)، وتذكير
الضمير وتأنيثه، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَنَةٌ نُعَاصِي يَغْشَى طَائِفَةٌ﴾^(٧)، قرئ بـ"الباء"^(٨)

(١) ذكر المبرد هذه المسألة، ولم يستشهد بالأية السابقة على قوله وقول البصريين، ينظر المقتضب: ١٢٩/٤

(٢) ينظر ص ١٨٦، وهو منهب البصريين، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك. ينظر: أوضح المسالك، ٨٥/٢

. ٨٦ .

(٣) يقصد أن تقدير الضمير بعد الفعل وهو عائد على المبتدأ يؤكّد نسبة الفعل إليه، ذلك أن هذا الضمير
فاعل لا غير .

(٤) الكلام التام هنا جملة فعلية، والضمير المستتر في الفاعل عائد إلى "زيد" الذي سبق ذكره .

(٥) لم يقل به أحد من قبل على قدر اطلاعنا .

(٦) يقصد يكون بالباء .

(٧) سورة آل عمران: الآية: ١٥٤ .

(٨) فرأى بالباء حزة والكسائي، والباقيون بالياء، ينظر السبعة: ٢١٧، والكشف: ٣٦٠/١، والتيسير: ٩١

و "الياء" ، فمن أَنْتَ رد الفعل إلى "الأمنة" ، ومن ذَكْر رده إلى "الن العاص" .

قال أبو عبيد: "الاختيار يغشى بالياء؛ لأنه إذا تقدم شيطان كان الاختيار أن يرد إلى الأقرب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُومِ طَعَامُ الْأَثْيَمِ كَالْمُهِلِّ يَغْلِي﴾^(١)، وقد قرئ "غلي" ^(٢) بالثناء أيضاً، ردًا إلى الشجرة^(٣) .

قال أبو عبد الله بن خالويه: "وقد تدبرت الكناية في القرآن، فوجدت لها مختلفة.

^{٤١٩} فربما^(٤) / رد على الأقرب كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾^(٥)، ﴿وَاسْتَعِنُوا بِالصَّابَرِ وَالصَّلَوةِ وَإِنَّهَا﴾^(٦)، وربما رد على الأهم عندهم، كقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِحْرَةً أَوْ لَهُرًّا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾^(٧)؛ لأن التجارة كانت أهم عندهم من اللهو.

والنشر: ٢٤٢/٢، وإنتحاف فضلاء البشر: ١٨٠، وحججة القراءات: ١٧٦، وجامع البيان: ١٣٩/٤، =

والجامع لأحكام القرآن: ٤٤/٢٤٢، والبحر الخيط: ٨٦/٣ .

(١) سورة الدخان: الآية: ٤٣، ٤٤، ٤٥ .

(٢) بالثناء قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر ومحنة والكسائي وعاصم في رواية، وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية حفص بالياء، ينظر السبعة: ٥٩٢، ٢١٤/٢، والكشف: ٣٧٢/٢، والنشر: ٣٧٢، والحججة لابن خالويه: ٣٢٤، وحججة القراءات: ٦٥٧، وجامع البيان: ١٣٢/٢٥، ١٣٥، والكشف: ٥٠٦/٣، والبحر الخيط: ٣٩/٨ .

(٣) لم أحد النص فيما اطلعت عليه من كتبه ، ولعله في كتابه المفقود "القراءات" .

(٤) في الأصل: "فريم" .

(٥) سورة التوبة، الآية: ٣٤ .

(٦) سورة البقرة، الآية: ٤٥ .

(٧) سورة الجمعة، الآية: ١١ .

ورِبَّا رد على الأجل، كقوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يَرْضَوْهُ﴾^(١)، و﴿وَإِنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾^(٢) .

وعلى هذه القاعدة اختلف في كثير من آي القرآن، منها ﴿كَمَاهْلٍ يَغْلِي﴾^(٤) ومنها: ﴿صَنْعَةَ لَبَوْسٍ لَكُمْ لِتَحْصِنَكُمْ﴾^(٥) ردا إلى الصنعة واللبوس -، ومنها: ﴿فَلَيَنْقِطُهُ بَعْضُ السَّيَارَةِ﴾^(٦) ردا إلى البعض والسيارة، وغيرها من الآيات ذكرنا بعضها في مواضعها من المصادر .

وأما قوله: ﴿وَاسْتَعِنُوا بِالصَّابِرِ وَالصَّلَوةِ وَإِنَّهَا﴾^(٧) .

قال كثير من أهل اللغة^(٨): المعنى: "وأنهما لكتيران"، يعني: الصابر والصلوة، قالوا:

(١) سورة التوبه، الآية: ٦٢ .

(٢) سورة التور، الآية: ٥١ .

(٣) التقل بتصرف يسرى، ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ١١٥ .

(٤) سورة الدخان، الآية: ٤٥ ، وسبق ذكر القراءة فيها قريباً، ينظر: ص ١٦٦ .

(٥) سورة الأنبياء، الآية: ٨٠، قرأ ابن كثير ونافع وحمزة والكسائي وأبو عمرو وخلف ويعقوب بالياء، والباقيون بالتاء، ينظر: السبعة: ٤٣٠ ، والكشف: ١١٢/٢ ، والنشر: ٣٢٤/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر: ٣١١ ، ومعاني القرآن للفراء: ٢٠٩/٢ ، وجامع البيان: ١٧/٥٥ ، والجامع لأحكام القرآن: ٣٢١/١١ ، والبحر المحيط: ٣٢٢/٦ ، والحنحة لابن خالويه: ٢٥٠ ، وحجة القراءات: ٤٦٩ .

(٦) سورة يوسف: الآية: ١٠ ، وقرأ مجاهد - وأبو رحاء - والحسن، وقتادة بالتاء، والسبعة بالياء، ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٢٦٢ ، وإعراب القرآن للتحاس: ٣١٦/٢ ، وإملاء ما من به الرحمن: ٤٩/٢ ، وجامع البيان: ١٥٧/١٢ ، والكشف: ٣٠٥/٢ ، والجامع لأحكام القرآن: ١٣٣/٩ ، ومعاني القرآن للقراء: ٣٦/٢ .

(٧) سورة البقرة، الآية: ٤٥ .

(٨) ينظر الجامع لأحكام القرآن: ١/٣٧٣، ٣٧٤، ١٨٥/١ ، والبحر المحيط: ١/١٨٥ .

وإذا كان الشيئان مجازهما مجازا واحدا ردت الكنية إلى أحدهما، ودخل الآخر فيه اختصارا؛ كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ﴾ (١) الآية، قوله: ﴿هُوَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ﴾ (٢) الآية.

والصير والصلوة مجازهما مجاز واحد؛ لأنهما مشتركان في باب الطاعة. قال المؤرج: "ردت الكنية إلى ما هو الأغلب والأهم والأفضل وهو: "الصلوة" وكذلك في نظائره" (٤).

وقال الأخفش: "رد الكنية إلى كل واحد منهما" (٥)، وتقديره: وأن كل (٦) خصلة منها كبيرة؛ كقوله: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ﴾ (٧) معنى (٨): كل واحدة، قال الشاعر:
 لَكُلُّ هُمٍ مِّنَ الْهُمُومِ سَعَةٌ وَالْمُسْيِ وَالصُّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ (٩)

(١) سبق ذكرها قريبا . هي الآية: ٣٤ من سورة التوبة .

(٢) سورة التوبة، الآية: ٦٢ .

(٣) ينظر: تفسير البحر الخيط: ١/١٨٥ .

(٤) معاني القرآن: ١/٢٥٢ .

(٥) كلمة "كل" مكررة في الأصل .

(٦) الكهف آية ٣٣ .

(٧) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: يعني .

(٨) البيت من بحر المسرح، وقائله الأضبيط بن قريع السعدي، في البيان والتبيين: ٣٤١/٣، وأسالي القالي:

١٠٧/١، والأغاني: ١٥٤/١٦، والمزانة: ٤٥٢/١١، والصحاح: ٢٤٩٢/٦، واللسان (مسا):

. ٢٨٠/١٥ .

أي: ما مع كل واحدة^(١) منهما، وقال ابن بحر^(٢): "أي: هذه الخطة التي دعيمت إليها كبرة"^(٣)، والكناية عنده راجعة على جميع ما أمروا به في هذه الآية من قوله: ﴿هُوَ يَنْبِئُ إِسْرَائِيلَ...﴾^(٤) إلى: ﴿الصَّلَاة﴾^(٥)، فحذف لعلم السامع اختصاراً، ومثله قوله: ﴿مَا تَرَكَ عَلَيْهَا﴾^(٦) مِنْ دَآبَةٍ^(٧) والله أعلم .

واعلم أن الظرف قد يقع خيراً عن المبتدأ، وهو على ضربين: زماني، ومكانى، والمبتدأ على ضربين: جثة، وحدث .

فالجثة: هو الشخص، والحدث: هو المصدر نحو: القيام والقعود .

فإن كان المبتدأ جثة - ووقع الظرف خيراً عنه - لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان، تقول: "زيد خلفك"، فـ"زيد" مرفوع بالابتداء، والظرف بعده خير عنه؛ وإنما صلح ذلك من حيث إن في الكلام فعلاً محنوفاً، وذلك الفعل مستند إلى ضمير المبتدأ، فالمعنى: "زيد استقر خلفك" والخير في الحقيقة هو هذا الفعل المضمر، والظرف في

(١) هكذا بالأصل، ولعل التذكير هو الأولى .

(٢) لم أهتد إلى معرفته ولعله المحافظ أو أحد المشهورين في عصر المؤلف ..

(٣) لم أتعثر على هذا النص فيما أتيح لي من المصادر والمراجع .

(٤) سورة البقرة، الآية: ٤٠ .

(٥) سورة البقرة، الآية: ٤٥ .

(٦) الشاهد أنه حذف ما يعود على ضمير المؤنثة وهي "الأرض" لعلم السامع به .

(٧) سورة النحل، الآية: ٦١ .

١٩ ب

حكم / المفعول لهذا الفعل، إلا أنه فعل قد استغنى عنه، واستمر إضماره؛ إذ كان في الظرف دليل(١) عليه، فكان لا يخفى إذا قيل: "زيد في الدار" أن المعنى: استقر في الدار، وإن قصدت إلى فعل آخر - نحو: "جلس" و"صلى" وما أشبه ذلك من الأفعال - لم يجز إضماره؛ لأن الظرف لا يدل عليه، فلو قلت: "زيد في الدار" وأنت تريده أن تقول: "زيد جلس في الدار" - لم يجز. وقد يجوز أن يقدر - في مثل ما قلنا - اسم الفاعل بدل الفعل، أعني أنه يجوز أن يقول: "زيد في الدار" على تقدير: زيد مستقر في الدار، فحذف الفاعل(٢) تخفيفاً، وللعلم به، وأقيم الظرف مقامه، فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وارتفع بالظرف كما كان يرتفع باسم الفاعل، وموضع الظرف رفع بالمبتدأ.

ولو قلت: بكر يوم الجمعة، ونحو ذلك - لم يجز؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجھث؛ لأنھ لا فائدة فيه .

وأما قوله: "الليلة الھلال" فإنما تقديره: الليلة حدوث الھلال، أو طلوع الھلال، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما حذف في قوله تعالى: ﴿وَسُئلَ القریة﴾ (٣) أي: أهل القرية، ومثله قول الشاعر:

لِكُلِّ عَامِ نَعْمَ يَحْوُنَةُ
يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَيُنْتَجُونَهُ (٤)

أي: كل عام حدوث نعم .

(١) في الأصل: "دليلًا" وهو خطأ؛ لأنھ اسم كان .

(٢) يقصد فاعل اسم الفاعل .

(٣) سورة يوسف: الآية: ٨٢ .

(٤) البيتان من بحر الرجز، وهو لقيس بن حصن المخارثي كما هو في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ص ٩٨، والخزانة: ٤١٢/١، وهو لقيس بن عاصم المنقري في الكامل لابن الأثير: ١/٣٨٠، وورداً غير منسوبيين في الكتاب: ٦٥/١، والإنصاف: ٦٢، والمقاديد التحوية: ١/٥٣٠، والمحضن: ١٧/١٩ .

فاما إذا كان المبتدأ حديثاً جاز وقوع كل واحد من الطرفين خبراً عنه، نحو: "قيامك خلف زيد" و"خروجك يوم الجمعة"، والتقدير: قيامك يكون خلف زيد، أو كائن خلف زيد، وخروجك كائن أو يكون يوم الجمعة، فحذف الفعل أو اسم الفاعل، وأقيم الظرفان مقامهما، فانتقل الضمير إليهما.

وقد تقام حروف الجر مقام الظرف، نحو: "زيد من الفقهاء"، و"قفيز الطعام بدرهم" والتقدير: زيد كائن من الفقهاء، وقفيز الطعام كائن بدرهم، ثم عمل فيها كما عمل في الظرف.

٢٥ / والظرف وما أقيم مقامه جاريان مجرى المفرد الذي تقدم ذكره، فإذا كان خبر الابتداء اسمها فهو مرفوع، وإذا كان فعلاً^(١) أو ظرفاً أو جملة - فهو على ما يستحقه من الإعراب.

ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، نحو: "قائم زيد"، و"خلفك بكر"، والتقدير: زيد قائم، وبكر خلفك، فقدم الخبران اتساعاً، وفيهما ضمير؛ لأن النية فيهما التأثير.
[حذف المبتدأ والخبر جوازاً]:

واعلم أن المبتدأ يطرح تارة، ويطرح الخبر أخرى، وذلك^(٢) إذا كان في الكلام دلالة على المذوق. فإذا قال لك قائل: من عندك؟ قلت: زيد، أي: زيد عندي، فحذفت "عندی" وهو المبتدأ، وله الشاعر في حذف المبتدأ:

فَبَعْثَتُ حَارِيَتِي فَقُلْتُ لَهَا اذْهَبِي
قُولِي مُحِبِّكِ هَائِمًا مَحْبُّرَلَا^(٣)

(١) أي: فعل في الظاهر كما سبق الإشارة إليه ص ١٦٥ .

(٢) في الأصل: "وذلكن".

(٣) البيت من بحر الكامل، ولم أقف على نسبة فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع .

أي: هذا محلك. ومنه قوله: ﴿ثُلَاثٌ عَوْرَاتٍ﴾^(١) أي: هي ثلاثة، ومن نصب^(٢)
عطف على ﴿ثُلَاثٌ مَرَّاتٍ﴾^(٣) أي: استأذنوا ثلاثة عورات .
ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةً﴾^(٥)،
أي: طاعة أمثل من غيرها، وإن شئت كان التقدير: أمرنا طاعة، قال الشاعر:
 فَقَالَتْ: عَلَى اسْمِ اللَّهِ أَمْرُكَ طَاعَةً
 وَإِنْ كُنْتَ فَدْ كُلْفُتْ مَا لَمْ أُعَوِّدِ^(٦)

(١) سورة التور، الآية: ٥٨، وهو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءاَمَنُوا لِيَسْتَعْذِنُكُمُ الَّذِينَ مَلَكْتُ أَيْمَنَكُمْ وَالَّذِينَ مَلَكْتُ أَيْمَنَكُمْ وَلَمْ يَلْغُوا الْحَلْمَ مِنْكُمْ ثُلَاثٌ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلْوةِ الْفَجْرِ وَهِنَّ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلْوةِ الْعِشَاءِ ثُلَاثٌ عَوْرَاتٍ لَكُمْ ...﴾

(٢) قرأ أبو بكر وحزرة والكسائي ﴿ثُلَاثٌ عَوْرَاتٍ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: الكشف: ١٤٣/٢، والإتقان: ٧١٣/٢، والنشر: ٣٣٣/٢، والمحجة في القراءات السبع: ٢٦٤ .

(٣) سورة التور، الآية: ٥٨، وقد سبق ذكرها .

(٤) سورة التور، الآية: ٥٣ .

(٥) سورة النساء، الآية: ٨١ .

(٦) البيت من بحر الطويل، وقائله عمر بن أبي ربيعة. ينظر ديوانه: ٨٢، والأغاني: ٧٥/١، وشرح شواهد المغني للسيوطى: ١١٠، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٢٧/٢، وبدون نسبة في الخصائص: ٣٦٢/٢، والأمالي الشجرية: ٣٢٠/١، ومغني الليب: ٦٣١ .

(الباب الثاني)

(فيما يدخل على المبتدأ والخبر والنتع فلا يغيره)^(١)

وهو كل ما دخل على الاسم والفعل جميعاً، نحو: إنما، وكأنما، ولنتما، ولعلما، وبينما، وإنما، وإذا، وهل، وبل، وهمزة الاستفهام، وجميع الظروف المستفهم بها إذا كانت ملغيات غير مستقرات^(٢)، نحو: متى، وكيف، وأين، وأنّي، وحيث، ولكن^(٣) الخفيفة، ولوّما، ولوّلا.

تقول: إنما قام زيد، وإنما زيد الظريف أخوك، وكأنما أخوك الأسد، ولعلما أنت حالم.

وأما "لنتما" خاصة فإن جعلت "ما" فيها كافة، بطل عملها، وإن جعلتها زائدة للتوكيد لم يتغير نصيتها، تقول: لنتما أخوك قائم، وإن شئت: لنتما أخاك قائم، وينشد بيت النابغة على وجهين: بالرفع والنصب:

قالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا /

إِلَى حَمَامَتِنَا وَنُصْفَهُ فَقَدِ^(٤)

وتقول: جلست إذ زيد جالس، وأقوم إذا قعد محمد، وتقول: أين زيد قائم؟

(١) يقصد الأدوات غير العاملة.

(٢) أي: غير معلقة بمحذوف.

(٣) "لكن" وما بعده ليس داخلاً في قوله: جميع الظروف المستفهم بها.

(٤) البيت من بحر البسيط وهو في ديوانه: ١٤، والكتاب: ٢٨٢/١، والإنساف: ٤٧٩، وشرح الفصل: ٥٨٥٤/٨، وشذور الذهب: ٢٨٠، والمغني: ٢٨٦، ٦٣، وشرح الأشموني: ٢٨٤/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٢٥/١، والدرر: ١٢١، ٤٤/١، والمقرب: ١١٠/١، والأمثال الشجرية: ٢٤١، ١٤٢، والخزانة: ٣٥٣، ٢٥١/١٠.

والشاهد: "لنتما هذا الحمام" حيث يجوز رفع الحمام ونصبه على قاعدة الإعمال والإهمال.

وَقَائِمًا؟، وَكَيْفَ زَيْدُ جَالِسٌ؟ وَجَالِسًا؟ فَإِنْ جَعَلْتَ: "أَينْ"، وَ"كَيْفَ" لَغُوا رَفْعَتُ الْخَبْرِ، وَإِنْ عَلَقْتُهُمَا بِمَحْلُوفٍ وَجَعَلْتُهُمَا مُسْتَقْرًا نَصَبْتَ "قَائِمًا" وَ"جَالِسًا" عَلَى الْحَالِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ بَدْلُ الظَّاهِرِ اسْمَ مُضْمِرٍ، تَقُولُ: كَيْفَ أَنْتَ صَانِعٌ؟، وَمَتَى هُوَ خَارِجٌ؟، وَأَيْنَ أَنْتَ صَائِرُونَ؟

وَإِذَا قَلْتَ: مَتَى زَيْدُ الظَّرِيفُ قَائِمًا؟ رَفَعْتَ "قَائِمًا" الْبَتْهَ؛ لَأَنَّ "مَتَى" ظَرْفُ زَمَانٍ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ لَا تَكُونُ أَخْبَارًا عَنِ الْجَهْنَمِ، وَلَكِنْ لَوْ قَلْتَ: مَتَى انْطَلَاقُكَ سَرِيعٌ؟ سَرِيعًا؟، فَرَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ كَانَ مُسْتَقِيمًا؛ لَأَنَّ الْانْطَلَاقَ حَدَثَ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ تَكُونُ أَخْبَارًا عَنْ [الْحَدِيثِ] (١)، وَتَقُولُ: هَلْ الدَّارُ مَلْكُكَ؟، وَأَزِيدُ قَائِمًا مُمْقَدِدًا؟، وَلَكِنْ بَكْرُ الْعَالَمِ شَاحِنٌ، وَحِيثُ عَبْدَ اللَّهِ الْذَّكِيِّ جَالِسٌ زَيْدُ الرَّضِيِّ مُقِيمٌ، وَهِيَ لَفْظَةُ بَنِيتُ عَلَى الضَّمِّ (٢)، وَلَا تَكُونُ كَلَامًا حَتَّى يَكُونُ بَعْدُهَا اسْمٌ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ كَمَا رَأَيْتَ.

وَمِنَ الْأَشْيَاءِ الْرَافِعَةِ: "أَنْتَ" (٣) وَتَشْتَتِيهِمَا وَجَمِيعُهُمَا، وَ"هُوَ" وَ"هِيَ"، وَهَذَا وَهَذِهِ، وَ"ذَاكَ" وَ"تَلَكَ" وَتَشْتَتِيهِنَّ وَجَمِيعُهُنَّ (٤)، نَحْوُ: أَنْتَ رَجُلٌ حَسَنٌ، وَكَذَلِكَ أَخْوَاتُهَا، وَكُلُّ اسْمٍ يَتَمُّ بِهِ صَلْةُ الْأَسْمَاءِ الْمُبَهَّمَةِ - نَحْوُ: "الَّذِي" وَ"الَّتِي" وَ"مَا" وَ"مِنْ" فَإِنَّهُ يَكُونُ رَفِعًا نَحْوُ: الَّذِي لَقِيتَ أَخْرُوكَ، وَمَنْ عَنِّي صَهْرُكَ، وَمَا أَصْبَحَهُ مَالٌ حَلَالٌ. وَأَمَا "لَوْمَا" وَ"لَوْلَا" (٥) عَلَى (٦) ضَرِيبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِيهِمَا (٧) امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لِلْتَّحْضِيْضِ بِمَنْزِلَةِ "هَلَا".

(١) فِي الْأَصْلِ "عَنِ الْجَهْنَمِ" وَالصَّوَابُ مَا أَنْبَتَهُ.

(٢) يَقْصُدُ كَلْمَةً "حِيثُ".

(٣) بِالْفَتْحِ لِلْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ، وَالْكَسْرِ لِلْمَفْرَدِ الْمُؤْنَثَةِ.

(٤) الْمُشْهُورُ أَنَّ كُلَّ مُبْتَدَأٍ يَرْفَعُ الْخَبْرَ، فَلَا حَاجَةٌ لِتَعْصِيْضِ الْضَّمَائِرِ وَالْمَوْصُولَاتِ لِذَلِكَ.

(٥) "لَوْلَا" مُكَرَّرَةٌ فِي الْأَصْلِ.

(٦) حَذْفُ الْفَاءِ مِنْ حَوَابٍ "أَمَا" وَهَذَا مُطْرَدٌ عَنْهُ.

(٧) سَيَأْتِي أَنْ "لَوْمَا" لَا تَأْتِي لِلْامْتِنَاعِ. يَنْظُرُ: ص ١٧٥.

فالاول كقولك: لو لا زيد لخرج عمرو ، والمعنى: أن الخروج امتنع لوجود زيد .
 وأما التحضيض فكقوله تعالى(١): ﴿لَوْلَا أُخْرَثَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾، المعنى: هلا أخرىني ، وكقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ﴾(٢)، المعنى: فهلا كان، ولا يكون لها في هذا الوجه جواب ، ويكون الكلام معها جملة واحدة. وأما في الأول فلا بد من جواب ، ومن أن يؤتى بجملتين كقولك: لو لا زيد لخرج عمرو ، فقولك: "خرج عمرو" جملة ، وقولك: "زيد" مبتدأ ، وله خبر مقدر ، المعنى: لو لا زيد موجود ، فهو مع الخبر جملة ، إلا أن هذا الخبر المضمر من جنس الشيء الذي يتلزم إضماره ، فلا يستعمل مظهراً(٣) . / و"لو لا" إذا كان معناها امتناع الشيء لوجود غيره ، كانت مختصة بالاسم دون الفعل ، لو قلت: لو لا خرجت لخرجت - لم يستقم ، فـ"لو لا" إذا حرف موضوع على أن يقع بعدها الاسم مبتدأ .

و"لوما" مثل "لو لا" بالمعنى الثاني(٤) دون الأول ، وإذا ذكرنا عمل "لو لا" فلنذكر "لو" لتعلقها بها .

اعلم أن "لو" معناه: امتناع الشيء لامتناع غيره ، تقول: لو جئتي لأعطيتك ، فيكون المعنى: أن الإعطاء امتنع لامتناع الحبيء ، فلم يكن هذا لأن لم يكن ذاك .

(١) سورة المنافقون ، الآية: ١٠ .

(٢) سورة هود ، الآية: ١١٦ .

(٣) إذا كان كوناً عاماً، أما إذا كان كوناً خاصاً فيذكر ، وأحياناً يجب ذكره. ينظر الجھي الدانی ٦٠٠-٦٠١

(٤) يقصد التحضيض .

وإذ قد عرفت ذلك، فاعلم أن الفعل إذا وقع بعد "لو" وهو منفي، كان مثبتا في المعنى، وإذا قلت: لو لم تسائلني لم أعطوك كان كل واحد من السؤال والإعطاء قد وجد، وكنت قد جعلت هذا إنما كان بسبب ذاك. فالإثبات إذا مع "لو" نفي، والنفي إثبات، كقولك: لو جئتني أعطيتك، تفيد انتفاء هذين الفعلين كما ترى، وقولك: لو لم تجئني لم أعطوك، يقتضي وجودهما، فاعرفه.

واعلم أن "لو" تختص بالفعل، حتى لو قلت: لو زيد خارج خرجت، لم يجز، ولكن يقال: لو خرج زيد لخرجت، فـ"لو" إذا حرف موضوع على أن تقع بعده الجملة من الفعل والفاعل، وهذا حكمها أبداً إلا في شيء واحد، وهو قوله: لو أنه^(١) جئتني لأعطيتك، هي هاهنا قد خلت من الفعل، ووقع بعدها ما هو اسم على الحقيقة، وهو "أن" المفتوحة؛ لأنها تكون مع اسمها وخبرها أبداً في تأويل اسم مفرد، فلا يصح أن تجيء بعد "لو" بالاسم إذا جاوزت هذا الموضع.

فأما قوله: "لو ذات سوار لطمتني"^(٢) فالتقدير: لو لطمتني ذات سوار، ثم حذف الفعل الأول للدليل الثاني عليه، كما تقول: لو زيداً ضربته ضربك، تنصب "زيداً" بفعل مضمر، تفسيره هذا الظاهر، ولا ترفعه فتقول: لو زيدًّا ضربته ضربك، فهذا يدللك على أن الاسم / المرفوع - في نحو: لو ذات سوار لطمتني - كذلك محمول على فعل مضمر،

(١) موضع "أن" عند الجميع رفع، فقال سيبويه: بالابتداء ولا تحتاج إلى غير، لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، واحتضن من بين سائر ما يقول بالاسم بالوقوع بعد "لو".

وذهب البرد والزجاج والковيون إلى أنه على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها، ورجحوا بقاء "لو" على اختصاصها بالفعل" ينظر: مغني الليب: ٢٦٩/٢٧٠.

(٢) ينظر: مجمع الأمثال ٢/١٧٤، ٢٠٢، ٧٧/٣، وحاشية الأمير على المغني ١/٢١٢، واللسان (لطم) ١٢/٥٤٣.

ولو كان مرفوعاً بالابتداء لكتبت ترفع "زيداً" هاهنا أيضاً، وأما قول الشاعر:

لَسُو بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ
كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي^(١)
فَشِادٌ لَا يُؤْخَذُ بِهِ فِي حَالِ السُّعَةِ .

(فصل):

وأما "بينا" كان(٢) في الأصل "بينَ" ، فأشربت الفتحة قتولد ألف، فصار على وزن "فعلى" ، و"بينما" كذلك، أصله: "بين" ، فزيده "ما" فصار "بينما" ، وكلاهما ظرف زمان، يدخلان على جملة من المبتدأ والخبر، نحو: بینا زید قائم، وعلى جملة من فعل وفاعل نحو: بینا قام زید، وهما في الموضعين يطلبان جواباً نحو: "ما" و"إذا"، تقول: بينما زید قائم دخل عبد الله، وبينما قام عمرو خرج زید .

قال الشاعر:

بَيْنَا نَحْنُ نَرْقِبُهُ أَتَانَا مُعْلِقٌ شَكُورٌ وَزِنَادٌ رَاعِي^(٣)

(١) البيت من بحر الرمل، وقائله عدي بن زيد العبادي، والبيت في: ديوانه ٩٣، والكتاب: ١٢١/٣

والمعنى: ٢٦٨، والمقادير التحوية: ٤٥٤/٤، وشرح التصریح على التوضیح: ٢٥٩/٢، وشرح الأشمونی: ٤٠/٤ ، والهمج: ٣٤٨/٤ ، والدرر: ٨١/٢ ، والاشتقاق: ٢٦٩ .

: والاعتراض: الملحق، والمعنى: لو شرقت بغير الماء أسفت شرقى بالماء، فإذا غصت بالماء فيما أسيغه.

(٢) جذف الفاء من جواب "أما" وهذا كثير عنده .

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو لنصيب بن رباح، شاعر أموي ترجمته في الشعر والشعراء: ٢٤٢ .

وقال آخر:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْبَلَكِثِ وَالْقَاتِلِ
عَسِرًاً وَالْعِيْسُ تَهْوِيْ هُوَيّا (١)

= والبيت في ديوانه: ١٠، ونسبة صاحب الكتاب لرجل من قيس عيلان: ١٧١، ١٧٠/١، وهو من شواهد المفصل: ٨٠، وشرحه ٩٧/٤، ١١/٦، والمجمع: ٢٠٠/٣.
شكوكه: حمل الرضيع وهو للبن.

(١) البيت من بحر الحفييف، وهو لكثير في ديوانه ضمن أبيات منسوبة إليه: ٥٣٨، ونسبة ابن قبيطة إلى عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة، ينظر: المعارف: ٤٢٩، والشعر والشعراء: ٥٦٤، وهو من شواهد الأمالي الشجرية: ٢٠٧/٢، وشرح المفصل: ١٣١/٨، ومعجم البلدان: ٤٧٨/١، ٢١٣/٢.

(الباب الثالث)

(في الصفة المقدمة) (١)

والصفة المقدمة: أن تلفظ باسمين بينهما فعل (٢) خرج مخرج النعت، فإنك تجري ذلك النعت في الإعراب بجرى الاسم الأول، على الجاورة والتضمين نحو النعت في اللفظ لا في المعنى، وتجعله فعلا للثاني متقدما عليه، لا يثنى ولا يجمع، ولكن يؤتى بتأنيث الاسم الثاني، ويذكر بتذكرة؛ لأنه فعل لا محالة.

والنحويون يسمون هذا الباب "باب الصفة المقدمة"، ومثاله قوله: هذا رجل فاره (٣) غلامه، ورأيت رجلاً فارهاً غلامه، ومررت برجلٍ فارهٌ غلامه، فيجري "الفاره" بجرى النعت للرجل في الإعراب، وإنما هو نعت "الغلام"، وكذلك إذا جعلت بدل "الغلام" حارية قلت: هذا رجلٌ فارهةً جاريته، فإن ثنيت الاسم أو جمعت تركت الفعل موحدا على حاله؛ لأنه فعل [متقدم] (٤)، / قلت: رأيت رجلين فارهات جاريتهما، ورأيت رجالاً فارهات جواريهم.

وقد يقع في هذا الباب مالا يجوز أن يشارك فيه الأول الثاني (٥) في فعله (٦)، فيكون هذا حكمه، مثل قوله: مررت برجل طالق امرأته.

وما هو أبعد من ذلك أن تقول: مررت برجل مخصص بأبيه.

(١) هو ما يسمى بالنعت السبي.

(٢) يقصد بالفعل الصفات المتغيرة كاسم الفاعل ونحوه كما مر قريبا ص ١٥٨.

(٣) أي: حسن الوجه، أو حاذق بالشيء. ينظر المسان (فره) ٥٢١/١٣، ٥٢٢.

(٤) غير واضحة في الأصل، ولعلها "متقدم" كما أثبتت ١٥٨.

(٥) يقصد الاسم الأول والثاني.

(٦) الفعل: الصفة المتغيرة.

فإن جعلت مكان النعت اسمًا لم يكن^(١) فيه إلا الرفع، نحو قولك: رأيتُ رجلاً أبُوَةً زيدٌ، ورأيتُ رجلاً كلامَةً حَسَنٌ، فإن كان "الحسن" مقدماً قلت: رأيتُ رجلاً حسناً كلامَةً.

(فصل) [إعمال الصفة المقدمة عمل الفعل]:

ومن ذلك قولك: هذا رجلٌ مضروبٌ غلماً، فينزل منزلة الفعل في قولك: يُضْرَبُ غلماً، فـ"غلماً" مرفوع بـ"مضروب" على أنه فاعل^(٢)، كما يكون إذا رفعه بالفعل، وعلى ذلك قوله: **﴿يَوْمَ مَجْمُوعَةُ الْأَنْاسُ﴾**^(٣).

وما يقرب من هذا الصفات^(٤) كلها، فإنها تعمل عمل الفعل نحو: "حسن" وـ"شديد" وـ"كريم" تقول: هذا رجلٌ كريمٌ أبُوهُ، فيكون "أبُوهُ" مرفوعاً بـ"كريم" كما يرفع بالفعل، فيقال: كَرُّمُ أبُوهُ، ومثله: هذا رجلٌ شريفٌ أصلُهُ، وشديدٌ سَاعِدُهُ، وعَظِيمٌ قدرُهُ، وما أشبه ذلك.

وي ينبغي أن ننظر إلى الصفة فإذا تصرفت حتى يجوز فيها التذكير والتائית والجمع والثنية كقولك: حسنٌ وحسنانٌ وحسنونٌ وحسنةٌ وحسنتانٌ وحسناتٌ، جاز أن تعملها عمل الفعل، فإن لم تتصرف، ولم يجز ذلك فيها لم تعمل، فلو قلت: مررت برجل خير منه أبُوهُ، لم يجز؛ لأنك لا تقول: خيران وخيراً، وكذلك لا تقول: مررت برجلٍ أفضَلُ منه أبُوهُ؛ لأنك لا تقول: أفضلان وأفضلون؛ لأن سبيل أفعال التفضيل إذا كان معه "من" أن يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث، فإن قلت: مررت برجلٍ خيرٍ منه أبُوهُ، ورفعت "الخير" صحت المسألة؛ لأن "أبُوهُ" حينئذ يكون مبتدأ، ويكون "خيراً" خبراً مقدماً عليه، فيصير كذلك قلت: مررت برجل أبُوهُ خيرٌ منه، في أن "أبُوهُ" يكون مرفوعاً بالابتداء، ولا يكون لـ"خير" عمل.

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل ولعلها ما ذكرت .

(٢) يقصد نائب فاعل .

(٣) سورة هود: الآية: ١٠٣ .

(٤) يقصد الصفة المشبهة بالفعل .

واعلم أن من شأن الصفة في هذا الباب - نحو: حسن وشديد - أن تضاف إلى فاعلها بعد أن يجعل في ظاهر اللفظ كأنها لغيره^(١) ، تفسيره: أنك تقول: زيد حسن الوجه، فتضيف "حسناً" إلى "الوجه" ، الذي هو فاعل الحسن، إذ المعنى بلا شبهة: زيد حسن وجهه، إلا أنك قد جعلت الحسن في اللفظ قد شمل جملة "زيد" فقلت: زيد حسن، وقدرت فيه ضميراً له، ثم أردت أن تبين أنك لم تثبت له هذا الحسن، ولم تسنده إليه على الإطلاق، ولكن من جهة الوجه، فقلت: حسن الوجه ولا يجوز هذه الإضافة إلا على هذا السبيل، فلو قلت: زيد حسن وجهه، وزعمت أنك قلت: زيد حسن وجهه، - ثم أضفت "حسناً" إلى فاعله - كنت قد أفسدت؛ لأنه لا يجوز إضافة الصفة إلى فاعلها، إنما يجوز ذلك على ما فسرت لك من أن تنقل فعل الوجه إلى الجملة، فتقول: زيد حسن، فتجعله موصفاً بالحسن في ذاته ونفسه، ثم تضيفه إلى الوجه، ليعلم أنك قد جعلت له هذا الحسن من أجل وجهه. وإذا قد عرفت ذلك فينبغي أن تعلم أن لك في هذه المسألة وجوهاً :

أحدها: أن تقول: زيد حسن وجهه، فترفع "الوجه" بـ "حسن" .

والثاني: أن تقول: زيد حسن الوجه، فتجعل في "حسن" ضميراً لزيد، وتجر "الوجه" بإضافة "حسن" إليه .

والثالث: أن تقول: "زيد حسن وجهها" فتنصبه وتنكره .

والرابع: أن تقول: زيد حسن الوجه، بالتنوين، فتنصبه^(٢)، وتدخل الألف واللام عليه .

والخامس: أن تقول: زيد حسن وجه، فتضيف وتنكر .

فإن أدخلت الألف واللام على "حسن" / جاز في "الوجه" أن ترفعه بـ "حسن" ، فتقول: مررت بزيد الحسن وجهه، وأن تضيف إليه كقولك: بزيد الحسن الوجه، وأن تنصبه وتنكره كقولك: بزيد الحسن وجهها، وأن تنصبه معرفاً بالألف واللام، كقولك: مررت بزيد الحسن الوجه، ولا يجوز أن تقول: مررت بزيد الحسن وجه، فتضيف "الحسن" إلى "الوجه" منكراً، كما جاز ذلك حين لم تدخل الألف واللام، ثم إذا قلت:

(١) هذا مما يحسن في الصفة المشبهة خلافاً لاسم الفاعل فلا يجوز إضافته إلى فاعله كما سيأتي .

(٢) تنصبه على التشبيه بالفعل به؛ لأنه فعل لازم .

مررت بـرجل حسن الوجه، كان المحسن في الظاهر للرجل، وإن كان التحقيق على أنه للوجه، وإذا كان كذلك، كان في "حسن" ضمير للرجل، كما يكون إذا لم يذكر "الوجه" أصلاً، تقول: مررت بـرجل حسن وسكت.

وإذا قد عرفت ذلك فإنك تقول في المؤنث: مررت بأمرأة حسنة الوجه، فتؤنث الصفة، كما تفعل ذلك إذا قلت: مررت بأمرأة حسنة، وتقول: مررت بـرجلين حسني الوجه^(١)، وبرجال حسني الوجه، كما تقول مررت بـرجلين حسنين، وبرجال حسنين.

وتقول: مررت بـرجل كريم الأصحاب، فتفرد وإن كان الكريم للأصحاب في المعنى؛ لأن العمل على اللفظ، ولو قلت: مررت بـرجل كريمي الأصحاب، لم يجز؛ لأن "كريماً" - إذا جررت الأصحاب - فقيه ضمير للرجل، ومحال أن يكون الضمير فيه لواحد ثم تجمعه.

وكذلك تقول: مررت بـرجل معمور الدار، ولا يجوز: معمرة الدار؛ لأنك قد أجريت^(٢) "معمورة" الآن على "رجل"، وجعلت فيه ضميرا له، وذلك يمنع من تأسيه، فإن قلت: مررت بـرجل معمرة داره، كان حسنا كما ذكرنا في قاعدة الباب^(٣) بدأ، لأن الفعل^(٤) الآن "للدار" لفظاً ومعنى، وليس في "معمور" ضمير لـ"رجل" فجرى بمحى أن تقول: مررت بـرجل عمرت داره، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ هَذِهِ الْقَرِيمَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾^(٥).

وزان هذا أنك تقول: / زيد كرم أصلًا، وطاب نفساً، فلا يتصور أن يحمل الفعل - في التأنيث والتذكير - على هذا المتصوب، بعنة أن الفعل له في المعنى، فتقول مثلا: زيد

(١) شهادتي بيانه ص ١٨٣ .

(٢) في الأصل : "أجريت" والصواب ما أبته .

(٣) باب الصفة المقدمة. انظر: ١٧٩ .

(٤) يقصد بالفعل هنا النعت كما سبق بيانه .

(٥) سورة النساء، الآية: ٧٥ .

طابت نفسها، زاعماً أنك حملته على قولك: زيد طابت نفسه، هذا محال؛ لأن الفعل إنما يحمل على الشيء في التذكير والتأنيث إذا أُسند إلى نفس ذلك الشيء على الحقيقة، ورفع به، وأُسند إلى ضميره، فأما أن يؤنث الفعل؛ لأنه في المعنى لشيءٍ هو مؤنث مع أنه في اللفظ مسند إلى غيره - فمحال.

واعلم أنك تقول: مررت برجلين حسني الوجه، وإن كان لا يكون للاثنين وجه؛ لأنهم وضعوا الجميع - في هذا ونحوه - موضع اثنين، وكل شيئين ذكرتَهما من اثنين، فهما في حكم أشياء إذا كانا من جنس ما يتصل بالإنسان فيكون جزءاً منه: كالوجه، واليد، والقلب، وأشباهها نحو: **أَيْدِيهِمَا، وَأَوْجُهُمَا، وَقُلُوبُهُمَا**، تريد اليد من هذا واليد من ذلك، وعلى ذلك قوله: **﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾**^(١)، المعنى على التشبيه نحو: قلباً كما، وقد يجوز الإجراء على الأصل فيقال: نظرت في وجهيهما، وعلى ذلك قول الشاعر:

ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرَسِينِ^(٢)

(١) سورة : التحرير، الآية: ٤ .

(٢) قبله:

وَمَهْمَهَيْنَ قَدَفَيْنَ مَرَّتَيْنَ

وقائله هو خطاط المخاشعي ، خزانة الأدب ٧/٥٤٨، والبيت لميمان بن قحافة في الكتاب: ٦٢٢/٣ ، والمقاصد التحوية: ٤/٤٨٩ ، وحاشية يس: ٢/١٢٢ ، وبلا نسبة في البيان والتبيين: ١/١٥٦ ، والجمل: ٣١٣ ، وشرح الأشموني: ٣/٧٤ ، وإعراب القرآن للزجاج: ٧٨٧ ، والمحضص: ٩/٧ .

والأكثر المأمور به الجمع، والسبب فيه أن الثنوية جمع في المعنى، فإذا لم يلتبس، جاز أن يعبر عنها بلفظ الجمع، وعلى ذلك يقولون: نحن فعلنا، وإنما هو المتكلم وواحد آخر، وشرح فصل الثنوية قد تقدم(١) .

وكل ما عرفته في صفة النكارة - من حديث: التأنيث، والتذكير، والثنوية، والجمع - فالمعروفة في ذلك مثلها، تقول: مررت بزيد الحسنِ الوجه، وبالزیدین الحسنيَ الوجه(٢)، وبالزیدین الحسنيَ الوجه، والله أعلم .

(١) ينظر ص ١٤٣ .

(٢) بعض الكلمة فيه طمس .

(الباب الرابع)

في ذكر إعراب الفاعل

٢٩٤

اعلم أن الفاعل عند النحويين: كل اسم [وقع]^(١) / بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، نحو: خرج زيد، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الفعل مثبتاً أو منفياً، إذ الاعتبار في كون الفاعل فاعلاً لأن يُسند الفعل إليه مقدماً عليه، ومعنى إسناد الفعل إليه: أن يقصد إلى الاسم بحقيقة معناه؛ تفسير ذلك: أن يجعله^(٢) إذا كان موضوعاً لأن يخبر به عن الشيء خبراً عنه، كقولك في "قام" – الذي هو موضوع للإخبار عن الشيء بفعل القيام فيما مضى من الزمان –: قام زيد، وقولك في "يقوم" الذي هو موضوع للخبر به في الحال والاستقبال –: يقوم زيد، وقولك: ليخرج زيد، ولا يخرج عمرو، بهذه المنزلة؛ لأنك أنسنت الفعل الذي معناه والمراد منه: "الأمر" إلى الاسم هاهنا، كما أنسنت الخبر حيث قلت: قام زيد، ألا ترى أنك جعلت قولك: "ليضرب" أمراً لـ"زيد"، كما جعلت "قام" في قولك: قام زيد – خبراً عن "زيد" .

وعلى لفظ آخر شرحاً لهذه القاعدة نقول: إذا نسبَ فعلٌ إلى اسم بالوجوه الثلاثة – أعني: الماضي والمتضرر^(٣) والمقيم^(٤)، فقيل: فعل أو يفعل أو هو فاعل، أو نسب إليه نقى ذلك عنه، فقيل: ما فعل، ولم يفعل، ولا يفعل، وليس يفعل، بعد أن يجعل الفعل معلقاً به – فإن الاسم الذي يعلق به الفعل يسمى فاعلاً، ويكون رفعاً، نحو: خرج عمرو، وبخرج عمرو، وعمرو خارج^(٥)، ولم يخرج عمرو، وليس بخرج عمرو .

(١) كلمة مطمose في الأصل ولعلها ما ذكرت .

(٢) الفضمير هنا يعود إلى الفعل .

(٣) المتضرر: هو المستقبل ويقصد به المضارع والأمر. ينظر: ص ١٥٢ .

(٤) المقيم: هو اسم الفاعل واسم المفعول، ينظر: مبحث مصطلحات المؤلف ص ٦٣ .

(٥) "عمرو" فاعل معنى ومبتدأ لفظاً .

وكذلك إذا نسبت الفعل إلى أشياء ليست أشخاصاً للحيوان، بل تكون معانٍ أخرى -
نحو: حَسْنُ القول، ولم يحسن القول، وجاء الحر، وذهب البرد، وهلك له مال، وفاته
صلاة - فإن كل شيء من هذه الأشياء أعراض، إذا علق به الفعل يكون رفعاً .

واعلم أن الفعل لا بد له من فاعل، ولا يسند الفعل إلى الاسم حتى يكون مقدماً على الاسم، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن قدمت الفاعل في اللفظ، كان بعد الفعل مضمراً لا محالة، تقول: عمرو جاء، فليس الفعل فيه مسنداً إلى عمرو، ولكن "عمراً" مرفوع بالابتداء^(١) / و"جاء" مسند إلى ضميره، إذ في "جاء" ضمير "عمرو" وهو مرفوع ب فعله، ألا تراك تجد الضمير يظهر في قوله: زيد قام هو .

وإذا كان الفعل مسندًا إلى الاسم، مقدّمًا عليه، خالياً عن الضمير لم تأت فيه بعلامة تشنيّة ولا جمع؛ لأنّه لا ضمير فيه، نحو: قام عمرو، وقام الْعُمَرَانَ، وقام الْعُمَرُونَ، كُلُّهُ على لفظ واحد في "قام". فإنّ كان فيه ضمير جئت بعلامة التشنيّة والجمع، نحو: الزيـدان قاما، والـزيـدون قاموا، فالـألف في "قام" علامة(٢) التشنيّة، والـواو في "قاموا" علامة الجمع والضمير.

فإن كان الفاعل مؤثناً أنث فעה، والمؤنث على ضربين: حقيقي، وغير حقيقي.
فالحقيقي: كالمرأة والناقة، وكذلك ما كان اسمًا لحيوان مؤنث .
وغير الحقيقي: كالغرفة والظلمة والنار والشمس، وأشباهها مما أنث من غير أن
يكون مسمى حيواناً مؤنثاً .

فإن كان المؤنث حقيقياً، لزم تأنيث الفعل، سواء كان الفعل مسنداً إلى اسم ذلك المؤنث الظاهر مقدماً عليه، أو كان مؤخراً مسنداً إلى ضمير الاسم، تقول: خرجت المرأة، والمرأة خرجت، فالثناء علامة التأنيث.

(١) هذا هو منهـب البصـرين، وينهـب الكـوفـيون إلـى أـنـه مـرفـوع عـلـى الـفـاعـلـيـة. يـنـظـرـ: شـرـحـ ابنـ عـقـيلـ . ٤٦٤/١

(٢) كان ينبغي الإشارة إلى أن الألف مع أنها علامة تنتية ، هي الفاعل .

فإن كان التأنيث غير حقيقي كنت في الحاق العلامة وتركها مخيراً^(١)، تقول:
حسنت دارك، وإن شئت: حَسْنَ دَارُكَ، وطلعت الشمس، وإن شئت: طلع، غير أن
الحاق العلامة أحسن من حذفها .

وعلى هذه القاعدة اختلف في أي من القرآن، منها: ﴿هُمْ لَمْ تَكُنْ فِتَّنَهُمْ﴾^(٢)،
ومنها: ﴿هُوَ إِنْ يَكُنْ مَيْتَةً﴾^(٣)، ومنها: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾^(٤)، ومنها:
﴿قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾^(٥)، ومنها: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾^(٦)، ومنها: ﴿أَوْ لَمْ تَأْتِهِمْ

(١) هذا إذا تقدم الفعل على الفاعل كما سيأتي .

(٢) سورة الأنعام: الآية: ٢٣، قرأ حمزة والكسائي ويعقوب (لم يكن) بالياء والباقيون بالتساء. ينظر السبعة: ٢٥٥، والكشف: ٤٢٦/١، والتيسير: ١٠٢، ١٠١، والنشر: ٢٥٧/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٠٦، وجامع البيان: ١٦٦/٧، والجامع لأحكام القرآن: ٤٠٣/٦، والبحر الخيط: ٩٥/٤، وإعراب القرآن للتحاس: ٥٠/٢، وحججة القراءات: ١٣٧، ١٣٦ .

(٣) سورة الأنعام: الآية: ١٣٩، قرأ عاصم في رواية أبي بكر بالتساء في (تكن)، وقرأ الباقيون بالياء. ينظر: السبعة: ٢٧٠، والكشف: ٤٥٤/١، وإتحاف فضلاء البشر: ٢١٨، ومعاني القراء: ٣٥٨/١، والمحجة في القراءات السبع: ١٥١، وحججة القراءات: ٢٧٤، والجامع لأحكام القرآن: ٩٦/٧، والكشف: ٥٥/٢، والبحر الخيط: ٤٢٣/٤ .

(٤) سورة الرعد: الآية: ١٦، قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر، وشعبة وخلف، والأعمش، وابن عيسى بالياء في (تسنوي). ينظر: السبعة: ٣٥٨، الكشف: ١٩/٢، والتيسير: ١٣٣، والنشر: ٢٩٧/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٧٠، ومعاني القراء: ٦١/٢، وحججة القراءات: ٣٧٢، والجامع لأحكام القرآن: ٣٠٣/٩، والبحر الخيط: ٣٧٩/٥ .

(٥) سورة الكهف: الآية: ١٠٩، قرأ حمزة والكسائي بالياء في (ينفذ). ينظر: السبعة: ٤٠٢، والكشف: ٨٢، ٨١/٢، والتيسير: ١٤٦، والنشر: ٣١٦/٢، والمحجة في القراءات السبع: ٢٣٣، وحججة القراءات: ٤٣٦، والكشف: ٥٠١/٢، والبحر الخيط: ١٦٩/٦ .

(٦) سورة مريم: الآية: ٩٠، قرأ نافع والكسائي وأبو حية والأعمش ويحيى بالياء في (تكاد) والباقيون بالتساء. ينظر: السبعة: ٤١٣، والكشف: ٥٣/٢، والتيسير: ١٥٠، والنشر: ٣١٩/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٠١، وغيث النفع: ٢١١، وحججة القراءات: ٤٤٨، والكشف: ٥٢٥/٢، والبحر الخيط: ٢١٨/٦ .

بَيْنَهُمْ (١)، وأشباهها .

فإن كان الفعل مؤخراً مسندًا إلى ضميره، كان التأنيث الوجه، وهو الذي يؤخذ به في حال السعة والاختيار، تقول: الغرفة حسنت، والشمس طلعت .

فإن فصلت بين الفعل والفاعل، ازداد ترك العلامة حسناً، تقول: حسن الآن دارك، وطلع الغداة الشمس .

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَكُونُ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ﴾ (٢)، ﴿وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْقُوَى﴾ (٣)، وقد يجوز مع الفصل تذكير الفعل مع (٤) التأنيث الحقيقي، ومنه قول الشاعر:

إِنَّ امْرَءًا غَرَّةً مِنْكُنْ وَاحِدَةً

بعدي وبعدي في الدنيا لمغورو (٥)

ولم يقل: غرته .

(١) سورة طه: الآية: ١٣٣، قرأ ابن كثير وابن عامر ومحمة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر بالباء في (تأتهم) والباقيون بالتاء، ينظر السبعة: ٤٢٥، والكشف: ١٠٨/٢، والتيسير: ١٥٣، والنشر: ٣٢٣، ٣٢٢/٢، وحجة القراءات: ٤٦٥، والبحر الخيط: ٢٩٢/٦ .

(٢) سورة يونس: الآية: ٧٨، قرأ السبعة بالتاء، وقرأ أبو بكر من طريق العليمي بالباء. ينظر: النشر: ٢٨٦/٢، وإحاف فضلاء البشر: ٢٥٣، والبحر الخيط: ١٨٢/٥ .

(٣) سورة الحج: الآية: ٣٧، قرأ السبعة بالباء، وقرأ يعقوب والزهرى والأعرج ويحيى بن يعمر والجحدري بالتاء في (يناله) ينظر: النشر: ٣٢٦/٢، وإحاف فضلاء البشر: ٣١٥، والكشف: ١٥/٣، والجامع لأحكام القرآن: ٦٥/١٢، والبحر الخيط: ٣٧٠/٦ .

(٤) كلمة مطموس بعضها .

(٥) البيت من بحر البسيط، وهو لموسى المادي (الخليفي العباسى) في المقوات النادرة لعرض النعمة الصابر ١٨٩ . وهو من شواهد معانى القرآن للفراء ٣٠٨/٢، والخصائص: ٤١٤/٢، والإنصاف: ١٧٤، وشنور الذهب: ١٧٤، وشرح شواهد شروح الألفية: ٤٧٦/٢، وشرح الأشموني: ٥٢/٢، والدرر: ٢٢٥/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٨ .

وعلى قاعدة الفصل (١) بين الفعل والفاعل اختلف في القرآن في آي كثيرة، منها قوله / ﴿وَلَا يُقْبِلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ (٢)، و﴿لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ (٣)، ﴿وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ (٤)، ﴿كَانَ لَمْ تَكُنْ يَسْكُمْ وَيَبْنَهُ مَوَدَّةً﴾ (٥)، و﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ﴾ (٦).

٢٥

(١) هذه أمثلة سبق غيرها استشهادا على القضية نفسها .

(٢) سورة البقرة: الآية: ٤٨، فرأى ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية حسين الجعفي عن أبي بكر بالباء (ولا تقبل) وقرأ الباقون بالياء. ينظر السبعة: ١٥٥، والتيسير: ٧٣، والنشر: ٢١٢/٢، والإتحاف: ١٣٥، وغيث النفع: ٤٩، وإعراب القرآن للتحاس: ٢٢٢/١، والبحر المحيط: ١٩٠/١ .

(٣) سورة غافر: الآية: ٥٢، فرأى ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب بالباء، وقرأ الباقون بالياء، ينظر: السبعة: ٥٧٢، والتيسير: ١٩٢، والنشر: ٣٦٥/٢، والإتحاف: ٣٧٩، وإعراب القرآن للتحاس: ٣٨/٤، وجامع البيان: ٧٥/٢٤، وجامع لأحكام القرآن: ٥، ٣٢٣/١٥، والبحر المحيط: ٤٧٠/٧، وحججة القراءات: ٦٣٤ .

(٤) سورة القصص: الآية: ٣٧، فرأى حمزة والكسائي وخلف بالياء (يكون) وقرأ الباقون بالباء. ينظر: السبعة: ٤٩٤، والكشف: ٤٥٢/١، والتيسير: ١٠٧، والنشر: ٢٦٣/٢، والإتحاف فضلاء البشر: ٣٤٣، والحجفة في القراءات السبع: ٢٧٨، وحججة القراءات: ٥٤٦، والكشف: ١٧٨/٣، والجماع لـ لأحكام القرآن: ١٣/٢٨٨ .

(٥) سورة النساء: الآية: ٧٣، فرأى نافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وحمزة وعاصم في رواية أبي بكر بالياء (يكن). ينظر: السبعة: ٢٣٥، والكشف: ٣٩٢/١، والتيسير: ٩٦، والنشر: ٢٥٠/٢، والحجفة في القراءات السبع: ١٢٥، وحججة القراءات: ٢٠٨، والبحر المحيط: ٢٩٢/٣ .

(٦) سورة الأنفال: الآية: ٦٦، فرأى نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب بالباء (ت肯) والباقيون بالياء، ينظر: السبعة: ٣٠٨، والكشف: ٤٩٤/١، والتيسير: ١١٧، والنشر: ٢٧٧/٢، وحججة القراءات: ٣١٣، والكشف: ١٦٧/٢، والبحر: ٥١٧/٤ .

وَإِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ^(١)، وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ^(٢)، وَتُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ^(٣)، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةٌ^(٤)، وَتَشْهُدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ^(٥)، وَيَكُونُ لَهُمُ الْخِيرَةُ^(٦)، وأشباهها، فمن قرأ بالثاء فلتأنس اللفظ في "الشفاعة" وأخواتها، ومن قرأ بالياء فلهم ثلاث حجج:

(١) سورة الأنفال: الآية: ٥٠، قرأ ابن عامر والأعرج بالثاء (توفي) والباقيون بالياء. ينظر: السبعة: ٣٠٧، والكشف: ٤١٣/١، والتيسير: ١١٦، والنشر: ٢٢٧/٢، والحججة في القراءات السبع: ١٧٢، وحجة القراءات: ٣١١، راعراب القرآن للتحاس: ١٠٩/٢، والبحر: ٤/٥٦.

(٢) سورة التوبة: الآية: ٥، قرأ حمزة والكسائي وخلف وزيد بن علي والشيبوذى بالياء (يقبل)، والباقيون بالثاء. ينظر: السبعة: ٣١٥، والكشف: ٥٠٣/١، والتيسير: ١١٨، والنشر: ٢٧٩/٢، والجماع لأحكام القرآن: ١٦٣/٨، والبحر: ٥٣/٥، وحجة القراءات: ٣١٩.

(٣) سورة الإسراء: الآية: ٤٤، قرأ نافع وابن كثير وابن عامر بالياء في (يسبح) والباقيون بالثاء، ينظر: السبعة: ٣٨١، والنشر: ٣٠٧/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٨٤، وغيث النفع: ١٩٧، ومعاني القراء: ١٢٤/٢، والبحر: ٤١/٦.

(٤) سورة الكهف: الآية: ٤٣، قرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء (يكن) وقرأ الباقيون بالثاء. ينظر: السبعة: ٣٩٢، والبحر: ١٣٠/٦، والحججة في القراءات السبع: ٢٢٤، وحجة القراءات: ٤١٨.

(٥) سورة النور: الآية: ٢٤، قرأ حمزة والكسائي بالياء (يشهد) والباقيون بالثاء. ينظر السبعة: ٤٥٤، والكشف: ١٣٥/٢، والتيسير: ١٦١، والنشر: ٣٣١/٢، ومعاني القراء: ٢٤٨/٢، والكشف: ٥٦/٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٢٠/١٢، والبحر: ٤٤٠/٤، والحججة في القراءات السبع: ٢٦٠.

(٦) سورة الأحزاب: الآية: ٣٦، قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو بالثاء (تكون) والباقيون بالياء، ينظر: السبعة: ٥٢٢، والكشف: ١٩٨/٢، والتيسير: ١٧٩، والكتاف: ٢٦٢/٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٨٧/١٤، والبحر: ٢٣٣/٧، وحجة القراءات: ٥٧٨.

إحداهم: للفصل بين الفعل والفاعل؛ لأن الفاصل قد صار كالعرض^(١).
 والثانية: لأن تأنيث "الشفاعة" وأخواتها ليست حقيقة، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةً﴾^(٢).
 والثالثة: ما رُوي أن ابن مسعود قال: "إذا اختلفتم في التاء والياء فاجعلوها ياء"^(٣)،
 وقال: "ذكروا القرآن فإنه ذكر"^(٤).
 فقوله: ﴿رُّبِّنَ لِلّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ﴾^(٥)، قال الفراء: "لم يقل زينت [الحياة لأن]^(٦)
 "الحياة" مصدر، فذهب إلى تذكير المصدر"^(٧)، وقال الزجاج^(٨): "لأن تأنيث الحياة
 ليس ب حقيقي؛ لأن معنى الحياة والعيش والبقاء واحد"^(٩)، وقال ابن الأباري:^(١٠) "إنا
 ذكر؛ لوقوع الفاصل بينهما، وذلك مع الفصل حسن"^(١١).

(١) هذا ما ذهب إليه السجستاني. ينظر المذكر والمؤنث لابن الأباري ص ٦١٧.

(٢) سورة البقرة: الآية: ٢٧٥.

(٣) ينظر الحجة في القراءات السبع: ٧٦.

(٤) ينظر الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي ٥٣/٢، وما بعدها.

(٥) سورة البقرة: الآية: ٢١٢.

(٦) كلام مطموس ولعل الصواب ما أثبت.

(٧) قال الفراء في معاني القرآن ١٢٥/١: "لم يقل: "زينت" وذلك حائز، وإنما ذُكر الفعل والاسم مؤنث؛ لأنه مشتق من فعل في منهب مصدر، فمن أنت أخرج الكلام على اللفظ، ومن ذُكر ذهب إلى تذكير المصدر".

(٨) معاني القرآن وإعرابه: ٢٨١/١.

(٩) المذكر والمؤنث: ٦١٦ - ٦٢٠.

(فصل):

وإذا تقدم في الكلام اسمان مذكر ومؤنث، فلنك تأييث الفعل ردا إلى المؤنث، ولنك تذكيره ردا إلى المذكر، وعلى هذه القاعدة قوله: ﴿يُغَشِّي طَائِفَةً مِنْكُمْ﴾^(١). وقد شرحنا هذه القاعدة قبل هذا^(٢).

(فصل):

ولنك في كل جماعة تذكير فعلها وتأييشه نحو: قام الرجال، وقامت الرجال، فمن ذكر أراد الجمع، ومن أنت أراد الجماعة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾^(٣)، ولم يقل: تشابهت، لتذكير لفظ البقر، كقوله: ﴿أَعْجَازُ نَحْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾^(٤) قال سيبويه: "كُلُّ جمع حروفه أقل من حروف واحدة، فإن العرب تذكروه"^(٥)، واحتاج بقول الأعشى:
 وَدَعْ أُمَيَّةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرَتَّلٌ^(٦)
 ولم يقل: مرتحلون.

(١) سورة آل عمران: الآية: ١٥٤ . ﴿أَمْنَةٌ نَعَسَّاً يَغْشِي﴾ .

قرأ حمزة والكسائي وخلف والأعمش بالباء (تغشى) والباقيون بالياء. ينظر: السبعة: ٢١٧ ، والكشف: ٣٦٠/١ ، والتسير: ٩١ ، والنشر: ٢٤٢/٢ ، وجماع البيان: ١٣٩/٤ ، والجامع لأحكام القرآن: ٤/٢٤٢ ، والبحر: ٨٦/٣ ، وححة القراءات: ١٧٦ .

(٢) ينظر ص ١٦٦-١٦٥ . والاسمان هما ﴿أَمْنَةٌ نَعَسَّاً﴾ .

(٣) سورة البقرة: الآية: ٧٠ .

(٤) سورة القمر: الآية: ٢٠ .

(٥) لم أجده بتصه في الكتاب، وقد ورد فيه ما يشير إلى ذلك. ينظر الكتاب: ٥٨٢/٣ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦٢٥ ، وقد ذكر الفراء في كتابه المذكر والمؤنث: ١٠١ ، أنها لغة أهل بحد حيث يقول: "وكل جمع كان واحدته بالباء، وجعه بطرح الباء، فإن أهل الحجاز يؤمنون وربما ذكروا، والأغلب عليهم التأييث، وأهل بحد يذكرون ذلك وربما أثروا والأغلب عليهم التذكير" .

(٦) عجزه:

وقال الرجاج(١): "يعني: وإن جنس البقر تشابه علينا".

وعلى هذه القاعدة اختلف في القرآن في قوله: ﴿فَنَادَاهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (٢)، و﴿تَوَفَّتُهُ رُسُلُنَا﴾ (٣)، و﴿اسْتَهْوَتُهُ الشَّيَاطِينُ﴾ (٤)، و﴿تَأْتِيهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (٥)، و﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ

وهل تطبق وداعاً أيها الرجل

=

والبيت مطلع معلقته، وهو من بحر البسيط، ينظر: ديوانه: ١٤٨، والخصائص: ٤٣/١، ٤٧٤/٢، والختسب: ١٠٥/١، والبيت ليس من شواهد الكتاب المطبوع، ولعله من شواهد سيبويه في غير الكتاب ، أو في نسخة أخرى للكتاب كما سبق . الشاهد (الركب مرتحل) ولم يقل مرتحلون، وهو شاهد على أن اسم الجمجم يغير عنه بالفرد، وليس على هذه القضية .

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١٥٤، ١٥٥ .

(٢) سورة آل عمران: الآية: ٣٩ .

قرأ حمزة والكسائي بالياء، وأسالا الدال، وقرأ الباقون بالثاء، ينظر: السبعة: ٢٠٥، والكشف: ٣٤٢/١، والتيسير: ٨٧، والنشر: ٢٣٩/٢، وجامع البيان: ٢٤٩/٣، والكتاف: ٤٢٨/١، والبحر: ٤٤٦/٢، ومعاني القرآن للقراءات: ٢١٠/١، وحجة القراءات: ١٠٨ .

(٣) سورة الأنعام: الآية: ٦٦ .

قرأ حمزة والأعمش (توفاه) بالإمالة. ينظر السبعة: ٢٥٩، ٤٣٥/١، والكشف: ١٠٣، والتيسير: ٢٥٨/٢، وغيث النفع: ١١٨، والإخفاف: ٢٠٩، والجامع لأحكام القرآن: ٧/٧، والبحر: ٤/١٨٤، وإعراب القرآن للتحاس: ٧١/٢، وحجة القراءات: ٢٥٤ .

(٤) سورة الأنعام: الآية: ٧١ .

قرأ حمزة بـألف ممالة وقرأ الباقون بالثاء، ينظر: السبعة: ٢٦٠، ٤٣٥/١، والكشف: ١٠٣، والتيسير: ٢٥٨/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٧/١٨، والبحر المحيط: ٤/١٥٨، والحجۃ في القراءات السبع: ١٤٢، وحجة القراءات: ٢٥٦ .

(٥) سورة الأنعام: الآية: ١٥٨ .

قرأ حمزة والكسائي وخلف (يأتِيهِم) بـالياء، والباقون بالثاء، ينظر: السبعة: ٢٧٤، والكشف: ٤٥٨/١، والتيسير: ١٠٨، والنشر: ٢٦٦/٢، والكتاف: ٦٤/٢، والبحر: ٤/٢٥٩، وحجة القراءات: ٢٧٧ .

أَسْرَىٰ^(١)، وَمَا كَادَ يَرِيْغُ قُلُوبُ^(٢)، وَتَوَفَّهُمُ الْمَلَكَةُ^(٣)، وَيَنْفَرِئُ
ظَلَالُهُ^(٤)، وَلَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا^(٥)، وَرُبُّهُ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ^(٦)، وَلَا يَحْلُّ لَكَ

(١) سورة الأنفال: الآية: ٦٧ .

قرأ أبو عمرو وأبو جعفر واليزيدي والحسن (تكون) بالباء، وقرأ الباقون بالباء، ينظر: السبعة: ٣٠٩ ، والتيسير: ١١٧ ، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٣٩ ، وغيث النفع: ١٤٨ ، ومعاني القراء: ٤١٨/١ ، والبحر الخيط: ٥١٨/٤ ، والمحجة في القراءات السبع: ١٧٣ ، وحججة القراءات: ٣١٣ .

(٢) سورة التوبة: الآية: ١١٧ .

قرأ الكسائي وابن عامر وأبو عمرو وأبن كثير ونافع (تربيغ) بالباء، وقرأ الباقون بالباء، ينظر: السبعة: ٩ ، والكشف: ٥١٠/١ ، والتيسير: ١٢٠ ، والنشر: ٢٨١/٢ ، وواعراب القرآن للنحاس: ٣١٩ ، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٦٢/٢ ، ومعاني القرآن للقراء: ٤٥٤/١ ، والبحر: ١٠٩/٥ ، وحججة القراءات: ٣٢٥ .

(٣) سورة النحل: الآية: ٣٢،٢٨ .

قرأ حمزة وعاصم في رواية أبي عمارة وهبيرة وحفص (يتوفهم) بالباء والإملاء، والباقون بالباء، ينظر: السبعة: ٣٧٢ ، والكشف: ٣٦/٢ ، والتيسير: ١٣٧ ، والنشر: ٣٠٣/٢ ، والجامع لأحكام القرآن: ١٠١/١٠ ، وحججة القراءات: ٣٨٨ .

(٤) سورة النحل: الآية: ٤٨ .

قرأ أبو عمرو ويعقوب (تفياً) بالباء، وقرأ الباقون بالباء، ينظر: السبعة: ٣٧٤ ، والكشف: ٣٧/٢ ، والتيسير: ١٣٨ ، والنشر: ٤١١/٢ ، والكاف: ٣٠٤/٢ ، والكاف: ٤٩٦/٥ ، والبحر: ٤١١ ، والمحجة القراءات: ٣٩١ .

(٥) سورة الحج: الآية: ٣٧ .

قرأ يعقوب والزهري والأعرج ومالك بن دينار وأبن يعمر وإسحاق الكوفي والرغفاني وأبو جعفر (تنال) بالباء ينظر: النشر: ٣٢٦/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر: ٣١٥ ، وإملاء ما من به الرحمن: ١٤٤/٢ ، والكاف: ١٥/٣ ، والجامع لأحكام القرآن: ٦٥/١٢ ، والبحر: ٣٧٠/٦ .

(٦) سورة القصص: الآية: ٥٧ .

النساء^(١)، وأشباهها، فمن^(٢) ذكر علل في الملائكة بأن الفعل مقدم، والثانية غير حقيقي، وأن المراد: فناداه جمع الملائكة، ومع^(٣) ذلك فإن الملائكة في / (فَنَادَهُ الْمَلَائِكَةُ): جبريل وحده، ومن أنت علل بأن المضمر لفظ الجماعة، والدليل عليه قوله: (قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ^(٤))، و(كَذَّبَتْ قَوْمٌ نُوحًا^(٤))، و(قَالَتِ الْأَعْرَابُ^(٥)) .

وقال أبو عبيد: "الاختيار": "فناداه" لقول ابن مسعود: ذكرروا (الملائكة)^(٦). و قوله: (قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ^(٧)) حجة عليه، إذ أنت الفعل فيه، وهذا كله في جمع التكسير، أما جمع السلامة فيتبع^(٨) العلامة كما ذكرنا .

قرآن وحده (تبني) بالباء، وقرأ الباقون بالياء. ينظر: السبعة: ٤٩٥، والكشف: ١٧٥/٢، والتسير: ١٧٢، والنشر: ٣٤٢/٢، وإعراب القرآن للتحاس: ٢٤٠/٣، والكشف: ١٨٥/٣، والبحر: ١٢٦/٧، والحجۃ في القراءات السبع: ٢٧٨، وحجۃ القراءات: ٥٤٨، معانی القراءات: ٢٠٨/٢ .

(١) سورة الأحزاب: الآية: ٥٢ .

قرآن أبو عمرو ويعقوب (لا تخل) بالباء، وقرأ الباقون بالياء، ينظر: السبعة: ٥٢٧، والكشف: ١٩٩/٢، والتسير: ١٧٩، والنشر: ٣٤٩/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٥٦، والجامع لأحكام القرآن: ٢٢١/١٤، وإعراب القرآن للتحاس: ٣٢٢/٣، وحجۃ القراءات: ٥٧٩ .

(٢) حزء من الكلمة مطموس، ولعل الصواب ما أتبه .

(٣) سورة آل عمران: الآية: ٤٥، ٤٢ .

(٤) سورة ق: الآية: ١٢ .

(٥) سورة الحجرات: الآية: ١٤ وقرأ ابن مسعود بالياء، وهي قراءة حمزة والكسائي، ينظر ص: ١٩٣ هـ ٢

(٦) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه، ولعله في كتابه المفقود "القراءات" .

(٧) سبق ذكرها قريبا، وهي من سورة آل عمران: الآية: ٤٥، ٤٢ .

(٨) هكذا في الأصل، والمعنى: فتبقيه العلامة .

وتفسير ذلك: أنه قد قرئ في القرآن: ﴿هَلْ تَسْتُوِي الظُّلُمَاتُ﴾^(١)، و﴿أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ﴾^(٢)، و﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾^(٣) بالياء والتاء، أما الياء فلأن التأنيث غير حقيقي - كما قرئ شاذا: ﴿إِذَا يُتَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَن﴾^(٤) - وأن هذا الجمع مشبه بجمع^(٥) مؤنث من يعقل كقوله: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾^(٦)، وقراءة التاء هي الاختيار؛ لأن الجمع بالباء والألف نظير الجمع باللواء والنون في المذكر وهو: جمع السلامة، فكما لا يقال في "قام الزيدون": قامت، فكذلك لا يقال: قام المندات، فيذكر إذ كانت العالمة حاضرة؛ لأن الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها، كما تقول: "حمزة" اسم رجل فلا تصرفه للتعریف والتأنيث، فإذا زالت الهاء انتصرت؛ لأن اللفظ قد زال .

فإن قيل: ألسنت تقول: قامت الرجال، وقام؟ وقالت الأعراب فتذكرة وتؤنث؟
قلنا: إن جمع التكسير يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا كان يقصد به الجماعة، فأما جمع السلامة فلفظ المذكر فيه مباین للفظ المؤنث، فافهم .

(فصل):

ثم الفعل الذي يسند إلى الفاعل أو إلى ضميره أقسام:
أحدها: أن يكون فعلًا لازما لا يتعداه إلى غيره، كما تقدم ذكر اللازم والمتعدي في التصريف .

(١) سبق ذكرها قريبا ص ١٨٧ .

(٢) سبق ذكرها قريبا ص ١٨٧ .

(٣) سبق ذكرها قريبا ص ١٨٧ .

(٤) الآية من سورة مریم وهي قراءة حمزة وقیۃ وورش وعبد الله بن مسعود وشیۃ وأبو جعفر وشبل بن عباد وأبو حیوة وابن ذکوان وعبد الله بن احمد العجلي. ينظر الكشاف: ٥١٤/٢، والبحر: ٦/٢٠٠.

(٥) أي: جمع التكسير المؤنث .

(٦) سورة يوسف: الآية: ٣٠ .

وال فعل اللازم نحو: قام ونام، وما أشبهه، تقول: قام زيد، ونام سعد، ولا يكون له مفعول؛ لأنَّه لا يتعدي .

ويجوز أن يكون هذا الاسم مبهمًا غير ظاهر، نحو: قمت، فإن في التاء اسمًا مبهمًا هو الفاعل، وهو في موضع الرفع .

ولو اعترض بين الفعل اللازم وبين الفاعل كلام كان الفاعل على إعرابه رفعاً كما كان قبل الفصل، نحو: وصل إلى محمد مالٌ، ودخل على أبيك رجلٌ، وكذلك إذا كان الفعل متعدياً والفاعل مؤخراً عن المفعول كان مرفوعاً، نحو قوله: ﴿وَإِذْ أَبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رُسُلَهُ﴾^(١)، و﴿وَإِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾^(٢)، و﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ﴾^(٣)، أي: ابتلى ربَّ إبراهيم / وحضر الموتُ يعقوبَ، وقل أعبدُ الله .

وفي "أعبد" ضمير الفاعل. فقس عليها أشباهها إن شاء الله تعالى .

(١) سورة البقرة: الآية: ١٢٤ .

(٢) سورة البقرة: الآية: ١٣٣ .

(٣) سورة الزمر: الآية: ١٤ .

(الباب الخامس)

في إعراب ما لم يسم فاعله

اعلم أن الفعل المتعدي من شأنه إذا أريد ألا يذكر فاعله أن ينقل عن مثال " فعل" إلى مثال " فعل" ، فإذا سمى الفاعل كان بناء الفعل " فعل" ، وعلامته: فتح أوله، نحو: نطق وخرج، وإذا لم يسم الفاعل كان بناء الفعل " فعل" ، وعلامته: ضم أوله، نحو: أكل، وشرب، وهذا النوع من الفعل بإزاء الفعل اللازم الذي لا يتعدى؛ لأنك إذا قلت: قام زيد، فإنما تخبر عن فاعل فقط، كذلك إذا قلت: ضرب زيد، إنما تخبر عن مفعول فقط. وحكم المفعول في هذا الباب أن يكون مرفوعاً، ويسمى ذلك المفعول اسم ما لم يسم فاعله، وذلك الفعل فعل ما لم يسم فاعله، أو الفعل المبني للمفعول به .

ويرتفع المفعول في هذا الباب من حيث يرتفع الفاعل؛ لأن الفعل – قبل كل واحد منها – حديث عنه، ومسند إليه .

ثم الفعل المتعدي إن كان متعدياً إلى مفعول واحد – كقولك: ضرب زيد عمرًا – أقيم المفعول مقام الفاعل، فقلت: ضرب عمرو، وبقي الكلام بلا مفعول، وسبب رفعه أنه لم يكن في الكلام فاعل يناسب إليه الفعل، فنسب إلى المفعول، فارتفع كما كان يرتفع الفاعل .

وقد يعرض بين الفعل الذي لا يسمى فاعله وبين الاسم^(١) كلام آخر، فيتأخر الاسم ويكون مرفوعاً؛ لأن الحاجز الذي يقع بينهما لا يُزيل الحكم المستتر نحو قوله: أخذَ من محمدٍ مالٌ .

وقد يعود الفعل في هذا الباب بصفة^(٢) نحو: وُهِبَ له مالٌ، وأخذَ منه شيءٌ، وإذا

(١) يقصد المفعول به في المعنى .

(٢) المراد بالصفة الجر .

ذكرت المفعول^(١) من هذا النوع فلا بد من تكرار الصفة فيه، نحو قوله: هو الموهوب له مال، والماخوذ منه شيء.

وما ذكرناه في الماضي فهو كذلك في المستقبل نحو: يُضرب عمرو، وفي الفعل المقيم^(٢) نحو: عمرو مضروب، فأما إذا قلت: رجلٌ يقال له عبد الله، فترفع؛ لأنه ليس هاهنا فعل يتعدى^(٣)، وإنما هو حكاية لما يقال.

وإن كان متعديا إلى مفعولين أقامت الأول منهما مقام الفاعل فرفعته، وتركث الثانية منصوبا بحاله، تقول: أعطى زيداً عمراً درهما، فإن تركت ذكر الفاعل قلت: أعطى / عمرو درهما، وكذلك الحكم في الفعل الغابر^(٤)، والفعل المقيم، كقولك: "يعطى عمرو دينارا"، "محمد مُعطى درهما، وتقول: "يسمى الغلام محمدا"، ويقول المتكلم في الإخبار عن نفسه: "أسمى زيداً"، "وأعطي درهماً"، "ورجل يُدعى زيدا". وتقول في الفعل المقيم: "الرجل المدعى زيدا".

وقد يجيء في هذا الباب ما يشتبه الأمر فيه، نحو قوله: "أعطي درهمان ودرهمين"، فإنه يجوز في "الدرهمين" الرفع والنصب، أما النصب فعلى أن تضمر في "أعطي" إنسانا، فيقوم الاسم المضمر مقام اسم^(٥) ما لم يسم فاعله، وتنصب لفظ "الدرهمين" لأنها خبر^(٦) ما لم يسم فاعله، وأما الرفع فعلى أن توقع فعل الإعطاء على "الدرهمين"، فيقومان مقام الاسم الذي لا يسمى فاعله، فأما إذا قلت: "أخذ المال"، "وأكل الطعام"، فلا يقع فيه اشتباه؛ لأنه لا يجوز فيه إضمار .

(١) المراد اسم المفعول .

(٢) يقصد اسم المفعول .

(٣) أي: يتعدى إلى مفرد، فمفعوله دائما جملة مقول القول، أو كلمة تدل على جملة .

(٤) تعبير للفعل المضارع ، وقد سبق الحديث عنه ص ٥٩ .

(٥) يقصد مقام نائب الفاعل .

(٦) أي: مفعول ثان.

و حكم الأسماء المضمرة في هذا الباب مثل حكم الأسماء الظاهرة، نحو: "أعطيت درهماً"، فإن الاسم المضمر في "الباء" اسم ما لم يسم فاعله، فهو في موضع رفع، و تنصب "الدرهم" لأن المفعول الثاني، وكذلك تقول: "سُقِيت شربة أو شرتين"، و يجوز إضمار الاسمين معاً، نحو: "سُقِيَتْهُ"، فإن الباء اسم ما لم يسم فاعله، وهو في موضع رفع، و الهاء هو المفعول الثاني، وهو خبر ما لم يسم فاعله، وهو في موضع نصب (!) .

٩٦٧

وإن كان متعدياً إلى ثلاثة مفعوليْن أقْمِتَ الأول منها مقام الفاعل، فرفعته ونصبت المفعوليْن بعده، تقول: "أَعْلَمَ اللَّهُ زِيداً عَمْراً خَيْرَ النَّاسِ"، فإن تركت ذكر الفاعل قلت: "أَعْلَمَ زِيداً عَمْراً خَيْرَ النَّاسِ"، فإن لم يكن الفعل متعدياً لم يجز إلا أن تذكر الفاعل، لثلا يكون الفعل حديثاً عن غير محدثٍ عنه، نحو: "قَامَ زِيداً"، "وَنَامَ سَعْدًا" ولا يجوز "قيمة" ولا "نِيمَ" .

(فصل):

وقد ذكرنا في التصريف أن الفعل اللازم يدعى بثلاثة أشياء: ألف التعديـة نحو قولك في "كَرْم": "أَكْرَمَ"، أو تكرير العين نحو: "قَامَ وَقَوْمَ"، أو حرف الجر نحو: "مَرْ زِيدَ"، "وَمَرَرْتَ بِزِيدَ" .

فهذه الثلاثة تسمى أسباب التعديـة للفعل اللازم .

وإذ قد عرفت ذلك فإن ما يدعى بالهمزة أو تضييف العين فسيـيل سـبيل المتـعدـيـ في أصلـهـ، فيـ أـنـكـ تـقيـمـ فـيـ المـفـعـولـ مـقـامـ الـفـاعـلـ، فـتـرـفـعـ بـالـفـعـلـ، تـقـولـ فـيـ "أـذـهـبـتـ زـيـداـ":

(١) في المخطوطة بعد هذه الفقرة أربعة أسطر سيأتي مضمونها بعد الفقرة التالية، وقد كتب المؤلف فوق أول كلمة منها "مكرر" وبعد خامس كلمة منها عبارة: "لا تكتب"، وكأنها سبق نظر من المؤلف أراد أن يتلاشأ بهاتين الإشارتين .

"أذهب زيداً" ، وفي "فرحتُ زيداً": "فُرِّحَ زيداً(١)" ، كما قلت في: "ضربت زيداً": "ضرب زيداً" .

فأما ما يعد بحرف الجر فلا يمكنك أن ترفع المفعول بوضعه موضع الفاعل، ولكن تقول: "ذهب بزيد" ، "ونظر إلى عمرو" ، فيكون الاسم محوراً كما كان، والجار والمحرر في موضع الرفع؛ لقيامه مقام الفاعل، وهو قوله: "زيد" ، و"إلى عمرو" .
واعلم أنك كما تعدى الفعل اللازم (٢) [بهذه] (٣) الأشياء الثلاثة، فكذلك تعدى بها المتعدى إلى مفعول واحد فتزيد [بهذه] (٤) الأشياء مفعولاً ثانياً، تقول في "حفرت بثرا": "أحفرتُ زيداً بثرا" ، "وعطيت درهماً": "أعطيت زيداً درهماً" ، وعلى هذا القياس، فإذا عديت فعلاً [متعدياً للمفعول] (٥) بحرف من حروف الجر إلى اسم ثان فلا يجوز لك أن تقيم الجار والمحرر مقام الفاعل ما دام معك المفعول الأصلي (٦)، فلا يجوز أن تقول: "دفع / إلى زيد المال" ، ولكن ينبغي أن تقول: "دفع المال إلى زيد" ، فتضطُّع "المال" – الذي هو المفعول الأصلي الذي يتعدى إليه بنفسه – موضع الفاعل، فإن لم يكن هذا المفعول مذكورة في الكلام جاز حينئذ أن تُقْيمِي الجار مع المحرر مقام الفاعل، فتقول: "دفع إلى زيد" ، "وأخذ من عمرو" كما تقول: "مُرَّ بزيد" .

وجملة الأمر أنه إذا كان معك فعل يتعدى إلى مفعولين وكان يتعدى إليهما بنفسه فينصبهما – كقولك: "أعطيت زيداً درهماً" ، و"كسوت عمراً جبة" – فإن الاختيار أن

(١) في الأصل: "زيداً" .

(٢) كلمة مطموس ببعضها.

(٣) كلمة مطموس ببعضها وغير واضحة، ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) كلمة مطموسة في الأصل ولعلها ما ذكرت .

(٥) كلام مطموس ولعله ما أثبت .

(٦) هذا هو منهُب البصريين غير الأخشن، وينهُب الكوفيون إلى حواز إقامة غيره مع وجوده، ينظر: شرح

ابن عقيل: ٥٠٩/١ .

تضع المفعول الأول مقام الفاعل، كقولك: "أعطي زيد درهماً" ، و "كُسي عمرو جبةٌ" . وقد يجوز - وليس بالاختيار - أن تضع المفعول الثاني موضع الفاعل فتقول: "أعطي الدرهم زيداً" ، فإن كان قد تعدد إلى المفعول الثاني بحرف الجر لم يجز إلا أن تضع المفعول الأول - الذي تعدد إليه بالنصب - موضع الفاعل، كما مضى من قولك: "دفع المال إلى زيد" ، فاحفظ هذا الفرق بين أن يكون الفعل متعدياً إلى مفعولين كلاهما منصوب وبين أن يكون يعود إلى الثاني منها بحرف جر، فإنه أصل يحتاج إليه . ولو قلت: "عُلِمَ منطلقٌ زيداً" لم يجز، ويجوز^(١): "أُعطي درهْمَ زيداً" ؛ لأنَّه لا يتصوَّرُ كون "المنطلق" معلوماً غير مرتبٍ على "زيد" ؛ لأنَّ المعنى في هذا الباب: على أنك تعلم الشيء على صفةٍ، فكما لا يتصوَّرُ أن تقول: "علم" بصفةٍ من غير أن تذكر الشيء كذلك لا يجوز أن تقول: "عُلِمَ منطلقٌ" من غير أن يكون مرتبًا على "زيد" ، وليس "الدرهم" صفةٌ في: "زيد" ، وإنما هو شيءٌ على حدة، فيجوز إسناد الفعل إليه، ألا ترى أنه يصح أن تقول: "دُفِعَ درهم" ، ولا يصح أن تقول: "عُلِمَ منطلقٌ" وأنت تحمل فيه ضميرًا لـ "زيد" .

فاما إذا كان الفعل متعدياً بحرف الجر واجتمع مع ذلك في الكلام ظرف ومصدر فلك أن / تقييم كل واحد منها مقام الفاعل، تقول: "سرت بزيد فرسخين يومين سيراً شديداً" ، فإن تركت ذكر الفاعل وأقمت الباء وما عملت فيه مقام الفاعل قلت: "سِير شديداً" ، فإن تركت ذكر الفاعل وأقمت الباء وما عملت فيه في موضع رفع، ويجوز أن تقييم "الفرسخين" مقام الفاعل، فتقول: "سِير بزيد فرسخان يومين سيراً شديداً" ، وإن أقمت "اليومين" مقام الفاعل قلت: "سِير بزيد فرسخين يومان سيراً شديداً" ، وإن أقمت المصدر مقام الفاعل قلت: "سِير بزيد فرسخين يومين سير شديد" ، ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل لا غير، فإن كان^(٢) مفعول به صحيح لم تقسم مقام الفاعل غيره، تقول: "صُرِبَ زيد يوم الجمعة ضرباً شديداً" ، ترفع: "زيداً" لا غير كما ذكرنا قبل . أما المشبه بالفاعل باللفظ فهو على ضربين: اسم "كان" ، وخبر "إن" .

(١) يجوز عند الكوفيين لأنهم يجيزون إقامة غير المفعول مع وحوده كما ذكرت سابقاً. ينظر ص: ٦٥٢١.

(٢) كان هنا تامة .

(الباب السادس)

في إعراب أسامي "كان" وأخواتها

وهي: "كان" و"أصبح" و"أمسى" و"ظل" و"بات" و"أضحي" و"دام" و"ما فتىء" و"ما زال" و"ما دام" و"ما برح" و"ما انفك" و"صار" و"ليس"، وما تصرف منهن، وما كان في معناهن مما يدل على الزمان المجرد من الحدث^(١)، فهذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ والنعت والخبر، فترفع المبتدأ والنعت ويصير اسمها، و[تنصب]^(٢) الخبر ويصير خبرها.

وقد [قبيل]^(٣): اسمها مشبه بالفاعل، وخبرها مشبه بالمفعول^(٤). إلا أن المفعول غير الفاعل، وفي هذه الأشياء الصفة الموصوف بعينه^(٥)، فلذلك سموها خبرا.

تقول: "كان سعد [الكريم بحرا]"^(٦)، / و"صار حمَّادُ الأديب كاتباً" ، و"أصبح الأمير العادل مسروراً" ، و"ظل جعفر المقيم جالساً" ، و"بات أخوك الهازل لاهياً" ، و"دام سعد

(١) هذا ما ذهب إليه ابن حني وكثير من المتكلمين. ينظر: اللمع: ٨٥ .

(٢) في الأصل: "ترفع" وهو خطأ .

(٣) إضافة يقتضيها السياق .

(٤) هذا هو منهب البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئا. ينظر: شرح التصریح: ١٨٤/١ .

(٥) أي: هي الموصوف بعينه .

(٦) كلام مطموس في الأصل ولعله ما ثبت .

العزيز كريماً، و "ما زال أبوك الفاضل عاقلاً"، و "ما انفك قاسمُ الشريف مقيماً"، و "ما فتىَ عمرو الأحمر ساهياً"، و "ليس الرجل الأول حاضراً"، وكذلك ما تصرف منها نحو: "يكون زيد العاقل ساكناً"، و "ليصِّبحنَ الْأَمْرُ الْخَفِي فاشياً"، وكذلك في الفعل المقيم^(١) نحو: "عبدالله مصبح صائماً"، و "كُلُّ حيٍّ صائراً ميتاً"، وكذلك إن كان بدل الاسم الظاهر اسم مضمر نحو: "أصبحت سالماً"، و "بَتْ ساهراً"، و "ظللت مقيماً".
ويجوز أن يصير "كان" والاسم الذي يرتفع به وخبره الذي يتتصب به - مضمراً، كله في لفظة واحدة، مثل قوله: "لو كان أحد ناجيا من هذا الأمر لكتته"، فإن في "التاء" اسم كان المرفوع، وفي "الهاء" خبر "كان" المنصوب، إلا أن الإعراب لا يظهر فيه .
ومن الضمائر قوله: ﴿وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾^(٢)، ﴿وَمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٣)، و﴿كُنُّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾^(٤)، ﴿وَمَا كَانُوا سَيِّقِينَ﴾^(٥)، و﴿يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدَاء﴾^(٦).

(فصل):

وإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة فاجعل المعرفة اسم "كان"، والنكرة خبر "كان" ، نحو: كان عمرو سخيّاً، ولا يجوز: كان سخيّ عمرأ، إلا في ضرورة الشعر، كما قال القطامي: ^(٧)

(١) يقصد اسم الفاعل .

(٢) سورة الفتح : الآية : ١٢ .

(٣) سورة الأعراف : الآية : ٧٢ .

(٤) سورة المؤمنون : الآية : ١٠٦ .

(٥) سورة العنكبوت : الآية: ٣٩ .

(٦) سورة الجن : الآية : ١٩ .

(٧) البيت من بحر الوافر، وهو للقطامي، في ديوانه: ٣١، الكتاب: ٢٤٢/٢، والمقتضب: ٩٤/٤، والأصول: ١/٨٣، وشرح المفصل: ٧/٦١، والمغني: ٤٥٣، والهمجع: ٢/٩٦، والدرر: ١/٨٨، ٨٨/١٦٠.

فِي قَبْلِ التَّفْرُقِ يَا ضُبَاعًا وَلَا يَكُنْ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعًا

فجعل " موقف" - وهو نكرة - اسم كان، و"الوداع" - وهو معرفة - خبرها .

وعلى هذه القاعدة قد اختلف في آي كثير من القرآن، منها: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءٌ ﴾^(١)، وقد قرأها أبو بكر^(٢) بنصب "الصلاوة" ورفع "مكاء وتصدية"^(٣)، وهذا خلْفٌ عند النحويين؛ لما ذكرنا من تقديم المعرفة على النكرة، إلا في ضرورة الشعر كقوله:

يَكُونُ مِزاجَهَا عَسْلٌ وَمَاءً^(٤)

وكقول الآخر^(٥):

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبَّيْ كَانَ أَمْكَأَ أَمْ حِمَارٌ^(٦)

(١) سورة الأنفال: الآية: ٣٥ .

(٢) هو أبو بكر بن عياش بن سالم الحنطاط الكوفي .

(٣) قرأ بذلك عاصم في رواية أبي بكر، وأبان بن تغلب، والأعمش، والحسين الجعفي، وأبو بكر. ينظر: السبعة: ٣٠٥، ٣٠٦، والمحتب: ١، ٢٧٨، وإعراب القرآن للنسناس: ٢/٦٢، إملاء ما من به الرحمن: ٢/٦، والكتاف: ٢/١٥٦، والبحر: ٤/٤٩٢، والمحجة في القراءات السبع: ١٧١ .

(٤) مصدره:

كَانَ سَلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِ

والبيت من بحر الوافر، وقائله: حسان بن ثابت الانصاري. ينظر: شرح ديوانه: ٥٩، والكتاب: ٤٩/١، والمقتضب: ٩٢/٤، والجمل: ٤٦، وشرح المفصل: ٩٣، ٩١/٧، والمغني: ٦٩٥، ٤٥٣، والدرر: ١/٨٨، والمحتب: ٢٧٩/١، والروض الأنف: ٢٨٠/٢، وسيأتي البيت كاملاً في الصفحة التالية، والشاهد (يكون مزاجها عسل) النكرة اسم كان، والمعرفة خبرها، وهذا لضرورة الشعر .

(٥) كلمة مطحومة في الأصل، والأظهر ما أثبته .

(٦) البيت من بحر الوافر، وهو لخداش بن زهير في: الكتاب: ٤٨/١، والمقتضب: ٤/٩٤، وشرح شواهد المغني للسيوطى: ٣١٠، وهو لثروان بن فزاره في: شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي: ١٦٤، وخزانة الأدب: ٧/٩٢، وبلا نسبة في: الضرورة للقرزاير: ٦٨ . الشاهد (أظبي أم حمار) اسم كان نكرة للضرورة .

٩٨٩

وإنما حاز ذلك للشاعر كما ذكرنا، فالاختيار رفع الصلاة^(١) لما ذكرنا / .
ومنها: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمُهُ عُلِّمُوا﴾^(٢) قرأ ابن عامر: (تكن) بالتاء،
(آية): رفع^(٣)، جعلها اسم "تكن"، و"أن يعلمه": خبر "تكن"; لأن "أن" مع الفعل
مصدر، فالتقدير: ألم تكن لهم آية علم علماء بني إسرائيل محمد في الكتب - إلى
الأنبياء قبله - أنه نبي .

وقرأ الباقيون: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ﴾ بالياء، ﴿لَهُمْ آيَةً﴾ نصب على خبر "كان"، واسم
"كان": ﴿أَنْ يَعْلَمُهُ﴾ وهو الاختيار؛ لأن "آية" نكرة، و"أن يعلمه" معرفة، وإذا
اجتمعت معرفة ونكرة اختيار أن يجعل المعرفة اسم "كان"، والنكرة خبرها، بل كان
سيبويه لا يجيز جعل النكرة اسم "كان"^(٤)، إلا في ضرورة لشاعر نحو قول حسان^(٥) :

كَانَ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

"من بيت رأس" أي: رئيس، قال عمرو:

بِرَأْسٍ مِنْ بَنِي جُحَشٍ بْنِ بَكْرٍ^(٦)

(١) كلمة غير واضحة في الأصل .

(٢) سورة الشعراء: الآية: ١٩٧ .

(٣) ينظر: السبعة: ٤٧٣، والكشف: ١٥٢/٢، والتيسير: ١٦٦، والبحر: ٤١/٧ .

(٤) الكتاب: ٤٩، ٤٨/١ .

(٥) سبق ذكره قريباً ص: ٢٠٥ هـ .

(٦) عجزه:

نَدَقُّ بِهِ السُّهُولَةَ وَالْحَرَوْنَا

البيت من بحر الراقر، وقائله: عمرو بن كلثوم في معلقته، ينظر: شرح المعلقات السبع للزوزنبي: ١١٨ ،

وجهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي: ٤٠٢/١ .

ومنها: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَهُمْ ﴾^(١) فرفع "الفتنة" - والثاء - في "تكن" - لأن "الفتنة" اسم "كان" ، و﴿ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٢) خبر "كان" ، وتقديره: ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم . ونصب "الفتنة" - والياء في ﴿ يَكُنْ ﴾^(٣) - لأن "الفتنة" خبر "كان" ، و﴿ أَنْ قَالُوا ﴾^(٤) اسم "كان" ، وهو الاختيار لعلتين:

إحداهما: أن "الفتنة" قد تكون معرفة ونكرة، والضمير في "أن قالوا" لا يكون إلا معرفة، وإذا اجتمع في كلام معرفة ونكرة جعلت المعرفة الاسم، ولذلك أجمع القراء على نصب: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ﴾^(٤) ، ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ ﴾^(٥) ، و﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾^(٦) وأمثالها إلا الحسن^(٧) .

والعلة الثانية: أن (القول) مذكر و"الفتنة" مؤنثة، فجعل "يكن" للقول المذكر وما أشبهها من الآيات .

فإن اجتمع معرفتان جعلت أيهما شئت اسم "كان" ، والآخر: "خبرها، خرو": "كان"^(٨) زيد أخاك" ، وإن شئت: "كان أخوك زيدا" . وعلى ذلك اختلف في قوله:^(٩)

(١) سورة الأنعام: الآية: ٢٣ .

(٢) سورة الأنعام: الآية: ٢٣ .

(٣) هذه قراءة حمزه والكسائي. ينظر: السبعة: ٢٥٥ ، والكشف: ٤٢٦/١ ، والاقناع: ٦٣٨/٢ . وقد سبق ذكرها ص: ١٨٧ .

(٤) سورة النمل: الآية: ٥٦ .

(٥) سورة آل عمران: الآية: ١٤٧ .

(٦) سورة الجاثية: الآية: ٢٥ .

(٧) ذكر أبو حيان أن طائفتين من القراء منهم حماد بن سلمة عن ابن كثير وأبو بكر عن عاصم فيما ذكره المهدوي قرأوا بفتح (قوتهم) جعلوه اسم كان. ينظر البحر ٧٥/٣ .

(٨) الكلمة مطموسة في الأصل .

(٩) كلامتان مطموستان .

﴿ثُمَّ كَانَ عَقِبَةَ الَّذِينَ أَسْءَلُوا السُّوَى﴾^(١)، فمن نصب "عقبة" جعلها خبر "كان"، وجعل اسم "كان": "السوى"; لأنها - أيضاً - معرفة، وإنها اسم من أسماء جهنم، والتقدير: / ثم كان عقبة الذين أساءوا جهنم، ومن رفع "عقبة" جعلها اسم "كان"، [وجعل]^(٢) خبراها: "السوى"، وأن كذبوا في محل النصب أيضاً، والتقدير: ثم كان عقبة الذين أساءوا جهنم بكذبهم أو لأن كذبوا. وما أشبهها من الآي .

(فصل):

واعلم أنه يجوز تقديم خبر "كان" على اسم "كان" ، كقولك: "كان منطلقاً زيداً" ، وعلى ذلك قوله: ﴿وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣)، ﴿وَمَا كَانَ حَوَابَ قَوْمِهِ﴾^(٤)، وأمثالها . ويجوز تقاديمه على "كان" أيضاً، كقولك: "منطلقاً كان زيداً" ، وأصبح "، وأمسى" ، وأضحي" ، و"ظل" ، و"بات" ، و"صار" . - منزلة "كان" في ذلك، يجوز لك فيها كلها تقديم الخبر على الاسم وتقاديمه على الفعل نفسه، تقول: "أصبح خارجاً زيداً" ، و"خارجياً أصبح زيداً" ، وكذلك أخواتها .

وأما "ليس" ف بهذه المنزلة في الشائع المستعمل، يقدم خبراها على اسمها، كقولك: "ليس منطلقاً زيداً" ، وعلى ذلك قوله: ﴿لَيْسَ الْبَرُّ أَنْ تُولَّوْا﴾^(٥) في قراءة من نصب،

(١) سورة الروم: الآية: ١٠ .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم في رواية: ﴿عَاقِبَةَ﴾ بالرفع، والباقيون بالنصب، يتظر: السبعة: ٥٠٦، والكشف: ١٨٢/٢، والتيسير: ١٧٤، والبحر: ٧/١٦٤، وحجة القراءات: ٥٥٦ .

(٢) في المخطوط: " يجعلها" والذي يتفق مع السياق: " يجعل" .

(٣) سورة الروم: الآية: ٤٧ .

(٤) سورة الأعراف: الآية: ٨٢ .

(٥) سورة البقرة: الآية: ١٧٧ .

جعله خبر "ليس"، والاسم: "أَنْ تُولُوا" ، والتقدير: ليس البرَّ تَوْلِيْكُمْ . ومثله: ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ ﴾^(١) و ﴿ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ ﴾^(١) ، ومن رفع جعله اسم "ليس" ، والخبر: "أنْ تولوا" ، والاختيار النصب لما ذكرنا في ﴿ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ ﴾^(٢) ، غير أن الأثر منع من ذلك؛ لأن في حرف ابن مسعود: (لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تُولُوا)^(٢) ، والباء تدخل على الأخبار دون الأسماء . وأما تقديم خبر "ليس" عليها فقد اختلف فيه^(٣) .

و"ما زال" وكل ما فيه "ما" على الجملة من هذه الأفعال يجوز تقديم الخبر فيها على الاسم، ولا يجوز تقديمه على الفعل، تقول: "ما زال كريماً زيداً" ، ولا يجوز: "كريماً ما زال زيداً" .

(فصل):

وأخبار "كان" وأخواتها كأخبار المبتدأ: اسم [مفرد]، أو فعل، أو جملة وفيها ذكر الأول، أو ظرف، أو ما يقوم مقام الظرف من حروف الصفات^(٤) .
تقول في الاسم المفرد: "كان زيد قائماً" .

وفي الفعل: "كان زيد يقوم" ، / ومنه قوله: ﴿ وَكَانُوا يَقُولُونَ ﴾^(٥) .

(١) سبق ذكرها قريباً ص: ٢٠٧ .

(٢) سبق ذكرها ص ٢٠٨ ، ينظر: الكشف: ٢٨١/١ ، ٢٨١/٢ ، واعراب القرآن للتحاس: ٢٧٩/١ ، والمحتسب: ١/١١٧ ، والجامع لأحكام القرآن: ٢٣٨/٢ ، والبحر: ٢/٢ ، ومفاتيح الغيب: ٩٦/٢ .

(٣) ذهب الكوفيون والميد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرین ومنهم ابن مالك إلى المنع، وذهب أبو علي وابن برهان إلى الجواز، واختلف التقل عن سبيويه من المنع إلى الجواز . ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٨/١-٣٥١، وشرح ابن عقيل: ٢٧٧، ٢٧٨/١ .

(٤) الكلمة مطموسة في الأصل، والمقصود كما سبق حرف الجر .

(٥) سورة الواقعة: الآية: ٤٧ .

وفي الجملة: "كان زيد قَامَ أبوه"، و"كان زيد أبوه منطلقٍ"، ولا بد في الجملة من ذكر يعود إلى الأول كما شرحته في خبر المبتدأ^(١).
وفي الطرف^(٢): "كان زيد في الدار".

وفيما أقيمت مقام الطرف: "كان زيد من القوم". وكذلك حروف الصفات^(٣) نحو:
"كان عِنْدك مال كثير"، وما زال فيك خير كثير، و"صار عليك فضل ظاهر من الله"،
و"أصبح إليك جمع كثير من الناس"، وقد شرحتنا في خبر المبتدأ وجه هذه الأشياء، فإذا
كان خير "كان" وأخواتها اسم فهو نصب كما ترى، وإذا كان فعلاً أو جملة أو ظرفاً أو
حرباً من حروف الجر أو من حروف الصفات فهو على ما يستحقه من الإعراب، غير أن
موضع جميعها نصب بخبر "كان" وأخواتها.

(مسألة):

تقول: "كان زيد منطلقاً"، الأصل: "زيد منطلقٌ"، فلما دخلت "كان" رفعت الأول
ونصبت الثاني، ويقال للمبتدأ عند دخول "كان" عليه - اسم "كان" ، وللخبر - خبر
"كان" ، ويقولون: "ما كان نولك أن تفعل كذا"^(٤) أي: ما كان منفعةً - لك هذا الفعل
- وحظاً، وقيل معناه: ما كان صلحاً لك، قال ليدي:

وَقَفْتُ بِهِنَّ حَتَّى قَالَ صَحْبِي جَزِعْتَ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالنَّوَالِ^(٥)

(١) ينظر ص: ١٦٤ .

(٢) كان من المتظر أن يمثل للطرف بظرف المكان أو الزمان وما يقوم مقامه بالجار والجرور ولكنه عكس هنا.

(٣) التمثيل بـ"عندك" ونحوها على حروف الصفات مسألة لم يقل بها أحد من قبل فيما أعلم. ولعل ذلك من باب تضارب المصطلحات .

(٤) ينظر اللسان (نول) ٦٨٤/١١ .

(٥) البيت من بحر الواقر، ينظر ديوانه: ٧٣، واللسان (نول): ٦٨٤/١١ .

أي: بالصلاح، فقوله: "نولك" أي: حظك ومنتلك على قول، وعلى القول الآخر أي: صلاحك، وفي إعراب المسألة وجهان: [رفع "نولك"^(١) على اسم "كان"، ونصبه على خبر "كان"، كقوله: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ﴾^(٢) وأخواتها .

(فصل):

ربنغي [أن تعلم]^(٣) أن "كان" هذه تسمى ناقصة، ويقال: إنها فعل غير حقيقي، ومعنى [غير الحقيقي]^(٤) عبارة عن الزمان فقط، فإذا قلت: "كان زيد منطلقاً"، لم يعقل [معنى أكثر]^(٤) من أنها تدل على أن زمان هذا الانطلاق زمان ماض، والفعل الحقيقي التام: ما دل على معنى زمان كـ"ضرب" - الذي يدل على زمان ماضٍ - وَضَرَبٌ فيه، وإنما تسمى "كان" وأخواتها ناقصة إذا كان لها أخبار .

ولـ"كان" وجه آخر تكون فيه فعلاً حقيقياً، وحينئذ تسمى هي وأخواتها تامة، وذلك إذا كانت "كان" بمعنى: حدث، ووْجَدَ، ووْقَعَ، وما أشبهها، كقولهم: "كانت الكائنة"، والمقدور كائن، يريدون: حدثت الحادثة، والمقدور واقع وحاصل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُرْ عُسْرَة﴾^(٥)، وهي في هذا الوجه تكتفي بالاسم الواحد، فيجيء منها ومن الاسم الواحد كلام مفيد، وتستغني عن الخبر المنصوب، نحو: "قد كان زيد"، أي: خلق ووْجَدَ، كما تقول: "أنا مذ كنت حبيبك"، أي: أنا حبيبك مذ خلقت، قال الشاعر:

(١) كلمتان مطموستان في الأصل لعلهما ما ذكرت .

(٢) سورة الجاثية: الآية: ٢٥ .

(٣) ما بين المقوفين مطموس في الأصل ولعل الصواب ما ذكرته .

(٤) كلمتان مطموستان في الأصل ولعل الصواب ما أثبته .

(٥) سورة البقرة: الآية: ٢٨٠ .

إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَادْفُونِي
فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشَّتَاءُ^(١)

أي: إذا وقع الشتاء .

وعلى هذه القاعدة اختلف في أي من القرآن منها في سورة البقرة: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ
تِجَرَّةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا﴾^(٢)، فمن^(٣) نصبها جعل اسم "كان" قوله: ﴿بِدِينِ﴾^(٤)،
أي: إلا أن يكون الدين بحارة. وكذلك في سورة النساء^(٥): إلا أن تكون الأموال بحارة
عن تراض منكم، ومن رفعها فيه جواباً:

أحدهما: أن يجعل "التجارة" اسم "كان" و"تدieron" خبر "كان"، وفي النساء: "عن
تراض" خبر "كان"، وتلخيصه: إلا أن تكون بحارة حاضرة مداراً .

والجواب الثاني - وهو الاختيار -: أن يجعل "كان" بمعنى: "حدث، وقع" ولا خبر لها.

(١) البيت من بحر الوافر، وقائله: الريبع بن ضبع الفزاروي. ينظر: الجمل للزجاجي: ٤٩، وشذور الذهب:
٣٥٤، والمجمع: ٨٢/٢، والدرر: ٨٤/١ . الشاهد (كان الشتاء) كان تامة بمعنى وقع .

(٢) سورة البقرة: الآية: ٢٨٢ .

قرأ حفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: السبعة: ١٩٣، والكشف: ٢٢٢، ٢٢١/١، والتيسير:
٨٥، والتحاف فضلاء البشر: ١٦٦، وجامع البيان: ١٣٢/٣، والبحر: ٣٥٣/٢، ومعاني القرآن
للأخفش: ٣٩٠/١، ومعاني القرآن للقراء: ١٨٥/١، ومحجة القراءات: ١٥١ .

(٣) في الأصل "ومن" بالواو، والصواب بدونها .

(٤) من قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُوا إِذَا تَدَايَتْمُ بِدِينِ
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَرَّةً بَارِجَةً فَمَنْ^(٦) يَهْدِمُهُ شَتَاءً...﴾ سورة البقرة: الآية:
٢٨٢ .

(٥) يقصد التقدير: إلا أن يكون الأموال بحارة عن تراض منكم. والآية: ٢٩ من سورة النساء، ونصها: ﴿إِلَّا
أَنْ تَكُونَ تِجَرَّةً عَنْ تِرَاضِكُمْ﴾، وقد قرأ حفص بحسب ﴿تِجَرَّةً﴾، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر:
السبعة: ٢٣١، والكشف: ٣٨٦/١، والتيسير: ٩٥، والبحر: ٢٤٩/٢، وجامع البيان: ٢٢١/٣، ومعاني
القرآن للأخفش: ٤٤١/١ .

و كذلك قوله في سورة الأنعام: ﴿وَإِنْ تَكُنْ مَيْتَةً﴾^(١)، أي: وإن يكن ما في بطون الأنعام ميتةً، أو أن تقع ميتةً، وكذلك فيها: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾^(٢)، تقديرها في النصب: إلا أن يكون المطعم ميتةً، وفي الرفع: إلا أن تقع ميتةً . وكذلك قوله: ﴿كَيْلًا يَكُونَ دُولَةً﴾^(٣) تقديرها في النصب: كيلا يكون ما أفاء الله دولةً، وفي الرفع: كيلا تقع، وكذلك قوله: ﴿إِنَّهَا إِنْ تَكُنْ مِثْقَالًا﴾^(٤). استنبط وجهها .

فأما في الوجه / الأول - الذي تسمى "كان" وأخواتها فيه ناقصة - فلا يتسم بها وبالاسم الواحد كلام مفيد، بل لا بد لها من اسمين أو ما يجري بجري الاسمين.

(١) سورة الأنعام: الآية: ١٣٩ .

قرأ ابن عامر وابن كثير بالرفع: ﴿مَيْتَةً﴾ ونصب الباقيون. ينظر: السبعة: ٢٧١، ٢٧٠، والكشف: ٤٥٤، والنشر: ٢٦٦/٢، ٢٣٣/٤، والبحر: ١٢٣/٧، ومعاني القرآن للفراء: ٤١/١ .

(٢) سورة الأنعام: الآية: ١٤٥ .

قرأ ابن عامر وأبو حعفر بالرفع والباقيون بالنصب. ينظر: الكشف: ٤٥٦/١، التيسير: ١٠٨، والنشر: ٢٦٦، واتحاف فضلاء البشر: ٢١٩، والجامع لأحكام القرآن: ٢٤١/٤، والبحر: ١٢٣/٧، ومعاني القرآن للفراء: ٣٦٠/١، وحججة القراءات: ٢٧٦ .

(٣) سورة الحشر: الآية: ٧ .

قرأ ابن عامر (دولةً) بالرفع، وقرأ الباقيون بالنصب. ينظر: الكشف: ٣١٦/٢، والتيسير: ٢٠٩، والنشر: ٣٨٦/٢، واتحاف فضلاء البشر: ٤١٣، وغيره النفع: ٣٣٩، والمحسن: ٣١٦/٢، والبحر: ٢٤٥/٨، ومعاني القرآن للفراء: ١٤٥/٣ .

(٤) سورة لقمان: الآية: ١٦ .

قرأ نافع وأبو حعفر والأعرج (مثقالٌ) بالرفع، والباقيون بالنصب. ينظر: السبعة: ٥١٣/٢، والكشف: ١٨٨/٢، والتيسير: ١٠٥، والنشر: ٣٢٤/٢، والكشف: ٢٣٣/٣، والجامعي لأحكام القرآن: ٦٧/١٤، والبحر: ١٨٧، وحججة القراءات: ٥٦٥ .

و كذلك: "أصبح" و "امسى" إذا كانتا بمعنى: "صار" كانتا ناقصتين، ولا بد لهما من خبر، نحو: "أصبح زيد مريضاً" ، و "امسى عمرو مسروراً" ، أي: صار، وإذا كانتا بمعنى الدخول في الصباح والمساء كانتا تامتين للمخبر لهما، نحو: "أصبح زيد" ، و "امسى سعد" ، و "امسينا وأصبحنا والحمد لله" .

و"أضحى" بمنزلة "أمسى" في اللغتين. وكذلك "ظل"، و"بات" كلتاهما قد تكونان ناقصتين ولهما خبر، تقول: "ظل زيد يفعل كذا"، و"ظل عمرو ساعياً"، و"بات سعد يفعل كذا"، و"بات جعفر وانياً"، وقد تكون "ظل" في هذا الوجه بمعنى: "صار"، قال الله تعالى: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا ﴾ (٢) أي: صار . وقد تكونان تامتين لا خبر لهما، نحو: "ظل يمكن كذا"، أي: أفني نهاره هناك، و"بات مبيتا طيباً".

وأما "صار" فلا يكون إلا ناقصاً، ولا بد له من خبر، ويidel على حال لم تكن قبله، نحو: "صار زيد فقيها"، يعني: أنه لم يكن قبل بهذه الصفة. وقد يكون تماماً فيقال: "صار إلى" بمعنى: سر، وقد يوضع "عاد" موضع "صار" (٣)، قال الشاعر: وقد عاد ماء الأرض بحراً فرداً إلى مرضي أن أبحر المشرب العذب (٤) وقد وضع في القرآن "أني" موضع "عاد"، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَى وَجْهِ أَبِي يَاءِ بَصِيرَا﴾ (٥) أي: يعد.

وأما "ما زال"، و"ما برح"، و"ما فتىء"، و"ما انفك"، فأربعتها بمعنى، وهو: استغراق الزمان كله، فإذا قلت: "ما زال زيد(٦) [كريما](٧)"، كان المعنى: أنه كان

(١) أيّ: لغة التمام ولغة النقص .

(٢) سورة النحل: الآية: ٥٨، وكذلك في: سورة الزخرف: الآية: ١٧.

(٣) يعمل عمل "صار" ما وافقها في المعنى مثل: عاد وأخى ورجم. ينظر: شرح الأشموني: ٢٢٩/١.

(٤) البيت من بحر الطويل، وقائله: نصيبي، ينظر: شعر نصيبي: ٦٦ . الشاهد (عاد) عملت عملاً صار .

^(٥) سورة يوسف: الآية: ٩٣.

(٦) في الأصل: "زيداً".

(٧) الكلمة مطمورة في الأصل .

كربما في جميع الأزمنة التي وجد فيها. وإذا قلت: "لن (١) يزال زيداً خارجاً"، كان المعنى: أن الخروج يستمر به في جميع الأزمنة (٢) المستقبلة، فإذا قد عرفت معنى الواحد فالثلاثة الباقية بمنزلته سواء.

ولا يستعمل "ما زال"، و"ما فتىء"، إلا مع حرف النفي، تقول: / "لا يزال"، و"ما يزال"، و"لم يزل"، ويجوز "ما زيل" في لغة قوم (٣)، و"ما فتىء"، و"لا تفتوا" وأمثالها. ويجوز للشاعر حذف حرف النفي كما قالت امرأة:

تَرَالْ حِبَالْ مُبَرَّمَاتْ أَعَدَّهَا
لَهَا مَامَشَيْ يَوْمًا عَلَى خُفَّهِ جَمَلُ (٤)

ومنه قوله تعالى: ﴿تَآتَ اللَّهُ تَقْتُلُوا﴾ (٥) أي: ما تفتوا، - وهذا اللفظان أعني: "ما زال" و"ما فتىء" - لا يكونان إلا ناقصين، ولهما خبر كما ترى.

فاما "ما برح"، و"ما انفك" فقد تستعمل معهما كلمة النفي، نحو: "ما انفك"، و"لم ينفك"، و"لا ينفك"، و"ما برح"، و"لن يبرح"، و"ما براحت"، ويكونان ناقصين كما مضى، وقد يكونان تامين ولا خبر لهما، ويستعملان في غير هذا المعنى من غير كلمة النفي نحو: "برح الخفاء"، أي: انكشف، و"انفك الشيء عن الشيء"، أي: انفصل .
وتدخل كلمة "لا" في "زال" و"بح" و"انفك"، ويستعمل (٦) كلها بمعنى الدعاء،

(١) الكلمة مطموسة في الأصل ولعلها ما ذكرت .

(٢) الكلمة مطموسة في الأصل ولعل صوابها ما أثبتته .

(٣) لغة أناس من العرب كما حكى ذلك أبو الخطاب ينظر: اللسان (زول) ٣١٣/١١ .

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو لامرأة سالم بن قحطان. ينظر: سمط اللاطي: ٦٣١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٧٢٧، ونسب لسالم بن قحطان في: الخزانة: ٢٤٦، ٢٤٥/٩، وبلا نسبة في: شرح المفصل:

. ١٠٩/٧

(٥) سورة يوسف: الآية: ٨٥ .

(٦) "يستعمل" على تقدير اللفظ .

نحو: "لا زال زيد سالماً"، و"لا برح عمرو^(١) سيداً"، و"لا انفك محمدٌ محموداً"، ولا يقولون: لا "فتىء" بهذا المعنى .

وأما "ما دام" فلها معنى مفرد وذلك أنها في معنى ظرف الزمان وقد وقع فيه فعل، فإذا قلت: "ما دام زيد منطلقاً" ، كان في تقدير قوله: مدة دوام زيد منطلقاً، و"ما" في هذا الموضع يعني المصدر، وتنصب "المدة" للظرف؛ ولذلك لا يصح لها معنى ما لم يكن معها كلام آخر، كقولك: "اجلس ما دام زيد جالساً" ، ولو قلت: "ما دام زيد" وسكت لم يكن شيئاً؛ لأنها لما كانت في تقدير قوله: "مدة دوام زيد جالساً" لم يكن بدُّ من فعل تذكر أنه واقع في هذه المدة، فصار اقتصارك عليها - لو اقتصرت - منزلة قوله: "يوم الجمعة" بالنصب، على أنه ظرف قد وقع فيه أمر، من غير أن تذكر ذلك الأمر، فتقول: "خرجت يوم الجمعة" ، وما أشبهه .

وأما "ليس" فلا يأتي إلا نافضاً، ويستعمل في الاستثناء معنى "إلا" ، تقول: " جاء القوم ليس زيداً" ، على معنى: ليس الحائني زيداً، ويكون "ليس" معنى "لا" كقول ليid: إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى / لَيْسَ الْجَمَلُ^(٢)

(١) في المخطوط: "عمروا" والصواب: "عمرو" .

(٢) صدره:

وإذا أثْرَضْتَ قَرْضاً فَاجْزِه

البيت من بحر الرمل، وهو في ديوانه: ١٧٩، وفي الكتاب: ٣٣٣/٢، والمقتبس: ٤١٠/٤، والمقاصد التحوية: ٤/١٧٦، وشرح التصريح: ١٣٥/٢، وعزارة الأدب: ٢٩٦/٩، وبلا نسبة في: مجالس ثعلب: ٥١٥، والأصول: ١/٢٢١، ٢٣٥، والصاغي: ١٤١ .

ورواية الكتاب:

إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرَ الْجَمَل

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت في هذا الموضع .

يعني: لا الجمل، وتقول العرب: " جاء القوم ليسك وليسني "(١)، كما تقول: غيرك وغيره وغيري، والفصل في هذا الباب أقوى، فيقال: "ليس إياك"، ولا يأتي الوصل إلا في القليل، قال الشاعر:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ
لَا نَرَى فِيهِ عَرِيبًا
لَيْسَ إِيَّاهُ وَإِيَّاهُ
لَكِ وَلَا تَخْشَى رَقِيبًا (٢)

ولم يقل: ليسني وليسك، ولو قال لكان جائزًا.

وأخبار "كان" وأخواتها بمنزلة المفعول الثاني في أنه يجوز فيه الفصل والوصل في الضمير، غير أن الفصل أقوى، نحو: كُنْتُهُ وَكُنْتُ إِيَاهُ، وصرت وصرت إِيَاهُ، وكذلك أخواتها فافهم .

وقد تكون "كان" زائدة موكّدة للكلام فلا تحتاج إلى خبر منصوب، نحو: "بصّرت برجل كان قائم"(٣) أي: بصّرت برجل قائم، و"كان" زائدة ليس لها اسم ولا خبر، قال الشاعر:

سَرَّاًةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانَ الْمُسَوْمَةِ الْعِرَابِ (٤)

(١) ينظر: الصداح: ٩٧٦/٣، واللسان (ليس) ٢١٢/٦ .

(٢) البيتان من بحر الرمل، وهو ابن أبي ربيعة، وهو في ديوانه: ٣٤١، وفي الكتاب: ٣٥٨/٢، ونسبهما صاحب الخزانة للعرجي. ينظر: الخزانة: ٣٢٤، ٣٢٢/٥، وبلا نسبة في: المقتصب: ٩٨/٣، والأصول: ٩٨/٢، ٢٤٣، والمفصل: ٦٢، وشرح المفصل: ١٠٧، ٧٥/٣، والنصف: ٦٢/٣ .

(٣) جزء من الكلمة مطموس .

(٤) البيت من بحر الوافر، ولم أهتد لمعرفة قائله، وهو في: شرح المفصل: ٩٨/٧، ١٠٠، ٩٨/١، وشرح الأشموني: ٢٤١/١، والمقاديد التحوية: ٤١/٢، وشرح التصريح: ١٩٢/١، والهمع: ١٠٠/٢، والدرر: ٨٩/١، وحاشية يس: ١٩١/١، وسر الصناعة: ٢٩٨/١، والأزهية: ١٩٧، والضرائر: ٧٨، ووصف المباني: ٢١٩، ٢١٨ .

ومعنى سراة بنى بكر: جمع سرى وهو الشريف، تسامي: تعلو وتسمو، العراب: الخيول العربية .

أي: على المسومة، وجعل "كان" لغوا .

وقد تضمر "كان" واسمها، وجعل الخبر المنصوب دليلاً على إضمارها، ومن ذلك قولهم: "الناس محييون بأعمالهم إن خيراً فخيراً وإن شرّاً^(١) فشرّاً، أي : إن كان عملهم خيراً كان جزاءهم خيراً وإن كان عملهم شراً كان جزاءهم شراً، ومنه:

قَدْ قِيلَ [مَا قِيلَ]^(٢) إِنْ صِدِقاً وَإِنْ كَذِباً

فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَ^(٣)

أي: إن كان القول صدقاً وإن كان القول كذباً، وعلى ذلك فقس ما أتاك من هذا النوع.

(فصل): في ضمير القصة والشأن.

اعلم أن هاهنا ضميراً يؤتى به في صدر الكلام لا يعود إلى مذكور، يقولون: "هو زيد منطلق"، فيجعلون هذا الضمير دلالةً على ما في نفس المتكلم، كأنهم قالوا: "الأمر أو الشأن أو الحديث زيد منطلق"، فهو إذن ضمـ[ير الشأن]^(٤) للذكر على شريطة التفسير^(٥)، معنى هذا: أنك إذا قلت: "هو" لم [يعقل]^(٦) المراد، ولم يعلم أنك أردت أن تضمر الأمر، فإذا قلت: "زيد منطلق" ثبت^(٧) مرادك من هذا الضمير، وعلم أنك أردت أن تقول: الأمر [أو الشأن زيد]^(٨) .

(١) ينظر الكتاب ٢٥٨/١ .

(٢) ما بين المعقوفين إضافة يتم بها الوزن والمعنى وهي من ثبت المصادر .

(٣) البيت من بحر البسيط، وقائله: النعمان بن المنذر. ينظر: الكتاب: ٢٦٠/١، وشرح المفصل: ٩٧، ٩٦/٢، ١٠١/٨، والمقاصد التحوية: ٦٦/٢، والدرر: ٩٠/١، والأمثال الشجرية: ٣٤١/١، ٣٤٧/٢، وبدون نسبة في: المعني: ١٦١، وشرح الأئمـوني: ٢٤٢/١، والطبع: ١٠٢/٢ .

(٤) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل ولعله ما ذكرت . والشاهد (إن صدقاً وإن كذباً) حذفت كان واسمها، وجعل الخبر المنصوب، والتقدير: إن كان القول صدقاً .

(٥) ينظر بحالـ العلماء للزمجامي ١١٥ .

(٦) كلمة مطموس بعضها في الأصل ولعل صوابها ما ذكرت . والمعنى: لو قلت: كلمة "هو" لم يعقل مرادك منها

(٧) كلمة مطموسـة في الأصل، ولعل صوابها ما ذكرت .

(٨) ما بين المعقوفين مطموسـ في الأصل .

وإذ قد عرفت ذلك فإن هذا الضمير لا يؤتى به إلا مبتدأ أو في حكم المبتدأ، ولا بد من جملة تحييء بعده كما رأيت في قولك: "هو زيد منطلق"، / فلو قلت: "هو منطلق" زاعماً أن "هو" ضمير الأمر - كان حالاً، فهذا مثال كونه مبتدأ. وأما مثال كونه في حكم المبتدأ: فهو أن تجعله اسم "كان" أو اسم "إن" وأنحواتهما، فإذا جعلته اسم "كان" قلت: "كان زيد منطلق" فرفعت "منطلاقاً" لأنك قدرت في "كان" ضمير الأمر، وجعلته اسم لها، فإذا وجدت "كان" اسمها؛ كان "زيد" مرفوعاً بالابتداء، وكان "منطلق" خبراً عنه، ثم تكون الجملة في موضع نصب لأنها خبر "كان"، وعلى ذلك قالوا: "ليس الطيب إلا المسك"^(١) برفع: "المسك"، جعلوا في "ليس" ضمير الأمر، وجعلوا الاسمين مبتدأ وخبراً، ولم يرفعوا "الطيب" بأنه اسم "ليس" فيجب نصب "المسك" على أن يكون خبراً، وعلى ذلك قول الشاعر:

إِذَا مِتْ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتْ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُتُبَ أَصْنَعْ^(٢)

أي: كان الشان الناس صنفان، ومنه قول المتنى:

إِنَّ السَّلَاحَ جَمِيعُ النَّاسِ يَحْمِلُهُ وَلَيْسَ كُلُّ ذَوَاتِ الْمِخْلَبِ السَّبْعُ^(٣)

أضمر في "ليس" الأمر، وجعل: كل ذوات المخلب السبع "مبتدأ وخبر" ولم يرفع "السبع" بـ"ليس". فيلزم نصب "كل"؛ والذي دعا إلى ذلك - مع إمكان النصب في "كل" - أن جعل "كل" خيراً يفسد المعنى؛ إذ المراد أن ينفي كون كل ذي مخلب سبعاً، لا أن ينفي كون كل سبع ذا مخلب، فهو يقول: "قد يكون في ذوات المخالب ما ليس بسبعين كما يكون في حملة السلاح من لا يعني ذلك السلاح عنه، ولا يريد أن يقول: إن في السبع ما ليس له مخلب؛ لأنه لا يكون بمقصوده.

(١) ينظر مجالس العلماء للزجاجي .

(٢) البيت من بحر الطويل، وقائله: العجيز السلوبي، والبيت في شعر العجيز: ٢٢٥، والكتاب: ٧١/١، والجمل: ٥، وشرح المفصل: ١٠٠/٧، ١١٦/٣، ٧٧/١، والمقاصد التحوية: ٨٥/٢، والمعنى: ١١١، ٦٧/١، والدرر: ٤٦/١. والشاهد (الناس صنفان) قدر في كان اسمها ضمير الشأن حذف، والجملة خيره، التقدير: كان الأمر الناس صنفان .

(٣) البيت من بحر البسيط، وهو في التبيان بشرح الديوان: ٢٣٤/٢ . الشاهد: اسم ليس ضمير الأمر والشأن، أي: ليس الأمر .

وقال بعضهم^(١): إن "ليس" حرف يرفع تارة وينصب أخرى؛ بمنزلة كلمة "ما" في اللغة الحجازية، غير أن المشهور هو الأول.

فأما جعل ضمير القصة اسمًا لـ"إن" - نحو: "إِنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" ، يعني: إن الأمر زيد منطلق، / ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾^(٢)، و﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَفِرُونَ﴾^(٣)، وأمثالها من آيات القرآن ليس هاهنا شيء يتصور أن يكون هذا الضمير عائداً إليه، فلا وجه إلا حمله على أنه ضمير الأمر، وهو في التنزيل كثير.

ومنه قول أبي قطيفة حين نفاه ابن الزبير مع بني أمية إلى الشام:

وَمَا أَخْرَجْنَا رَغْبَةً عَنْ بِلَادِنَا
وَلَكِنَّهُ مَا قَدَرَ اللَّهُ كَائِنُ
كَائِنٌ أَسِيرٌ إِلَى تِلْكَ الرُّجُوهِ صَبَابَةً
أَحِنُّ إِلَى تِلْكَ السَّلَاسِلِ رَاهِنُ^(٤)
فَالهاء في "لكنه" ضمير الأمر والشأن .

(فصل):

اعلم أن أهل الحجاز يشبهون "ما" بـ"ليس" في رفع الاسم ونصب الخبر، فيقولون: "ما زيد منطلقاً" كما يقال: "ليس زيد حاضراً" ، ومن ذلك قوله^(٥): ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٦) ،

(١) القول لابن السراج وتبعه الفارسي وابن شقيق وجماعة. ينظر: الأصول ١/٨٢، وكتاب الشعر ٧-٩، والمعنى: ١/٢٩٣.

(٢) سورة طه: الآية: ٧٤.

(٣) سورة المؤمنون: الآية: ١١٧.

(٤) البيتان من بحر الطويل، وقد نسبهما الأصفهاني لأبي قطيفة. ينظر: الأغانى: ١/٣١.

(٥) سورة يوسف: الآية: ٣١.

(٦) في الأصل: (بشر) والصواب ما أثبته .

فإن قدَّمت الخبر أو نقضت النفي بـ "إلا" بطل عملها، تقول في التقديم: "ما منطلق زيد"، ولا يجوز نصب "المنطلق" هاهنا كما حاز في قوله: "ما زيد منطلق"، وتقول في النقض: "ما بكر إلا شاخص"، ولا يجوز "شاخصاً" قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَة﴾^(١).

وتدخل الباء في خبر "ما" فتفيد تأكيد النفي، نحو: "ما زيد منطلق"، كما دخلت في خبر "ليس" مؤكدة للنفي، نحو: "ليس زيد منطلق"، أي: ليس زيد منطلاقاً، ولا يجوز إدخال الباء مع نقض النفي، فلا يقال: "ليس زيد إلا بذاهب"، و"ما عمرو إلا بخارج".

فإن عطفت [على خبر "ما"]^(٢) وخبر "ليس" بعد دخول الباء فيهما حاز في المعطوف الجر على [اللفظ]^(٣) والنصب على الموضع، تقول: "ليس زيد بخارج ولا قائم"، فإن قلت: "ولا قائماً"^(٤) على الموضع حاز، وكذلك: "ما عمرو بمحسن ولا محمل بحمله"، قال الشاعر:

[مُعَاوِيَ إِنَّا]^(٥) بَشَرٌ فَأَسْجَحْ
فَلَسْنَا بِالْجَبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا]^(٦)

(١) سورة القمر: الآية: ٥٠.

(٢) كلام مطموس في الأصل ولعله ما ذكرت.

(٣) كلمة مطومة في الأصل.

(٤) طمس في بعض الحروف في الأصل.

(٥) كلمتان مطومستان في الأصل، وقد أثبتهما من المصادر.

(٦) البيت من بحر الراقر، وقد نسبه سيبويه لعبد الله بن الزبير. ينظر: الكتاب: ٦٧/١، وقد تُسب لعقيبة الأستدي في: الانصاف: ٣٣٢/١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى: ٨٧٠، وسمط اللالى: ١٤٨، والاقتضاب: ٦٣، وحرانة الأدب: ٢٦٠/٢، وب بدون نسبة في: الكتاب: ٢٩٢/٢، ٣٤٤، ٩٣/٣، والقتضب: ٣٢٨/٢، ١١٢/٤، ٣٧١، والحمل للزجاجى: ٥٥، والشعر والشعراء: ٩٩، والمحجة في القراءات السبع: ١٠٧.

عطف "الحديد" على الموضع، فكأنه قال: فلسنا الجبال ولا الحديد. وهذه التصرفات المذكورة في "ما" كلُّها على لغة أهل الحجاز .

فأما بنو تميم فلا يجعلون لـ"ما" عملاً، ويقيمونها / مقام الحروف التي لا تعمل شيئاً، نحو: "هل" و"بل"، وأمثالها من الحروف التي لا تعمل شيئاً .

فإن نفيت شيئاً وحققت غيره في آخر الكلام بـ"لكن" الخفيفة على اللغة الحجازية – نصبت الخبر الأول ورفعت الآخر، نحو قوله: "ما محمد جاهلاً لكن عاقل" .

وعلى هذه القاعدة اختلف في قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أَمْهَاتِهِم﴾^(١) فمن رفع التاء فعلى لغة بنو تميم، ومن كسر فإن موضعها نصب بخبر "ما" على اللغة الحجازية، وـ"هنّ" اسم "ما"، وموضعها رفع ، وهو المختار لقوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٢)، وليس في القرآن خبر "ما" إلا في هذين الموضعين^(٣) .

(١) سورة الجادلة: الآية: ٢ .

قرأ عاصم في رواية المفضل: (ما هُنَّ أَمْهَاتِهِم)، وقرأ الباقيون بالنصب. ينظر: السبعة: ٦٢٨، وإملاء ما من به الرحمن: ٢٥٧/٢، والكاف: ٧٠/٤، والجامع لأحكام القرآن: ٢٧٩/١٧، والبحر: ٢٣٢/٨ .

(٢) سورة يوسف: الآية: ٣١ .

(٣) يقصد: خبر "ما" منصوباً .

(الباب السابع)

في أخبار إن وأخواتها

اعلم أن: "إن"، و"أن"، و"كأن"، و"لكن"، و"لعل"، و"ليت"، ستنتها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ والنعت ويصير اسمها، و[ترفع]^(١) خبر المبتدأ ويصير خبرها، واسمها مشبه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل، تقول: "إن سعداً اللَّبِيبَ ذَاهِبٌ"، "وبلغني أن حمداً أخاك شاخص"، "وكأن حمداً حبيبك أسدٌ"، "وما جاء عمرو لكن زيداً شريك قادم"، "وليت أخاك العالم حاضر"، "ولعل الرجل الأحمر واقف"، وكذلك إن كان الاسم مضمراً نحو: "إنك ذاهب" فالكاف في موضع الاسم المنصوب، وكذلك: "إني شاخص"، "وكأنك عارف"، "ولعلك قريب"، "ولتكن عالم".

وهذا الباب كله منزلة الفعل في وصل الضمير مع هذه الحروف، نحو قوله: "إنه"، " وإنك"، " وإنها"، " وإنني"، " وإننا" ، ولا يجوز فصل الضمير فيه فلا يقال: "إن إياك". وتقول في ضمير نفسك: "إني" ، فتلحق قيل الياء نونا^(٢) كما تلحق قبل الفعل، حيث تقول: "ضربني" ، ومنهم من يترك النون ويقول: "إني" ، "وكاني" ، وذلك لكرابهية اجتماع^(٣) ثلات نونات / وهذا كما يقال: "هما يضرباني" ، يراد: "يضربانني" ، فيتركون النون كرابهية اجتماع النونين .

وقالوا: "على" ، شبهوه بـ"أني" لأن اللام قريبة من النون، وقد يجوز أن يقال: "علىني" ، غير أن القرآن على القول الأول^(٤) .

فأما "ليت" فالوجه فيه: "ليتني" بإثبات النون، ولا يقال: "ليتي"^(٥) .

(١) في الأصل: (تنصب) وهو خطأ.

(٢) تسمى نون الرقاية .

(٣) ينظر: المقتضب: ٢٤٥/١ . ٢٥٠.

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿عَلَى أَبْلَغِ الْأَسَابِبِ﴾ .

(٥) يرى ابن مالك أن حذف نون الرقاية من "ليت" نادر وليس منتعاً، وأجاز ذلك الفراء. ينظر: شرح الأشموني: ١٢٣/١ ، وشرح ابن عقيل: ١١١، ١١٠/١ .

(فصل):

وإن عطفت على شيء من هذه الأسماء قبل الخبر كان نصاً في قول القراءة^(١)، نحو قوله: "إنَّ مُحَمَّداً وعُمْرَا خارجَانَ" ، "وَكَانَ عُمْرَا وسَعْدَا أَسْدَانَ" ، "وَلَعِلَ زِيدَا وَجَعْفَرا قَادْمَانَ" ، وكذلك أخواتها .

فاما قوله^(٢) تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾، قال القراء: "الحجۃ في رفع: ﴿الصَّابِئُونَ﴾ أنه عطف على: ﴿الَّذِينَ﴾، و﴿الَّذِينَ﴾ حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب "إن" ضعيفاً - وضياعه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره - جاز رفع "الصَّابِئِينَ" ، قال: "ولا أستحب أن أقول: "إنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَزِيدَ قَائِمَانَ"؛ لبيان الإعراب في "عبد الله" ، وقد كان الكسائي يحيى بن عبد الله^(٣) ينتحج بأبيات من شعره^(٤)، فعلى قوله يجوز الرفع في المعطوف على اسم "إن" ، نحو: "إنَّ مُحَمَّداً وَعُمْرَا خارجَانَ" .

وإن ذكرت أسماء من أسماء التوكيد قبل الخبر فلك في ذلك الاسم النصب تبعاً للاسم، ولكل رفع على الابتداء، وعلى هذه القاعدة اختلف في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾^(٥)، فمن نصب "الكل" جعله تأكيداً للأمر الذي هو اسم "إن" ، ومن رفع جعله ابتداء وجعل: ﴿اللَّهُ﴾ خبره، وجعل الجملة خبر "إن" .

(١) ينظر: معاني القرآن: ١/٣١٠، ٣١١، ٣١١، والإنصاف: ١/١٨٦ .

(٢) الآية ٦٩ من سورة المائدۃ، وسيأتي مزيد بيان لها ص: ٢٢٨ . . .

(٣) ينظر: معاني القرآن للقراء: ١/٣١١، ٣١٠ .

(٤) سورة: آل عمران، الآية: ١٥٤ .

قرأ أبو عمرو ويعقوب بفتح (كُلُّه) والباقيون بالنصب. ينظر: السبعة: ٢١٧، الكشف: ١/٣٦، التيسير: ٩١، النشر: ٢٤٢/٢، الاتحاف: ١٨٠، جامع البيان: ٤/١٤٢، الجامع لأحكام القرآن: ٤/٢٤٢، البحر: ٨٨/٣، مفاتيح الغيب: ٩/٤٧، الحجة في القراءات السبع: ١١٥، حجة القراءات: ١٧٧ .

وإن عطفت على اسم "إن"، و"لكن" بعد خبرهما حاز لك النصب على اللفظ والرفع على موضع الابتداء، تقول: "إن سعدا لقاعد وعمرا"، وإن شئت و"عمرو"، وكذلك لكن حمداً ذاهب وبشراً، وإن شئت : "وبشر"، أما النصب فعلى أن تتبع الثاني الأول فيجري على إعرابه، وأما الرفع فعلى أن تُتَّبِعَ الاسم المضمر الذي في الخبر من قوله: "ذاهب"، فإن ذلك رفع على الابتداء لولا دخول "إن".

ولا يجوز العطف على موضع الابتداء مع بقية أخوات: "إن"، و"لكن"؛ لزوال معنى الابتداء^(١) فيها، وعلى هذه القاعدة اختلف في آي من القرآن منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرِيْءُ(٢) مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ(٣)﴾.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنْ وَعْدَ اللَّهِ(٤) حَقٌّ وَالسَّاعَةُ(٥) فَالنَّصْبُ نَسَقٌ عَلَى:(إِنْ وَعْدَ اللَّهِ)، والاختيار هو الرفع؛ لأن الكلام قد تَسَمَ دونه وهو قوله:

(١) كلمتان مطموس بعضهما في الأصل ولعلهما ما ذكرت .

(٢) الكلمة مطمومة في الأصل .

(٣) سورة: التوبة، الآية: ٣ .

قرأ يعقوب وابن أبي إسحاق وعيسي بن عمر وزيد بن علي والحسن وروح بالنصب، وقرأ الباقيون بالرفع . ينظر: اتحاف فضلاء البشر: ٢٤٠، إعراب القرآن للتحاسن: ٢٠٢/٢، إملاء ما من به الرحمن: ١١/٢، الكشاف: ١٧٣/٢، الجامع لأحكام القرآن: ٨/٧٠، البحر: ٥/٦، مفاتيح الغيب: ١٥/٢٢٣، الألوسي: ٤٧/١٠ .

(٤) كلمات مطمومة في الأصل .

(٥) سورة: الجاثية، الآية: ٣٢ .

قرأ حمزة وأبو عمرو بالنصب، وقرأ الباقيون بالرفع . ينظر: السبعة: ٥٩٥، الكشف: ٢٦٩/٢، التيسير: ١٩٩، غيث النفع: ٣١١، جامع البيان: ٢٥/١٥٧، الجامع لأحكام القرآن: ١٧٦/١٦، البحر: ٨/٥١، حجة القراءات: ٦٦٢ .

﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌ﴾؛ ولأن الاختيار في العطف بعد / خبر "إن" أن يرفع، وأن المعطوف على الشيء يجب أن يكون في معناه، فإذا اختلف المعنى اختيار القطع من الأول والاستئناف .

ومنها قوله: ﴿مِنْ شَجَرَةِ أَقْلَامٍ وَالْبَحْرُ﴾^(١)، وقرأ أبو عمرو هنا بالنصب، وفي قوله: ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ﴾^(٢) بالرفع، لأن الكلام في: ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ﴾ تام، وهنا الكلام غير تام فأشبه المعطوف قبل الخبر؛ لأن "لو" تستدعي جواباً، وإن كان عطفاً بعد الخبر. وأما رفع "والبحر" فالعطف على ما قبل دخول "إن"، ووجه آخر وهو: أن يكون على الاستئناف، وحججة ثالثة وهي: قراءة ابن مسعود: (من شجرة أقلام وبحر)^(٣).

(فصل):

وإذا جمعت بين حروف الخفظ وحروف النصب أعملتها جميعاً، إلا أنه لا يجوز أن تفرق بين الخافض والمحفوض، مثل قوله: "إن في القوم عمراً" ، خفضت "ال القوم" بـ"في" ، ونصبت "عمراً" بـ"إن" ، وكان الخافض والمحفوض جملة^(٤) وهي خبر "إن" ،

(١) سورة: لقمان، الآية: ٢٧ ﴿لَوْلَوْ أَنْمَاءٍ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةِ أَقْلَامٍ وَالْبَحْرُ﴾ .

قرأ أبو عمرو ويعقوب بالنصب (والبحر) والباقيون بالرفع. ينظر: السبعة: ٥١٣، الكشف: ١٨٩/٢، التيسير: ١٧٧، النشر: ٣٤٧/٢، اعراب القرآن: ٢٨٨/٣، جامع البيان: ١٨٢/٢١، البحر: ١٩١/٧، معاني القرآن للقراء: ٣٢٩/٢، المحسوب: ١٦٩/٢، حجة القراءات: ٥٦٦ .

(٢) سبق ذكرها ص ٢٢٤ .

(٣) قراءة ابن مسعود وأبي طلحة بن مصرف. ينظر: الكشف: ١٨٩/٢، معاني القرآن للقراء: ٣٢٩/٢، المحسوب: ١٦٩/٢، الكشاف: ٢٣٦/٣، البحر: ١٩١/٧ .

(٤) في التعبير تسامح وهو شبه جملة .

وكذلك: "ليت عند زيد بكرا"، خفضت "زيداً" بـ"عند"، ونصبت "بكراً" بـ"ليت"، وكذلك أخواتها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لِآيَاتٍ﴾^(١) وأمثالها، وكذلك إن كان بدل الظاهر في المخصوص اسم مضمور - نحو: "ليت عندك عمرًا" - فإن الاسم المضمر في الكاف في موضع الخفض، وربما طال الكلام الذي يمحى بين الحرف الناصب وبين اسمه بكثرة ما يقع بينهما، فليتفقد ذلك، نحو قوله: "إِنْ فِي الرُّهْطِ - الَّذِينَ أَعْطَوْكُ الدُّنَيْرَ الْجِيَادَ - عَبْدَ اللَّهِ" ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخْلَافِ الْلَّيلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٢) إلى قوله: ﴿... وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ لِآيَاتٍ﴾^(٣)، فـ"الآيات" نصب بـ"إنْ" كما ترى .

فإن عطفت على هذا النوع فيجوز لك فيه النصب عطفاً على اسم "إن" والرفع على الابتداء، والصفة خبره، نحو: "إن في الدار زيداً وفي الحجرة عمرًا" ، وإن شئت: "عمره" . وعلى هذه القاعدة قوله تعالى في: الجاثية: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَتِي لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤) * **وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبْثُ مِنْ دَابَّةٍ آيَتٌ﴾^(٥) ، **﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَتٌ﴾^(٦)** ، فالنصب في "آيات" في الموضعين عطف على اسم "إن" في قوله:**

(١) وردت الآية في سور كثيرة منها: يونس: ٦٧، الكهف: ١٢٨، المؤمنون: ٣٠، النمل: ٨٦، العنكبوت: ٢٤، الروم: ٢١، لقمان: ٣١ .

(٢) سورة: البقرة، الآية: ١٦٤ .

(٣) في المخطوط: "للمؤمنين" والصواب ما أثبته .

(٤) سورة: الجاثية، الآية: ٤، ٣ .

(٥) سورة: الجاثية، الآية: ٥ .

قرأ حزوة والكسائي ﴿عَائِتٌ﴾ بالنصب في الموضعين، وقرأ الآخرون بالرفع، ينظر: السبعة: ٥٩٤، والكشف: ٣٢٧، والتيسير: ١٩٨، والتبصرة في القراءات: ٣٢٧، والنشر: ٣٧١/٢، وجامع البيان: ١٤٠/٢٥، والكاف: ٥٠٨/٣، والبحر: ٤٢/٨، والحجۃ في القراءات السبع: ٣٢٥ .

﴿وَالْأَرْضِ لَا يَاتِي﴾، والرفع على خبر الصفة^(١). وقال المبرد: "النصب لحن عندي، لأنّه عطف على عاملين: "إن" و"في"^(٢) . / ٩٣٥

قال أبو عبد الله بن خالويه: "ليس لحنا عندي؛ لأنّ من رفع أيضاً فقد عطف على عاملين". وكان الأخفش يجوز العطف على عاملين^(٣) نحو: "مررت بزيد في الدار والحجرة عمرو"، وقال الشاعر:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِبَنَ امْرًا
وَنَارٌ تَأْجَجُ بِاللَّيلِ نَارًا^(٤)

قال^(٥): ومن خفض فله حجة أخرى أجود مما مضى، وهو أن تجعل (الآيات) الثانية بدلاً من الأولى، فيكون غير عاطف على عاملين، قال: وكأنّ أبا العباس ذهب عليه هذا، حتى حرم كسر التاء، وقد قرأ بذلك إمامان^(٦) .

(فصل):

وإذا جمعت بين حروف النصب وحروف الرفع جاز لك في الثاني الرفع، والاختيار

(١) أي: جعل "الآيات" مبتدأة، وما تقدم من الصفة وما تعلق به خبراً عنها.

(٢) الكامل: ٢٨٦/١ .

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٠/١ ، والكتشاف: ٣/٥٠٨ .

(٤) البيت من بحر المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي ، والبيت في: ديوانه: ١٣٠ ، والكتاب: ٦٦/١ ، وشرح التصريح: ٥٦/٢ ، وشرح المفصل: ٣/٢٦ ، ٩/٥٢ ، ٨/٥٢ ، ١٠ ، والمقاصد التحوية: ٣/٤٤٥ ، وخزانة الأدب: ٩/٥٩٠ ، ٥٩٢ ، والدرر: ٢/٦٥ ، وهو لعدي بن زيد العبادي في ملحق ديوانه ص: ١٩٩ ، وبلا نسبة في: الأصول: ٢/٥٧ ، والمحتب: ١/٢٨١ ، والأشموني: ٢/٢٧٣ ، وحاشية الصبان: ٢/٤٠ ، والأمالي الشجرية: ١/٢٩٦ .

(٥) القول لأبي عبد الله بن خالويه أيضاً.

(٦) هما حمزة والكسائي، وينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٣١١، ٣١٢ .

فيه النصب، نحو قوله: "إن خير القوم كان مُحَمْداً"، ويجوز: "كان مُحَمْداً"، وعلى النصب القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ (١)، قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ لِلأَوَابِينَ غَفُورًا﴾ (٢)، قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ تَوَابًا﴾ (٣).

(فصل): آخر في العطف على اسم "إن":

وقد قال الله تعالى في سورة المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرُونَ﴾ (٤)، اختلفوا في وجه ارتفاعه، فقال الكسائي: "هو نسق على الضمير المستكن في (هادوا)" (٥). يعني: هادوا هم والصابرون، وقال الفراء: "جعل له إعراب المبتدأ لضعف عمل "إن"، وضعيه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره" (٦) وهذا ليس بمرضي عند البصريين، فقال سيبويه والخليل: "فيه تقديم وتأخير والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم والصابرون والنصارى كذلك." (٧). وهذا كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾ (٨).

(١) سورة: الفرقان، الآية: ٦.

(٢) سورة: الإسراء، الآية: ٢٥.

(٣) سورة: النصر، الآية: ٣.

(٤) سورة: المائدة، الآية: ٦٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣١٢، وإعراب القرآن للتحاس: ٢/٣٢.

(٦) معاني القرآن للفراء: ١/٣١٠، ٣١١.

(٧) الكتاب: ٢/٥٥.

(٨) سورة: الحج، الآية: ٢٥.

(فصل):

وقد يكون اسم "إن" وأخواتها أحد الأسماء الموصولة كالمبتدأ والخبر سواء، نحو: "إن ما قلت حق"، [وإن الذي فيه]^(١) تماريتما^(٢) بِّينْ، وإن من أعطيته لغني، ومنه قوله تعالى^(٣): ﴿إِنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٤)، و﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَا تِإِنَّ

٣٥ ب

الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُكَ﴾^(٦) ، وعلى هذه القاعدة اختلف في قوله: ﴿إِنَّمَا أَتَحَدَّثُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةً يَنْكِسُمْ﴾^(٧)، / وقد ذكرنا ذلك في المصادر فاطلبه في فصل: "المودة" .

(فصل):

واعلم أنه يدخل على هذه الحروف "ما" الكافية فتبطل عملها، ويعود المبتدأ والخبر

(١) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل، ولعله ما ذكرت .

(٢) كلام غير واضح في الأصل .

(٣) سورة: النحل، الآية: ٩٥ .

(٤) كلمات مطموسة في الأصل .

(٥) سورة: الأنعام، الآية: ١٣٤ .

(٦) سورة: القصص، الآية: ٨٥ .

(٧) سورة: العنكبوت، الآية: ٢٥ .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي: ﴿مُودَّة﴾ بالرفع على أنه خير (إن) و (ما) في محل نصب اسمها مع الإضافة، وقرأ نافع وأبي عامر وعاصر من رواية أبي بكر: ﴿مُودَّة﴾ متوناً بالنصب، وقرأ حمزة وعاصر في رواية حفص: ﴿مُودَّة﴾ بالنصب مع الإضافة . ينظر: السبعة: ٤٩٩، الكشف: ١٧٨/٢، التيسير: ١٧٣، التشر: ٣٤٣/٢، الكشاف: ٢٠٣/٣، البحر: ١٤٨/٧، معاني القرآن للفراء: ٣١٥/٢، والحججة في القراءات السبع: ٢٧٩، وحجة القراءات: ٥٥٠ .

إلى أصلهما من الرفع بالابتداء، وقد ذكرنا ذلك فيما يدخل على المبتدأ والخبر فلا يغيره^(١).

و"ما" هذه تسمى كافية، يعني: أنها تكفي هذه الحروف عن عملها، أي: تمنعها عنه، ومن شأنها إذا اتصلت بهذه الحروف أن تهيئها للدخول على الفعل، كقولك: "إنما خرج زيد"، "وكأنما دخل عمرو"، وعلى هذا القياس، ولا يصلح الفعل بعدها إذا لم تكفي بـ"ما" فلا يقال: إنَّ خرج، ولا كأنَّ خرج زيد، فافهم .

(فصل في معاني هذه الحروف):

فـ"إن" وـ"أن" للتأكيد، فإذا قلت: "إن زيداً منطلق" أفادت هذه الكلمة في خبرك هذا تأكيداً وقوهًّا وفضلَ تشييئِ منك له، والفرق بين المفتوحة والمكسورة "أن" المفتوحة تجعل الكلام شاناً، وقصة، والجملة معها في تأويل اسم مفرد، فإذا قلت: "بلغني أن زيداً منطلق" صرت كأنك قلت: بلغني هذا الشأن أو بلغني انطلاق زيد، وليس كذلك المكسورة، فإن الجملة تبقى معها على ما كانت عليه من كونها كلاماً تاماً، وقولك: "إن زيداً منطلق" منزلة قولك: "زيد منطلق" في أنه كلام مفيد يصبح السكوت عنه، وليس كذلك إذا قلت: "أنَّ زيداً منطلق" ففتحت؛ لأنَّه لا تحصل لك هاهنا فائدة حتى تجيء باسم، فتقول: "حق أن زيداً منطلق"، أو بفعل نحو: "بلغني أن زيداً شاخص" .

وـ"كأنَّ" للتشبيه، فإذا قلت: "كأنَّ زيداً الأسد" كنت قد شبته بالأسد، والأصل أن تقول: "إنَّ زيداً كالأسد" ثم قدمت الكاف وفتحت الألف فصارتا كلمة واحدة^(٢)، وإذا خففتها دخلت على الاسم والفعل جميعاً، نحو: "كأنَّ زيداً أسد"؛ وـ"كأنَّ قد خرج زيد".

(١) ينظر ص: ١٧٣ وما بعدها .

(٢) يفهم من كلامه أنـ"كأنَّ" مركبة في الأصل، وليس هذا مسلماً به، بل يرى بعضهم أنها بسيطة. ينظر الدسوقي على المغني ١/٢٧٧-٢٧٨ .

ويجوز أن تعمل المخفة كالمثقلة فيقال: "كأنْ زيداً أسد"، قال الشاعر / :

وَصَدِيرٌ حَسَنٌ التَّحْرِ
كَأَنْ ثَدِيهِ حُقَّانٍ^(١)

ويروى: "كأنْ ثدياه".

و"لكن" للاستدراك، فإذا قلت: "ما جاءني زيد لكن عمرًا حاضر" - كنت قد استدركت وبيت للمخاطب أن "عمرًا" لم يشرك "زيداً" في ترك الجيء والغيبة عنك^(٢). و"ليت" للتمي، وتقول - عند الإضافة إلى نفسك فيها: "ليتني" بإثبات النون، ويجوز أن تقول: "ليت أني" و"ليتك" ، و"ليت أنك" ، قال الراجز :

يَا لَيْتَ أَنِي وَسَمِعَأَ فِي غَنَمٍ
وَالخُرُجُ مِنْهَا فَوْقَ كَرَازٍ أَجَمْ^(٣)

وبعض العرب ينصبون الأسمين معاً تشبيهاً بأفعال^(٤) الشك، فيقولون: "ليت عمرًا ذاهباً" كما يقال: "ظننت زيداً قاعداً".

و"لعل" للترجي، والفرق بين التمي والترجي أن التمي يقع على ما يجوز أن يكون

(١) البيت من بحر المرزق، وفائه مجهول، ينظر: الكتاب: ١٤٠/٢، والمحتب: ٩/١، والمنصب: ١٢٨/٣، والأمالي الشجرية: ٢٤٣، ٣/٢، والانصاف: ١٩٧، ١٢٠/١. وللبيت رواية أخرى وهي: "كأنْ ثدياه حقان"، وعليه فلا شاهد فيها في الموضع، ينظر: الكتاب: ١٣٥/٢، الأمالي الشجرية: ٢٣٧/١، شرح المفصل: ٨٢/٨، وشرح شذور الذهب: ٢٨٥، وشرح الأشموني: ٢٩٣/١، وشرح التصریح: ٢٣٤/١، والمقاصد النحوية: ٣٠٥/٢.

(٢) كلام في الخامس يستقيم المعنى بدونه، ولا توجد إشارة تدل على موضعه ونصه: "راجع في تفسير الكلمات للأدوات".

(٣) البيتان من بحر الرجز، وهما للراعي التميري، في: ديوانه ٣٠٩، وإصلاح المنطق: ٤٠٧، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ١١١/٨، ولسان العرب (كرز) ٣٩٩/٥، ١٥٠/٨، وخرزانة الأدب: ٢٤٤/١٠، ورواية الديوان: "... في الغنم".

(٤) أي: ينصبون الأسمين بها تشبيهاً لها بأفعال الشك.

وعلى ما لا يجوز أن يكون، تقول: "ليت زيدا خارج" فهذا مما يجوز أن يكون، وتقول: "ليت الشباب يعود" فهذا ما لا يجوز أن يكون، لأن "الشباب" لا يعود . وأما الترجي بختص بما يجوز أن يكون، كقولك: "لعل زيدا يأتيـنا" ، ولو قلت: "لعل الشباب يعود" لم يكن كلاما، ويكون "العل" بمعنى: "كي" قال الله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (١). يريد:

لكي تهتدوا. والأصل في "العل": عل (٢)، واللام الأولى زائدة، قال الشاعر:

يَقُولُ أَنَّاسٌ عَلَّ مَجْنُونَ عَامِرٍ يَرُومُ سُلُوًّا قُلْتُ : إِنِّي لِمَا يِيَا (٣)

وبعض بنى تميم يقولك "لغن" بمعنى: "لعل" بالغين المعجمة والنون، تقول: "لغنى" و"لغنا"، قال الفرزدق:

قِفَا يَا صَاحِبَيَ لَنَا لَغَنَا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ (٤)

وأخبار [هذه] (٥) الحروف كأخبار المبدأ، من المفرد والجملة والظرف، ولا يجوز [تقديم] (٥) أخبارها على أسمائها إلا أن يكون الخبر ظرفا، تقول: "إن في الدار زيدا، [ولعل] (٥) عندك عمرا" ، (٦) .

ويدخل في خبر "إن" المكسورة خاصة اللام المفتوحة زيادة (٧) مؤكدة، تقول: "إن زيدا لقائـم" ، ولو قلت: "ليت زيدا لقائـم" - أو نحو ذلك - لم يجز .

(١) سورة: البقرة، الآية: ٥٣، ١٥٠ .

(٢) المسألة خلافية، والحق أن "عل" لغة في لعل، ولعل هي الأصل. ينظر الدسوقي على المعني ١/٢٢٧ .

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله هو مجذون ليلي في ديوانه : ٢٩٥ ، والأغاني: ٣٨/٢ .

(٤) البيت من بحر الوافر، ينظر: ديوانه: ٢٩٠/٢ ، ولسان العرب (لغن) ١٣/٣٩٠ ، وبلا نسبة في الإنصال:

٢٢٥ ، وشرح شواهد الشافية: ٤٦٤ ، وشرح التصريح: ١٩٢/١ .

(٥) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل، ولعل صوابها ما أثبتـ .

(٦) كلام غير واضح في الأصل ولم أتبينـ .

(٧) كلمتان مطموسـ بعضهما في الأصل .

(فصل) في اعراب ألف "إن" :

أما إعراب(١) ألف "إن" فإنها تكسر في كُلٌّ / موضع لو حذفتها منه لكان ما بعدها مرفوعاً بالابتداء، تقول: "إن زيداً قاعداً"؛ لأنك لو حذفتها لقلت: "زيد قاعد"، وكذلك كل ما جاء بعد القول والأمر والنهي فهو مكسور، كقولك: قلت: "إن محمدًا خارج"، وأحسن إلى فلان فإنه مستحق لذلك، "ولا تؤذ الناس إنه قبيح بك"، قال الشاعر:

* وَدَعْ هُرِيرَةَ إِنَ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعِيَاً إِيَّاهَا الرَّجُلُ (٢)

وذلك ما جاء في خبره اللام فهو مكسور وإن كان في درج الكلام ومعنى المصدر، نحو: ﴿وَلَقَدْ عِلِمْتِ الْجِنَّةَ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ (٣)، ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمْ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾ (٤).

وتفتح في كل موضع كانت في درج الكلام، وحلت محل فاعل أو مفعول، وكانت بحيث لو طرحت منه وطرح ما عملت فيه – لصلاح في موضع الجميع "ذاك" (٥)، ومعنى الكلام المصدر نحو: "بلغني أنَّ سعدًا شاخص"، ففتحت "أنَّ" لأنك لو طرحتها منه وما عملت فيه لقلت: "بلغني ذاك"، ومعنى الكلام: "بلغني شخصٌ سعدٌ".

وقد اختلف القراء في فتح "إن" وكسرها في مواضع من القرآن، فمنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (٦) فمن كسر فعلى الابتداء، ومن فتح جعل

(١) يسمى المؤلف كسر همزة "إن" وفتحها إعراباً ولم يقل بذلك أحد فيما نعلم.

(٢) البيت من بحر البسيط، وقاله هو: الأعشى، ينظر: ديوانه: ١٤/١، والخصائص: ٤٣/٢، ٤٧٤/٢، والختسب: ١٠٥/١.

(٣) سورة: الصافات، الآية: ١٥٨.

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ٣٣.

(٥) يقصد كلمة "ذاك".

(٦) سورة: آل عمران، الآية: ١٩.

﴿أَنَّ الدِّينَ﴾^(١) بدلًا من: ﴿أَنَّهُ﴾^(٢)، والتقدير: شهد الله أنه وأن الدين، وقد قرئ شاداً: (شهد الله إنه)^(٣) على الابتداء أو على أن الشهادة بمعنى القول .

ومنها قوله: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ﴾^(٤)، فمن نصب أعمل ﴿فَنَادَتْهُ﴾، أي: فنادته أن الله وبأن الله، ومن كسر جعل النداء بمعنى القول، والتقدير: فقالت له الملائكة: إن الله، أو يضمر القول، وتلخيصه: فنادته الملائكة قالت: إن الله .

ومنها قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيقُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٥)،

(١) قرأ بذلك الكسائي وابن عباس ومحمد بن عيسى الأصبهاني والشنبوذى وعبد الله بن مسعود. ينظر: السبعة: ٢٠٣، الكشف: ٣٢٨/١، التيسير: ٨٧، النشر: ٢٣٨/٢، إتحاف فضلاء البشر: ١٧٢، معاني القرآن للفراء: ١٩٩/١، الكشاف: ١٧٩/١، البحر: ٤٠٧/٢، الحجة في القراءات السبع: ١٠٧، وحجة القراءات: ١٥٧ .

(٢) سورة: آل عمران، الآية: ١٨ .

(٣) سورة: آل عمران، الآية: ١٨ .

قرأ بذلك الحسن وابن عباس. ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ١٧٢، معاني القرآن للفراء: ١٢٠٠/١، جامع البيان: ٢٠٩/٣، الجامع لأحكام القرآن: ٤٣/٤، البحر: ٤٠٣/٢ .

(٤) سورة: آل عمران، الآية: ٣٩ .

قرأ ابن عامر ومحمة والكسائي وعاصم: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ والباقيون بفتحها . ينظر: السبعة: ٢٠٥، الكشف: ١/٣٤٣، التيسير: ٨٧، معاني القرآن للأخفش: ٤٠٥/٢، معاني القرآن للفراء: ١٢١٠/١، جامع البيان: ٢٥٠/٣، الجامع لأحكام القرآن: ٧٥/٤، البحر: ٤٤٦/٢ .

(٥) سورة: آل عمران، الآية: ١٧١ .

قرأ الكسائي ﴿وَإِن﴾، وقرأ الباقيون بالفتح . ينظر: السبعة: ٢١٩، الكشف: ٣٦٤/١، التيسير: ٩١، النشر: ٢٤٤/٢، جامع البيان: ١٧٥/٤، الكشاف: ٤٨٠/١، البحر: ١١٦/٣ .

فمن فتح فموضع "إن" خفض بالنسق على قوله: ﴿ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ ﴾^(١) وبـ"إن الله"، أو لـ"أن الله"، ومن كسر فعلى الابتداء .

وكسر هذه ونصب^(٢) ﴿ أَنَّ الدِّينَ ﴾ / مما لم يسبق به الكسائي .

ومنها قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ ... ﴾^(٣) إلى: ﴿ فَإِنَّهُ غَفُورٌ ﴾^(٤) .

فمن نصبهما أعمل "كتب" ونصب الأولى، وأبدل الثانية من الأولى، وتقديره: الرحمة بأنه أو لأنه، ومن فتح الأولى وكسر الثانية ففتح الأولى بـ"كتب"، وكسر الثانية بالاستئناف والابتداء؛ لأن الكلام بعد فاء الشرط مستأنف، قوله: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ ﴾^(٥) وقال: ﴿ مَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ ﴾^(٦) أجمع القراء على كسر "إن"؛

(١) سورة: آل عمران، الآية: ١، وقد وحه المؤلف قراءة الفتح بالنسق على قوله: ﴿ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ ﴾، وقد وحه غيره قراءة الفتح بالعطف على قوله: ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ ﴾. ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١١٦ .

(٢) يقصد فتح همزة "إن" في قوله تعالى ﴿ إِنَّ الدِّينَ ﴾، وهي قراءة الكسائي وقد سبق ذكرها قريباً. ينظر ص:

. ١٣٤ .

(٣) الآية: ٥٤ .

قرأ أبو عمرو والكسائي وابن كثير وحمزة وخلف ﴿ إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ ... فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ بكسر الألف فيهما، وقرأ عاصم وابن عامر بفتح الألف فيهما، وقرأ نافع بنصب الألف الأولى وكسر الثانية. ينظر: السبعة: ٢٥٨ ، الكشف: ٤٣٣/١ ، التيسير: ١٠٢ ، النشر: ٢٥٨/٢ ، غيث النفع: ٢٤٤ ، معاني القرآن للأخفش: ٤٨٩/٢ ، الجامع لأحكام القرآن: ٤٣٦/٦ ، البحر: ١٤١/٤ ، مفاتيح الغيب: ١٣/٤ ، حجة القراءات: ٢٥٣ .

(٤) سورة: الأنعام، الآية: ٥٤ .

(٥) سورة: المائدة، الآية: ٩٥ .

(٦) سورة: الحج، الآية: ٢٣ .

لأنه بعد فاء الشرط، ومن كسرهما جميماً على الابتداء والحكاية، كما تقول: "قال زيد: عبد الله في الدار"، ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾^(١) لمن كانت حاله كيت وكيت. ومنها في سورة الأنفال: ﴿وَلَوْ كَثُرْتُ وَأَنَّ اللَّهَ﴾^(٢) على الابتداء أو على نزع الخافض، أي: لأن الله.

ومنها قوله تعالى فيهما: ﴿كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾^(٣). فالكسر على الابتداء والنصب بنزع الخافض بدلاً من "سبقوا"، أي: بأنهم. ومنها في يونس قوله: ﴿إِمْتَنَتُ أَنَّهُ﴾^(٤) أي: بأنه، أو الوقف على "آمنت" و"إنه" استئناف،

(١) سورة الأنعام، الآية: ٥٤.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ١٩.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وعبد الله بن مسعود ﴿وَإِن﴾ بكسر الألف، وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم بالفتح. ينظر: السبعة: ٣٠٥، الكشف: ٤٩١/١، التيسير: ١١٦، الكشاف: ١٥٠/٢، البحر: ٤٧٩/٤، مفاتيح الغيب: ١٤٣/١٥.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٥٩.

قرأ ابن عامر ﴿أَنَّهُ﴾ بالفتح والباقيون بكسرها. ينظر: السبعة: ٤٩٤/١، الكشف: ٣٠٨، غيث النفع: ١٤٧، جامع البيان: ٣٠/١٤، الكشاف: ١٦٥/٢، البحر: ٤/٥١٠، الحجة في القراءات السبع: ١٧٢، وحجة القراءات: ٣١٢.

(٤) الآية: ٩٠.

قرأ الكسائي وحمزة وخليف وعبد الله ﴿إِنَّه﴾ بالكسر، والباقيون بفتحها. ينظر: السبعة: ٣٣٠، الكشف: ٥٢٢/١، التيسير: ١٢٣، النشر: ٢٨٧/٢، الاتحاف: ٤٥٤، معاني القرآن للقراء: ١/٤٧٨، الكشاف: ٢٥١/٢، البحر: ١٨٨/٥، الحجة في القراءات السبع: ١٨٤، حجة القراءات: ٣٣٦.

وكذلك قوله في هود: ﴿نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي﴾^(١) على الابتداء أو على نزع الخافض . ومنها في سورة مريم: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي﴾^(٢) فالكسير على الابتداء، والنصب على تقدير فعل، يعني: قضى أن الله .

ومنها في طه: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾^(٣) على الابتداء، أو على : نودي أني، وفيها: ﴿وَأَنْكَ لَا تَظْمُنُوا﴾^(٤) على الابتداء [ونصبت]^(٥) عطفا على ﴿أَلَا تَجُرَعَ﴾^(٦) .

(١) الآية: ٢٥ .

قرأ أبو عمرو والكسائي وابن كثير وخلف ويعقوب ﴿أَنِّي﴾، والباقيون بالكسير. ينظر: السبعة: ٣٣٢ ، الكشف: ٥٢٥ ، التيسير: ١٢٤ ، النشر: ٢٨٨/٢ ، الاتحاف: ٢٥٥ ، جامع البيان: ٢٦/١٢ ، الكشاف: ٢٦٤/٢ ، البحر: ٢١٤/٥ ، حجة القراءات: ٣٣٧ .

(٢) الآية: ٣٦ .

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿وَأَنِّ﴾ والباقيون بكسرها . ينظر: السبعة: ٤١٠ ، الكشف: ٨٩/٢ ، التيسير: ١٤٩ ، جامع البيان: ٨٤/١٦ ، البحر: ١٨٩/٦ ، الحجة في القراءات السبع: ٢٣٨ ، حجة القراءات ٤٤٤ .

(٣) الآية: ١٢ .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح المهمزة والباقيون بكسرها . ينظر: السبعة: ٤١٧ ، التيسير: ١٥٠ ، النشر: ٣١٩/٢ ، غيث النفع: ٢١٢ ، جامع البيان: ١٤٤/١٦ ، الكشاف: ٥٣١/٢ ، البحر: ٢٣٠/٦ ، مفاتيح الغيب: ١٦/٢٢ .

(٤) سورة طه، الآية: ١١٩ .

قرأ نافع وعاصم في رواية ابن كثير ﴿وَإِنَكَ﴾ وقرأ الباقيون وعاصم في رواية حفص بالفتح. ينظر: السبعة: ٤٢٤ ، الكشف: ١٠٧/٢ ، التيسير: ١٥٣ ، غيث النفع: ٢١٩ ، الكشاف: ٥٥٦/٢ ، البحر: ٢٨٤/٦ ، الحجة في القراءات السبع: ٢٤٧ ، وحجة القراءات: ٤٦٤ .

(٥) كلمة مطمومة ولعل الصواب ما ذكرت .

(٦) سورة طه، الآية: ١١٨ .

ومنها في سورة المؤمنين: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمُّكُمْ ﴾^(١)، على الاستئناف، و﴿ أَنَّ ﴾ على^(٢)
 ﴿ عَلِيهِمْ ﴾^(٣)، وبأن هذه .

ومنها في سورة النمل: ﴿ تُكَلِّمُهُمْ ﴾^(٤) إِنَّ النَّاسَ^(٥) على الاستئناف، و﴿ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ﴾^(٥) أي: بأن .

ومنها في الزخرف: ﴿ صَفَحَاً ﴾^(٦) إِنْ كُنْتُمْ^(٦) على الاستئناف والشرط، (وأن كنتم)
 أي: لأن كنتم، جعلوه / ماضيا. معنى: "إذ"، قوله: ﴿ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴾^(٧) أي: إذ
 جاءه .

(١) الآية: ٥٢ من سورة: المؤمنون .

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب ﴿ وَأَنَّ ﴾ والباقيون بالكسر . ينظر: السبعة: ٤٤٦ ، الكشف:
 ١٢٩/٢ ، التيسير: ١٥٩ ، غيث النفع: ٢٢٩ ، الكشاف: ٣٤/٣ ، البحر: ٤٠٨/٦ ، حجة القراءات:

. ٤٨٨

(٢) بعده كلام غير واضح والذي يظهر عليه أنه مضروب .

(٣) من قوله تعالى: ﴿ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ الآية: ٥١ من سورة: المؤمنون .

(٤) كلمة مطموس بعضها في الأصل .

(٥) الآية: ٨٢ من سورة النمل .

قرأ ابن عامر وابن كثير ونافع وأبو عمرو: ﴿ إِنَّ ﴾ بالكسر، والباقيون بفتحها . ينظر: السبعة: ٤٨٧ ،
 الكشف: ١٦٧/٢ ، التيسير: ١٦٩ ، غيث النفع: ٢٥١ ، جامع البيان: ١٩/٢٠ ، الجامع لأحكام القرآن:
 ٢٣٥/١٣ ، البحر: ٩٧/٧ ، الحجة في القراءات السبع: ٢٧٥ ، وحجة القراءات: ٥٣٨ .

(٦) سورة: الزخرف، الآية: ٥ .

قرأ نافع وحزة والكسائي ﴿ إِنَّ ﴾ بالكسر والباقيون بفتحها . ينظر: السبعة: ٥٨٤ ، الكشف: ٢٥٥/٢ ،
 التيسير: ١٩٥ ، الاقناع: ٧٦٠/٢ ، إعراب القرآن للنحاس: ٤/٩٨ ، الكشاف: ٤٧٨/٣ ، البحر: ٦/٨ ،
 حجة القراءات: ٦٤٤ .

(٧) سورة: عبس، الآية: ٢ .

ومنها فيها (١): ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ إِنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ﴾ (٢) على الاستئاف، و﴿ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ﴾ على أنه اسم في موضع رفع، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب حيث ظلمتم في الدنيا .

وقد يكون "إن" بمعنى: نعم، فلا يوجب اسمًا ولا خبراً، كقول الشاعر:

بَكَرَ الْعَوَادِلُ فِي الصَّبَرِ
حَلَّمْتَنِي وَأَلْوَمْهُنَّهُ
وَيَقُلُّنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا
لَكَ وَقَدْ كَبَرَتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ^(٣)

أي: نعم هو كذلك، والهاء للاستراحة وبيان الحركة وليس اسمًا، وقد حمل المبرد قوله: ﴿إِنْ هَذَا لِسَاحِرَانِ﴾ (٤) على هذا المعنى، وقال: "أحسن ما قيل فيه: أن يجعل "إن" بمعنى: نعم، والتقدير: نعم هذان لساحران" (٥) .

فإن قيل: قد اخترت أن تجعل "إن" بمعنى: نعم، فلم تدخل اللام بين المبتدأ والخبر
والعرب لا تقول: زيد لقائم؟

(١) أي في سورة الزخرف نفسها .

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٣٩ .

قرأ ابن عامر ومحاهد ﴿إِنَّكُمْ﴾ والباقيون بالفتح . ينظر: السبعة: ٥٨٦، املاء ما من به الرحمن: ٢٢٧/٢، الكشاف: ٤٨٩/٣، الجامع لأحكام القرآن: ٩١/١٦، البحر: ١٧/٨، مفاتيح الغيب: ٢١٢/٢٧، الحجة في القراءات السبع: ٣٢٢ .

(٣) سبق ذكره ص: ١٣٢ .

(٤) سورة طه، الآية: ٦٣ .

وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة وعاصم (في روایة أبي بكر) والكسائي . ينظر: السبعة: ٤١٩، الكشف: ٩٩/٢، غيث النفع: ٢١٦، معاني القرآن للأخفش: ٦٢٩/٢، معاني القرآن للقراء: ١٨٣/٢، جامع البيان: ١٨٠/١٦، الكشاف: ٥٤٣/٢، البحر: ٢٥٥/٦، الحجة في القراءات السبع: ٢٤٢، إعراب القرآن للنحاس: ٤٣/٣ . والشاهد (إنه) بمعنى نعم، لا يوجب اسمًا ولا خبراً .

(٥) لم أجده فيما اطاعت عليه من كتبه ، وهو في غيرها . ينظر: البحر: ٢٥٥/٦، والمغني: ٣٨، ٣٧/١ .

فالجواب: أن من العرب من يدخل لام التأكيد في خبر المبتدأ فيقول: "زيد لأنحوك"، وهي لغة مستفيضة، قال الشاعر:

خَالِي لَأْنْتَ وَمَنْ جَرِيرُ خَالَةٌ
يَئِلُ الْعُلَى وَيُكْرِمُ الْأَحْوَالُ^(١)
وَقَرِئَ: إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ^(٢) اتباعاً للمصحف.

واحتاجا بما روي عن عثمان وعائشة - رضي الله عنهم - أنهم قالا: "إنا لنجد في مصاحفكم لحنا وستقيمه العرب بأسنتها"^(٣).

فإن قيل: فكيف حاز لعثمان - وهو إمام - أن يرى لحنا في المصحف فلا يغيره؟ فالجواب: أن اللحن على وجهين:

أحددهما: أن ينصب الفاعل ويعرف المفعول - وهو ذلك - فذلك لا يجوز في قرآن ولا غيره .
والوجه الثاني: أن يكون اللحن خروجا من لغة إلى لغة^(٤)، فأراد عثمان - رضي الله عنه - هذا النوع من اللحن ؛ لأن القرآن نزل بلغة قريش، وتشيبة المتصوب^(٥) والتحرر لغة بلحارث، وهي لغة شاذة لا تدخل في القرآن، وقد قال شاعرهم:

(١) البيت من بحر الكامل، وهو بلا نسبة في ابن عقيل: ٢٣٧/١، والمقاصد التحوية: ٥٥٦/١، وشرح التصريح: ١٧٤/١، وشرح الأشموني: ٢١١/١، واللسان (شهرب) ٥١٠/١.

(٢) سبق ذكرها قريبا في الصفحة ٢٣٩. ينظر: هامش رقم "٤".

(٣) هذه من الروايات الموضوعة وقد ذكر هذه الروايات ورد عليها ابن قتيبة في كتابه: "تأويل مشكل القرآن" ص: ٥٧، ٥٦، ٢٦، ٢٥.

(٤) (ينظر اللسان (لحن) ٣٧٩/١٢).

(٥) المقصود ملازمة المثنى الألف في الأحوال كلها .

طَارُوا عَلَاهُنْ فَطُرْ عَلَاهَا
إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَایتَاهَا^(١) /

٩٣٨

فلما كان (إن هذان) في المصحف بالألف حمل على هذه اللغة، وإذا كانت هذه اللغة شاذة عدها عثمان - رضي الله عنه - ل هنا، لأن القرآن بلغة قريش لا بلغة بحارة، لم تسمع أن عمرَ بلغه أن ابن مسعود يقرئ الناس بلغة هذيل (عَتَّى عَيْنَ)^(٢) بالعين، فكتب إليه أما بعد: فإذا ورد عليك كتابي فأقرئ الناس بلغة هذا الحي من قريش^(٣).

و القراءة ^{إن هذان}^(٤) بتخفيف "إن" ، أي: ما هذان إلا ساحران، و حجة هذه القراءة - قراءة أبي^(٥) - : ^{إن ذان إلا ساحران}^(٦) .

(١) الآيات من بحر الرجز، وهي لروبة بن العجاج في ملحق ديوانه: ١٦٨، ولأبي التجم أو روبه في: شرح التصريح: ١/٦٥، والدرر ١/١٢، ولأبي التجم في: المقاصد النحوية: ١/١٢٣، ٢/٦٣٦. وبلا نسبة في: الإنصاف: ١/١٨، وابن عقيل: ١/٤٦، وشرح الأشموني: ١/٧٠، وشرح المفصل: ١/٥٢، وشرح شذور الذهب: ٤٨، وشرح شواهد المغني للسيوطى: ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ٥٨٥، وعزارة الأدب: ٧/٤٥٥، والمحجة في القراءات السبع: ٢١٧، وأمالى السهيلى: ١١٤.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٢٥ وهي قراءة عبد الله بن مسعود. ينظر: الختب: ١/٣٤٣، الكشاف: ٢/٤٦٨٩، والبحر: ٥/٣٠٧.

(٣) ينظر: الختب: ١/٣٤٢.

(٤) قراءة ابن كثير وعاصم في رواية حفص. ينظر: السابعة: ٤١٩، الكشف: ٢/٩٩، غيث النفع: ٢١٦، الكشاف: ٢/٤٢، البحر: ٦/٢٥٥، إعراب القرآن للنحاس: ٣/٤٣.

(٥) هو أبي بن كعب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) ينظر: الكشاف: ٢/٤٣، البحر: ٦/٢٥٥.

وقد يكون "أن" بمعنى: "لعل"، تقول العرب: "إيت السوق أنت تشتري لنا شيئاً" (١) أي: لعلك تشتري، وقرىء: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا﴾ (٢) أي: لعلها، وهي في حرف أبي وابن مسعود: (وما يشعركم لعلها) (٣)، ومن قرأ ﴿يُشْعِرُكُمْ إِنَّهَا﴾ (٤) بكسر الألف فعل الاستئناف، وتمام الكلام على (يُشْعِرُكُم) (٥).

(١) ينظر: اللسان: (أنن) ٣٤/١٣.

(٢) سورة: الأنعام، الآية: ١٠٩ . وهي قراءة نافع وعاصم (في رواية حفص) ومحنة والكسائي وابن عامر. ينظر: السبعة: ٢٦٥ .

(٣) قراءة أبي. ينظر: الكشاف: ٤٤/٢ .

(٤) قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر. ينظر: السبعة: ٢٦٥ ، الكشف: ٤٤/١ ، التيسير: ١٠٦ ، غيث النفع: ١٢٣ ، الكشاف: ٤٤/٢ ، الجامع لأحكام القرآن: ٦٤/٧ ، البحر: ٢٠٢٠٢٠١/٤ . حجة القراءات: ٢٦٥ .

(٥) النص في إعراب القراءات السبع وعللها - بتصرف - لابن خالويه ٢/٣٧-٣٩ .

القسم الثالث

في إعراب الأسماء المنصوبة

ويتهدى^(١) المقصود من هذا القسم بذكر خمسة عشر باباً

(١) كلمة غير واضحة في الأصل ولعلها ماذكرت.

(الباب الأول)

في المفعول المطلق وهو المصدر

اعلم أن المصدر : كل اسم دل على حدث وزمان مجهول، وهو و فعله من لفظ واحد، و فعله مشتق منه^(١)، فإذا ذكرت المصدر مع فعله فضلاً فهو منصوب به نحو : قلت قوله، ورأيت رؤيَّةً.

وإنما يذكر المصدر مع فعله لأحد ثلاثة أشياء : -

وهو توكيـد الفعل، أو بيان النوع، أو عدد المرات، تقول في التوكـيد : قـمت قـياماً، وفي بيان النوع: قـعدت قـعـودا طـويلاً، وجـلـست جـلوـسا حـسـناً، وتـقولـ في عـدـ المرـاتـ: ضـربـتـ ضـربـتينـ، وـخـرـجـتـ ثـلـاثـ خـرـجـاتـ.

(فصل):

ولا يجوز تثنية المصدر ولا جمعه؛ لأنـهـ اـسـمـ الجـنـسـ فيـقـعـ بـلـفـظـهـ عـلـىـ القـلـيلـ وـالـكـثـيرـ فـجـرـىـ لـذـلـكـ بـحـرـىـ الـمـاءـ وـالـزـيـتـ وـالـتـرـابـ وـعـنـدـ اـتـفـاقـ /ـ الجـنـسـ لـاـبـحـوزـ التـثـنـيـةـ وـلـاـ جـمـعـ بـلـ يـجـعـلـ معـنىـ جـمـعـهـ فـيـ الـقـلـةـ وـالـكـثـرـةـ كـفـولـهـ تـعـالـىـ : ﴿إِذْ كُرُوا اللَّهُ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾^(٢) فـجـعـلـهـ "كـثـيرـاـ" وـهـوـ عـلـىـ لـفـظـ الـوـاحـدـ وـهـوـ "الـذـكـرـ" وـكـذـلـكـ : ﴿لَا تَدْعُوا إِلَيْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾^(٣) وـالـثـبـورـ مـصـدرـ، وـمـثـلـهـ : ﴿مَا حَلَقْتُمْ وَلَا بَعْثَكُمْ﴾^(٤) فـصـارـ الـخـلـقـ وـالـبـعـثـ مـضـافـينـ إـلـىـ جـمـيعـ الـخـلـقـ، وـهـمـاـ فـيـ لـفـظـ وـاحـدـ، لـأـنـهـمـاـ مـصـدرـ.

وـإـنـ اـخـتـلـفـ أـنـوـاعـهـ جـازـتـ تـثـنـيـهـ وـجـمـعـهـ، نـحـوـ : "قـمـتـ قـيـامـينـ"، وـبـعـثـ الـخـلـيـفـةـ بـعـثـيـنـ

(١) هذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أنه مشتق من الفعل. ينظر الإنصاف . ٢٢٥/١.

(٢) سورة الأحزاب الآية ٤١.

(٣) سورة الفرقان الآية ١٤.

(٤) سورة لقمان الآية ٢٨.

وبعوثاً؛ لأنَّه نوى به الأجناد، فحسن جمعه؛ لأنَّه أخرج من حد المُصْدَر، وتقول : "سمعت الأصوات والصوت" ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾^(١) ، أراد أصوات الناس والبهائم، فجمعَة لاختلافه، ثم وحَدَ الصوت في "الحمير" لأنَّ الجمع متفق، وقد يجوز أن يُجمع؛ / لأنَّ الصوت بلفظه يجمع الأصوات المختلفة، قال الشاعر :

كَانَ صَوْتُ بُكَائِيهِ إِذَا حَفَقَأَ صَوْتًا جَنَاحَى عُقَابٍ تَنْفُضُ الثَّادًا^(٢)

فالصوت والأصوات إذن في معنىٌ واحد، وربما ثنتُ العرب المُصْدَر، فإذا صاروا إلى الجمع رجعوا إلى التوحيد، فيقولون : "ثواب وثوابان" ، "وعقاب وعقابان" ، "وبشر وبشران" وماءان فراتان^(٣) ، فإذا صاروا إلى الجمع وحدوه وهو في معنى الجمع، قال الله تعالى في الشَّيْئَةِ : ﴿أَنَّوْمِنْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلَنَا﴾^(٤) ، ثم في الجمع رجع إلى الواحد فقال : ﴿مَا أَنْتُ إِلَّا بَشَرٌ﴾^(٥).

(فصل) :

وكل مصدر ينتمي ب فعله، لافرق بين مبهمه وموقته، ومعرفته ونكرته.

فالمبهم قوله : "قمت قياماً"؛ لأنَّه يصلح للقليل والكثير.

والموقت المحدود قوله : ضربت / ضربة وضربيْن؛ لأنَّه حددته بالمرة والمرتين.

(١) سورة لقمان الآية ٢٩.

(٢) البيت من البسيط ولم أقف على نسبة فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع. والثَّاد: الندى أو الشري.

(٣) المصدر لا ينتهي ولا يجمع إلا إذا اختلفت أنواعه تنظيرًا باسم الجنس، وربما ثنتُ العرب المصدر فهي تنتمي اسم الجنس كما مثل لذلك المؤلف بـ"ماءان" ينظر اللمع ١٠٢، واللسان (بشر) ٤/٦٠.

(٤) سورة المؤمنون الآية ٤٧.

(٥) سورة يس الآية ١٥.

والمعروفة قوله : مشيت المشي الذي تعرف فافهم.

ومما اختلف فيه في القرآن من المصادر قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا بَغَيْتُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُمْ مَتَعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(١)، فمن نصب فعل المصدر بإضمار فعله، والتقدير: إنما بغيكم على أنفسكم تتعون متابعاً. ومن رفع فله وجهان :

أحدهما : أن يجعل خبر "إنما" ، وتقديره : إنما بغيكم متابعاً.

والثاني : أن يتم الكلام على قوله : ﴿أَنفُسِكُم﴾ ثم يتبدئ: ﴿مَتَاعُ الْحَيَاةِ﴾ أي: هو متابعاً الحياة، كما قال: ﴿بَشَرٌ مِّن ذَلِكُم﴾^(٢) ثم ابتدأ فقال: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ﴾^(٢) أي: هي النار.

ومنها قوله تعالى في سورة يس : ﴿تَنْزِيلِ الْعَزِيزِ﴾^(٣)، فمن نصب فعل المصدر كقوله ﴿وَصُنْعَ اللَّهِ﴾^(٤)، ويجوز أن يُنصب على الحال من قوله : ﴿وَالْقُرْآنُ الْحَكِيمُ﴾^(٥)، ومن رفع فعل خبر ابتداء مذوف على تقدير : هو تنزيل - أو هذا تنزيل.

(١) سورة يونس الآية ٢٣، قرأ عاصم في رواية حفص، وهارون عن ابن كثير (متابع) بالنصب، وقرأ الآباء بالرفع. ينظر السبعة ٣٢٥ والكشف ٥١٦/١، والإيقاع ٦٦١/١، والتيسير ١٢١، والنشر ٢٨٣/٢ وغيث النفع ١٥٤، ١٥٥، ١٥٥، ١٠١/١١، والكاف الشاف ٢٣٢/٢، والبحر ١٤٠، ومفاتيح الغيب ٧١/١٧، وحجة القراءات ٣٣٠.

(٢) سورة الحج الآية ٧٢.

(٣) سورة يس الآية ٥. قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم (في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر) (تنزيل) بالرفع، وقرأ الآباء بالنصب، ينظر السبعة ٥٣٩، الكشف ٢١٤/٢، والتيسير ١٨٣ غياث النفع ٢٧٧ | حامد البهان ٢٢/١٤٩، والكاف الشاف ٣١٤/٣، الجامع لأحكام القرآن ٦/١٥، البحر ٧/٣٢٣ ححة القراءات ٥٩٥.

(٤) سورة النمل الآية ٨٨.

(٥) سورة يس الآية ٢.

ومنها قوله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾^(١) فمن نصب، فعلى المصدر بيان عدد المرات، والتقدير : فشهادـة أحـدـهم أـن يـشـهـد أـربـعـ، وـمـن رـفـعـ فعلـى خـبـرـ الـبـدـأـ، وـالـبـدـأـ قولـه ﴿فـشـاهـادـةـ﴾.

قال أبو حاتم : "من رفع فقد لحن؛ لأن الشهادة واحدة، وقد أخبر عنها بالجمع، فلا يجوز، كما لا يجوز : "زيد إخوتك"^(٢). وغلط؛ لأن الشهادة وإن كانت واحدة في اللفظ فمعناه الجمع، وهو متنزلة قوله : "صلاتي خمس، وصومي شهر".

(فصل) :

ويتنصب بالفعل - أيضا - ما هو نوع من الفعل المأخوذ منه، نحو : "قعد القرفصاء"^(٣)، "واشتمل الصماء"^(٤)، ورجع القهقري^(٥) وسار الجمزى^(٦)، وعدا البشكى^(٧).

(١) سورة التور الآية .٦

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر (أربع) بالنصب، وقرأ الباقيون وعاصم في رواية حفص بالرفع، ينظر السبعة ٤٥٢، الكشف ١٣٤/٢، التيسير ١٦١، النشر ٣٣٠/٢ غيث النفع ٢٣٢، معانى القراء ٢٤٦/٢، جامع البيان ٨١/١٨ البحر ٤٣٤/٦، مفاتيح الغيب ١٦٦/٢٣، الحجـهـ في القراءـاتـ السـبعـ ٢٦٠

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه وهو في غيرها ، ينظر إعراب القراءات ١٠٠/٢ .

(٣) القرفصاء : ضرب من القعود، وهو أن يجلس على أليته ويلزق ف Gundibه بيضنه ويحتي بيديه ينظر اللسان (قرفص) ٧١/٧ .

(٤) الصماء : ان يتحلل الرجل بشوبه ولا يرفع منه جانبا ينظر اللسان (صمم) ٣٤٦/١٢ .

(٥) القهقري : الرجوع إلى الخلف ينظر اللسان (قهـرـ) ١٢١/٥ .

(٦) الجمزى : وهو عدو دون الحضر الشديد وفرق العنق ينظر اللسان (جمـزـ) ٣٢٣/٥ .

(٧) البشكى : السرعـهـ، ونـاقـهـ بشـكـىـ : سـرـيعـهـ يـنـظـرـ اللـسـانـ (بشـكـ) ٤٠١/١٠ .

(فصل):

٢٤. وما أضيف إلى المصدر مما / هو وصف له بمنزلة المصدر حتى ينتصب انتصاب المصدر،
تقول : "ضربت أشد الضرب" ، وصليت أحسن الصلاة" ، فتنصب "أشد" وأحسن
"نصب المصادر.

وقد ينصب المصدر إذا كان في معنى الفعل العامل فيه، وإن لم يكن الفعل مستقى منه،
تقول : "إنه ليعجبني حباً شديداً" ، لأن "أعجبني" و"أحببته" في معنى واحد، قال الشاعر :

يُعْجِبُهُ السُّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالتَّمَرُ حُبًا مَا لَهُ مَرِيدٌ (١)

فنصب "حباً" على المصدر بما دل عليه "يعجبه" بمعناه، وكذلك : إني لأبغضه كراهية،
وإنى لأشتهي بغضاً، وأمثال ذلك، فقس عليه تنصيب إن شاء الله.

(فصل):

وإذا أضفت المصدر إلى ضمير الفاعل وأردت أن تصير المفعول أيضاً - جاز لك فيه
الفصل والوصل، تقول : "عجبت من ضربك إياك" ، وإن شئت قلت : "من ضربيك" ،
وعجبت من ضربك إياه، ومن ضربكه" (٢).

(فصل):

وقد يعمل المصدر عمل الفعل، تقول : عجبت من طردك زيداً، فيكون "زيد" منصوباً
بالمصدر على أنه مفعول به كما يكون إذا قلت : "عجبت من أن طردت زيداً".
ويجوز في المصدر إذا أعملته عمل الفعل أن يجيء به منوناً وهو الأصل، كقولك:
عجبت من دق القصار (٣) الشوب، تريده : من دق القصار الشوب، ومنه قوله تعالى:

(١) البيان من بحر الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه: ١٧٢، والأعمال الشجرية: ١٤١/٢، وشرح المفصل ١١٢/١، والمقاصد النحوية ٤٥/٣.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٠٥-١٠٤/٣

(٣) في الكلمتين طمس في بعض حروفهما في الأصل.

﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْبَغَةٍ * يَتِيمًا﴾^(١)، نصب "يتيمًا" بـ"إطعام" كما ينصب بـ"أن تطعم" "يتيمًا"، وقد قرئ: (فَكَرْبَلَةً أَوْ أَطْعَامَ) ^(٢) على الماضى.

واعلم أن للمصدر في الإضافة أحوال^(٣):

أحداها: أن يضاف إلى الفاعل ويترك المفعول على نصبه، كقولك: "عجبت من ضرب زيد عمراً" أردت: من أن ضرب زيد / .

والثاني: أن تضيفه إلى المفعول وتؤخر الفاعل، وتذكره مرفوعاً كما كان، نحو قولك: عجبت من ضرب زيد عمرو، تريد: من أن ضرب زيداً عمرو، وعلى ذلك قول الفرزدق:

تَفْيِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

نَفِيَ الدِّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ^(٤)

الدراهيم: مفعول منصوب في التقدير، وتنقاد: فاعل، كأنه قال: كما ينفي الدراهيم تنقاد الصياريف، ومن ذلك قوله: تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قُتْلَ أَوْ لَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾^(٥) فـ﴿أَوْ لَادِهِمْ﴾ مفعول ومنصوب في التقدير، و﴿شُرَكَاؤُهُمْ﴾:

(١) سورة البلد الآية ١٤.

(٢) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي: ينظر السبعة ٦٨٦ ، الكشف ٣٧٥/٢ ، التيسير ٢٢٣ غبت النفع ٣٦٦ ، جامع البيان ٢٠٣/٣٠ ، الكشاف ٤/٢٥٦ ، الجامع لأحكام القرآن ٧٠/٢٠ ، مقاييس الغيب ١٨٦/٣١ ، حجة القراءات ٧٦٤ .

(٣) في الأصل "أحوال"، والصواب ما أثبته .

(٤) البيت من بحر البسيط ينظر ديوان الفرزدق ٥٧٠ ، الكتاب ١/٢٨؛ المقتصب ٢٥٨/٢ الانصاف ١٢١/٢٧ ، شرح التصريح ٢/٣٧٠ ، الأشموني ٢/٢٨٩ ، الكامل ١/٢٥٣ الحصائص ٢/٣١٥ ، الأمالي الشجرية ١/٤٢١ ، ١٤٢/٢ ، ٩٣/٢ ، خزانة الأدب ٤/٤٢٤ ، ٤٢٦ ، والمقاصد التحوية ٣/٥٢١ ، ٤/٥٨٦ .

(٥) سورة الإنعام الآية ١٣٧ .

(فصل) :

واعلم أن المصدر كثيراً ما ينصب بفعل مضمر ويجعل كونه منصوباً دليلاً على إضمار الفعل، نحو قوله : قتلا وجرحاً، أي : اقتل قتلاً واجرح جرحاً، فحذف الفعل وجعل المصدر المنصوب دليلاً عليه، ومن ذلك في الدعاء بالشر : تَبَا وتعساً، أي : أَتَبَّهُ اللَّهُ تَبَّا وتعسه تعساً وإنما يضاف هذا النوع^(١)....، وفي الدعاء بالخير : سقِيَا ورعياً، أي : سقاه اللَّهُ سقِيَا، ورعاه رعياً، ومن ذلك : النُّجَاءُ النُّجَاءُ، الحذر الحذر، أي : انج النجا، واحذر الحذر، ولكنهم ربما استغنو بالمصدر عن الفعل، ومن ذلك : جدعاً وعقراءً وحلقاً أي : جدعاً اللَّهُ جدعاً، وعقراءً عقراءً، ومنه قوله : أَجَدُكْ جَدَّكْ، قال الشاعر :
 أَجَدُكْ مَا لَعِينَكَ لَا تَنَامُ كَانَ حُفُونَهَا فِيهَا كَلَامُ^(٢)

ومن ذلك قوله : البتة، أي : أبْتَهُ هذا الأمر البتة المعهودة التي هي الغاية، ومن ذلك قوله : أَفْعَلَ^(٣) هذا حبًّا وكرامةً ومسرةً ونعمـة عينٍ ونعمـة عينٍ، أي : أَحَبُّ حبًّا، وأَكْرَمَ كرامةً، وأَسْرَكَ مسراً، وأَنْعَمَ عليك إنعامـاً.

ويجوز أن يكون ذلك منصوباً على المفعول له : أي : أَفْعَلَ هذا لـحـبـك وـكـرـامـتكـ. ومنه : رجـعـ عـوـدـهـ عـلـىـ بـدـيـهـ^(٤)، وتقديره : رجـعـ عـائـدـاـ عـوـدـهـ عـلـىـ بـدـيـهـ^(٥)، و فعل ذلك عـوـدـاـ، وبدـءـاـ: مصدرٌ وضع موضع الحال أي : عـائـدـاـ، ومنه قوله : فَعـلـ أـيـضاـ، أي : آضـ أـيـضاـ، مصدرٌ وضع موضع الحال، يعني : رجـعـ رـجـوعـاـ، ومن ذلك قوله تعالى : هـفـ ضـرـبـ الرـقـابـ^(٦) / المعنى : فاضـربـواـ الرـقـابـ ضـرـبـاـ، ثـمـ التـقـدـيرـ: فـضـرـبـاـ الرـقـابـ،

(١) الكلمة في الأصل غير واضحة، وبعض حروفها مطموس ولم أستطع قراءتها.

(٢) البيت من بحر الواقر، ولم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في فصيح ثعلب ٢٩٧، ونزارة الأدب ٧٩/٢.
 والشاهد (أَجَدُكْ) المصدر منصوب بفعل مضمر بعد الاستفهام، والتقدير: أَبْتَهُ حـدـكـ.

(٣) كلام غير واضح في الأصل ولعله ما ذكرت.

(٤) ينظر اللسان (بدأ) ٢٨/١ .

(٥) في الأصل بـدـائـهـ.

(٦) سورة محمد الآية ٤ .

ثم أضيف المصدر إلى المفعول، وقريب قوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ (١) و﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُم﴾ (٢) والأصل : وَعَدَ اللَّهُ ذَلِكَ وَعْدًا، وَكِتَبَهُ كِتَابًا، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل - وهو اسم الله - كما أضيف في الآية الأولى إلى المفعول.

وما ينتصب بالفعل المضمر من المصادر قوله : سُبْحَانَ اللَّهِ (٣)، وَمَعَاذُ اللَّهِ (٤)، والأصل :

عُذْتُ بِاللَّهِ مَعَاذًا وَسَبَّحْتُ اللَّهَ تَسْبِيحًا، ثم أضمر ذلك كما ترى، والله أعلم.

(١) سورة النساء الآية ٢٢٢، وكذلك سورة الروم الآية ٦.

(٢) سورة النساء الآية ٢٤.

(٣) ينظر للسان (سبح) ٤٧١، ٤٧٠/٢.

(٤) ينظر للسان (عوذ) ٤٩٨/٣.

(الباب الثاني)

في المفعول به

وهو منصوب أبداً بتعدي الفعل إليه مقدماً كان أو مؤخراً، إذا كان الفعل متعدياً بنفسه لا بحرف الجر، نحو: ضرب زيدَ عَمِراً، وضربَ عَمِراً زيداً، قال الله تعالى: ﴿وَقُتِلَ دَاوُدُ حَالُوتَ﴾^(١) وقال: ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ﴾^(٢) أي: حضر الموتُ يعقوبَ، وإنما يسمى هذا مفعولاً به لأن المعنى على أن الضرب - في قولك: ضربت بـكرا - قد وقع بـ[بـكـرا]^(٣) من فعلك، ولم يكن منزلة المصدر في قولك: ضربت ضرباً - حين كان المعنى على أنك فعلت نفسَه، ألا ترى أنه لا يتصور أن يكون الشخصُ فعلـاً لك، فإنما الذي يتتصـّرـونـ في الشخص أن تـُـوقـعـ بهـ فعلـاـ.

ومما اختلف فيه القراء من هذا الباب قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ﴾^(٤) في سورة "حـمـ" السجدة، فالنصب على أنه مفعول بفعل مقدر تقديره: في أربعة^(٥) أيام قدرها أو جعلها سواه للسائلين، والجر على البديل أو النعت للأربعة من قوله: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾^(٦).

(١) سورة البقرة الآية ٢٥١.

(٢) سورة البقرة الآية ١٣٣.

(٣) في الأصل "زيد" والصواب ما أثبتته؛ لأنـهـ الـلفـظـ الذـيـ وـرـدـ فـيـ التـمـثـيلـ.

(٤) سورة فصلت الآية ١٠، وتسمى هذه السورة في بعض كتب التفاسير بـ حـمـ السجدة. فـرأـ يـعقوـبـ وـالـحـسـنـ وزـيـدـ بنـ عـلـيـ وـابـنـ أـسـحـاقـ وـعـمـرـوـ بنـ عـيـدـ وـعـيـسـيـ (ـسوـاءـ)ـ بالـكـسـرـ وـقـرـأـ الـبـاقـونـ بـالـفـتـحـ، يـنظـرـ النـشـرـ ٢٣٦٦، الـاتـحـافـ ٣٨٠، إـعـرـابـ الـقـرـآنـ لـلـنـحـاسـ ٤/٥٠، إـمـلـاءـ مـاـمـنـ بـهـ الرـحـمـنـ ٢٢١/٢ مـعـانـيـ الـقـرـنـ لـلـأـخـفـشـ ٦٨١/٢، مـعـانـيـ الـفـرـاءـ ١٢، ٣، جـامـعـ الـبـيـانـ ٩٨/٢٤، الـكـشـافـ ٤٤٤/٣، الـجـامـعـ لـأـحـكـامـ ٤٨٦/٧، الـقـرـآنـ ٣٤٢/١٥.

(٥) الكلمة مطمورة في الأصل.

(٦) الآية السابقة من سورة فصلت. أو على الحال من "أربعة".

ومنها قوله تعالى في الجاثية : ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾^(١) ، فالنصب على أنه مفعول ثان لنجعل ، والباء والميم في ﴿نَجْعَلُهُمْ﴾ هو المفعول الأول ، وإن جعلت : ﴿كَالَّذِينَ ءامَنُوا﴾^(٢) المفعول الثاني نصب ﴿سَوَاءٌ﴾ على الحال^(٣) ، وهو وقف حسن ، وترفع ﴿مَحْيَاهُمْ﴾ / هُم^(٤)) والرفع على أنه مبتدأ ، وما بعده خبر عنه ، ويكون الوقف على قوله : ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(٥) تماماً .

١٤٢

(فصل) :

والفعل في التعدى إلى مفعول به على ضربين : فعل متعد بنفسه ، وفعل متعد بحرف جر . فالمتعدى بحرف جر نحو قوله : بصُرْتُ بزِيدٍ ، ونظرت في الكتاب ، وعجبت من بكر ، لو قلت بَصُرْتُ زِيداً ونظرت الكتاب ، وحذفت حرف الجر لم يجز ، إلا في ضرورة الشعر ، غير أن الجار والمحور معاً في محل النصب بالفعل قبلهما ، فإذا كان الفعل متعدياً على هذه الصفة كان له (مفعول)^(٦) ، ولكن حرف الصفة ينبغي أن يكون واقعاً في المفعول به حتى يتم الكلام ، نحو ذَهَبَ بَعْمَرٍ فتقول عمرو مذهب به ، وَهُبَ لَزِيدٍ ، وَزِيدٌ موهوبٌ له . وقد ذكرنا توابع هذا الفصل مشبعة في التصريف فاطلبها منه إن شاء الله .

(١) سورة الجاثية الآية ٢١ ، وهي قوله تعالى ﴿أَمْ حَسِبَ الظِّنَانُ أَنْ يَحْتَرِجُوا السَّيَّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عاصم وأبو حفص ويعقوب (سواء) بالرفع ، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بالنصب ، ينظر السبعة ٥٩٥ ، الكشف ٢٦٨/٢ ، التيسير ١٩٨ ، غيث النفع ٣١١،٣١٠ ، النشر ٣٧٢/٢ ، الإتحاف ٣٩٠ ، إعراب القرآن للنحاس ٤/١٤٥ ، الكشاف ٣/١٢ ، الجامع لأحكام القرآن ١٦/١٦٥ ، الحجة في القراءات السبع ٣٢٥ ، وحجة القراءات ٦٦١ .

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٦٣٧/١ .

(٣) كلمة "هم" في الأصل مكررة .

(٤) سورة الجاثية الآية ٢١ .

(٥) أي : يشتق منه اسم على زنة مفعول .

والضرب الثاني : هو المتعدِّي بنفسه، وهو على ثلاثة أضرب : متعدٍ إلى مفعول واحد، ومتعدٍ إلى مفعولين، ومتعدٍ إلى ثلاثة مفعولين.

فالمتعدِّي إلى مفعول واحد نحو : نَصَرْتُ زِيداً، وَقَتَلْتُ عُمَراً، فاسم الفاعل^(١) مضمر في التاء فيهما؛ لأنهما ليسا متمكنين، وأكرم أبُوكَ أخاكَ، ولقى الداخلانُ أخويكَ ورأى إخوانكَ إخوتكَ^(٢)، وتقول في غير أشخاص الحيوان منه: أحرقت النَّارُ الْجَلَدَ، وشَغَفَ الْحَبُّ الْقَلْبَ، وبلغَ الماءُ الْأَرْضَ. وربما كان أحدُ الاسمين ظاهراً والآخر مضمراً نحو: كَلَمْتُ الْقَوْمَ، فإنَّ اسم الفاعل مضمر في التاء. وربما كان الاسمان^(٣) مضمنين معاً كقولك : نَصَرْتُهُ، فإنَّ في التاء اسم الفاعل، وهو في موضع رفع، وفي الهاء اسم المفعول وهو في موضع النصب، إلا أن الإعراب لا يظهر فيهما.

٤٤٢
والمتعدِّي إلى مفعولين / أيضاً على ضريبين : أحدهما : متعدٍ إلى مفعولين ولنك الاقتصار على أحدهما لأن المفعول الثاني غير الأول.

ومتعدٍ إلى مفعولين وليس لك الاقتصار على أحدهما؛ لأن الثاني هو الأول بعينه. فال الأول نحو قولك : أعطى زيداً عمراً ديناراً، وكسا سعد بكرالباسا، "فزيد" يرتفع ب فعله، و"عمراً" مفعول متتصبب بوقوع الفعل عليه، و"الدينار" : هو المفعول الثاني؛ ويتتصبب بوقوع الفعل عليه أيضاً.

والفرق بين المتعدِّي إلى مفعول واحد والمتعدِّي إلى مفعولين بأنَّ يُنظر، فإنَّ لم يوجد شيء سوى الفاعل والمفعول فإنَّ الفعل متعدٍ إلى مفعول واحد، نحو : كلم محمد عمراً، إذ ليس سواهما شيء، فإذا قلت: أعطى سعد سعيداً مالاً، فإنَّ "المال" شيء سوى المعطى والمعطى. وهو الشيء الموهوب.

(١) يقصد به الفاعل.

(٢) يقول صاحب اللسان في الحديث عن الإخوة: " وقد يتسع فيه فيراد به الاثنين كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْرَوْهُ﴾، وهذا كقولك: إننا فعلنا ونحن فعلنا وأنتما اثنان...، وأكثر ما يستعمل الإخوان في الأصدقاء والإخوة في الولادة" . اللسان (أعحا) ١٤/١٩ .

(٣) في الأصل: "الاسعين" والصواب ما أثبته .

وفي هذا القسم أيضاً رجماً كان أحد الأسمين ظاهراً والآخر مضمراً، نحو أعطيتْ ديناراً، فيكون اسم الفاعل في التاء، وهو في موضع رفع.

ورجعاً كان أسمان [مضمرتين] والثالث [ظاهراً]^(١)، نحو : حبّوْه مالاً، فيكون اسم الفاعل في التاء، وهو في موضع رفع، واسم المفعول الأول في الهااء، وهو في موضع نصب، والمال هو المفعول الثاني.

ورجعاً كانت الأسماء الثلاثة كلُّها مضمرةً كقولك : أعطيتكه، فاسم الفاعل في التاء في موضع رفع، واسم المفعولين في الكاف، والهااء في موضع نصب، وكذلك : أعطيته، أعطانيها، يجوز في هذا الضرب أن تقول : أعطي زيدَ عمراً، وكسا سعد بكرَا^(٢).

[ظن وأخواتها]:

أما الذي لا يجوز الاقتصار على أحدهما فأفعال الشك واليقين مما يدخل على المبتدأ والخبر، فكما لابد للمبتدأ من خبره، وكذلك لابد للمفعول الأول من / الثاني .

وتلك الأفعال : ظنت، وحسبت، وخلت، وزعمت، ووجدت وعلمت، ورأيت . بمعنى علمت^(٣)، تقول : ظنت سعداً عالماً، وحسبت حمداً قائماً، وخلت بكراً سالماً، وزعمت أباك عاقلاً ووجدت الله رحيمًا، وعلمت أبا الحسن مقیماً، ورأيت محمدًا عفيفاً، وكذلك ماتصرف من هذه الأفعال نحو : أظن، ويحسب، يخل، ويعلم^(٤)

والمفعول الثاني من ظنت وأخواتها كأخبار المبتدأ من المفرد والجملة والظرف، تقول في المفرد : ظنت سعداً قائماً، وفي الجملة : ظنت حمداً يقوم أبوه، وفي الظرف ظنت أباك في الدار، وكما لا تقول : زيد قام عمرو، لا تقول : ظنت حمداً قام سعد، حتى تقول : في باعه^(٥) أو عنده أو نحو ذلك.

(١) في الأصل "اسمان ظاهرين والثالث مضمراً" والصواب ما أتبه ليتفق مع تمثيله .

(٢) بدون ذكر للمعطى، بل اقتصر على ذكر أحد المفعولين .

(٣) لم يذكر "درى" أو "دررت" .

(٤) بالتاء للمخاطب المذكر وبالباء للغائب المذكر .

(٥) الكلمة هكذا في الأصل ولعلها في بابه والمعنى أن ما الأبيح به لا يقع مفعولاً ثانياً.

وإنما لا يجوز الاقتصر على أحد المفعولين في هذه السبعة؛ لأن الثاني منها هو الأول في المعنى، بيانه أنك تقول : علمت زيداً منطلقاً، فـ"منطلقاً" هو "زيد" في المعنى، وليس بشيء غيره، وإنما كان كذلك لأن هذه الأفعال داخلاً على المبدأ والخبر، فالمفعول الأول فيها هو المبدأ، والمفعول الثاني هو الخبر، وإذا قلت : حسبت عمراً عالماً، لم يقع الحسابان على "عمرو" وحده، وإنما يقع على مضمون الجملة، وهو كونه عالماً فلذلك لم يصبح الاقتصر على أحد المفعولين، وكذلك علمت - إذا كان الغرض العلم بكون الشيء على صفةٍ - لم يتصور أن يقع الاقتصر على الموصوف، تقول : علمت عمراً خيراً الناس، تريد إفادته العلم بكونه خيراً الناس، فافهم.

واعلم أن (حسبتُ وخلتُ) يتعديان إلى مفعولين أبداً على ما علمنت، وليس لهما حال يكون لهما فيها مفعول واحد، والخمسة الباقية مختلف بها الحال، فيتعدى مرّةً إلى مفعولين، وأخرى إلى مفعول واحد، تقول : علمت عمراً ذاهباً، فتعديه / إلى مفعولين، وتقول : علمت سعداً، أي: عرفته، فتعديه إلى مفعول واحد. وتقول : رأيت سعداً واعظاً، تجعله من رؤية القلب، فيتعدى إلى مفعولين كما تبصر^(١)، وإن جعلته من رؤية البصر عديته إلى مفعول واحد، نحو رأيت حمداً، كقولك : أبصرت حمداً، وتقول : ظنت سعداً ذاهباً، إذا أردت معنى: حسبت، فإن أردت معنى: اتهمت قلت: ظنت سعداً، فلم يتجاوز مفعولاً واحداً.

وكذلك "وجدت" إذا كان معنى: علمت تدعى إلى مفعولين، نحو: وجدت عمراً ذا حرمة، فإن أردت وجdan الضالة لم يتجاوز مفعولاً.

و"زعمت" إذا كان معنى: "قلت" لم يكن له أكثر من مفعول واحد، نحو: زعمت ذلك، وإذا كان معنى: علمت كان له مفعولان، نحو: زعمت زيداً فاضلاً، هو منزلة: علمت زيداً فاضلاً، إلا أن فيه زيادةً معنىًّ، وهو أنه علم قد اقتن به الدعوى منك.

(١) هكذا هي مضبوطة في الأصل، المعنى: كما ترى في المثال أمامك .

ثم اعلم أن هذه الأفعال إذا تقدمت لم يكن بد من إعمالها، نحو ظنت زيداً كريماً، فإن
توسطت بين المبدأ والخبر كرت في إعمالها وإلغائها مخيراً، تقول في الإعمال : عمراً
أحسب جائياً، وفي الإلغاء عمر أحسب قاعد، قال الشاعر :

أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَابْنَ الْلُّؤْمَ تُوعِدُنِي

وَفِي الْأَرَاجِيزِ خَلَّتِ الْلُّؤْمُ وَالخَوْرُ (١)

فإن تأخرت اختيار الغايتها وجاز إعمالها، تقول سعد شاخص ظنتنٌ، وإن قلت : سعدا
شاخصا ظنتنٌ جاز، وقد يعرض في هذا النوع مثل ما عرض فيما قبله من وقوع هذه
الأفعال في الأسماء المظهرة كما مضى، ووقعها في الأسماء المضمرة مثل قوله(٢) : ظنتنٌ
عمرا قادما، فالفاعل مضمر، وظنتنٌ خارجا فالفاعل والمفعول الأول مضمر(٣) في التاء
والكاف، وظنتنٌ يكون اسم الفاعل في التاء، والمفعول الأول في الكاف والمفعول الثاني
في الهماء.

[ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل]:

أما الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فأربعة أفعال : أعلمـتـ، وأرـيـتـ، ونبـأـتـ، وأنـبـأـتـ^(٤)
إذا كـُنـّـ معنىـ: علمـتـ^(٥)ـ، خـوـأـرـىـ بـكـرــ حـمـدـاـ سـعـدـاـ خـيـرـ الـورـىــ، وـنـبـأـ عـمـرـوـ بـكـرـاـ حـمـدـاـ عـالـماــ،
فـإـنـ كـانـ "أـرـيـتـ"ـ منـ رـؤـيـةـ الـبـصـرــ لمـ يـتـعـدـ مـفـعـولـيـنـ، كـقـولـكـ أـرـيـتـ حـمـدـاـ عـمـراــ، وـكـذـلـكـ

(١) البيت من بحر البسيط، وهو للعين المنقري. والبيت من هجاء لرؤبة وهو في الكتاب ١٢٠/١، وشرح

التصریح ۲۵۳، والمقاصد النحویة ۲/۴۰، والدر ۱۳۵/۱، وخرزانة الأدب ۲۵۷/۱. ونسب لمحمد

في ملحق ديوانه بشرح محمد بن حبيب ١٠٢٨، واللسان (خيان)، ٢٢٦/١١، وبلانسة في أمال المتصص.

١٨٤/٢٨٩، وشرح أبيات سيرته لابن السعدي، ١٦٨، والإيضاح، والأصل، ١٨٣/١.

٢) في الأصل قوله.

(٣) الأرجح أن يقول: مضمون .

(٤) لم يذكر "حدث" و "آخر" و "نعم"

(٥) الصواب أن يقول: بمعنى أعلمك.

نبأ وأنبأ إذا كانا بمعنى: أخبرت لم يتجاوزا مفعولين، نحو: أنبأه الخبر، ونبأته الحادثة، وعلى هذه القاعدة قوله تعالى: **﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾**^(١)، فالكاف هو المفعول الأول، "وهذا" هو المفعول الثاني، ويقال: أنبأه بكذا، فيعود إلى المفعول الثاني بالباء، كما يقال: أخبرته بكذا، وحدثه بكذا وهو الأصل فيه، وقد يقع في هذا القسم أيضاً الأسماء المضمرة، نحو أعلمتك سعداً خارجاً، فالفاعل في التاء، والمفعول الأول في الكاف، وتقول: أعلمتكم خارجاً، فالفاعل في التاء، والمفعول الأول في الكاف، والمفعول الثاني في الهاء، والثالث ظاهرٌ، وحمل المفعولين النصب كما علمنا.

(فصل) :

اعلم أن الفعل إذا كان متعدياً إلى مفعول واحد وأتيت فيه بضمير فلا يجوز لك فيه إلا الوصل، نحو رأيتك ونصرتك، ولا يجوز: رأيت إياك إلا في ضرورة الشعر قال الراجز:

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَا^(٢)

أي: حتى بلغتكم، وقال أمية بن أبي الصلت:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأُمُوَاتِ قَدْ ضَمِّنْتُ

إِسَاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ^(٣)

(١) سورة التحرير الآية ٣.

(٢) البيت من بحر الرجز، وهو لحميد بن الأرقط في الكتاب ٣٦٢/٢، وشرح المفصل ١٠٢/٣ ومحزانة الأدب ٤٨١/٥ وبيان نسبة في الخصائص ١٩٤/٢٣٠٧/١، والأمثال الشجربة ٤٠/١، والإنسان ٦٩٩ الشاهد (إياك) تعدى الفعل إلى مفعول واحد، وفصل الضمير وهو غير جائز إلا في ضرورة الشعر، والصواب: بلغتك .

(٣) البيت من البسيط، وقد نسبه المؤلف لأمية بن أبي الصلت وليس في ديوانه وكذلك في الخصائص ١٩٥/٢٣٠٧/١ ونسب للفرزدق وهو في ديوانه ٢١٤/١، والمقاصد النحوية =

أي: ضممتهم، فإن أتيت بفواصل بين الضمير وبين الفعل جاز الفصل حينئذ، نحو : مارأيت إلا إِيَّاك، وكذلك الحكم في ضمير المفعول الأول من الأفعال المتعددة إلى مفعولين، تقول : أعطيتك ديناراً، ولايجوز أعطيت إِيَّاك، كما لايجوز : رأيت إِيَّاك، فإن كان ضمير / المفعول الثاني من هذه الأفعال جاز فيه الوصل والفصل، تقول : أعطيتك الدرهم، وأعطيتكه، وأعطيتك إِيَّاه .

وأما ضمير الفاعل فلا يجوز فيه الفصل، نحو فعلت، وخرجت ولايجوز خرج أنا، إلا أن تفصل بين الضمير وبين الفعل - إلا، فيجب الفصل حينئذ، نحو ماضرب زيد إلا أنت، فهذا هو الاعتبار في الضمير المذكور بعد الفعل .

فإن كان الضمير مبتدأ به فليس يجوز فيه إلا الفصل، كقولك : أنت خرجت، وإِيَّاك أردت؛ لأن الوصل لا يتصور حتى يتقدم شيء يتصل به الضمير .

وإذا عطفت ضميرا على مرفوع أو منصوب لم يكن الضمير إلا منفصلا، نحو جاءني زيد ثم أنت، ورأيت عمرا وإِيَّاك؛ لأن الضمير من بعد حرف العطف ينزلته إذا ابتدأت به في أنه لا يكون هناك ما يتصل به، وعليه قوله ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُم﴾^(١) ، ﴿وَصَّيَّنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُم﴾^(٢) .

وقد يجيء - في ضرورة الشعر - الفصل في موضع الوصل كما أنسدنا، والاختيار

= ٢٧٤/١، وشرح التصريح ١٠٥/١، ومحزانة الأدب ٥/٢٨٩-٢٨٨، وبلا نسبة في الأمالي الشجرية

٤٠/١، والإنصاف ٦٩٨، وشرح الأشموني ١١٦/١، والضرورة ١٣٨ .

ورواية البيت في الأصل : "قد ضمّنت" والصواب ما ثبته من ثبت المصادر وهو ما يتفق مع وزن البيت.

(١) سورة المتحنة الآية ١.

(٢) سورة النساء الآية ١٣١ .

ما ذكرنا، وعكس هذا أنهم يقولون : إِلَّا إِيَّاكَ، فهذا وصل في موضع الفصل.
واعلم أنه متى اجتمع ضميران أحدهما ضمير متكلم والآخر ضمير مخاطب فإنه يجب تقديم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب، تقول : أَعْطَاكِنَّ زِيدًا، ولا يجوز أعطاكي، وكذلك ضمير الحاضر مقدم على ضمير الغائب، تقول أَعْطَاكَهُ، ولا يجوز : أَعْطَاهُوكَ
واعلم أنك إذا أردت أن توقع الفعل من الشئ على نفسك فلا يجوز لك جعل المفعول ضميراً، ولكن عليك أن تأتي بلفظ النفس فتضعيه موضع الضمير، وذلك قوله : نصرت نفسى أو خذلت نفسى، وما أشبهها، ولا تقول : نَصَرْتُنِي وَلَا خَذَلْتُنِي، وهكذا تقول : نصرتَ نفسكَ، ولا تقول نَصَرْتَكَ .

هذا هو الحكم في جميع الكلام إلا في باب علمتُ فإنه يجوز في هذا الباب أن تُعدى فعل الضمير المتصل إلى جنسه، وذلك قوله : عَلِمْتُنِي خارجاً، وحسبْتُكَ قادرًا، وعلى هذا القياس.

والضمير المستكن(١) في هذا كالمتصل، نحو : تَحْسِبُكَ كِيسًا، وأظنتني نافعاً، ومنه قوله تعالى : ﴿إِنَّ إِنْسَانًا لَيَطْغِي * أَنْ رَأَهُ اسْتَغْنَى﴾ (٢)

(فصل) :

وقد يقع فيما بين اسمى الفاعل والمفعول(٣) الظاهرين اسم بهم(٤)، نحو قوله : عليك بما يغيط فاسقا، فإن "ما" هاهنا اسم بهم، فاعل يقع فعله على "فاسق". وكذلك : إياك

(١) يقصد ضمير الفاعل.

(٢) سورة العلق الآية : ٦، ٧.

(٣) يقصد باسم الفاعل والمفعول: الفاعل والمفعول وقد سبق الحديث عنهما في مصطلحات الكتاب ص ٦٠.

(٤) ظاهرها أن المعنى: وقد يشترك فيما بين اسمى الفاعل والمفعول اسم بهم صالح أن يكون فاعلاً ومنعولاً.

وما يسخط أخاك، وسر أخاك مارضى أبوك فـ "ما" في الموضعين اسمُ فاعلٍ، وأعجب عبدَ الله ما سمعه منك، فإن "ما" هاهنا اسمُ فاعلٍ.

وقد يقع في هذا الباب اشتباه في معرفة المرفوع والمنصوب من الأسمين، وامتحان ذلك نسبة الفعل إلى نفسك، فما كان فيك بالنون والياء فإذا جعلت مكان النون والياء اسمًا ظاهراً كان منصوباً، وما كان فيك بالباء كان الاسم الظاهر في موضعه مرفوعاً، ومثاله أنك تقول : سَرَّنِي فَعَالٌ عَمْرٌ، فهو فيك بالنون والياء، فإذا كان بدل النون والياء اسمًا قلت : سر زيداً فعالٌ عَمْرٌ، وتقول في المرفوع : رضيَتْ مقالَ سَعِيٍ، فيكون فيك بالباء، فإذا جعلت بدلها اسمًا كان مرفوعاً، نحو رضي زيدٌ مقالَ سَعِيٍ، وكذلك تقول الذي أعطاك أعطاني، والذي سرَّك ساعني، والذي أحبَّ مُحَمَّدًا ساء زيداً؛ لأنك [تقول]^(١) : الذي أحببتْ ساء زيداً، بهذه الحسنة تعرف المنصوب والمرفوع من الأسماء إذا وقع بينهما اسم بهم، مثل "ما" و "الذى" وأشباههما.

(فصل) :

٤٥ / وقد يكون الفاعل والمفعول من هذا الباب اسمًا مبهمًا^(٢)، مثل : هذا، وهذين، وهؤلاء، وكذلك، وذينك وأولئك، ثم يفسر ذلك الاسم باسم ظاهر، مثل قوله : جاءني هذا الرجل، وكذلك الرجل. والحكم في إعراب هذا النوع أن تنظر إلى الاسم المبهم، فإن كان في موضع الرفع رفعت الاسم الظاهر الذي يجيء بعده، ولا يكون إلا اسم فيه ألف ولام، وإن كان في موضع النصب نصبتَ الاسم الذي بعده، ومثاله قوله : أعانتي هذا الرجل، وأعطاني هذان الرجال، ورفديني هؤلاء الرجال، ولقيتُ ذاكَ الرَّجُلَ وذينكَ الرجلين وأولئكَ الرجال، وأكلتُ هذا الطعام.

(١) مأين المعقوفين مضروب في الأصل مع أهميته في إيضاح المعنى.

(٢) في الأصل اسم مبهم وهو خطأ.

وقد يفسر الظاهر باسم مبهم^(١) فيقال : نصرتُ الرجلَ الذي أمرتُ، وخدلتَ المرأةَ اللتين علمتهما، وأتاني الرجالان اللذان تعرفهما، وكذلك لقيت الرجل ذا العقل والرجلين ذوي العقل، والرجال ذوي العقول، ونصرني الرجالان ذوا المال.

وقد يقدم المفعول على الفاعل في هذا الباب كما مضى^(٢)، وتقول : زيدا ضربتُ، وزيد ضربني^(٣)

واعلم أن الفاعل إذا كان اسمًا مضمراً مثل : أنت، وأنتما وأنتم، ثم قدمت المفعول على الفاعل فإنك تقول بدل اسم المفعول المقدم : إياك^(٤)، تقول : أنت لقيتني وإياك لقيت، وأنت نصرتني وإياك نصرتُ، فتضيع أبداً "إياك" في المفعول بإزاء "أنت" في الفاعل، فافهم.

(فصل) [في باب الاشتغال]:

اعلم أن الأصل في الفعل المتعدي أن يُعدي إلى الاسم الظاهر فينصب به ، كقولك : ضربت زيداً، ولقيت عمراً، ثم يقدم المفعول على الفعل فيقال : زيداً ضربت، ثم يشغل عنه الفعل بضميره فيصير مرفوعاً بالابتداء، وتكون الجملة في موضع الخبر له، / وذلك قوله^٥ : زيد ضربته، وأهل النحو يسمون هذا : باب ما يشغل عنه الفعل بما هو من سبيه. ومن العرب من ينصب الظاهر مع تعدية الفعل إلى الضمير وكونه مشغولاً به، فيقول: زيداً ضربته، ويسميه رجوع الماء على الاسم، وعند النحويين أنه ينتصب بفعل

(١) في الأصل مبهم بالرفع.

(٢) ينظر ص ١٩٧ من التحقيق .

(٣) في هذا المثال تقدم ما يعود عليه الفاعل فكان الفاعل قد تقدم معنى على المفعول على منذهب البصريين.

(٤) يقصد أنه كما يتقدم الفاعل المضمر يتقدم المفعول المضمر أيضاً نحو "إياك".

مضمر، تفسيره هذا الظاهر^(١)، تقديره عندهم : ضربت زيدا ضربته، إلا أنه لا يجوز أن يستعمل كذلك، وهذا النصب على تقدير هذا الإضمار ليس بالاختيار، بل الوجه إذا شغلت الفعل بالضمير أن ترفع الظاهر بالابتداء، فتقول : زيد ضربته، فهذا كذلك مadam الكلام جملة واحدة وما لم يتقدمه شيء، وعلى هذه القاعدة اختلف القراء في قوله تعالى :

﴿وَالْقَمَرُ قَدْرَنَا﴾^(٢)، ووجهه مافصلنا.

فإن عطفت هذا النحو على كلام آخر اختلف الحكم حينئذ، فجائز أن يعرض هناك ما يقتضي في هذا النصب - الذي ذكرنا أنه ليس بالاختيار - أن يكون هو المختار دون الرفع، وذلك في نحو قولك : لقيت زيدا وعمرا كلامته؛ الاختيار النصب هاهنا، ولا يحسن الرفع، أعني : أن تقول : وعمرو كلامته، لأن من حكم المعطوف أن يشاكل المعطوف عليه، والمعطوف عليه جملة من فعل وفاعل كما ترى، وأنت إذا لم تنصب "عمرا" - فقلت : وعمرو كلامته - فقد عطفت جملة من مبتدأ وخبر على جملة من فعل وفاعل، وذلك خلاف ما ذكر أنه الأولى من مراعاة المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه، وإذا نصبت - فقلت : وعمرا كلامته - كنت كأنك قلت : وكلمت عمرا، فعطفت الشيء على جنسه. وكذلك الحكم إذا دخل حرف الاستفهام على هذا النحو من الكلام، تقول:

أَزِيدَا ضربتَه /، فيكون الاختيار النصب، وعلى ذلك قوله تعالى :

٤٦

(١) هذا هو مذهب الجمهور، ينظر شرح ابن عقيل ٥١٨/١.

(٢) سورة يس الآية ٣٩.

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (والقمر) بالرفع على الابتداء، وقرأ الباقون بالنصب على المفعول به لفعل مخدرف يفسره المذكور، ينظر السبعة ٥٤٠، التيسير ١٨٤، غيث النفع ٢٧٩، والنشر ٣٥٣/٢، إعراب القرآن للتحاسن ٣٥٤/٣، جامع البيان ٦/٢٣، والكشف ٣٢٢/٣، الجامع لأحكام القرآن ٢٩/١٥، البحر ٣٣٦/٧، حجة القراءات ٥٩٩.

﴿أَبْشِرَاً مِنَا وَاحِدًا نَتَّبِعُه﴾^(١)، فإن دخل على قبيل هذا الكلام حرف الشرط لم يجز إلا النصب كقولك : إن زيدا ضربته ضربتك، والله أعلم.

وقد ينصب^(٢) مفعولا به بإضمار فعل، نحو قوله: مرحبا وأهلا وسهلا، أي: صادفت مكانا رحبا، ووجدت أهلا فاستأنس ونزلت مكانا سهلا فاقم، وماشبه ذلك. ومن ذلك قولك - وقد رأيت الناس يطلبون الملال ثم سمعت الصيحة -: الملال والله، تريد أبصروا الملال، وكذلك تقول : - إذا رأيتم يرمون ثم سمعت الصوت - القرطاس والله، تريد : أصحاب القرطاس. ومن ذلك : ﴿قُلْ بَلْ مِلَةُ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٣) أي : تتبع ملة إبراهيم. ولايجوز إضمار شيء حتى يكون في الكلام أو في الحال دليل عليه.

(١) سورة القمر الآية : ٢٤.

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل ، والذي يظهر أنها مضروبة .

(٣) سورة البقرة الآية : ١٣٥ .

(الباب الثالث)

في بيان إعراب المفعول فيه وهو الظرف

اعلم أن الظرف : كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى "في" وليس في لفظه، نحو : قمت اليوم، وجلست مكانك، لأن معناه : قمت في اليوم، وجلست في مكانك، فإن ظهرت "في" في اللفظ كان مابعدها اسمًا صريحاً، وصار التضمين لـ "في"، تقول : سرت في يوم الأحد، وجلست في بغداد.

والظرف على ضربين : ظرف الزمان، وظرف المكان.

أما ظرف الزمان فاعلم أن الزمان مرور الليل والنهار، نحو : اليوم، والليلة، والساعة، والشهر، والسنة.

وجميع أسماء الزمان من المبهم والمختص يجوز أن يكون ظرفاً، إذا جعلته محلاً للفعل وظرفاً، تقول : سرت يوماً، وعملت شهراً، وأقمت عندك حولاً، هذا مثال المبهم. والمختص قوله : جئتكم البارحة، وأصيير إليك العشية، ولقيتك عاماً أول، وصر إلى الساعَة، وأتيتك اليوم، وما أشبهها، كل ذلك منصوب، والقياس فيه مستمر ماخلاً باباً واحداً وهو باب "أمس" فإن حرف(١) مبني على الخفض - إذا كان معرفة - في جميع الأحوال، فتقول : رجحت أمس، وأتاني أمس، وأقمت أمس، فتحفظه في جميع الأحوال إذا كان معرفة، فإن كان نكرة جرى على ما يستحقه من الإعراب، نحو : كم أمسِ أتيتُك، وما رأيت أمساً مثل أمسِ، وما أتاني أمسِ مثل أمسِ، وتبنيه معرفة، وتُعربه نكرة كما ترى، وسيأتي لهذا مزيد شرح / إن شاء الله.

إإن قلت : يوم الجمعة مبارك، فارفعه؛ لأنه ليس فيه معنى "في" فقس عليه تصب إن شاء الله.

(١) أي : كلمة على المعنى اللغوي وقد عبر بالجزء وأراد الكل.

وَمَا اخْتَلَفَ الْقُرَاءُ فِيهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(١)، فَمَنْ رَفَعَ هَذَا رَفْعًا بِالْأَبْدَاءِ وَجَعَلَ الْيَوْمَ خَبْرَهُ، وَمَنْ نَصَبَ فِيهِ وِجْهَهُ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ نَصَبًا عَلَى الظَّرْفِ، وَالتَّقْدِيرُ : هَذَا فِي يَوْمٍ يَنْفَعُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ إِضَافَةَ الْأَفْعَالِ إِلَى الْأَفْعَالِ إِضَافَةً غَيْرِ مُخْضَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ : هَذَا يَوْمٌ نَفْعُ الصَّادِقِينَ.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ حِزْيٌ يَوْمَئِذٍ﴾^(٣) ﴿وَمَنْ حِزْيٌ يَوْمَئِذٍ﴾^(٤)، وَكَذَلِكَ الْخَلَافُ فِي ﴿مِنْ فَزَعَ يَوْمَئِذٍ﴾^(٥)

(١) سورة المائدة: ١١٩، وقد قرأ نافع رابن عبيصن (يوم) بالنصب، وقرأ الآباءون بالرفع، ينظر السبعة ٢٥٠، الكشف ٤٢٢/١، التيسير ١٠١، غيث النفع ١١٥، التشر ٢٥٦/٢، إعراب القرآن للتحاس ٥٣/٢، جامع البيان ١٤٠/٧، الكشاف ١٦٥٩، البحر ٤/٦٢، الحجة في القراءات السبع ١٣٦، حجة القراءات ٢٤٣.

(٢) أي: فتحة بناء.

(٣) سورة هود الآية ٦٦. وقد قرأ بذلك طلحة وأبان بن تغلب بنظر إملاء مامن به الرحمن ٤١/٢ والبحر ٢٤٠/٥.

(٤) قرأ نافع والكسائي بالإضافة وفتح الميم، وقرأ الآباءون بالإضافة وكسر الميم.
ينظر السبعة ٣٣٦، والكشف ١/٥٣٢، والتيسير ١٢٥، غيث النفع ١٦٧، والنشر ١٨٩/٢، والأخاف ٣٤٤، والكشف ٢٧٩/٢، والبحر ٤٠/٥، ومفاتيح الغيب ١٨/٢١، وحجة القراءات ٨٩.

(٥) سورة الحج الآية ٨٩.

قرأ عاصم وحمزة (من فرع يومئذ) بالتنوين وفتح الميم، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع (في روایة إسماعيل بن جعفر) رابن عامر، ويعقوب بالإضافة وكسر الميم، وقرأ نافع في (رواية ورش =

وَلَهُ مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ^(١)، فَمَنْ نَوْنٌ "خَرَزٌ" وَ"فَرَعٌ" وَ"عَذَابٌ" لَمْ يَقْرَأْ "يَوْمَئِذٍ" إِلَّا بفتح الميم، وَمَنْ لَمْ يَنْتَنِ أَحْجَازَ الْخَفْضِ وَالْفُتْحِ، فَمَنْ خَفْضَ فَعْلَى الْإِضَافَةِ، وَكَسْرَةَ الْمِيمِ دَلِيلُ ذَلِكَ، وَمَنْ نَصَبَ فَلَهُ حِجْتَانٌ :

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَعَلَ "يَوْمًا" مَعَ "إِذًا" بِعِنْزَلَةِ اسْمَيْنِ جُعْلًا اسْمًا وَاحِدًا ، كَقُولُكَ خَمْسَةً عَشَرَ.
وَالْمُحْجَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْإِضَافَةَ لَا تَصْحُ إِلَى الْحُرُوفِ وَلَا إِلَى الْأَفْعَالِ، فَلَمَّا كَانَتْ إِضَافَةُ "يَوْمًا" إِلَى "إِذًا" إِضَافَةً إِلَى حَرْفٍ - وَكَانَتْ إِضَافَةُ غَيْرِ مُحْضَةٍ - فَتَحَ، وَذَلِكَ فِي اسْمَاءِ الزَّمَانِ مُطْرَدٌ سَائِغٌ، كَقُولِهِ تَعَالَى: يَوْمَ يَنْفَعُ^(٢) وَيَوْمَ لَا تَمْلِكُ^(٣) وَأَمْثَالِهَا،

= وَقَالُونَ الْمُسِيَّبِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي أُوْيِسٍ وَيَعْقُوبَ بْنَ حَعْفَرَ بِالْإِضَافَةِ وَفَتْحِ الْمِيمِ. يَنْظَرُ السَّبْعَةُ، ٣٣٦، ٤٨٧، الْكَشْفُ ١٦٩/٢، التَّيسِيرُ ١٧٠، غَيْثُ النَّفْعِ ٢٥٢، الْإِحْكَافُ ٣٤٠، مَعَانِي الْفُرَاءِ ٣٠١/٢
جَامِعُ الْبَيَانِ ٢٤/٢٠، الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ١٣/٢٤٥، الْبَحْرُ ١٠٢/٧، حَجَةُ الْقُرَاءَاتِ ٥٤٠.

(١) سُورَةُ الْمَعْرَجِ الآيةُ ١١.

قَرَأَ نَافِعٌ فِي (رَوْاْيَةِ ابْنِ جَهَارٍ وَأَبْوِ بَكْرٍ بْنِ أَبِي أُوْيِسٍ وَالْمُسِيَّبِيِّ وَقَالُونَ وَوَرْشٍ وَيَعْقُوبَ بْنَ حَعْفَرَ) بِالْإِضَافَةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ.

وَقَرَأَ ابْنَ كَثِيرَ وَأَبْوَ عُمَرَ وَابْنَ عَامِرَ وَعَاصِمَ وَحَمْزَةَ وَنَافِعَ (فِي رَوْاْيَةِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ حَعْفَرَ) بِالْإِضَافَةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ، يَنْظَرُ السَّبْعَةُ، ٣٣٦، التَّيسِيرُ ٢١٤، غَيْثُ النَّفْعِ ٣٥٠، وَالتَّحْبِيرُ ١٨٩، النَّشْرُ ٢٨٩/٢، الْإِحْكَافُ ٤٢٤، الْكَشَافُ ٤/١٥٨، وَمَفَاتِيحُ الْغَيْبِ ٣٠/١٢٦، حَجَةُ الْقُرَاءَاتِ ٧٢٣.

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ الآيَةُ ١١٩، وَقَدْ قَرَأَتْ بِالْفُتْحِ مَعَ الْإِضَافَةِ كَمَا سُبِقَ بِيَانُهُ ص ٢٦٧.

(٣) سُورَةُ الْإِنْفَطَارِ الآيَةُ ١٩.

قال الشاعر(١):

عَلَى حِينَ عَائِنْتُ الْمَشِيبَ [عَلَى الصَّبَّا] (٢)

والفتح في جميعها - على الطرف في المختار من القول.

(فصل):

ومن جملة الظروف "إذ وإذا"، وكلاهما ظرف زمان : "إذ" لما مضى، و"إذا" لما يُستقبل، تقول : سمعتك إذ الشافعي حيٌّ، وسافرت إذ سافر سعد، وتقول : آتيك إذا اشتد الحبُّ.

ثم اعلم أن "إذا" خاصة يجازى بها / ، فيصير الفعل بعدها شرطاً في فعل ثان، وذلك قوله : إذا سرت سرت، فدللت "إذا" على جعلك سير المخاطب شرطاً في سيرك، وأنك علقت وجوده بوجوده، وينقلب معها معنى فعلت إلى معنى: تفعل، كما كان ذلك في إن، إلا ترك، تقول : إذا قمت غداً قمت : إلا أنه لا يجوز أن يُجزم بإذًا فيقال : إذا تقم أقم. وما يجب أن يعلم في هذا الباب الفرق بين "إذا ومتى" .

(١) عجزه :

وقلت أَلَا أَصْبُحُ وَالشَّبَابُ وَازْعَ

البيت من بحر الطويل، وهو للنابغه الذبياني، ورواية الديوان على " حين عاتبت" وهي رواية مشهورة ينظر ديوانه ٥٣، الكتاب ٣٠/٢، شرح المفصل ٣/٨١، ١٤٦/٨، ٩١/٤٨١، الإنصال ٢٩٢، شدور الذهب ٧٨، والمغني ٥١٧، وشرح التصريح ٤٢/٢، وشرح الأشموني ٢٥٦/٢، ٢٢٦/٣، ٨/٤، والمنصف ٥٨/١، والمقرب ٢٩٠/١، الأمالي الشجرية ٤٦/١، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣، ٤٠٦/٤، وخزانة الأدب ٦/٥٥٠.

(٢) ما بين المعقوفين تتمة صدر البيت وهو من ثبت الديوان.

وي بيانه: أن "إذا" للأمور الواجبة الوجود، أو ماجرى ذلك المجرى، مما عُلِّمَ أنه كائن، ومتى لما يترجح بين أن يكون وبين ألا يكون، تقول: إذا طلعت الشمس خرجت، وإذا أذن للصلاة قمت، ولا يصلح متى في هذا النحو، وإنما يصلح فيما لا يجب وجوده، ولا يعلم أنه كائن، كقولك: متى تخرج أخرج، تقول مع من لا تيقن أنه خارج، ولا يغلب ذلك منه على الظن، بل يكون مترجمًا فيه - يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون.

واعلم أن سبيل "إذا" سبيلُسائر أسماء الزمان في أنه يضاف إلى الجملة على تأويل المصدر، معنى هذا أنك تقول: خرجت يوم خرج زيد، ورأيتك زمن كنت إمام المسجد، تريده: يوم خروج زيد، وزمن إمامتك في المسجد، فكذلك إذا قلت: جئتك إذ خرج زيد كان "إذا" مضافا إلى هذه الجملة، وكان معناها المفرد، إلا أنه لا يستعمل المفرد مع "إذا"، كما لا يستعمل مع الحين والزمن، وما أشبههما من الأزمنة المتمكنة، وبقى كل واحد من الجملتين بعد "إذا"، تقول: لقيتك إذ خرج زيد وإذ زيد خارج. ولا يصلح بعد "إذا" إلا الفعل، ولا يقال: إذا زيد خارج خرجت، كما لا يقال: إن زيد خارج خرجت؛ لأن الشرط لا يكون إلا / فعلا، فإذا رأيت الاسم مرفوعاً بعد "إذا" فهو محمول على إضمار فعل، معنى هذا: أنك إذا قلت: إذا زيد خرج خرجت، كان "زيد" مرفوعاً بفعل مضمر تفسيره هذا الظاهر.

ويظهر ذلك بأن تعتبره بالمعنى، كقولك: إذا زيدا ضربته ضربته، كما قال:

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتَهُ
فَقَامَ بِفَأْسِ يَنَ وِصْلَيْكَ جَازِرُ^(١)

فنصب على تقدير: إذا بلغت ابن موسى.

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله ذو الرّمه، ينظر ديوانه ٤١، الكتاب ٨٢/١، المتنصب ٧٧/٢، شرح المفصل

٩٦/٤/٣٠، المغني ٢٦٩، المخصاص ٣٨٠/٢ /الأمالي الشجرية ٣٤/١، خزانة الأدب ٣٢/٣.

واعلم أن من حكم أسماء الزمان المعرفة - التي هي نحو اليوم والزمان والحين - إذا أضفته إلى الجملة أن تبني في بعض ذلك، وهو إذا كانت الجملة المضاف إليها من فعل وفاعل، ثم كان الفعل ماضيا، كقولك : حين خرج زيد، لك في كل شيء كان كذلك أن تبني فيه اسم الزمان، ولنك أن تعرب، قال :

أَغْلَى حِينَ عَانَتُ الشَّيْبَ مِنَ الصَّبَىٰ (١) وَقُلْتُ أَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَأَزِعُ (٢)

قد أجازوا في "حين" الفتح على البناء، والجر على الإعراب، وكذلك قياس الباقي، تقول : حررت في حين خرج زيد، فإن كانت الجملة المضاف إليها جملة من الاسم - كقولك : جئتكم زمن الشتاء باردة - لم يبن معها اسم الزمان [و]تقول : على حين فتره من الرسل (٣)، وفي حين عمر أمير. وكذلك الحكم إذا كان الفعل مضارعا، تقول: هذا يوم يخرج زيد، فتعرب وترفع اليوم البة. وإنما خصوا بالبناء ما كان مضافا إلى جملة من الفعل والفاعل ثم كان ماضياً؛ من أجل أن هذا البناء إنما كان لإضافته إلى مبني، والفعل الماضي مبني، وكذلك الحكم إذا كان الفعل مضارعا، كقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ (٤) و﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسَكُ﴾ (٥)/ (٦)، من فتح هذه لم تكن الفتحة

(١) هكذا في الأصل ولعل الأولى على الصبا وهو ثبت الديوان.

(٢) البيت للنابغة الذبياني، وقد سبق الحديث عنه ص ٢٦٩.

(٣) هذا المثال ليس لاضافة حين إلى الجملة ولكن إلى المفرد:

(٤) سورة المائدة الآية ١١٩، وقد سبق ذكرها ص ٢٦٧.

(٥) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٦) سورة الانفطار الآية ١٩. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (يوم) وقرأ الباقيون بالنصب ينظر السبعه ٦٧٤، الكشف ٣٦٤/٢، التيسير ٢٢٠، غيث النفع ٣٦٢، ٣٦٢، النشر ٣٩٩/٢، رحام العيان ٢٩٣/١٠، الجامع لأحكام القرآن ١٩/٢٤٩، البحر ٤٣٧/٨، الحجة في القراءات السبع ٢٤٩، حجة القراءات :

حركة بناءً ولكن حركة إعرابٍ، وقد يكون منصوباً على الطرف.
واعلم أنهم يحذفون الجملة المضاف إليها "إذ" كثيراً، ثم يدخلون عليها التنوين، ويجعلون ذلك دليلاً على إرادة تلك الجملة، وعلى أن "إذ" في نية الإضافة إليها، وذلك قوله - وقد جرى ذكر حديث - أنت إذ على صفة كذا، تريده : أنت إذ كان ذلك على صفة كذا،
أنشدا :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ^(١)

تريده : وأنت إذ كان ذلك صحيح، والأكثر إذا قدر فيها هذا التقدير أن يؤتى فيها باسم زمان آخر: كالحين واليوم، كقولهم : حينئذ، ويومئذ، يريدون إذ كان ماذكرت.
ثم اعلم أنه يجوز في اسم الزمان المضاف إلى "إذ" أن تبني وأن تعرب، وعلى ذلك قرئ
﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِيَّنِ﴾^(٢) وأخواتها بالجر والفتح كما مضى.

ومن ظروف الزمان : قبل، وبعد، وأول، وهي ألفاظ بنيت على الرفع^(٣) ما لم تُضفهُنَّ،
تقول: جئت قبل وبعد، فإذا أضفت نصب وحررت، نحو : جئت قبله ومن قبله، وبعده
ومن بعده، وتقول : إبدأ بهذا أول، أي : أول كل شيء، وقال الشاعر :
عَلَى أَيْنَا تَغْدُرُ الْمَيْنَةُ أَوْلُ^(٤)

(١) البيت من بحر الواقر، وقائله أبو ذئب المذلي، ينظر شرح ديوان المذلين ٦٨/١، الخصائص ٣٧٦/٢، شرح المفصل ٣١/٩/٢٩، المغني ٨٦، شرح الأشموني ٥٦/١، حاشية بس ٣٩/٢، غزارة الأدب ٥٣٩/٦ . ٤٤٩/٨

(٢) سورة المعارج الآية ١١، وقد سبق ذكر القراءات فيها ص ٢٦٨

(٣) يقصد: بُنيت على الضم .

(٤) صدر البيت:

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل

البيت من بحر الطويل، وهو مumen بن أوس المزي،

وهذه الثلاثة تسمى رفعاً على الغاية.

(فصل):

وقد قال الله تعالى : ﴿وَأَتُقُوا يَوْمًا لَا تَجِزِّي نَفْسٌ﴾^(١) موضع "لا تجذري" نصب؛ لأنها صفة ل يوم، والعائد على اليوم مخدوف، فقال الفراء : تقديره : لا تجذري فيه نفس، ثم حذفت الصفة،^(٢) ومثله ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ﴾^(٣)، أي : فيه من حميم، وكذلك قوله : ﴿لَا يَغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى﴾^(٤)، أي : فيه، وهذا مذهب سيبويه^(٥)، وقال الكسائي : "المخدوف الهاء"^(٦) يعني يوماً لا تجذريه، فجعل اليوم مفعولاً على السعة، ثم القيت الهاء، وهذا أيضاً مذهب الأخفش^(٧).

= والبيت في ديوانه ٩٣، وديوان الحماسة ٨٤/٢، المقتضب ٢٤٦/٢، شرح المفصل ٤/٨٧/٦، شذور الذهب ١٠٣، شرح الأشموني ٢٦٨/٢، حاشية يس ٥٢/٢، والمنصف ٣٥/٣، والأمالى الشجرية ٣٢٨/٢، المقاصد النحوية ٤٣٩/٣، وخزانة الأدب ٢٨٩/٨، ٢٩١، ٢٩٠.

(١) سورة البقرة الآية ٤٨، ١٢٣.

(٢) معاني القرآن ٣٢، ٣١/١.

(٣) سورة غافر الآية ١٨.

(٤) سورة الدخان الآية ٤١.

(٥) الكتاب ٣٨٦/١.

(٦) قال الكسائي : لا يكون المخدوف إلا الهاء ، البحر ١٩٠/١ وينظر معانى الفراء ٣٢/١.

(٧) معاني القرآن للأخفش ٢٦٠/١.

وأما ظرف [المكان](١): فهو ما استقر فيه أو تُصرُّف عليه. ثم اعلم أن ليست الأمكانة في حديث الظرف كالأزمنة؛ وذلك أنه مامن زمان إلا ويصبح نصبه / على الظرف في حال من الأحوال، وليس كذلك الأمكانة، فإن النصب على الظرف فيها يختص بالأمكانة المبهمة، مما في الفعل دلالة عليه.

والمبهمة : هي التي لا يكون لها نهايات معلومة، ولا حدود مخصوصة، ولا قطارات محصورة، كالجهاز المست التي هي : خلفك ووراءك، وبعده وقادمك، وأمامك وقبلك، ويمينك وشمالك، وفوقك وتحلك، وعاليك وسافلك، وميمنتك وشمانتك، وعنده ودونك، وحيالك وإزاءك، وتجاهلك وتلقائك وقربك وقريباً منك، وصادرك وصيقبك، وهذه كلها مبهمة(٢) ليس لها نهاية تنقطع عندها، ألا ترى أن كل مكان يلى ظهر الشئ إلى أن يتناهي العالم فهو خلف له.

وكذا الحكم في كل مكان يلى وجهه أو رأسه أو رجله أو يمينه أو يساره، نحو أقمت عندك، وقعدت أمامك ووراءك، وأنت قريباً منه، وسعد دونك، وحمد حيالك، فتنصب ذلك كله على أنه ظرف، والعامل فيه ماتقدمه من الأفعال المظهرة أو المقدرة، وكذلك ما يشبهه، وتقول : سرت فرسخاً وتعتك ميلاً.

فأما الأمكانة المخصوصة فلا تنصب على الظرف؛ لأنه ليس عليها في الفعل دليل.

والخصوصة أمكنة لها نهايات معلومة، وحدود مخصوصة : كالبيت؛ والمسجد والبلدة، والسوق، والميدان، وما أشبهه، فلو قلت : جلست البيت وصليت المسجد، وركضت في الميدان، لم يجز؛ لأنها أمكنة مخصوصة وليس في الفعل دليل عليها، فلو قلت : جلست في البيت وصليت في المسجد، وركضت في الميدان صحت المسائل؛ لدخول "في" فيها. وقد يجيء الشئ من ذلك في بعض الكلام قد أتسَع فيه، فحذف "في" منه ونصب، كقول الشاعر :

(١) في الأصل "ظرف زمان" والصحيح ما أثبته .

(٢) في الأصل مبهمة بالنصب .

لَدُنْ بِهَرْ الكَفُّ يَعْسِلُ مَتَّهُ [فيه] (١) كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلَبُ (٢)

الأصل : كما / عسل في الطريق، فحذف الجار وأوصل الفعل إليه ونصبه، وقيل :
 دَخَلْتُ الْبَيْتَ، والأصل : دخلت في البيت، ولكنهم حذفوا اتساعاً، ولا يقاس هذا الحذف،
 فلا يقال : جلستُ البيت على قياس : دخلتُ البيت.

(فصل):

واعلم أن الأسماء التي تُنصَبُ على الظرف على ضربين :
 ضرب يجوز فيه أن تُستعمل أسماءً، ومعنى ذلك : أن يخرج عن كونه ظرفاً، فيحرى
 مجرى "زيد" و"عمرو" في استعماله فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً.
 وضرب يلزم الظرفية فلا يستعمل أسماءً.

فمثلاً الأول - الأكثر من الأزمة - كاليلوم والليلة والسنة والشهر، وما أشبه ذلك، تقول:
 مضى اليوم، وزجيت^(٣) اليوم بخير، وسرت في اليوم، ولم أر كاليلوم.
 والثاني - وهو مالا يستعمل إلا ظرفاً - قوله لهم: سرت سحر ليلتك،

(١) مابين المعقوفين زيادة ليست في الأصل وقد أثبتتها من الديوان.

(٢) البيت من الكامل، وهو لمساعدة بن حوية

والبيت في شرح ديوان المتنلين ١٩٠/١، الكتاب ٢١٤، ٣٥/١، المغني ٥٢٥/١١، ٥٧٦،
 التصريح ٣١٢/١، الأشموني ٩١/٢، ٩٧، المجمع ١٥٤/٣، الدرر ١٦٩/١، ١٠٥/٢، الخصائص ٣١٩/٣،
 والأمثال الشجرية ٤٢/٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/٥٤٤، عزامة الأدب ٣/٨٣.

(٣) وفيقال : زجيت أيامى : أزجيتها، وأزجيت أيامى : دافعتها بقوت قليل. ينظر المعجم الوسيط ٤٠٤/١.

وهو اسم في هذا الموضع غير مصروف كـ "عُمَر" ، ولا يجوز ان تستعمله اسماء ، ولا يقال:
مضى سحر ، ولا موعدك سحر ، ولا زجيت سحر كما يجوز ذلك فيه إذا دخلت عليه
الألف واللام فقلت : السحر ، أو نكّرته فقلت : سحر من الأسحار ، فإنه يجوز لك حينئذ
أن تقول : طاب السحر ، وزجيت السحر ، فتستعمله اسماء ، ولذلك قرئ في الشواذ:
(نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ نَعْمَةً) (١).

وما لا يخرجونه عن الظرفية قولهم : سرنا ذا صباح ، فلا يقال : مضى لنا ذو صباح كما
يقال : مضى لنا صباح طيب ، وكذلك لا يقال : سرنا في ذي صباح ، ولا في ذات مرة ،
ولا في ذات ليلة ، فهذا مثال ما يستعمل اسماء وما لا يستعمل من الأزمنة.

فاما مثال ذلك من الأمكانة فإن الأمكانة المنصوبة من الظرف هي بالظرفية أحق ، وهي
فيها أمكن من الأزمنة ، إلا أنها - على ذلك - قد يستعمل بعضها / اسماء ، كقولك : هذا
أمامه ، وذاك قدامه ، كأنك قلت : هذه جهة ، وعلى ذلك قول حسان :

نُصِّرْنَا فَمَا تُلْفَى لَنَا مِنْ كَتِبَةٍ

يَدَ الدَّهْرِ إِلَّا جِبْرَئِيلُ أَمَّاهَا (٢)

فقد استعمل "الأمام" اسماء كما تراه ، إلا ترى أنه قد رفعه .

واما مالا يستعمل من الأمكانة إلا ظرفا فقوتهم: وسط الدار ، تقول : جلست وسط
الدار ، ولا يجوز: "في وسط الدار" إلا في ضرورة الشعر .

(١) سورة القمر الآية ٣٤، ٣٥. وهي قراءة زهير الفربني ، ينظر إعراب القراءات ٢٤٥/٢ . وهي شاهد على
المنع من الصرف .

(٢) البيت من بحر الطويل ، وهو لكتعب بن مالك الانصاري في ديوانه ٢٧١ ، واللسان (جبر) ٤/١١٤ ، وعزانته
الأدب ١/٤١ وقد نسبه المؤلف لحسان بن ثابت وليس في ديوانه ، وتبعه صاحب البحر ١/٣١٨ وقد
ورد بدون نسبة في الجامع لأحكام القرآن ٢/٣٨.

ومن ذلك "عندَ" ، تقول : جلست عندَ زيدٍ، ولا يجوز أن تقول : في عندهِ، ولا أن تقول مثلاً : وَسَعْتُ عندهِ كما تقول : وَسَعْتُ المكان لهِ، ولا أن تقول : يسْعِي عندهِ كما تقول : يسعني مكانهِ، هذا كله محل، وقد قالوا : مِنْ عندهِ، فأدخلوا عليهِ هذا الحرف الواحد من حروف الجر، فأخرجوه هاهنا من الظرفية، ولا يصح أن يدخل عليه حرف آخر من حروف الجر، فلا يقال : لعنهِ أو في عندهِ، وقول العامه - خرجت إلى عندهِ^(١) - غير صحيح.

(١) ينظر معنى الليب ١٥٦/١ .

(الباب الرابع)

في المفعول معه

وهو : كل مافعلت معه فعلاً، وذلك قوله : قمت وزيداً، أي مع زيدٍ، وجاء البرد والطيسة، ومازالت أسيير والنيل، أي : مع النيل، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، ولو حللتَ والأسد لاكلك، أي : مع الأسد، وكيف تكون وقصعة من ثريد، أي : مع قصعة، قال الشاعر :

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ

مَكَانَ الْكُلَّيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ^(١)

أي : مع بنى أبيكم. فلما حذف "مع" أقام الواو مقامها، وأوصل الفعل الذى قبلها إلى الاسم الذى بعدها؛ لأنها قوته فأوصلته إليه، وكل اسم نصب بعد الواو - وهي بمعنى مع - فهو مفعول معه .

وقد يكون الواو بمعنى مع ثم لا ينصبُ الاسم بعدها، وذلك إذا لم يكن في الكلام فعل، كقولهم : كلُّ رجُلٍ وصُنْعَتُهُ^(٢)، والمُعنى : مع صنعته، إلا أنه / ليس هاهنا فعل كما كان في نحو : لو تركت الناقة وفصيلها، ومثله قولهم: أنت أعلمُ وربُّك، المُعنى : مع ربك، ويقال : ماأنت وزيدٌ فيرفع وإن كان في المُعنى : ماأنت مع زيدٍ، لأنَّه ليس في الكلام فعل^(٣) .

(١) البيت من بحر الوافر، وقائله مجهول، ينظر الكتاب ٢٩٨/١ سر الصناعه ١٤٢/١، الأصول ٢١٠/١، شرح المفصل ٥٠، وأوضح المسالك ٢٤٣/٢، شرح التصريح ٣٤٥/١، شرح الأشموني ١٣٩/٢، الدرر ١٩٠/١ والخاص ٤٧/١٤، وبمحالس ثعلب ١٢٥، والمقاصد التحوية ١٠٢/٣ . وقد وقع عجز هذا الشاهد في شعر لشعبة بن قمير ينظر نوادر أبي زيد ١٤١، وقد تسبَّ ذلك العجز للأقرع بن معاذ في سبط اللآلئ ٩١٤ . الشاهد (بني أبيكم) أي: مع بنى أبيكم، إذ (بني) مفعول معه .

(٢) هكذا في الأصل، والمشهور "وضيعته" .

(٣) وقد أحاج الصimirي نصبه على المفعول معه، وهو منهـب سيبويه، ينظر الكتاب ١٥٦/١، والتبصرة ٢٥٩-٢٥٨/١ .

وقد ينصب بعدها الاسم مع خلو الكلام من الفعل بأن يتأول فيه معنى فعل^(١)، كقولك : ماشأْنَك وزِيدَا، تأولوه على معنى : ماتصنع وزِيدَا، فيجري بحرى قولهم : ماصنعت وأباك، واعلم أن النصب على معنى المفعول معه لا يستقيم أبداً، فليس كلُّ موضع يتحمل أن تجعل الواو فيه معنى "مع" يجوز أن ينصب الاسم فيه^(٢)، فلا يجوز أن تقول : خرج زيد وعمراً، ومررت بزيد وبكرا ترعم أنك أردت معنى "مع" ، بل ينبغي أن تحمل الثاني على إعراب الأول كما يوجبه حكم العطف^(٣)، فتقول : خرج زيد وعمرو، ومررت بزيد وعمرو.

(١) وهذا ما ذهب إليه سيبويه والصيمرى، ينظر الكتاب ٣٠٩/١، والتبصرة والتذكرة ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) يريد أن يفرق بين واو العطف وبين الواو التي تعنى مع، فال الأولى تقتضى المشاركة في الفعل، والثانية تقتضى المصاحبة.

(٣) يجب العطف هنا لعدم وجود الملابسة والمصاحبة.

(الباب الخامس)

في المفعول له

اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً، ويكون العامل فيه فعلاً من غير لفظه، وإنما يذكر المفعول له عذراً وعلة لوقوع الفعل، وهو الغرض المطلوب من الفعل، نحو ضربته تقوياً له، وجئتكم طلباً معروفك، وتركت ذلك مخافة الشر، أي ضربته للتقويم، وجئتكم لطلب معروفك، وتركته لمخافة الشر، قد بينت في ذلك كله أن المذكور كان غرضك من الفعل، والمعنى الذي لأجله فعلت الفعل، قال الله تعالى : **﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ [مِنَ الصَّوَاعِقِ]﴾**^(١) حذر الموت^(٢) ، أي لحذر الموت، وقال الشاعر :

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَةً

وَأَعْرِضْ عَنْ شُتُّمِ الْكَيْمِ تَكْرُمًا^(٣)

أي: لادخاره وللتكرم، فلما حذف اللام نصبه بالفعل الذي قبله.

واعلم أن المفعول له قد يكون نكرة كقوله : تكرماً، وقد يكون معرفة / ، كقوله : **عوراءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَةً**^(٤) .

(١) مابين المعقوفين زيادة ليست في الأصل.

(٢) سورة البقرة الآية ١٩.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو لحاتم الطائي.

وهو في ديوانه ١١١، الكتاب ٣٦٨/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٥/١، وخزانة الأدب ١٢٧، ١٢١/٣.

ونوادر أبي زيد ٣٥٥، واللسان ٤٦٥/٤، وبلا نسبة في معاني القرآن للقرآن ٢/٥ والمقتضب ٣٤٨/٢. والاقتضاب ١٠٩.

(٤) هذا رد على من أنكر بجيء المفعول له معرفة مثل الجرمي .

وليعلم انه ليس كل شئ يتصور أن يكون عللا لفعل يصح نصبه على أنه مفعول له، ألا ترى أنك تقول : حُتَّك لفضلك وإحسانك علىٰ، وأتيت زيدا لشرفه وسلطانه، ثم لا يجوز في شئ من ذلك أن تَحْذِفَ منه اللام، وتنصبه كما فعلت ذلك في : ضربته تقوياً له .
والأصل الذى يرجع إليه - فيما يجوز نصبه وما لا يجوز - أن تنظر إلى الشئ تريد أن تجعله عللا في الفعل، فإن كان مصدراً - هو في المعنى داخل في ضمن الفعل المذكور قبله - نصبه، وإن لم يكن كذلك لم تنصب، وجئت باللام.

تفسير هذا أنك إذا قلت : ضربته تقوياً له، فإن(١) التقويم داخل في الضرب وليس بفعل ثانٍ، وإنما هو معنى يحصل من الضرب، وشيء كالنتيجة(٢)، ولذلك تقول : تقويمه في ضربه فليستقم. وأما قولك : حُتَّك لفضلك أو لإحسانك، فإنه لا يتصور في الفضل أن يكون في ضمن الجھى، كيف والفضل من صفة زيد مثلاً والجھى فعلك، فاعتبر هذا الأصل، فكل ما كان على مافسرنا في قولك : "ضربته تقوياً له" فأنصبه.

وما يبين المعنى في ذلك أنه يصح فيما ينصب بالفعل أن يجعل خيراً عن مصدر ذلك الفعل، تفسيره أنه يصح في قولك : ضربته تأديباً له، أن تقول : ضربه تأدیبه، وكذلك يجوز في قولك : حُتَّك زيارةً لك أن تقول : بخيبي إليك زيارةً لك، وهذا قياسه ولو أردت مثله فيما لا يصح إلا باللام كان محالاً، تفسيره أنك لو قلت : حُتَّك لإحسانك إلىٰ كان باطلاً أن تقول : بخيبي إحسانك إلىٰ وهو بشع جداً.

ومن المتصوبات في هذا الباب قوله تعالى : ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُم﴾(٣) وقرئ (معذرَةً)(٤)، فمن نصب فعلٍ / أنه مفعول له، وينصبه أن الكلام جواب، فتقديره: ﴿لَمْ

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل .

(٢) الجملة غير واضحة في الأصل ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) سورة الأعراف الآية ١٦٤ .

(٤) قرأ أبو عمرو ونافع وابن كثیر وابن عامر وعاصم (في رواية أبي بكر عن يحيى بن آدم) وحرمة والكسائي

تَعْظِيْلُوْنَ قَوْمًا اَللّٰهُ مُهْلِكُهُمْ اَوْ مَعْذِيْلُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ﴿١﴾ ، فَكَانُوْنَ قَالُوا فِي الْجَوَابِ: نَعْظِيْلُهُمْ اعْتِدَارًا إِلٰى اللّٰهِ وَمَعْذِرَةً، كَمَا يُقَالُ لَكَ: لَمْ وَبَخْتَ فَلَانَا؟ فَتَقُولُ: طَلْبًا لِتَأْدِيْلِهِ. وَمِنْ رَفْعِ قَالِ سَيِّبُوبَهُ: مَعْنَاهُ: مَوْعِظَتُنَا مَعْذِرَةً^(١)، وَقَالَ أَبُو عَيْدَةَ تَقْدِيرَهُ: هُوَ مَعْذِرَةً^(٢)، جَعَلَهَا خَبْرًا بِتَبَدَاءِ مَحْذُوفٍ.

وَمِنْهَا قَوْلُهُ: ﴿عُذْرًا اَوْ نُذْرًا﴾^(٣) اِنْتِصَابُهُمَا عَلٰى الْمَفْعُولِ لَهُ، وَقِيلَ: نَصْبٌ عَلٰى الْمَفْعُولِ بِهِ^(٤) وَهُوَ بَدْلٌ^(٥) مِنَ الذِّكْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَالْمُلْقِيْتُ ذِكْرًا﴾^(٦)، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: اِنْتِصَابُهُمَا عَلٰى الْحَالِ مِنَ الْإِلْقاءِ، كَانُوْنَ يَلْقَوْنَ الذِّكْرَ فِي حَالِ الْإِعْذَارِ وَالْإِنْذَارِ^(٧). وَقَالَ الْمِيرَدُ: اِنْتِصَابُهُمَا عَلٰى الْحَالِ وَهُمَا جَمِيعُهُمْ، الْوَاحِدُ عَذِيرٌ وَنَذِيرٌ^(٨) أَيْ أَرْسَلَتْ مَعْذِرَى وَمَنْذِرَى، وَ "اَوْ" يَعْنِي الْوَاوَ فِيهِ فَافِهمُ.

فَهَذِهِ أَنْوَاعُ الْمَفْعُولَاتِ، فَأَمَّا الْمُشَبِّهُ بِالْمَفْعُولِ فَهُوَ أَنْوَاعٌ، مِنْهَا اسْمُ إِنْ وَأَخْوَاتُهَا، وَأَخْبَارُ كَانْ وَأَخْوَاتُهَا، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُمَا^(٩)، وَمِنْهَا هَذِهِ الْأَبْوَابُ الَّتِي نَذَكَرَهَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللّٰهُ.

= (معذرةً) بالرفع، وروى حسين الجعفي عن أبي بكر وخصص عن عاصم ﴿مَعْذِرَةً﴾ بالنصب، ينظر السبعة ٢٩٦، الكشف ٤٨١/١، التيسير ١١٤، غيث النفع ١٤٢، اعراب القرآن للنحاس ١٥٨/٢، جامع البيان ٩٣/٩، الجامع لأحكام القرآن ٣٠٧/٧، البحر ٤١٢/٤ والمحجة في القراءات السبع ١٦٦، وحجۃ القراءات ٣٠٠.

(١) الكتاب ٣٢٠/١.

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه أو غيرها ، ولعله في كتبه المفقودة.

(٣) سورة المرسلات الآية ٦.

(٤) ينظر البحر ٤٠٥/٨.

(٥) أي: وقيل هو بدل من الذكر . ينظر البحر ٤٠٥/٨.

(٦) سورة المرسلات الآية ٥.

(٧) المحجة في علل القراءات السبع ج ٧ ل ٣٣٤.

(٨) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه، وقد ورد في غيرها. ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥٦/١٩ ، والبحر ٤٠٥/٨.

(٩) ينظر ص: ٢٢٢، ٢٠٤، ٢٠٣.

(الباب السادس)

في الحال

الحال وصف هيئة الفاعل والمفعول به، ولفظ الحال نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام عليها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، نحو قوله : جاء زيد راكباً، فقد بينت أن الركوب كان هيئة له في حال وقوع المجرى منه، وتقول في هيئة المفعول : ضربته مجرداً من ثيابه، فقد بينت أن التجريد من ثيابه كان هيئة له حال وقوع الضرب به.

وقد يكون الحال معنًّى هو وصف في تفسير الفعل الذي يتتصب عنه، مثاله : جاءاني عمرو مستعجلًا، أفلأ ترى أن الاستعجال وصف في المجرى، وإذا كان كذلك كان محالاً أن يكون توقيتاً للمجرى؛ لأن توقيت الفعل بنفسه محالٌ، وقد ذكرنا أن الحال نكرة، وهذا الحال معرفة، كما ترى في قوله : جاء عمرو فارساً، فلو قلت. جاء عمرو الفارس بالنصب لم يجز، بل إذا كان الوصف معرفاً فيجب أن تتبعه الاسم على النعت، نحو جاءني عمرو الفارسُ، ولا يكون الحال أبداً إلا نكرة^(١)، فاما ذو الحال فقد يجوز أن يكون نكرة/ في بعض الكلام، وينقسم ذلك إلى قسمين : حسن وقبيح.

فالقبيح : أن يجعل الاسم منصوباً على الحال عن النكرة مع قدرتك على أن تجريه صفة عليها، وذلك قوله : جاءني رجل راكباً، وهذا قبيح؛ لأنك تقدر أن تقول : جاءني رجل راكبُ، فيجري صفة على رجل.

والحسن : أن تقول : أتاني ساعياً عبدٌ، وهذا حسن؛ لأنك لما قدمت "ساعياً" على "عبد" امتنع كونه صفة له، لأن الصفة لاتتقدم على الموصوف فحسن نصبه على الحال. ومنه قول الشاعر:

(١) هذا منصب جمهور البصريين، وقد أحاز يونس والبغداديون تعريفه بلا تأويل فأحازوا: جاء زيد الراكب، وفصل الكوفيون فقالوا: إن تتضمن معنى الشرط صحة تعريفها لفظاً نحو: عبد الله الحسن أفضل منه المسيء، فالحسن وال المسيء حالان، وصح مجدهما بالشرط، إذ التقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، فإن لم تتضمن معنى الشرط لا تصح". شرح الأشموني ١٧٢/٢.

لِعَزَّةَ مُوحِشاً طَلَّ قَدِيمٌ^(١)

كان الأصل: لعزَّةَ طَلَّ مُوحِشاً، فلما قُلِّم خرج عن صلاحية الصفة، فُنصب على الحال، وهكذا الحكم أبداً، فكل نكرة كانت لها صفة ثم قدمت تلك الصفة عليها فإنه ينبغي لك أن تنصبها على الحال، فإن رأيت الشيء قد جاء معرفة في موضع الحال فاعلم أنه ليس الكلام على ظاهره، وأنه لابد من أمر يرجع بك إلى التنکير، فقولهم : أرسلها العراق^(٢)، وطلبته جهْدَك وطاقتَك، ليست هذه الأسماء المعارف أحوالاً، ولكنها مصادر منصوبه بأفعال مضمرة، والأصل : أرسلها تعتزك العراق، وطلبته تجهْدُ جهْدَك وتُطْبِقُ طاقتَك، والحال في الحقيقة هو الفعل الناصب للمصدر في ذلك كله.

والفعل المضارع يقع موقع الحال، تقول : جاءني زيد يسرع، فيكون "يسرع" جملة في موضع الحال، في موضع نصب؛ لوقعه موقع مسرعاً.

(١) عجزه :

عَفَّاهُ كُلُّ أَشَحَّ مُسْتَدِيمٍ.

والبيت من بحر الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٣٦ وروايته: "المية موحشاً" وقد نسبت هذه الرواية إلى الرمة وليس في ديوانه، ينظر خزانة الأدب ٢٠٩/٣ وقد وردت رواية المؤلف في المفصل: ٨١، والشاهد (موحشاً) تقدمت الصفة فنصبت على الحال .

وللبيت رواية أخرى منسوبة ل الكبير، وهي في ديوانه ٥٠٦، ونصبها:

لَمِيَّةَ مُوحِشاً طَلَّلْ يَلْوَحَ كَانَهُ خَلَلْ

ينظر الكتاب ١١٣/٢ وتحصيل عين الذهب ٢٨٤، واللسان ٣٦٨/٦، والمقاصد النحوية ١٦٢/٣، وشرح التصریح ١/٣٧٥، وخزانة الأدب ٣٧٥/٢١١. وبالنسبة في أسرار العربية ١٤٧، وشرح المفصل ٥٠/٢، وشرح شذور الذهب ٢٤، وشرح الأشموني ١٧٤/٢، والمغني ٨٥، ٤٣٦، ٦٥٩، معانى القرآن الفراء ١٦٧/١، وبمحالس العلماء للزجاجي ١٣١، والخصائص ٤٩٢/٢، والصحاح ١٢١، ١٠٢٥/٣ .

(٢) اللسان (عرك) ٤٦٥/١٠. وأصله جزء من بيت شعر للبيه وهو قوله:

**فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ وَلَمْ يَذْدُهَا
وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدَّخَالِ**

فاما قولك : مررت بهم الجماء الغفير^(١)، فعلى أن الألف واللام مزيدة، والأصل مررت بهم جماً غفيراً.

واعلم أن من حكم الجملة^(٢) أن تقع موقع الحال، ثم يختلف الحكم بها، فتارة تجيء مع الواو، وأخرى من غير الواو /، تقول : جاءني زيد وهو راكب، وأتاني عمرو وفتاه يقدمه، وبجاءني بكر وعليه مدرعة صوف، وبصرت به وقد ركب حماره، فهذا وأمثاله مما تكون الحال فيه مفتقرة إلى الواو.

فأما مثال ما يجيئ من غير الواو فقولك : خرج يقود جمله، ومضى تعلو به بغلته لست تحتاج في ذلك إلى الواو ، والأصل في هذا أن تعلم من حكم الجملة - إذا عريت من ذكر يرجع منها إلى ذي الحال - أنها لا تصلح حالا إلا بالواو، فلو قلت : رأيت الأمير وقد اصطفَّ الجيش - لم يجز حذف الواو منه البُتْة؛ لأنَّه ليس في هذه الجملة ذكر يعود إلى الأمير، فما من جملة تقع حالا من غير أن يكون معها الواو إلا و يجب أن يكون فيها ذكر يعود إلى ذي الحال، كما ترى في قولك : خرج يعدو^(٣) به فرسه، ولو قال خرج يعدو الفرس، كان حالا .

فصل [في تقديم الحال على عاملها:

اعلم أن العامل في الحال على ضربين : متصرف، وغير متصرف.
إذا كان العامل متصرفًا جاز تقديم الحال عليه، تقول : جاء زيد راكبا، وراكبا جاء زيد، كل ذلك جائز؛ لأن "جاء" متصرف، والتصرف : هو التنقل في الأزمنة، نحو : جاء يجيء مجينا فهو جاء. وكذلك أقبل محمد مسرعا، ومسرعا "أقبل" محمد؛ لأنَّ أقبل متصرف .

(١) هنا قول عن العرب ينظر اللسان (عرك) ٤٦٥/١٠.

(٢) يقصد الجملة الاسمية والفعلية.

(٣) في الأصل يعدوا.

فإن لم يكن العاملُ متصرفاً لم يجز تقديم الحال عليه، تقول : هذا زيد قائماً، فتنصب قائماً على الحال بما في "هذا" من معنى الفعل^(١)؛ لأنّ "ها" للتبيه، و"ذا" للإشارة، فكأنك قلت: أُنْبِهُ عليه قائماً، وأشير إليه قائماً، ولو قلت : قائماً هذا زيد، لم يجز، لأنّ "هذا" لم يتصرف. وتقول زيد في الدار قائماً، فتنصب قائماً على الحال بالظرف^(٢)، ولو قلت : زيد قائماً في الدار - لم يجز، لأن الظرف لا يتصرف، وتقول : مررت بزيد جالساً، ولو قلت : مررت / جالساً بزيد، والحال لـ "زيد" لم يجز؛ لأن حال المحرر لا يتقدم عليه. وتقول : مررت بهنـدـ جالسـةـ، ولا يجوز : مررت جالسـةـ بهنـدـ، لأن حال المحرر لا يتقدم عليه.

فصل

وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ فِي الْقُرْآنِ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ **هَقُولٌ** [هِيَ] (٣) لِلّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
خَالِصَةً (٤)، فَمَنْ رَفَعَ فَعْلَى خَبْرِ الْابْتِدَاءِ، وَمَنْ نَصَبَ فَعْلَى الْقِطْعَ وَالْحَالِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ
تَمَ دونَهِ؛ وَمَعْنَاهُ : قَلْ هِيَ لِلّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهِيَ ثَابِتَهُ لِهِمْ فِي الْقِيَامَةِ خَالِصَةً.
وَمِنْهَا قَوْلُهُ فِي سُورَةِ لَقَمَانَ : **هُدًىٰ وَرَحْمَةٌ** (٥) فَمَنْ رَفَعَ فَعْلَى خَبْرِ ابْتِدَاءِ مَحْذُوفٍ،
أَيْ : هِيَ هُدًى وَرَحْمَةٌ، وَمَنْ نَصَبَ فَعْلَى الْحَالِ مِنَ الْآيَاتِ (٦)؛ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ
وَ "هُدًى وَرَحْمَةٌ" نَكْرَ تَانَ.

(١) في الأصل "من معنى الفعل" والصواب ما أثبته.

(٢) يطلق بعض القدماء مصطلح الظرف على الجار والخبر، ينظر المصطلح النحوى ١٤١.

(٣) في الأصل "هو" والصواب ما أثبتته.

(٤) سورة الأعراف الآية ٣٢

قرآن نافع وابن عباس (خالصة) بالرفع / وقرأ الباقون بالنصب ينظر السبعة، ٢٨٠، الكشف ٤٦١/١،
التيسير ١٠٩، النشر ٢٦٩/٢ معاني القرآن للقراء ١/٣٧٧، إعراب القرآن للنحاس ٢/١٢٣، الكشاف
٧٧/٢، الجامع لأحكام القرآن ٧/١٩٩، البحر ٤/٢٩١، حجة القراءات ٢٨١.

(٥) سورة لقمان الآية ٣.

(٦) أي من قوله تعالى: ﴿هَذِهِ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ لقمان: ٢ .

(فصل) [في الفرق بين القطع والحال]:

وأما القطع فقد ذهب قوم إلى أنه يعني الحال، وفرق آخرون بينهما، فقالوا : القطع يرجع إلى معنى الابتداء، وهو أن يبدأ باسم يكون له خير، فإن كان ماقبل ذلك الخبر مستغنيا عنه [نصب]^(١) الخبر، كقولك : هذا عبد الله جالساً فإنه لما كان الكلام الأول مستغنيا عن الثاني نصب على القطع^(٢) منه، وإذا لم يستغن الأول عن الثاني رفع كقولك : هذا يوم بارد.

فأما الحال فمعناها : أن يُبدأ بالاسم، ويقرن به خيره، ويكون ذاك الخبر حالاً من أحواله فينصب، كقولك : جاءني عبد الله راكباً، فإن قولك : جاءني عبد الله، كلام تام. فإذا وصف بصفة كانت تلك الصفة حالاً له، فيكون الخير به نصباً، وهذا فرق حسن، غير أن أولى الأسمين بهذا الحال، فإنه أجمع وأشد مطابقةً للمعنى، وربما كان الاسم الذي يجيء قبل الخبر مضمراً، نحو : جاءني متعرفاً لأنجاري، / وحيثك طالباً حاجة، ووصل كتابك منتظماً لمعنىك، ومحنة^(٣) ذلك بتفقد تمام الكلام واستغناه عما بعده، واتصاله به، فافهم إن شاء الله.

= قرأ حمزة (ورحمة) بالرفع والباقيون بالتنصي، ينظر السبعة ٥١٢ الكشف ١٨٧/٢، التيسير ١٧١، غيث النفع ٢٦٣، الكشاف ٢٢٩/٣ الجامع لأحكام القرآن ١٤/٥٠، البحر ١٨٣/٧ ، الحجة في القراءات السبع ٢٨٤ وحجة القراءات ٥٦٣.

(١) في الأصل رفع والصواب مأبته.

(٢) أي : على الحال وهو مصطلح وجد عند الفراء : ينظر المصطلح التحوى ١٧٠. وقد تكلمت عليه في الدراسة في مبحث مصطلحات المؤلف في الكتاب ص ٦٠.

(٣) الكلمة غير واضحة في الأصل ولعلها ماذكرت.

(الباب السابع)

في التمييز

ومعنى التمييز : تفصيل الأجناس بعضها من بعض، وذلك أن يحتمل الشيء أحاجنasa فتمييز المقصود منها من غير المقصود. وللهذه الميّز اسم نكرة يأتي بعد كلام تام، يراد به تبيين الجنس، ومثاله أنك تقول : عندي عشرون فيحتمل أن يكون دنانير، وأن يكون دراهم وأن يكون أثوابا، فإذا قلت : عشرون درهماً كنت قد بَيَّنتَ المقصود، وميّزتهُ عمما لم تقصد.

وللتمييز موضعان :

أحدهما : أن يأتي بعد تمام الكلام.

والثاني أن يأتي بعد تمام الاسم.

فمثالي مجئه بعد تمام الكلام قوله : طاب زيد نفسها، وامتلاء الإناء ماءً لما قلت : طاب زيد، احتمل أن ت يريد أنه : طاب في أصله وفي فرعه، وما أشبه ذلك، فلما قلت : نفسها علم ما أردت، وتبيين جهة وصفك له بالطيب، وكذلك لما قلت : امتلاء الإناء احتمل أن ت يريد امتلاء من الماء، ومن العسل، ومن غيرهما مما يكون في الإناء، فلما قلت: ماء - ميّزت. ومعنى تمام الكلام فيه : أنه أتى - في قوله : امتلاء الإناء ماءً - بعد أن أخذ الفعل فاعله. وما انتصب على التمييز بعد تمام الكلام قوله ضقت ذرعاً^(١)، وتفقاً شحاماً^(٢) وقرّ عيناً^(٣)، وكرم أصلاً، وما أشبه ذلك.

(١) ينظر الأمثال لأبي عكرمة الضبي ٧٤. واللسان (ضيق) ٢٠٨/١٠.

(٢) الفقء : الشق البخسن، ينظر اللسان (فقء) ١٢٣/١.

(٣) أي أقر الله عينه وأبرد الله دمعته، ينظر اللسان (قرر) ٨٦/٥، ٨٧.

واعلم أن المتصوب على التمييز بعد تمام الكلام في الأكثـر يكون فاعلاً في المعنى^(١). تفسير ذلك أنك تعلم إذا قلت طاب زيد نفسها - أن المعنى : طابت نفسه، وكذلك تعلم أن معنى ضقت ذرعاً ضاق ذرعـي، ومعنى قرَّ عينـاً، قرت عينـه، وعلى هذا القياس^(٢).

ومن / التميـز المـتصـوب عـلـى تـامـ الـكلـامـ قولـكـ : كـفـيـ بـزـيدـ رـجـلاـ، وجـتـتكـ بـهـ نـاصـراـ، وـلـلـهـ درـكـ جـوـادـاـ، وـعـلـىـ التـمـرـةـ مـثـلـهـ زـبـدـاـ، وـهـذـاـ رـاقـودـ خـلـاـ، وـلـابـدـ فيـ جـمـيعـ التـمـيـزـ منـ معـنـىـ : مـنـ ، أـيـ : مـنـ جـوـادـ وـمـنـ نـاصـرـ .

وأما التميـز المـتصـوب عـلـى تـامـ الـاسمـ كـقولـكـ : عـشـرـونـ درـهـمـاـ، وـثـلـاثـونـ يـوـمـاـ، واعـلـمـ أنـ معـنـىـ تـامـ الـاسمـ : أـنـ يـكـوـنـ عـلـىـ صـفـةـ يـمـتـنـعـ إـضـافـتـهـ مـعـهـاـ، وـإـنـماـ يـصـيـرـ مـمـتـنـعـاـ مـنـ الإـضـافـةـ بـأـحـدـ ثـلـاثـةـ أـشـيـاءـ :

الأولـ : أـنـ يـكـوـنـ فـيـهـ نـونـ تـشـيـةـ أـوـ جـمـعـ، كـقولـكـ : مـنـوـانـ وـعـشـرـونـ.

الثـانـيـ : أـنـ يـكـوـنـ فـيـهـ تـنـوـينـ، كـقولـكـ : مـاـيـ السـمـاءـ قـدـرـ رـاحـةـ سـحـابـاـ.

والـثـالـثـ : أـنـ يـكـوـنـ الـاسـمـ مـضـافـاـ إـلـىـ شـئـ مـرـةـ فـلـاـ يـكـنـ إـضـافـتـهـ مـرـةـ أـخـرـىـ، مـثـالـهـ قولـكـ : لـيـ مـلـءـ هـذـاـ إـلـانـاءـ عـسـلـاـ، وـلـيـ مـثـلـهـ رـجـلـاـ، لـمـ كـانـ مـلـءـ مـضـافـاـ إـلـىـ إـلـانـاءـ وـالـمـنـلـ . مـضـافـاـ إـلـىـ الضـمـيرـ لـمـ يـكـنـ إـضـافـتـهـمـاـ مـرـةـ أـخـرـىـ، فـلـمـ يـجـزـ فـيـ التـمـيـزـ بـعـدـهـمـاـ إـلـاـ النـصـبـ . وـكـلـ اـسـمـ رـأـيـهـ وـفـيـهـ نـونـ أـوـ تـنـوـينـ أـوـ هـوـ مـضـافـ ثـمـ أـرـدـتـ أـنـ تـجـعـيـ لـهـ بـتـمـيـزـ فـاعـلـمـ أـنـهـ لـيـسـ فـيـ ذـلـكـ التـمـيـزـ إـلـاـ النـصـبـ .

واعـلـمـ أـنـهـ قـدـ يـجـمـعـ فـيـ الشـئـ أـنـ تـشـتـتـ فـيـهـ النـونـ أـوـ التـنـوـينـ فـيـنـصـبـ التـمـيـزـ بـعـدـهـ، فـإـنـ حـذـفـاـ مـنـهـ فـيـضـافـ إـلـىـ التـمـيـزـ، وـذـلـكـ قولـهـمـ. مـنـوـانـ سـمـنـاـ وـمـنـوـاـ سـمـنـ، وـرـطـلـ خـبـزاـ، وـرـطـلـ خـبـزـ، وـرـاقـودـ خـلـاـ، وـرـاقـودـ خـلـ، إـذـاـ نـوـنـتـ نـصـبـ، إـذـاـ حـذـفـتـ التـنـوـينـ جـرـتـ، عـلـىـ أـنـهـ لاـيـطـرـدـ هـذـاـ فـيـ جـمـيعـ الـأـسـمـاءـ الـيـتـيـ تـقـتـضـيـ التـمـيـزـ وـلـكـهـ يـسـمـعـ، وـقـدـ قـالـواـ : عـشـرـونـ درـهـمـاـ

(١) أي محوأً عن فاعل .

(٢) وقال بعضهم: وقد يكون محوأً عن المفعول به مثل: غرسـتـ الـأـرـضـ شـجـرـاـ، أـصـلـهـ: غرسـتـ شـجـرـ الـأـرـضـ، فـجـعـلـنـاـ المـفعـولـ بـهـ وـهـوـ "ـشـجـرـاـ"ـ تـمـيـزـاـ، وـ"ـالـأـرـضـ"ـ وـهـوـ مـضـافـ إـلـيـهـ، مـفـعـولـاـ بـهـ، وـمـثـالـهـ: (ـفـجـرـنـاـ الـأـرـضـ عـيـونـاـ)ـ وـأـصـلـهـ: وـفـجـرـنـاـ عـيـونـ الـأـرـضـ. التـصـرـيـحـ ٣٩٧/١ .

فلم يجيزوا إلا إثبات النون والنصب، ولم يقولوا : عشرو درهم. وكذلك قالوا : مائة درهم، ولم يقولوا : مائة درهماً، وثلاثة أثوابٍ، ولم يقولوا : ثلاثة أثواباً، إلا في لغة شاذة، وإذ قد عرفت ذلك فاعلم أن جملة ما ينتصب في التمييز عن تمام الاسم لا يخلو من أن يكون / مقادير أو أعداداً^(١)، فالمقادير ثلاثة أنواع : ممسوح ومكيل وموزون. فالممسوح نحو قوله : ما في السماء قدر راحة سحابة، وليس في الشوب مصرٌ درهم نسيجا.

والمكيل نحو قفيزان بُرّاً، وجريان شعيراً، ومكوكان دقيقاً.

والموزون نحو منوان سمناً، ورطلان زيتاً. وأما الأعداد فعلى مانذ كره بعد إن شاء الله. وما اختلف^(٢) فيه في القرآن قوله تعالى : ﴿خَيْرٌ حَفِظَا﴾^(٣) ، و﴿حَفِظَا﴾^(٤) فمن قرأ (حَفِظَا) فهو منصوب على التمييز، كما تقول : هو أحسن منك وجهًا، ومن قرأ (حَفِظَا) فهو منصوب على التمييز وقيل على الحال^(٥)، واحتُجَّ بحرف ابن مسعود (فالله خير الحافظين)^(٦) جمع حافظ، كما قال : ﴿وَتَدَرُّونَ أَحْسَنَ الْحَالَيْنِ﴾^(٧)، والعرب تقول : هو خير لهم أباً^(٨)، ثم يمحذفون الهاء والميم فيقولون : هو خير أبا، وكذلك : خير لهم حفظاً، وخير حفظاً، وتقول : هو أفره عبداً، وأفره عبدٍ، فإذا خفضت مدحته في نفسك و كان "هو" العبد الفاره، وإذا نصبت فمعنىه : أن عبد زيد أفره من عبد غيره.

(١) هذا على الأكثـر، لأنـه قد يقع فيما عداها نحو : وبحـر رجلـا يـنظر شـرح المـفصل ٧٢/٢.

(٢) يتـكرر هـذا اللـفـظـ عندـ المـولـفـ بـقـصـدـ الاـختـلـافـ فيـ تـوجـيهـ القرـاءـةـ منـ نـاحـيـةـ الإـعـرابـ.

(٣) سورة يوسف الآية ٦٤. وهو رأـيـ الزـجاجـ. يـنظـرـ معـانـيـ القرآنـ وـإـعـرابـهـ ١١٨/٣.

(٤) قـرأـ ابنـ عامـرـ وأـبـوـ عـمـرـ وـنـافـعـ وـابـنـ كـثـيرـ وـعـاصـمـ (ـفـيـ روـاـيـةـ أـبـيـ بـكـرـ) وـيـعقوـبـ (ـحـفـظـاـ) وـقـرأـ حـمـزةـ وـالـكـسـائـيـ وـحـفـصـ عنـ عـاصـمـ (ـخـيـرـ حـفـظـاـ) يـنظـرـ السـبـعةـ ٣٥٠ـ،ـ الـكـشـفـ ١٣/٢ـ،ـ التـيسـيرـ ١٢٩ـ،ـ غـيـثـ النـفـعـ ١٧٨ـ النـشـرـ ٢٩٦/٢ـ،ـ جـامـعـ الـبـيـانـ ١١/١٣ـ،ـ الـكـشـافـ ٢٢١/٢ـ،ـ الـجـامـعـ لـأـحـكـامـ الـقـرـآنـ ١١/١٣ـ،ـ الـبـحـرـ ٣٢٢/٥ـ،ـ حـجـةـ الـقـراءـاتـ ٣٦٢ـ.

(٥) قـراءـةـ عبدـ اللهـ بنـ مـسـعـودـ وأـبـيـ هـرـيـرـةـ ،ـ يـنظـرـ معـانـيـ الفـرـاءـ ٤٩ـ الكـشـافـ ٣٣١/٢ـ،ـ الـبـحـرـ ٣٢٣/٥ـ،ـ مـفـاتـيحـ الـغـيـبـ ١٦/١٨ـ وـحـجـةـ الـقـراءـاتـ ٣٦٢ـ.

(٦) سورة الصافات الآية ١٢٥ـ.

(٧) يـنظـرـ إـعـرابـ الـقـراءـاتـ السـبـعـ وـعـلـلـهـاـ ٣١٤ـ/ـ١ـ .ـ وـالـنـصـ المشـهـورـ:ـ "ـهـوـ خـيـرـهـمـ أـبـاـ".ـ

(الباب الثامن)

في ذكر إعراب الاسم المعدود

اعلم أن الأعداد في التمييز على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تميز العدد بأن يضاف إلى جمع، وذلك من الثلاثة إلى العشرة، تقول : ثلاثة أثوابٍ، وأربعةٌ غلمةٌ، وخمسة رجال، وعلى هذا القياس إلى العشرة.

والجمع الذي يضاف إليه العدد ينبغي أن يكون من عقود القلة، وعقود القلة أربعة : أَفْعُلٌ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعِلَةٌ وَفِعْلَةٌ، فلا يجوز أن تضيف العدد إلى غير هذه الأمثلة الأربعية وأنت بتحدها لو قلت : عشرة ثياب وخمسة غلمان - لم يجز / إلا على قبح، وذلك لأن معه عقد

قلة وهو الأثواب والغلمة، فينبغي لك أن تجح به. [و][١) قوله تعالى : **﴿ثُلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾**] (٢)
قال الأصمعي : ثلاثة من القراء (٣) لأنه يقال : ثلاثة أقرؤ (٤)، وثلاثة أفلس، ولا يقال : ثلاثة فلوس؛ لأنه جمع الكثرة (٥) فإن لم يكن للاسم عقد قلة أضفته حينئذ إلى ما يتحد له من الجمع، وذلك قوله : ثلاثة شسوع، جاز هاهنا؛ لأنهم لم يقولوا : أشساع وأشسع، وكذلك تقول : ثلاثة دراهم؛ لأن الرباعي لا يمكن أن يُبني منه شيء من تلك الأبنية.

(١) زيادة يتم بها الكلام.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٢٨.

(٣) استعار جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو أقرباء مجازاً أو على رأي من قال : إن جمع الكثرة يبدأ من حيث يبدأ جمع القلة ولا نهاية له ، ينظر شرح الكافيه ١٩١/٢.

(٤) الكلمة غير واضحة ولعلها مأبته.

(٥) قال صاحب اللسان : قال الأصمعي في قوله : **﴿ثُلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾** قال : جاء هذا على غير قياس، والقياس : ثلاثة أقرؤ، ولا يجوز أن يقال : ثلاثة فلوس، إنما يقال ثلاثة أفلس، فإذا كثرت فهي الفلوس اللسان (قرأ) ١٣١/١

والوجه الثاني : أن تميز العدد بنكارة مفردة منصوبة، وذلك من أحد عشر إلى التسعة [و] (١) التسعين، تقول : أحد عشر درهما، وخمسة عشر دينارا، وخمسون رجلا، وليس في جميع ذلك إلا أن يفرد الاسم وينصب وينكر. واعلم أنه إنما جاز في خمسة عشر رجلا أن يكون التمييز منصوباً لأنه في تقدير التنوين، والأصل : خمسة وعشرون، ثم حذفت الواو وجعلَ الأسماء أسماءً واحداً، فلا تظن أنه خارج من الأصل الذي قدمنا في باب التمييز، حيث ذكرنا تمامَ الاسم (٢).

والوجه الثالث : أن تميز العدد بإضافة مفردة (٣)، وذلك في المائة والألف وما يتضاعف منها، تقول : مائة درهم، ومائة عبد، واشترت مائة جارية، وملكت مائة درهم، وكذلك إلى تسعمائة، وتقول : ألفٌ درهمٌ والفان درهمٌ وثلاثةُ ألفٍ درهمٌ وكذلك إلى العشرة ألفٍ درهمٍ وإلى حيث بلغت بعد الألف، وعلى هذا القياس أبداً تضييف المائة والألف إلى اسمٍ مُفردٍ مُنْكِرٍ كي فيما يتضاعفان.

فأما إعراب العدد في نفسه فإنه تعربه بوجوه الإعراب إلا ما استثنى لك، تقول : عددي واحد وملكت واحداً، وبصرت بواحد، وجاءني اثنان وأثنان، ومررت باثنين وأثنتين، ورأيت اثنين وأثنتين، وكذلك إلى العشرة والعشر إلا في الثمانية والثمانى فإن ذلك حكماً وهو : إنها منزلة اسم ناقص / إذا كانت عريمة عن التاء، فتقول : هذه ثمانٌ ٥٥ ومررت بثمانٍ، تسكن الياء في حال الرفع والجر كما تفعل ياء القاضى، وإذا سكت سقطت لالتقائهما ساكنة مع التنوين .

وتقول في حال النصب : رأيت ثمانياً كما تقول : رأيت قاضياً، فإن أضفت قلت : هذه ثمانٌ يك، ومررت بثمانٌ يك، كما تقول : هذا قاضٌ يك، ومررت بقاضٌ يك فثبتت الياء

(١) إضافة يتم بها الكلام.

(٢) ينظر ص ٢٩٠ .

(٣) يقصد: بإضافته إلى المفرد .

ساكنة في الرفع والجر، وتقول في النصب : رأيت ثمانينك كما تقول : رأيت قاضيك، وكذلك إذا أدخلت الألف واللام تقول : هذه الشهانى، ومررت بالشمانى، ورأيت الشهانى. فاما "إحدى" في عدد المؤنث فإنها بمنزلة (مولى)^(١) في جميع الوجوه، فإنها من جملة الأسماء المقصورة، هذا حكم العدد^(٢) فيما دون العشرة إلى العشرة، فإذا جاوزت العشرة قلت : هذا أحد عشر، ورأيت أحد عشر، ومررت بأحد عشر، تبني الاسمين على الفتح في كل حال من الرفع والجر والنصب؛ لأنهما اسمان جعلا اسمًا واحدًا كحضر موت^(٣)، وما أشبهه، والأصل : أحد عشر، فأسقطت الواو وجعلا اسمًا واحدًا كما يقال : هو جاري بيتَ بيتَ، منصوب غير منون، والأصل بيتٌ بيتٌ، أو بيتٌ إلى بيتٍ، فالقيمة الصفة^(٤) وصيّراً جمِيعاً اسمًا واحدًا، وكذلك إلى تسعَ عشرَ وتسعَ عشرةَ، إلا إحدى عشرةَ، فإن "إحدى" مقصور فلا يدخلها شيءٌ من الإعراب.

والاثنان من جملة ما يضم إلى العشرة، مخصوص بأنه معرب غير مبني، تقول : جاءاني اثنا عشرَ رجلاً، واثنتا عشرةَ امرأةً، ورأيت اثنى عشرَ رجلاً واثنتي عشرةَ امرأةً ومررت باثنتي عشرَ رجلاً واثنتي عشرةَ امرأةً ، فيكون في الرفع بالألف، وفي النصب والجر بالياء كما ترى، قال الله تعالى : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوَافِرَ﴾^(٥)، وقال : ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(٦)، وقال : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشَّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾^(٧) وقال :

(١) أي: تقدر الحركات عليها للتعذر.

(٢) في الأصل "العدد"

(٣) يقصد التركيب فقط لا الإعراب والبناء، إذ حضر موت معرفة إعراب المترفع من الصرف.

(٤) يقصد بالصفة حرف الجر وهو مصطلح كوفي وحد عند الفراء ينظر معانى القرآن ١٤٨/١.

(٥) سورة يوسف الآية ٤.

(٦) سورة البقرة الآية ٦٠.

(٧) سورة التوبة الآية ٣٦.

﴿ثَلَاثَةُ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(١)، وقال : **﴿وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾**(٢) وأمثالها.

فإذا بلغت العشرين فإنك تعرّبه إعراب / جمع السلامة للمذكر، فتجعله في الرفع بالواو والنون، وفي النصب بالياء والنون، كقولك : أثاني عشرون رجلاً وعشرون جارية، ورأيت عشرين رجلاً وعشرين جارية، ومررت بعشرين رجلاً وعشرين جارية، وكذلك الحكم إذا كان معه النيف، نحو : جاءني ثلاثة وعشرون رجلاً وثلاثة وعشرون امرأة، ورأيت ثلاثة وعشرين رجلاً وثلاثة وعشرين امرأة، ومررت بثلاثة وعشرين رجلاً وثلاثة وعشرين امرأة، وكذلك إلى تسعه وتسعين وتسعم وتسعين، حكم إعرابه(٣) على هذا القياس.

وأما المائة، والألف فيتصرفان بوجه الإعراب كلها رفعاً ونصباً وجراً.

(فصل) [في تذكير العدد وتأنيثه]:

العدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة بالهاء، والمؤنث من الثلاث إلى العشر بغير هاء، تقول : عندي ثلاثة أفلس، وثلاثة دراهم، وأربعة أكلب وخمسة قراريط، وستة أبيات، وكله بالهاء، ومن كلام العامة أن يمحذفوا الهاء.

وتقول في المؤنث : واحدة واثنان وثلاث وثلاث وأربع إلى العشر نحو ثلاثة أدور، وأربع نسوة، وخمس أنبيق، قال الله تعالى : **﴿سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَانِيَةً أَيَّامٍ خُسُومًا﴾**(٤)

(١) سورة الكهف الآية ٢٢.

(٢) سورة المجادلة الآية ٧.

(٣) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٤) سورة الحاقة الآية ٧.

وهذا الحكم في تذكير العدد وتأنيشه على خلاف ماعليه جميع الكلام؛ لأن التأنيث في الكلام كله - سوى الأعداد - على أن يكون دخول الهاء علامه للتأنيث، وسقوطه علامه للتذكير، كقولك : رجل ضارب، وامرأة ضاربة. وقد جعلوا التاء في الأعداد علامه للتذكير، وسقطه علامه للتأنيث، فقالوا : ثلاثة رجال، وثلاث نسوة، ولو أنهم كانوا قد أتوا بالأعداد أوّلاً بغير تاء، ثم (١) / زادوا التاء إذا هم أرادوا بها المؤنث لكانوا قد جعلوها كالصفات، تفرق المؤنث والمذكر قبلها بالتاء، وذلك ما لا يصح؛ لأنها ليست بصفات، وإنما هي أسماء.

وعلى هذا القياس إلى العشرة، ثم تقول : عشرة رجال وعشرون نسوة بتسكن الشين (٢)، فإذا حاوزت العشرة قلت في المذكر : أحد عشر رجلا، وأثنا عشر رجلا، وثلاثة عشر رجلا، وفي المؤنث : إحدى عشرة امرأة وأثنتا عشرة امرأة، وثلاث عشرة امرأة، تسقط الهاء من النيف فيما بين ثلاثة عشرة إلى تسع عشرة، وتثبتها في العشرة في المؤنث، وتشتبه الهاء في النيف (٣)، وتسقطها من العشرة من ثلاثة عشر إلى تسع عشر؛ فرقا بين المذكر والمؤنث كما ترى، قال أبو طابق : (٤)

[وَإِنَّ(٥) مِمَّا هَذِهِ عَشْرُ أَطْعُنِ]

وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِّنْ قَبَائِلَهَا الْعِشْرِ(٦)

(١) كلمة (ثم) مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل "بتسكن الشين" والصواب ما أثبته .

(٣) أي : في النيف المذكر .

(٤) لم أهتد إلى معرفته ، ولعله كنية لأحد الشعراء الذين نسب البيت إليهم .

(٥) زيادة يستقيم بها الرزن .

(٦) البيت من بحر الطويل، وهو للنواح الكلابي، وروايته وإن كلابا هذه... ينظر المقاصد النحوية ٤/٤٨٤، والدرر ٢/٢٠٤. وينسب للأعور بن البراء الكلابي في الأشباه والنظائر ٣/١٢٣،

أراد بالبطن : القبيلة، وقال الله تعالى : ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجَّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾^(١) ثم قال : ﴿تَلْكَ عَشْرَةً كَامِلَةً﴾^(١)، وقال : ﴿وَاثَنَانِ عَشَرَ شَهْرًا﴾^(٢)، وقال : ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾^(٣).

ومن العرب من يسكن العين في المذكر فيقول : أحد عشر، وكذلك يسكنها إلى تسعه عشر، إلا اثنى عشر فإن العين منه لا تسكن؛ لسكنون الألف والباء قبلها.

ويقال في المؤنث : إحدى عشرةً واثنتاً عشرةً، الشين مفتوحة ومكسورة وساكنة، ومنه قول الله تعالى : ﴿مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنَا﴾^(٤)، يقال في الشين ثلاثة أو جه. وأما عشر^(٥) فلا يجوز فيه إلا فتح الشين، كقوله تعالى : ﴿وَاثَنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾^(٦)، فإذا صرت إلى العشرين وإلى سائر العقود إلى التسعين استوى المذكر والمؤنث، فقلت عشرون رجلاً وعشرون امرأة، فإن أنفت على العشرين وعلى سائر العقود إلى التسعين عاملت النيف معاملتك إياه وليس بنيف، نحو جاءاني خمسةٌ وعشرون رجلاً وخمسةٌ وعشرون امرأة، وكذلك إلى تسعه وتسعين وتسعين، فإذا بلغت المائة استوى فيه القبيان أيضاً، فتقول : مائة رجل ومائة امرأة، وكذلك إلى تسعمائةٍ رجل وتسعمائة امرأة، فإذا بلغت الألف كان

= نسبة سيوبه لرجل منبني كلام ينظر الكتاب ٥٦٥/٣ وهو بلا نسبة في المقتضب ١٤٨/٢، والإنصاف ٧٦٩، وشرح الأشموني ٦٣/٤، والمجمع ٣٠٨/٥، والخصائص ٤١٧/٢، واللسان (بطن) ٥٤/١٣، وقد نسبه المؤلف لأبي طابق ولم يقل بذلك أحد غيره فيما اطلعنا عليه من المصادر والمراجع.

(١) سورة البقرة الآية ١٩٦.

(٢) سورة التوبه الآية ٣٦.

(٣) سورة الأعراف الآية ١٦٠.

(٤) سورة البقرة الآية ٦٠.

(٥) يقصد المذكر.

(٦) سورة التوبه الآية ٣٦.

الحكم كذلك في استواء المذكر والمؤنث نحو : لـ **ألف قميص وألف جبة**، واشترىت ألف وصيفٍ وألف وصيفةٍ، ولفظ المائة مؤنث، تقول : هذه مائة، ولفظ الألف مذكر، يقال : ألف واحد ولا يقال : ألف واحدة، وتقول : هذا ألف أقرع ولا تقول قرعاء، ولو قلت : هذه ألف تعنى : هذه الدرهم ألف - لجاز، وتقول ثلاثة ولو قلت ثلاث مئين^(١) لكان جائزًا، وكذلك : ثلاثة مئي^(٢) قال مزرد :

وَمَا زَوَّدُنِي غَيْرَ سُحْقٍ^(٣) عِمَامَةٌ

وَخَمْسٌ مِّنْهَا قَسِّيٌّ^(٤) وَزَائِفٌ^(٥)

ولو قلت : ثلاثة مئات لكان جائزًا.

وتقول : استوفيت لك خمسة ألف^(٦) درهم صحاح، وأديت إليه مائة ألف درهم حياد ومكسرة، وتقول : هذا ثوب سبع في ثمانية، فقلت : سبع؛ لأن الدراع مؤنثة، وقلت : ثمانية لأنك تعنى الأشبار، والشبر مذكر.

(فصل) :

اعلم أن العدد في التذكير والتأنيث يجري على اللفظ لاعلى المعنى^(٧)، تقول : عندي

(١) في الأصل : مائين وهي غير واضحة.

(٢) في الأصل ثلث مائى.

(٣) بين السطور وفوق كلمة "قسسي" : رديء .

(٤) بين السطور وفوق كلمة "سحق" كتب المؤلف كلمة "خلق".

(٥) البيت من بحر الطويل، وهو لمزرد . ديوانه ٥٣، إصلاح المنطق ٣٠٠، واللسان (زييف) ١٤٣/٩

١٥٣/١٠، ١٨٠/١٥، ٢٧٠/١٥، وهو بلا نسبة في المرجح ص ٣٢١ وشرح ديوان الحماسه للمرزوقي

٣٦٤، والجمهرة ١٤/٣.

(٦) هكذا في الأصل والصواب خمسة آلاف درهم.

(٧) يقصد أن تذكير العدد يجري على لفظ المعدود لا على معناه؛ أي على لفظ الجمع دون مفرده هذا مذهب البغداديين والكسائي، ينظر أدب الكاتب ٢٧٤، وشرح الأشموني ٤/٦١، ٤/٦٢.

ثلاث بطاط وثلاث حمامات ذكور، وقتلت خمس حيات ذكوراً، وكتب القاضي
ثلاث سجلات، فتوثت على اللفظ، والواحد سجل مذكرة.

وتقول : لي سبع من الغنم ذكور، وعند زيد خمس من الإبل فحول، فتوثت العدد (١)
إذا كان يليه الغنم والإبل، لأنهما لفظان موضوعان للجميع (٢) مؤشان، ولا واحد للشيء
منهما من لفظه، وهو يقعان على الذكور والإناث جميعاً، وتقول : اشتريت ستة ذكوراً
من الإبل، لما فرقت بين الستة والإبل.

٩٥٧ وتقول : صمت خمساً من الشهر، فتغلب الليالي على الأيام إذا لم تذكر / الأيام؛ وإنما
يقع الصيام على الأيام؛ لأن ليلة كل يوم قبله ، فإذا أظهرت الأيام قلت : "صمت سبعة
أيام" ، وكذلك تقول: "سرت عشرة بين يومٍ وليلةٍ" فتغلب التائית وتوقع العدد على
الليالي، والعلمُ محيطٌ بأن الأيام داخلةٌ فيها ، قال الجعدي يصف بقرة :

أَقَامَتْ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وَتَجَارَ (٣)

يعني أقامت البقرة ثلاثة ، ولم يكن إنكارها إلا أن تشتق وتصبح، يعني: ثلاثة أيام
وثلاث ليال، ولا يغيب المؤنث المذكر في شيء من الكلام إلا في الليالي خاصةً، يقولون:
"أقمنا عشرة" ، فيعلم أن مع كل ليلة يوماً ، قال لبيد :

عَلَيْهَا تُرَدَّدُ فِي نَهَاءِ صُعَابِهِ سَبْعًا تُؤَامًا كَامِلًا أَيَامُهَا (٤)

(١) أي : تعامله معاملة المعدود المؤنث .

(٢) يقصد أنهم إسماً جمع .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٤١ ، وروياته:

فجالت على وحشيتها مستتبة وَكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وَتَجَارَا
وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت . ورواوه سيبويه "قطافت ثلاثة" ، ينظر الكتاب ٥٦٣/٣ ، وعزانة
الأدب ٤٠٧/٧ . وورد في اللسان على رواية المؤلف (خمس) ٦٧/٦ ، والشاعر يصف بقرة . أكل الذئب
ولدها .

(٤) البيت من بحر الكامل وهو في ديوان لبيد ٣١٠ ، وينظر شرح المعلقات للزورزني ٩٨ ، وجمهرة أشعار العرب
لأبي زيد القرشي ، بشرح وتقديم علي فاعور ١٧٧ ، وبتحقيق الدكتور الماشي ٣٦٦/١

(فصل) :

وتقول في النِّيْف للذكر : هو الواحدُ وواحدٌ ، والثاني وشأن ، والثالث وشالت إلى العاشر في المذكر ؛ فإذا جاوزت العشرة قلت : هو حادي عشر والحادي عشر ، وثاني عشر والثاني عشر ، وكذلك : ثالث عشر والثالث عشر ، منصوب^(١) كُلُّه ؛ لأنَّه مثل : أحد عشر وأخواتها ، إلا في الحادي عشر فإن الياء سُكِّنت على خلاف القياس .

وتقول في المؤنث : هي الواحدةُ وواحدة ، والثانيةُ وثانية ، والثالثةُ وثالثة ، وكذلك إلى العاشرةُ وعاشرة فإذا جاوزت العشرة قلت : هذه الحاديه عشرةُ وحادية عشرة ، والثانية عشرةُ وثانية عشرة إلى العشرين ، تدخل الهاء في الأسمين جميعا ، من العقد والنِّيْف في المؤنث ، وتسقطها منها جميعا في المذكر كما ترى .

وتقول : هو ثاني اثنين ، أي : هو أحد اثنين ، وهو ثالث ثلاثة . مضافٌ إلى العشرة ، ولا ينون فإذا اختلفا - فقلت : هو رابع ثلاثة - كان لك الوجهان : بالإضافة إن شئت ، والتنوين إن شئت ، كما تقول : هو ضاربٌ عمرا ، وهو ضاربٌ عمرو ؛ لأن معناه الوقع ، أي : كَمْلُهم أربعةٌ بنفسه ، فإذا اتفقا فالإضافة لغيره ؛ لأنَّه في مذهب الأسماء .

وتقول في المؤنث^(٢) : هي ثانية اثنين وشتنين ، وهي ثلاثة ثلات إلى العشرة ، وتقول : هي عاشرة عشر ، فإذا كان فيهن مذكر قلت : هي ثلاثة ثلاثة ، وهي عاشرة عشرة فيغلبُ المذكرُ المؤنث .

وتقول : هو ثالث ثلاثة عشر ، أي : هو أحدهم ، وفي المؤنث هي ثلاثة ثلاثة عشرة ، الرفع في الأول لغيره ، وتقول : هذا ثاني واحدٍ وشأن واحداً ، المعنى : هذا ثني واحداً ، وكذلك : ثالث اثنين ، وثالث اثنين ، أي : ثلث اثنين ، صير لهم ثلاثة بنفسه . وتقول : هو ثالث عشر وثالث عشر بالرفع والنصب^(٣) ، وكذلك إلى تسعة عشر ، فمن رفع قال : أردتُ : ثالث ثلاثة عشر . فالقيمتُ الثلاثة وتركت الثالثاً على إعرابه ، ومن نصب قال : أردتُ ثالث ثلاثة عشر ، فلما سقطت الثلاثة ألمتُ إعرابها الأول ؛ لِيُعلم أن هاهنا شيئاً محنوفاً . وتقول في

(١) أي : مبني على الفتح .

(٢) "نث" الحرفان مكرران في الأصل .

(٣) أي : بالباء على الفتح .

المؤنث : هي ثالثة عشرة، وهي ثالثة عشرة؛ وعلته كעה ماقبله. وتقول : قد جاء فلان ثالثا
ورابعا، وخامسا وخاميا، وسادسا وساديا وساتا قال الشاعر :

مضي ثلات سنين منذ حُلّ بها

وعام حُلّت وهذا التابع الخامنوي^(١)

أي : حل بهذه المنازل عام حُلّت المنازل من شهر وأعوام ، وقال آخر :

إذا ما عدَ أربعةِ فسالٍ

فروجل خامس وحموك سادي^(٢)

فمن قال : سادس بناء على السلس ، ومن قال : ساتا بناء على لفظة (ستة) ، والأصل
سُدْسَةٌ فادغمت الدال في السين فصارت تاءً مشددة ، ومن قال : ساديا وخاميا أبدل من
السين ياءً كما ذكرنا في الأدوات .

وتقول : عندي ستة رجال ونسوة أي : عندي ثلاثة من هؤلاء وثلاث من هؤلاء ، وإن
٥٥٨ شئت قلت عندي ستة رجال ونسوة ، فنسلت بالنسوة على الستة ، أي : عندي ستة / من
هؤلاء وعندي نسوة ، وكذلك كُلُّ عدد احتمل أن يفرد منه جمعان ، فلك فيه

(١) البيت من بحر البسيط : وهو للحادره الذبياني ينظر ديوانه ١٠٦ واللسان (خمس) ٧٦/٦ وقد ورد بلا نسبة
في المجمع ٣٣٩/٥ ، والدرر ٢١٢/٢ ، وتهذيب الألفاظ ٥٩١ ، وإصلاح المنطق ٣٠١ ، ٣١٥/١ والمنتخ
١ ، ٣٦٩/١ ، والإبدال ٢١٨/٢ ، والضرائر ٢٢٧ ، والمخصص ١١٢/١٧ .

(٢) البيت من بحر الوافر ، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٤٥٩ [بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم] ، ونسبة
الجوهرى في الصحاح للجعدي ٥/٢٣٧ وبدون نسبة في شرح المفصل ١٠ ، ٢٤/٢٨ ، ٢٤/١٠ ، والمجمع ٣٣٩/٥
وشرح الأشموني ٤/٣٣٦ ، والدرر ٢١٣/٢ ، وشرح الشافعى ٣/٢١٣ ، وشرح شواهد الشافعى ٤٤٦ ،
والإبدال ٢١٧/٢ ، وإصلاح المنطق ٥٩١ ، وتهذيب الألفاظ ٥٩١ ، والصحاح ٥/١٧٩٠ .

الوجهان، فإذا كان عدد لا يحتمل أن يفرد منه جمعان فالرفع لغير، نحو : عندي خمسة رجال ونسمة، ولا يجوز الخفض، وكذلك الأربعة والثلاثة.

وتقول : عندي خمسة دنانير ، الهماء مرفوعة، وعندي خمسة دنانير مُدَغَّمٌ لفظها، منصوب في اللفظ؛ لأن الهماء من "خمسة" تصير تاء في الوصل، فتُدَغَّمُ في الدال، فإذا أدخلت في "الدنانير" ألفاً واللام قلت : عندي خمسة الدنانير، تضم الهماء، ولا يجوز الإدغام؛ لأنك قد أدغمت اللام في الدال، فلا يجوز أن تُدَغِّمَ الهماء من خمسة (١) وقد أدغمت ما بعدها.

(فصل) :

في تعريف العدد، فإن أردت تعريف شيء من العدد وكان غير مضاف - من باب أحد عشر - جئت باللام في أول الاسمين من المركب، وتركت التمييز على تشكيره (٢)، فقلت : قبضت الأحد عشر درهما، وما حال الثمانين عشرة حاربة، ومافعلت العشرون درهما، وكذلك ما بين أحد عشر وإحدى عشرة إلى تسعه وتسعين وتسعم وتسعين، ولا يجوز : استوفيت الثلاثين الدرهم، ولا : أخذت الثلاثة العشر تفاحة (٣)؛ لأن الممِيز لا يجوز إلا نكرة؛ ولأن العدد ليس مضافا إلى الممِيز، حتى يكون تعريفك للدرهم تعريفك للعشرين في قوله : عشرون درهما، على أن الكتاب يُجيزونه عن طريق البغداديين، فيقولون : عندي ثلاثة عشر دراهما، وأخذت العشرين الدينار، (٤) وقال

(١) قوله: "قد أدغمت اللام في الدال، فلا يجوز أن تُدَغِّمَ الهماء من خمسة" مكرر في الأصل.

(٢) هذا هو مذهب البصريين، ينظر إصلاح المنطق . ٣٠٢

(٣) هكذا في الأصل، والأولى أن يقول: أخذت الثلاث عشرة تفاحة .

(٤) ينظر أدب الكتاب لابن قتيبة ٢٧٢، وشرح المفصل ٣٢/٦.

الكسائي على هذا المذهب " : إذا أدخلت في العدد الألف واللام فأدخلهما في العدد كله، فتقول : مافعلت الأَحَدُ العَشْرَ الْأَلْفَ الدِّرْهَمَ " ،^(١) فكما أدخل الألف واللام على الأول أدخلهما على الآخر، وذلك رديء، وإنما الجيد طريق البصريين^(٢) كما قدمنا.

وإن كان العدد مضافاً عرفت المضاف إليه / وهو الاسم الأخير حتى يتعرف به المضاف، تقول : أخذت مائة الدرهم، وجاءني ألف الرجل، وكذلك مادون العشرة : استوفيت ست المائة التي تعرف، وضاعت ثلاثة الآلاف التي كانت على فلان، واشترى ثلاثة الأثواب. وكذلك إن بعْدَ الْأَخِيرِ^(٣) وتأنَّحَ نَحْوَ : أدي إليه تسعمائة ألف الدرهم، وما أفرض ثلاثة ألف الدينار؛ لأنَّ المضاف إنما يعرف بما يضاف إليه، هذا مذهب البصريين لا يجوزون غيره، والبغداديون يجوزون : مافعلت الثلاثمائة ألف الدرهم^(٤) .

هذا حكم العدد المضاف كله، قال صاحب التلخيص^(٥) : ولا يجوز أن يقال : أخذت الثلاثة الأثواب - كما تقوله العامة - فإنه خطأ؛ لأنه لا يصح الجمع بين الألف واللام وبين الإضافة، ولا يجوز أن يقال : الثلاثة أثواب، والأربعة دراهم، قال ابن السكري: ولا يجوز أن تقول : هذه الخمسة أثواب، وإن شئت قلت : الخمسة أثواب، فاذهبت الإضافة وجعلت الأثواب وصفاً للخمسة، فأجريتها مجرى النعت لها، وكذلك إلى العشرة"^(٦) قال ذو الرمة في أولى الوجوه وأحسنها :

(١) ينظر إصلاح المنطق ٣٠٢.

(٢) الترجيح لابن قتيبة ينظر أدب الكاتب ٢٧٢.

(٣) أي المضاف إليه.

(٤) ينظر أدب الكاتب ٢٧٤.

(٥) لم أهتد إلى معرفة كتاب التلخيص أو إلى نصه ، ولعله لأحد المشهورين في عصر المؤلف .

(٦) إصلاح المنطق ٣٠٣،٣٠٢.

وهل يرجع التسليم^(١) أو يكشف العمى

ثلاث الأنافي والرسوم^(٢) البلاقع^(٣)

وقال الآخر :-

مازال مُذْ عَقِدَتْ يَدَاهُ إِزَارَةً

فَسَمَا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ^(٤)

وقال القتبي^(٥) : "لايجوز أن تقول : ما فعلت المائة الدرهم، ولاأخذت الألف الدرهم، على أن تجعل "الدرهم" وصفا للمائة والألف، كما فعلت ذلك فيما دون العشرة؛ لأن الدرهم لا يكون مائة كما كانت الأثواب خمسة"^(٦) والله أعلم.

(١) أو "يدفع البكا" جمله بين السطور في الأصل وهي رواية أخرى للبيت، ينظر المقتضب ١٧٦/٢.

(٢) "الحالية" كلمة بين السطور غير واضحة ولم يشر المؤلف لمكانها ولعلها تفسير لكلمة "البلاقع" أي : الحالية.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو في شرح ديوانه ٥٤، والمقتضب ١٤٤/٤/١٧٦/٢ والجمل للزجاجي ١٢٩، وشرح المفصل ١٢٢/٢ وشرح الأشموني ١٨٧/١، والمجمع ٣١٤/٥، والدرر ٢٠٦/٢، والمخصص

. ١٢٥، ١٠٠/١٧

(٤) البيت من بحر الكامل، وقائله الفرزدق، ينظر ديوانه ٣٠٥/١٧٦/٢ والمقتضب ٣٠٥، والجمل ١٢٩، وشرح اولى المفصل ١٢١/٢/٣٣٦ والمغني ٣٣٦، وشرح التصريح ٢١/٢، والمجمع ٢٢٣/٣، والدرر ٢٠٦/٢/١٨٥/١، وشرح الأشموني ١٨٧/١/٢٢٨، والمقاصد النحوية ٣٢١/٣.

(٥) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري .

(٦) أدب الكاتب ٢٧٤

(فصل) :

فإن أحببت أن تُعرِّف كل واحد من العدد والجنس فعليك أن تقول : أخذتُ الأثوابَ
الثلاثةَ، والدرارِمَ المائةَ، على أن يجعل العدد صفةً للجنس كما تقول : مررت بنسوة أربعٍ
ورجال خمسٍ، وكذلك إذا أردت أن تُضيف هذا النحو فإنك تُضيف الثاني كما كُتِبَ
تُعرِّفُ / الثاني، تقول : قبضتُ أربعةً أثوابِك، وأخذتُ مائتي دينارك، وعلى هذا القياس.

(الباب التاسع)

في ذكر إعراب اسم "كم"

اعلم أن "كم" عدد(١) في الحقيقة، فهو يقتضي التمييز، وتمييزه على وجهين:
أحدهما : أن ينزل منزلة عشرين، فـيـمـيـزـُـ بـنـكـرـةـ مـفـرـدـةـ منـصـوـبـةـ يـصـلـحـ فـيـهـاـ "ـمـنـ"ـ
كـفـولـكـ : كـمـ رـجـلـاـ عـنـدـكـ؟ـ وـتـقـدـيرـهـ : كـمـ مـنـ رـجـلـ؟ـ وـهـذـاـ الـوـجـهـ فـيـهـاـ إـذـاـ كـانـ
استـفـهـاـمـاـ.

والوجه الثاني : أن ينزل منزلة المائة أو العشرة، فيضاف إلى مـيـزـهـ، ويـفـرـدـ المـيـزـ تـارـةـ،
وـيـجـمـعـ أـخـرـىـ، كـفـولـكـ : كـمـ رـجـلـ عـنـدـكـ، وـإـنـ شـيـثـ : كـمـ رـجـالـ عـنـدـكـ، وـيـكـوـنـ فيـ
هـذـاـ الـوـجـهـ خـبـراـ، وـيـدـلـ عـلـىـ الـكـثـرـةـ، فـقـولـكـ : كـمـ رـجـلـ عـنـدـكـ، بـعـنـزـلـةـ قـولـكـ : كـثـيرـ منـ
الـرـجـالـ عـنـدـكـ، إـلاـ أـنـهاـ وـإـنـ كـانـتـ خـبـراـ فـيـ هـذـاـ الـحـالـ فـإـنـهـ لـاـ يـجـوزـ لـكـ أـنـ تـؤـخـرـهـاـ عـنـ
صـدـرـ الـكـلـامـ، كـمـاـ لـاـ يـجـوزـ ذـلـكـ فـيـهـاـ إـذـاـ كـانـتـ اـسـتـفـهـاـمـاـ، فـلـوـ قـلـتـ : عـنـدـكـ كـمـ رـجـلـ
لـمـ يـجـزـ، كـمـاـ أـنـكـ لـوـقـلـتـ : عـنـدـكـ كـمـ رـجـلـاـ.ـ وـأـنـتـ تـرـيدـ الـاسـتـفـهـاـمــ .ـ كـانـ كـذـلـكـ.

واعلم أنه يجوز أن يُحذف مـيـزـ "ـكـمـ"ـ إـذـاـ دـلـ الـحـالـ عـلـيـهـ، كـفـولـكـ : كـمـ مـالـكـ؟ـ تـرـيدـ:
كـمـ دـرـهـمـاـ مـالـكـ؟ـ وـكـمـ سـرـتـ؟ـ تـرـيدـ : كـمـ فـرـسـخـاـ سـرـتـ؟ـ وـكـمـ صـمـتـ؟ـ تـرـيدـ: كـمـ
يـوـمـاـ صـمـتـ؟ـ وـعـلـىـ هـذـاـ الـقـيـاسـ.ـ وـتـقـولـ فـيـ الـخـبـرـ عـمـاـ يـضـافـ إـلـيـهـ "ـكـمـ"ـ مـفـرـدـاـ عـلـىـ الـلـفـظـ
خـوـ : كـمـ عـبـدـ أـبـقـاـ مـنـكـ، وـبـحـمـوـعـاـ عـلـىـ الـعـنـىـ كـفـولـكـ : كـمـ عـبـدـ أـبـقـاـ مـنـكـ، قـالـ اللـهـ
تعـالـىـ فـيـ الـجـمـعـ ﴿وـكـمـ مـنـ مـلـكـ فـيـ السـمـوـاتـ لـاـ تـغـنـيـ شـفـعـتـهـمـ شـيـئـاـ﴾ـ (٢).

(١) يقصد أنها كناية عن العدد، أو اسم لعدد مبهم، ينظر شرح المفصل ٤/١٢٥ وشرح الأشموني ٤/٧٥.

(٢) سورة النجم الآية ٢٦.

(فصل) :

فإن فصلت بين "كم" وبين النكرة المحورة في الخبر، نصب النكرة، نحو : كم قد حصل لي كتاباً، وكم قد جاءني غلاماً، أردت : كم كتاب قد حصل لي، وكم غلام قد جاءني ، / فلما فصلت بينهما نصب النكرة ، قال القطامي:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ^(١)

ومن العرب من ينصب في الخبر بغير فصل^(٢)، كما في الاستفهام، فيقول : كم شيخا زُرت، قال الفرزدق :

كَمْ عَمَّةٌ لِي^(٣) يَا جَرِيرُ وَحَالَةٌ فَدُعَاءٌ قَدْ حَلَّبَتْ عَلَى عِشَارِي^(٤)

فيروى برفع العمدة ونصبها وجرها، فمن جرها أو نصبها جعل "كم" خبرا عنها في الوجهين جميعاً، وقد يجوز أن يكون من نصبها أراد الاستفهام بها ، ومن رفع العمدة فإنما سأله أو أخبر عن الحلبات، أراد : كم حلبة؟، ورفع العمدة

(١) البيت من بحر البسيط، وهو في ديوانه ص ٣٠ والكتاب ١٦٥/٢ وشرح المفصل ١٣١/٤، والدرر ٢١٢/١، والمقاصد النحوية ٢٩٨/٣ ، ٤٩٤/٤ وخزانة الأدب ٤٧٧/٦ – ٤٨١، وبلا نسبة في المقتضب ٦٠/٢، والأنصاف ١٧٣ ، وشرح الأشموني ٨٢/٤.

والعدم : فقد المال وقلته، والاقتدار : الافتقار.

(٢) هذه هي لغة تميم ينظر شرح الأشموني ٨١/٤.

(٣) هكذا في الأصل، والصواب : (كم عمدة لك) كما هي رواية الديوان .

(٤) البيت من بحر الكامل، ينظر ديوان الفرزدق ٣٦١/١، الكتاب ٣٦١، المقتضب ٥٨/٣، الجمل للزجاجي ١٣٧ ، شرح المفصل ١٣٣/٤ ، المغني ١٨٥ ، شرح التصريح ٢٨٠/٢ ، الدرر ٢١١/١ ، شرح الأشموني ١٢٠/٤ ، ٨١٨٠/٤ .

المقرب ٣١٢/١ ، المقاصد النحوية ٥٥٠/١ ، خزانة الأدب ٤٨٥/٦

ورواية الديوان كم حاللة لك يا جرير وعمدة.

بالابتداء، وجعل "قد حلت" خبرا عنها. وإن شئت أدخلت في الخبر لفظة "من"، كقولك : كم من ملك أكرمني؟، قال الله تعالى : ﴿كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ﴾^(١) واعلم أن كم اسم، فتكون مرفوعة ومنصوبة وبمحرورة^(٢)، تقول في الرفع : كم مالك؟، فـ كم مرفوعة بالابتداء، ومالك خبرها، وتقول في الجر : بكم إنسان مررت، وبكم ثوبك مصبوغ^(٣)، وإن نسبت جاز فقلت: مصبوغا، فإذا رفعت جعلته خبر ثوبك، وإذا نسبته جعلت الظرف^(٤) خبرا عن الثوب، ونصبت "مصبوغا" على الحال، والظرف مع النصب متعلق بمحذف لأنه الخبر؛ وهو مع الرفع متعلق بنفس مصبوغ، فإذا رفع "مصبوغ" فالسؤال إنما هو عن ثمن الصبغ، وإذا نسبت فالسؤال إنما هو عن ثمن الثوب.

(فصل) :

٦٠ وقد يجيء كأين بمعنى: كم في أحد الوجهين وهو الخبر^(٤)، تقول : كأين من رجل عندك، تريد : كثير^(٥) من الرجال عندك، قال الله تعالى : ﴿وَكَأْيَنْ مِنْ آيَةٍ﴾^(٦)، المعنى : كثير من الآيات، وأكثر ما يستعمل مع من / كما ترى، والأصل : كأين رجلاً، بالنصب بمنزلة قولك : ما في السماء قدر راحه سحابة، على معنى : أن المميز إنما ينتصب معه - عن تمام الاسم - بالتنوين. وكائن بمنزلة كأين لافرق بينهما^(٧)

(١) سورة البقرة الآية ٢٤٩.

(٢) "كم" اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، ولا يظهر فيها إعراب، وإنما تعرب مثلا في الرفع والنصب والخض، ينظر شرح المفصل ٤/١٢٧، وشرح الأشموني ٤/٧٩.

(٣) يقصد الجار والمحرر، وهو مصطلح لبعض القدماء كما أسلفت ، ينظر ص ٥٩ .

(٤) أي : في معنى "كم" الخبرية.

(٥) في الأصل كثيرا.

(٦) سورة يوسف الآية ١٠٥ وهو قوله ﴿وَكَأْيَنْ مِنْ عَايَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُمْرَنُ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرَضُون﴾.

(٧) لأن كائن لغة في كأين ينظر شرح الأشموني ٤/٨٧.

وما يليق بما نحن فيه قوله : عندي كذا وكذا درهما، انتصب "درهما" على التمييز، وتقديره. كأنه قال : عندي كالعدد درهما، ومعنى ذلك أن الكاف للتشبيه في الأصل، فأخذت هاهنا على "ذا"، وجعلت عبارة عن عدد مبهم، ولما صارت عبارة عن عدد اقتضت ميزة، فنصب لامتناع الاضافة فيه، من حيث أنه لا يتصور إضافة "ذا" إلى "شيء" بوجه من الوجوه فهو إذا منزلة قولك : عندي ملؤه عسلاً، ولي مثله رجل. وهذا البابان - أعني : باب العدد وباب كم - هما في الحقيقة فرعان لباب التمييز، إلا أنني أفردت لهما بابا لاستعمالهما على فوائد أخرى، فافهم.

(الباب العاشر)

في ذكر التفسير(١)

والتفسير قريب من التمييز، وهو شبيه بالحال في بعض الأوقات، مثل قوله : عندي عدد كثير فرساناً ورجالاً، وعندي مال جمّ عيناً وورقاً، وأحرزت كتاباً كثيرة لغةً ومذهباً وأصولاً وحساباً وماأشبهه، وقريب منه : رشد أمره، ووفق شأنه، وبطير عيشه، وغبن رأيه، وألم بطنه ، وسفه نفسه^(٢) وكان في الأصل رشد أمره، وكذلك أخواتها، فحول الفعل إلى الرجل فانتصب مابعده^(٣)، فاما (سفه) فإنه يجوز فيه ضم الفاء وكسرها^(٤) فإذا قالوا : سفة نفسه فلا يجوز فيه إلا الكسر؛ لأن الضم لازم، ولا يتعدى منه شيء - ومنه قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾^(٥) /، والتقدير : سفهت نفسه، فحول الفعل كما تقدم، والله أعلم بكتابه.

٦٠ ب

(١) أفرد المؤلف للتفسير بباباً مستقلاً على الرغم من كونه تمهيزاً.

(٢) الأمثلة من أقوال العرب المشهورة ينظر اللسان (سفه) ٤٩٧/١٣.

(٣) أي : على التفسير، وهو قول الكوفيين حيث يجيزون ترك المفسر على إضافته منصوباً، وذلك تشبيهاً بالنكرة، وأنكر البصريون هذا القول ، وقالوا : إن المفسرات نكرات، ولا يجوز أن يجعل المعرف نكرات، وقال أبو عبيدة : سفة نفسه : أي : أهلك نفسه وأربقها، تقول سفهت نفسك". ينظر معاني الفراء ١/٧٩، ومجاز القرآن ١/٥٦، ولسان العرب (سفه) ٤٩٨، ٤٩٧/١٣.

(٤) ضم الفاء - بالتحويل - لغة قليلة، والأصل فيها الكسر، ينظر اللسان (سفه) ٤٩٧/١٣.

(٥) سورة البقرة الآية ١٣٠.

(الباب الحادى عشر)

في الإغراء

الاغراء : باب لطيف من أبواب النحو؛ لخروج إعرابه من المتعارف، وذلك أن له حروفًا مشاكلة لحروف الصفات في اللفظ مخالفة لها في المعنى، وهي : عليك، وعندك، ودونك، ورويدك، فإن هذه حروف^(١) من حروف الصفات^(٢) وما بعدها رفعٌ إذا جعلت صفاتٍ، وإذا قصد بها الاغراء نصب كقولك : عليك أخاك، ودونك زيداً، ورويدك عمراً، وعندك عبد الله، وإنما ينصب على إضمار أفعال فيها، مثل : "خذ" أو "دع" وما أشبهه، ولا يجوز هذا الإعراب إلا في المخاطبة بالكاف، فاما الإغراء بالغائب فلا يجوز، ولا بإضافة الإنسان هذه الحروف إلى نفسه^(٣)، كقولك : على فلاناً، وعليه فلاناً.

(١) الحرف يطلق على الكلمة وهو ما يريد المولف هنا.

(٢) الصفة مصطلح كوفي، يقصد به الظرف، وقد استخدمه الكسائي ، معاني القرآن للفراء ٣٢/١، وينظر المدارس التحويه ١٦٦ والمصطلح التحوى ١٧٧، ١٧٨.

(٣) يقصد عدم جواز إغراء المتكلم بنفسه.

(الباب الثاني عشر)

في التحذير

يقال : النار النار أي : احذرها، الطريق الطريق أي : خل الطريق، الأسد الأسد أي : احذر الأسد، لكنهم إذا كرروا الاسم لم يكادوا يظهرون الفعل، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : "الله الله في النساء فإنهن عندكم عوان" (١) أي : أسراء، يعني : اتقوا الله. ومنه قوله تعالى : ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ﴾ (٢) أي : احذروا ناقة الله ولا تتعرضوا لها.

ومن المتصوبات النصب على المدح (٣) نحو قوله تعالى : ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ (٤)(٥)، منها النصب على الذم نحو قوله : ﴿مَلُوْنِينَ﴾ (٦) ونحو : ﴿حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ (٧)، وإنما / أُنْصَبَ في المدح والذم بإضماره يعني أو فعل آخر يدل عليه، نحو : يعني المقيمين، أو أمدح المقيمين (٨)، وأعني ملعونين، أو أذم ملعونين، وما أشبه ذلك، فافهم إن شاء الله تعالى.

٤٦١

(١) الحديث رواية بالمعنى وهو من خطبته عليه الصلاة والسلام: "ألا واستوصوا بالنساء خيرا فإنما هن عوان عندكم" رواه الترمذى في الجامع الصحيح، في تفسير سورة التوبه ٢٥٥/٥، حديث ٣٠٨٧ ورياض الصالحين ١٤٧ في باب الرخصة بالنساء .

(٢) سورة الشمس الآية ١٣ .

(٣) لم يفرد المؤلف بابا للمدح والذم. كما هو شائع في كتب النحو، وإنما اقتصر على الإشارة لقطع الصفة على المدح أو الذم .

(٤) سورة النساء الآية ١٦٢ .

(٥) كلمات في هامش الأصل غير واضحة. لم يبشر المؤلف إلى موضعها.

(٦) سورة الأحزاب الآية ٦١ وهي من قوله تعالى ﴿مَلُوْنِينَ أَيْمَانًا نَقْفُوا أَحْدَرَا وَقْتُلُوا تَقْتِلَاهُم﴾ .

(٧) سورة المسد الآية ٤ .

(٨) في الأصل وأعني والمقيمين أو أمدح. والمقيمين.

(الباب الثالث عشر)

في الاستثناء

الاستثناء : إخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره، كقولك : جاءني القوم إلا زيداً أخرجت زيداً من إثبات المجيء، وهو حكم قد دخل فيه من عداه من القوم، وهكذا إذا قلت : ماجاءني القوم إلا زيد، كنت قد أخرجت زيداً من نفي المجيء.

وقد يقال الاستثناء إخراج الشيء مما دخل فيه غيره وإدخاله فيما خرج منه غيره، والعبارة الصحيحة الجامعة هي الأولى، وهذا أقرب إلى فهم المتعلم.

وحرفه الغالب عليه "إلا" ويوضع موضعه : أسماء، وحرروف، وأفعال، فالأسماء : غير، وسوى. والأفعال : ليس، وما خلا، وناعدا، ولا يكون، وإنما يكون (١)، وعدا، وحاشي، وخلا.

والحرروف : حاشى، وخلا (٢)

فأما "إلا" فإنها أداة الاستثناء بالحقيقة، وجملة القول في أحکامها أن الكلام على ضربين : موجب، وغير موجب.

فالمحبب - في هذا الباب خصوصاً :-

كل كلام لم يكن نفيا ولا نهيا ولا استفهماما. وغير المحبب : ما كان أحد هذه الثلاثة. وإذا قد عرفت ذلك فاعلم أن الاستثناء إذا كان في كلام موجب فإنه لا يكون حتى يتم الكلام، ويكون مابعد إلا في هذا النوع - منصوبا على كل حال، نحو : جاءني القوم إلا زيداً، ورأيت القوم إلا زيداً، ومررت بال القوم إلا زيداً.

(١) ذكر المؤلف أن إلا أن يكون من الأفعال التي توضع موضع أداة الاستثناء وهذا ماذهب إليه الزجاجي
ينظر الجمل . ٢٣٠

(٢) يذكر غيره عدا من حروف البر إذا لم يسبقها "ما" وغض ما بعدها، وقد أشار لذلك المؤلف في حديثه عن عدا كما سيأتي.

وإن كان في غير الموجب كان على وجهين : أحدهما : أن يجيء قبل تمام الكلام، والثاني : أن يجيء بعد تمامه.

فإذا جاء قبل تمام الكلام كان الاسم بعد "إلا" محمولا / على ما يكون عليه لو لم يدخل "إلا"^(١) تقول : ماجاءني إلا زيد، ومارأيت إلا زيداً، وماررت إلا بزيد، فتجد زيداً معربا بالإعراب الذي يكون عليه إذا أسقطت "إلا"، فقلت : ماجاءني زيد، ومارأيت زيداً، وماررت بزيد.

وإن جاء بعد تمام الكلام كان لث فيه وجهان : أحدهما : أن تتبع الاسم الواقع بعد "إلا" الاسم الواقع قبلها، فتجعله بدلا منه^(٢) فتعربه بإعرابه رفعا كان أو نصبا أو جرا.

والثاني : ألا تتبعه إياته، ولكنك تنصبه كما تنصب إذا كان موجبا^(٣).
تفسير هذا أنك تقول : ماجاءني أحد إلا زيد، ومارأيت أحدا إلا زيداً، وماررت بأحد إلا زيد، فتبعد الاسم بعد إلا الذي هو "زيد" الاسم الذي قبل "إلا" وهو أحد في الرفع والنصب والجر. ويجوز أن تدع هذا الاتباع فتنصبه بكل حال، فتقول : ماجاءني أحد إلا زيداً، وما رأيت أحدا إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيداً، يجري النصب مجررا في قولك: جاءني القوم إلا زيداً - في نصب الاسم بمحيه بعد تمام الكلام.

(١) يقصد الاستثناء المفرغ.

(٢) هذا عند البصريين ، وعند الكوفيين على أنه عطف نسق، ينظر شرح التصريح ٣٤٩/١ وشرح الأئمّة ١٤٥/٢.

(٣) ينظر الجمل للزجاجي ٢٣١.

والمراد بتمام الكلام في هذا الباب : ان يكون الحكم الذي بعد الاستثناء منه قد علق بمذكور(١)، وقد ذكرنا أن الاسم بعد "إلا" إذا اتبع الأول فإنه بدل من الأول، والبدل تابع للبدل منه أبداً، وإذا نصبت وقلت : ماجاءني أحد إلا زيداً قيل : إنه نصب على الاستثناء عن تمام الكلام. واعلم أن الأحسن في المعنى والأكثر في الاستعمال هو الوجه الأول، الذي هو إتباع الاسم بعد "إلا" الاسم قبله على البدل، والوجه الثاني قليل ضعيف في الاستعمال، وعلى الوجه الثاني قراءة من قرأ : **﴿لَمْ يَفْعُلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾**(٢) بالنسب، وأكثر القراء على رفع قليل، على أن يكون القليل بدلًا(٣) من الواو في " فعلوه" ، والواو ضمير مرفوع، فهو إذاً معنزة / قوله : مافعله القوم إلا قليل، ونظير ذلك : ماجاءني أحد إلا زيد؛ والحججة في نصب (قليل) تنصب في النفي والإيجاب بضمير فعل(٤) نابت عنه إلا(٥)، والتقدير : أستثنى قليلاً.

ومما اختلف فيه القرآن من هذه القاعدة قوله تعالى : **﴿وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا**

(١) يقصد أن المستثنى منه مذكور.

(٢) سورة النساء الآية ٦٦.

هي قراءة ابن عامر وعيسي بن عمر وإسحاق. وأبي وأنس، ينظر السبعة، ٢٣٥، الكشف ٣٩٢/١

التيسير ٩٦، غيث النفع ٩٩، النشر ٢٥٠/٢، الانجاف ١٩٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٦٨/١،

جامع البيان ١٦١/٥، الكشاف ٥٣٩/١، البحر ٢٨٥/٣، حجة القراءات ٢٠٦.

(٣) في الأصل "بدل" والصواب مأتبته.

(٤) أي: بفعل مضمر .

(٥) أي : الحججة في نصب قليلاً أنها في النفي والإيجاب بفعل مضمر نابت عنه إلا وهو رأى لبعض النحاة،

ويرى البصريون أن عامل النصب هو الفعل المقدم أو معنى الفعل بتوسط "إلا" لأنه شيء يتعلق بالفعل

معنى، إذ هو جزء من الفعل، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول. ويقول الكسائي هو منصور بـ

ـ أن مقدره بعد "إلا"، وينهض المبرد والرجاح إلى أن العامل فيه "إلا" لقيام معنى الاستثناء، وينظر

شرح الكافي ٢٢٦/١.

امْرَأْتُكَ^(١) بالنصب والرفع، فالرفع استثناء من النهي، وهو بدل من قوله : هُمْنُكُمْ أَحَدٌ^(٢)، والنصب استثناء من الأثبات في قوله : فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ^(١) فعلى الرفع معناه : إن المرأة سرتلتفت فتصيبها الحجارة، وعلى النصب معناه : أسر بأهلك إلا امرأتك فإنك لا تسرى بها، وأنها ليست من أهلك.

[تقديم المستثنى على المستثنى منه]

(فصل)^(٢) :

هذا إذا^(٣) اخترت الاستثناء.

فإن قدمت المستثنى على المستثنى عنه^(٤) نظرت فيه، فإن كان المستثنى مما يحسن إلقاءه من الكلام وجب النصب **البَتَّة**، نحو قوله : ماجاءني إلا زيداً أحد، ومامرت إلا زيداً بأحد؛ لأنك تقول : ماأتاني أحد، فيحسن الكلام ويتم المعنى، وكذلك تقول : مالي إلا العسل شراب؛ لايجوز حمل زيد على إعراب أحد مع التقديم، لأنك إنما حملته في قوله: ماجاءني أحد إلا زيد على إعراب أحد بأن يجعله بدلاً منه، وإذا تقدم امتنع البدل حيث إن من حكم البدل أن يكون بعد المبدل منه، فالبدل لا يتقدم على المبدل منه كما لا يتقدم الصفة على الموصوف، فإذا قلت: جعلت متاعك بعضه فوق بعض، لم يجز

(١) سورة هود الآية .٨١

قرأ ابن كثير وأبو عمرو (إلا امرأتك) بالرفع، وقرأ الباقيون بالنصب ينظر السبعه ٣٣٨، الكشف ٥٣٦/١، التيسير ١٢٥، النشر ٢٩٠/٢، وإعراب القرآن للتحاسن ٢٩٧/٢، وجامع البيان ٨٩/١٢، الكشاف ٢٨٤/٢ والجامع لأحكام القرآن ٨٠/٩، البحر ٢٤٨/٥، مفاتيح الغيب ٣٦/١٨ معانى القرآن للأخفش ٥٨١/٢ ، معانى القرآن للفراء ٢٤/٢ ، وحجة القراءات ٣٤٧.

(٢) بعده كلام مضروب له صله بالمعنى يستغني عنه بما سيأتي بيانه .

(٣) اسم الإشارة عائد إلى الحديث السابق .

(٤) هكذا في الأصل الأولى أن يقول : المستثنى منه.

أن تقول : جعلت بعضه متاعك فوق بعض ، قال الكميـت:
 فَمَا لِي إِلَّا أَلَّا أَحْمَدَ شِيعَةً

وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ(١)

وإن لم يحسن - إلا - إلقاء(٢) المستثنى المقدم رفعته إذا اختصـته بما يرفع فتقـول :
 ما/لي إلا أبوك منهم، ومالـي إلا درهمـ من المال؛ لأنـه لا يحسن أنـ تقول : مالـي منهمـ،
 ومالـي من المالـ، إذا كـتـتـ نـافـيـاـ .

فقد حصلـ منـ هـذـاـ أـنـ "إـلاـ"ـ فيـ الـاسـتـثـنـاءـ عـلـىـ وـجـهـيـنـ :

أـحدـهـماـ :ـ أـنـ يـعـلـمـ لـفـظـاـ وـمـعـنـىـ ،ـ وـذـلـكـ كـقـولـكـ :ـ جـاءـنـيـ الـقـومـ إـلـاـ زـيـداـ ،ـ عـمـلـتـ فـيـ
 الـلـفـظـ فـنـصـيـتـ الـأـسـمـ(٣)ـ كـمـاـ تـرـىـ وـعـمـلـتـ فـيـ الـمـعـنـىـ مـنـ حـيـثـ نـفـيـتـ الـجـبـيـءـ عـنـ زـيـدـ .
 وـالـوـجـهـ الثـانـيـ :ـ أـنـ تـعـمـلـ فـيـ الـمـعـنـىـ وـلـاتـعـمـلـ فـيـ الـلـفـظـ ،ـ وـذـلـكـ فـيـ قـولـكـ :ـ مـاجـاءـنـيـ
 إـلـاـ زـيـدـ ،ـ عـمـلـتـ فـيـ الـمـعـنـىـ مـنـ حـيـثـ أـفـادـتـ إـثـبـاتـ الـجـبـيـءـ لـزـيـدـ ،ـ وـلـمـ تـعـمـلـ فـيـ الـلـفـظـ مـنـ
 حـيـثـ كـانـ زـيـدـ مـرـفـوعـاـ بـالـفـعـلـ كـمـاـ يـكـوـنـ إـذـاـ لـمـ تـأـتـ بـ "إـلاـ"ـ فـقـلتـ :ـ مـاجـاءـنـيـ زـيـدـ .

(١)ـ الـبـيـتـ مـنـ بـحـرـ الطـوـبـيـلـ هـوـ فـيـ شـعـرـ الـكـبـيـتـ صـ ١٧ـ ،ـ وـالـجـمـلـ لـلـزـجاجـيـ ٢٣٤ـ ،ـ وـالـانـصـافـ ٢٧٥/١ـ ،ـ
 وـشـرـحـ شـذـورـ الـذـهـبـ ٢٦٣ـ وـالـمـقـاصـدـ التـحـوـيـةـ ١١١/٣ـ ،ـ وـشـرـحـ التـصـرـيـحـ ١ـ ،ـ وـالـلـسـانـ
 (ـشـعـبـ)ـ ٥٠٢/١ـ ،ـ وـبـلـاـ نـسـبـةـ فـيـ الـمـقـضـبـ ٣٩٨/٤ـ وـشـرـحـ الـمـفـصـلـ ٧٩/٢ـ ،ـ وـشـرـحـ الـأـشـفـونـىـ
 ١٤٩/٢ـ .

(٢)ـ هـكـذـاـ فـيـ الـأـصـلـ ،ـ وـالـأـوـلـيـ أـنـ يـقـولـ:ـ وـإـنـ لـمـ يـحـسـنـ إـلـاـ إـبـقاءـ الـمـسـتـثـنـ لـيـتمـ الـمـعـنـىـ .

(٣)ـ هـذـاـ مـاـذـهـبـ إـلـيـهـ الـمـبـرـدـ وـالـزـجاجـ كـمـاـ أـشـرـنـاـ إـلـيـهـ سـابـقاـ ،ـ يـنـظـرـ شـرـحـ الرـضـىـ عـلـىـ الـكـافـيـهـ ٢٢٦/١ـ .

(فصل) :

واعلم أن الاسم بعد "إلا" يبدل من الاسم قبل "إلا" على اللفظ وعلى الموضع، فالابدال على اللفظ كما مضى من قولك : ماجاءني أحد إلا زيد .

والابدال على الموضع كقولك : ماجاءني من أحد إلا زيد، أبدلت زيداً من موضع أحد لا من لفظه، وذلك أنك رفعته، وأحد في اللفظ مجرور، وإنما كان الموضع الرفع لأن من مزيدة، والأصل : ماجاءني أحد، ف "أحد" وإن كان مجرورا في اللفظ فهو مرفوع في المعنى .

ومثل هذا في الحمل على الموضع قولك : لا أحد فيها إلا عبد الله، رفعت "عبد الله" على أنك أبدلت من موضع أحد، وموضعه رفع بالابتداء، كأنك قلت : ما أحد فيها إلا عبد الله، وهذا أيضا للمعنى الذي ذكرنا في "من" وذلك أن "لا" لا يعمل في المعرف، من حيث إنها^(١) لاتعمل حتى يراد نفي الجنس، ولا يتصور نفي الجنس في المعرفة. وجملة الأمر أن المعرفة لا يقع بعد "إلا" إلا مرفوعة، ثم لاتكون مرفوعة إلا بالابتداء^(٢)

٩٦٢ واعلم أن من الاستثناء استثناء يسمى المستثنى المنقطع، ومعنى المقطوع، أن يكون المستثنى من غير / جنس المستثنى^(٣) عنه كما تقول : مافي الدار أحد إلا حماراً، وما مررت بأحد إلا حماراً، ف "الحمار" ليس من جنس أحد؛ لأن أحداً لم يعقل، فحق هذا النصب أبداً ، ويقال فيه: إنه استثناء بمعنى لكن، وذلك أن فيه معنى قولك : مابها أحد لكن بها حماراً، ولا يجوز في هذا الضرب أن يبدل الثاني من الأول، فتقول : مابها أحد إلا حمار كما تقول : مابها أحد إلا زيد، قال النابغة الذبياني :-

(١) الضمير عائد على "لا".

(٢) أي : بالبدل من موضع الابتداء.

(٣) هكذا في الأصل والأولى المستثنى منه كما أسلفت.

وَقَفْتُ فِيهَا أَصْيَالًا أَسَائِلُهَا

أَعْيَتْ جَسَابًا وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا أُوَارِيًّا لِأَيَا مَا أَبَيَّنْتُهَا

وَالنُّؤُى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ^(١)

فنصب "إلا أواري" لما ذكرنا من العلة.

وقد يجوز البديل وإن كان الثاني من غير جنس الأول فيقال : ما بالدار أحد إلا وتد، وذلك في لغة بنى تميم^(٢) وينشدون قول النابغة : "إلا أواري" بالرفع. وقد يجيء الشيء من ذلك مبدلا على ضرب من التأويل، كقول الشاعر :

وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنِيسٌ
إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(٣)

(١) البيان من بحر البسيط : ورواية الديوان إلا الأواري.

ينظر ديوانه ٩، والكتاب ٣٢١/٢ والمقتضب ٤١٤/٤، والجمل ٢٣٥، والانصاف ٢٦٩، والهمم
٢٥٠/٣، ٣٤٩/٥/٢٥٥، ١٩١/١، الدرر ٤١٤، وخزانة الأدب ١٢٢/٤، ومعاني الفراء ٢٨٨/١.

(٢) ينظر الجمل ٢٣٥.

(٣) البيان من بحر الرجز، وهو ما جرإن العود ، والبيان في ديوانه ص ٥٢ ونصها :

بَاسِسًا لَيْسَ بِهِ أَنِيسٌ

إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

ينظر شرح التصريح ٣٥٣/١ والمقاديد النحوية ١٠٧/٣ وبدون نسبة في الكتاب ٢٦٣/١، والمقتضب
٣١٩/٢، ٣٤٧، ٤١٤/٤ والانصاف ٢٧١، وشرح المفصل ٢/١١٧/٨٠، ٢١/٨/٥٢ وشرح

شنور الذهب ٢٦٥ شرح الأشموني ١٤٧/٢، والطبع ٢٥٦/٣، والدرر ١٩٢/١ . ٢٠٢/٢/١٩٢

أبدل اليغافر من الأنيس؛ لأنه جعلها من أنيس ذلك المكان، وقال آخر :

حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثُوبَةٍ وَلَا عِلْمٌ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبٍ^(١)

أبدل "حسن الظن" من "العلم" وإن لم يكن من جنسه؛ لأن الظاهر قد يقول : هذا علمي في فلان، يريد : أن ذلك تقديره فيه، والذي يلوح له من أمره، ونظيره في المعنى قولهم : عتابك السيف^(٢) يريدون : أنه يضع السيف موضع العتاب، ويستعمله مكانه، وتقول على هذه الطريقة : ليس فيه عيب إلا جودة، ويريد أنه لا يمكن أن يعاب بشيء، فإن كنت ترى أن الجود عيب فليس فيه عيب سواه^(٣)، وقد قال الله تعالى : **وَهُمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ^(٤)**، ونصب الاتباع / على أصل الباب^(٥) ولم يدل لما ذكرنا، وقال : **وَهُوَمَا كَانَ صَلَاتَهُمْ عِنْدَ الْيَيْتِ إِلَّا مُكَاءِنٌ^(٦)** بالنصب، وهذا من باب كان وأخواتها وليس من هذا الباب في شيء، فافهم ذلك، وقد ذكرنا وجه الخلاف فيها في باب كان فاطلب منه إن شاء الله تعالى^(٧).

(فصل) :

وأما "غير" فاعلم أن أصل "غير" أن تكون صفة^(٨)، كقولك : جاءني رجلٌ غير زيد، ورأيت رجلاً غير زيد، ومررت برجل غير زيد، وهي في هذا المعنى بمنزلة "مثل"

(١) البيت من بحر الطويل، وهو للناابة الذبياني وفي ديوانه ص ٢٩، والكتاب ٣٢٢/٢، والخصائص ٢٢٨/٢.

(٢) ينظر اللسان (عن) ٥٧٨.

(٣) نسميه عند البلاغيين بتأكيد المدح بما يشبه النم.

(٤) سورة النساء الآية ١٥٧.

(٥) أي : على النصب لأنه استثناء منقطع.

(٦) سورة الأنفال الآية ٣٥.

(٧) ينظر ص ٢٠٥.

(٨) ينظر المفصل ٨٨.

- في قولك: جاءني رجلٌ مثلكَ، ورأيت رجلاً مثلكَ، ومررت برجلٍ مثلكَ – في كونه صفةٌ يتبع ما قبله في الرفع والنصب والجر، وأصلها في الصفة أن يراد بها نفي أن يكون الموصوفُ بها المحرومَ بالإضافة إليها^(١)، فإذا قلت: مررت بـرجلٍ غير زيد، كان المعنى أن هذا الرجل الذي مررت به ليس بزيد^(٢)، ثم يكون لك وجهان: أحدهما أن تريـد أنك مررت بـرجلٍ وبـرجلٍ آخرَ.

والثاني: أنك تريـد أنك لم تـمر بـزيد.

ثم أعلم أنـهم قد يـصفون بـ"غير" على معنى سـوى هـذا^(٣) وهو أنـ يـريـدوا اختلافـ الشـيـئـينـ فـيـ الصـفـةـ، فـيـقـولـونـ: مرـرـتـ بـرـجـلـ غـيرـكـ، عـلـىـ معـنـىـ: أـنـهـ مـغـاـيـرـ لـكـ فـيـ الصـفـةـ، كـأـنـ الـمـخـاطـبـ سـيـءـ الطـرـيـقـةـ، وـالـمـرـوـرـ بـهـ عـلـىـ خـلـافـهـ، أـوـ عـلـىـ الـعـكـسـ، فـأـنـتـ تـقـولـ: مرـرـتـ بـرـجـلـ غـيرـكـ، أـىـ: بـرـجـلـ لـاـيـشـبـهـكـ وـلـاـيـقـرـنـ^(٤) إـلـيـكـ، فـهـذـاـ هوـ حـكـمـ "غـيرـ" إـذـاـ كـانـتـ صـفـةـ.

وإـذـاـ قـسـمـنـاـ "غـيرـاـ" عـلـىـ وـجـهـيـنـ: فـجـعـلـنـاـ الـمـعـنـىـ فـيـ أـحـدـ الـوـجـهـيـنـ: أـلـاـ يـكـونـ الـذـيـ مرـرـتـ بـهـ زـيـدـاـ، وـالـثـانـيـ: أـلـاـ يـكـونـ الـذـيـ مرـرـتـ بـهـ شـبـهـاـ بـزـيـدـ – كـانـاـ سـوـاءـ فـيـ أـنـكـ تـشـبـهـ مـعـ زـيـدـ إـنـسـانـاـ آـخـرـ، إـلـاـ أـنـكـ تـقـصـدـ بـالـنـفـيـ فـيـ الـثـانـيـ إـلـىـ /ـ نـفـيـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ الـوـصـفـ، وـفـيـ الـأـوـلـ إـلـىـ نـفـيـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ الـذـاتـ^(٥)

ثـمـ أـنـهـ يـجـعـلـنـهـ بـعـنـىـ إـلـاـ، فـيـفـيـدـونـ بـهـاـ الـاسـتـشـنـاءـ، وـمـنـ ذـلـكـ قولـكـ: جاءـنيـ القـومـ غـيرـ زـيـدـ، وـمـاـ جـاءـنيـ أـحـدـ غـيرـ زـيـدـ، قدـ أـفـادـ "غـيرـ" فـيـ الـكـلـامـيـنـ – منـ إـخـرـاجـ الشـيـءـ ماـ دـخـلـ فـيـ غـيرـهـ وـإـدـخـالـهـ فـيـمـاـ خـرـجـ مـنـهـ غـيرـهـ – مـاـيـفـيـدـ "إـلـاـ" فـيـ قولـكـ: جاءـنيـ القـومـ إـلـاـ زـيـدـاـ،

(١) المراد: نفي أن يكون الموصوف بها هو المحروم بالإضافة إليها.

(٢) أى: ليست صفتـهـ صـفـةـ زـيـدـ.

(٣) أى: على معنى المغايره ينظر المفصل .٨٨

(٤) من القرن وهو الكفاء والنظير في الشجاعه وال Herb ويجمع على أقران ينظر اللسان (قرن) .٢٣٧/١٣

(٥) ينظر المفصل ص .٨٨

وماجاءني أحد إلا زيد. وإذا قد عرفت أن "غيراً" تقييد معنى الاستثناء فاعلم أن من حكمها إذا أريد بها الاستثناء أن يعرب بإعراب الاسم الواقع بعد إلا، تقول : جاءني القوم غير زيد، فتنصب غير البتة كما تنصب "زيداً" في قوله : جاءني القوم إلا زيداً، وتقول : ماجاءني غير زيد، فترفع غيراً البتة كما ترفع "زيداً" في قوله : ماجاءني إلا زيد. وتقول : ماجاءني أحد غير زيد فيجوز لك في غير الرفع والنصب كما جاز في زيد حين قلت : ماجاءني أحد إلا زيد زيداً. فهذا حكم "غير" إذا كانت بمعنى "إلا" في الاستثناء .

وقد يحتمل "غير" في بعض الكلام أن يكون صفة، وأن يكون استثناء، فيجوز لك فيها النصب، وأن تتبع الاسم قبلها / قوله : جاءني القوم غير أصحابك، لك أن ترفع غيراً على أن تجعلها صفة، وأن تنصبها على معنى "إلا"، إلا أنه ينبغي أن تعلم أنك إذا جعلت غيراً صفة لم يكن الأصحاب من جملة القوم، وكانوا جماعة على حد، وكان معنى الكلام : أنك قلت : أتاني القوم لا أصحابك مثلاً، في أن القوم لا يشتمل على الأصحاب .

وإذا نصبت فقلت : أتاني القوم غير أصحابك - على تقدير : إلا أصحابك - كان الأصحاب من جملة القوم، وبعضاً مما يشتمل الاسم عليه، وكان ممتهلة قوله : أتاني القوم إلا نفراً منهم، والا ثلاثة منهم مثلاً. وما اختلف فيه في القرآن من لفظة "غير" / قوله تعالى في سورة الفاتحة : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾^(١) ، قال الأخفش : نصبه على

(١) سورة الفاتحة الآية ٧.

قرأ ابن كثير وعمر بن الخطاب وأبن مسعود وأبي بن كعب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير غير بالنصب وقرأ الباقيون بالتحفظ، ينظر السبعة ١١١، ١١٢، ١١٣، ومعاني القرآن للأخفش ١٦٦/١، وجامع البيان ٨٧/١، والكشف ٧١/١، والجامع لأحكام القرآن ١٥٠/١، والبحر ٢٩/١.

الاستثناء^(١)، وقيل نصبه على الحال من اهء والميم في ﴿عليهم﴾^(٢). وأما الحفظ فعلى البدل من ﴿الذين﴾ وعلى الصفة لـ "هم".

والفرق بين "غير" إذا كانت صفة أو كانت استثناء.

إذا حسن في موضعها "إلا" كانت استثناء، كقولك : عندي درهم غير دائق^(٣)، وتقول في الصفة : عندي درهم غير زائف^(٤) لأنه ليس يحسن أن تقول : عندي درهم إلا زائفاً ومنها قوله : ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾^(٥) حيث وقع في كل القرآن. ومنها : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾^(٦) فالخفظ على النعت والصفة لـ "إله" و"خالق" والرفع على البدل من موضع إله وخالق وموضعهما رفع؛ لأن من زائدة، والأصل : هل خالق غير الله؟ وما لكم إله غيره، فـ "إله" وـ "خالق" وإن كانوا مجرورين في اللفظ فإنهما مرفوعان في المعنى، والاختيار هو الرفع؛ لأن "غيراً" إذا كانت بمعنى "إلا" جعلت

(١) قال الأخفش : وقد قرأ قوم (غير المضطوب عليهم) جعلوه على الاستثناء ينظر المعاني ١٦٦/١.

(٢) التصب على الحال هو رأي الزجاج ينظر معانى القرآن وإعرابه ١٥٣/١، والبحر ٢٩/١.

(٣) الدائق : من الأوزان وهو سلس الدرهم ينظر اللسان (دائق) ١٠٥/١٠.

(٤) الزيف : من وصف الدرهم يقال : زافت عليه دراهمه أى : صارت مردودة لغش فيها، ينظر اللسان (زيف) ١٤٢/٩.

(٥) سورة الأعراف الآية ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، ٨٤، ٦١ / سورة هود الآية ٨٤، ٦١ / سورة المؤمنون الآية ٢٣.

قرأ الكسائي وابو جعفر والمطوعي وابن عبيض ويعين بن ثابت والأعمش "غيره" بالخفظ وقرأ الباقون بالرفع ينظر السبعة ٢٨٤، والكشف ٤١٧/١ والتيسير ١١٠، وغيث النفع ١٣٦، والنشر ٢٢٠/٢، والأنجاف ٢٢٦ وإعراب القرآن للتحاسن ٢١٣/٨ والكشف ٨٥/٢، والبحر ٤/٣٢٠ وحجة القراءات ٢٨٦.

(٦) سورة فاطر الآية ٣.

قرأ حمزة والكسائي "غير" بالخفظ وقرأ الباقون بالرفع ينظر السبعة ٥٣٤، والكشف ٢١٠/٢ والتيسير ١٨٢، وغيث النفع ٢٧٤ وإعراب القرآن للتحاسن ٣٦٠/٣ معانى الفراء ٣٦٦/٢، والكشف ٢٩٩/٣، والجامع لأحكام القرآن ١٤/٣٢١، والبحر ٧/٣٠٠ وحجة القراءات ٥٩٢.

على إعراب مابعد "إلا"، وأنت تقول : لِإِلَهٖ إِلَّا اللَّهُ، وَلَوْ كَانَ فِيهِمَا آلهَةٌ إِلَّا اللَّهُ^(١))، ولو جعل مكان إلا غير لرفع .

وحجحة أخرى : وهي أن تجعل غيرها نعتاً لقوله إلا قبل دخول (من) وهي زائدة، كما ذكرنا في الابدال من الموضع، والتقدير : مالكم إلا غيره .

فإن قيل فلم اختير الرفع هاهنا^(٢) واختير الخفض في قوله : ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ﴾^(٣) .

فالجواب أن الكلام هاهنا نسق يصلح الوقف على ما قبله، والكلام في رطب و يابس غير تام، على أن عيسى بن عمر و ابن أبي اسحاق رفعاً^(٤) (ولارطب ولايابس)^(٥)، وقد أجاز الفراء : ماجاعني غيرك بالنصب^(٦)، وأنشد :

لَمْ يَمْنَعْ الشُّرُبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(٧)

(١) سورة الأنبياء الآية ٢٢.

(٢) أي في قوله تعالى : ﴿مَالِكُمْ مِنْ إِلَهٖ غَيْرُهُ﴾ و ﴿مَلِكُ مِنْ خَالقِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ .

(٣) سورة الأنعام الآية ٥٩.

(٤) أي : بالعطف على الموضع.

(٥) قراءة الحسن و ابن السمعي و ابن أبي إسحاق - ولم أجد فيما أطلعت عليه من المصادر أن عيسى بن عمر قد قرأ بها - ينظر إعراب القرآن للنحاس ٧١/٢، وإملاء مامن به الرحمن ٢٤٥/١، ومعاني القرآن للقراء ٣٣٨/١ والجامع لأحكام القرآن ٣٣٨/١، والبحر ١٤٦/٤ .

(٦) قال الفراء : هي لغة بعض بنى أسد وقضاعه . معاني الفراء ٣٨٢/١، ٣٨٣، ٣٨٤/١ .

(٧) البيت من بحر البسيط، وفائه أبو قيس بن الأسلت . والبيت في ديوانه ٨٥، وفي الكتاب ٣٢٩/٢، والانصاف ٢٨٧، وشرح المفصل ١٣٥/٨٠/٣، والمغني ٥١٧، ١٥٩، وشرح التصریح ١٥/١ والهمج ٢٣٣/٣، والدرر ١٨٨/١، والأمثال الشجرية ٤٦/١، ٢٦٤/٢، واللسان (رقى) ٧٣٤/١١ .

٢٦٥

/ قال البصريون غلط الفراء؛ لأن "غيرا" هاهنا إنما فتحت لأنها بنيت مع آن(١) .

ومنها : ﴿غَيْرَ أُولَى الضرر﴾ (٢)، فالرفع على النعت للقاعددين والتقدير : لا ينتهي القاعدون الأصحاء البصراء، والنصب على الاستثناء يعني : إلا وهو الاختيار؛ لأنه لما نزل ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢) جاء ابن أم مكتوم - وكان ضريراً - إلى النبي - صلى الله عليه وسلم (٣)، فذكر حاله، فأنزل الله ﴿غَيْرَ أُولَى الضرر﴾ ويجوز في النحو غير بالكسر على الصفة للمؤمنين، ولم يقرأ به أحد. (٤)

ومنها ﴿غَيْرَ أُولَى الْإِرْبَةِ﴾ (٥) فالنصب على الحال أو على الاستثناء، والكسر على

(١) قال أبو جعفر : لا يجوز عند البصريين نصب "غير" إذا لم يتم الكلام بذلك عندهم من أقبح اللحن، قال أبو إسحاق : وإنما استهواه - يعني الفراء - البيت الذي أنشده سيبويه منصوباً، وإنما نصب "غير" في البيت لأنها مضافة إلى مالا إعراب فيه، فاما ما جاءني غيرك فلحن وخطأ . ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٣٥/٢ .

(٢) سورة النساء الآية ٩٥ .

قرأ نافع وابن عامر والكسائي وابن كثير في رواية شبل غير بالنصب وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزنة بالرفع. ينظر السبعة ٢٣٧ .

والكشف ٣٩٦/١ ، والتسير ٩٧ ، وغيث النفع ١٠١ ، والنشر ٢٥١/٢ ، ومعانى الأخفش ٤٥٣/١ ،
وجامع البيان ٥/٢٢٨ ، والكاف الشاف ١/٥٥٥ ، والجامع لأحكام القرآن ٥/٣٤٤ ، والبحر ٣/٣٣٠ .
ومفاتيح الغيب ١١/٧ ، ومحجة القراءات ٢١٠ .

(٣) كلمة مضروبة في الأصل.

(٤) ذكر المؤلف أنه لم يقرأ بالكسر أحد في غير ، ولعله يقصد من السبعة حيث قرأ به في الشواد أبو حبيبة والأعمش ، ينظر إعراب القرآن للنحاس ١/٤٨٣ ، والكاف الشاف ١/٥٥٥ ، والجامع لأحكام ٥/٣٤٤ ، والبحر ٣/٣٣٠ ، ومفاتيح الغيب ١١/٧ .

(٥) سورة النور الآية ٣١ . من قوله تعالى: ﴿لَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعُونَ غَيْرَ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرَّجَالِ أَوْ الطُّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ .

النعت للتابعين وصفة لهم، و"غير" يوصف بها النكرة، ولكن التابعين ها هنا قريب من النكرة؛ لأنه ليس بمقصود إلى قوم بأعيانهم، إنما معناه : لكل تابع غير أولي الإرادة. وأما "سوى" فهي منصوبة على الظرف، وما بعدها مجرور بإضافتها إليه، تقول : قدم القوم سوى أخيك، ومارأيت أحدا سوى أخيك.

أما ليس ولا يكون مداخلاً ماعدا فما بعده منصوب أبداً، تقول : قام القوم ليس زيداً، وانطلقا لا يكون بكر(١)، وجاءوا ماعدا حمداً، ودخلوا مدخلاً سعيداً قال الشاعر :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَّا اللَّهُ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ^(٢)

وأما خلا وحاشى وعدا(٣) أفعال عند قوم فتنصب، وحرروف عند آخرين فتجدر، نحو: جاء القوم خلا زيداً زيد، وأكلوا(٤) حاشى بكرأً بكر، وفرحوا عدا علياً علي، فإن أدخلت ما على خلا وعدا فينصبان لاغير(٥) كما مضى، فاما حاشى فاختيار

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وهرمة والكسائي وعاصم ، (في رواية حفص) (غير أولي) بالحقض ، وقرأ عاصم (في رواية أبي بكر) وابن عاصم بالنصب ينظر السبعة ٤٥٥ ، والكشف ١٣٦/٢ ، التيسير ١٦١ ، غيث الفتح ٢٢٢ ، والنشر ٣٢٢/٢ ، واعتراض القرآن للنحاس ١٣٤/٣ ، وجماع البيان ١٢٣/١٨ ، والكشف ٦٢/٣ ، البحر ٤٤٩/٦ ، الحججه في القراءات السبع ٢٦١ .

(١) جملة مضروبه.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لبيد بن ربيعة العامري . والبيت في ديوانه ٢٥٦ ، وشرح شنور الذهب ٢٦١ ، المغني ١٣٣ ، ١٩٦ ، والمقاصد النحوية ١١٥/١ ، ١٣٤/٣ ، وشرح التصريح ٢٥/١ ، والهمم ٢٦١/٣/٤/١ ، وشرح الأئمحي ٢٨/١ ، والدرر ٢/١ ، وحاشية يس ١/٣٥٥ .

(٣) ذكر المؤلف أن "عدا" مشتركة بين الفعلية والحرفية وهذا ما حكاه أبو الحسن الأخفش، ولم يقل بحرف فيه سيويه ولا البرد. ينظر شرح المفصل ٧٨/٢ .

(٤) الكلمة غير واضحة ولعلها مأثمت.

(٥) وقد ذهب الجرمي والكسائي والفارسي إلى جواز الجر بها بعد "ما" ، فتكون "ما" زائدة لا مصدرية، و"خلا" حرف جر، وكذلك روى الجرمي عن بعض العرب في "عدا" الجر. ينظر: الجندي الداني . ٤٣٦-٤٣٧ .

سيبوبه أنه حرف فيحر(١)، وأنشد :

حاشى أبى ثوبان إِنْ بِهِ ضَنَّا عَلَى الْمَلَحَّةِ وَالشَّتْمِ(٢)

أى : إلا أبا ثوبان، وتقدير قوله : حاشى فلانا، أي أعزل فلانا، من وصف القوم بالخشى(٣)، ولا دخله في جملتهم(٤)، وقد ذكرنا ماحد "حاشى" في الأدوات.

وإذا قلت : حاشى زيداً وزيد، فإن نصبت به فلا بد من إضمار فعل(٥) مرفوع، والتقدير حاشى فعلهم فلانا وإن خفظت فيإضمار اللام؛ لطول صحبتها حاشى(٦). وجواب آخر في الخفض وهو أن حاشى لما خلت من الصاحب أشبهت الاسم فاضيفت إلى ما بعدها.

والفرق بين إلا وحاشى : أنك تجر بحاشى، وأن حاشى لا تصلح أن يستثنى بها في كل حال(٧)، ولكنك تستثنى بها حين تريد تنزيه الشيء عن أن دخل فيما دخل فيه غيره(٨).

(١) ينظر الكتاب .٣٤٩/٢

(٢) البيت من بحسر السريع، وهو للجميع الأسدى . ينظر المقاصد التحوية ١٢٩/٣، والدرر ١، ١٩٦/١ ، الأصنعيات ٢١٨ ، وشرح المفضليات ٧١٨ ، وقد ورد منسوباً لسيرة بن عمر والأسدى في اللسان ١٨٢/١٤ ، وفي تاج العروس ٩٠/١٠ ، وبلا نسبة في الانصاف ١٦٢ وشرح المفصل ٤٧/٨٤/٢ وشرح الأشمونى ١٦٥/٢ ، وخزانة الأدب ١٨٢/٤ ، والمحتب ٣٤١/٣ .

ولليست رواية أوردها البغدادي في الخزانة لا شاهد عليها، ونصها: "حاشى أبا ثوبان".

(٣) الخشى: الناحية .

(٤) تقدير القول لابن الأبارى ينظر اللسان (حشا) ١٨١/١٤ . وتقدير قوله أى: معنى قوله .

(٥) أى التقدير ، يقع فاعلاً في الإعراب .

(٦) تقديره: حاشى لزيد .

(٧) بعدها كلمة حال مكررة في الأصل .

(٨) ينظر معنى الليبب ١٢١/١ ، ١٢٢ .

كقولك - وأنت تذكر جماعة بما يقتضي الذم لهم - إنهم كذلك حاشى زيد كأنه بريء الساحة عما ينسبون إليه.

والأكثر في خلا وعدها أن ينصب الاسم بعدهما على أنهما فعلاً، والجر بهما قليل. وأما إلا أن يكون^(١) فينصب ويرفع ، والرفع أكثر ، نحو : جاءني القوم إلا أن يكون محمد بالرفع، وقد ينصب على تقدير : إلا أن يكون الجاهي مهداً.

ومن حروف الاستثناء "لاسيما" ، وهذه الكلمة تخصيص ، أي أخص المذكور بذلك ، تقول : أكر مني الناس ولاسيما زيد^(٢) زيداً. وأصلها سي يعني : مثل ، ضم إليها ما و لا فإذا خفشت بها كانت ما زائدة ، وتقديره : ومثل زيد ، وإذا رفعت بها كانت ما يعني : الذي ، تقديره : ولامثل الذي هو زيد. وإذا نصبت بها كانت لاسيما . يعني : إلا ، تقول : جاء القوم لاسيما زيداً كما تقول : جاء القوم إلا زيداً^(٣). فقس على هذه الأصول تصب إن شاء الله.

(١) لم يذكر التحويون إلا أن يكون في الاستثناء غير الزجاجي فيما اطلعت عليه من المراجع. ينظر الجمل

. ٢٣٣

(٢) الكلمة زيد في الأصل بالرفع والنصب والجر، وذلك لبيان الأوجه فيها نظراً لاختلاف معانى لاسيما.

(٣) ينظر معنى الليبب ١٤٠/١.

(الباب الوايم عشـر)

(في "لا" النافية)

اعلم أن "لا" ينفي به الجنس، في نحو قولنا: "لا رجل في الدار"، فقد نفيت الجنس كله، حتى لو قلت: "لا رجل في الدار بل رجلان" كان محلاً. ثم إن المنفي بـ"لا" في عموم الأحوال على ثلاثة أضرب:

- أحدها: أن يكون نكرة مفردة.
- والثاني: أن يكون مضافاً.
- والثالث: أن يكون مضارعاً^(١) للمضاف.

فمثال الأول: "لا مال لي"، ومثال الثاني: "لا غلامَ رجلٌ عندكَ، ولا ثوبٌ خز عندكَ، ولا خاتمٌ فضة، ولا رجلٌ صدقٌ هاهنا"، وما أشبهه.

ومن شرط المضاف في هذا الباب أن يكون مضافاً إلى نكرة، كما ترى في قوله: "ثوبٌ خز، وخاتمٌ فضة"، والمضاف إلى المعرفة لا يدخل في ذلك؛ لأن المراد منه العموم واستغراق الجنس، وذلك لا يكون حتى يكون المضاف إلى نكرة.

ومثال الثالث - وهو المضارع للمضاف - قوله: "لا خيراً من زيد" فإذا قد عرفت هذه الأقسام فعليك أن تعرف حكم إعرابها.

فإما النكرة المفردة إذا كانت تلي "لا" فإنها منصوبة غير منونة، مبنية مع "لا" على الفتح، [وتحل][٢] مع "لا" شيئاً واحداً، كـ"أحد عشر" ونحوها، نحو: "لا رجل ولا غلام" وأهل البصرة يسمونه نصباً على النفي، وأهل الكوفة نصباً على التبرئة^(٣)،

(١) أي: مشابهاً للمضاف ومحارياً بغيره، لأنه يعمل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده كذلك.

(٢) الكلمة غير واضحة في الأصل ولعلها ما ذكرت.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٢٠/١، ١٢١، والمدارس النحوية: ١٦٧، والمصطلح النحوي:

وهو على قول الخليل: "مبني يضارع المعرّب"، وعلى قول سيبويه: "معرّب يضارع المبني" (١) .

وقد يجوز الرفع (٢) والتنوين، نحو: "لا غلام لك"، وقال الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانَهَا فَأَنَا أَبْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحَ (٣)

غير أن النصب أكثر وأشهر .

٩٦٦

فأما المضاف فهو منصوب أيضاً، نحو: "لا غلام رجلٌ"، وهو في هذا الوجه عندهم منصوب، كما يكون إذا قلت: "إن غلام زيدٌ عندك"، وليس بمعنى كما كانت النكرة المفردة في قولك: "لا رجل"، والتنوين (٤) لم يسقط للبناء مع "لا"، وأن "لا" دخلت عليه، ولكن سقط التنوين؛ لكونه مضافاً .

وحكم المضارع للمضاف النصب مع التنوين، كقولك: "لا خيرا من زيد"؛ لأن "لا" مانع من دخول التنوين هاهنا .

١١

(١) قال سيبويه: "و لا" تعمل فيما بعدها فتصبه بغير تنوين، وتصبها لما بعدها كتصب "إن" لما بعدها .
وترك التنوين لما تعلم فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه منزلة اسم واحد نحو: "خمسة عشر" ،
وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب بما ليس باسم - وهو الفعل وما أحرى بحراه - لأنها لا تعمل إلا
في نكرة..." ينظر: الكتاب: ٢٧٤/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٥٥، ٢٥٦ .

(٢) الرفع في "لا" المشتبه بليس .

(٣) البيت من بجزوء الكامل، وقائله: سعد بن مالك بن ضبيعة . والبيت في: شرح ديوان الحماسة
للمرزوقي: ٥٠٦ ، والكتاب: ٥٨/١ ، ٣٠٤/٢ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي: ٦٢/٣ ، وشرح
التصريف: ١٩٩/١ ، وشرح شواهد المغني للسيوطى: ١٩٨ ، والمقاصد النحوية: ١٥٠/٢ ، وخزانة
الأدب: ٤٦٧/١ ، ٣٩/٤ ، والأمثال الشجرية: ٢٨٢/١ ، ومعجم الشعراء: ١٣٥ ، وبلا نسبة في:
المقتضب: ٣٦٠/٤ ، والجمل للزجاجي: ٢٣٨ ، والانصاف: ٣٦٧ ، وشرح المفصل: ١٠٨/١
والمعنى: ٢٣٩ . الشاهد (لا براح) بالرفع على إجراء "لا" بجرى ليس .

(٤) أي: في غلام .

فإن عطفت على النكرة المفردة اسمًا ولم ترد حرف^(١) النفي نونت الثاني، نحو: "الا غلاماً ورجلًا عندك".

وإن فصلت بين "لا" وبين النكرة بصفة^(٢) بطل عمل "لا"، وكانت النكرة مرفوعة^(٣)، نحو: "لا عليك بأس، ولا لك مال".

(فصل):

ولا يجوز دخول "لا" على المعرفة إلا أن تُكرر، ثم أنها لا تعمل في المعرفة، ولكن تُرفع المعرفة بعدها بالابتداء، نحو: "لا زيد عندك ولا عمرو، ولا زيد ذاہب ولا عمرو مقيم"، ولو قلت: "لا زيد عندي" - ولم تكرر - لم يجز إلا في ضرورة الشعر، ولا يجوز أن تقول: "لا زيد عندي ولا عمرو"، فتعمل "لا" في الاسم، وتحري المعرفة منها بمحرى النكرة في قوله: "لا رجل عندني"، وإنما يجوز أن تقول: "لا زيد عندي"، إذا نكرت العلم فأردت أن تقول: "لا رجل عندي يسمى زيداً"، ورفع الاسم بعد "لا"^(٤) بالابتداء يقتضي تكرييرها. والمعرفة لا تقع بعدها^(٥) إلا مرفوعة بالابتداء، فإذا حصل من هذا ألا يصح وقوع المعرفة بعدها إلا وهي مكررة.

(فصل):

واعلم أن "لا" قد تنصب النكرة على النفي بظاهرها، ومعناه في الحقيقة نهي،

(١) أي: لم تنو تكرار حرف النفي .

(٢) الصفة مصطلح كوفي يقصد به الظرف والجار والمحروم، ينظر: المصطلح النحوي: ١٧٧، ١٧٨ .

(٣) التحويون يشترطون عدم الفصل مطلقاً، ينظر: الكتاب: ٢٧٦/٢، والمقتضب: ٣٦١/٤ .

(٤) في الأصل "لا" والصواب ما أثبته .

(٥) الضمير يعود على "لا" .

نحو قوله: "لا ظُلْمَ فِيهِ" ، أي: لا تظلموا، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(١) ،
ظاهره نفي، ومعناه نهي، أي: لا ترتابوا، ومثله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا
جِدَالَ﴾^(٢) / أي: لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا^(٣) ، وقيل تقديره: لا ينبغي لكم أن
تجادلوا، و﴿لَا رَيْبَ﴾: لا ينبغي لكم أن ترتابوا .
٦٦

فصل):

إذا كررت "لا" ، وكل واحد من الاسمين بعدها نكرة فلك فيه عدة أوجه:
أحدها: نصبهما جمعا بلا تنوين، نحو: "لا حولَ وَلَا قوَّةَ" ، قال الله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُ
فِيهِ وَلَا خِلَالَ﴾^(٤) .

الثاني: نصبهما معا بتنوين الثاني، نحو: "لا حولَ وَلَا قوَّةَ" ، قال الشاعر:
اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٥)

(١) سورة: البقرة، الآية: ٢، وآل عمران، الآية: ٩، وغيرها .

(٢) سورة: البقرة، الآية: ١٩٧ .

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٩٨/١ .

(٤) سورة: إبراهيم، الآية: ٣١ .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالفتح فيها. ينظر: الكشف: ٢٠٥/١ ، والتسير: ٨٢ ، وغيره النفع: ١٨٦ ،
والنشر: ٢١١/٢ ، والبحر: ٤٢٧/٥ .

(٥) البيت من بحر السريع، وهو لأنس بن العباس بن مرداس السلمي، وقيل: هو لأنبي عامر حد العباس بن
مرداس، ينظر: الكتاب: ٢٨٥/٢ ، وشرح المفصل: ١١٣، ١٠١/٢ ، وشرح التصريح: ٢٤١/١ ،
والمقاديد التحوية: ٣٥١/٢ ، والدرر: ١٩٨/٢ ، واللسان (قمر): ١١٥/٥ ، وشرح شواهد المغني
للسيوطني: ٦٠١ ، وبلا نسبة في: الأصول: ٤٤٦/٣ ، وشذور النهب: ٨٧ ، والمغني: ٢٢٦ ، وشرح
الأشنوني: ٩/٢ ، والهمم: ٢٨٨/٥ ، ٢٨٤/٦ ، ٢٢٤/٦ ، والضرورة: ٨٩ .

والثالث: رفعهما مع التنوين، نحو: "لا حول ولا قوة"، قال الشاعر:

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلَنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ^(١)

والرابع: نصب الأول بلا تنوين وضم الثاني مع التنوين، نحو: "لا حول ولا قوة"،
قال الشاعر:

هَذَا لَعْمَرُكُمُ الصَّغَارُ بِعِينِهِ لَا أَمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ^(٢)

والخامس: رفع الأول مع التنوين ونصب الثاني بلا تنوين، نحو: "لا حول ولا قوة"،
قال الشاعر:

فَلَا لَغُورٌ وَلَا تَأْثِيمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبْدًا مُقِيمُ^(٣)

(١) البيت من بحر البسيط، وهو للراعي. ينظر: ديوانه ص: ١١٢، والكتاب: ٢٩٥/٢، وشرح المفصل:

١١٢، ١١١/٢، والمقاصد التحوية: ٣٣٦/٢، وشرح التصريح: ٢٤١، وشرح الأشموني: ١١/٢

(٢) البيت من بحر الكامل، وهو من الشواهد المختلف في نسبتها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب:

٢٩٢/٢، وشرح المفصل: ١١٠/٢، والمقاصد التحوية: ٣٣٩/٢، ولضمة بن حابر في: حرانة

الأدب: ٣٨/٢، وللمهني بن أحمر أو زرافه الباهلي في: اللسان (جيس): ٦١/٦، وطمam بن مرة في:

الحسنة الشجرية: ٢٥٦/١، ولعامر بن حورين الطائي أو منقذ بن مرة الكناني في: حمسة البحري:

. ٧٨

(٣) البيت من بحر الراقر، وهو لأمية بن أبي الصلت، في ديوانه: ٤٧٧، ٤٧٥

وتقول: "لا غلام وجارية لك" لا يجوز غيره، قال الشاعر:

لَا أَبَّ وَابنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنَهِ
إِذَا هُوَ بِالْمَحْدُودِ ارْتَدَى وَتَأَرَّداً^(١)

فإن فصلت بين "لا" وبين الاسم المنفي بشيء رفعته^(٢)، نحو: "لا في الدار رجل" ولا امرأة، ولا عندك رجال ولا عليك بأس".

(فصل):

ومما اختلف فيه في القرآن من هذه القاعدة: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا حِدَالٌ﴾^(٣).

=

والمقاصد التحوية: ٢/٣٤٦، وشرح التصريح: ١/٢٤١، وبلا نسبة في: شرح سنور الذهب: ٨٨، وأوضاع المسالك: ٢/٩١، وشرح ابن عقيل: ١/٤٠٣، وشرح الأشموني: ٢/١١، وحضرانة الأدب: ٤/٤٩٤.

(١) البيت من بحر الطويل، وهو من الآيات المختلف في نسبتها، فهو للفرزدق - وليس في ديوانه - في شرح شواهد الكشاف: ١١٣، ونسب لرجل من عبد مناہ في: شرح التصريح: ١/٢٤٣، والمقاصد التحوية: ٢/٣٥٥، والدرر: ٢/١٩٧، وبلا نسبة في: الكتاب: ٢/٢٨٥، والمقتضب: ٤/٣٧٢، وشرح المفصل: ٢/١٠١، ١٠٠، ١١٠، وشرح الأشموني: ٢/١٣، وحضرانة الأدب: ٤/٦٧.

(٢) سبق الحديث عنه قريبا. ينظر ص: ٣٣٠، والشاهد فيه: عطف "ابن" مع تنوينه على اسم "لا".

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٧ - وقد سبق ذكرها قريبا - .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا حِدَالٌ﴾ بضم الناء والكاف مع التنوين ونصب اللام، وقرأ الباقون بالنصب. ينظر: السبعة: ١٨٠، والكشف: ١/٢٨٥، ٢٨٦، والتيسير: ٨٠.

=

فمن نصبها جعلتها تبرئة، لأن "لا" تضارع "إن"، فنصبوا بها كما ينصب بـ"إن"، وهما يدخلان على المبتدأ والخبر. ومن رفع لم يعمل "لا"، وجعل ما بعدها رفعاً بالابتداء، وجعل "في الحج" الخبر.

ومنها: ﴿لَا يَبْيَعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾^(١) و﴿لَا يَبْيَعُ فِيهِ وَلَا حِلَالٌ﴾^(٢) و﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾^(٣) ^(٤)؛ والعلة في الرفع والنصب مع^(٥) ما ذكرنا في الآية الأولى أن التبرئة تكون جواباً لشبيهين:

"هل رجل؟ وهل من رجل؟"، فإذا جعلتها جواباً لـ"هل رجل" رفعت بها، وإذا جعلتها جواباً لـ"هل من رجل" نصبت؛ لأنها لما كانت "من" عاملة جعلت "لا" عاملة، ولم تعمل في جواب "هل رجل"، لأن "هل" غير عاملة، فإذا رفعت نونت، وإذا نصبت لم يجز التنوين.

= غيث النفع: ٦٦، والنشر: ٢١١/٢، والاتحاف: ١٣٥، وإعراب القرآن للتحاس: ٢٩٤/٢، ومعاني القرآن للفراء: ١٢٠/١، وجامع البيان: ٢٧٨/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٤٠٨/٢، والبحر: ٨٨/٢، وحجة القراءات: ١٢٨ .

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٥٤ .

(٢) سورة إبراهيم: الآية: ٣١ .

(٣) سورة الطور: الآية: ٢٣ .

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ و﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ بالنصب بلا تنوين، وقرأ الباقون من السبعة بالرفع والتنوين. يتضرر: السبعة: ١٨٧، الكشف: ٣٠٥/١، التيسير: ٨٢، غيث النفع: ٣٢٥، والنشر: ٢١١/٢، وإعراب القرآن للتحاس: ٣٢٩/١، ٢٥٧/٤، والجامع لأحكام القرآن: ٢٦٦/٣، ٦٩/١٧، والبحر: ٢٧٦/٢، والحجۃ في القراءات السبع: ٣٣٤، ٩٩، وحجة القراءات: ٦٨٣، ١٤١ .

(٥) في الأصل: "معما".

فإن قيل: فقد قال جرير:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ الْقَوَافِيِّ فَلَا عِيَّا بِهِنَّ وَلَا اخْتِلَابًا^(١)

الجواب: أن سيبويه^(٢) قال: "هما مصدران، أي: فلا أعيَا عيا، ولا احتلب احتلبا".

(فصل):

٩٦٧

فإن وصفت النكرة المفردة بعد "لا" جاز لك في الصفة ثلاثة أوجه: /

أحدها: نصب الصفة مع التنوين، نحو: "لا رجل ظريفاً".

والثاني: رفع الصفة مع التنوين على الموضع، نحو: "لا رجل ظريف" في الدار".

والثالث: أن تجعل الصفة مع الموصوف شيئاً واحداً، وتحذف منها التنوين كما حذفه من الموصوف، وتبيئها على الفتح^(٤)، نحو: "لا رجل ظريف عندك". فإن فصلت بين الاسم والصفة بشيء لم يجز في الصفة إلا التنوين، نحو: "لا رجل عندك ظريفاً".

(فصل):

وإذا نفيت الاثنين أو شيئاً فيه نون الجماعة وكان بعده لام الجر كنت في

(١) هكذا في الأصل، وصوابه: "احتلباً"، وهو ثبت الديوان والمصادر.

(٢) البيت من بحر الراقر، ديوانه: ٨٧، والكتاب: ٣٣٦، ٢٣٣، والأمثال الشجرية: ٤٢/١، والخصائص:

١٢١/٢، ٣٦٧/١، ٢٩٤/٣، واللسان (حلب): ٢٦٨/١، وبلا نسبة في: المقتضب: ٧٥/١.

واحتلباً: من خلب المرأة عقلها بخلبها خلباً، أي: سلبهما، وخلبت هي قلبه واحتلبته: أحذته. اللسان (حلب).

(٣) نص سيبويه: "كأنَّه نَفَى قَوْلَه: فَعِيَّا بِهِنَّ وَاحْتَلَابَا، أَي: فَأَنَا أَعْيَا بِهِنَّ عِيَا وَاحْتَلَبَهُنَّ احْتَلَابَا، وَلَكِنَّه نَفَى هَذَا حِينَ قَالَ: "فَلَا" . الكتاب: ٣٣٦/١ .

(٤) ينظر: المقتضب: ٣٦٧/٤ .

النون بالخيار، إن شئت أثبتها، وإن شئت حذفتها^(١)، نحو: "لَا غَلَامَيْ لِزَيْدٍ، وَلَا دِرْهَمَيْ لَكَ" ، وإن شئت قلت: "لَا غَلَامَيْنِ لِزَيْدٍ، وَلَا دِرْهَمَيْنِ لَكَ، وَلَا مُسْلِمَيْ لَكَ، وَلَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ" . وإن لم تكن بعدها لام الجر فقد قال ابن جيني: "تشى بالنون، نحو: "لَا غَلَامَيْنِ وَلَا جَارِيَتَيْنِ عَنْدَكَ"^(٢) .

(فصل):

.. وإذا نفيت اسماء منقوصا - مثل: أب وأخ - رددت النقصان، فقلت: "لَا أَبٌ لَكَ، وَلَا أَخٌ لَكَ" ، وما أشبهه، قال الشاعر:

أَبِ الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنِّي مُلَاقٌ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِنِي^(٣)
أي: لَا أَبًا لَكَ، وَكَذَلِكَ: "لَا دَمًا يَخْرُجُ مِنْ عِرْقِكَ، وَلَا يَدًا لِزَيْدٍ عَلَيْكَ"^(٤) . وَقد
يجوز: "لَا يَدًا لِزَيْدٍ، وَلَا أَبًا لَهُ"^(٥) وَاللَّهُ أَعْلَمْ .

(١) تعبيره هنا يشير إلى قياسية حذف النون من المثنى والجمع إذا كان بعدهما لام الجر، والمشهور أن ذلك ضرورة أو قليل . ينظر المفصل ٩٨، وشرحه ١٠٦/٢ .

(٢) ينظر: اللمع ص: ١٠٠ .

(٣) البيت من بحر الواقر، وهو من الأبيات المختلفة في نسبتها. فهو لأبي حية التميري في: الدرر: ١٢٥/١ ، واللسان: ١٢، ١١/٤ ، وخزانة الأدب: ٤/٥ - ١٠٥ - والدرر: ١٢٥/١ ، ونسب للأعشى في: الأمالي ، الشجرية: ٣٦٢/١ ، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في: المقتضب: ٤/٤ ، ٣٧٥ ، وشرح المفصل: ٢/١٠٥ ، وشذور الذهب: ٣٢٨ ، وشرح التصريح: ٢/٢ ، والهمع: ٢/١٩٧ ، والخصائص: ١/٣٤٥ ، والمقرب: ١/١٩٢ .

(٤) يرى الرمخشري أن "لَا أَبًا لَكَ، وَلَا غَلَامَيْ لَكَ" شاذ. ينظر: المفصل: ٩٨ .

(٥) يتحدث المؤلف هنا عن القياس الشائع بأنه قد يجوز .

(فصل):

واعلم أن الاسم بعد "لا" مبتدأ في الأصل، بمنزلته بعد "إن"، فلا بد له من خبر، وخبره مرفوع، نحو: "لا رجل أفضل من زيد، ولا فتى إلا على" ، فترفع الخبر كما فعلته بخبر "إن" ، غير أن الخبر كثيراً ما يحذف هاهنا؛ لدلالة الحال عليه، نحو قوله: "لا درهم، ولا دينار، ولا غلام، ولا جارية" . ولا تذكر خبراً لأن السامع يعلم أنك تريد أن تقول: "لا درهم عندي ولا دينار" ، فإذا لم تدل الحال على الخبر لم يجز حذفه، فإذا قلت: "لا رجل" وأنت تريده: "لا رجل في الدار" / أو قلت: "لا درهم" وأنت تريده: "لا درهم عند زيد" - من غير أن يكون قد جرى ذكر "الدار" أو ذكر "زيد" - لم يجز الحذف في هذا التحويل؛ لأنه ليس في الحال دليل عليه .
٦٧

وما هو أبعد من هذا في الجواز أن تقول: "لا رجل" وأنت تريده: "لا رجل خير من زيد" .

ومما حذف الخبر منه قولنا: "لا إله إلا الله" ، والتقدير: لا إله إلا الله في الوجود، أو لا إله إلا الله لنا، فحذف للعلم به .

ومما غالب عليه الحذف لوضوحه قوله: "لا بأس" ، أي: لا بأس عليك ولا بأس في ذلك، ومثله: "لا ضير ولا شك" ، والمعنى: "لا ضير في ذلك ولا شك" ، وقد قالوا: "لا عليك" ، أي: "لا بأس عليك" ؟ فحذفوا^(١) لأنه لا ينفي، والله أعلم .

(١) أي: اسمها .

(الباب الخامس عشر)

(في الأسماء المناداة)

اعلم أن النداء تسمية معها عالمة تخصصها بالنداء، وهي: "يا" وأخواتها، والمنادي على ضربين: مفرد، ومضاف. والمفرد على ضربين: معرفة، ونكرة. فهو إذا على أربعة أضرب: مفرد معرفة، ونكرة، ومضاف، ومشابه للمضاف من أجل طوله.

فالمفرد المعرفة على ضربين:

أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء، ثم نودي فبقي على تعريفه وذلك في الأسماء الأعلام، نحو: "يا زيد، يا علي".

والثاني: ما كان نكرة، ثم نودي فحدث فيه التعريف بحرف الإشارة والقصد^(١)، وذلك أن تقصد من بين الجنس إلى واحد بعينه، واحتضنته^(٢) بندائك، نحو: "يا رجل"، وقد أقبلت على رجل بعينه، إذا علِمَ السامع أنك أردت خطابه علم إذا قلت: "يا رجل"^(٣) أن الاسم له، فصار معرفة من حيث علم أنك تعنيه، وكلاهما مبني على الضم البة، ولا يدخله التنوين، وكذلك حكم الثنوية والجمع. فأما قول الشاعر:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرَ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامُ^(٤)

(١) غير بالإشارة عن النداء. ينظر: الجمل: ١٥١، واللمع لابن حني: ١٦٨.

(٢) يقصد النكرة المقصودة.

(٣) الأدق: يبني على ما يرفع به.

(٤) البيت من بحر الوافر، وقائله: الأحوص . ينظر: ديوانه: ١٧٣، والكتاب: ٢٠٢/٢، والمقتضب: ٤/٤، ٢١٤، ٢٢٤، والجمل للزجاجي: ١٥٤، والانصاف: ٣١١، وشرح شذور الذهب: ١١٣، والمغني: ٣٤٣، وشرح التصريح: ١٧١/٢، والمعن: ٤١/٣، ٤٨/٤، والدرر: ١٠٥/٢، وشرح الأشموني: ١٤٤/٣، ومحالس ثعلب: ٩٢، ٥٤٢، ٢٣٩، والأغاني: ١٤/١٤، وأمالى الزجاجي: ٨١، والأمالى الشجرية: ٣٤١/١، والمحتب: ٩٣/٢ . الشاهد (يا مطر) أنت بالمنادي المفرد العلم متوناً للضرورة الشعرية .

فمن ضرورة الشعر. ولا يقاس عليه، ولا يجوز الأخذ به في حال الاختيار، ثم هو رقيق
الشعر - أيضاً - قليل. /

٩٦٨

والضرب الثاني: المفرد النكرة، وهي منصوبة بـ "يا" (١) نحو: "يا رجلاً" ، على أنك لا تقصد واحداً من الرجال بعينه، ولكنك تدعوه على أن كل رجل أجابك فقد دعوته، وإنما نصيحته لأن لفظة "يا" قد نابت عن الفعل، ألا ترى أن معناه: أدعوا زيداً، وأنادي زيداً (٢). فإن نعت هذه النكرة نصيحتهما جميعاً، نحو: "يارجلاً صالحًا، ويأرجلاً في الدار، ويأرجلاً عندنا" .

والثالث: المضاف ، وهو أيضاً نصب، نحو: "ياعبد الله، وياغلام زيد" .

والرابع: المضارع للمضاف من أجل طوله، ومعنى المضارع للمضاف: أنه اسم قد تعلق به شيء وهو من تمام معناه، وهو اسم عامل فيما بعده رفعاً ونصباً [وجرأ] (٣)، فالنصب: "يا ضارباً زيداً، ويأثاثين رجلاً" . والرفع: "ياواسعاً ثوبه، ويأطلماً آخره، وبأخيراً من سعد" ، فـ "من سعد" متعلق بـ "خبر" ، وبه يتم المعنى المقصود منه، الذي هو التفضيل، وحق هذه الثلاثة - أعني النكرة، والمضاف، والمضارع - في النداء النصب كما ترى، وكذلك العطف (٤) نحو رجل سميته سعداً وبكراً، تقول: "يا سعداً وبكراً أقبل" .

(فصل):

إذا وصفت المنادى المفرد المضموم بصفة مفردة فلا تكون إلا بالألف واللام، ثم لك

(١) وهذا عند المبرد وذلك لسد حرف النداء مسد الفعل، ويرى سيبويه أن النصب على المفعولية وأن الناصب هو الفعل المقدر. ينظر: الكتاب ١٨٢-١٨٢/٢ ، وشرح الأشموني: ١٤١/٣ .

(٢) الأولى أن يقول: "ادعو رجلاً وأنادي رجلاً" لأن الحديث عن النكرة .

(٣) تمة يلائم مثلاً الكلام .

(٤) أي: حقها النصب .

فيها وجهان:

الرفع حملا على اللفظ، أو النصب حملا على الموضع، نحو: "يَازِيدُ الظَّرِيفُ
وَالظَّرِيفُ" قال العجاج:

يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ^(١)

وقال جرير:

فَمَا كَعْبُ ابْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى بِأَجْوَادِ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَ^(٢)

وهذا إذا كانت الصفة مفردة، فإن كانت مضافة لم يجز فيها إلا النصب، نحو: "يَازِيدُ
أَخَا سَعْدٍ، وَيَا سَعْدُ غَلَامَ بَشَرٍ"، ولا يجوز: "يَا زِيدُ أَخْوَ سَعْدٍ"، حملا على اللفظ؛ لأن

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١١٨، وبعده:

أَوْدِيتَ إِنْ لَمْ تَحْبُّ حِبَّ الْمُعْتَنِكَ

ينظر: شرح شواهد المغني للسيوطى: ٥٢/١، وقد نسبه المؤلف هنا للعجاج ولعله يقصد الابن لأنه
أشهر، وهو بلا نسبة في: المقتصب: ٢٠٨/٤، الانصاف: ٦٢٨، وشرح المفصل: ٣/٢، والمغني: ١٩،
والخصائص: ٣٨٩/٢، ٣٣٢، ٣٢١/٣، والأمالي الشجرية: ٢٩٩/٢.

(٢) البيت من بحر الواقر، ديوانه: ١٦٠، ينطوي: الكامل: ١٣٦/١، وشرح التصريح: ١٦٩/٢، والأمالي
الشجرية: ٣٠٧/١، ٢٩٩/٢، وشواهد التوضيح: ١٠٩، والمقاصد النحوية: ٤/٤، والدرر:
١٥٣/١، وبلا نسبة في: المقتصب: ٢٠٨/٤، والجمل: ١٥٤، والمغني: ١٩، والطبع: ٥٤/٣، وشرح
الأشنونى: ١٤٣/٣.

المضاف في النداء لا يكون إلا منصوباً، وكما أنه لا يجوز إذا كان المضاف منادي بنفسه إلا أن تنصبه، كذلك إذا / كانت صفة للمنادي، ويزيد فيه أن الصفة هي الموصوف في المعنى، فإذا قلت: يا محمد أبا القاسم لم يكن "أبا القاسم" غير محمد، فإذا كان كذلك كان منادي في المعنى، فكما أنك إذا أسقطت الموصوف قلت: "يا أخي عمرو" لم يجز فيه إلا النصب، كذلك ينبغي أن يكون إذا كان صفة للمنادي، قال الشاعر:

أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءِ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا فَقَدْ عَرَضْتَ أَفْنَاءَ سَعْدِ فَخَاصِيمِ^(١)

- ويجري التوكيد بمحرى الوصف، نحو: "يا تميم أجمعون"، وإن شئت: "أجمعين"، وتقول في التأكيد للمضاف: "يا تميم كلّكم" بالنصب لا غير.

فإن عطفت على المضموم اسم مفرداً فيه الألف واللام جاز لك فيه الرفع والنصب أيضاً كالنعت سواء، تقول: "يا حمْدُ الْعَالَمُ" ، وإن شئت: "الْعَالَمُ" ، وعلى ذلك قرئ شاذًا قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أُوّي مَعَةُ وَالطَّيْرُ﴾^(٢) فالرفع على لفظ الجبال، والنصب على موضع "الجبال" ، وإنما قلنا: موضع النداء نصب لأنّه مدعوه^(٣) وحكمه حكم المفعول، قال الشاعر:

أَلَا يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ سِيرًا فَقَدْ جَاءَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ^(٤)

(١) البيت من بحر الطويل، ولم أقف على نسبة، وهو من شواهد الكتاب: ١٨٢/٢، والمفصل: ٥٢، وشرح المفصل: ٤/٢، واللسان (حنا): ١٤/٢٠٤.

(٢) سورة سباء: الآية: ١٠.

قرأ أبو عمرو وعاصم في رواية ﴿وَالطَّيْرُ﴾ بالرفع. ينظر: غيث النفع: ١٧١، والاتحاف: ٣٥٨، اعراب القرآن للنساين: ٣٣٤، ٢٢٣/٣، وإملاء ما من به الرحمن: ١٩٦/٢، والكشف: ٢٨١/٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٤/٢٦٦، والبحر: ٧/٢٦٣.

(٣) الكلام غير واضح في الأصل ولعله ما ذكرت.

(٤) البيت من بحر الوافر، ولم أقف على نسبة، وهو من شواهد الجمل: ١٥٣، وشرح المفصل: ١/١٢٩، ٢٨٢/٥، والدرر: ٢٩٦/٢.

فيروى: "الضَّحَّاكُ" بالرفع والنصب، فإن لم يكن في المعطوف لام التعريف كان له حكمه لو ابتدئ به، تقول: "يا بكر وزيد" و "يا زيدًا عبد الله". فإن كان المنادى منصوباً لم يجز في وصفه توكيده معاً إلا النصب، نحو: "يا عبد الرحيم الظريف، ويا فرسانَ خيلِ أجمعين". وتقول: "يا أخانا(١) زيدًا أقبل" إذا جعلته بدلاً ضممتها، وإن جعلته عطف بيان نصيتها.

(مسألة):

إذا وصفت المنادى بالابن ونسبته إلى اسم أبيه أو كنية أبيه فانصب الاسم والابن إذا جعلتهما دعوة واحدة(٢)، وإن جعلتهما دعوتين فارفع المفرد وانصب الابن(٣). ومثاله في دعوة واحدة قوله: "يا زيداً بنَ عبدِ الله أقبل"، نصبت "زيداً" [وابنه](٤)، لأنك جعلتهما كاسم واحد.

مثاله في دعوتين قوله: "يا زيداً بنَ عبدِ الله أقبل"، رفعت "زيداً"، لأنه مفرد، ونصبت "الابن" / لأنه مضاف، وذلك لأنك عنيت به البنوة، والإخبار عنها لا النسبة .
٤٦٩
وما يزيده وضوحاً أنه إذا كان المنادى علماً والذي أضفت إليه "الابن" علماً فابن المنادى مع "الابن" على الفتح، نحو: "يا زيداً بنَ عمرو"، وتجعل "زيداً" مع "الابن" شيئاً واحداً(٥)، فإن كان أحدهما غير علم ضممت المنادى، نحو: "يا زيد ابن أخيها"، والضابط أن تنظر إلى "الابن"، فإن كان بين علمين بناته مع المنادى على الفتح، وإلا ضممت المنادى، ونصبت "الابن" كما تفعل ذلك في كل صفة مضافة، نحو: "يا زيد أخانا".

(١) في الأصل: "يا خانا".

(٢) أي: مركبه .

(٣) أي يجوز لك فيها وجهان: النصب على الإتباع لابن، والرفع على الأصل .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٥) يجعله مركباً مع الابن .

وإذا وقع "الابن" بين علمين في غير النداء ثم كان صفة لما قبله، كان الحكم فيه أن يحذف التنوين من الموصوف، فتقول: "جاءني زيدُ بنُ عمْرو، ورأيت زيد بن عمرو، ومررت بزيد بن عمرو"، ولا يجوز أن تنوّن فتقول: "زيدُ بنُ عمْرو" إلا في ضرورة شعر كما قال:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ^(١)

فإن وقع الابن بين علمين - وكان خبراً ولم يكن صفة - لم يكن فيه هذا الحكم، تقول: "زيد ابن عمرو"، فتنون لأنك أردت الإخبار عن "زيد" بأنه: "ابن عمرو"، ولم ترد أن تصفه بذلك، فالحكم الذي ذكرناه^(٢) معلق بشطرين:
أحدهما: أن يقع "الابن" بين علمين .

والثاني: أن يكون صفة للعلم الذي قبله .

فمتي زال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين، وتقول: "زيدُ ابنُ أخيها"، فتنون لأنه لم يقع بين علمين، وتقديرهم في هذا: أن التنوين إنما حذف فيما ذكرنا، لأن الصفة والموصوف قد جعلا شيئاً واحداً، وكل موضع حذفت فيه التنوين من العلم الواقع قبل "الابن" فعليك ألا تثبت همزة "ابن" في الخط، وكل موضع تنوّن فيه فإنك تثبت صورة الهمزة في الخط .

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لأغلب بن العجمي . الكتاب: ٥٠٦، ٥٠٥/٣، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي: ٦٦١، وشرح المفصل: ٦/٢، وخزانة الأدب: ٢٣٩، ٢٣٦/٢، والدرر: ١٥٣/١، واللسان (ثعلب): ٢٢٨/١، وبلا نسبة في: المقتصب: ٣١٥/٢، وشرح التصريح: ١٧٠/٢، والأمسالي الشجرية: ٣٨٢/١، والخصائص: ٤٩١/٢ .

(٢) الحكم الذي ذكره أن يحذف التنوين من الموصوف .

وعلى هذه القاعدة اختلافهم في قوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ﴾^(١) وإنما نون "عزير" لأن الاسم وإن كان أعمجيا فهو خفيف^(٢)، و تمام الاسم^(٣) في "الابن" .

وحجة أخرى: وهي أن يجعله عريبا؛ لأنه على مثل التصغيرات من الأسماء^(٤) العربية، وله اشتقاء، وهو رفع بالابتداء؛ و "ابن" خبره، وإنما يمحض / التنوين من الاسم لكثرة الاستعمال إذا كان "الابن" نعتا للاسم، نحو: "جائني زيد بن عبد الله" .

فإن قلت: "كان زيد بن عمرو" فلا بد من التنوين، لأنه خبره^(٥) .

وحجة أخرى: أن "عزيزرا" أضيف إلى غير أبيه، والعرب إذا أضافت الاسم إلى غير أبيه نونوا؛ لقلة استعماله .

فاما من لم ينون قال: "لأنه أعمجي"^(٦) وإن كان مصغرا وهو زائد على الثلاثي، والله أعلم .

(١) سورة التوبه: الآية: ٣٠ .

قرأ ابن عامر و ابن كثير و حمزة و نافع و أبو عمرو، (في رواية البزيدي وغيره): ﴿عَزِيزٌ﴾ بدون تنوين، وقرأ عاصم والكسائي ويعقوب وأبو عمرو (في رواية عبد الوارث) بالتنوين. ينظر: السبعة: ٣١٣، والكشف: ٥٠١/١، والنمير: ١١٨، والنشر: ٢٧٩/٢، وجامع البيان: ١١٢/١٠، والكشف: ٢/١٨٥، والبحر: ٣١/٥، ومفاتيح الغيب: ٣٤/١٦، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٥٣/٢، ومعاني القرآن للقراء: ٤٣١/١، وحجة القراءات: ٣١٧ .

(٢) القول لأبي عبيد حيث قال: " هو أعمجي خفيف فانصرف كثوح ولوط وهو د". ينظر: البحر المحيط: ٣١/٥ .

(٣) أي: ما تتم به الفائدة وهو التجدد .

(٤) الكلمة غير واضحة في الأصل .

(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن عمالويه: ١٧٤ .

(٦) القول لأبي حاتم. ينظر: إعراب القرآن للتحاس: ٢١٠/٢، والحجۃ في القراءات السبع: ١٧٤ .

(مسألة):

إذا جعلت النداء بـ "يا أيها" فلا بد من إلحاد الألف واللام فيه، نحو: "يا أيها الرجل"، فـ "يا" هي علامة النداء وحرفه، وأي منادي^(١) مفرد معرفة، بمنزلة "زيد" في قوله: "يا زيد"، وـ "الرجل" صفة لـ "أي" بمنزلة "الظرف" من قوله: "يا زيد الظريف"، وـ "ها" مقحمة بينهما للتثنية، غير أن "زيداً" ونحوه يستغني عن الصفة، فلو قلت: "يا زيد" ولم تصفه بشيء جاز، وأي لا يستغني عن الصفة، فلو قلت: "يا أي" لم يكن كلاماً؛ لأنه مبهم، فلا يعقل له معنى حتى يوصف باسم الجنس، ولا يجوز أن يوصف "أي" إلا على هذا الوجه، ولا يجوز في صفتة إلا الاسم الداخل عليه الألف واللام، ولا يجوز في صفة "أي" ما جاء في صفة "زيد" من الرفع والنصب، بل لا يجوز إلا الرفع، نحو: "يا أيها الرجل"، ولا يجوز "يا أيها الرجل" بالنصب^(٢) كما يجوز: "يا سعد الجوابد"، وإنما لا يجوز النصب في "الرجل" حملاً على الموضع؛ لأن "أياً" مُبْهَم لا يتبيّن له معنىًّا ما لم يوصف باسم الجنس، فلو قلت: "يا أي" وسكت لم يعقل منه شيء، ولا يتبيّن له معنى، فلما كان كذلك اشتد اتصال الصفة به، فصار هو واسم الجنس في حكم اسم واحد، ولما كان كذلك كان القياس أن يكون إعراب الصفة مشاكلاً للفظ الموصوف، حتى يكون اتحاد اللفظين في حكم اتحاد المعنيين، ولو نصب فقيل: "يا أيها الرجل" كما قيل: "يا زيد الظريف" لكان ذلك إخراجاً له عمّا يوجبه شدة حاجته إلى الصفة، وتركا للفصل بينه وبين ما يستغني عن الصفة.

واعلم أنه قد وقع في عبارتهم ما لا يصح على الظاهر وهو أنهم يقولون في تعليل امتناع النصب: / إنما وجب رفعه، لأن "أياً" مبهم، والمقصود بالنداء هو الرجل^(٣)،

(١) الحديث عن المنادي المبهم بـ "أي" ، وسيأتي الحديث عن المنادي باسم الاشارة .

(٢) أحازه المازني . ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٠-٣٩٨/٣ .

(٣) هذا هو ما ذهب إليه جمهور النحويين حيث يرون أنه لا يجوز فيه إلا الرفع، لأن "الرجل" هاهنا هو المنادي في الحقيقة، إلا أنهم أدخلوا "أياً" هاهنا توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام، فلما كان هو المنادي في الحقيقة لم يجز فيه إلا الرفع مع كونه صفة . ينظر: أسرار العربية: ٢٢٨ .

فصار كأنه قال: "يا رجل"، وهذا إن حملناه على ظاهره أو هم الخطأ، وهو أن يكون "الرجل" غير "أي"، وذلك محال؛ لأن الرجل - على كل حال - صفة "أي"، ولا تكون الصفة غير الموصوف.

إذا قلت: "يا هذا^(١) الرجل" فكان حكمه حكم "يا أيها الرجل" في أن "هذا" نداء مفرد، والرجل وصف له، وتقول: "يا أيها الرجل" فتجعل "هذا" وصفا لـ"أي"، قال الشاعر:

أَلَا أَيَّهَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي
كَانَكَ لَمْ يَعْهُدْ بِكَ الْحَيُّ عَاهِدُ^(٢)
ويجوز أن تقول: "يا هذا" وتسكت، فلا تصف "هذا" بصفة، ولا يجوز ذلك في "أي" فقد افترقا من هذه الجهة.

ويفترقان من جهة أخرى: وهو أنه يجوز لك أن تقول: "أيها الرجل" فتحذف "يا"، ولا يجوز أن تقول: "هذا" وأنت تريده: "يا هذا"^(٣) ولذلك أنكروا قول المتني:

هَذِي بَرَزَتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا^(٤)

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٢) البيت من بحر الطويل، وقائله: ذو الرمة، وهو في ديوانه ص: ١٦٩ . والكتاب: ١٩٣/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٩ ، وشرح المفصل: ٧/٢ ، والمحسب: ٦٩/٢ ، والأمالي الشجرية: ١٥٢/٢ .

(٣) هذا على منذهب البصريين، ويحيى الكوفيون. ينظر: شرح الأئمّة: ١٣٦/٣ .

(٤) عجزه:

ثُمَّ اشْتَيْتُ وَمَا شَغَيْتُ نَسِيسَا

والبيت من بحر الكامل، وهو في: التبيان شرح الديوان النسوب للعكيري: ١٩٣/٢ ، وهو في: شرح المفصل: ١٦/٢ ، والمغني: ٦٤١ ، والأشموني: ١٣٧/٣ ، والمقاصد التحوية: ٤/٢٣٣ ، وحاشية يس: ١/٣٢٧ ، والمقرب: ١٧٧/١ .

وإنما حسن حذف "يا" مع "أي"(١)؛ لأنه لا يحتمل في هذا الموضع غير النداء، إذ لا يتواهم أن يكون استفهاماً أو خبراً أو بمعنى "الذي"؛ لأنه لا يكون في هذه الموضع على هذه الصورة، وأما "هذا" فيحتمل ألا يراد به النداء، وأن يراد به الإشارة إلى شيء حاضر، فوجب أن يكون حرف النداء لازماً له إذا أريد به النداء، وقولهم: "يا أيها الرجل" من أتم ما يكون من النداء وأكثره علامات؛ لأنه مركب من خمسة أشياء: من علامة النداء، ومن الاسم المفرد الذي في "أي"، ومن التنبيه، ومن الإشارة التي في "ذا" ومن "الرجل" الذي هو الصفة التي بها تم ما قبله من العلامات.

فإن عطفت عليه اسماء مفرداً رفعته، نحو: يا أيها الرجل وزيد، وإن عطفت عليه مضافاً نصيته، نحو: يا أيها الرجل عبد الله".

وقرئ في سورة النور: ﴿أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾(٢)، وفي الزخرف: ﴿يَا إِيَّاهَا السَّاحِرُ﴾(٣)، وفي سورة الرحمن: ﴿أَيُّهَا الْقَلَانِ﴾(٤)، فالرفع(٥) لإتباع المصحف؛ لأنها كتبت بغير الألف، وأصل الهماء "الضمة". والنصب / بناء على الأصل؛ لأنها في الأصل "أيها" بالألف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. وعلى قراءتهم يجب أن يقفوا

(١) أي في نحو: "أيها الرجل".

(٢) الآية: ٣١.

(٣) الآية: ٤٩.

(٤) الآية: ٣١.

(٥) قرأ ابن عامر: ﴿أَيُّه﴾ بالرفع في الآيات السابقة، وقرأ الباقيون آية بالنصب، وقد وقف أبو عمرو والكسائي بالألف في الآيات الثلاث، ينظر: السبعة: ٤٥٥، والكشف: ١٣٦/٢، والتيسير: ١٦٢، ١٦١، وغيث النفع: ٢٢٢، ٣٠٦، ٢٢٢، والنشر: ١٤٢/٢، والكشف: ٤٩١، ٦٣/٣، والجامع لأحكام القرآن: ١٢/١٢، ٢٣٨، ٩٧/١٦، ١٦٩/١٧، والبحر: ٤٥٠/٦، وصححة القراءات: ٦٥٠، وإعراب القرآن للنحاس: ١٣٤/٣، ١١٢/٤.

بالألف إذا اضطروا إلى الوقف^(١)، قال ابن مجاهد: "لا ينبغي لأحد أن يتعمد الوقف عليه، إذ الألف قد سقطت لالتقاء الساكنين لفظاً."^(٢)

(مسألة): والعلامات التي تجعل التسمية نداء - وهي التي ينبه بها المدعو - خمسة، وهي: "يا"، و "أيا"، و "أي"، و "الألف"، و "هيا"، تقول: "يا زيد"، و "أيا زيد"، و "هيا زيد"، و "أي زيد"، و "أزيد" ، قال الشاعر:

نَسِيمَ الصَّبَّا يَحْلُصُ إِلَيْهِ نَسِيمُهَا^(٣)
أَيَا جَبَّالِي نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِّي
وقال ذو الرمة:

هَيَا طَبِيهَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ
وَبَيْنَ النَّقَاءِ أَنْتَ أَمُّ أُمِّ سَالِمٍ^(٤)

(١) ينظر: السبعة: ٤٥٥ .

(٢) نص ابن مجاهد: "ولا ينبغي أن يتعمد الوقف عليها، لأن الألف سقطت في الوصل لسكنها وسكنون اللام. ينظر: السبعة: ٤٥٥ .

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو بعنون ليلي في ديوانه: ٣٩، والأغاني: ١٧٠/١، ٣٤/٥، والحماسة الشجرية: ١٦٨، والحماسة البصرية: ٩٦/٢، وبلا نسبة في المغني: ٢٠/١، وشرح التصريح: ١٥٢/١.

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو في شرح دايروان ذي الرمة: ٩٥، ينظر: الكتاب: ٥٥١/٣، والمقتضب: ١٦٣/١، والإنصاف: ٤٨٢، وشرح المفصل: ٩٤/١، ١١٩/٩، والضمير: ٣٥/٣، والدرر: ١٤٧/١، والكامل: ٥٥/٣، وأسالي القالي: ٥٨/٢، والأمالي الشجرية: ٣٢١/١، والخصائص: ٤٥٨/٢، وشرح شواهد الشافية: ٣٤٧. رواية الديوان: "أيَا طَبِيهَ الْوَعْسَاءِ" وعلى هذه الرواية فالبيت شاهد على "أيا" وليس على "هيا".

وقال آخر:

أَلْمَ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدُ فِي رَنْقٍ^(١) الصُّحْيَ

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ سَجِيعٌ^(٢)

أي: يا عبد، وقال آخر:

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شَعَبَى غَرِيبًا
أَلْوَمًا لَا أَبَا لَكَ وَأَغْتَرَ أَبَا^(٣)

أي: يا عبدا، وقال آخر:

أَلَّبِي إِنْ تُصْبِحْ رَهِينَ مُسْنَمٍ^(٤)

أي: يا أبي .

وقد ذكرنا في الأدوات^(٥) حروف النداء، وخصوص مواضعها، وقد قيل: حروف النداء تسعة: "يا فلان"، و"فلان" بمحذف الحرف، و"وافلان"، و"آفلان"، و"آي فلان"، و"أي فلان"، و"أفلان"، و"هيا فلان"^(٦).

(١) هكذا في الأصل والصواب "رونق الضحي" وهو ثبت الديوان والمصادر ، أو ريق الضحي .

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو لكتير عزة في ديوانه: ٤٧٤، وفي: شرح شواهد المعنى للسيوطى: ٢٣٤/١، وبلا نسبة في: الجمل للزجاجي: ١٥٥، والمعنى: ٧٦/١، والدرر: ١٤٧/١، واللسان (رنق): ١٢٨/١، وقافية في الديوان: "هن هدير"، ولم ترد على "سجيع" إلا عند المؤلف .

(٣) البيت من بحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه: ٨٧، وفي: الكتاب: ١/٣٣٩، ٣٤٤، والجمل للزجاجي: ١٥٦، وشرح التصريح: ١/٣٣١، ٢/١٧١، وشرح الأشموني: ٢/١١٨، والمقاصد التحوية: ٤٩/٣، وخزانة الأدب: ١٨٣/٢ .

(٤) البيت من بحر الكامل، وقائله مجهول، ولم يرد فيما اطلعنا عليه من المصادر والمراجع .

(٥) أحد كتبه التي أشار إليها في المقدمة .

(٦) قال بأن حروف النداء تسعة، ولم يذكر إلا ثماني منها ، والتاسعة: "أيا". ينظر: شرح التصريح:
٢/١٦٣، ٢/١٦٤ .

(فصل):

ويجوز أن يحذف حرف النداء مع كل اسم لا يجوز أن يكون وصفاً لـ "أي"، تقول: "زَيْدُ أَقْبِلٌ"؛ لأنه لا يجوز أن تقول: "يَا أَيُّهَا زَيْدٌ"؛ ولا يجوز أن تقول^(١): "رَجُلُ أَقْبِلٌ"؛ لأنه يجوز أن يقال: "يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ"؛ ولا تقول: "هَذَا أَقْبِلٌ"^(٢)؛ لأنه يجوز أن تقول: "يَا أَيُّهَا أَقْبِلٌ"؛ قال اللَّهُ تَعَالَى جَدَهُ: ﴿يُوسُفُ أَغْرِضُ عَنْ هَذَا﴾^(٣)، وَقَالَ: ﴿ ثُمَّ أَتَقْبِلُ هُوَ لَاءِ﴾^(٤)، أي: يَا هُوَ لَاءُ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ الْسُّلْطَانُ حَقًا
بِأَكْرَمَ مَنْ أَظْلَلَهُ السَّمَاءُ
بَلَى وَأَبْنُ الْأَطَابِيبِ مِنْ قُرَيْشٍ
مُلُوكُ النَّاسِ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاءٌ^(٥)

أي: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿رَبُّنَا﴾^(٦)؛ وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِكثرةِ اسْتِعْمَالِهِ لَهُ، وَعَلَى هَذَا بَنَى الْقُرْآنُ فِي الدُّعَاءِ كُلَّهُ، وَمِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ﴾^(٧)، أي: يَا فَاطِرُ، وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْخِيصِ: ^(٨) / "مَتَى كَانَ الْمَادِيُّ عِلْمًا جَازَ أَنْ يُحَذَّفَ حَرْفُ النَّدَاءِ مَعَهُ، كَقَوْلِهِ: ﴿يُوسُفُ أَغْرِضُ عَنْ هَذَا﴾^(٩)، أي: "يَا يُوسُفُ". فَأَمَّا مَعَ غَيْرِ الْعِلْمِ

(١) في الأصل: "تَقُولُ" بضم اللام وهو خطأ.

(٢) قال الزجاجي في الجمل: "ولا يجوز حذف حرف النداء مع الأسماء المبهمات والنكرات لإبهامها، لا يقال: "هَذَا أَقْبِلٌ"؛ وأنت تريده: يَا هَذَا". وهذا منهجان البصريين، وما ورد من ذلك فهو من الضرورات الشعرية عندهم ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه، ويرى الكوفيون حواز ذلك ويشهدون بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَقْبِلُ هُوَ لَاءِ﴾. ينظر: الجمل: ١٥٦، وارتشاف الضرب: ٩٩٤، وشرح الأشموني: ١٣٦/٣.

(٣) سورة يوسف: الآية: ٢٩.

(٤) سورة البقرة: الآية: ٨٥، وهي من شواهد الكوفيين على حواز حذف حرف النداء مع أسماء الإشارة.

(٥) البيتان من بحر الواfter، ولم أقف على نسبتها فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع. والشاهد (أمير المؤمنين) حذف حرف النداء؛ لأنه لا يصلح أن يكون وصفاً لأي.

(٦) سورة البقرة: الآية: ١٢٧، ١٢٩، ١٢٨، وفي آي كثيرة من القرآن.

(٧) سورة يوسف: الآية: ١٠١.

(٨) لم أهتد إلى معرفة كتاب التلخيص، ولعله لأحد المشهورين في عصر المؤلف.

(٩) سبق ذكرها قريباً، وهي من سورة يوسف: الآية: ٢٩.

فالحكم ألا يحذف إلا في الشيء يكثر في الكلام، كقولهم^(١) "صاحب"، يريدون: "يا صاحب"، وكقولهم: "عادل" يريدون: "يا عاذلة"، ولو قلت: "رجل" تريد: يا رجل، وكذلك نظائره "لم يجز"^(٢).

واعلم أنك لا تنادي اسمًا فيه ألف ولام، ولا تقول: "يا الرجل" و"يا العبد"؛ لأن الألف واللام للتعریف، و"يا" تحدث في الاسم ضرباً من التخصيص^(٣)؛ فلم يجتمع ذلك، إلا أنهم قالوا: "يا الله اغفر لي" بقطع المهمزة ووصلها، فجاء هذا في اسم الله تعالى خاصة؛ لكثر استعماله، وأن الألف واللام قد صارت بدلًا من همزة "إله" في الأصل^(٤).

(مسألة):

فإن ناديت المضاف إليك جازت لك فيه أربعة أوجه: تقول: "يا غلام" بحذف الياء، و"يا غلامي" باسکان الياء، و"يا غلامي" بفتح الياء، و"يا غلاماً" بقلبهما - للتحفيف - ألفاً^(٥). قال الراجز:

فَهِيَ تُرْثِي بِأَبَا وَأَنْيِمَا^(٦)

وقد ذكرنا بعض العلة فيها فيما تقدم.

(١) ينظر: اللسان (صحب): ٥٢١/١.

(٢) إضافة يستقيم بها المعنى.

(٣) يقصد أنها تعرف المنادي بالقصد والإشارة، والاسم لا يتعرف من وجهين فحذفها لذلك. ينظر ص: . ٣٢٨

(٤) ينظر: المقتضب: ٤، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٠، والمجمل للزجاجي: ١٥١، ١٥٠.

(٥) البيت من بحر الرجز، وهو لرؤية في ملحقات ديوانه: ١٨٥، وفي الكتاب: ٢٢٣/٢، وشرح المفصل: ١٢/٢، واللسان (بني): ١٤/١٤، ٩٠، ٩٠، ٣٠، وبلا نسبة في : المقتضب: ٤/٤، ٢٧٢. ورواية الديوان:

فَهِيَ تُرْثِي بِأَبَا وَأَنْيِمَا

والشاهد في "أبا"، إذ المعنى: هي تنادي يا أبا، حيث قلبت ياء المتكلّم ألفاً.

(٦) للمنادي المضاف لياء المتكلّم لغة خامسة وسادسة، لم يتبه عليها المؤلف وهي: ياغلام، وياغلام.

وتقول في الدعاء: "اللهم اغفر لي"، وأصله: يا الله، فحذفت "يا" من أوله، وجعلت الميم في آخره عوضاً من "يا" في أوله، ولا يجوز الجمع بينهما، إلا أن يضطر شاعر فقال:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمَّا
أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ^(١)

(مسألة) [في الاستغاثة]:

المنادى إذا نودي لأمر قد حدث وخطب يستغاث به - خص بحكم لا يكون لغير الاستغاثة، وهو: أن يدخل اللام الجارة على الاسم، فيقال: "يا لزيد"، وفتح اللام فيه كما تفتح في المضمرات، نحو: "له" و"لك"، وإذا كان النساء لهذا المعنى كان هناك مدعى ومدعى إليه، واللام تدخل عليهما، وتقول: "يا لزيد للخطب الجليل"، إلا أنك تكسرها في المدعو إليه، وتفتحها في المدعى؛ قالوا: إن ذلك لفرق بينهما، وقول أهل التحقيق: أنه إنما فتح / اللام لأن المنادى مخاطب، فإذا قلت: "يا زيد" كان الاسم الظاهر واقعاً موقع المضمير، ومن شأن هذه اللام أن تفتح في المضمرات .

٧١

والتعجب يجري بجري الاستغاثة، تقول: "يا للعجب!"، وقولهم: "يا له من رجل!" تعجب .

(١) البيان من بحر الرجز، وهو لأمية بن أبي الصلت في: الأغاني: ١٣٤٢/٤، وخرزانة الأدب: ٢٩٥/٢، وهو لأبي خراش الهذلي في: شرح أشعار الهذليين: ١٣٤٦، والمغني: ٢٤٤، وشرح التصريح: ٢/١٧٧، والمقاصد التحورية: ٤/٢١٦، والمدرر: ١/١٥٥، واللسان: ٤٦٩/١٣، وب بدون نسبة في: المقتضب: ٤/٢٤٢، والإنصاف: ٣٤١، وشرح المفصل: ٢/١٦، والمعنى: ٣/٦٤، وشرح الأئمحي: ٣/٤٥٨، ونواذر أبي زيد: ١٣٧/١، والمعصص: ٢٣٨/٢، والمحتب: ٢/٢٣٨، والأمالى الشجرية: ٢/١٠٣ . الشاهد (يا اللهـما) جعلت الميم في آخر لفظ الجملة، وهي في الأصل عوض عن (يا) المخدوفة، وأتي بـ(يا) معها، وذلك ضرورة .

وقد يحذف المدعى ويقتصر على المدعى إليه، فيقال: "يا للخطب الجليل!"، يراد: يا لقوم للخطب. فإن عطفت على المدعى اسمًا فيه اللام، كسرت اللام في المعطوف، فتقول: "يا لزيد ولعمرو للخطب الجليل!"، وقال:

يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ! (١)

(فصل):

ومن النداء الترخيم

اعلم أن من عادة العرب ترخيم الأسماء عند النداء، والترخيم مأخوذ من رخامة الصوت، وهو رقته وخفته على السمع، فيحذفون آخر بعض الأسماء ويصيرون الصوت بذلك رخيمًا، إذ كان من عادتهم طلب الخفة في السمع واللسان.

والترخيم: حذف يلحق أواخر الأسماء المضمة (٢)، تخفيفاً، ولا يرجم من الأسماء إلا ما كان علماً خاصاً مفرداً على أكثر من ثلاثة أحرف، وقد اجتمعت هذه الصفات في "جعفر" و"حارث"، ولا يجوز أن تقول في "راكب": "ياراك"؛ لأنَّه ليس بعلم.

وهو في الكلام على ضررين:

أحدهما: أن تأخذ آخر الاسم وتدع ما قبله على ما كان عليه من الحركة والسكن، وهذا أولى؛ لأنَّ إعراب النحو شيء يلحق أواخر الكلم، وما سوى ذلك من

(١) البيت من بحر البسيط، وصدره:

يَكِيكَ نَاءُ بَعْدَ الدَّارِ مَغْتَبٌ

ذكر القبيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٦٨/١ أنَّ هذا البيت ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي، وينسب أيضاً إلى أبي زيد الطائي، وقد رجعت إلى شعرهما قلم أحده.

وهو بلا نسبة في المقتضب: ٢٥٦/٤، والجمل للزجاجي: ١٦٧، والأصول: ٣٥٣/١، والهمزة: ٧٢/٣، وشرح التصريح: ١٨١/٢، وشرح الأشموني: ١٦٥/٣، والمقرب: ١٨٤/١، والمقاصد التحوية: ٢٥٧/٤، والدرر: ١٥٥/١، ونزارة الأدب: ١٥٤/٢. والشاهد (وللشبان) كسرت اللام في المعطوف لما كان فيه اللام.

(٢) أي في النداء.

حروفها فإنما حركتها حركة بنية لا حركة إعراب، وقد ذكرنا أن حق البناء ألا يتغير بدخول العامل وخروجه.

والثاني: أن تمحى ما تمحى، وتتحل ما يبقى بعد الحذف اسمًا قائمًا بنفسه، كأن لم يمحى منه شيء^(١).

الأول منهما: نحو قوله في "حارث": "يا حار"، وفي "مالك": "يا مال"^(٢)، وفي "جعفر": "يا جعف" / ، وفي "برشن": "يا برش" ، قال الشاعر:

يَا حَارِ لَا أُرْمَيْنَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِيٌّ وَلَا مَلِكٌ^(٣)

والثاني: نحو قوله في "حارث": "يا حار"، وفي "جعفر": "يا جعف" ، وفي "أحمد": "يا أحمر" .

فإن كان في آخر الاسم زائدتان زيدتا معاً حذفها للترخييم معاً، نحو: "حمراء وصفراء": "يا حمر أقبل" ، وفي "عطشان": "يا عطش أقبل" ، قال الفرزدق:

يَا مَرْوَ إِنَّ مَطَيْتِي مَحْبُوْسَةٌ تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَأْسِ^(٤)

(١) يقصد الترخييم على لغة من لا يتظر.

(٢) في الأصل: "يا مالك" بدون ترخييم مع أنه قد أورده هنا مثالاً للترخييم.

(٣) البيت من بحر البسيط، وهو لزهير في ديوانه: ٥١، والجمل: ١٦٩، وشرح المفصل: ٢٢/٢، والأهمي: ٨٨/٣، والمقاصد النحوية: ٤/٢٧٦، والدرر: ١/١٦٠، والعقد الفريد: ٥/٤٧٩، والأمالى الشجرية: ٢/٨٠.

يا حار: يقصد الحارث بن ورقاء الصيداوي، حيث أغار على بن عبد الله بن غطفان فغنم إبل زهير. بدهابة: النازلة بالقوم. سوق: أصحاب السوق، وفيه: هم من دون الملك.

(٤) البيت من بحر الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه: ١/٣٨٤، والكتاب: ٢/٣٥٧، والجمل: ١٧٢، وشرح المفصل: ٢/٢٢، وشرح التصریح: ٢/٢٢٦، وشرح الأشمونی: ٣/١٧٨، والمقاصد النحوية: ٤/٢٩٢، والأمالى الشجرية: ٢/١٨٧.

ونص الديوان: "مروان إن مطيني معكوسه" ، وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

وفي "زيدون" - اسم رجل - : "يا زيد أقبل"، وفي "بصري": "يابصر"، وفي "زيدي" - علماً - : "يا زيد هلم"، وفي "هنديات" - علماً - : "يا هند".

فإن كان آخر الاسم أصلاً إلا أن قبله حرف مذكورة حذفهما جمعاً، لأنهما أشباهها الزائد من اللتين زيدتا معاً، فحذفتا معاً، وذلك إذا كان يبقى بعد حذفهما ثلاثة أحرف فصاعداً، تقول في ترخيم "منصور": "يا منص"، وفي "عمر": "يا عم"، وفي "إكليل" - علماً - : "يا إكلل"، فتحذف الطرف مما قبله لما ذكرت لك.

وتقول في ترخيم "عماد"، و"عجوز"، و"سعيد": "يا عما"، و"يا عجو"، و"يا سعي"، ولا تجذب حرف اللين؛ لئلا يبقى الاسم على حرفين.

وإذا كان في آخر الاسم حرف تأنيث لم تجذب غيرها تقول في "مرجانة": "يا مرجان"، وفي "طائفية": "يا طائفي".

فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف لم يرجم؛ لأنه أقل الأصول، فلم يتحمل الحذف كراهية أن يلحقه الاجحاف، فلا تقول في "زيد": "يا زي". وقد أجاز بعض الكوفيين إذا كان الأوسط متحركاً - نحو: "عمر" - أن يرجم، فيقال: "يا عم"^(١)، وعليه قول المتنبي:

أَجِدَّكَ مَا يَنْفَكُ عَانِ تَقْنَكُهُ عُمَّ بْنُ سُلَيْمَانَ وَمَالًا تَقْسُمُ^(٢)

والأصل أنه لا يجوز، إلا أن يكون الثالث هاء التأنيث، فإنه يجوز ترخيمه، تقول في ترخيم "ثبة": "يا ثب أقبل"، ومن قال: "يا حار" قال: "يا ثب".

واعلم أنك لا ترجم مضافاً، ولا مشابهاً للمضاف؛ من أجل طوله، ولا جميع ما كان معرباً في النداء؛ لأنه لم يكن مبنياً على / الضم فيسلط عليه الحذف .

(١) ينظر: أسرار العربية: ٢٣٦، والأنصاف: ٣٥٧، ٣٥٦، وشرح التصريح: ١٨٥/٢.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهي في: التبيان في شرح الديوان المنسوب للعكيري: ٤، ٨٩/٤، والقصيدة في مدح عمر بن سليمان الشرابي، والعاني: الأسير. وينفك: يترجح. والمعنى: ما تبرح تقلك عانياً وتقسم مالاً.

وتقول في ترخيم "كروان"^(١): "يا كرو أقبل"، ومن قال: "يا حار" قال: "يا كرا أقبل" يقلب الواو ألفاً؛ لتحرركها وافتتاح ما قبلها، وكذلك الياء في "صميّان"^(٢).

وتقول في ترخيم "ترقوة" ، و"عرقوة": "يا ترقو" ، "يا عرقو" ، ومن قال: "يا حار" ، قال "يا ترقي" ، و"يا عرقى" ، فتقلب الواو ياء ، والضمة - قبلها - كسرة؛ لأنّه ليس في الكلام اسم في آخره الواو قبلها ضمة .

ومثله قولهم: "دلوا وأدل" ، و"حقوا وأحق" ، الأصل: "أدلو" و"أحقوا" ، ففعل بهما في القلب ما ذكرت .

ويقال في ترخيم "عداوة" ، و"عنابة": "يا شقاو" ، و"يا عباي" ، ومن قال "يا حار" ، قال: "يا شقاء" ، و"يا عناء" أبدل الواو والياء همزة^(٣)؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة . فإن سميت^(٤) بـ"كيريان" - ثانية "كيرى" - قلت على قول من قال: "يا حار": "يا كيري أقبل" ، بمحذف الألف والنون ، وتدع الياء مفتوحة بحالها . ومن قال: "يا حار" لم يجز على قوله ترخيم: "كيريان" ؟ لئلا ينقلب الياء ألفاً، فيقول: "كيرى" ، وهذا فاسد؛ لأن ألف "كيرى" لا تكون أبداً منقلبة^(٥) ، إنما هي زائدة أبداً . وعلى هذا فقس ، فإن في المسائل طولاً^(٦) .

(١) الكروان: بالتحريك طائر يدعى الحجل والقبع، وجمعه كروان، وقيل: معنى أطرق كرا: أن الكروان ذليل في الطير والنعام عزيز، وقد جعله محمد بن يزيد ترخيم كروان فغلط ... اللسان (كر) ٢٢٠-٢٢١.

(٢) الصميّان: من الرجال: الشديد المحتك السن، والصميّان: الشجاع الصادق الحملة. ينظر اللسان (صما) ٤٦٩/٤، فتقول: يا صمي، أو يا صما بقلب الياء ألفاً لتحرركها وافتتاح ما قبلها .

(٣) في النص: "اضطراب" وهو مستفاد في: اللمع ص: ١٨٠، ونصه: "وتقول في ترخيم "شقاوة" ، و"عباية": "يا شقار" ، و"يا عباي" . ومن قال: "يا حار" قال: "يا شقاء" و "يا عباء" ، فأبدل الواو والياء همزة لوقوعهما طرفاً بعد ألف زائدة." .

(٤) أي: سميت رجلاً .

(٥) في الأصل: "منقلبة" وهو خطأ .

(٦) النص في اللمع لابن حني: ١٨٠ .

(فصل) [في الندبة]:

ومن ذلك الندبة، ومعنى الندبة: أنهم كانوا يندبون الأموات عند البكاء عليهم، وهي بمنزلة النداء، إلا أنها شيء يخص بالأموات، وإنما وقعت في الكلام تتجهوا على المندوب، وإعلاما من النادب أنه قد وقع في أمر عظيم وخطب جسيم . وأكثر ما يتكلم به النساء .

وعلامتها: "يا" و "وا"، ولا بد من أحدهما، ويزاد ألف في آخر الاسم، لمد الصوت، فإذا وقف الحق بها "هاء"، وإذا وصل حذفت الهاء، ويجوز إلا يلحق الألف، وذلك قولهك: "وازيداً" ، "واعمراً" ، وإن شئت قلت: "وازيد" ، "واعمر" . وتقول: "وازيداً واعمراً" ، تلحق الهاء في الذي تقف عليه .

واعلم أنك لا تندب إلا بأشهر أسماء المندوب^(١)؛ ليكون ذلك عذرا / لك في تجعلك عليه .

ولا تندب نكرة ولا مبهمها، فلا تقول: "واهذا" ، ولا "تلکاه" ، وكذلك لا تقول: "وامن لا يعنيي أمرهوه" ؛ لما قدمنا، ولكن تقول: "وامن حفر بئر زمامه" ؛ لأنه معروف .

وإذا ندببت مضافاً أوقعت المدة على آخر المضاف إليه، تقول: "وابعد الملكاه، وأبا الحسيناه"^(٢) .

واعلم أن ألف الندبة تفتح - أبدا - ما قبلها كما تقدم، إلا أن تخاف اللبس فإنك تتبعها "إيه" ، تقول إذا ندببت "غلام امرأة": "واغلامكيه" ، تقلب الألف ياء للكسرة قبلها، ولا تقول: "واغلامكاه" ؛ لثلا يلتبس بالذكر، وتقول إذا ندببت "غلامه": "واغلامهوه" تقلب

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل .

(٢) في الأصل: " وأبا الحسيناه" .

الألف واوا؛ لأنضمام ما قبلها^(١)، ولم تقل: "واغلامهاه"؛ لئلا يتبع بالمؤنث.
وتقول إذا ندبت "غلامهم": "واغلامهموه"، فتبديل الألف - أيضاً - واوا، ولا تقول:
"واغلامهماه" لئلا يتبع بالتشيبة .
وتقول في ندبة "غلامي" في قول من قال: "يا غلام": "واغلاماه" ، تفتح الميم للألف،
ومن قال "يا غلامي" بإسكان الياء فله وجهان: إن شاء حذفها للتقاء الساكنين فقال:
"واغلاماه". وإن شاء حرركها للألف فقال: "واغلاميهاه" بإثباتها. فإن قال: "واغلام
غلاميهاه"^(٢) أثبت الياء لا غير .

(١) في الأصل "وما قبلها" فالوار زيادة لا يستقيم المعنى بها .

(٢) أي: فإن قال: وأغلامي، بتحريل الياء أثبت الياء لا غير فتقول: وأغلامياء "ينظر اللمع": ١٨٢ .

القسم الرابع

في معرفة الأسماء المجرورة

وهي على ضربين:

١ - مجرور بدخول حرف يدخل على الاسم.

٢ - مجرور بإضافة اسم مثله إليه.

[الباب الأول]

[في ذكر جمل الحروف الجارة للأسماء^(١)]

وحراف(٢) الجر أربعة أقسام: حروف، وظروف، وأدوات^(٣)، وأسماء، وكلها تجدر ما بعدها بالإضافة.

فأما الأسماء فلا تختص كثرة، وسيأتي لذكر بعضها باب في الإضافة.
وأما الظروف فظروف الأماكن كلها، نحو: "أمام"، و"إزاء"، و"حذاء"، و"تلقاء"،
و"وراء"، و"خلف"، و"فوق"، و"تحت"، و"قبل"، و"بعد"، و"وسط"، و"بين"
وأشباهها، وذلك على الحقيقة خفض بالإضافة.

والأسماء: "لدى" ، و"لذن" ، و"ريل" ، و"ويح" ، و"سبحان" ، و"مثل" ، و"شبيه" ،
و"شبه" ، و"قرن" ، و"ترب" ، و"حسب" ، / وذلك على الحقيقة إضافة اسم إلى اسم كما
سيأتي بابه . ٦٤ ب

فاما "حسب": فهي لفظة معناها: "كفى" ، تقول: "حسبك كذا" ، أي: يكفيك،
و"حسب زيد كذا" ، أي: يكفيه، وهي في تقدير الاسم في اللفظ وفيه نية الفعل، وهي
مرفوعة وما بعدها مجرور، وخبرها مرفوع، نحو: "حسب محمد درهم" .

وإذا عطف على الاسم الذي يجيء بعده اسم كان سبيلاً النصب، كقولك: "حسبي
ومحمدًا درهم" ، ولها من الحروف أخوات هي في مثل معناها، ولا تستعمل في الكثرة
استعمالها، وهي: "بجل" ، و"قد" ، و"قط" بالتحفيف، تقول: "بجلك هذا" ، وكذلك
أخواتها .

(١) ما بين المعرفتين زيادة ليست في الأصل وقد أثبتتها من فهرس الأبواب. ينظر: مقدمة الكتاب ص: ١١٠

(٢) يزيد بالحرف هنا: الكلمة وذلك من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل.

(٣) مصطلح وجد عند القراء وهو يقابل حروف المعاني عند البصريين. ينظر: معاني القرآن ٥٨/١ .

أما الحروف (١) فخمسة: التاء والواو وتذكران في القسم، وكاف التشبيه، وباء الصفة، ولام الإضافة.

والأدوات (١) اثنتا عشرة لفظة، وهي: "من"، و"إلى"، و"عن"، و"على"، و"رب"، و"في"، و"حاشى"، و"خلافاً"، و"عداً"، وقد مضى ذكرها، و"منذ"، و"منذ" ولهما باب مفرد، و"حتى" ولها باب مفرد، فهذه سبعة عشر عاملاً، تحر ما بعدها مما تتصل به وتضاف إليه.

والأسامي التي تحيى بعد هذه الحروف (٢) مرفوعة، نحو: "في الدار رجل، وعليك مال، وعندي خير، وفوق زيد سقف، وتحت محمد بساط"، وكذلك أخواتها.

أما معاني هذه العوامل فمختلفة، فالكاف للتشبيه، نحو: "زيد كعمرو"، أي: هو يشبه عمراً، وتدخل عليها "ما" كافية فتبطل عملها، وتقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر، كقول الشاعر:

وَإِنَّ الْحُمُرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا
كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ [أَنْيَ][٣] تَمِيمٌ^(٤)

وقد تكون الكاف زائدة، ولذلك تسمى الكاف والباء واللام الزوائد، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٥) ، أي: ليس مثله، وقال رؤبة:

(١) فرق المؤلف هنا بين الحروف والأدوات، فأطلق مصطلح: "الحروف" على ما جاء على حرف واحد، ومصطلح: "الأدوات" على ما جاء على أكثر من حرف، وعد منها: "منذ" و"منذ"، وهما اسمان.

(٢) من المفروض أن يقول بعد هذه الحروف: وبحوراتها.

(٣) زيادة يستقيم بها الوزن وهي من ثبت المصادر.

(٤) البيت من بحر الواقر، وهو لزياد بن الأعجم . والبيت في: شعر زياد بن الأعجم ص: ٩٧ . والمقاصد التحريرية: ٣٤٦/٣، وخزانة الأدب: ١٠/٤٠٨-٢٠٨، وبلا نسية في: شرح ابن عقيل: ٣٢/٢، وشرح الأشموني: ٢٢١/٢، والأمالي الشجرية: ٢٢٥/٢، والأزهية: ٧٤ .

(٥) سورة الشورى: الآية: ٤٢ .

لَوْاْحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَمَلَقَ (١)

أي: فيها طول .

و"الباء": للالصاق، نحو: "مررت بزيد"، ومعنى الإلصاق: أنك إذا قلت: "مررت بزيد" كنت قد ألصقت المرور بـ"زيد". وتكون بمعنى: "مع"، نحو: "اشترت الدار بالآلاتها"، أي: مع آلاتها. ويعنى: "في"، نحو: "ما بالدار أحد ولا به عيب"، أي: ما فيها أحد ولا فيه عيب. وقد تكون زائدة، نحو: "ليس زيد بقائم"، أي: ليس زيد قائما، وقد مضى في الأدوات شرحها . / ٤٧٤

و"اللام": للملك أو للاستحقاق، أما "المِلْكُ" فقولك: "المال لزيد"، أي: هو مالكه، والاستحقاق قوله: "الجل (٢) للدابة"، وذلك أن "الفرس" لا يوصف بأنه يملك شيئاً، ولكن يصح أن يقال: "إنه يستحق الشيء" .

ومما يجري هذا المَجْرَى - في أنه لا يصح تفسير اللام بأنه للمِلْك - قوله: "هو ابن له، وأخ له، وأب له"، وما شاكل ذلك يجب - لذلك - أن يختار في تفسيرها عبارة أخرى، والأحسن في هذا النحو أن يقال: إن اللام للاختصاص، ويقال لها في هذه الأحوال كلها لام الإضافة .

(١) البيت من بحر الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه: ٦، والأصول: ١٠٦، وشرح ابن عقيل: ٢٦/٢، والمقاصد التحوية: ٣/٢٩٠، وسمط اللائي: ٣٢٢، والخزانة: ٩/١٧٧، وبلا نسبة في: المقتضب: ٤/٤١٨، وسر الصناعة: ١/٢٩٢، والإنصاف: ٢٩٩، وشرح الأشموني: ٢٢٥/٢، وشاهد التوضيح: . ٢٠٠

(٢) الجل: هو ما تلبس به الدابة لتصان به. ينظر: اللسان (حلل): ١١٩/١١ .

وتكون للتعليق، كقولك: "جئتكم لتكرموني". ويقال لها إذا دخلت على الفعل المضارع هكذا: "لام كي".

وتكون زائدة، كقوله: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾^(١) وقد مضى شرحها مشبعا^(٢). و"من": لابتداء الغاية، نحو: "سرت من البصرة"، دللت بـ"من" على أن "البصرة" مبتدأ سيرك.

ويكون للتبعيض، نحو: "زيد من القوم"، أي: هو بعضهم وواحد منهم، و"أخذت من المال"، أي: بعضه.

ويكون للتبيين^(٣)، كقولك: "عشرون من الدراهم" يبين أن جنس العشرين دراهم، وعلى ذلك قوله: ﴿فَاجْتَبَبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأُوْثَانِ﴾^(٤)، أي: الرجس الذي هو الأوثان.

وتكون مزيدة^(٥)، وفائدة زيادتها: استغراق الجنس، تفسيره: أنك تقول: "ما جاءني رجل" فلا يجب وجوباً أنك تريد نفي الجيء عن كل رجل، بل يحتمل ذلك ويحتمل غيره، وهو أنك أردت: ما جاءني رجل ولكن رجلان، وما جاءني رجل ولكن جاءتي امرأة، فإذا قلت: "ما جاءني من رجل" صار لنفي الجنس على العموم، ومعناه: ما جاءني من الرجال أحد^(٦)

(١) سورة التمل: الآية: ٧٢، وهي من قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ واللام فيها زائدة كما قال الفراء، ينظر: معاني القرآن /٢٠٠.

(٢) اقتصر المؤلف على ذكر بعض معاني اللام وأشار إلى أنه قد شرحها مشبعاً، ولعل ذلك في كتابه "الأدرات" وقد أوصلها غيره إلى عشرين معنى، ينظر: مغني الليبب ٢٠٨/١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٥٦-٢٥٧.

(٣) أي: لبيان الجنس.

(٤) سورة الحج: الآية: ٣٠.

(٥) ولا تزداد عند سبيوه إلا في النفي، والأخفش يجوز الزيادة في الإيجاب، ويستشهد بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذَنْبِكُم﴾ ينظر: المفصل: ٣٣٧.

(٦) اكتفى المؤلف بذكر بعض معاني "من" وأوصلها غيره إلى خمسة عشر معنى، ينظر مغني الليبب ٣١٨-٣٢٢.

و"إلى لانتهاء الغاية، نحو" سرت من البصرة إلى الكوفة" أي: نهاية سفرى. ومنقطعه الكوفة، فهي نقيبة "من". وقد يكون في بعض الكلام بمعنى "مع"، كقوله تعالى: **﴿قَدْ ظَلَّمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجِنَتِكَ إِلَى نَعَاجِهِ﴾**^(١) أي: مع نعاجه.

و"عن" للمجاوزة، نحو: "انصرفت عن زيد" أي: حازته إلى غيره، و"رميت عن القوس فكأن / السهم قد تعدى القوس" وكذلك: "أعرضت عنه، ورغبت عنه" تستعمله أبداً حيث تريده: أنك تجاوزت الشيء ولم تقف عليه، ويقال: "من" للوصل، و"عن" للفصل كقولك: دنوت منه، وبعدت عنه.

و"على" للاستعلاء نحو: زيد على المنبر، وعمرو على السطح، أي: قد ركبه وعلاه، وكذلك تقول: وجب المال عليه؛ لأن الدين يوصف بأنه **مُسْتَعْلِي** على صاحبه، ألا ترى أنهم يقولون: "رَكَبَهُ دِينُهُ".

و"رب" للتقليل، وهي مختصة بالنكرات، فلا يصح دخولها على المعرفة، فلو قلت: رب الرجل الذي عرفته، لم يجز، وكذلك لا يقال: رب زيد، إلا أن تنكره فترید: رب إنسان يسمى زيداً، وتقول: رب رجل لقيته، أي: قليل من الرجال لقيتهم.

وتصدّها "كم"^(٢)، تقول: كم عبد ملكت أي: ذلك كثير، وهي ^(٣) مبنية على الفتح، وربما تلحق بها "تاءً مُسْكَنَةً" فيقال: رب، وقد تدخل عليها "ما" فتبطل عملها، ويقع الفعل بعدها، نحو: **رَبِّمَا خَرَجَ زَيْدٌ، وَرَبِّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا**^(٤)، وحق الفعل

(١) سورة ص: الآية: ٢٤.

(٢) يقصد "كم" الخبرية.

(٣) أي: رب.

(٤) سورة الحجر: الآية: ٢ . وربما بالتشقّيل قراءة ابن كثير وابن عامر والكسائي وأبي عمرو ويعقوب والأعمش وخلف، ينظر: السبعة: ٣٦٦، والكشف: ٢٩/٢، والتيسير: ١٣٥، وغيره الفتح: ١٨٨، والشر: ٢٠١/٢، والإتحاف: ٢٧٤، وجامع البيان: ١/١٤، والكشف: ٣٨٦/٢، والجامع لأحكام القرآن: ١/١٠، والبحر: ٤٤٤/٥، ومعاني الأخفش: ٦٠٢/٢، والمحجة في القراءات السبع: ٢٠٤، وحجّة القراءات: ٣٨٠ .

بعدها أن يكون ماضيا، ولا يقع بعدها الاسم، فلا يقال: **رُبَّمَا زَيْدٌ خارج**، وكأنها لاتقع إلا على شيء يكون كالنادر في جنسه، وقد تضمر "رب" في واو بحردة وتسمي واو رب فيقال: **وَشَخْصٌ كَانَ فِي الدُّنْيَا حَقِيرًا**، أي: رب شخص .
و"في" للظرفية والتضمن نحو: زيد في البيت، والمال في الكيس، والجاني في السجن، فقد دلت "في" في هذه الموارض على كون الشيء وعاء للشيء، وتضمناً له كما ترى، وكذلك إذا قلت: هو ينظر في العلم، جعلت العلم كالوعاء لنظره من حيث إن النظر يقع فيه، وكذلك قوله: أنا في حاجتك، المعنى: أن همه وفكرة مصروف إليها، فهي لذلك كأنها قد اشتغلت عليه .

وقد تحيى (١) في الكلام وظاهر الأمر فيها يوهم أنها بمعنى "على"، قال الله تعالى:
وَلَا أَصْلَبُنَّكُمْ فِي جُذُورِ النَّخْلِ (٢) يزعم من ينظر إلى ظاهر المعنى أنه بمعنى: على جذور النخل، وإن وقع مضمراً موقع الظاهر كان ذلك الاسم في موضع الخفض نحو: منك، وعليك، وإليك، وفيك، ولهما (٣) .

(١) أي: في .

(٢) سورة طه: الآية: ٧١ .

(٣) الكلمة غير واضحة في الأصل، وتحتمل أن تكون "كها" .

(الباب الثاني) /

في حكم عمل "منذ" و"مذ"

وهما لابتداء الغاية في الأزمنة منزلة "من" في الأمكان، تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة، ومنذ يوم الجمعة، تريد أنَّ يوم الجمعة كان أول وقت انقطعت فيه الرؤية.

واعلم أنَّ كل واحد منهما يصلح أن يكون اسم رافعاً، وأن يكون حرفاً جاراً، فإذا حذفت النون من "منذ" (١) فالأغلب عليه أن يكون اسم رافعاً، فإذا لم تُحذف منه النون كان الأمران فيه على سواء، فيحسن فيه أن يكون اسم، وأن يكون حرفاً، والأغلب عليه أن يكون حرفاً جاراً (٢).

وإذا قلنا: إنهم أسمان فترفع الاسم بعدهما كقولك: ما رأيته مذ يومن، تقديره عندهم: إن "مذ" اسم، والمعنى: أمد ذلك يومن (٣)

وقد فرق بعضهم بينهما فيقول: أما "مذ" فيرفع بها ما مضى من الأوقات، وتحفظ ما أنت فيه، وأما "منذ" بالنون فتحفظ بها الماضي والحال، مثاله في الماضي: ما رأيته مذ يوم، ومذ شهر، ومثاله في الحال: ما رأيته مذ اليوم، ومذ الليلة، وتقول في "منذ": ما رأيته منذ العام الأول، ومنذ اليوم.

وقد سوى بعضهم بينهما، فيرفع بهما الماضي، ويختفي بهما الوقت الذي أنت فيه، ويقول: إذا كان معنى الكلام يعني وبينه كذا فارفع بهما، نحو: ما رأيته مذ يومن، وما

(١) يقصد "مذ".

(٢) ينظر للمنع: ١٣٠، والجني الداني: ٥٠١، ٥٠٠.

(٣) هذا ما ذهب إليه المفرد وابن السراج والفارسي، ينظر المقتصب: ٣٠/٣، ومعنى الليثي: ١، ٣٣٥/١، والجني: ٤٦٥.

زارنا منذ ليتان؛ لأن معنى الكلام: بيني وبين الرؤية يومن، وبيني وبين الزيارة ليتان .
وتقول: أنت عندنا مذ اليوم، وما فارقنا منذ الليلة، فتجر؛ لأن معناه: في اليوم
والليلة(١) .

و"منذ" مبنية على الضم، و"مذ" مبنية على الوقف(٢)، فإن لقيها ساكن بعدها
ضمت الذال للتقاء الساكدين، تقول: مذ اليوم، ومنذ(٣) الليلة، رددت إليه حركته التي
له(٤) في الأصل في قوله: "منذ"، وأصل "مذ": "منذ"، فحذفت التون تحفيقا .

(١) هذا ما ذهب إليه ابن جني، ينظر اللمع: ١٣٠ .

(٢) أي: على التسكون، وهو مصطلح وجد عند الخليل وسيبوه، ينظر الكتاب ٢٢١/٢ .

(٣) هكذا في الأصل، والأولى أن يقول: ومنذ الليلة؛ لأن الحديث عنها .

(٤) الكلمة غير واضحة في الأصل .

(الباب الثالث)

(في ذكر عمل "حتى")

اعلم أن "حتى" في الكلام على أربعة أضرب:

الأول: أن تكون غاية، فتجر الأسماء كـ"إلى".

والثاني: أن تكون عاطفة فتبين الثاني الأول كالواو.

والثالث: أن تكون حرفاً يبدأ الكلام بعدها / .

والرابع: يضمر بعدها أن فتنصب الفعل المستقبل على أحد معينين: معنى "كَيْ" ،
ومعنى "إِلَى أَنْ" .

تقول إذا كانت غاية: قام القوم حتى زيدٌ، ورأيت القوم حتى بكرٌ، ومررت بالقوم
حتى جعفرٌ .

إذا كانت عاطفة قلت: قام القوم حتى زيدٌ، ورأيت القوم حتى زيداً، ومررت بهم
حتى زيدٍ .

وإذا ابتدأت بعدها الكلام قلت: قام القوم حتى زيدٌ قائمٌ، ومررت بهم حتى جعفرٌ
مرورٌ به، ويروى هذا البيت على ثلاثة أوجه:
أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفَّفَ رَحْلُهُ

وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَمَ الْقَاهَا^(١)

(١) البيت من بحر الكامل، وهو من الآيات المختلف في نسبتها، فهو لأبي مروان التحاوي في الكتاب:
٩٧/١، وشرح التصريح: ١٤١/٢، والمقاصد التحوية: ٤/١٣٤، والدرر: ١١٦/٢، ١٨٨، والخزانة:
٢٢، ٢١/٣، ومعجم الأدباء ١٤٦/١٩، وهو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي
صفرة، أحد أصحاب الخليل بن أحمد المتقدمين، ترجمته في بغية الوعاة ٢٨٤/٢.

وهو للمتلمس حرير بن عبد الله الضبعي في ملحق ديوانه ٣٢٧، وفي شرح شواهد المغني للسيوطى
١/٣٧٠، وبلا نسبة في الجمل: ٦٩، والممع: ١٣٣، وشرح المفصل ١٩/٨، والمغني: ١٣٠، ١٢٤
 والممع ٤/١٧١، والجني: ٥٠٥، ٥٠١، وشرح الأشنونى: ٩٧/٣ .

برفع النعل ونصبه وجره، فمن رفعها فبالابتداء، وجعل "القاها" خبرا عنها، ومن نصبها عطفها على "الزاد" وجعل "القاها" توكيدا، وإن شاء نصبها بفعل مضمر يكون "القاها" تفسيرا له، ومن جرها في "حتى"، وجعل "القاها" توكيدا أيضا.

وكذلك: أكلت السمسك حتى رأسها، فالبجر على معنى: إلى رأسها، والنصب على معنى: ورأسها، والرفع على معنى: حتى رأسها مأكولة.

ومن حكمها أنك مهما وصلت الاسم الذي بعدها بما يرفع رفعته، وإن وصلته بما ينصب نصبه، نحو: جاءني القوم حتى أخوك جاءني، وضربت القوم حتى أخاك ضربته، وقال جرير:

فَمَا زَالَتِ الْقَاتِلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا

بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءَ دِجْلَةَ أَشْكَلُ^(١)

وتقول في الوجه الرابع إذا كانت بمعنى "كي" نحو: أطع الله حتى يدخلك الجنة، يعني: كي يدخلك الجنة.

وإذا كانت بمعنى "إلى أن" قلت: لأنظرنه حتى يقدم، معناه: إلى أن يقدم، وقديرهما في الإعراب: حتى أن يدخلك الجنة، وحتى أن يقدم، إلا أنه لا يجوز إظهار "أن" هنا؛ لأنه أصل مرفوض.

وقال أبو زيد البلخي - رضي الله عنه -: "حتى": أداة لوضع غاية اسمية أو فعلية، أما الاسمية فنحو قوله: لقيت القوم حتى عبد الله، ومررت بال القوم حتى عبد الله، وأما الفعلية فنحو قوله: اصير حتى أخرج إليك" ^(٢).

(١) البيت من بحر الطويل وهو بحر جرير في ديوانه: ٥٤٩، وشرح المفصل: ١٨/٨، والمغني: ١٢٨، ٣٨٦، والمعجم: ٥٧/٤، ١٦٩، وشرح الأشموني: ٣٠٠/٣، والمقاصد التحوية: ٣٨٦/٣، والدرر: ٢٠٧/١، ١٦/٢.

ورواية الديوان: "تمور دماؤها"، وأشكل: ما خالطه حمرة، والشاهد فيه: "حتى" حيث دخلت على الجملة الاسمية، فهي حرف يبدأ بعده الجملة.

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من المصادر.

والفرق بينها وبين "إلى" في الدلالة / أنها تدل على غاية ينقضي الشيء عندها، و"إلى" لا تدل على مثل ذلك في كل موضع، وذلك مثل قوله تعالى: **﴿هُوَ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾**^(١) أي: إلى غاية ذلك الوقت، ولا يتجاوزه، وكقول الشاعر:

فِيَا عَجَبِي حَتَّىٰ كُلَّيْبَ تَسْبِينِي^(٢)

يريد: أن الشيء المتعجب منه قد بلغ غايته، فلا يتجاوز إلى أعجب منه، وتقول: سرت حتى بلغت موضع كذا، تريد: أن مسيره قد انقطع عنده، وأما قوله: سرت إلى موضع كذا، فإنه لا يريد قطع الفعل، بل يريد تحديد المكان، وليس تقع إلا على فعل غابر^(٣) نحو: **﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾**^(٤) وقد اختلف القراء فيه برفع "يقول" ونصبه^(٥)، فمن نصب قال: لأن يقول، يعني قال، و"حتى" إذا وقعت على مستقبل، يعني الماضي لم تنصبه، قال أبو عمرو^(٦): "الماضي إذا تطاول كان المستقبل فيه كالماضي، تلخيصه: حتى قال الرسول، وقال الشاعر:

(١) سورة القدر: الآية: ٥.

(٢) البيت من بحر الطويل، وعجزه:

كَانَ آبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ

وهو لفرزدق في ديوانه ٤١٩/١، والكتاب: ١٨/٣، والأصول: ٤٢٥/١، وشرح المفصل: ٦٢، ١٨/٨، والمغني: ١٢٩، والدرر: ٦/٢، والخزانة: ٤٧٨/٩، وبلا نسبة في المقتصب: ٤١/٢، والجمل للزجاجي: ٦٦، ورصف للمباني: ٢٥٧، والمعنى: ٤/١٦٩.. والشاهد (حتى) فهي هنا ابتدائية دخلت على الجملة الاسمية، كما هي في حالة رفع الفعل بعدها تكون ابتدائية.

(٣) أي: مضارع، حيث إن "حتى" لا ينصب الفعل بعدها إلا إذا كان يعني الاستقبال. ينظر: البيان في إعراب القرآن: ١٥٠/١.

(٤) سورة البقرة: الآية: ٢١٤.

(٥) فرأى نافع وحده: **﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾** بالرفع، وقرأ الباقيون بالنصب. ينظر: السبعة: ١٨١، والكشف: ٢٨٦/١، والتيسير: ٨٠، وغيره التفع: ٦٧، والنشر: ٢٧/٢، وإعراب القرآن للتحاس: ٣٠٤/١، وحاجم البيان: ٣٤٢/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٣٤/٣، ٣٥، ٣٤، والبحر: ١٤٠/٢، ومعاني القرآن للقراء: ١٣٢/١، والحججة في القراءات: ٩٦، ٩٥، وحججة القراءات: ١٣١.

(٦) لم أتعذر على هذا فيما أتيت به.

أَحِبُّ لِحُبِّهَا السُّودَانَ حَتَّىٰ

أَحِبُّ لِحُبِّهَا سُودَ الْكِلَابِ^(١)

أي: حتى أحببت، والاختيار ماقاله البصريون^(٢): إن "حتى" من عوامل الأسماء، فإذا
وليها فعل لم يجز لعامل الاسم أن يعمل في الفعل، فأضمروا معها "أن"؛ لأن "أن"
الخفيفة مع الفعل مصدر، فمهما حسن بعد حتى "إلى أن" و"كي" نصبت الفعل بعدها،
كقولك: أسير حتى تطلع الشمس، أي: إلى أن، وإن كان الفعل بعدها حالاً رفعت،
كقولك: سرت أمشي حتى أدخلُهَا، أي: حتى اتصل سيري بالدخول، وخدمت
ال الخليفة حتى أدخل فلا أحجُب، أي: قد صرت في هذه الحالة، وقال الشاعر في معنى
الحال:

فَرَاغَجَبًا حَتَّىٰ كُلَّيْبٌ تَسْبِينِي

كَانَ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ^(٣)

(١) البيت من بحر الوافر، ولم أقف على نسبته، وهو من شواهد الجمل: ١٨٢، وشرح المفصل: ٤٧/٩
وعيون الأخبار: ٤٣/٤.

(٢) ينظر: الإنفاق: ٥٩٨، ٥٩٧/٢، والجني: ٤٩٨.

(٣) سبق تخربيه قريباً في ص ٣٧٠.

(الباب الرابع)

(في ذكر حروف القسم)

الحروف التي تصل بها القسم إلى المقسم به ثلاثة وهي : الباء والواو والباء فهذه الحروف تُخْفَضُ المقسم به ، كقولك : "بِاللَّهِ وَتَاللَّهِ وَرَوَاللَّهِ" فالباء هي الأصل والواو بدل منها والباء بدل من الواو ، فالباء تدخل على كل مقسم به مظهراً كان أو مضمراً فالمظهور كقولك :

"بِاللَّهِ لِأَقْوَمْنَا" والمضمير قوله : "بِكَ لِأَقْوَمْنَا" وأشتد أبو زيد :

أَلَا نَادَتْ أُمَّامَةُ بِاحْتِمَالٍ لِتَحْزِنَنِي فَلَا بِكِ مَا أُبَالِي (١)

والواو تدخل على المظهور دون المضمير تقول : "وَاللَّهِ لِأَقْوَمْنَا" وأييك لأنطلقنا " ولا يجوز : "وك" ولا "وه" . ومعنى هذا : أنه لا يجوز أن تقول في البيت :

أَلَا نَادَتْ أُمَّامَةُ بِاحْتِمَالٍ لِتَحْزِنَنِي فَلَا وَكَ لَا أُبَالِي

والباء تدخل على اسم "الله" خاصة ، تقول : "تَاللَّهُ لِأَرْكَبْنَا" ، قال الله تعالى : ~~هُوَ تَاللَّهُ لِأَكِيدْنَا~~ (٢) ، فلا تدخل في غير هذا الاسم فلا يقال "ترب الكعبة" (٣) كما يجوز أن يقال : "ورب الكعبة".

(١) البيت من بحر الوافر ، وهو لغوية بن سلمي . في شرح ديوان الحماسة للتريري ٣٠ / ٣ . والللمع ٢٤١ ، وشرح المفصل ٣٤ / ٨ ، والخصائص ١٩ / ٢ .

(٢) هذا مذهب الجمهور إلا الأخفش فقد حكى دعوهها على "رب" ، وقالوا : ترب الكعبة ، وخص بعضهم دعوهها على الرب بأن يضاف إلى الكعبة ، وليس كذلك ؛ لأنَّه قد جاء عنهم : تَرَبٌ . ينظر : الجنى الداني ٥٧ .

(٣) سورة الأنبياء الآية ٥٧ .

وقد اختلف القراء في قوله: **﴿هُوَ اللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا﴾**^(١) بنصب "الرب" ومحضها، فالنصب على النداء ، وتقديره: والله يا ربنا، لأن الله تعالى قد ذكر نفسه قبل ذلك فخاطبوه، والمحض على أنه مقسم به، قالوا: والمحض أحسن في اللفظ والمعنى، لأنك إذا قلت : "والله العظيم ما فعلتْ هذَا" كان أحسن من أن تقول : والله يا أيها العظيم" وإذا نصبت مثله في الكلام توهם السامع أن الثاني غير الأول ، كقولك: "وزيد يا عمرو لقد فعلت كذا". والأصل في ذلك كله : أحلفُ بالله، أو حلفتُ بالله، وأقسمُ بالله، أو أقسمت بالله ، فحذف الفعل تخفيفا في أكثر الأمر، فيقولون: "بِاللَّهِ لَا يَرُجُحُ حَسْنَةً" . وإذا قلت "حلفت بالله" جاز أن يكون هذا خبرا منك بخلاف قد كانت قبل ، ولا يكون عقد يمين في الحال ، وإذا قلت "والله" لم يكن إلا عقدَ يمينٍ، ولم يجز أن يكون خبرا لليمين^(٢) كانت قبل ، ولا يجوز أن تجيء بالفعل مع الواو فتقول: "حلفت والله" كما تقول: "حلفت بالله" بل إنما يصح ذلك إذا أردت أن تخلف على أنك قد حلفت من قبل في أمر^(٣) من الأمور نحو قولك : "حلفت والله له فلم يقبل مني" وإذا قلت: "بِاللَّهِ" ولم تقل حلفت لم يكن إلا عقدَ يمينٍ أيضاً، ومن اللطيف على الحلف قول الشاعر:

ذَكَرْتُهَا أَيْمَانَهَا فَحَلَفَتْ مَا حَلَفتْ^(٤)

(١) سورة الأنعام الآية "٢٣"

قرأ حمزة والكسائي (والله ربنا) بالنصب وقرأ الباقيون بالمحض ، ينظر السبعة ٢٥٥ والكشف ١/٤٢٧ ، والتيسير ١٠٢ ، وغيث النفع ٢١٦ ، والنشر ٢/٢٥٧ ، ومعاني القرآن للقراء ١/٣٣٠ ، وجامع البيان ٧/١٦٧ ، والكشف ١١/٢ ، والبحر ٤/٩٥ ، والحجۃ في القراءات السبع ١٣٧ ، وحجۃ القراءات ٢٤٤ .

(٢) الأولى أن يقول: ليمين.

(٣) في الأصل: "في أمرا" وهو خطأ .

(٤) البيت من مجموع الرجز ولم أقف على نسبة فيما اطلعت عليه من كتب المصادر والمراجع.

(فصل):

فإن حذفت حرف القسم نصبت الاسم بعده بالفعل المقدر ، تقول: "اَللّٰهُ لَا فَعْلَنْ"
"أَبَاكَ لَا قَوْمَنْ" "يَمِينُ اللّٰهُ لَا خَرْجَنْ" "أَمَانَةُ اللّٰهُ لَقَدْ خَرَجَتْ" كل هذا نصب
إذا حذف منه حرف القسم ، قال الشاعر / :

٢٧٧

[فَقَالَتْ] (١) يَمِينُ اللّٰهُ مَالِكَ حِيلَةً وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْغُوايَةَ تَنْجَلِي (٢)

ومن العرب من يغير اسم "اَللّٰهُ" تعالى وحده مع حذف الحرف ، تقول: "اَللّٰهُ لَا قَوْمَنْ"
لأنه قد كثرا استعملهم لهذا الاسم (٣)

وتقول: "إِي هَا اللّٰهُ ذَا" فتجزئ الاسم بـ "ها" لأنها صارت بدلا من الواو، وكذلك
قوفهم في الاستفهام: "أَللّٰهُ لَتَذَهَّبَنَّ" صارت همزة الاستفهام بدلا من الواو، فجررت
الاسم بها. وتقول في التعجب: "اللّٰهُ لَا قَوْمَنْ" وتقول: "مِنْ رَبِّي لَا قَوْمَنْ".

وللعرب في القسم ألفاظ كثيرة سوى هذه التي مضى (٤)، نحو: "يَمِينُ اللّٰهُ" وأمانة
الله" "وعهدَ الله" "وَقِعْدَكَ الله" "وَقَعِيدَكَ الله" وهو منصوب بفعل مضمر، تقديره: أسألك
بقعديك وقعيديك فحذف حرف الجر، وأوصل الفعل، ومعناه: بالله الذي يعلم سرك حتى
كأنه قعيديك ، وقال متمم بن نويرة:

فَقِعِدِكِ أَلَا تُسْتَعِنُ مِعِينِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكَثِي قَرْحَ الْفُؤَادِ فَيَسِّعُهَا

(١) كلمة يستقيم بها المعنى والوزن وهي من ثبت الديوان والمصادر .

(٢) البيت من بحر الطويل ، وهو لامرئ القبس في ديوانه ١١٤ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال ٥٢ ،
وشرح العلاقات للزوزنبي ٢٤ ، والشاهد فيه "يَمِينُ اللّٰهُ" حيث حذف حرف القسم ونصب "يَمِينُ اللّٰهُ"
بفعل مقدر .

(٣) هذا مايراه ابن حني ، وهو غير جائز عند كثير من النحوين ، ينظر المقتضب ٣٣٦ / ٢ ، واللمع ٢٤٣ .

(٤) هكذا في الأصل ، والصواب: مضت ، أو يقصد: مضى ذكرها .

(٥) البيت من بحر الطويل ، شعر متمم بن نويرة ١١٥ والمفضليات ٥٤٠ ، المنصف ٢٠٦ / ١ ، والدرر ٥٥ / ٢ ،
وخرزانة الادب ٢٠ / ٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٣٠ / ٢ و المجمع ٤ / ٢٦٢ .

ويروى قعيدك، ومثله قوله (١): "عَمْرَكَ اللَّهُ" ، وهو اسم يقوم مقام المصدر وهو التعمير، كأنك قلت: "بتعميرك الله" — والمعنى: البقاء والدوام — يعني أحلف عليك بآفرارك ببقاء الله تعالى: و كذلك: "نَشْدَكَ اللَّهُ" ، يقال: "نَشْدَكَ اللَّهُ" ، كما يقال: "قِعْدَكَ اللَّهُ" ، ويقال: "نَشَدْتُكَ اللَّهُ" ، "وَأَنْشَدْتُكَ اللَّهُ" ، أي: ذَكْرُكَ اللَّهُ ، ويجوز أن يقال: "نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ" وقولهم: "يَمِينُ اللَّهِ" أي ييمين الله، ويقولون: "أَيْمَنُ اللَّهِ" ، وَلَيَمِينُ اللَّهِ ، وَلَيَمِينُكَ" ، فإن حذفت اللام نصيت فقلت: "أَيْمَنُ اللَّهِ" ، وَلَيَمِينُكَ" ، وبحذفون النون فيقولون: "أَيْمُ اللَّهِ" ، وَلَيْمُ اللَّهِ" وقد تمحض المهمزة فيقال: "مِنْ اللَّهِ" ، وَمَنْ اللَّهِ ، وَمِنْ اللَّهِ" وقد يقتصرون على ميم مضمومة فيقولون: "مِ اللَّهِ" ويكسرون الميم فيقولون: "مِ اللَّهِ" وجميع ذلك قسم بمنزلة قولك: "بِاللَّهِ" .

(فصل) :

وحقيقة القسم جملة من الخبر يؤكّد بها جملة أخرى نحو قوله: "حلفت بالله لأنحرجن" فتؤكّد الجملة التي هي: "لأنحرجن" بالتي هي: "حلفت بالله" وكل واحدة منها خبر كما ترى.

ثم إن الجملة التي يقسم / بها يكون من فعل وفاعل كما ذكرنا من قولنا: "حلفت بالله" ومثله: "أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ" ، وَالْيَتُ وَأَشْهِدُ اللَّهَ" وما أشبهه، وقد ذكرنا أنه قد يمحض من الكلام كثيراً . ويكون من مبتدأ وخبر، نحو قوله: "عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَ" ٧٧

(١) ينظر الصحاح (عن) ٢/٧٥٦ .

كذا"" وعهد الله مبتدأ، "وعلي" خبر مقدم عليه ، ومثله قوله: "العمرُكَ لأقومنَ" فـ"العمرُكَ" مرفوع بالابتداء وخبره مخدوف، والتقدير: لـ"العمرُكَ" قسمٌ. ومثله "لأيُّنَ الله لأفعلنَ كذا" المعنى: لأيُّنَ الله يميِّنَ، وقولك: "لأقومنَ" جواب القسم وليس بخبر المبتدأ، ولكن صار طول الكلام جواب القسم عوضاً من خبر المبتدأ، وكذلك القول في "لأيُّنَ الله" ، قال الشاعر:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَا نَشَدُتُهُمْ
نَعَمْ، وَفَرِيقٌ: لَيْمُنُ اللهُ مَا نَدْرِي (١)
كذلك: "وأيُّنَ الله" من هذا القبيل.

(فصل) :

واعلم أن في هذا الباب حروفاً(٢) يقسم بها كما ذكرنا، وقسم ومقسم عليه والمقسم عليه يسمى جواباً للقسم ، فإذا قلت: "حلفت بالله لأنحرجن" كان قوله "حلفت بالله" قسماً ، وقولك "لأنحرجن" مقسماً عليه وجواباً للقسم ، ولا بد في الجواب من أحد الأجناس الخمسة التي هي: "اللام" و"إن" و"لقد" و"قد" وهي للاحبات، و"ما" و"إن" الخفيفة و"لا" و"لن" وكلها للنفي.

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لنصيب، وهو في ديوانه: ٩٤، وفي الأزهية: ٣، والمغني: ١٠١/١، والدرر: ٤/٤، وبلا نسبة في الكتاب: ٥٠٣/٣، ١٤٨/٤، والمقتضب: ٢٢٨/١، ٣٣٠، ٩٠/٢، والجمل: ٧٢، والإنصاف: ٤٠٧، وشرح المفصل: ٣٥/٨، ٩٢/٩، والمعنى: ٣٢٩/٤، ورصف المباني: ١٣٣، والمنصف: ٥٨/١ .

والشاهد فيه: "لَيْمُنُ الله" مرفوع بالابتداء، وخبره مخدوف تقديره: أيُّنَ الله قسمٌ.

(٢) في الأصل "حروف".

أو لها لام التوكيد التي تجلب التون الثقيلة، وهذا أدل الأجناس على تشديدها وتغليظها، مثل قولك: "والله لأفعلنَّ"

والثاني: "إن" المشددة، مثل قولك: "والله إِنْكَ لصانعُ كذا، وبِاللهِ إِنْ أباكَ لقادمُ" .
 الثالث: "لقد وقد" نحو قولك: "والله لقد كان كذا" و "والله قد صنعت كذا"
 والرابع: "ما" و "إن" الخفيفة، وهما بمعنى واحد، مثل قولك: "والله ما فعلت ذلك، والله إن فعلت ذاك".

والخامس: "لا" و "لن" ، نحو: "والله لا أخرجُ، والله لن يصلوا إليك / .

٤٧٨
 لا يخلو(١) قسم من أحد هذه(٢) ظاهراً أو مضمراً وهي تسمى المقاسم... (٣).
 فاما "ما" فنحو قوله: ﴿وَالنَّجْمٌ إِذَا هَوَى مَا﴾ (٤) وقال: ﴿وَالضُّحَىٰ مَا﴾ (٥) ﴿مَا﴾ (٦)
 وقال: (٧)

لَعَمْرُكَ مَا الْمَعِيشَةُ... (٨)

(١) في الأصل "يخلوا".

(٢) أي الاجناس الخمسة.

(٣) كلام في الأصل لم أستطع قراءته .

(٤) سورة النجم الآية ٢، ١.

(٥) سورة الضحى الآية ١.

(٦) سورة الضحى الآية ٢.

(٧) بعض بيت بجهول لم أجده فيما اطلعت عليه من الكتب.

(٨) كلام غير واضح في الأصل ولم اتبينه.

وَأَمَا إِنْ قَوْلَهُ^(١): {الْعَمْرُكَ إِنَّهُمْ^(٢)}، {وَالْفَجْرِ^(٣)}، {إِنَّ رَبَّكَ^(٤)}،
 {وَاللَّيْلِ إِذَا^(٥)}، {إِنَّ سَعِينَكُمْ^(٦)}، قال:

لَعَمْرُكَ إِنَّ الْمَوْتَ^(٧)

وَأَمَا اللام {فَوْرَبِكَ لَنَحْسِنَنَّهُمْ^(٨)}.

[وَأَمَا لَقَدْ فَنَحُوا^(٩)] {وَالْتَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ^(١٠)} {لَقَدْ^(١٠)} ، وقال ابن الطفيلي:
 لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَى بَهَيْنِ لَقَدْ شَانَ حُرَّ الْوَاجِهِ طَعْنَةً مُسْهِرِ^(١١)

(١) هكذا في الأصل حيث حذف الفاء من جواب "أما" وهو عنده كثير.

(٢) سورة الحجر الآية ٧٢.

(٣) سورة الفجر الآية ١.

(٤) سورة الفجر الآية ٤.

(٥) سورة الليل الآية ١.

(٦) سورة الليل الآية ٤.

(٧) جزء من صدر بيت من بحر الطويل لطرفه بن العبد ونصه:

لَعَمْرُكَ إِنَّ الْمَوْتَ مَا أَخْطَأَ الْفَتَى لِكَالْطُولِ الْمَرْعَى وَنِيَاهُ بِالْيَدِ

والبيت في معلقته ينظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٢٠١، وشرح القصائد العشر

للثبيزي ١١٨، وشرح القصائد التسع المعلقات للتحاس ٢١١/١ وشرح المعلقات السبع للزوزنبي ١١٧.

(٨) سورة مرريم الآية ٦٨.

(٩) ماين العقوفين زيادة لا بد منها.

(١٠) سورة التين الآية ٤.

(١١) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوانه ٦٤، والمفضليات ٧١٠.

وأما "إن" الخفيفة فقوله: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا﴾^(١)، ﴿وَالسَّمَاءُ وَالطَّارِقُ﴾^(٢)، ﴿إِنْ كُلُّ﴾^(٣)، قال:

تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَكُمْ عَبِيدًا لَا حَجَرًا كُنَّا وَلَا حَدِيدًا^(٤)

أي: ما كنا .

وأما "لا" فقوله: ﴿لَا يَعْثُرُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾^(٥). وقوله: ﴿وَالشَّمْسُ
وَضُحَاهَا﴾^(٦) جواب القسم قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾^(٧) أي: لقد أفلح.

فإن أخليت الجواب من هذا كله لم يجز، لو قلت "والله زيد منطلق" أو "والله يخرج
زيد" لم يستقيم، وأما قوله: ﴿تَاللَّهُ تَقْتُلُ تَذَكُّرُ يُوسُفَ﴾^(٨) فلا يدل على خلاف ما
أسسنا؟ وذلك ان "لا" قد تمحض وهي مراده، وتقدير الآية: تالله لا تقتلو، أو ما تفتلو تذكر
يوسف، قال امرؤ القيس:

(١) سورة الشعرا الآية ٩٧.

(٢) سورة الطارق الآية ١.

(٣) سورة الطارق الآية ٤.

(٤) البيت من مشطور السريع ولم أقف على نسبته فيما اطلعت عليه من المصادر والمراتع. الشاهد (تالله إن)

(٥) سورة النحل الآية ٣٨. وهي من قوله تعالى ﴿رَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ حَدْ أَيَّانَهُمْ لَا يَعْثُرُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾.

(٦) سورة الشمس الآية ١.

(٧) سورة الشمس الآية ٩.

(٨) سورة يوسف الآية ٨٥.

فَقَالَتْ: يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطْعُوا رَأْسِي لَدِيلِكِ وَأَوْصَالِي (١)
أي: لا أبرح، فحرف النفي مقدر، وإنما معنى ما ذكرنا أن تخسي في جواب القسم
بفعل مثبت ثم تعرية من "اللام" ومن "إن" نحو قوله: "والله أخرج" وأنت تريده: إثبات
الخروج .

وَكَوْلُ الْآخِرِ :

آلیت أَتَقْفُ مِنْهُمْ ذَا لَحِيَةٍ أَبَدًا فَتَنَظُرٌ عَيْنَهُ فِي مَالِيَا(٤)

أي: لا أثقف.

وإذا وقع القسم في حشو الكلام كان لغوا ، ومعنى اللغو: أنه لا يقتضي في الجملة المقسم عليها أن يكون فيها أحد هذه الحروف التي ذكرناها، بل يجوز أن تخلو منها كلها، ومثاله قوله: "زيد والله خارج، وعمرو والله دخل" وما أشبه ذلك.

(١) البيت من بحر الطويل، ديوانه ١٢٥، والكتاب ٣/٤٠، والجمل ٧٣، وشرح المفصل ٧/١١٠، وشرح التصريح ١/١٨٥، والصدر ٢/٤٣، والخصائص ٢/٢٨٤، والأمثال الشجعية ١/٣٦٩، والمقاصد النحوية ٢/١٣، وعزارة الأدب ١٠/٤٣، وبلا نسبة في المقتصب ٢/٣٢٦، وشرح المفصل ٩/٤٠، والمغني ٦٣٧، والمجمع ٤/٢٣٣، وشرح الأشموني ١/٢٢٨. ورواية الديوان "فقلت يمين".

(٢) هكذا في الأصل، والأولى: فكثير.

(٣) جزء من شطر البيت السابق، وقد مر قريباً في أعلى الصفحة .

(٤) البيت من بحر الكامل، ولم أقف على نسبة فيما اطلعت عليه من المظان وغيرها من المصادر والمراجـم.

(الباب الخامس)

(في ذكر الإضافة)

والإضافة في الكلام على ضربين : أحدهما :ضم اسم إلى اسم هو غيره . يعني اللام .
والآخر : ضم اسم إلى اسم هو بعضه . يعني "من" .

الأول منها نحو : "هذا غلام زيد ، وهذه دار عمرو" أي : غلام لزيد ، دار لعمرو .
والثاني : نحو قوله : "هذا ثوب خز" ، فـ"الثوب" بعض الخز ، أي : ثوب من خز ،
وـ"باب ساج" أي : باب من ساج (١) .

والذي يفصل إحدى الإضافتين من الأخرى أن الإضافة إذا كانت . يعني "من" وقع
اسم المضاف على المضاف إليه ، وإذا كانت . يعني "اللام" لم تقع (٢) اسم المضاف على
المضاف إليه ، تفسيره : أنت إذا قلت : "خاتم فضة" وـ"باب ساج" استقام أن تقول في
ـ"الخاتم" إنه "فضة" ، وفيـ"الباب" إنه ساج ، وإذا قلت : "غلام زيد" كان محلاً أن تقول
فيـ"الغلام" إنه زيد ؛ لأنهما شخصان أحدهما غير الآخر .

وقد / تكون الإضافة . يعني "من" ، ثم لا يجري هذا الحكم فيها ، وذلك إذا كانت
ـ"من" . يعني التبعيض ، كقولك : "صغار القوم وكبارهم" يعني : الصغار منهم والكبار ، ثم
لا يقع اسم القوم على الصغار والكبار ، وكذلك : "رأيت سادة القوم" فيكون
المعنى : السادة من القوم ، ثم لا يصح أن يقال : "السادة" تعم "ال القوم" كما يقال فيـ"
ـ"الخاتم" إنه فضة" ، وذلك أن الجملة (٣) لا تكون البعض كما أن الصورة المصوحة من الفضة

(١) لم يذكر المؤلف الإضافة التي . يعني (في) كقوله تعالى ﴿بِلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ .

(٢) هكذا في الأصل والأول أن يكون بالباء .

(٣) أي جملة القوم .

فضة، فإذا هم إنما جعلوا هذا الحكم فيها إذا كان "من" المقدر معناها في الإضافة: للتبيين دون التبعيض.

إذا أضفت اسمًا إلى اسم جرى الأول بما يصيبه من الإعراب، وخفضت الثاني، إلا أن يكون الثاني اسمًا لا ينصرف فلا يقبل الخفض^(١) ..

واعلم أن المضاف – وهو الاسم الأول – قد يكتسي من المضاف إليه – وهو الاسم الثاني – كثيراً من أحكامه، من التعريف والاستفهام، ومعنى العموم ، وغيرها إذا كانت الإضافة حقيقة .

والإضافة على ضربين : حقيقة وغير حقيقة.

غير الحقيقة: هي التي يقدر فيها الانفصال، و كان المضاف فيها اسم فعل^(٢)، و تحد المضاف إليه فيها منصوباً في التقدير بالمضاف، أو مرفوعاً به، وذلك قوله: "هذا رجل ضارب زيد" أي: ضارب زيداً، وهذارجل حسن الوجه" المعنى: حسن وجهه، وكذلك ما أشبهها.

والحقيقة : هي التي لا يقدر فيها الانفصال ، ويكون المضاف شخصاً من الأشخاص نحو: "غلام زيد" ، فليس للمضاف إليه – الذي هو "زيد" هنا – أصل في الرفع أو النصب، تقدره كما قدرته في "ضارب زيد" و "حسن الوجه" ومعنى قولنا "يكتسي المضاف من المضاف إليه التعريف": أنك إذا قلت: "جاءني غلام" فيكون نكرة لا يختص بغلام دون غلام، فإذا قلت: "غلام زيد" صار معرفة واختص بوحد بعينه تضع اليد عليه.

(١) أي: الكسرة وذلك نحو: هذا غلام أحمد .

(٢) هكذا في الأصل والمراد اسم فاعل .

/ واعلم أن من الأسماء أسماء مبهمة يمتنع دخول التعريف فيها لإبهامها، فهي لذلك تخرج عن حكم اكتساه المضاف إليه التعريف من المضاف ، وهي: غير، وبه، ومثل، فأنت تجد هذه الأشياء مضافة إلى معرفة ، ثم لا تجدها قد اكتسبت منه التعريف، تقول: "مررت بـ رجلٍ مثلكَ وـ شبهكِ وـ غيرك" ، فتجدهن نكرات كما ترى، بدلالة أنك قد أجريتُهن صفاتٍ على النكرة، ومن شرط الصفة أن تكون وفق الموصوف في التعريف والتنكير.

(فصل):

والإضافة تقتضي حذف التنوين ونون الجمع والثنية من المضاف، وحر المضاف إليه، أما حذف التنوين فقولك: "غلام زيد". وحذف النون نحو "غلاما زيد" و "مسلمو^(١) بكرو بنو عبد الله" و "هذه خمسوك وعشرون، وخمسين وعشرين"^(٢) في إضافة الخمسين والعشرين. فلا يجوز إضافة اسم إلى اسم وهو منون أو فيه نون الثنوية والجمع ^{الستة}^(٣).

أما جر المضاف إلية فهو لازم إلا في موضعين:
أحدهما: أن يكون غير منصرف، كقولك: "غلام عمر" ونحوها، كما سيأتي تفصيله
في بابه إن شاء الله.

والثاني: أن يكون اسمًا مضمرًا^(٤) ولا يتمكن منه الإعراب، مثل قوله : "دارُ هذا" وثوب ذاك، وفرس الذي خرج" ، ومثل قوله: "داري ، وثوبني" ، وهذه الأسماء المضمرة

(١) في الأصل، "مسلموا"

(٢) في حالتي النصب والجمر .

(٣) هكذا في الأصل والمقصود: نون التثنية ونون الجمع.

(٤) هكذا يسمى المؤلف المبنيات مضمرات، بدليل أنه يطلقها هنا على اسم الاشارة واسم الموصول ثم يأتي بعد ذلك بالأسماء المضمرة ويتضمنها بضمائر الاتصال.

التي يضاف اليها الأسماء الظاهرة إنما تقع في أربعة أحرف: الياء، والنون والكاف، والهاء، نحو قوله: "داري، ودارنا، ودارك، وداره"، فإذا لم يعرض للاسم المضاف إليه أحد هذين العرضين كان مخفوضاً.

أما حذف التنوين فمثلك قوله: "دارٌ محمدٌ"، فلا يجوز أن ينون اسم الدار ويضاف، وكذلك في الإضافة التي ليست حقيقة وكان اسم المضاف اسم فاعل، نحو: "ضارب محمد، وقاتل مسعود"، فلا يجوز أن تقول: "هذا ضارب محمد"، بالتنوين وأنت تريد الإضافة، فاما إن أردت أن يجعله فاعلاً نونته، فقلت: "هذا ضاربٌ محمدًا" وهذا النوع من الفاعل يعمل عمل الفعل، فيرتفع بها (١) الاسم وينتصب كما يكون ذلك بالفعل، تقول في "هذا رجل قائم أبوه" ، وهذا ضارب أبوه عمراً فتعمل "قائماً" و "ضارباً" عمل "يقوم" ، ويضرب" ، / ويكون ما يرتفع به وينتصب في حكم ما يرتفع بالفعل وينتصب. فـ "أبوه" في قوله: "زيد ضارب أبوه عمراً" فاعل، و "عمراً" مفعول كما يكون إذا قلت: "يضرب أبوه عمراً".

ويضاف اسم الفاعل في اللفظ إلى المفعول ، ويكون المعنى على أن لا إضافة، وذلك قوله: "هذا رجل ضارب زيد" المعنى: ضارب زيداً، ولكنك حذفت التنوين وأضفته وجّررت المفعول به لفظاً لا معنى ، وقدرت الانفصال كما مضى في صدر الباب.
فإن ثنيت أو جمعت قلت : "هذان ضارباً زيد ، وهو لاء ضاربٍ زيد" ، كما ذكرنا أن التنوين الزائد لا تثبت مع الإضافة في اسم الاثنين والجمع ، كما أن نون التنوين لا

(١) هكذا في الأصل والأولى أن يقول "فيرتفع به الاسم".

تثبت مع الإضافة في الاسم المصنّف^(١) في قولك: "دار زيد".

وقد يقع في هذا الباب اشتباه في معرفة الموضع التي ثبتت فيها نون التثنية والجمع ، والموضع [التي] (٢) تسقطان فيها بسبب الإضافة ، وإنما محنة ذلك أن ترد حكم التثنية والجمع إلى حكم الواحد، فإذا وجدت نون التثنين واقعة في الاسم المفرد فأوقع في التثنية والجمع النون ، وإذا لم تجدها واقعة في الاسم المفرد فاحذف نون التثنية والجمع ، مثاله أنك تقول في الاسم المفرد : "هذا موصلٌ كتابي إليك" بالثنين ، ت يريد أن يجعله فاعلاً ، أي: إنه سيوصله ، فتقول عند التثنية : "هذان موصلان كتابي إليك" أي : إنهم سيفعلان ، فثبتت النون ، وكذلك في الجماعة: "هؤلاء موصلون كتابي إليك" ، وإذا قلت في الواحد: "فلان موصلٌ كتابي إليك" بغير تنوين – ت يريد أن يجعله كالنعت (٣) له وإنما هو يعني الماضي بخلاف التثنين – فإن المنون يكون يعني: فعل، ويكون المراد منه الحال والاستقبال ، كما يكون المراد من "تفعل" كذلك أيضاً ، نحو: "زيد ضارب عمراً الآن أو غداً" وإذا كان يعني الماضي فلا يعمل عمل الفعل، فلا يقال : "زيد ضارب عمراً أمس" بل ينبغي أن يقال "هذا ضاربٌ عمرو أمس" وتكون الإضافة حينئذ حقيقة ، لا يقدر فيها الانفصال ، بمعنى أنها إذا قلت : "هذا صاحبٌ زيدٌ / وخصمه عمرو" وما أشبهه .

(١) يقصد "الاسم المنصرف".

(٢) إضافة يستقيم بها التصرّف.

(٣) يريد من النعم هنا الاخبار عن ماضٍ.

وَمَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْقَسْمَيْنِ أَنْكَ إِذَا جَعَلْتَ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْبَابِ فَعْلًا وَنُونَتَهُ، قَامَ بِذَاتِهِ مُسْتَغْنِيَا عَنِ الْغَيْرِ، مُثْلِ قَوْلِكَ: "فَلَانْ مُوصَلْ كَتَابِي" ، فَإِنَّهُ كَلَامٌ تَامٌ ، وَإِذَا جَعَلْتَهُ نُونًا لَمْ يَتِمِ الْكَلَامُ ، لَأَنَّكَ إِذَا قَلْتَ: "فَلَانْ مُوصَلْ كَتَابِي" وَجَعَلْتَ الْإِيْصَالَ نُونًا لَفَلَانَ احْتَاجَ الْكَلَامَ إِلَى جَوابٍ ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ التَّشْيِةِ وَالْجَمْعِ، فَافْهَمْ .

(فصل):

وَمِنْ شَرَائِطِ الإِضَافَةِ حَذْفُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الإِضَافَةِ وَبَيْنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ إِذَا كَانَتِ الإِضَافَةُ حَقِيقِيَّةً، فَلَا يَقُولُ: "هَذَا الْغَلامُ زَيْدٌ، وَهَذَا الدَّارُ عَمْرُو" وَهَذَا فَاسِدٌ، لَأَنَّ تَعْرِيفَكَ لَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يَعْنِي عَنْ تَعْرِيفِهِ بِالْإِضَافَةِ ، فَلَا يَجْتَمِعُ فِي الْأَسْمَاءِ سَبْبًا تَعْرِيفُ أَبْدًا .

فَإِنْ كَانَتِ الإِضَافَةُ غَيْرَ حَقِيقِيَّةً جَازَ حِينَئِذٍ أَنْ تَجْمِعَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مَعَهَا، كَقَوْلِكَ: "مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْحَسْنِ وَجَهَهُ" قَدْ أَدْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى "حَسْنٍ" ثُمَّ أَضَافْتَهُ إِلَى "الْوَجْهِ" كَمَا تَرَى، فَجَمِعْتَ فِيهِ الْأَمْرَيْنِ، وَجَازَ ذَلِكَ مِنْ حِيثِ إِنَّ الإِضَافَةَ إِذَا كَانَتِ غَيْرَ حَقِيقِيَّةً كَانَتِ اضَافَتُهُ فِي الْلَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى ، وَإِضَافَةُ الْلَّفْظِ كَلَا إِضَافَةً، فَصَرَّتْ كَأَنَّكَ تَقُولُ: "مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْحَسْنِ وَجَهَهُ" فَلَمْ تَضُفْ، وَكَذَلِكَ / تَقُولُ: "زَيْدُ الْحَسْنِ الْوَجْهِ" ، وَهَذَا النَّوْعُ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا وَقَعَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَ إِلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَعَلَيْهِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْاِنْفَصَالِ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ - وَهُوَ مُفَرِّدٌ^(١) - لَمْ يَجُزْ إِضَافَتُهُ، فَلَا تَقُولُ: "هَذَا الضَّارِبُ زَيْدٌ" بِالْجَرِّ ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ: "هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا" ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ - وَقَدْ ثَبَّتَ أَوْ جَمِعَتْ - جَازَ حِينَئِذٍ أَنْ تَضِيفَ فَتَجَرِّ، وَأَنْ لَا تَضِيفَ فَتَنْصُبَ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَدْخُلِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، تَقُولُ: "هَذَا الضَّارِبُ بِزَيْدٍ، وَهُؤُلَاءِ الضَّارِبُو^(٢) زَيْدٌ" ، حَذَفْتَ النُّونَ مِنْ

(١) أي: غير مثنى ولا جموع.

(٢) في الأصل: " الضاربو".

الضاربان والضاربون فأضفت ، والإضافة في تقدير الانفصال ، أي: الضاربان زيداً ، والضاربون عمراً ، وعلى ذلك قوله: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلُوة﴾^(١) . وإن شئت قلت : " هذان الضاربان زيداً ، وهؤلاء الضاربون عمراً " أثبت النون ونصبت ، فإذا قلت : " الضاربوا والضاربوك ، والضارباء والضاربوه " كان الكاف والهاء في موضع حرف ، وإذا قلت : " الضاربتك زيد " ، والضاربة عمرو ، والضاربي بكر^٢ " كان الموضع في جميع ذلك نصباً لم عرفتك من أنه لا يجوز مع الألف واللام إضافة إذا كان اسم الفاعل مفرداً غير مثنى ولا مجموع ، والأصل في هذا أن هذه الإضافة لا تكون حتى يكون في الاسم^(٢) نون أو تنوين ، فحذف لفظاً فيضاف ، فاما إذا كان الاسم بحيث لا يتصور أن يكون فيه تنوين فلا يجوز إضافته ، وإنما لم يجز إضافة اسم الفاعل إذا لم يكن فيه نون ولا تنوين لفظاً ولا تقديرأ ، من أجل أنهم جعلوا كل واحد من المضاف والمضاف إليه شيئاً يدل على إرادة الإضافة فيه ، فجعلوا حذف التنوين والنون دليلاً على كون الاسم مضافاً ، والحرر دليلاً على كونه مضافاً إليه .

(فصل) :

قد ذكرنا أنك إذا أضفت اسم الفاعل وقلت : " ضارب زيد " كان معناه نسبة الفعل^(٣) إليه ، وجعله نعتاً له ، وأنه قد ضربه ، ومضى ذلك منه ، وجملة القول أنه مع التنوين معناه الحال والاستقبال كلاهما ، ومنه الخلاف في قوله: ﴿كَاشِفَاتُ ضُرُّه﴾^(٤) و﴿مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِه﴾^(٤) .

(١) سورة الحج الآية ٣٥ .

(٢) في الأصل " في الاسم " .

(٣) أي: فعل الضرب بنظر ص ٣٨٥ .

(٤) سورة الزمر الآية ٣٨، قرأ أبو عمرو والكسائي (كاشفات ضرها) بالتنوين وقرأ الآخرون بدون تنوين، ينظر

وأما قوله تعالى: ﴿كَذَّحَا فَمُلَاقِيهِ﴾^(١) فهذا في اللفظ مضاد ، وهو في تقدير الانفصال ، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَهُوَ لَا يَقِيْهِ﴾^(٢) تقديره الانفصال ، أي: سيلقيه وسילقاء ، وكذلك الإضافة في الجمع والثنية دليل المضي ، وأيات النون دليل الحال والاستقبال ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنْزَلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرَبَةِ رِجْزًا﴾^(٣) أي: ستنزل ، وقوله: ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾^(٤) يجوز حملها على الإضافة الحقيقة فيدل على المضي ، ويجوز تقدير الانفصال فيه ، فيصلح للحال والاستقبال ، غير أن المضي والاتصال أغلب.

ومن هذه القاعدة قوله: ﴿إِنَّا مُنْجِوْكَ﴾^(٥) و ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالْغَيْرِ أَمْرَهُ﴾^(٦) ، و ﴿مُؤْهِنُ كَيْدِهِ﴾^(٧) ، فمن أراد الماضي بهذه الآيات كان اسم الفاعل معرفة ، ومن أراد المستقبل كان اسم الفاعل نكرة ، وإن كان مضادا إلى معرفة ، لأنك تريده بالمتصل المنفصل ومن المنفصل قوله:

= السبعة ٥٦٢ ، والكشف ٢٣٩ ، والتيسير ١٩٠ ، وغيث النفع ٢٨٩ ، والنشر ٣٦٣ / ٢ ، والجامع لاحكام القرآن ١٥/٢٥٩ ، والبحر ٧/٤٣٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٠ / ٢ ، والمحجة في القراءات السبع ٣١ ومحجة القراءات ٦٢٣ .

(١) سورة الانشقاق الآية ٦ .

(٢) سورة القصص الآية ٦١ ، وهي من قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَا وَعْدًا حَسِنًا فَهُوَ لَقِيْهِ كَمَنْ مَتَعَنَّهُ مَتَعَنَّ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾

(٣) سورة العنكبوت الآية ٣٤ .

(٤) سورة القمر الآية ٢٧ .

(٥) سورة العنكبوت الآية ٣٣ .

(٦) سورة الطلاق الآية ٣ .

(٧) سورة الانفال الآية ١٨ .

﴿هَدِيًّا بِالْغَمْبُونَ﴾^(١) ، و﴿عَارِضٌ مُمْطَرُنَا﴾^(٢) أراد بالمتصل المنفصل ، لأن معناه الاستقبال بلا شبهة ، وكذلك ﴿مَرْسِلُ النَّاقَةِ﴾^(٣) و﴿مُنْجُوكَ﴾^(٤) ، معناه الفصل على الظاهر ، والثنين مراد منوي فيما يستقبل فافهم .

وقوله تعالى : ﴿مُلَاقُوا رَبِّهِم﴾^(٥) متصل ومعناه الانفصال ، لأنه فيما يستقبل ، أي : ملائقون ربهم . ويجوز حذف النون على تقدير إثباتها وإن كان للاستقبال كقوله : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٦) و﴿إِنَّا كَانَ شَفُوْعَ الْعَذَابِ﴾^(٧) .

ثم قال نحاة البصرة : "أسقطت النون من ﴿مُلَاقُوا رَبِّهِم﴾^(٨) وما أشبهه استثقالا وهي مرادة"^(٩) ، وقال نحاة الكوفة : "يجوز الإضافة في ﴿مُلَاقُوا رَبِّهِم﴾^(١٠) .

قلت : ولعل السبب فيه أنه مما يستيقن وجوده ، وقد ذكرنا قبل أن أخبار الله تعالى يجوز أن تكون في المستقبل بلفظ الماضي ، كقوله تعالى : ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾^(١١) و﴿أَزْفَتِ الْآزِفَةَ﴾^(١٢) وما أشبهها ، والله أعلم .

(١) سورة المائدة الآية ٩٥ .

(٢) سورة الأحقاف الآية ٢٤ .

(٣) سبق ذكرها قريبا وهي من سورة القمر الآية ٢٧ .

(٤) سبق ذكرها قريبا وهي من سورة العنكبوت الآية ٣٣ .

(٥) سورة البقرة ٤٦ ، وسورة هود ٢٩ .

(٦) سورة آل عمران ١٨٥ ، وسورة الانبياء ٣٥ ، وسورة العنكبوت الآية ٥٧ .

(٧) سورة الدخان الآية ١٥ .

(٨) سبق ذكرها قريبا وهي الآية ٤٦ من سورة البقرة ، والآية ٢٩ من سورة هود .

(٩) ينظر الكتاب ١٦٦/١ ، ومعاني القرآن للانخفش ١/٢٥٤ ، وإعراب القرآن للنجاشي ١/٢٢١ .

(١٠) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٠/٤٢٠ .

(١١) سورة النحل الآية ١ .

(١٢) سورة النجم الآية ٥٧ .

الباب [السادس]^(١)

في الإِمَالَة

وَهُذَا كَانَ حَقَّهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْقَسْمِ الْأَخِيرِ ، لَانَ التَّصْرِيفَ فِيهِ لَيْسَ بِتَصْرِيفٍ فِي تَغْيِيرِ الْإِعْرَابِ^(٢) / ، وَلَكِنَ التَّصْرِيفَ فِيهِ مِنَ التَّرَابِعِ ، غَيْرَ أَنِّي أُورِدَتُهُ فِي هَذَا الْقَسْمِ
لِأَنَّهُ: تَرَكَ التَّفْحِيمَ فَهُوَ إِذَا نَوْعَ مِنَ الْكَسْرِ ، وَمُجَانِسٌ لَهُذَا الْقَسْمِ ، وَقَدْ أَشْبَعْتُ ذَكْرَهُ
فِي الْأَدْوَاتِ^(٣) فَاطَّلَبَ مِنْهُ إِنْ أَرْدَتَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي الْأَصْلِ "السَّابِعُ" وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْمُؤْلِفُ فِي الْفَهْرَسِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي بَدَائِيَّةِ الْكِتَابِ.

(٢) حِرْفَا الْأَلْفِ وَالْبَاءِ مُكَرَّرٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) أَحَدُ كُتُبِهِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا فِي الْمُقدَّمةِ .

القسم الخامس

في بيان ما يتبع الاسم في إعرابه

ومعنى تبعيته : أنه اسم الجر أو ارتفع أو انتصب من أجل أنه في معنى الأول ، وتابع له في المعنى ، وتفسيره أنك تقول: " جاءني رجل شريف "، ورأيت رجلاً شريفاً، ومررت برجلٍ شريفٍ^(١) ، فتجد "شريفاً" قد دخله الجر والنصب والرفع لأن العامل دخل عليه وكان هو المقصود به ، بل لأنه صفة لما دخله العامل وكان هو المقصود به ، وجملة الامر أن الإعراب وجب له من أجل غيره .

ثم إن التوابع خمسة أشياء : وصفٌ، وتوكييدٌ، وبدلٌ، وعطفٌ بيانٌ، وعطفٌ بحرفٍ ، فأربعةٌ من هذه تتبع الأول بلا توسط حرفٍ ، وواحد منها يتبع الاسم بتوسط حرفٍ ، وهو العطف المسمى نسقاً .

(١) في الأصل "شريف" .

الباب الأول

في ذكر الوصف

اعلم أن الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحليلا له وتخصيصا^(١) له مثل اسمه ، بذكر معنى في الموصوف ، أو في شيء من سبيه . وذلك المعنى على خمسة أقسام : أحدها : أن يكون حلية ، كـ"الأسود ، والأزرق ، والطويل والقصير" . والثاني : أن يكون فعلـا^(٢) ، كـ"القائم ، والقاعد ، والقاتل" وما شبهه . والثالث : أن يكون غريرة ، كـ"الكريم ، والفطن ، واللبيب ، والعاقل" . والرابع : أن يكون نسبا ، كـ"الهاشمي ، والبصري" . والخامس : الوصف بـ"ذو" ، نحو: "جاءني رجل ذو مال ، ورأيت رجلاً ذا مال ، ومررت برجل ذي مال" ، ومالم يكن من هذه الأقسام الخمسة لم يصلح أن يكون صفة تتبع ما قبلها في الرفع والنصب والجر ، وإن جاء شيء من غير ذلك صفة فعلى تأويل ، كقولهم: "مررت برجل أسد شدة، على معنى أنني مررت برجلٍ / شبيه بالأسد ، أو برجلٍ مثل الأسد ، ولو لا ذلك لم يستقم".

واعلم أن شرط الصفة أن يكون وفقاً للموصوف ، في التعريف والتذكير ، والتأنيث والتذكير ، والجمع والأفراد ، فتوصف المعرفة بالمعرفة ، والنكرة بالنكرة ، ولا توصف معرفة بنكرة ، ولا نكرة بمعرفة ، ولا جمع بوحد ، ولا واحد بجمع ، هذا بشرط أن تكون الصفة فعلاً للموصوف ، لا أن يكون فعلاً لما هو من سبيه ، كقولك: "مررت برجلٍ كريمٍ أبوه" فإن الصفة إذا كانت كذلك فإنها تتبع الموصوف في التعريف والتذكير ، ولا تتبع في التأنيث والتذكير والتشبيه والجمع كما بيان ذلك في "باب الصفة المقدمة"^(٣).

(١) كلمة مضروبة في الأصل ويظهر أنها "من".

(٢) يقصد الحديث المتعدد وقد أشار إليه مسبقاً ينظر ص ١٥٨.

(٣) ينظر ص ١٧٩ وما بعدها ..

يبين لك ذلك قوله تعالى: **﴿هُمْ هَذِهِ الْقَرِيمَةُ الظَّالِمُمْ أَهْلُهَا﴾** (١) .

والأسماء المضمرة لا توصف ، لأنها إذا أضمرت فقد عرفت فلم تحتاج إلى الوصف ، لذلك تقول في النكرة : " جاءني رجل عاقل " ، ورأيت رجلاً عاقلاً ، ومررت بـ رجل عاقل " ، وتقول في المعرفة: " هذا زيد العاقل " ، ورأيت زيداً العاقل ، ومررت بـ زيد العاقل " ، ونعت المعرفة بالألف واللام كما ترى ، ونعت النكرة بغير الألف واللام ، وتقول: " مررت بـ زيد الكريـم أبوه " ، ولو قلت: " مررت بـ زيد ظريفـي " على الوصف لم يجز ، لأن المعرفة لا توصف بالنكرة .

فإن قلت: " مررت بـ زيد ظريفـاً " من غير ألف ولا م نصيـته على القطع (٢) ، نحو: " هذا محمد عاقلاً " ، و **﴿وَهُوَ الَّذِي نَاصِبَاهُ﴾** (٣) و **﴿وَهُدَىٰ بَعْلَىٰ شَيْخَاهُ﴾** (٤) و **﴿وَهُدَىٰ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾** (٥) ، نصب الكل بنزع الألف واللام .

وإن قدمت نعتـ النكرة على المـنـعـوتـ نـصـيـتهـ بـكـلـ حـالـ نحو: " عندـيـ ظـرـيفـاًـ غـلامـ " ، وـ: " لـسـلـمـيـ مـوـحـشـاًـ طـلـلـ " (٦)

والتقدير: عندـيـ غـلامـ ظـرـيفـ " ، فـلـمـ قـدـمـتـ النـعـوتـ عـلـىـ المـنـعـوتـ نـصـيـتهـ عـلـىـ (٧)ـ الـحـالـ فيـ قولـ البـصـرـيـنـ (٨) ، وـعـلـىـ الـخـلـافـ فيـ قولـ الـكـوـفـيـنـ (٩) ، وـعـلـىـ ذـلـكـ قـولـهـ: **﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَد﴾** (١٠) ، قـيلـ " أـحـدـ " اـسـمـ كـانـ ، وـ" لـهـ " خـبـرـ كـانـ ، وـانتـصـبـ " كـفـواـ " لـأـنـهـ / نـعـتـ نـكـرـةـ مـتـقـدـمـةـ ، وـتـقـدـيرـ الـآـيـةـ عـلـىـ هـذـاـ: " لـمـ يـكـنـ أـحـدـ لـهـ كـفـواـ " ، وـأـنـشـدـ:

(١) سورة النساء الآية ٧٥ ، والشاهد قوله: **﴿الظَّالِمُمْ﴾** ولم يقل: الظالمـةـ؛ لأنـهـ لا يـتـبعـ ما قبلـهـ فيـ التـائـيـثـ ، وإنـما يـتـبعـ ما بـعـدـهـ .

(٢) أيـ علىـ الـخـالـ ، وقدـ تـكـلـمـتـ عـلـيـهـ فيـ مـبـحـثـ الـمـصـطـلـحـاتـ صـ ٦٠ .

(٣) سورة النحل الآية ٥٢ .

(٤) سورة هود الآية ٧٢ .

(٥) سورة الاعراف الآية ٧٣ ، وسورة هود الآية ٦٤ .

(٦) هذا صدر بـيتـ منـ بـحـزـوـءـ الـوـافـرـ ، وـعـجـزـهـ: (يلوحـ كـأنـهـ خـللـ) وهوـ لـكـثـيرـ عـزـةـ فيـ دـيـرـانـهـ ٥٠٦ ، وـالـكتـابـ ١٢٣/٢ (هـارـونـ) ، وـالـمـقـاصـدـ التـحـوـرـيـةـ ١٦٢/٣ ، وـشـرـحـ التـصـرـيـحـ ٣٧٥/١ ، وـالـخـزانـةـ ٢١١/٣ ، وـهـوـ بلاـ نسبةـ فيـ معـانـيـ الـقـرـاءـ ١٦٧/١ ، وـالـخـصـائـصـ ٤٩٢/٢ ، وـشـرـحـ شـنـورـ الـنـهـبـ ٣٢ ، وـالـصـحـاحـ ١٠٢٥/٣ ، وـبـيـروـيـ: " لمـةـ " وـ" لـعـزـةـ " بـدـلـ " لـسـلـمـيـ " . الشـاهـدـ (موـحـشـاًـ) نـصـبـ عـلـىـ الـحـالـ لـمـاـ قـدـمـتـ الصـفـةـ .

(٧) كـلـمـةـ " عـلـىـ " مـكـرـرـةـ فيـ الأـصـلـ .

(٨) يـنـظـرـ الـكتـابـ ١/٤٥ ، ٥٥ ، وـالـجـمـلـ لـلـزـجاجـيـ ١٥ ، وـإـعـرـابـ الـقـرـآنـ لـلـتـحـاسـ ٥/٣٢١ ، وـالـبـحـرـ ٨/٥٢٨ .

(٩) يـنـظـرـ معـانـيـ الـقـرـآنـ لـلـفـرـاءـ ٣/٢٩٩ .

(١٠) سورة الـاخـلـاصـ الآـيـةـ ٤ .

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي يَبْنَا لَوْ نَظَرْتُهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَخِبِي الْعَيْنَ تُخْبِرُ^(١)
 وقيل : ارتفع "أحد" لأنه اسم كان و "كفوا" انتصب لأنه خبر كان^(٢) . وقد ذكرنا
 فصل تقديم النعت على المنعوت في "باب الحال"^(٣) .

(فصل) :

وقولنا ينبغي أن يكون الصفة وفق الموصوف في التأنيث والتذكير^(٤) لستنا نريد بذلك
 الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث - كـ"فعيل" بمعنى "مفعول" وأمثاله ، تقول: "
 رجل قتيل ، وامرأة قتيل" - وإنما أردنا الذي عليه أكثر الكلام ، وأردنا أنه لا يجوز لك
 أن تذكر صفة قد أجريتها على مؤنث بغير علامة التأنيث مع أنها مما يدخله علامة
 التأنيث ، نحو أن تقول: "مررت بأمرأة قائم" فـ"ذَكَرَ" قائمًا مع أنهم قد وضعوه على أن
 يدخلوا عليه التاء إذا أرادوا به المؤنث ، فاعرفه إن شاء الله .

(فصل) :

وقد يوجد في بعض الموضع الألفاظ شبيهة بالمعارف ، توصف بها التكرارات وليس على
 ظاهرها ، نحو قولهم: "هذا رجلٌ مثلُكَ ، ونظرت إلى رجلٍ شبيهُكَ ، وشرعُكَ^(٥) من
 رجل ، وهذا رجلٌ ضاربٌ زيدٌ وشامٌ بَكْرٌ" فتجري هذه الألفاظ أوصافاً على

(١) البيت من بحر الطويل ولم أقف على نسبة ، وهو في الكتاب ١٢٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٣٤/١ ، وشرح
 الاشموني ١٧٥/٢ ، والعيني ١٤٧/٣ ، والشاهد "بَنِي" حيث تقدمت الصفة (بنينا) فصبت على الحال
 (شحوب بين) ، ورواية المصادر "وان تسشهدي العين تشهد" بالدال و "شحوب" مصدر شحب إذا
 تغير لونه .

(٢) هذا منerb أكثر النحوين ينظر إعراب القرآن للتحاسن ٥/٣١٢ .

(٣) ينظر ص ٢٨٣ وما بعدها .

(٤) ص: ٣٩٣ .

(٥) أي: "كاف" وأصلها "رجل شرك من رجل" نعت له بكماله . ينظر اللسان (شرع) ٨/١٧٨ .

النكرات ، وإن كُنَّ مضافات إلى المعرف ، لتقديرك فيهن الانفصال ، وأنهن لا يخصنن شيئاً بعينه ، كما ذكرنا في "باب الإضافة" (١) .

(فصل) :

ومن الصفات "أ فعل التفضيل"

اعلم أن التفضيل بـ "من" يستوي فيه المذكر والمؤنث ، والواحد والجمع تقول: "زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو" وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمَ وَأَطْغَى﴾ (٢) ، فإن أدخلت عليه الألف واللام سقطت "من" ، لأنه لا يجوز الجمع بينهما / وبين الألف واللام ، تقول: "زيد الأفضل" ، ولا تقول: "زيد الأفضل من عمرو" ، ثم انه يشى ويجمع في هذه الحالة ، فيقال: "الزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون" ، وإن شئت "الأفضل" . وإن أردت المؤنث استأنفت له صيغة وهي "فعلى" ، فقلت: "هند الْكُبْرَى وَالْفُضْلَى" ، ثم يشى ويجمع ، فتقول: "الْفُضْلَى وَالْكُبْرَى ، وَالْفُضْلَاتِ وَالْفُضْلَ" .

واعلم أنه لا يجوز استعمال "فعلى" في هذا الباب بغير الألف واللام وبالإضافة ، وكذلك "أ فعل" ، لأنها في معنى ذم (٣) ، فلو قلت: "هذه صغرى ، وهذه حسنة ، وهند فضلى" لم يجز ، فإن جاء شيء من ذلك لم يعتد به ، وقول أبي نواس:

كَانَ صَغِيرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعَهَا حَصَبَاءُ دُرْ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الْذَّهَبِ (٤)

(١) ينظر ص ٣٨٢ .

(٢) سورة التحريم الآية ٥٢ .

(٣) هكذا في الأصل ، ولعل الصواب أنها في معنى "من" ، إذ المعنى المراد أن أ فعل التفضيل هو لا بد وأن يكون في معنى من ، ولا تستخدم على غير ذلك .

(٤) البيت من بحر البسيط ، وهو في ديوانه ص ٤٠ ، وفي المفصل ص ٢٨١ ، وشرح المفصل ٦/١٠٠ ، ١٠٢/١٠٢ وأوضح المسالك ٣/٢٨٧ ، والمغني ٣٨٠ ، وشرح التصريح ٢/١٠٢ ، وشرح الأشموني ٣/٤٨ ، ٥٢/٥٢ .

ما يتجوز فيه المحدثون ، ولا يصلح الأخذ به والقياس عليه .

وحكمة "أفعل" إذا لم يكن معه "من" هذا الحكم^(١) ، فلا يجوز أن تقول: "زيد أفضل" وأنت لا تريده "من" .

واعلم أن الإضافة في - "أفعل من كذا - تُعَاقِبُ مِنْ" كما عَاقَبَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ^(٢) ، تقول: "زيد أفضل القوم" ، ويتغير المعنى بالإضافة ، وهو أنك إذا قلت: "زيد أفضل القوم" كان "زيد" واحداً منهم ، فأفضل التفضيل لا يضاف أبداً إلا إلى ما هو بعض منه ، ولذلك لا يجوز أن تقول: "زيد أفضل الحمير" ، لأن الإنسان لا يكون من الحمير ، وقد يجوز شبيه هذا إذا لم تتصف وجئت بـ"من" ، تقول: "الرجال أفضل من النساء ، والإنسان أفضل من البهيمة" فيستقيم ، ولو أضفت كان حالاً .

ثم اعلم أنه يجوز فيه مع الإضافة أن تحرره بمحراه إذا كان معه "من" ، في أن تسوي بين الواحد والاثنين ، والمؤنث والمذكر ، تقول: "زيد أفضل القوم ، وهن أفضل النساء ، والزيدان أفضل القوم ، والزيدون أفضل القوم" قال الله تعالى^(٣) ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ ، قال الشاعر:

= والمقاصد النحوية ٤/٥٢ .

(١) أي: لا يجوز استعماله بعد الْأَلْفَ وَاللَّامِ وَالإِضَافَةِ .

(٢) أي: كما عَاقَبَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مِنْ .

(٣) سورة البقرة الآية ٩٦ .

وَمِيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيدًا
وَسَالِفَةُ وَأَحْسَنَهُ قَذَالًا^(١)

ولم يقل : حسني، فاعرفه / .

٨٣ بـ

قال الفراء: "ويجوز لك أن تؤنث مع الإضافة فتقول: "جاءتني صغراهن"^(٢) وقد تجمع العرب ذلك عند الإضافة على "أفعال" فتقول: "هؤلاء أصغرهم"^{(٣)"(٤)} ، وجاء في الحديث: [أَحَبَّكُمْ إِلَى اللَّهِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا]^(٥) ، قال: وسمعت في الإناث "أحسنهن" وأنشد:

في هَضِيبٍ لَبَنِي الأَطَارِلِ^(٦)

والهضبه أنتي ، وإنما حاز لك لأنك تقول في المذكر "هو أطول منك" وفي المؤنث "هي أطول منك" ، قال: "ولا تكاد العرب تقول: "الصغريات والكبريات" وهو صواب لو قيل ، وذلك قول الفراء^(٧) .

(١) البيت من بحر الواقر ، وهو لذى الرمه في ديوانه ص ٧٠ ، وفي المفصل ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٧٨، وشرح المفصل ٦/٩٦، ٣٤/١، والدبر ١/٣٤، والكامل ٥٤/٣، والخصائص ٤١٩/٢، وخزانة الادب ٣١٣/٩، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ٤١٧، والمجمع ١/٢٠٥، وحاشية يس ٢/١٠٤،
جيذا: هو العنق، وسالفه: عصلة الشعر التي تسترسل على الخد أو هي: مقدم العنق، قذالا: هو جماع مؤخر الرأس .

(٢) لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من كتبه .

(٣) الصغرى تأنيث الأصغر، والجمع: الصغر، قال سيرييه: نسوة صغر، ولا يقال: قوم صاغر إلا بالألف واللام. اللسان (صغر) ٤٥٨/٤ .

(٤) ينظر الجمل ٣٧٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٤٢٠١٠ .

(٥) ينظر سنن الترمذى ٤/٢٥٣ كتاب البر والصلة . ورياض الصالحين باب حسنخلق ص ٢٦٤ .

(٦) البيت مجھول ولم أقف على نسبة فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع .

(٧) لم أهتد إلىه فيما اطلعت عليه من كتبه المطبوعة.

(الباب الثاني) في حكم التوكيد

اعلم أن التوكيد: لفظ يتبع الاسم المؤكّد، لرفع اللبس وإزالة الاتساع، وإنما تؤكّد المعارف دون النكرات^(١) مظاهرها ومضمرها .

والأسماء التي يؤكّد بها تسعه وهي: نفسه، وكله، وعيّنه، وأجمع، وأجمعون، وجماع، وجمع، وكل، وكلتا . تقول: " جاء زيد نفسه ، ورأيت زيداً نفسه ، ومررت بزيد نفسه "، فقولك: "نفسه" تأكيد لـ "زيد" أردت به أن تنفي عن المخاطب الشك والشبهة، وألا يظن أنك أردت: أنه أتاك من يقوم مقام زيد، من مختص به ، أو شبيه له ، وما يجري بغيره، وتقول: " جاءني زيد نفسه ، والزيadan أنفسهما ، والزيidون أنفسهم ، وهن نفسها ، والهنдан أنفسهما ، والهنداات أنفسهنّ . وتنقول: " جاءني زيد عينه ، والزيidan أعينهما ، والزيidون أعينهم "، وكذلك: "عيّنا ، وأعینهم ، وأعینهنّ ، وهذا هو بعينه ، وهذا هو عينا^(٢) ، ولا اخذ درهمي إلا بعينه ، وفلان عين الأديب وعين الفاضل " .

وتقول: " جاءني الجيش كلّه أجمع ، ورأيته كلّه أجمع ، ومررت به كلّه أجمع ، وجاء القوم كلّهم أجمعون / ، ورأيتمهم كلّهم أجمعين ، ومررت بهم كلّهم أجمعين ، وجاءت الفصيلة كلها جمّاء ، ورأيتها كلها جمّاء ، ومررت بها كلها جمّاء ، وجاء النساء كلّهنّ جمّع ، ورأيتهنّ كلّهنّ جمّع ، ومررت بهن كلّهنّ جمّع " .

و"جمّع" اسم لا ينصرف ، فيكون مفتوحا في موضع الجر ، لأنّه معدول كـ "عمر" وغيره، وقولك: " جاء القوم أجمعون " تأكيد للقوم ، والمراد ألا يُظنّ أنه إنما أتاك أكثر القوم وأنك تجوزت وأطلقت اسم الجميع على الأكثر ، وكذلك الحكم في " كلّهم " . والفرق بين "أجمعين" وبين "كلّهم" أنه يجوز أن يجيء "كلّ" غير تأكيد ، فتنقول: " جاءني كلّهم ، ورأيت كلّهم ، ومررت بكلّهم " ، ولا يجوز ذلك في "أجمعين" فلا تقول: " جاءني أجمعون ، ورأيت أجمعين ، ومررت بأجمعين " ، ولا يكون أبداً إلا تابعاً لغيره ، كما ترى في قولك: " جاءني القوم أجمعون " .

(١) هذا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز تأكيد النكرة إذا كانت النكرة محددة معلومة خبر: يوم وفرسخ وخره. ينظر: شرح المفصل ٤٤/٣ .

(٢) "عينا" هنا ليست توكيدها، وإنما هي حال، أي: معينا .

ويجوز أن تجمع بين "كل" وأجمعين" فتبعد التأكيد تأكيدا، كقوله [تعالى]^(١):
﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُون﴾^(٢).

ثم اعلم أن "أجمعون" تبع "كل" ، فلا يجوز أن يكون "أجمعون" مقدماً على "كلهم" ، لضعفها وقوتها "كل" عليها ، بل يقال: " جاء القوم كلهم أجمعون ، أكتعون ، أبصعون ، أبتعون " ، بحرى على هذا الترتيب ، ولا يجوز تغيير ذلك وتقديم بعضها على بعض ، وكذلك تقول: " جاء الفصيلة كلها جماعة كثيارة بصيغة بتعاء ، وجاء النساء كلهن جموع كتيع بصيغة بتع " ، فاما "أكتعون" فاشتقاقه من قوته: " حول" كتيع "أي: تام ، و"أبصعون" من البصع ، وهو الجمع ، قاله ابن الإعراقي^(٣) ، وقد قيل: أبضع بالضاد المعجمه ولكنه بالصاد أشهر . و"أبتعون" من البتع ، وهو القوة والشدة ، ومعنى هذه التوابع كلها شدة التوكيد ، والغرض من التوكيد تقوية المؤكد وإحكامه .

أما الفرق بين "أجمعون" وكل" وأكتعون" أي: أنه ليس سبيلاً "أجمعون" مع "أكتعون" سبيلاً "أجمعون" مع "كلهم" ، وذلك أن كل واحد من "كل" و"أجمعون" يجوز / أن يكون تأكيداً على الانفراد ، نحو: " جاءني القوم كلهم ، وجاءني القوم أجمعون " فأما "أكتعون" فلا يكون تأكيداً على الانفراد ، بل يجيء تابعاً لـ "أجمعون" ، فهو نظير قوله " حَسَنَ بَسَنْ " في أن الثاني لا يجيء حتى يجيء الأول .

واعلم أن "النفس والعين" يؤكّد بكلّ واحدٍ منهما الواحد والاثنان والجميع ، فأما "كل" و"أجمعون" فلا يؤكّد بهما إلا الجماعة ، وإنما لا يجوز تأكيد الشئ الواحد بـ "كل" و "الجمع من حيث هو واحد" ، فأما من حيث أجزاءه وأبعاضه فيجوز إذا أردت أجزاءه ، حتى لو قلت: "رأيت الشئ الواحد أجمع" كان محالاً ولكنك لو قلت: "قرأت الكتاب أجمع" جاز لأن الكتاب يشتمل على سطور وعلى معلوماتٍ كثيرة ، وتقول إذا

(١) زيادة لا بد منها .

(٢) سورة الحجر الآية ٣٠ ، وسورة ص الآية ٧٣ .

(٣) ينظر للسان ٨ (بضع) ١٦/٨ .

أكدت مؤنثا على هذا المعنى: "رأيت الدار جماعه" ، تريده: رأيت بيوتها ومواقعها كلها.

ولا يجوز تأكيد النكرة بـ"كل" وـ"أجمعون" إلا أن يكون نكرة مؤقتة – نحو: "سرت يوماً كله" – ففيه خلاف ، فلو قلت: "رأيت رجالاً كلهُم" أو قلت: "رأيت رجالاً أجمعين" كان مجازاً، وكذلك لا يستقيم أن تقول: "أكلت رغيفاً كله" ، وسرت يوماً كله" ، وذلك أن التأكيد بـ"كل" وـ"أجمعون" مخصوص بالمعارف ، وإنما لم يجز ذلك في النكرات ، من أجل أن الغرض من التأكيد بـ"كل" وـ"أجمع" أن يعم الجملة ، وأن يعلم السامع أنه لم يشود عن الجملة شيء ، فهذا ما لا شبهة فيه . ويقى بعده أنه إذا كان الاسم دالاً على محدودٍ هل يجوز تأكيده أم لا؟ ، وقد أجاز الكوفيون ذلك(١) ، وأنشدوا:

قد ضربَ البَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعًا(٢)

ويجوز على هذا القياس "أكلت رغيفاً أجمع" ، والذي عليه الكلام أن التعريف شرط في صحة التأكيد بهما .

واعلم أن من شرط التأكيد "بالنفس" أنه إذا كان المؤكّد ضميراً(٣) مرفوعاً متصلة

(١) ينظر الانصاف ٤٥١/٢ مسألة رقم ٦٣ .

(٢) البيت من بحر الرجز ولم أقف على نسبته، ينظر الانصاف ٤٥٥، وشرح المفصل ٤٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢١١/٢، والمجمع ٤٠٤، وشرح الأشموني ٣/٧٨، والمقاصد النحوية ٤/٩٥، والدرر ٢١٥٧، وعزارة الأدب ١٨٠/١، والمقرب ١/٢٤٠ .

ورواية المصادر: قد صرت البكرة يوماً أجمعـا . وصرت صوتـا، والبـكرة بـكرة البـشر، وهي ما يستقى عليها .

(٣) في الأصل "ضمير مرفوع" وهو خطأ لأنـه غيرـ كان .

٨٥ - كتاب المتكلم أو المخاطب - أن لا يؤكّد به^(١) حتى يؤتى بالضمير المنفصل ، معنى هذا أنه ينبغي لك أن تقول: / "خرجت أنت نفسك، وخرجت أنا نفسي" ، ولا يجوز خرجت نفسك ، وخرجت نفسي^(٢) ، وكذلك الحكم في ضمير المستكن ، تقول: "زيد خرج هو نفسه" ، ولا تقول: "زيد خرج نفسه" ، وعلى هذا فقس . وأما ضمير المنسوب والمحرور فلا يحتاج في تأكيدهما بـ"النفس" إلى شيء من هذا النحو ، تقول: "مررت بك نفسك ، ورأيتك نفسك" ، وهذا قياس الباب .

"فصل) : في "كل"

هذا اللفظ أحکام كثيرة ذكرنا بعضها ، ولنذكر — مما بقي — بعضه ، فنقول: بما حاجة إلى ذكر الحكم في افراده واضافته ، وفي حكم إعراب خبره ، وفي حكم توحيده وجمعه ، وفي حكم تثنيته ، فهذه أربعة أحکام .

الأول: في افراده واضافته ، فنقول اعلم أن "كلاً" لا يخلو عن معنى الإضافة ظاهراً أو مضمراً^(٣) ، فيفرد ويجعل اسماء على حاله^(٤) مع إضمار الإضافة ، ولا يضاف إلا إلى جماعة أو إلى واحد يخرج من الجماعة . فأما إضافته إلى الجماعة فنحو قوله: "كل القوم شاخصون" ، أي: كل واحد من القوم شاخص . وأما اضافته إلى واحد يخرج من الجماعة فنحو قوله: "كل حي ميت" ، يريد بذلك أن الأحياء كلهم يموتون ، فهذا في إضافته ظاهراً .

(١) الضمير في "به" يعود على النفس .

(٢) وذلك خوفاً من اللبس ، فقوله: خرجت نفسك يعني فاضت ، فتكون "نفسك" فاعلاً لا توكيداً ..

(٣) بعده واو زائدة بعدها كلام مضروب ،

(٤) أي على حاله .

فاما إذا جعل اسم مفردا وأضمر الإضافة – فنحو: "جائني كلّ منهم" – فيستعمل – غير مضaf – اسم كما ترى، غير أنه لا يخلو^(١) من أن يكون القصد إلى جملة معلومة ، وجماعة قد جرى ذكرهم ، يعود التعميم بالكل اليهم، فلا تقول: "كلّ جاءني" حتى يكون قد جرى ذكر جماعة، أو يكون قد عرف منك القصد إلى جماعة وإن لم يجر لها ذكر .

ثم لهذا المفرد المضمر – أيضاً – يكون تقدير اضافته إما إلى جمع ، وإما إلى واحد يخرج خرج الجمع ، أما تقدير الإضافة إلى جمع فنحو قوله: ﴿كُلُّ كَذَبٍ الرُّسُلَ فَحَقٌّ وَعِيدٌ﴾^(٢) يريد: كل قوم ، وقد جرى / ذكر "أقوام" قبل .

وأما تقدير الإضافة إلى واحد يخرج خرج الجمع فنحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَائِكِلَتِهِ﴾^(٣) معناه: كل أحد وكل عامل .

وأما حكم إعراب خبر هذا الاسم^(٤) فهو أنه رفع سواء كان نعتاً مقيماً^(٥) أو فعلاً غابراً^(٦) نحو: "كل القوم شاخص ، وكل القوم يشخص" ،

فاما حكم توحيد الخبر وجمعه فالغالب أنه يوحد في حال الإضافة والافراد معاً، تقول: "كل القوم ذاهب" حملا على لفظ الكل، وربما جمع حملا على المعنى فيقال: "كل القوم ذاهبون" ، إلا أن العالى من الكلام هو التوحيد، قال الله تعالى – في الحمل على المعنى – ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^(٧) . وكذلك حكم التوحيد والجمع إذا

(١) في الأصل "يخلوا" .

(٢) سورة ق الآية ١٤ .

(٣) سورة الاسراء الآية ٨٤ .

(٤) يقصد اسم "كل" .

(٥) يقصد "المقيم" اسم الفاعل وهو مصطلح كوفي استخدمه القراء، وقد تكلمت على ذلك في مبحث المصطلحات ص: ٦٠ ..

(٦) يقصد بالفعل الغابر الفعل المضارع .

(٧) سورة المؤمنون الآية ٥٣ ، وسورة الروم الآية ٣٢ .

جعلته مفردا على تقدير الإضافة، تقول في عود الذكر إليه حملا على اللفظ: "كل خارج"، و﴿كُلُّ كَذْبَ الرُّسُل﴾^(١)، و﴿كُلُّ يَعْمَلٌ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾^(٢)، قد أفرد الضمير كما ترى فلم يقل على شاكلتهم" ، وتقول في عود الضمير على المعنى: "كل خارجون، قال الله تعالى: ﴿كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُون﴾^(٣) و﴿وَكُلُّ أَتُوهُ دَاخِرِين﴾^(٤) .

فإن بعض الجملة التي تريده تعميمها بـ"من" فقلت: "كل واحد منهم، أو كل منهم" لم يجز أن تجمع الضمير، فلو قلت: كل واحد منه جاءني كان محلا . وكذلك الحكم في تأنيث الضمير وتذكيره إذا أضفت الكل إلى مؤنث، فإن شئت ذكرت حملا على لفظ الكل، فقلت: "كل امرأة خارج" ، وإن شئت أثبتت فقلت: "كل امرأة خارجة" ، وعلى التأنيث بنى القرآن نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٥) .

(فصل) :

و"كلا" في تأكيد الاثنين كـ"كل" في تأكيد الجمع، وهذا اللفظ ثنوية "كل"^(٦)، غير أن البناء قد غير، فحذفت إحدى الامتنين، وكسرت الكاف المضمومة، وصيير البناء على هجاءين من الألف والباء، ولا يستعمل إلا مضافاً للفظ "كل" ، غير / أن الكل قد يضاف إلى نكرة مؤقتة، ولفظ "كلا" لا يضاف إلا إلى معرفة، وتؤثر هذا اللفظ عند الإضافة إلى المؤنث، نحو: "كلتا المرأتين" ، تقول في توحيد ضميره وثنيته : "كلا الرجلين قاما" حملا على المعنى، وإن شئت قلت: "كلا الرجلين قام" حملا على اللفظ، والحمل على المعنى والثنوية قليل الاستعمال^(٧)، قال الشاعر – فجمع بين اللغتين – :

(١) سبق ذكرها قريبا وهي من سورة ق الآية ١٤ .

(٢) سبق ذكرها أيضا وهي من سورة الاسراء الآية ٨٤ .

(٣) سورة الأنبياء الآية: ٩٣ .

(٤) سورة النمل الآية: ٨٧ .

(٥) سورة آل عمران الآية ١٨٥ ، وسورة الانبياء الآية ٣٥ ، وسورة العنكبوت الآية ٥٧ .

(٦) هذا ما ذهب إليه الكوفيون حيث يرون أن في "كلا" ثنية لفظية ومعنوية، وينهبون البصريون إلى أن فيها إفراداً لفظياً وثنية معنوية. ينظر: الإنصاف ٤٣٩/٢ ، وشرح الكافية ٢٩/١ .

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١/٢٠٤ .

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقِبَانِ سَوَادِيٍّ (١)

وقال آخر في التوحيد :

كِلَّا أَخْرَيْنَا إِنْ يُرَعَ يَدْعُ قَوْمَهُ ذَوِي حَامِلِ دَثْرٍ وَجَمْعٍ عَرَمَرَمِ (٢)

واعلم أنه يجوز لك في "كلا" أن تستعمله غير تأكيد كما جاز ذلك في "كل" يقول:
"جائني كلاهما، ومررت بكليهما، ورأيت كليهما" ، كما تقول: "جائني كلهم" ،
ورأيت كلهم، ومررت بكلهم" .

وتقول في توحيد ضمير المؤنث وتشييه: "كلتا المرأتين قامتا" ، وإن شئت "قامت" حملا
على اللفظ والمعنى، قال الله تعالى: ﴿كُلْتَا الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أَكُلْهَاهُ﴾ (٣) وقال الشاعر:
كِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسَهَا (٤)

تقول: "قام كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكللا الرجلين، وقام كلتا
المرأتين ورأيت كلتا المرأتين، ومررت بكلتا المرأتين" ، فمهما أضفت اللفظين جميا إلى

(١) البيت من بحر الكامل، وهو لراسود بن يعفر . ديوانه ٢٦٤، والمغني ٢٠٤، وشرح شواهد المغني للسيوطى ٥٥٣/٢، والمفضليات ٢١٦، وسمط اللآلئ ١٧٤ ، وبلا نسبة في بحاز القرآن ٣٨/٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل ولم أقف على نسبته، وحامل: صاحب الجمال، وذر: الكثير من المال والابل ينظر اللسان (ذر) ٢٧٧/٤ .

(٣) سورة الكهف الآية ٣٣ .

(٤) بحره الكامل ولم أقف على نسبته فيما اطلعت عليه من المظان وغيرها من كتب المصادر والمراجع .

المظہر کانتا بالألف على كل حال كما مضى، لأنهما اسمان مفردان غير مثنين وإن أفادا الشتانية، وإذا أضفتهما إلى مضمونها في الرفع بالألف، وفي النصب والجر بالياء، نحو: " جاء الرجالن كلامهما والمرأتان كلتاهمما، ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما، ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما" بناء على ظاهر اللفظ في سائر الأسماني المثنيات، وقد قال بعضهم: "كلتا" في جميع الأوقات على لفظ واحد^(١)، نحو: " جاءتنی المرأةن كلتاهمما، ورأيت المرأةن كلتاهمما، ومررت بالمرأةن كلتاهمما" / .

٥٨٦

(١) ينظر المجمع ١٣٦/١ .

(الباب الثالث)

في البدل

اعلم أن البدل يجري بجري التوكيد في التحقيق والتشديد ، وبجري الوصف في الإيضاح والتخصيص ، وهو أيضاً تابع للاسم، تقول: "جعلت متاعك بعضه فرق بعضٍ" ، فـ "بعضه" بدل من "المتاع" ، وإنما قيل: له بدل بمعنى: أنك قصدت أن تذكر المتاع على الجملة، ثم بدا لك أن تخص البعض، فأبدلته منه وتركته إليه، ومثله: "مررت بالقوم ثلاثة، وصرفت وجهها أولها" ، أي: وجوهه^(١) الأول .

وهو^(٢) في الكلام على أربعة أضرب:

بدل البعض ، وبدل الكل ، وبدل الاشتغال ، وبدل الغلط والنسيان .
ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمظهر من المضمير، والمضمير من المظاهر، والمظاهر من المظاهر .

وعبرة^(٣) البدل أن يصح الكلام بمحذف الأول وإقامة الثاني **مُقامه**.
تقول في بدل البعض: "ضربت زيداً رأسه، ومررت بالقوم ناسٍ منهم" ، ومنه قوله: ﴿وَلِلّٰهِ عَلٰى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٤) ،
وتقول في بدل الكل: "قام زيد أخوك، ورأيت أخاك جعفرأ" ، ومنه قوله: ﴿إِنَّا هَدَنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ﴾^(٥) فـ "صراط الدين" بدل من "الصراط المستقيم" .

(١) هكذا في الأصل وكان الأولى أن يكون المعنى: أول وجهها .

(٢) أي: البدل.

(٣) أي: جملة القول في البدل.

(٤) سورة آل عمران الآية ٩٧ .

(٥) سورة الفاتحة الآية ٦ .

وما اختلف فيه من هذه القاعدة في القرآن قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، أَنَّ اللَّهَ فَالرُّفِعُ عَلَى الْابْتِدَاءِ، لَأَنَّ الَّذِي قَبْلَهَا رَأْسٌ آيَةٌ، وَسَمِيتِ الْآيَةُ آيَةً لِأَنَّهَا قَطْعَةٌ مُنْفَصِّلَةٌ مِنَ الْآخَرِي، وَالْجَرُ عَلَى الْبَدْلِ مِنْ "الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ" وَنَعْتَ لَهُ﴾^(١)

وحذاق التحوين^(٢) لا يسمونه^(٣) نعتاً، لأن النعت إنما هو تحليّة، نحو: "مررت بزيد الظريف"، فإن قلت: "مررت بالظريف زيد" كان بدلاً ولم يكن نعتاً^(٤). وحكى عن بعضهم^(٥) أنه قال: "الابتداء بالخفظ قبيح"^(٦)، وذلك غلط منه، لأنَّ الوقف والابتداء لا يوجب تغيير إعراب، ولو كان على ما زعم لوجب على من وقف / على: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٧) أن يبتدئ (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) بالرفع، وهذا واضح جداً^(٨).

ومنها: ﴿أَحْسَنَ الْحَالَيْنِ، اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ الْجَنَّاتِ﴾^(٩)، فالنصب على البدل من

(١) سورة إبراهيم الآية ٢١.

قرآن نافع وابن عامر "الله" بالرفع وقرأ الباقون بالجر ينظر السبعة ٣٦٢، والكشف ٢٥/٢، والتيسير ١٣٤، وغيث النفع ١٨٥، وجامع البيان ١٧٩/١٣، والكشف ٣٦٥/٢، والجامع لأحكام القرآن ٣٣٩/٩، ومفاتيح الغيب ٢٥/١٩، والحجّة في القراءات السبع ٢٠٢، ومحجة القراءات ٣٧٦.

(٢) يقصد خاتمة البصرة، ينظر الحجّة في القراءات السبع ٢٠٣، ٢٠٢.

(٣) أي: لا يسمون البدل نعتاً.

(٤) المعنى: أنه ما كان حلية للإنسان جاءت بعد اسمه فهو نعت، وما بدأت فيه بالحلية ثم أتيت بعدها بالاسم فهو البدل. ينظر: الحجّة في القراءات السبع ٢٠٣-٢٠٢.

(٥) قال بذلك: نصير ابن أبي نصير الرازمي ثم البغدادي التحوي صاحب الكسائي المتوفى سنة ٢٤٠ هـ.

(٦) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ٣٣٤/١.

(٧) سورة الفاتحة الآية ٢.

(٨) النص لابن خالويه ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ٣٣٤/١.

(٩) سورة الصافات الآية ١٢٦، ١٢٥.

قرآن ابن كثير وأبو عمرو وعاصم (في روایة أبي بكر) ونافع وابن عامر (الله ربكم ورب) وقرآن حمزة والكسائي وعاصم (في روایة حفص) (الله ربكم)، ينظر السبعة ٥٤٩، والكشف ٢٢٨/٢، والتيسير ١٨٧، وغيث النفع ٢٨٣، والنشر ٣٦٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٦/٣، ومعاني القرآن للقراء ٣٩٣/٢، والكشف ٣٥٢/٣، والجامع لأحكام القرآن ١٥/١٥، والبحر ٣٧٣/٧، والحجّة في القراءات السبع ٣٠٤، ومحجة القراءات ٦١٠.

قوله: ﴿أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾، لأن (أَحْسَنَ) مفعول (تَذَرُونَ) و (الله) تعالى بدل منه إذ كان هو هو، لأن ﴿أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ هو (الله ربكم ورب آبائكم)، والرفع على الاستئناف، أي: هو الله ربكم، وقال الشاعر:

فَإِنَّ لَهَا حَارِيْنِ لَا يَغْلِرُ إِنَّهَا رَبِّيْبُ النَّبِيِّ وَابْنُ خَيْرِ الْخَلَقِ^(١)

فاستئناف على معنى: هما ربب.

ومنها: ﴿ذَوَاتِي أَكُلُّ خَمْطِي﴾^(٢) و (أَكُلُّ خَمْطِي) بتثنين "الأكل" وترك تنوينه، فمن نون "الأكل" أبدل "الخطم" منه، وهو اختيار أهل التحو، لأن "أَكُل" نعت الخطم والشيء لا يضاف إلى نعته^(٣)، ومن أضاف "الأكل" إلى "الخطم" قال: "الخطم جنس من المأكولات والأكل أشياء مختلفة، فأضافته إلى (الخطم) كما تضاف الأنواع إلى الأجناس،^(٤).

و"الخطم" ثغر الأراك، وهو البرير أيضاً، واحدته بريرة^(٤)، ومنه بريرة جارية عائشة - رضي الله عنها .

وتقول في بدل الاستعمال: "يعجبني زيد عقله، وسلب زيد ثوبه"، ومعنى الاستعمال:

(١) البيت من بحر الطويل، وقاتله معن بن أوس المزني كما في ديوانه ص: ٥٤، تحقيق عمر سليمان، وروايته: ربيب النبي وابن خير الخلاف

وقد أورده الفراء في معاني القرآن ٤٠٧/٤، وهو في الأغاني ٥٩/١٢ (طبعة دار الكتب) ومعجم استعجم للبكري ١٨٢/١، وأورده الفراء - رحمه الله - في ١٧٨/٢ على رواية (الخلافات) كما ورد هنا. والمقصود هنا عمر بن أبي سلمة، وعاصم بن عمر بن الخطاب . الشاهد (ربيب النبي وابن) فالرفع على الاستئناف لقوله تعالى ﴿الله ربكم﴾ على الاستئناف .

(٢) سورة سباء الآية ١٦ .

قرأ أبو عمرو ويعقوب (أَكُلُّ خَمْطِي) بترك التنوين، وقرأ باقي السبعة بالتنوين ينظر السبعة ٥٢٨، والكشف ٢٠٥/٢، والتيسير ١٨٠، وغيث النفع ٢٧٢، والشعر ٣٥٠/٢، ومعاني القرآن للقراءات ٣٥٨/٢٧١، والكتشاف ٣٨٥/٣، والبحر ٧/٢٧١، والحجۃ في القراءات السبع ٢٩٣ ، وحجة القراءات ٥٨٧ .

(٣) يقصد بالتعب هنا ما يوسم به الشيء فidel عليه ، فيكون هو في المعنى ، ولذلك كرهوا إضافته؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ينظر الحجة في القراءات السبع ٢٩٣ .

(٤) ينظر معاني القراءات ٣٥٩/٢٤ ، واللسان (خط) ٢٩٦/٧ .

أنه لا ينفع منه، ولكنه مما يتصل به ويشتمل عليه، ومنه قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(١)، "القتال" بدل من "الشهر الحرام" وهو من هذا الضرب، لأن الزمان يشتمل على ما يكون فيه .

وتقول في بدل الغلط: "مررت بـرجل حمار" أردت أن تقول: "مررت بـحمار" ، فغلطت وقلت "برجل" ، ثم استدركت ذلك وأبدلت منه قلت: "حـمار" ، وحق هذا أن يستدرك بـ "بل" نحو: "مررت بـرجل بل حـمار" ، ولا يقع مثل هذا البـدل في كلام فصيـح قرآن ولا شـعر، ولا يجوز الحـمل عليه في التـنزيل بـوجهـه من الـوجوه .

وبـدل المـعرفة من المـعرفة: "قام أخوك زـيد" وبـدل النـكرة من النـكرة: "مررت بـرجل غـلام امرأة" / والمـعرفة من النـكرة: "مررت بـرجل زـيد" . والنـكرة من المـعرفة: "ضرـبت زـيدا رـجلا عـاقلا" . والمـظـهر من المـضـمـر: "مررت به أبي محمد" قال الشـاعـر :

عَلَى حَالَةِ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ
جر "حـاتـمـا" لأنـه بـدل من الـهـاءـ في "جـودـهـ" . والمـضـمـرـ منـ المـظـهرـ: "رأـيتـ زـيدـاـ إـيـاهـ" .
والمـضـمـرـ منـ المـضـمـرـ: "رأـيـتهـ إـيـاهـ" .

(١) سورة البقرة الآية ٢١٧.

(٢) البيت من بـحر الطـوـبـيل ، وهو لـفرـزـدقـ في دـيوـانـهـ ٢٩٧/٢ ، والـلـمعـ ١٤٥ ، وـشـرحـ المـفـصلـ ٦٩/٢ ، وـشـرحـ شـدـورـ النـهـبـ ٢٤٥ ، وـالمـقـاصـدـ النـحـوـيـةـ ٤/٨٦ ، وـالـكـامـلـ ١/٢٣٤ ، وـنـصـهـ فيـ الـدـيـوـانـ:

عَلَى سَاعَةِ لَوْ كَانَ فِي الْقَوْمِ حَاتِمٌ عَلَى جُودِهِ ضَنَّ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٌ
وعـلـيـ فـاجـرـ عـلـيـ الإـضـافـةـ ، وـلـاـ شـاهـدـ عـلـيـ هـذـهـ الرـوـاـيـةـ ، وـفـرـزـدقـ يـفـتـخرـ فيـ الـبـيـتـ بـإـيـاثـهـ المـاءـ غـيرـهـ .

(الباب الرابع)

في عطف البيان

معنى عطف البيان: أن تقيم الأسماء الصرحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل^(١)، نحو: " جاءني أبو عبد الله زيد" ، ذكرت الرجل أولاً بكنيته، ثم خشيت أن يلتبس على السامع، فبينته بالاسم فقلت: " زيد" ، وإنما تفعل ذلك إذا كان الرجل باسمه أعرف منه بكنيته، فإن اتفق أن يكون الرجل بالكنيسة أعرف منه بالاسم جعلت الكنية عطف بيان على الاسم، فقلت: " جاءني زيد أبو عبد الله" ، وكذا تبين أبداً بالأعرف الأخص ما هو دونه في المعرفة والخصوص، ومن عطف البيان: " جاءني أخوك زيد، ولقيت صاحبك عمراً" .

(١) يقصد إقامة الأسماء الجامدة مقام الأسماء المشتقة .

(الباب الخامس)

في العطف وهو النسق

وحرروفه عشرة ، وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبـل، ولكن الخفيفة، وأم، وإما مكسورة مكررة، وحتى، وقد مضى ذكرها^(١) .

وقيل^(٢): ليس "إما" من حروف العطف فهي إذاً تسعه، والحاديـقـ من أهل النحو يعدون الحروف خمسة: الواو، والفاء، وـثـ، وأـوـ، ولاـ، وقد يـزـادـ إـلـيـهـ أـرـبـعـةـ آخرـيـ . فـهـذـهـ الـحـرـوفـ تـجـتـمـعـ فـيـ إـدـخـالـ الثـانـيـ فـيـ إـعـرـابـ الـأـولـ،ـ وـمـعـانـيـهـ مـخـلـفـةـ،ـ لـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـاـ مـعـنىـ فـيـ الـعـطـفـ .

فالواو للجمع ، وليس فيها دليل على الترتيب، تقول: " جاءـنيـ زـيدـ وـعـمـروـ" ، فـتـدلـ بـالـواـوـ عـلـىـ أـنـ الـجـيـءـ كـانـ مـنـهـمـ ،ـ وـأـنـهـ قـدـ كـانـ مـنـ هـذـاـ كـمـاـ قـدـ كـانـ مـنـ ذـاكـ عـلـىـ السـوـاءـ"؛ـ فـأـمـاـ بـيـانـ أـنـ الـجـيـءـ كـانـ أـوـلـاـمـنـ هـذـاـ وـكـانـ الـجـيـءـ الثـانـيـ بـعـدـهـ فـلـيـسـ فـيـ "ـالـواـوـ"ـ دـلـيـلـ عـلـيـهـ،ـ /ـ وـهـذـاـ جـاءـتـ "ـالـواـوـ"ـ فـيـ الشـيـءـ لـاـ يـصـوـرـ فـيـ التـرـتـيـبـ الـبـتـّـةـ،ـ نـحـوـ:ـ اـشـتـرـكـ زـيدـ وـعـمـروـ،ـ وـاخـتـصـ بـكـرـ وـخـلـفـ"ـ وـمـاـ أـشـبـهـ ذـلـكـ مـنـ الـأـفـعـالـ الـتـيـ تـقـتـضـيـ فـاعـلـينـ وـأـكـثـرـ وـلـاـ يـصـحـ وـقـوـعـهـاـ مـنـ الـواـحـدـ،ـ وـقـدـ ذـكـرـنـاـ كـيـفـيـةـ ذـلـكـ فـيـ "ـكـتـابـ الـأـدـوـاتـ"^(٣)ـ قـبـلـ

وـ "ـالـفـاءـ"ـ لـلـتـعـقـيـبـ،ـ وـهـيـ تـوـجـبـ الـفـعـلـ لـهـمـاـ مـعـاـ عـلـىـ أـنـ الـثـانـيـ مـتـأـخـرـ،ـ وـفـيـهـاـ دـلـيـلـ عـلـىـ أـنـ الـمـبـدـوـءـ بـهـ فـيـ الـلـفـظـ مـبـدوـءـ بـهـ فـيـ الـمـعـنـيـ،ـ إـذـاـ قـلـتـ:ـ "ـجـاءـنـيـ زـيدـ فـعـمـروـ"ـ كـتـتـ

(١) يـنـظـرـ صـ ٣٦٨ـ .

(٢) هـذـاـ قـوـلـ يـونـسـ وـالـفـارـسـيـ وـابـنـ كـيـسانـ يـنـظـرـ المـغـنـيـ ٥٩/١ـ .

(٣) أحدـ كـتـبـهـ الـتـيـ اـشـارـ إـلـيـهـ فـيـ الـمـقـدـمـةـ يـنـظـرـ صـ ٧ـ .ـ ١٠٧ـ-ـ ١٠٨ـ .ـ وـيـنـظـرـ مـبـحـثـ آـثـارـهـ الـعـلـمـيـةـ صـ ٢٥ـ .ـ

قد أوجبت تأخر "عمرو" عن "زيد" في المعنى، وتقدم "زيد" عليه، ولا يصح الفاء حيث لا يتصور الترتيب، فلو قلت: "اشترك زيد فعمرو" كان مجازاً، لأنه لا يتتصور أن يقع الاشتراك من "زيد" وحده حتى يجعل مقدماً ما عليه في فعله على "عمرو" ، بل هو معنى لا يتتصور إلا بين اثنين أو أكثر .

و "ثم" للتعليق فتوجب الفعل لهما معاً ، غير أن بين الفعلين مهلة وتراتبية، تقول: " جاءني زيد ثم عمرو" فتدل على أن بمعنى "عمرو" كان بعد "زيد" وأنه كان بينها بعض المهلة والتراتبي، ولا يصلح الفاء حيث يكون المعنى على التراتبي، بل لا يكون إلا حيث يراد الحق(١) الثاني بالأول من غير مهلة .

و "أو" يوجب الفعل لأحد الشيئين أو الأشياء على الشك، بيان ذلك أنك تقول : "جاءني زيد أو عمرو" فيكون المعنى على أنك أثبتتُ الجھي لأحدهما لا بعنه، فهذا أصله، ثم إن كان الكلام خيراً، كان "أو" للشك كما رأيت، وإن كان أمراً كان للتخيير، كقولك: "اضرب زيداً أو عمراً"(٢)، قد أمرته بأن يضرب أحدهما، ثم خيرته في ذلك، فأيّهما ضربَ كان مطيناً ، ولا يجوز له الجمع بينهما، ولو قلت: "اضرب زيداً وعمراً" لم يكن ممثلاً لأمرٍ حتى يضربَ كلَّ واحدٍ منهما .

ولـ "أو" معنى ثالث وهو: الإباحة، ومثاله قوله: "جالس الحسن أو ابن سيرين" ، قد جوزت في هذا أن يجمعَ بينهما، وأن يقتصرَ على أحدهما، أي: قد أباحت لك بمحالسة هذا الضرب من الناس . فهي إذا لأحد / الشيئين، إلا أنه على سبيل الجواز دون الوجوب، أعني: أنك لم تَحظُرْ عليه إذا جالس هذا أن يجالس ذاك، كما فعلت ذلك في قوله: "اضرب زيداً أو عمراً، وكلِّ السمك أو اشرب اللبن" ، ولم توجب عليه الجمع بينهما كما توجبه باللواو(٣) بل أباحت له أن يجالس هذا الجنس من العلماء من غير حظر وتقديم .

(١) الكلمة "إحراق" مكررة في الأصل .

(٢) في الأصل "عمروا" .

(٣) الكلمة غير واضحة في الأصل .

و "بل" للإضراب عن الأول والإثبات للثاني ، كقولك: "جاءني زيد بل عمرو" ،
بدأت أولاً فأثبتت المجرى لـ "زيد" ثم أضربت عن ذلك وتركته وأثبتته لـ "عمرو" .
و "لَكُن" (١) للاستدرارك ، نحو: "ما جاءني زيد لكن عمرو" ، غير أنه لا يستدرك بها
إلا بعد النفي إذا كانت عاطفة اسمها على اسم كما ترى ، ولو قلت: "قام زيد لكن
عمرو" لم يجز ، فإن عطفت جملة من الكلام على جملة جاز أن يستدرك بها حينئذ بعد
الإثبات إلا أنه ينبغي أن يكون في الجملة الثانية نفي ، كقولك: "جاءني زيد لكن عمرو
لم يجيء"

وموضع هذا اللفظ في أصله – الذي هو التشقيق – أن يكون لترك قصة مخالفة إلى
قصة ، فأنت أبداً تخرجُ بها من جملة إلى خلافها ، فاما أن تبني في الأول شيئاً ثبته في
الثاني ، نحو: "ما جاءني زيد لكن عمراً حاضر" ، أو ثبت في الأول شيئاً تبنيه في الثاني
، كقولك "جاءني زيد لكن عمراً لم يجيء" ، أو لكن عمراً غائب" ، وعلى هذا القياس ..
ولا يصح العطف بها (٢) إلا بعد التخفيف ، لأنها إذا كانت مُثقلةً كانت عاملة
برأسها ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، وحرف العطف كان موضوعاً لأنْ يتبع الثاني
الأول في إعرابِ قد وجَب للأول بعامل دخل عليه ، ولا يكون له عملٌ على الإنفراد .
و "أم" للاستفهام ، ولها موضعان :

أحدهما: أن تقع معادلة لhmزة الاستفهام بمعنى "أي" ، وهي في هذا الوجه تسمى
متصلة .

والثاني : أن تكون منقطعة على معنى "بل" .

(١) بدأ المؤلف بالحديث عن "لَكُن" المخففة أولاً ثم التقبيل كما يأتي .

(٢) الضمير يعود على "لَكُن" .

٢٨٩ تقول في المتصلة: "أزيد عندك أم عمرو" ، ألا ترى أن المعنى : أيهما عندك/ و كذلك قوله: "أقائم زيد أم قاعد"؟ لأن المعنى : أي هذين الفعلين كان منك(١) ، وما أشبهه .

أما المقطعة فإنه لا يكون في الكلام معنى "أي" ، ويكون "أم" استفهاماً مستأنفاً ، ومثاله قوله: "أزيد عندك أم عمرو" ، لم ترد أن تقول: "أيهما" ، ولكنك بدأت أولاً فقلت: "أزيد عندك" ، على أنه ليس من شأنك أن تستفهم إلا عنه ، ثم بدا لك أن تترك استفهامك هذا وتستأنف استفهاماً عن "عمرو" فقلت: "أم عندك عمرو" ، "أم" في هذا الوجه بمنزلة "بل" والهمزة جمعاً ، لأنها تفيد الاستراب والاستفهام معاً ، فأتت في قوله: "أم عندك عمرو" بمنزلة أن تقول: "بل عندك عمرو" ، ومثله قوله: "إنها لإبل أم شاء"(٢) . جرى صدر كلامه على اليقين ثم أدركه الشكُّ ، فاستثبت فيها واستأنف استفهاماً عن "الشاة" فقال: "أم شاء" ، لأن ما بعد "بل" متحقق ، وما بعد "أم" مشكوك فيه مسؤول عنه ، قال الشاعر:

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُوْدِعْتَ مَكْتُومٌ
أَمْ حَبَّلَهَا إِذْ نَأْتُكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَرْبَةً
إِثْرَ الْأَجْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ(٣)

(١) هكذا في الأصل ، والأولى أن يقول: "كان منه" أي: من زيد .

(٢) ينظر الكتاب ١٧٢/٣ ، والمادي في الإعراب إلى طرق الصواب لابن القبيسي ١٢٦ .

(٣) البيتان من بحر البسيط ، وهما لعلمة الفحل . في ديوانه ص ٥٠ ، وفي الكتاب ١٣٩/٣ ، والمقتضب

٢٩٠/٣ ، والمعجم ٣٩٣/٤ ، والدرر ١٧٧/٢ ، وعزامة الادب ٢٨٦/١١ ، والفضليات ٣٩٧ ، والمحتسب

٢٩١/٢ .

و "لا" للنفي بعد الأثبات ، يوجب الفعل للأول وينفيه عن الثاني ، تقول: "جاءني زيد لا عمرو" فتنفي عن الثاني ما أثبته للأول ، واللفظ المعروف فيها أن يقال: ينفي عن الثاني ما وجوب للأول ، وشرحها قد مضى في الأدوات^(١) .

و "إما" معناها كمعنى "أو" في الشك والإباحة والتخيير ، تقول: "قام إما بشر وإما بكر، وكل إما خبزاً وإما لحماً" ، إلا أنها أقعدت في لفظ الشك من "أو" ، ألا ترى أنك تبتدىء بها شاكا فتقول: "قام إما زيد وإما عمرو" ، و "أو" يمضي صدر كلامه على اليقين ، ثم يأتي بـ "أو" فيما بعد ، فيعود الشك ساريا من آخر الكلام إلى أوله .

وأما "حتى" فلغوية ، تقول: "جاءني القوم حتى زيد" ، فدل على أن "زيداً" هو الغاية والذي لا يتوجه أن يكون قد نفى من القوم^(٢) / بعده أحد ، ويقال في "حتى" إذا كانت عاطفة إنها تكون لتعظيم أو لتحقير ، فمثال التعظيم: "مات الناس حتى الأنبياء" ، ومثال التحقير: "قدم الحجاج حتى المشاة" ، وإنما وجوب اعتبار التعظيم والتحقير فيها من أجل أنها موضوعة للغاية ، ومعلوم أن الجنس ينتهي إذا أردت المزية إلى أعلى ، وإذا أردت خلافها إلى أدناه .

واعلم أن لـ "حتى" شرطا في العطف ليس ذلك لغيرها ، وهو أن يكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه ، فلو قلت: "جاءني القوم حتى حمار" لم يجز ؛ لأن الحمار لا يكون من القوم ، والسبب في ذلك ما ذكرنا من اقتضائهما معنى الغاية .

وقد مهضي في "حتى" أنها تكون حرف جر كـ "إلى" ، وذكرنا وجوهها^(٣) ، فينبغي أن تعلم أنه إذا كان المذكور قبلها فاعلا – كالقوم في قوله: "جاءني القوم" – كان

(١) أحد كتبه التي أشار إليها في المقدمة وقد تكلمت عنه في بحث آثاره العلمية ص ٢٥ .

(٢) حرف "م" في الأصل مكرر.

(٣) ينظر "باب حتى" ص ٣٦٨ وما بعدها .

العطف أحسن من الجر^(١) ، [و][٢) الرفع في "القوم"^(٣) أحسن ، ولا يحسن أن تقول: "حتى زيد" بالجر ، وإن كان المذكور قبل "حتى" مفعولاً – كالسمكة في قوله: "أكلت السمكة [حتى رأسها]^(٤)" – كان كل واحد من العطف والجر حسناً جميلاً .

واعلم أن حمل الاسم بعد "حتى" على الابتداء ، وأن له خبراً محنوفاً – كما قدمنا في بابه – لا يستقيم في كل شيء ، إنما يجوز ذلك في بعض الموضع دون بعض ، فلو قلت: "ضربت القوم حتى زيد" بالرفع – تزعم أنك أردت "حتى زيد" مضروب – لم يجز ، ويكون الخبر بعدها في كثير من الأمر معنى لا يتصور أن يكون في الفعل الذي مضى دلالة عليه ، كقوله:

وَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُّجُ دَمَاءَهَا بِدِجْلَةِ حَتَّىٰ مَاءُ دِجْلَةِ أَشْكَلُ^(٥)

قوله: "ماءِ دِجلةِ أَشْكَلُ" جملة من المبتدأ والخبر ، قد وقعت بعد "حتى" ، ولو حاولت أن تمحفظ هذا الخبر حاولت محلاً ، لأنك لا تجد فيما قبل "حتى" دليلاً عليه ، كما كان في قوله: "أكلت السمكة حتى رأسها" دليل على "ما كول" / من قوله: "حتى رأسها ما كول" .

وما^(٦) اختلف فيه في القرآن قوله في سورة المائدة قوله: ﴿هَوَانَ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ..﴾ إلى آخر قوله: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾^(٧) ، فالرفع في "العين" وأخواتها على الابتداء ، إذ

(١) الترجيح له ولم أحده عند غيره فيما أطلعت عليه من كتب النحو .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٣) هكذا في الأصل ، ولعل الصواب أن يقول: والرفع في "زيد" أحسن؛ لأنه هو المعطوف، وأما "القوم" فهو مرفوع قوله واحداً .

(٤) ما بين المعقوفين زيادة ليست في الأصل .

(٥) سبق الحديث عنه ص ٣٦٩ .

(٦) بدأ هنا في الحديث عن الجملة الاستثنافية والمعطوفة بصرف النظر عما بعد حتى .

(٧) سورة المائدة الآية ٤٥ .

قرأ الكسائي (والعين) بالرفع ، وقرأ الباقيون بالنصب ، ينظر السبعـة ٢٤٤ ، والكتـف ٤٠٩ / ١ ، والتـيسـير ٩٩ ، وغيـثـ النـفعـ ١١١ ، والنـشرـ ٢٥٤ / ٤ ، والجـامـعـ لـأـحـكـامـ القرـآنـ ١٩٣ / ٦ ، والـبـحرـ ٤٩٤ / ٣ ، ومـفـاتـيجـ الغـيـبـ ٦ / ١٢ ، ومعـانـيـ القرـآنـ لـفـرـاءـ ٣٠٩ / ١ ، وإـعـرـابـ القرـآنـ لـلـسـاحـاسـ ٢٢ / ٢ ، وـحـجـةـ القرـاءـاتـ ٢٦٦ .

تم اسم "أن" وخيره بقوله: **فَوَّانَ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ**^(١) ، والنصب فيها على العطف . ومنها في سورة الأنعام : **وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّتٌ مِنْ أَعْنَابٍ**^(٢) ، فالرفع في "جنات" عطف على "قِنْوَانٌ" ، وقيل بل على الابتداء واضمار فعل بعدها ، يعني: وجنت من أعنابٍ أخر جناها ، والنصب عطف على "خَضِرًا" ، أي: فأخر جنا منه خَضِرًا وجنات .

ومنها في سورة الأعراف قوله: **لَيِطْلُبُهُ حَيْثَا وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ وَالنَّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ**^(٣) فمن رفع فعلى الابتداء ، والواو او حال ، كقولك: "لقيت زيدا وأبوه خارج" ، أي: وأبوه هذه حالته ، ومن نصب فعلى اضمار فعل ، يعني: وجعل الشمس .

ومنها في سورة التوبه **وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا**^(٤)

(١) سبق ذكرها قريبا ص ٤١٧ .

(٢) سورة الانعام الآية ٩٩ .

قرأ أبو بكر في رواية عنه عن عاصم ، والأعمش ، ومحمد بن أبي ليلى ، والحسن والمطوعي والأعشى والترجمي ويحيى بن يعمر وابن مسعود (وجنات) بالرفع ، وقرأ السبعة بالنصب . ينظر الإتحاف ٢١٤ ، وجامع البيان ٢٩٤/٧ ، والبحر ٤/١٩٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٧/١ ، واملاء ما من به الرحمن ١/٢٥٥ ، والمحجة في القراءات السبع ١٤٦ ، ومحجة القراءات ٢٦٤ .

(٣) سورة الأعراف الآية ٤٥ .

قرأ ابن عامر (والشمس والقمر والنجم مُسَخَّرات) وقرأ الباقون بالنصب . ينظر السبعة ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، والكشف ١/٤٦٥ ، والتيسير ١١٠ ، وغيث النفع ١٣٤ ، والشهر ٢/٢٦٩ ، والإتحاف ٢٢٥ ، والكاف ٢/٨٣ ، والبحر ٤/٣٠٩ ، ومفاتيح الغيب ١٤/١١٨ ، والمحجة في القراءات السبع ١٥٦ ، ومحجة القراءات ٢٨٤ .

(٤) سورة التوبه الآية ٤٠ .

فالرفع على الابداء ، وما بعدها خيرها ، والنصب على العطف على "كلمة الذين" .
ومنها - فيها أيضا **﴿فَلْ أَذْنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللّٰهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةً﴾**(١) ،
فخفض " الرحمة " عطف على " خير " ، يعني: أذن خير ورحمة ، ومن رفع فعل الابداء
أو العطف على " أذن " .

ومنها - فيها - **﴿وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمَهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾**(٢) ، فمن حفظ
"الأنصار" فهو عطف على "المهاجرين" ومن رفع عطف على **﴿السابقون﴾** .

قرأ يعقوب والأعمش والحسن والمطوعي (وكلمة الله) بالنصب ، وقرأ السبعة بالرفع . ينظر
النشر / ٢٧٩ ، والاتحاف / ٢٤٢ ، والتحبير / ١١٧ ، والكشف / ١٩١ ، والجامع لأحكام القرآن / ٨ / ١٤٩ ،
والبحر / ٤٤ ، ومفاتيح الغيب / ٦٩ / ٦٩ ، وروح المعاني / ١٠ / ٩٩ ، وإعراب القرآن للتحاسن / ٢١٦ / ٢ ،
واملاء ما من به الرحمن / ٢ / ١٥ .

(١) سورة التوبه الآية ٦١ .

قرأ حمزة (ورحمة) بالخفض وقرأ الباقون بالرفع . ينظر السبعة / ٣١٥ ، والكشف / ٥٠٣ / ١ ، والتيسير / ١١٨ ،
والنشر / ٢٨٠ ، والإتحاف / ٢٤٣ ، وجامع البيان / ١٠ / ١٦٨ ، والجامع لأحكام القرآن / ٨ / ١٩٢ ،
والبحر / ٦٢ ، ٦٢ ، ومفاتيح الغيب / ١١٦ / ١١٦ ، ومعاني القرآن للقراءاء / ٤٤ / ٤٤ ، والحجۃ في القراءات
السبعين / ١٧٦ ، وحجة القراءات / ٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٢) سورة التوبه الآية ١٠٠ .

قرأ يعقوب وعمر بن الخطاب وقادة والحسن البصري وعيسي الكوفي وسعيد بن أبي سعيد وطلحة
(والأنصار) بالرفع ، وقرأ الباقون بالخفض ، ينظر النشر / ٢٨٠ ، والإتحاف / ٢٤٤ ، ومعاني القرآن
للقراءاء / ٤٥ / ٤٥ ، وجامع البيان / ١١ / ٨ ، والكشف / ٢١٠ / ٢ ، والجامع لأحكام القرآن / ٦ / ٢٣٥ ، والبحر
/ ٥ / ٩٢ ، والمحتب / ١ / ٣٠٠ ، واملاء ما من به الرحمن .

ومنها في سورة النحل **﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ﴾**^(١) ، فمن رفعها جعل الواو واو حال وابتداء ، فـ"الشمس" رفع بالابتداء وـ"القمر والنجمون" نسق عليها ، وـ"مسخرات" رفع ، لأنها خبرها ، ومن نصب كلها عطف / على قوله: **﴿لَكُمُ اللَّيْل﴾**.

ومنها في سورة هود **﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾**^(٢) فمن رفع فعلى الابتداء ، وخبره " ومن وراء" . والوراء هاهنا: ولد الولد^(٣) ، وأقبل الشيخ ومعه ابن ابن له، فقيل: هذا ابنك؟ فقال: هو ابني من الوراء ، أي: هو ولد ولدي . ومن نصب عطف على " وبشرناها" كأنه جعل الكلام في معنى الهبة . اي: ووهبنا له يعقوب . وقال بعض النحوين: " موضعه حفظ ، إلا أنه لا يصرف"^(٤) ، وهذا غلط

. (١) سورة النحل الآية ١٢ .

قرأ ابن عامر (والشمس والقمر والنجمون مسخرات) بالرفع ، وقرأ الباقون بنصب ذلك كله ، وروى حفص عن عاصم (والنجمون مسخرات) ونصبباقي ، ينظر السبعة ، ٣٧٠ ، والكشف ٣٥/٢ ، والتيسير ١٢٧ ، وغث النفع ١٩٠ ، والنشر ٣٠٢، ٣٠٣، ٤٠٣/٢ ، والكاف الشاف ٤٠٣/٢ ، والجامع لاحكام القرآن ٨٣/١٠ ، والبحر ٤٧٩/٥ ، ومفاتيح الغيب ٤/٢٠ ، والمحجة في القراءات السبع ٢٠٩ ، وحجة القراءات ٣٨٦ .

(٢) سورة هود الآية ٧١ . قرأ نافع وابن كثير وأبو عمر والكسائي وعاصم (في رواية أبي بكر) (يعقوب) بالرفع ، وقرأ الباقون وعاصم في رواية حفص بالنصب ، ينظر السبعة ، ٣٣٨ ، والكشف ٥٣٤/١ ، والتيسير ١٢٥ ، وغث النفع ١٦٨ ، والنشر ٢٩٠/٢ ، ومعاني الأخفش ٣٧٩/٢ ، وجامع البيان ٧٥/١٢ ، والكاف الشاف ٢٨١/٢ ، والبحر ٢٤٤/٥ ، ومفاتيح الغيب ٢٦/١٨ ، والمحجة في القراءات السبع ١٨٩ ، وحجة القراءات ٣٤٧ .

(٣) ينظر اللسان : (ورأ) ١٩٣/١ ، وجامع البيان ٧٤/١٢ .

(٤) قال بذلك الكسائي والأخفش وأبو حاتم ، ينظر معاني الأخفش ٥٧٩/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٣/٢ .

عند البصريين^(١)، لانه لا يعطف على عاملين^(٢) فلا يجوز أن تقول: "مررت بزيد في الدار والحجرة عمرو" .

ومنها في سورة الرعد قوله: ﴿وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صَنْوَانٌ وَغَيْرُ صَنْوَانٍ﴾^(٣) فالرفع عطف على ﴿في الأرض قطع متحاورات﴾^(٣) أي: وفيها جنات من أعناب وفيها زرع ونخيل؛ لأن الجنات تكون من نخيل وأعناب ولا تكون من زرع . والجر على المعاورة ، وذلك أن "الزرع" لما وقع بين النخيل والأعناب خفظه للمعاورة ، فالتقدير: جنات من أعناب ومن زرع ومن نخيل . وفيها معنى آخر ، وذلك أن العرب تسمى كل نبت وشجر زرعا ف يقولون: "هلك الزرع والضرع" ، يذهبون بـ"الزرع" إلى كل ما ينبع ، وبـ"الضرع" إلى كل ما يُحبل .

واعلم أن هذه الحروف كما تعطف الاسم المفرد على مثله كذلك تعطف الجملة على الجملة ، ومثال عطفها الجملة على الجملة قوله: "زيد قائم وعمرو قاعد" ، فقولك: "عمرو قاعد" جملة معطوفة بالواو على الجملة التي هي قوله: "زيد قائم" ، فلا يجوز أن يقال : إن الواو عطفت مثلاً "عمراً" على "زيد" لأنه إنما يتصور عطف الاسم على الاسم بأن يشتراكا في أمر ، نحو أن تقول: "جائني زيد

(١) ينظر الحجة في القراءات السبع ١٨٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٣/٢ .

(٢) يقصد بالعاملين: الباء و"من" في قوله تعالى ﴿فَبَشَّرَنَا هَا يَأْسَحْقَ وَمَنْ وَرَاهُ اسْحَقُ يَعْقُوبَ﴾ ..

(٣) سورة الرعد الآية ٤

قرأ عاصم (في رواية أبي بكر) ونافع وابن عامر وحمزة والكسائي (وزرع ونخيل صنوان وغيير صنوان) باللحن ، وقرأ الباقيون وعاصم (في رواية حفص) بالرفع ، ينظر السبعة ٣٥٦ والكشف ٢٩٧/٢ ، والتيسير ١٣١ ، وغيث الفتح ١٨١ ، والنشر ٢٩٧/٢ ، ومعاني القرآن للقراء ٥٨/٢ ، وجامع البيان ٩٨/١٣ ، والكاف الشاف ٣٤٩/٢ ، والبحر ٣٦٣/٥ ، والحجۃ في القراءات السبع ٢٠٠، ١٩٩ .

وَعُمِّرُ وَفُتُشْرِكُ "عَمِّراً" فِي الْجَحْيِ ، وَ"رَأَيْتَ زِيدًا وَعُمِّرًا" فَتُشِرِّكَهُ فِي وَقْوَعِ الرَّؤْيَا
عَلَيْهِ ، وَأَنْتَ إِذَا قَلْتَ: "زِيدٌ مُنْطَلِقٌ وَعُمِّرٌ خَارِجٌ" فَأَفْرَدْتَ كُلَّ / وَاحِدَ مِنْهُمَا بِخِبَرٍ
٩٦١ اسْتِحَالَ أَنْ يَكُونَ هَذَا شَرِيكًا لِذَلِكَ .

وَاعْلَمُ أَنْ فَائِدَةَ الْعَطْفِ يَظْهُرُ – فَضْلَ ظَهُورٍ – إِذَا كَانَتِ الْجَمْلَةُ صَلَةً لِمَوْصُولٍ ، أَوْ
صَفَةً لِمَوْصُوفٍ ، أَوْ خَبِيرًا لِمُبْتَدَأٍ . فَمَثَلُ الصَّلَةِ قَوْلُكَ: "جَاءَنِي الْأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ وَأَخْرَوْهُ
خَارِجٌ" ، إِذَا قَدِرْتَ أَنْ الْجَمْلَةَ الثَّانِيَةَ مُعْطَوْفَةً عَلَى الْجَمْلَةِ الْأُولَى كَانَتْ تَمَامًا لِـ "لِلَّذِي" ،
حَتَّى لَوْ سَكَتَّ عَلَى الْأُولَى لَمْ يَحْصُلِ الْغَرْضُ ، وَلِصَارَ "الَّذِي" لِغَيْرِ مِنْ أَرْدَتْهُ ، لِأَنَّكَ
أَرْدَتَ مِنْ اجْتَمَعَ فِيهِ الْأَمْرَانِ ، دُونَ الْأَبُوهِ انْفَرَدْتَ بِأَمْرٍ وَاحِدٍ ، أَلَا تَرَى أَنْكَ تَقُولُ: "إِيْتَ
الَّذِي أَعْطَاكَ وَكَسَاكَ دُونَ الْأَبُوهِ أَعْطَاكَ وَلَمْ يَكُسُّكَ" ، فَيَصِيرُ هَذَا بَعْنَزَلَةً أَنْ تَقُولُ: "إِيْتَ
زِيدًا دُونَ عُمِّرٍ" فِي أَنَّ أَحَدَهُمَا غَيْرُ الْآخِرِ .

وَمَثَلُ الصَّفَةِ قَوْلُكَ: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ هَاشْمِيٌّ وَأَمْهُ مُولَّدَةٌ" ، فَتَكُونُ الْجَمْلَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ
تَكَامِ الصَّفَةِ ، حَتَّى لَوْ لَمْ تَضْمِنْهَا مَعَ الْأُولَى لَمْ يَتَمَّ الاسمُ .

وَمَثَلُ الْخَبَرِ قَوْلُكَ: "زِيدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ وَأَخْرَوْهُ خَارِجٌ ، وَعُمِّرٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ وَفَعْلُهُ
قَبِيْحٌ" وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَقْصِدُ فِيهَا أَنْ تُخْبِرَ عَنِ الشَّيْءِ بِأَنَّهُ يَجْمِعُ أَمْرَيْنِ .
وَاعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا يُعْطِفُ الْاِسْمَ عَلَى الْاِسْمِ – فَيَصِيرُ الْمُعْطَوْفَ شَرِيكًا لِلْمُعْطَوْفِ عَلَيْهِ
فِي إِعْرَابِهِ – كَذَلِكَ يُعْطِفُ الْفَعْلُ عَلَى الْفَعْلِ فِي صِيرَ الشَّانِي بِذَلِكَ شَرِيكًا لِلْأُولَى فِي
الْإِعْرَابِ ، تَقْسِيرِهِ أَنْكَ تَقُولُ: "إِنْ تَعْطِنِي وَتَكْرَمْنِي أَشْكُرُكَ" ، فَيَصِيرُ "تَكْرَمْنِي" مَحْزُونًا
بِعَطْفِكَ [لَهُ] (١) عَلَى الْفَعْلِ الْأُولَى الَّذِي هُوَ مَحْزُونٌ بِـ "إِنْ" ، كَمَا صَارَ "عُمِّرٌ" فِي
قَوْلُكَ: "جَاءَنِي زِيدٌ وَعُمِّرٌ" مَرْفُوعًا بِعَطْفِكَ لَهُ عَلَى "زِيدٍ" المَرْفُوعِ بِـ "جَاءَنِي" فَافْهَمُ .

(١) إِرْيَادَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْمَعْنَى .

(فصل):

واعلم أن الاسم يعطُّف على الاسم إذا اتفقا في الحال^(١) ، نحو قوله: "قال زيد وعمرو" ، لأن القول يصح من كل واحد منهم ، ولا تقول: "مات زيد والشمس" ؛ لأنه لا يصح موتها . قوله تعالى: ﴿فَالْأَلْيَلُ إِلَاصْبَاحٍ وَجَاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ﴾^(٢) فإن قيل لِمَ لم يعطُّف "الشمس" والقمر" على "الليل" وقد اتفقا في الحال ؟ لأن كل واحد يصح أن يجعل ؟

قيل: نصبهما لأنه أعمل التنوين في "جاعل" وإن لم يظهره ، فتصبه على نية التنوين^(٣) ، وقيل: بل نصب لإضمار فعل مجرد لهما ، يعني: وجعل الشمس والقمر^(٤) ، وكل حسن.

وقال الفراء: "الأحسن إيقاع الفعل على "الشمس والقمر" لأن حال بينهما وبين "الليل" بقوله "سكننا" قال: ولو لم يكن من "السكن" كانت الإضافة إلى "الشمس والقمر" أحسن فيكونان خفضا . قال: "والليل" في موضع نصب في المعنى ، فرد "الشمس والقمر" على معناه لما فرق بينهما بقوله "سكننا"^(٥) .

(١) المقصود هو الاتفاق في المعنى .

(٢) سورة الانعام الآية ٩٦، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (وجاعل الليل) وقرأ الباقيون (وجعل الليل) بدون الف . ينظر السبعة ٢٦٣، والكشف ٤١/١، والنشر ٣٦٠/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/٤٥٤، وإعراب القرآن للتحاسن ٢/٨٤ .

(٣) هذا ما ذهب إليه الكسائي من حواز عمل اسم الفاعل إذا كان معنى الماضي ينظر الجمل ٨٤ .

(٤) هذا ما ذهب إليه الجمهور ينظر الجمل ٨٤، ٨٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٤/٢، وححة القراءات ٢٦٢ .

(٥) نص الفراء: "الليل في موضع نصب في المعنى . فرد" الشمس والقمر" على معناه لما فرق بينهما بقوله "سكننا" فإذا لم تفرق بينهما بشيء آثروا الحفظ . وقد يجوز أن ينصب وإن لم يحل بينهما بشيء ... وأحسن ذلك أن تحول بينهما بشيء ... " معاني لقرآن ١/٣٤٦ .

وال فعل يعطى على الفعل إذا اتفقا في الزمان ، نحو: " جاء زيد وذهب " لاتفاق زمانيهما ، ولا تقول: " يجئ زيد وقعد " ولا " جاء / زيد ويقعد " ، لاختلاف زمانيهما .
 ٩١ فاما قوله تعالى: ﴿كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتَلُونَ﴾ (١) فالتقدير فيه: كذبوا فريقاً وقتلوا فريقاً ، ذكر أحدهما بلفظ الماضي والآخر بلفظ المستقبل ، ليدل على الأمرين جميعاً ، فإن ذلك كان شأنهم ، ففيه معنى كذبوا وقتلوا ويذبحون ويقتلون ، وقيل معناه: فريقاً كذبوا لا يقتلون وفريقاً كذبوا يقتلون ، فيكون " يقتلون " صفة للفريق (٢) فلم يكن فيه عطف المستقبل على الماضي .

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾ (٣) فعطف بالمستقبل على الماضي ، لأن الصدّ منهم كال دائم ، كأنه قال: إن الذين كفروا ومن شأنهم الصدّ عن سبيل الله ، قال الفراء (٤): ونظير هذا قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾ (٥) .
 وقال الفراء (٤): " وإن شئت قلت: ردّ يفعلون على فعلوا ، لأن معناهما واحد ، ونحوه قال الرجاج: " فإن معنى قوله " الذين كفروا " : الذين هم كافرون ، فكأنه قال:

(١) سورة المائدة الآية ٧٠.

(٢) ينظر الجامع لاحكام القرآن ٦/٢٤٧ .

(٣) سورة الحج الآية ٢٥ .

(٤) نص الفراء: " رد يفعلون على فعلوا ، لأن معناهما كالواحد في الذي وغير الذي ..

وردك يفعلون على فعلوا لأنك أردت : إن الذين كفروا يصدون بكتفهم ... وإن شئت قلت: الصدّ منهم كال دائم فاختبر لهم يفعلون ، كأنك قلت: إن الذين كفروا ومن شأنهم الصدّ ... وقال: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُ قُلُوبُهُمْ﴾ مثل ذلك" ، معاني القرآن ٢/٢٢٠، ٢٢١ .

(٥) سورة الرعد الآية ٢٨ .

"إن الكافرين والصادين، والمؤمنون والمطمئنون" (١). وقال أبو علي (٢):
"معناه: كفروا وصدوا ، لأن الفعل المضارع يماثله الماضي" ، قال: "ويجوز أن يكون
المضارع على حاله، كأنه قال: إن الذين كفروا فيما مضى وهم الآن يصدون، والله
اعلم بكتابه .

(فصل):

ولا يعطف الفعل على الاسم إلا أن يكون في الاسم معنى الفعل ، فيعطف الفعل
عليه بناءً على معناه لا على لفظه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا ذلولٌ تشير الأرض ولا
تسقي الحرش﴾ (٣)، دخلت "لا" في "تسقي" لأنَّه معطوف على "لا ذلول" ، وإنما جاز
عطف الفعل على الاسم لأن فيه معنى الفعل ، كما تقول: "زيد صائم ويصلبي" . ويجوز
أن تكون "لا" مستأنفة ، ومعناه: لا ذلولٌ مثيرةً للارض وليس تسقي الحرش. قال
مقاتل (٤): يقول: ليست بالذلول التي يُعمل عليها في الحرش ، وليس بالذلول التي
يسقي عليها بالسواني الماء للحرث (٥)

(فصل):

واعلم أنه يجوز عطف المظهر على المضمر، والمضمر على المظهر /، والمضمر على المضمر، والمظهر على المظهر .

(١) بنظر معانٍ القرآن وإعرابه ٤٢٠/٣ في تفسير آية الحج، أما آية الرعد رقم ٢٨ فلم أجد إلى الرجاج في معناها، أو شيئاً كذا .

(٢) لم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه ومن المصادر والمراجع .

(٣) سورة البقرة الآية ٧١ .

(٤) هو مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي .

(٥) لم أقف على نصه فيما تيسر لي من كتب المطبوعة وكتب التفاسير المشهورة ، ولعله في تفسيره الذي لم أتمكن من الحصول عليه.

تقول في المظهر على المضمر: "رأيته وبكرا، وجاءني محمد". وفي المضمر على المظهر: "جاء بشر وأنت" ، وفي المضمر على المضمر: "سقيتك وإياده" ، وفي المظهر على المظهر: "قام زيد وعمرو" ، فإن كان المضمر مرفوعاً متصلاً لم تعطف عليه حتى تؤكده، تقول: "جئت أنت وزيد" ، ولو قلت: "قمت وزيد" – بغير توكيده – لم يحسن، قال تعالى: ﴿فَاسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(١)، وربما جاء في الشعر غير مؤكدة، قال عمر بن أبي ربيعة^(٢):

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرَ تَهَادَى كَيْعَاجُ الْمَلَأَ تَعْسَفُنَ رَمْلَاً^(٣)

وقد ورد في القرآن غير مؤكدة ، قال الله تعالى : ﴿أَعْذَا كَمَا تَرَابَا وَآبَاؤَنَا﴾^(٤). فإن كان المضمر منصوباً حسناً العطف عليه، تقول: "ضررتك وبشراً". فإن كان المضمر محوراً لم تعطف عليه إلا باعادة الجار، تقول: "مررت بك وبيكر، ونزلت عليه وعلى محمد" ، ولو قلت: "مررت بك وزيد" كان لحنا^(٥)، على أنهم قد أنسدوا:

(١) سورة البقرة الآية ٣٥، وسورة الاعراف الآية ١٩ .

(٢) في الأصل "عمرو" .

(٣) البيت من بحر الخفيف، وهو من ملحقات ديوانه ٤٩٠، وفي شرح المفصل ٢/٧٤، ٧٦ والمقاصد التحوية ٤/١٦١، وبدون نسبة في الكتاب ٢/٣٧٩، ٤٧٧، ٤٧٥، والإنصاف ٤/٤٧٧، وشرح الأشموني ٣/١١٤، والخصائص ٢/٣٨٦ .

(٤) سورة التمل الآية ٦٧ والذى حسن الفصل بالخبر .

(٥) هذه مسألة من المسائل الخلافية، وقد تبع فيها المؤلف البصريين. ينظر الإنصاف مسألة ٦٥ ص: ٤٦٣ وما بعدها .

فاليومَ قرُبَتْ تهجونا وتشتمنا

فاذهب فما بك والأيام من عجب^(١)

وقد اختلف في قوله تعالى: ﴿تساءلون به والأرحام﴾^(٢) ، فالخوض على إضمار الخاض، تقديره: تسألون به وبالأرحام .

ومنه قول العجاج^(٣) حين سئل : كيف حالك؟ فقال: خيرٌ عافاك الله ، يريد: بخير.

وقال الحسن^(٤): "تقديره: "اتقوا الله واتقوه في الأرحام فلا تقطعوها"^(٥) ، وقال

ابراهيم^(٦): " هو كقولك: أسألك بالله وبالرحم^(٧) .

(١) البيت من بحر البسيط ، ولم أقف على نسبة قائله ، وهو من شواهد الكتاب ٣٨٢/٢ ، والإنصاف ٤٦٤ ، وشرح المفصل ٧٨/٣ ، ٧٩ ، وشرح الاشموني ١١٥/٣ ، والمقاصد التحوية ١٦٣/٤ ، والدرر ١٩٢/٩٠/١ ، والحجۃ في القراءات السبع ٩٤ ، وخزانة الادب ١٢٢/٥ ، والكامن ٣٩/٣ ، والمقرب ٢٣٤/١ ، وإعراب القرآن للتحاسن ٤٣١/١ ، وقربت : شرعت .

والشاهد فيه: "فما بك والأيام" حيث عطف على الضمير المخوض دون إعادة الخاض وهذا لحن عند البصريين ، وحائز عند الكوفيين ومن وافقهم . ينظر الانصاف ٤٦٣/٢ ، ٤٧٤ .

(٢) سورة النساء الآية ١ .

فرأى حزرة " والأرحام" بالختص على العطف على المضمر المخوض في "به" ، وقرأ الباقيون بالنصب، ينظر السبعة ٢٢٦ ، والكشف ٣٧٥/١ ، والتيسير ٩٣ ، وغيث النفع ٩٥ ، والنشر ٢٤٧/٢ ، ومعاني القرآن للقراء ٢٥٢/١ ، وجامع البيان ٤/٢٢٦ ، والكشف ٤٩٣/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٥/٢ ، والبحر ٣/١٥٧ ، والحجۃ في القراءات السبع ١١٨ ، وحجۃ القراءات ١٨٨ .

(٣) ينظر الحجۃ في القراءات السبع ١١٩ .

(٤) هو الحسن بن يسار البصري .

(٥) نص الحسن: "اتقوا الله الذي تسألون به ، واتقوه في الأرحام" ينظر جامع البيان ٤/٢٢٧ .

(٦) هو ابراهيم بن يزيد بن قيس التخعي .

(٧) ينظر جامع البيان ٤/٢٢٦ ، والجامع لأحكام القرآن ٥/٣ ، ٢ .

والنصب على تقدير: اتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها" ، قالوا^(١): ويطرل الخفظ من ثلاث جهات :

أحدها: أن الظاهر^(٢) لا يعطى على المضمير المحروم إلا باعادة الجار، لا يقال: "مررت بك و زيد" ، لأنَّ المضاف والمضاف إليه - يعني الجار والمحروم - كالشيء الواحد، فلا يجوز فيه التقديمُ والتأخيرُ ، إلا لضروة الشاعر ، كما أنشدنا من الشعر . / والجهة الثانية: - أن النبي صلى الله عليه وسلم - نهى عن أن يُحلِّفَ بغير الله ، فكيف ينهى عن الشيء ويؤتى به ؟ .

والثالثة: أن الجار والمحروم كالشيء الواحد فلا يضمُّر كما يضمُّر الرافع والناصب ، لا يقال: "مررت زيد" وهو يريد: بزيد ، وزعم البصريون جميعاً أنه لحنٌ ، قال عبد الله ابن خالويه: "وليس لحننا عندي ، لأنَّ ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزيه إلى النبي - صلَّى اللهُ عَلَيْهِ - أَنَّه قرأ " والأرحام" ومع ذلك فإنَّ حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلا بأثر ، فإنَّ كان البصريون لم يسمعوا اضمار الخفظ فقد سمعه غيرهم^(٣) ، على أن من أجاز الخفظ في "الأرحام" وافق من لم يُجز ، في أن الاختيار هو النصب ، فافهم .

(١) هذا وجه القراءة عند البصريين ، حيث أنكروا الخفظ ، وأبطلوه من وجوبه . ينظر الحجة في القراءات السبع ١١٨ .

(٢) كلمة "إلا" زائدة في الأصل .

(٣) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ٢٢٩ - ٢٢٨/١ ، والحجية في القراءات السبع ١١٩ ، ١١٨ .

(الباب السادس)

في ذكر المعرفة والنكرة

أوردناه في التوابع ، لما ذكرنا أن المعرفة لا تتعت إلا بالمعرفة ، فهو إذا لائق بهذا الموضوع ، ليوقف على حقيقتهما ، ويعلم كيفية إعرابهما ، فالذى يتعلق بغرضنا من أحكام المعرفة والنكرة ثلاثة أحكام بعد ذكر حد المعرفة والنكرة .

أما النكرة: فهو كل اسم ينكره السامع ولا يقف على آينيته^(١) حتى يُعرف بعلامة ، وهذا الاسم النكرة أبداً: اسم نوع من الأنواع أو جنسٍ من الأجناس ، كقولك: "رجل" فإنه يدل على كل ذَكَرٍ من نوع الناس .

وقيل في حد النكرة: مالم تخصَّ الواحد من جنسه^(٢)، نحو: "رجلٌ" ، و"غلامٌ" فإنه إذا قيل: "رجل" لم يدر السامع أي شخص هو من أشخاص الناس ، وعَرَفَ أنه ذَكَرٌ من جملة ذلك الجنس ، فيصير مجهولاً منكراً عنده .

وقيل في حده: النكرة كل اسم وضع ليدل على واحد من جنس لا يعينه ، ألا ترى أن قولنا: "رجل" موضوع للدلالة على واحد من الأشخاص التي لها هذه الصورة المعلومة ، من غير أن يخص هذا دون ذاك ، فلا يعقل من قولك: "جاءني / رجل" أنك أردت زيداً دون عمرو ، بل يصلح لكل واحد من الجنس على طريق البديل ومعنى البديل: أن يكون إما لهذا وإما لذلك ، وهذه الألفاظ في حد النكرة متقاربةٌ في المعنى . وَتُعَتَّبُ النكرة بـ"اللام" وبـ"رب" نحو: "الرجلُ والغلامُ" ، وربَّ رجلٍ وربَّ غلامٍ".

(١) هكذا في الأصل ، ولعلها آينته بمعنى حقيقته إذ في كتاب التعريفات للجرحانى: الآية: تحقق الوجود

العيي من حيث مرتبته الذاتية: ينظر ص: ٣٨ ..

(٢) ينظر الممع ١٥٨ .

واعلم أن بعض النكرات أعم وأشيع من بعض ، فأعم الأسماء وأبهمها "شيء" ، وهو يقع على الموجود والمعدوم جميـعاً^(١)، قال الله تعالى: ﴿إِن زلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾^(٢)، فسمـاها شيئاً وإن كانت معدومة ، فالموجود إذا أخص من الشـيء ، لأنـك تقول: "كل موجود شيء" ، وليس كل شيء موجوداً .

والمحـدث أخص من المـوجود ، لأنـك تـقول: "كل مـحدث موجود" ، وليس كل موجود^(٣) مـحدثاً .

والجسم أخص من المـحدث ، لأنـك تـقول: "كل جـسم مـحدث وليس كل مـحدث جـسماً" . فعلى هذا مراتـب النـكـرات في إـيـغـالـهـاـ في الإـبـهـامـ وـمـقـارـبـتـهاـ الـاـخـتـصـاصـ .

واعلم أن المـضافـ إلىـ النـكـرةـ نـكـرـةـ مـثـلـهـ ، فـقولـكـ: "خـاتـمـ فـضـةـ ، وـبـابـ سـاجـ ، وـغـلامـ رـجـلـ ، وـرـاكـبـ فـرسـ ، وـرـجـلـ صـدـقـ" ، وـكـلـ ماـ أـشـبـهـ ذـلـكـ نـكـرـةـ ، فـلـاـ فـرـقـ بـيـنـ أـنـ تـقولـ: "خـاتـمـ" وـبـيـنـ أـنـ تـقولـ "خـاتـمـ فـضـةـ"ـ فيـ أـنـ يـكـوـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـ نـكـرـةـ ، وـإـنـا يـنـفـصـلـ المـضافـ مـنـ الـذـيـ لـمـ يـضـفـ بـرـيـادـةـ تـخـصـيـصـ ، فـأـمـاـ أـنـ تـعـرـفـهـ بـالـإـضـافـةـ فـلـاـ .

وكـذـلـكـ تـصـفـ المـضافـ إـلـىـ النـكـرـةـ بـعـثـلـ ماـ تـصـفـ بـهـ النـكـرـةـ غـيرـ المـضافـ ، تـقولـ: "هـذـاـ ثـوـبـ دـيـبـاجـ حـسـنـ"ـ كـمـاـ تـقـولـ: "هـذـاـ ثـوـبـ حـسـنـ"ـ .

واعلم أـنـ منـ حـكـمـ النـكـرـةـ أـنـ يـوـصـفـ(٤)ـ بـالـجـمـلـةـ كـمـاـ يـوـصـفـ بـالـمـفـرـدـ ، وـيـجـبـ أـنـ يـكـوـنـ فـيـ الجـمـلـةـ ذـكـرـ يـعـودـ إـلـىـ الـمـوـصـفـ ، مـثـالـهـ قـولـكـ: "مـرـرـتـ بـرـجـلـ أـبـوـهـ مـنـطـلـقـ ، وـأـتـانـيـ رـجـلـ عـلـيـهـ جـبـةـ دـيـبـاجـ ، وـرـأـيـتـ رـجـلـاـ لـهـ رـوـاءـ(٥)ـ وـمـنـظـرـ"ـ ، وـالـجـمـلـةـ فـيـ هـذـاـ كـلـهـ

(١) وـقـيلـ: هوـ الـمـوـجـودـ الثـابـتـ الـمـتـحـقـقـ فـيـ الـخـارـجـ . يـنـظـرـ التـعـرـيفـاتـ صـ: ١٣٠ .

(٢) سـورـةـ الحـجـ الآـيـةـ ١ـ .

(٣) فـيـ الـأـصـلـ: "مـوـجـودـاـ"ـ .

(٤) الـعـودـ عـلـىـ لـفـظـ النـكـرـةـ .

(٥) الـكـلـمـةـ غـيرـ وـاـضـحـةـ فـيـ الـأـصـلـ وـلـعـلـهـ مـاـ ذـكـرـتـ .

صفة للنكرة قبلها ، وفيها ذكر / كما ترى ، ولو عريتها من الذكر كان محلا ، بـ ٩٦ كما قلنا في "باب المبدأ والخبر" (١) .

واعلم أنه لا يصح أن تجعل الجملة صفة للمعرفة ، فلو قلت: "مررت بالرجل أبوه منطلق" – على أن تجعل هذه الجملة صفة للرجل – لم يجز ، ولكن ينبغي لك إذا أردت هذا النحو أن تتوصل إليه بـ "الذى" ، فتقول: "مررت بالرجل الذى أبوه منطلق" ، والنحويون يقولون: إن "الذى" وصلة إلى وصف المعرف بالجملة كما أن "ذو" (٢) وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، تفسيره: أنك تقول: "مررت برجل ذي مال وامرأة ذات سوار" ، فتتوصل بـ "ذو" إلى وصف الرجل بأن له مالا ، والمرأة بأن لها سوارا ، ولو حاولت ذلك من غير "ذو" لم تصل إليه ، لأنه لا يمكن أن يقال: "مررت برجلٍ مالٍ وامرأة سوار" ، فاعرفه .

إذا أردت أن تجعل "ذو" صفة للمعرفة أدخلت الألف واللام على المضاف إليه ، وذلك قوله: "مررت بزید ذي المال ، وبالمرأة ذات السوار" .

واعلم أنه لا يجوز إضافة "ذو" إلى غير أسماء الأجناس فلا يقال: "ذو زيد وذو عمرو" وكذلك لا يقال: "ذرك وذوه" ، أما قول الناس: "ذروه" فلا يجوز الأخذ به والتعويل عليه ، وقد جاء في الشعر :

يُبَتَّدِلُ فِيهِ الْوُجُوهُ	أَحْسَنُ الْمَعْرُوفِ مَالَمْ
مِنَ النِّاسِ ذَرُورَهُ (٣)	إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ

(١) ينظر ص: ١٦٤ .

(٢) جاء في الحاشية: "فصل ذو مال" ولم يتبعه المؤلف بما يدل على أنه من المتن ، والكلام مستقيم بدونها

(٣) البيتان من مجزوء الرمل ، وهما لابي العتابية في ديوانه: ٢٥ . ورواية الديوان:

إِنَّمَا يَعْرِفُ بِالْفَضْلِ مِنَ النِّاسِ ذَرُورَهُ

أَفْضَلُ الْمَعْرُوفِ مَالَمْ تُبَتَّدِلْ فِيهِ الْوُجُوهُ

وهما بلا نسبة في شرح المفصل ١/٥٣/٣٨، والهمع ٤/٢٨٤، والدرر ٢/٦١، واللسان (ذو وذوات)

. ٤٥٨/١٥

فهذا أحسنُ من قوله: "ذووه" ، يردون الهاء إلى نحو: "زيدٌ وعمرو" ، لأنَّ الهاء في "ذووه" (١) يعود إلى الفضل ، وهو اسم جنس ، فصار كأنه قال: إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذُوو الفضل .

واعلم أنَّ الأجناس تُكَسِّبُ الأعيان صفةً باختصاصها بها مثل: إنَّ المال يكُسبُ الرجل وصفَ الغنى ، والسوار يكُسبُ المرأة التزيين وعلى هذا القياس ، ولا يُتصور ذلك في الأعيان ، أعني: أنه لا يُتصور أن يُكَسِّبُ "زيدٌ" "عمراً" صفة ، فلهذا لا يصح أن تقول: "ذُوو زيدٍ" ، أما البيت فإنما صالح فيه من أجل أنَّ الهاء ضميرٌ جنسٌ تقدم ذكره ، فصار كأنه أعاد اسم الظاهر كما ذكرنا تقديره / .

وأما حد المعرفة: فهو ما خَصَّ الوَاحِدُ مِنْ جِنْسِهِ (٢) ، وقيل: المعرفة هو الاسم الذي يكون سمةً لشخصٍ من أشخاص الناس وسائر الحيوان ، ولكرةٍ (٣) من الكور ، وبلة من البلدان ، أو موضعٍ من الموضع ، فيصير سمةً إذا ذُكرَ (٤) عُرفَ .

والمعارف خمسة أقسام: الأسماء المضمرة ، والأسماء الأعلام ، وأسماء الإشارة (٥) ، وما تعرَّف باللام ، وما أضيف إلى واحدٍ من هذه المعرفات .

(١) أي في البيت الشعري .

(٢) ينظر اللمع ١٥٩ .

(٣) الكرة: المدينة والصفع، جمعها كُور ، ينظر اللسان : (كور) ١٥٦/٥ .

(٤) أي: إذا ذُكر لفظة عُرفَ .

(٥) لم يفرد المؤلف للأسماء الموصولة قسماً خاصاً ، بل جعلها مع أسماء الإشارة . كما سيأتي بيانه ، وقد سار على طريقة ابن حني ، ينظر اللمع ١٥٩ .

والأسماء المضمرة على ثلاثة أقسام:

منفصل: وهو الذي يمكن أن يُتكلّم به غير موصول بشيء، كـ"أنت"، وإيّاك، وهو، وهم.

ومتصل: وهو الذي لا يُتكلّم به إلا موصولاً بشيء، كالناء في " فعلت".

ومستكן: وهو الذي لا لفظ له، ويكون شيئاً في النية، نحو أن تقول: "زيد ضرب"، تريده: ضرب هو.

ثم أعلم أن كل ضمير^(١) فلا بد من أن يكون ضمير منصوب أو مرفوع أو مجرور.
فأما المنفصل فعلى ضربين: مرفوع ومنصوب، ولا يكون ضمير مجرور، إذ المحرر لا يكون إلا متصل، كالكاف في "بك"، والسبب – في أن المحرر لا يكون له ضمير منفصل – أن المحرر لا يتقدم على الجار كما يتقدم^(٢) المنصوب على الناصب، ولا يقع بينه وبين الجار فصل إلا في شيء لا يُعتد به، بل يكون أبداً ملتزماً به.

والضمير يتبع الظاهر في الفصل والوصل، فإذا كان "زيد" من قولك: "غلام زيد"
ومررت بـ"زيد" لا ينفصل عن "الغلام" "والباء" استحال أن يكون له ضمير منفصل.
والمتصل يكون ضميراً لكلٍ من الأنواع الثلاثة، فيكون ضمير مرفوع ومنصوب
ومحرور.

ومن حكم المحرر والمنصوب أن يشتراكاً في الضمير، فيكون لفظُ الضمير فيهما واحداً،
تقول: "مررت بك ورأيتك" ، ومررت به ، ورأيته ، ومررت بـكما ، ورأيتكما ،
ومررت بـكم ، ورأيتكم . وعلى هذا القياس، لا يختلف منصوبٌ ومحررٌ إلا في شيء واحدٍ وهو "ياء" المتكلّم ، فإن من شأنه إذا كان / ضمير منصوب

(١) يقصد الضمير المتصل.

(٢) النص في الأصل: "كما لا يتقدم المنصوب على الناصب" بإضافة كلمة "لا" ، والصواب ما أثبتته.

— ثم كان في الفعل — تُلْحَقُ قبْلَه نونٌ ، نحو: "أَكْرَمَنِي وَأَعْطَانِي ، وَيَكْرَمِنِي وَيَعْطِينِي". فإذا كان ضمير متحرر لم تلحقه هذا النون إلا في أشياء قليلة ، وهي: مبني ، وعفني ، ولدني ، وقدني ، وقطني. يعني حسيبي، فإذا جاوزت ذلك فليس إلا أن تدع النون ، كقولك: "غلامي ، وداري ، وشوببي ، وببي ، ولبي ، وإليّ".

والضمير المستكن يكون ضمير مرفوع أبداً ، وهذه صور الضمائر .
أما المنفصل المرفوع فنحو: أنا ، ونحن ، وأنتَ ، وأنتمَا ، وأنتُم ، وأنتمَا ، وأنتنَ ، وهو ، وهم ، وهي ، وهما ، وهنَّ .
والمتصوب نحو: إياي ، وإيانا ، وإيالك ، وإياكُما ، وإياكم ، وإيالك ، وإياكما ، وإياكُنَّ ، وإياب ، وإيابها ، وإيابهم ، وإيابها ، وإيابهما ، وإيابهنَّ .
فأما الضمير المتصل فمرفوع نحو: "قمتُ ، وقمنا ، وقمتَ ، وقمنتَ ، وقمنتمُ .
وللمخاطبة: قمتَ ، وقمنتَ ، وقمنتَ . ولللغائب في "قام" ، قاما ، قاموا . ولللغائبة في:
قامت ، قامتا ، قمنَ . والياء في: أنت تقومين ، وقومي .

وأما الضمير المتصوب المتصل فالياء في: كَلَمْنِي . وفي الشنوية والجمع جمعا: كَلَمْنَا ، والكاف للمخاطب في: رأيْتُك ، وفي الشنوية: رأيْتُكما . والجمع: رأيْتُكُم . وللمخاطبة:
رأيْتُك ، ورأيْتُكُمَا ، ورأيْتُكُنَّ . ولللغائب: رأيْتُه ، رأيْتُهُمَا ، رأيْتُهُم ، ولللغائبة: رأيْتُهَا ، رأيْتُهُنَّ" ، وقد ذكرنا اشتراك المتصوب والمتحرر في الضمير .

وأما المستكنُ فإن هاهنا أربعة أمثلة من الفعل يكون فيها ضمير مستكن ، وهي:
أفعَلُ وَأَفْعَلُ ، وَنَفَعَلُ وَتَفَعَلُ ، إذا كان التاء للخطاب ، وما عدا هذا من الأفعال فإنه إذا
ارتفع به الظاهر لم يكن فيه ضمير ، وإذا / تقدم شيء ثم أردت أن ترد الفعل إليه كان
حيثئذ في ذلك الفعل ضمير مستكن للذى تقدم ، تقول: "ضربَ زيدًا" فلا يكون
في "ضرب" ضمير ، "وزيد ضرب" فيكون فيه ضمير ، أي: ضرب هو ، وكذلك كل
اسم كان صفة - كـ"ضاربٍ ، وقائمٍ ، ومضروبٍ ، وحسنٍ ، وشديدٍ" - إذا ارتفع به

الظاهر لم يكن فيه ضمير ، وإذا لم يرتفع به الظاهر فلا بد من أن يكون فيه ضمير ، يقول: "زيد ضارب أبوه" فلا يكون في "ضارب" ضمير ، وتقول: "زيد ضارب" فيكون في "ضارب" ضمير لـ "زيد" ، أي: زيد ضارب هو . وقد ذكرنا في "باب" المفعول به — حكم اتصال الضمير وانفصاله^(١) .

وأما الأسماء الأعلام : فما خُصَّ به الواحد فجُعلَ علما له ، كـ "عبد الله ، وزيد" وما أشبهه ، ومعنى العلم: أنه اسم وضع لشيء بعينه ، بشرط ألا يقع على كل ما يشبهه ، ومن ذلك الألقاب نحو: "أنف الناقة" "وعائد الكلب" .

فأما أسماء الاشارة: فـ "هذا" للحاضر ، والثانية في الرفع "هذان" ، وفي الجر والنصب "هذين" "وذلك" للغائب^(٢) ، والثانية: "ذانك ، وذينك" وهذه^(٣) وهاتان وهاتين ، وتلك وتيك وتانك وتينك" والجمع "هؤلاء" ، و"هؤلاء" مقصور ممدود . وأولاء وأولاً ممدود مقصور .

و"ها" في جميع هذا حرف معناه: التبيه ، وإنما الاسم ما بعده ، والكاف في جميع ذلك للخطاب ، وهي حرف لا اسم .
وكذلك "الذي والتي"^(٤) وثنيتها وجمعهما ، وكل ما كان يعني "الذي"^(٥) .

(١) ينظر ص ٢٥٩-٢٦٠ .

(٢) يقصد بالغائب البعيد .

(٣) في الأصل "هاده" .

(٤) هكذا يلحق المؤلف الأسماء الموصولة بأسماء الاشارة ، وقد أفرد غيره ببابا مستقلا لها وهو الشائع في كتب التحو .

(٥) مثل "ما" و "من" الموصولتين .

وأما ما تعرّف باللام فنحو: "الرجل والغلام ، والطويل والقصير ، والألف واللام على ضربين:

أحدهما: أن يكون لتعريف الجنس ، كقولك: "الرجل خير من المرأة ، وخلق الله الرجل على صورة كذا ، وليس الدينار كالدرهم" ، المراد بهذا كله الجنس على الإطلاق .

والثاني: أن يكون الألف واللام لتعريف العهد ، وهو أن تقول: "جاءني الرجل" تريد رجالا قد عهده المخاطب ، أو جرى ذكره ، وسبق / وصفه منك ، وهذا الحكم في كل موضع رأيت الألف واللام للقصد إلى واحد من الجنس بعينه ، وذلك أنك لا تُلحّق الألف واللام - في اسم الرجل - في هذا الوجه حتى يتقدم المعرفة منك ، ومن مخاطبه بالرجل الذي تعنيه ، وكذلك إذا قلت: "حضرت الصلاة" ، فإنك لا تقول ذلك حتى يعلم الذي تخاطبه أية صلاة تعني؟ .

وأما ما أضيف إلى واحد من هذه المعرف فنحو: "غلامي ، وصاحب زيد ، وجارية هذا ، ودار الرجل ، وطرف رداء عمرو" ، لأن كل نكرة تضاف إلى معرفة معرفة ، وذلك على شرط وهو: أن تكون الإضافة حقيقة لا يقدر فيها الانفصال ، كما ذكرنا حد الحقيقة في "باب الإضافة"^(١) ، هذا أحد الأحكام الثلاثة المذكورة في أول الباب ، وهو تعريف النكرة بالإضافة أو بالحاق الألف واللام .

الحكم الثاني من أحكامهما^(٢) حكم إعراب خبر المعرفة والنكرة ، فتقول إذا أتبعت الاسم المعرفة اسمًا نكرة وجعلته خبرا عن المعرفة كان منصوبا ، تقول: "هذا عبد الله قاعدا ، وهذا أخوك مقبلا" ، تنصب الخبر لمجيئه نكرة بعد المعرفة ، وقد ذكرنا ذلك في "باب الحال"^(٣) والقطع . وإذا أتبعت الاسم النكرة نكرة أخرى كان نعتا له ، فأجري

(١) ينظر ص ٣٨٢ .

(٢) أي من أحكام المعرفة والنكرة .

(٣) ينظر ص ٢٨٣ .

على إعرابه ، نحو: "هذا رجلٌ مقبل ، وفرسٌ جواد" ، فترفع الخبر لأنَّه يصير نعتاً له ، والنعت تابعٌ للاسم كما قدمنا ، فكذلك كلُّ خبر يتبع الاسم النكرة فإنَّه يصير نعتاً له.

الحكم الثالث: إذا جمع بين المعرفة والنكرة في لفظ ، ما يكون حكم خبرِهما؟

فنقول: الحكم في ذلك إذا اجتمعا أنْ يُغلب المعرفة على النكرة ، فيصير الحكم في الإعراب لها مثل قولك: هذا عبدُ الله ورجلٌ مقبلين" ، لأنك تقول: "هذا عبدُ الله مقبلًا ، وتقول: "هذا رجلٌ مقبل" ، فإذا جمعتهما جعلت الحكم للمعرفة ، كما أنك إذا جمعت / بين المذكر والمؤنث في خبر جعلت الحكم في باب التذكير والتائית للمذكر ، فنقول: "هذا رجلٌ وامرأةٌ مقبلان" ، فتذكَّرُ ولا تؤنث ، فافهموا أن شاء الله .

الباب السابع

في المِكَايَة

إذا استفهمت بـ "من" عن الأعلام والكُنى فإن شئت رفعت على الظاهر ، وان شئت حكَيَت الإعراب الذي ذكره في المذكور، إذا قال: "نصرت عمرا" قلت: "من عمره" ، وان شئت قلت: "من عمرا؟" على الحكاية . وكذلك إذا قال : "جاءني محمد" قلت: "من محمد" ، فـ "محمد" رفع إن شئت على الظاهر ، وان شئت على الحكاية ، وإذا قال: "بصَرْتُ بِمُحَمَّدٍ" قلت: "من محمد" ، وان شئت قلت "من محمد" . وتقول في الكُنية إذا قال : "رأيت أبا الفتح" مَنْ أبو الفتح؟ ، وان شئت قلت: "من أبا الفتح؟ ، وإذا قال بصَرْتُ بأبي الفتح" قلت: "من أبو الفتح؟ ، وان شئت قلت: "من أبي الفتح" . وإذا قال: "جاءني أبو الفتح" قلت: "من أبو الفتح؟ . وهو رفع على الظاهر أو على الحكاية. فاما إذا قيل: "رأيت أباك، أو كلمت صديقك" فلا يجوز في أمثاله إلا الرفع^(١) ، فتقول: "من أبوك؟ ومن صديقك؟" ، لأن "أباك" و "صديقك" ليسا علمين ولا كُنْتَين. وإن عطفت وقلت: "ومن زيد؟ أو فمن زيد؟" رفعت مع العطف لا غير .

فإن سألت بـ"من" عن نكرة حَكِيت الإعراب في "منْ" نفسها في الوقف(٢)، إذا قال: "رأيت رجلاً" قلت: "مَنْ؟" وإذا قال: "جاءني رجل" قلت: "مَنُّو"، وإذا قال: "مررت برجل" قلت: "مَنِي؟" و"عندِي رجالان" قلت: "منانِ؟" و"رأيت رجالين" قلت: "منَينِ" ، بسكون النون في ذلك كله ، و"عندِي رجال" قلت: "مَنُونْ" ، و"مررت برجال" قلت: "منِينْ" .

وتقول في المؤنث إذا قال: "عندِي امرأة": منهُ، وعندي امرأتان" قلت: "مَتَّانٌ"، ورأيت امرأتين" قلت: "مَتَّينٌ" ومررت بنساء" قلت: "مَنَاتٌ، هذا كله في الوقف .

(١) بنظر اللمع ٣٠٧

(٢) أي: ألحقت بمن علامة الإعراب

أما / في حال الوصل فلا يجوز ، بل تُسقط العلامة من الجمیع ، فتقول إذا قال: "رأیت نسأء ، وَكَلِمْنِي رَجُل" ، وبصُرْتُ بامرأة، مَنْ يَافْتَى؟ في هذا كله ، ولا يجوز الحاق العلامة في الوصل إلا في ضرورة الشعر مثل قوله:

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنْوَنَ أَنْتُمْ فَقَالُوا: الْجِنُّ قُلْتُ: عَمُوا ظَلَاماً^(١)

وإذا سألت بـ "أيّ" عن النكرة أعرّتها في الوصل والوقف معا ، إذا قال: "جائني رجل" قلت: "أيّ يا فتى ، ورأيت رجلاً" قلت: "أياً يا فتى ، ومررت برجل" قلت: "أيِّ يا فتى" ، و"جائني رجالان" قلت: "أيان" ، و"رأيت رجلين ، ومررت برجلين" قلت: "أيِّن" ، و"جائني رجال" قلت: "أيون" ، و"رأيت رجالا ، ومررت برجال" قلت: "أيِّن" و "جائتنِي امرأة" قلت: "أيه" في الوصل و "أيه" في الوقف ، و"رأيت امرأة" قلت: "أيَّة" ، و "بصُرْتُ بامرأة" قلت: "أيَّة" ، و "جائتنِي امرأتان" قلت: "أيتان يا فتى^(٢) ، و "بصُرْتُ بامرأتين" قلت: "أيتين يا فتى^(٢) ، و "جائتنِي نسأء" قلت: "أياتٍ يا فتى^(٢) ، و "رأيت نسأء ومررت بنسأء" قلت: "أياتٍ يا فتى^(٢) .

وعلى هذا قياسُ الباب فافهم ، وإنما أوردته في هذا القسم لأنَّه يجعلُ سؤالَه في الإعراب تبعاً لِكلامِ الأولِ ، فهو إذا نوعٌ من التوابع . ١- هـ

(١) البيت من بحر الوافر ، وهو من الآيات المختلفة في نسبتها ، فقد نسب لشمير بن الحارث الضبي . في التوادر ١٢٣ .

ونسبه ابن يعيش لشمير بن الحارث الطائي ينظر شرح المفصل ٤/٦ ، والدرر ٢/٢١٨ ، ونسبة الأزهري إلى شمير بن الحارث الضبي أو تأبّط شرآ ينظر شرح التصريح ٢/٢٨٣ ، والمقاصد التجويدة ٤/٤٩٨ ، وقد ورد من قصيدة منسوبة لجذع بن سنان ينظر خزانة الادب ٦/١٧٧ ، ونسبة لشمير الغساني في شرح الأشموني ٤/٩٠ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢/٤١١ ، والمقتضب ٢/٣٠٧ ، والجمل ٣٣٦ ، والممع ٥/٣٤٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/٤٢٦ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٩٥ ، والخصائص ١/١٢٩ .

(٢) كلمة غير واضحة في الأصل ولعلها ما ذكرت .

فهرس الفهارس

- ١- فهرس الآيات القرآنية .
- ٢- فهرس الأحاديث الشريفة .
- ٣- فهرس الأشعار .
- ٤- فهرس الأرجاز .
- ٥- فهرس الأمثال والحكم .
- ٦- فهرس الأماكن والبلدان .
- ٧- فهرس الكتب الواردة في النص .
- ٨- فهرس الجماعات والطوائف .
- ٩- فهرس الأعلام .
- ١٠- فهرس المصادر والمراجع .
- ١١- فهرس الموضوعات .

١. فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	٢٠١	٦٥
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٢	٥٤
﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾	٣	٥٤
﴿إِنَّا نَنْهَاكُمُ الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صَرَاطُ الَّذِينَ هُمْ بِهِ أَمْأَلُ﴾	٧٦	٤٠٧
﴿غَيْرُ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	٧	٣٢١، ٤٨
سورة البقرة		
﴿لَا رِبَّ لِيَ فِيهِ﴾	٢	٣٣١
﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعقِ ...﴾	١٩	٢٨٠
﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ الْمُنْكَرَ﴾	٣٥	٤٢٦
﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نَعْمَلَتِي﴾	٤٠	١٦٩
﴿وَاسْتَعِنُوا بِالصَّرِيرِ وَالصَّلُوةِ﴾	٤٥	١٦٧، ١٦٦، ٥٢، ٤٧
﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ نَفْسَهُ﴾	٤٨	٤٧، ٤٥، ٤٣، ٤٠
﴿لَعْلَكُمْ تَهْتَدُونَ﴾	١٥٠، ٥٣	٢٢٢
﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهَا اثْنَا عَشَرَةَ عَيْنًا﴾	٦٠	٣٩٦، ٢٩٣
﴿هُنَّ هُنَّ﴾	٦٨	١٣١
﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾	٧٠	١٩٢، ٥١، ٣٩
﴿لَا ذُلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرَثَ﴾	٧١	٤٢٥، ٨٢
﴿شَمَّ أَنْتَمْ هَوَلَاءَ﴾	٨٥	٣٥٠

٣٩٧	٩٦	﴿ولتجد نهم أحقر الناس على حياة﴾
١٢٥	١٠٢	﴿ولكن الشياطين﴾
١٩٧	١٠٤	﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه﴾
٣٥٠	١٨٩، ١٢٨، ١٢٧	﴿ربنا﴾
٣٠٩	١٣٠	﴿إلا من سفة نفسه﴾
٢٥٣، ١٩٧	١٣٣	﴿إذ حضر يعقوب الموت﴾
٢٦٥	١٣٥	﴿قل بل ملة إبراهيم﴾
٢٢٦	١٦٤	﴿إن في السموات والأرض واحتلاف الليل﴾
٢٠٩، ٢٠٨	١٧٧	﴿ليس البر أن تولوا﴾
٢٩٦	١٩٦	﴿فصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم﴾
١٤٤، ٨١، ٧٢، ٥٨	١٩٧	﴿الحج أشهر معلومات فمن ..﴾
٣٣٣، ٣٣١		
١٩١، ٥٠، ٤٤	٢١٢	﴿زین للذين كفروا الحياة﴾
٣٧٠	٢١٤	﴿حتى يقول الرسول﴾
٤١٠	٢١٧	﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾
١٦٢	٢٢١	﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾
٢٩١	٢٢٨	﴿ثلاثة قروء﴾
١٦٤، ٧٨، ٤٩، ٤٧	٢٣٤	﴿والذين يتوفون منكم ويذرؤن أزواجاً..﴾
٣٠٧	٢٤٩	﴿كم من فحة﴾
٢٥٣	٢٥١	﴿وقتل داود جالوت﴾
٣٣٤، ٧٢، ٥٩	٥٤	﴿لا بيع فيه ولا خلة ..﴾
١٩١	٢٧٥	﴿فمن جاءه موعظة﴾
٢١١	٢٨٠	﴿ وإن كان ذو عسرة﴾
٢١٢	٢٨٢	﴿إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها﴾

آل عمران

٨٢٦٥٤٦٠٣٩	١	﴿إِنَّمَا لِلَّهِ الْحُكْمُ﴾
١٥٤،١٥٣		
٢٢٤	١٨	﴿إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾
٢٢٣،٤٢	١٩	﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾
٢٣٤،١١٣،٨٤	٢٩	﴿فَنَادَاهُ الْمَلَائِكَةُ﴾
١٩٥،٨٤	٤٥،٤٢	﴿قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾
٤٠٧	٩٧	﴿وَلَلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّةُ الْبَيْتِ مَنْ أَسْطَاعَ﴾
٢٠٩،٢٠٧،٦٨	١٤٧	﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ﴾
٢٢٣،١٩٢،١٦٥	١٥٤	﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾
٢٣٥،٤٣	١٧٠	﴿وَيُبَشِّرُونَ بِالَّذِينَ﴾
٢٣٤،٤٢	١٧١	﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
٤٠٤،٣٩٠	١٨٥	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةٌ﴾

سورة النساء

٤٢٧،٨٢،٥٣	١	﴿تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾
١٤٤،٨١	١١	﴿إِنَّمَا كَانَ لِهِ إِخْرَاجُهُ﴾
٢٥٢	٢٤	﴿كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾
٣١٤،١٢٧	٦٦	﴿أَنْ اقْتُلُوا﴾
١٨٩	٧٢	﴿كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مُوَدَّةٌ﴾
١٧٢	٨١	﴿وَيُقَولُونَ طَاعَةً﴾
٣٢٤	٩٥	﴿غَيْرُ أُولَئِي الضررِ﴾
٢٦٠	١٣١	﴿وَوَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾
٣١٩	١٥٧	﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظُّنُونِ﴾
٣١١	١٦٢	﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾

١٢٦	١٧٦	﴿إِنَّ امْرُهُ﴾
٢٥٢	٢٢٢	﴿وَعْدُ اللَّهِ﴾

سورة المائدة

١٤٣،٨١	٣٨	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقةُ فَاقْطِعُوهَا أَيْدِيهِمَا﴾
٤١٨،٤١٧	٤٥	﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾
٤٥،٤٢،٤٠	٦٩	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾
٢٢٨،٢٢٣		
٤٢٤	٧٠	﴿فَرِيقًا كَذَبُوا وَفَرِيقًا يُقْتَلُونَ﴾
٢٧١،٢٦٨،٢٣٥	٩٥	﴿هُدِيَّاً بِالْغَيْرِ الْكَعْبَةُ ... وَمَنْ عَادَ فَيُنَتَّقِمُ اللَّهُ﴾
٢٧١،٢٦٨،٢٦٧	١١٩	﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدْقَهُمْ﴾

سورة الأنعام

٨٤	٦	﴿تَوْفِيقَهُ رَسُلُنَا﴾
٢٠٩،٢٠٧،١٨٧،٦٨	٢٣	﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَتْهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾
٢٣٣	٣٣	﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنُكُ﴾
٢٣٦،٢٣٥	٥٤	﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مِنْ عَمَلِهِ﴾
١٩٣	٦١	﴿تَوْفِيقَهُ رَسُلُنَا﴾
١٩٣،٨٤	٧١	﴿أَسْتَهْوِتُهُ الشَّيَاطِينُ﴾
٤٢٣،٥١،٤٥	٩٦	﴿فَالَّذِي أَنْشَأَ الْإِعْلَمَ وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ ...﴾
٢٤١	١٠٩	﴿وَمَا يَشْعُرُكُمْ أَنَّهَا﴾
٢٢٩	١٣٤	﴿إِنَّمَا تَوْعِدُنَّ لَآتٍ﴾
٢٤٩	١٣٧	﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قُتِلَ ...﴾
٢١٣	١٤٠	﴿وَإِنَّهُ لَمِيتَةٌ﴾
١٩٣،٨٤	١٥٨	﴿تَأْتِيهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾

٣٧٣	٢٣	﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا بِهِ﴾
٣٢٣	٥٩	﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرْقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبْةٌ﴾
٤١٧	٩٩	﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعَهَا قَنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٌ﴾

سورة الأعراف

٢٨٦	٣٢	﴿هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ﴾
٤١٨	٥٤	﴿يَطْلُبُهُ حَتَّىٰ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مَسْخَرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾
٣٢٢	٦٥،٥٩	﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾
٢٠٤	٧٢	﴿وَمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾
٣٩٤	٧٣	﴿هَذِهِ نَاقَةٌ لَكُمْ آيَةٌ﴾
٢٠٨	٨٢	﴿وَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمٍ﴾
٢٩٦	١٦٠	﴿وَقَطَعْنَاهُمْ أَثْنَيْ عَشَرَةً﴾
٢٨١،٦٦،٤١	١٦٤	﴿قَالُوا مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾

سورة الأنفال

٣٨٨	١٨	﴿فَمَوْهِنٌ كَيْدُ﴾
٢٣٦	١٩	﴿وَلَوْ كَثُرْتُ وَأَنَّ اللَّهَ﴾
٣١٩،٢٠٥،٦٨	٣٥	﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءٌ﴾
١٩٠	٥٠	﴿إِذَا يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾
٢٣٦	٥٩	﴿كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يَعْجِزُونَ﴾
١٨٩	٦٦	﴿فَإِنَّ يَكُنْ مِنْكُمْ مَايَةٌ﴾
١٩٤،٨٤	٦٧	﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾

سورة التوبة

٣٤٤	٣	﴿عزير بن الله﴾
٢٢٤	٣	﴿إِنَّ اللَّهَ بِرَبِّهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾
١٦٨، ١٦٦، ٥٢، ٧	٣٤	﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ النَّحْبَ وَالْفَضْلَةَ وَلَا يَنْفَقُونَهَا﴾
٢٩٦، ٢٩٣	٣٦	﴿أَثْنَا عَشْرَ شَهْرًا﴾
٤١٨	٤٠	﴿وَجَعَلَ كَلْمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلْمَةَ اللَّهِ﴾
١٩٠	٥٤	﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تَقْبِلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ﴾
٤١٩	٦١	﴿قُلْ أَذْنِ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾
١٦٨، ١٦٧، ٥٢	٦٢	﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ﴾
٤١٩	١٠٠	﴿وَالسَّابِقُونَ الْأُوَلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾
١٩٤، ٨٤	١١٧	﴿مَا كَادَ يُرْبِغُ قُلُوبَ﴾

سورة يومن

٢٤٦	٢٣	﴿إِنَّمَا بَغَيْتُمْ عَلَى أَنفُسِكُمْ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾
١٨٨	٧٨	﴿وَتَكُونُ لَكُمَا الْكَبِيرَيَاءُ﴾
٢٣٦	٩٠	﴿آمَنْتُ أَنَّهُ﴾

سورة هود

٢٣٧	٢٥	﴿نُوحٌ إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي﴾
٣٨٩	٢٩	﴿مَلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾
٢٢٢	٨٤، ٦١	﴿مَا لَكُمْ مِنَ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾
٢٦٧	٦٦	﴿وَمِنْ حَزِيْرِ يَوْمِئِذٍ﴾
٤٢٠	٧١	﴿وَمِنْ وَرَاءِ اسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾
٣١٤	٧٢	﴿هَذَا بَعْلِيٌّ شِيفَخَا﴾
٣١٥	٨١	﴿وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأْتُكَ﴾

١٨٠	١٠٣	﴿يُوْمَ جَمِيعٍ لَهُ النَّاسُ﴾
١٧٥	١١٦	﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقَرْوَنَ﴾

سورة يوسف

٢٩٤	٤	﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدًا عَشَرَ كَوْكَبًا﴾
١٦٧	١٠	﴿يُلتَقطُهُ بَعْضُ السَّيَارَاتِ﴾
٣٥٠، ٣٧	٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنِ هَذَا﴾
١٩٥	٣٠	﴿وَقَالَ نَسُورٌ﴾
٢٢١، ٢١٩، ١٢٧	٣١	﴿مَا هَذَا بِشَرًا﴾
٢٤١	٣٥	﴿حَتَّىٰ حِينَ﴾
٢٩٠	٦٤	﴿خَيْرٌ حَافِظًا﴾
١٧٠	٨٢	﴿وَسْئَلَ الْقَرِيبَةَ﴾
٣٧٩، ٢١٥	٨٥	﴿وَتَاللهُ تَفَتَّحُ﴾
٢١٤	٩٣	﴿عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي يَاءِ بَصِيرًا﴾
٣٥٠	١٠١	﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ﴾
٣٠٧	١٠٥	﴿وَكَائِنٌ مِنْ آيَةٍ﴾

سورة الرعد

٤٢١	٤	﴿وَرَزَعٌ وَنَخْيلٌ صَنْوَانٌ وَغَيْرُ صَنْوَانٍ﴾
١٣٧	٧	﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾
١٣٧	٩	﴿عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرِ الْمَتَعَالِ﴾
١٣٧	١١	﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٌ﴾
١٩٦، ١٨٧	١٦	﴿أَمْ هُلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾
٤٢٤، ٤٦	٢٨	﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللهِ﴾

سورة إبراهيم

٤٠٨،٨٥٥٣	٢٠١	﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اَللّٰهُ﴾
٣٣٤،٣٣١	٣١	﴿لَا يَبْعَثُ فِيهِ وَلَا خَلَالٌ﴾

سورة الحجر

٣٦٤	٢	﴿رَبِّمَا يُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
٤٠٠	٣٠	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾
١٢٥	٤٥	﴿فِي جَنَّاتٍ وَعَيْنَوْنَ ادْخُلُوهَا﴾
٣٧٨	٧٢	﴿لِعُمرِكَ إِنَّهُمْ﴾

سورة النحل

٣٨٩	١	﴿أَتَى أَمْرُ اللّٰهِ﴾
٤٢٠	١٢	﴿وَسُرْخَرَ لَكُمُ اللَّيلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ...﴾
١٩٤،٨٤	٣٢٠٢٨	﴿تَوْفَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾
٣٧٩	٣٨	﴿لَا يَعْثُثُ اللّٰهُ مِنْ يَمُوتُ﴾
١٩٤،٨٤	٤٨	﴿يَتَفَيَّأُوا ظَلَالَهُ﴾
٣٩٤	٥٢	﴿وَلِهِ الدِّينُ وَاصْبَابُ﴾
٢٠٧،٦٨	٥٦	﴿فَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِ﴾
٢١٤	٥٨	﴿ظَلٌّ وَجْهَهُ مَسُودًا﴾
٢٦٧	٨٩	﴿مِنْ فَرْعَوْنَ يَوْمَئِذٍ﴾
٢٢٩	٩٥	﴿إِنَّ مَا عِنْدَ اللّٰهِ هُوَ خَيْرٌ لِكُمْ﴾
١٣٧	٩٦	﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللّٰهِ بَاقٍ﴾

الإسراء

٢٢٨	٢٥	﴿إِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَابِينَ غَفُورًا﴾
١٩٠	٤٤	﴿يَسْبِحُ لِهِ السَّمَاوَاتُ﴾
٤٠٤،٤٠٣	٨٤	﴿كُلُّ يَعْمَلٍ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾

١٣٦	٩٧	﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾
١٢٧	١١٠	﴿قُلْ ادْعُ اللَّهَ أَوْ ادْعُ الرَّحْمَنَ﴾

سورة الكهف

٢٩٤	٢٢	﴿ثُلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾
٤٠٥، ١٦٨	٣٣	﴿أَتْلَكَ الْجِنَّيْنِ آتَتْ أَكْلَهَا﴾
١٩٠	٤٣	﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فَتَةٌ﴾
١٩٦، ١٨٧	١٠٩	﴿فَبِلَّ أَنْ تَنْفَدِ كَلْمَاتُ رَبِّي﴾

سورة مریم

٢٣٧	٣٦	﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي﴾
١٩٦، ١٨٧	٩٠	﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾

سورة طه

٢٣٧	١٢	﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾
٢٤٠، ٢٣٩، ٦٦، ٤٩	٦٣	﴿إِنَّ هَذَا لِسَاحِرَانَ﴾
٣٦٥	٧١	﴿وَلَا صَلَبَنَّكُمْ فِي جَذْوَعِ النَّخْلِ﴾
٢١٩	٧٤	﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ بِحَرَمَةٍ﴾
٢٣٧	١١٨	﴿أَلَا تَجْرِعُ﴾
٢٣٧	١١٩	﴿وَأَنْكُنْ لَا تَظْمَأُ﴾
١٨٨	١٣٣	﴿أَوْ لَمْ تَأْتِهِمْ بِيَنَةً﴾

سورة الأنبياء

٣٢٣، ٧٢	٢٢	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾
٣٧٢	٥٧	﴿وَتَاللَّهِ لَا يُكَبِّدُنَّ﴾

١٤٤، ٨١، ٧٦، ٥٩	٧٨	﴿وَكَانَ حُكْمُهُمْ﴾
١٦٧	٨٠	﴿صَنْعَةٌ لِبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنُوكُمْ﴾
٤٠٤	٩٣	﴿كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾

سورة الحج

٤٣٠	١	﴿إِنْ زَلْزَلَةً السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾
١٣٦، ٥٤، ٥١، ٤٦	٢٥	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ﴾
٣٦٣	٣٠	﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾
٣٨٧	٣٥	﴿وَالْمَقِيمِي الصَّلَاةُ﴾
١٩٤، ١٨٨، ٨٤	٣٧	﴿لَمْ يَنَالِ اللَّهُ لَحْوَهَا﴾
٢٤٦	٧٢	﴿بَشَرٌ مِنْ ذَلِكُمْ﴾

سورة المؤمنون

٢٤٥	٤٧	﴿أَنَّوْمَنْ لِبَشَرِينَ مُثْلَنَا﴾
٢٣٨	٥١	﴿وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾
٢٣٨	٥٢	﴿وَإِنْ هَذِهِ أَمْتَكُمْ﴾
٤٠٣	٥٣	﴿كُلُّ حَزْبٍ بِمَا لَدِيهِمْ فَرَحُونَ﴾
٢٠٤	١٠٦	﴿وَكَانَا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾
٢١٩	١١٧	﴿إِنَّهُ لَا يَفْلُحُ الْكَافِرُونَ﴾

سورة النور

٢٤٧، ٥٣	٦	﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾
١٩٠	٢٤	﴿تَشَهِّدُ عَلَيْهِمُ الْسَّتِّهِمْ﴾
٣٤٧، ٣٢٤	٣١	﴿غَيْرُ أُولَى الْإِرَابَةِ ... أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لِعُلْكُمْ ...﴾
١٦٧	٥١	﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ ...﴾
١٧٢	٥٣	﴿فَقُلْ لَا تَقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً﴾

١٧٢	٥٨	﴿ثلاث عورات﴾
٢٢٨	٦	﴿إن الله كان غفوراً رحيم﴾
٢٤٤	١٤	﴿لا تدعوا اليوم ثبوراً واحداً وادعوا ثبوراً...﴾
سورة الفرقان		
٣٧٩	٩٧	﴿هَتَّالِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ
٢٠٦	١٩٧	﴿أَوْ لَمْ يَكُنْ لَّهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ﴾
سورة الشعراء		
١٣١	٣٩،٣٥	﴿بِمِّ
٤٢٦	٦٧	﴿أَعْذَا كُنْتَ تَرَاباً وَأَباؤنَا﴾
٣٦٣	٧٢	﴿رُدْفَ لِكُمْ﴾
٢٣٨	٨٢	﴿تَكَلَّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ
٤٠٤	٨٧	﴿كُلُّ أَتُوهُ دَاهِرِينَ﴾
٢٤٦	٨٨	﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾
سورة النمل		
١٨٩	٣٧	﴿وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّار﴾
١٩٤،٨٤	٥٧	﴿يُجْبِي إِلَيْهِ ثُرَاثَ
٣٨٨	٦١	﴿فَهُوَ لَاقِيهِ﴾
٢٢٩	٨٥	﴿إِنَّ الَّذِي فَرِضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادِكَ﴾
سورة القصص		
٢٢٩	٢٥	﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ أُثُرَانَا مُوَدَّةً بَيْنَكُمْ﴾
٣٨٩،٣٨٨	٣٣	﴿إِنَا مَنْجُوكُ﴾
سورة العنكبوت		

٣٨٨	٣٤	﴿إِنَا مَنْزُلُونَ عَلَىٰ هَذِهِ الْقَرِيرَةِ رِحْزًا﴾
٢٠٤	٣٩	﴿وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ﴾
١٥٠	٤٤	﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾

سورة الروم

٢٠٨	١٠	﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الظِّنِّ أَسَأُوا السُّوءِ﴾
٢٠٨	٤٧	﴿وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾

سورة لقمان

٢٨٦	٣	﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ﴾
٢١٣	١٦	﴿إِنَّهَا إِنْ تَكُ مُتَّقًا﴾
٢٢٥	٢٧	﴿مِنْ شَجَرَةِ أَفْلَامٍ وَالْبَحْرِ﴾
٢٤٤	٢٨	﴿مَا خَلَقْتُكُمْ وَلَا بَعْشَكُمْ﴾
٢٤٥	٢٩	﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتَ لِصَوْتِ الْحَمِيرِ﴾

سورة الأحزاب

١٩٠	٣٦	﴿وَيَكُونُ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾
٢٤٤	٤١	﴿إِذَا ذَكَرُوا اللَّهَ ذَكَرُوا كَثِيرًا﴾
١٣١	٥١	﴿مِنْهُنَّ﴾
١٩٥، ٨٤	٥٢	﴿لَا يَحِلُّ لَكُمُ النَّسَاءُ﴾
٣١١	٦١	﴿مَلُوْنِينَ أَيْنَمَا ثَقَفُوا﴾

سورة سباء

٣٤١	١٠	﴿يَا جِبَالَ أُوبِي مَعَهُ وَالْطَّيْرَ﴾
١٣٦	١٣	﴿وَجَفَانَ كَالْجَوَابَ﴾
٤٠٩	١٦	﴿ذُوَاتِي أَكْلَ حَمَطَ﴾

سورة الزخرف

٢٣٨	٥	﴿صفحاً إن كنتم﴾
٢٣٩	٣٩	﴿إذ ظلمتم أنكم﴾
٣٤٧	٤٩	﴿يا أية الساحر﴾

سورة الدخان

٣٨٩	١٥	﴿إنا كاشفوا العذاب﴾
٢٧٣	٤١	﴿لا يغنى مولى عن مولى﴾
١٦٧، ١٦٦	٤٥، ٤٤، ٤٣	﴿إن شجرة الزقوم* طعام الأثيم* كالمهمل يغلي﴾

سورة الجاثية

٢٢٦، ٥٣، ٥٠	٤٣	﴿إن في السموات و...* وفي خلقكم...﴾
٢٢٦، ٥٢، ٥٠	٥	﴿وتصريف الرياح﴾
٢٥٤	٢١	﴿سواء حيواهم وماتهم﴾
٥٢	٢٤	﴿وما يبث من دابة آيات﴾
٢١١، ٢٠٧، ٦٨	٢٥	﴿لما كان حجتهم﴾
٢٢٥، ٢٢٤، ٣٢	٣٢	﴿وإذا قيل إن وعد الله حق...﴾

سورة الأحقاف

٣٨٩	٢٤	﴿عارض مطرنا﴾
-----	----	--------------

سورة محمد

٢٥١	٤	﴿فضرب الرقاب﴾
-----	---	---------------

سورة الفتح

٢٢٦	١٢	﴿وكتنم قوما بورا﴾
-----	----	-------------------

سورة الحجرات

١٩٥، ٨٤	١٤	﴿قالت الأعراب﴾
---------	----	----------------

سورة ق

٤٠٤،٤٠٣	١٤	﴿كُلَّ كَذْبٍ الرَّسُولُ فَحْقٌ وَعِيْدٌ﴾
١٩٥،٨٤	١٢	﴿كَذَبْتُ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾
١٥٥	٢٦،٢٥	﴿مُعْتَدِلٌ مُرِيبٌ * الَّذِي جَعَلَ مَعَ...﴾
١٣٦	٤١	﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يَنَادِ الْمَنَادُ مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾

سورة الطور

٣٣٤	٢٣	﴿لَا لَغْرُ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾
-----	----	-------------------------------------

سورة النجم

٣٧٧	١	﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هُوَ﴾
٣٠٥	٢٦	﴿وَكُمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ...﴾
٣٩٦	٥٢	﴿إِنَّهُمْ كَانُوا هُمْ أَظْلَمُ وَأَطْغَى﴾
٣٨٩	٥٧	﴿أَزْفَتِ الْأَزْفَة﴾

سورة القمر

١٣٧	٦	﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾
١٩٢،٣٩	٢٠	﴿أَعْجَازٌ نَخْلٌ مُنْقَرٌ﴾
٢٦٥	٢٤	﴿أَبْشِرَا مَنَا وَاحْدًا نَتَبَعْهُ﴾
٣٨٩،٣٨٨	٢٧	﴿مَرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾
٢٧٦،٨٥	٣٥،٣٤	﴿نَجْنِينَاهُمْ بِسُحْرٍ نِعْمَةٌ﴾
٢٢٠	٥٠	﴿وَمَا أَمْرَنَا إِلَّا وَاحِدَةً﴾

سورة الرحمن

١٣٦	٢٣	﴿وَلِهِ الْجَوَارُ الْمُنْشَآتُ فِي الْبَحْرِ...﴾
٣٤٧	٣١	﴿أَيْهَا الشَّقَّالَانِ﴾

سورة الواقعة

٢٠٩	٤٧	﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ﴾
-----	----	------------------------

سورة المجادلة

٢٢١	٢	﴿ما هن أمهاتهم﴾
٢٩٤	٧	﴿ولا خمسة إلا هو سادسهم﴾

سورة الحشر

٢١٣	٧	﴿كَيْ لَا يَكُونُ دُولَةً﴾
-----	---	----------------------------

سورة المتحدة

٢٦٠	١	﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾
١٣١	١٠	﴿فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾

سورة الصاف

١٣١	٢	﴿لَمْ﴾
-----	---	--------

سورة الجمعة

١٦٦،٥٢	١١	﴿وَإِذَا رَأُوا تِجَارَةً أَوْ هُوَ ...﴾
--------	----	--

سورة المنافقون

١٧٥	١٠	﴿لَوْلَا أَخْرَتِنِي إِلَى أَحْلَقِ قَرِيبٍ﴾
-----	----	--

سورة الطلاق

٣٨٨	٣	﴿إِنَّ اللَّهَ بِالغَّامِرِهِ﴾
-----	---	--------------------------------

سورة التحرير

٢٥٩	٣	﴿مِنْ أَنْبَأَكُمْ هَذَا﴾
-----	---	---------------------------

١٨٣، ١٤٣، ٨١، ٧٥	٤	﴿فَقَدْ صَغَّتْ قُلُوبُكُمَا﴾
------------------	---	-------------------------------

سورة الحاقة

٢٩٤	٧	﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَّةَ أَيَّامٍ ...﴾
-----	---	--

سورة المعارج

٢٧٢، ٢٦٨	١١	﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ﴾
----------	----	---------------------------

سورة الجن

٢٠٤	١٩	﴿يُكَوِّنُونَ عَلَيْهَا لِبَدَاء﴾
-----	----	-----------------------------------

٢٣٥	٢٣	﴿من يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم﴾
١٢٨	٢٠	﴿من ثلثي الليل﴾
٢٨٢،٦٧	٥	﴿فالمقيمات ذكرا﴾
٢٨٢،٦٧،٥٤،٤٩	٦	﴿عذرا أو نذرا﴾
١٣١	١	﴿عِم﴾
٢٣٨	٢	﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾
٢٧١،٢٦٨	١٩	﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُونَ﴾
٣٨٨	٦	﴿كَدْحًا فَمَلَاقَيهِ﴾
٣٧٩	١	﴿وَالسَّمَاءُ وَالظَّارِقُ﴾
٣٧٩	٤	﴿إِنْ كُلَّ﴾
٣٧٨	١	﴿وَالفَجْرُ﴾
١٣٧	٩	﴿وَثُمُودُ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالوَادِ﴾
٣٧٨	١٤	﴿إِنْ رَبُّكَ﴾
٢٤٩	١٥،١٤	﴿أَوْ إِطْعَامُ فِي يَوْمِ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾
٣٧٩	١	﴿وَالشَّمْسُ وَضَحاها﴾
سورة المزمل		
سورة المرسلات		
سورة النبأ		
سورة عبس		
سورة الانفطار		
سورة الانشقاق		
سورة الطارق		
سورة الفجر		
سورة البلد		
سورة الشمس		

٣٧٩	٩	﴿قد أفلح﴾
٣١١	١٣	﴿فقال لهم رسول الله ناقة الله﴾
		سورة الضحي
٣٧٧	١	﴿والضحى﴾
٣٧٧	٢	﴿ما﴾
		سورة القدر
٣٧٠	٥	﴿هي حتى مطلع الفجر﴾
		سورة العلق
٢٦١	٧٦	﴿إن الإنسان ليطغى * أن رآه استغنى﴾
		سورة القارعة
١٣١	١٠	﴿وما أدرك ما هي﴾
		سورة النصر
٢٨٨	٣	﴿إنه كان توابا﴾
		سورة المسد
٣١١	٤	﴿حملة الخطب﴾
		سورة الاخلاص
١٢٥	١	﴿قل هو الله أحد﴾
١٢٥	٢	﴿الله الصمد﴾
١٢٦	٢١	﴿أحد * الله﴾
٣٩٤	٤	﴿لم يكن له كفوا أحد﴾

٣. فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة

الحديث

- | | |
|-----|--|
| ٣١١ | ١- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الله أعلم في النساء" |
| ٣٩٨ | ٢- قوله صلى الله عليه وسلم: "أحسنكم أخلاقاً". |

٣. فهرس الأشعار

القافية	البحر	الشاعر	الصفحة
اهمزة المضمومة:			
ماء	الوافر	حسان بن ثابت	٢٠٦٦٢٠٥
الشتاء	الوافر	الريبع بن ضبع الفزاري	٢١٢
السماء	الوافر	-	٣٥٠
خفاء	الوافر	-	٣٥٠
الباء الساكنة:			
رب	المتقارب	أبو الطيب المتنبي	١٣٠
الباء المفتوحة:			
قربيا	الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٢١٦
رقبيا	الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٢١٦
احتلابا	الوافر	جرير	٣٣٥
الباء المضمومة:			
اكتتابها	الطويل	أبو ذؤئب الهذلي	١٤٩
العذب	الطويل	نصيب	٢١٤
الثعلب	الكامل	ساعد بن جويه	٢٧٥
مذهب	الطويل	الكميت	٣١٦
أب	الكامل	الراعي	٣٣٢
الباء المكسورة:			
العرب	الوافر	-	٢١٦
صاحب	الطويل	النابغة الذهبياني	٣١٩

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٣٥٣	أبو الأسود الدؤلي	البسيط	للعجب
٣٧١	-	الوافر	الكلاب
٣٩٦	أبو نواس	البسيط	الذهب
٤٢٧	-	البسيط	عجب
الخاء المفتوحة:			
٣٢٩	مجزوء الكامل سعد بن مالك		برا
الخاء المضمومة:			
١١٩		الطوليل	فأصارح
٢٧٢	أبو ذرئب الهمذاني	الوافر	صحيح ..
الدال المفتوحة:			
١٤٨	الصمة بن عبد الله القشيري	الطوليل	مردا
٢٢٠	عبد الله بن الزبير	الوافر	الحديدا
٢٤٥	-	البسيط	الثادا
٣٤٠	حرير	الوافر	الجودا
الدال المضمومة:			
٩٦	-	الكامل	الجود
٩٦	-	الكامل	عود
٣٤٦	ذو الرمة	الطوليل	عاهد
الدال المكسورة:			
٢١	-	الوافر	للأعادي
٢١	-	الوافر	فؤادي
٢١	-	الوافر	ودادي
١٣٨، ١٣٥	الأعشى	الكامل	وداد

الصفحة	عمر بن أبي ربيعة	الطوبل	أعود
الشاعر	البحر	القافية	
١٧٣	تابعة الذبياني	البسيط	فقد
٣٠٠	امرأة القيس	الوافر	سادي
٣١٨	تابعة الذبياني	البسيط	أحد
٣١٨	تابعة الذبياني	البسيط	الجلد
٣٠٦	الفرزدق	الكامل	عشاري
٣٧٨	ابن الطفيلي	الطوبل	مسهر
٣٧٦	نصيب	الطوبل	ندري
٣٩٥	-	الطوبل	تخبر
السين المفتوحة:			
٣٤٦	المتنبي	الكامل	نسيسا
السين المكسورة:			
٣٥٤	الفرزدق	الكامل	بياس
العين المفتوحة:			
٢٠٥،٦٨	القطامي	الوافر	الوداع
الأضبيط بن قريع السعدي	المنسرح		معه
٣٧٤	متم بن نويرة	الطوبل	فييجعا
العين المضمومة:			
٢١٨،٨٧،٧٥	المتنبي	البسيط	السبع
١٤٣	أبو ذؤيب المذلي	الكامل	ترفع
٢١٨	العجير السلوبي	الطوبل	أصنع
٢٧١،٢٦٩	تابعة الذبياني	الطوبل	وازع
٣٠٣	ذو الرمة	الطوبل	البلاغ
٣٤٩	كثير عزه	الطوبل	سجيع

٣٧١، ٣٧٠	الفرزدق الشاعر	الطوويل البحر	مجاشع القافية	
٣٣١	أنس بن العباس بن مرداس	السريع	الراقي	
العين المكسورة:				
٢٩٧	نصيب مزرد بن ضرار	الوافر	راع	
٢٤٩	الفرزدق	البسيط	الصيارات	
الفاء المضمومة:				
٤٠٩	مزرد بن ضرار	الطوويل	زائف	
الفاء المكسورة:				
٣٥٤	زهير بن أبي سلمى	البسيط	ملك	
٢١٥	امرأة سالم بن قحطان	الطوويل	جمل	
٢١٦	لبيد بن ربيعة	الرمل	الجمل	
اللام الساكنة:				
١٧١		الكامل	مخولا	
٢١٧	النعمان بن المنذر	البسيط	قيلا	
١٧١		الكامل	الأحوال	
٣٩٨	ذو الرمة	الوافر	قذايا	
اللام المفتوحة:				
٨٨، ٣٩، ٣٣	الأعشى	البسيط	الرجل	
١٩٢				
٢٧٢	معن بن أوس المزني	الطوويل	أول	

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٣٠٦	القطامي	البسيط	أحتمل
٣٢٥	لبيد بن ربيعة العامري	الطويل	زائل
٣٣٢	الراعي	البسيط	جمل
٤١٧، ٣٦٩	جرير	الطويل	أشكل
اللام المكسورة:			
٣٢٣، ٧٩، ٤٥	أبو قيس بن الأسلت	البسيط	أوقال
١٢٥	النجاشي الحارثي	الطويل	ذا فضل
١٤٨	جرير	الوافر	الهلال
٢١٠	لبيد بن ربيعة العامري	الوافر	بالنوال
٢٧٨	-	الوافر	الطحال
٣٧٢	غويه بن سلمي الضبعي	الوافر	أبالي
٣٧٤	امرأة القيس	الطويل	تنجلي
٣٨٠	امرأة القيس	الطويل	أوصالي
٣٩٨	-	الكامل	الأطاول
الميم الساكنة:			
١٢٩	الأعشى	المتقارب	عصم
الميم المفتوحة:			
٢٨٠	جامِم الطائي	الطويل	تكرما
٤٣٩	سمير بن الحارث الطائي	الوافر	ظلاما
الميم المضمة:			
٢٨٨	أمِيَة بن أبي الصلت	الوافر	مقيم
٣٣٢	أمِيَة بن أبي الصلت	الوافر	مليم
٨٩	-	الطويل	أمامها
٢٥١	-	الوافر	كلام

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٢٩٨	لبيد بن ربيعة	الكامل	أيامها
٣٣٨	الأحوص بن محمد	الوافر	السلام
٣٤٨	مجنون ليلي	التطويل	نسيمها
٣٥٥	المتني	التطويل	تقسمه
٤١٠	الفرزدق	التطويل	حاتم
٤١٥	علقمة الفحل	البسيط	مصروم
٤١٥	علقمة الفحل	البسيط	مشكوم

الميم المكسورة:

٢٢٦، ٤١	الجميح الأستدي	الكامل	الشتمن
٢٣٢	الفرزدق	الوافر	الخيانم
٢٨٤	كثير عزة	الوافر	مستلدين
٣٠٠	الحاדרة الذيباني	البسيط	الخاممي
٣٤١	-	التطويل	مخاصلن
٣٤٨	ذو الرمة	التطويل	سالم
٣٤٩	-	الكامل	مستنم
٣٦١	زياد الأعجم	الوافر	تميم
٤٠٥		التطويل	عن مرم

النون الساكنة:

١٣٢، ٦٦	عبيدا الله بن قيس	محزوة الكامل	ألومهنه
٢٣٩	عبيدا الله بن قيس	محزوة الكامل	إنه

النون المفتوحة:

٢٠٦	عمر بن أبي ربيعة	الوافر	الحزوننا
-----	------------------	--------	----------

النون المضمة:

٢١٩	أبو قطيفة	التطويل	كائن
-----	-----------	---------	------

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
٢١٩	أبو قطيفة	الطوبل	راهن
٢٣١	-	المزج	حقان
النون المكسورة:			
٣٣٦	لأبي حية النميري	الوافر	تحوفيني
اهاء الساكنة:			
٤٣١	محزوعه الكامل	أبو العناية	الوجوه
٤٣١	محزوعه الكامل	أبو العناية	ذوره
اهاء المفتوحة:			
٣٦٨	المتلمس الضبعي	الكامل	ألقاها
الياء المفتوحة:			
١٨٧	كثير عزة	الحفييف	هريا
٢٣٢	محنون ليلي	الطوبل	لمايا
٣٨٠	-	الكامل	ماليا

٤. فهرس الأرجاز

الصفحة	الشاعر	القافية
	اهمزة الساكنة:	
١٢٦	امرأة من بني عقيل	المسيء
	الباء المفتوحة:	
٣٤٣	الأغلب بن العجلبي	ثعلبه
	الباء المضمومة:	
١٤٤	القطاني	جانبه
١٤٤	القطاني	مناكبه
	الناء الساكنة:	
١٣٠	سُورَ الذئب	المحففت
٣٧٣	-	حلفت
	الدال المفتوحة:	
٢٤٨	رؤبة بن العجاج	مزيدا
	السين المضمومة:	
٣١٨	جران العود	أنيس
٣١٨	جران العود	العيس
	العين المفتوحة:	
٤٠١	-	أجمعنا
	الفاء الساكنة:	
١٥٤	أبو النجم العجلبي	كالحرف
١٥٤	أبو النجم العجلبي	مختلف
١٥٤	أبو النجم العجلبي	الف

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
الكاف الساكنة:			
٣٦٢	رؤبة بن العجاج		كالمق
الكاف الساكنة:			
٣٤٠	رؤبة بن العجاج	عبد الملك	
٣٤٠	رؤبة بن العجاج	المعتنك	
الكاف المفتوحة:			
٢٥٩	حميد الأرقط		إياكا
اللام المكسورة:			
١٣٣	منظور بن مرثد الأسدى		عيهل
الميم الساكنة:			
٢٣١	الراعي بن حصن		أجم
الميم المفتوحة:			
٣٥١	رؤبة بن العجاج		أنبیما
٣٥٢	أميمة بن أبي الصلت		أما
٣٥٢	أميمة بن أبي الصلت		اللهما
النون الساكنة:			
١٨٣	خطام المحاشعي		الترسين
النون المفتوحة:			
١٧٠	قيس بن حصن الحارثي		يحرونه
١٧٠	قيس بن حصن الحارثي		ينتحرون
الهاء المفتوحة:			
٢٤٠	رؤبة بن العجاج		علاها
٢٤٠	رؤبة بن العجاج		إياها
٢٤٠	رؤبة بن العجاج		غايتها

٥. فهرس الأمثال والحكم

٢٧٢	ابداً بهذا أول
٢٨٤	أرسلها العراق
٤١٧، ٣٦٩	أكلت السمكة حتى رأسها
٣٧٤	أمانة الله
٣٧٥	أيمن الله
٣٧٥	أيم الله
٢٤١	إيت السوق أنك تشتري لنا شيئاً
٤١٥	إنها لإبل أم شاة
٣٠٩	ألم بطنه
١٦٣	الأرض تحتنا
٢٤٧	اشتمل الصماء
٢٥١	البطة
١٤٦، ٧٨	البر الكر بستين
٣٠٩	بطر عيشه
٢٨٨	تفقاً شحماً
١٦٣	الثلج بارد
٢١٦	جاء القوم ليسك وليسه وليسني
٤١٣	جالس الحسن أو ابن سيرين
٣٦٢	الجل للدابة
٤٠٠	حول كتع

٤٠٠	حسن بسن
٢٧٧	خرجت إلى عنده
٤٢٧،٨٢	خير عافاك الله
٢٤٧	رجع القهقري
٢٥١	رجع عوده على بدئه
١٦٣	رجل من تميم شاعر مفلق
٣٠٩	رشد أمره
٢٤٠	زيد لأنحوك
٢٦٣	زيدا ضربته
١٦٣	السماء فوقنا
٢٤٧	سار الجمزى
٢٥٢	سبحان الله
٢٧٥	سرت سحر
٢٥١	سقيا ورعيا
٣٠٩	سفه نفسه
٢٧٦	سرنا ذا صباح
١٦٤	السمن منوان بدرهم
١٤٩	سمعت لغاتهم
١٦٢	شر أهر ذا ناب
٣٥١	صاح
٢٨٤	طلبته جهدك وطاقتك
٢٨٨	ضقت ذرعا
٣٥١	عاذل
٣١٩	عتابك السيف

٢٤٧	عدا البشكى
٣٠٩	غبن رأيه
٢٥١	فعل أيضا
٢٨٨	قر عينا
٢٤٧	قعد القرفصاء
٣٧٤	قعدك الله
٤١٦	قدم الحجاج حتى المشاة
٢٨٩	على التمرة مثلها زبدًا
٣٧٤	عمرك الله
٣٠٨	عندى كذا وكذا درهما
٣٧٤	عهد الله
٣٠٩	غبن رأيه
٢٧٨	كيف تكون وقصعة من ثريد
٣٠٦	كم شيخا زرت
٤١٣	كل السمك أو اشرب اللبن
٣٢٩	لا غلام رجل
٣٣٦	لا دما يخرج من عرقك
٣٣٦	لا يدا لزيد عليك
٣٣٧	لا بأس
٣٣٧	لا ضير
٣٣٧	لا شك
٢٥١	لتعمل هذا حبا وكرامة
٣٧٤	الله لأقومن
١٧٠	الليلة الهلال

٤٢١	هلك الزرع والضرع
٢٨٩	هذا راقود خل
١٣٣	هذا فرج
١٣٣	هذا خالد
٣٩٨، ٨٦	هؤلاء أصغرهم
١٦٣	النار حارة
٢١٧	الناس بجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر
١٢٨	من الغلام
٢٨٩	منوان سمنا
٢٥٢	معاذ الله
٣٧٥	م الله
٢٨٥	مررت بهم الجماء الفقير
٢١٠	ما كان نولك أن تفعل كذا
٣٠٧، ٢٩٠، ٢٨٩	ما في السماء قدر راحة سحابا
٢٧٩	ما صنعت وأباك
٢٧٩	ما شأنك وزيدا
٢١٩	ما زيد منطلقا
٣٢٣	ما جاءعني غيرك
٤١٦	مات الناس حتى الأنبياء
٢٧٨	ما أنت وزيد
٢٩٠	ليس في الثوب مصر درهم نسيحا
٢١٨	ليس الطيب إلا المسك
٢٣١	ليت عمرا ذاهبا
١٧٦	لو ذات سوار لطمني

٢٩٣	هو جاري بيت بيت
٢٩٠	هو خير لهم أبا
٣٥٧	وامن حفر بئر زمزماه
٣٠٩	وفق شأنه
٣٤٦	يا أيهذا الرجل
٢٦٦	يوم الجمعة مبارك
٣٥١	يا الله اغفر لي
٣٧٤	يمين الله

٦. فهرس الأماكن والبلدان

٢٢٦، ١٧	بغداد
٣٨٩، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٢٨، ٧٧	البصرة
١٢٠، ٩	تفتازان
٢٢١، ٢١٩	الحجاز
١٧	خوزستان
٢١٩	الشام
٣٤٩	شعبي
١٨	الطابران
١٧	طوس
١٧	فارس
٣٨٩، ٣٦٤، ٣٢٨، ٧٧	الكوفة
٨	نسا
١٧٦١٠	نيسابور

٧. فهرس الكتب الواردة في النص

اسم الكتاب	رقم الصفحة
١- الأدوات	.٤١٢، ٣٩٠، ٣٦٢، ٣٤٩، ٣٠٠
٢- التصريف	في المخطوط ل: ١٦٢، ١٦٠، ١٦٢
٣- التلخيص	.٢٥٤، ٢٠٠، ١٩٦، ١٥٨، ١٢٢
٤- المصادر	.٣٥٠، ٣٠٢
	.٢٢٩

٨. فهرس الجماعات والطوائف

٤٢١، ٣٩٤، ٣٧١، ٣٢٤، ٣٠٢، ٦٥	البصريون
٣٢٨	أهل البصرة
٣٨٩	نحاة البصرة
. ٣٠٢، ٣٠١	البغداديون
. ٤٠١، ٣٩٤	الكرفيون
. ٣٢٨	أهل الكوفة
. ٣٨٩	نحاة الكوفة
. ٣٥٥	بعض الكرفيين
. ٤٢٠	بعض التحويين

٩. فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
٤٢٧، ٩٤، ٨٢، ٣٨	إبراهيم النخعي
٢٤١	أبي بن كعب
٣٨	ابن بحر
١٦	أبو بكر أحمد الحسين الحيري
٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٤، ١٢، ١١، ٩، ٨	أبو بكر التفتازاني
٣٧، ٣٦، ٣٤، ٣٣، ٢٨، ٢٧، ٢٣، ٢٢، ٢١	
٥٢، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٢، ٤١، ٣٩، ٣٨	
٧٩، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧١، ٦٩، ٦٤، ٥٨، ٥٣	
٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٨، ٨٥، ٨٣، ٨١، ٨٠	
١٠٠، ٩٩، ٩٨	
٢٢٩، ٢٠٥، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٧٢، ٦٨	أبو بكر [القاريء]
٣٢٥، ٢٨١، ٢٤٢، ٢٣٩، ٢٣٦	
٢٢	أبو البركات عبد الله الفراوي
١٩١، ٣٨	أبو بكر بن الأبياري
٢١	أبو تمام أحمد بن محمد المختار العباسي
١٧٠	ابن الأثير
١٧	أحمد بن محمد الحارث
٣٣٨	الأحوص

الصفحة	العلم
٦٥،٦٤،٤٩،٤٨،٤٧،٤٦،٤٣،٤١،٣٦	الأخفش [أبو الحسن]
٢١٢،١٦٩،١٦٨،١٦٤،١٥٤،٩٣،٨٠	
٢٧٣،٢٥٣،٢٣٩،٢٣٥،٢٣٤،٢٢٧	
٣٦٣،٣٢٥،٣٢٤،٣٢٢،٣٢١،٣١٥	
٤٣٩،٤٢٣،٤٢٠،٣٨٩	
٣٢٣،٢٥٣،٢٢٤	ابن أبي إسحاق
٣٥٣	أبو الأسود الدؤلي
٤٠٥	الأسود بن يعفر
٢٩١	الأصمعي
١٦٨	الأضبيط بن قريع السعدي
١٣٨،١٣٥،١٣٢،١٢٩،٨٨،٨٧،٣٩	الأعشى
٣٣٦،٢٣٣،١٩٢	
٨٩	الأعور بن البراء الكلبي
٣٨	ابن الأعرابي
٣٤٣	الأغلب العجلبي
٣٨٠،٣٨٩،٣٧٤،٣٠٠	امرأة القيس
٣٢٦،١٩١،١٥	ابن الأنباري
٣٣١	أنس بن العباس بن مرداس السلمي

حرف الجيم:

١٤٩	أبو الجراح
٣٦٩، ٣٤٠، ٣٣٥، ١٤٨	جرير
٢١٣، ١٩٦، ١٩٤	أبو جعفر [القاريء]
٣٢٦	الجميع الأسدى
١٢١، ٩٣، ٨٠، ٧٧، ٧٦، ٥٧، ٥٦، ٥٥	ابن جنى
٣٧٤، ٣٦٧، ٣٥٦، ٣٣٨، ٣٢٦، ٢٠٣	
١٥	الجواليقى

حرف الحاء:

٣٠٠	الحادرة الذبيانى
٢٢	الحافظ أبو بكر محمد الحازمى
١٦	الحافظ أبو بكر بن منجوريه
١٩	الحافظ أبو موسى المدينى
٤٢٧، ٢٥٣، ٨٢، ٣٨	الحسن البصري
١٧، ١٤، ١٠	أبو حامد الغزالي
١٨، ١٧، ١٦	أبو الحسين عبد القاهر الفارسي
٤٢٠، ٣٤٤، ٢٤٧، ١٩١، ٥٣، ٣٨	أبو حاتم السجستانى
١٧، ١٦	أبو حسان المزكى
٣٣٦	أبو حية التميري
٢٨٠	حاتم الطائي
٢٠٦، ٢٠٥، ٨٩	حسان بن ثابت

العلم

الصفحة

، ٢٣٤، ٢٢٦، ٢٢٤، ٢٠٧، ١٧٢، ١٦٥، ٥٣

حمزة [القارئ]

، ٢٥٥، ٢٤١، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٦، ٢٣٥

، ٤٢٧، ٢٩٠، ٢٨٧، ٢٨١، ٢٦٨، ٢٦٧

٢٥٩

حميد بن الأرقط

حرف الخاء:

، ١٦٧، ١٦٦، ١٥٥، ٥٤، ٥٢، ٥٠، ٣٦

ابن خالويه

٣٤٤، ٢٢٧

٢٠٥

خراس بن زهير

١٢٢، ٣٨، ١٥

ابن الحشاب

١٨٣

خطام المخاشعي

٢٢٨، ١٦٨، ٩٣، ٨٠، ٤١، ٤٠، ٣٨

الخليل

حرف الدال:

٢٨، ٢٢، ١٩، ١٢، ١٠، ٩، ٨

الداؤردي

٢٢٧

أبو داود الأيادي

حرف الذال:

١٩

الذهبي

٣٩٨، ٣٤٨، ٣٤٦، ٣٠٢، ٢٧٠، ٨٨

ذو الرمة

٢٧٢، ١٤٩، ١٤٣

أبو ذؤيب الهمذاني

حرف الراء:

٣٣٢، ٢٣٢

الراعي

٢١٢

الربيع بن ضبع الفزاري

٣٦٢، ٣٥١، ٢٤٨، ٢٤٠، ١٣٣

رؤبة

حرف الزاي:

١٨٣، ١٧٦، ١٥٤، ٩٣، ٥٤، ٥١، ٥٠	الزجاج
. ٣٥٠، ٣١٦، ٣١٤، ٢٠٩، ١٩٣، ١٩١	
٣٩٤، ٣٢٤، ٣١٢، ٢٨٤، ٧٧	الزجاجي [أبي القاسم]
٣٣٦، ١٦٩، ٩٣، ٩١، ٩٠، ٧٩، ٣١، ١٥	الزمخشري
٣٧٨، ٢٧	الزومني
٣٥٤	زهير بن أبي سلمى
٣٦١	زياد بن الأعجم
٣٧٢، ١٣٣، ١٢٦	أبو زيد الأنصاري
٣٦٩، ٩٣، ٣٨	أبو زيد البلخي
٢٠٦	أبو زيد القرشي

حرف السين:

٢٧٥	ساعد بن جويبة
٢١، ٢٠، ١٩، ١٨	السبكي
٣٦٦، ٢١٩، ٧٧، ٣٨	ابن السراج
١٩، ١٨، ١٧، ١٥، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨	أبو سعد السمعاني
٢٨، ٢٣، ٢١، ٢٠	
٣٣٩	سعد بن مالك بن ضبيعة
١٦، ١٠	أبو سعد بن إسماعيل بن عمر البحيري
١٩، ١٠	أبو سعيد علي بن عبد الله ابن أبي صادق الحیری
١٨٠، ٢٣	السكاكى
٣٠٢، ٤٨، ٣٨	ابن السكك

الصفحة

العلم

١٨٦١٠	سلمان بن ناصر النيسابوري
١٣٠	سُئر الذئب
، ٨٨، ٨٠، ٧٧، ٦٧، ٤٦، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣١	سييري
، ١٩٢، ١٣٨، ١٣٥، ١٣٤، ٩٩، ٩٤، ٩٣	
٢٩٦، ٢٨٢، ٢٧٣، ٢٢٨، ٢٠٩، ٢٠٦، ١٩٣	
. ٣٦٧، ٣٦٣، ٣٣٩، ٣٣٥، ٣٢٩، ٣٢٥	
، ١٧٢، ٢٨، ٢٢، ١٩، ١٨، ١٢، ١١، ١٠، ٨	السيوطى
٣٦٨، ٣٤٩، ٣٤٠، ٣٣١، ٣٢٩، ٢٤١، ٢٢٠	
٤٠٥	

حرف الشين:

١٥	ابن الشجري
٤٣٩	شمير بن الحارث الضبي

حرف الصاد:

٢٢	ابن الصلاح
١٨، ١٦، ١٠	صاعد بن سيار الحافظ
١٨	أبو صالح المؤذن
١٤٨	الصمة بن عبد الله القشيري

حرف الضاد:

٣٣٢	ضمرة بن جابر
-----	--------------

حرف الطاء:

٣٧٨	ابن الطفيلي
-----	-------------

٢٩٥٦٥٨	أبو طابق
٣٧٨	طرفة بن العبد

حرف العين:

، ٢٣٦، ٢٣٤، ٢٢٩، ٢٢١، ٢٠٥، ١٥٥	عاصم
، ٢٥٥، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٣٩	
٢٩٠، ٢٨١، ٢٦٨، ٢٦٧	
٢٤٠	عائشة
، ٢٣٨، ٢٣٦، ٢٣٤، ٢٢٩، ٢١٣، ٢٠٦	ابن عامر
، ٢٦٧، ٢٥٥، ٢٥٠، ٢٤٧، ٢٤١، ٢٣٩	
٣٤٧، ٢٩٠، ٢٨١، ٢٦٨	
٢٨٦، ٢٣٤، ٢٢٧، ٢٠٥، ١٤٥، ١٤٤، ٨١	ابن عباس
١٩	عبد الرحمن ابن أبي عاصم
١٩	عبد الرحمن بن حمدان النصروى
١٩	عبد الرحمن بن عبد الصمد النيسابوري
١٦	أبو عبد الرحمن السلمي
١٢٢، ٣٨	عبد القاهر الجرجاني
١٧٧	عدي بن زيد العبادي
١٧، ١٤، ١٠	أبو عبد الله إسماعيل عبد الغافر الفارسي
٣٨	أبو عبيد القاسم بن سلام
١٣٢	عبيد الله بن قيس

الصفحة

العلم

٢٨٢، ٦٧، ٣٨	أبو عبيدة
٤٣١	أبو العتاهية
٢٤١، ٢٤٠	عثمان بن عفان
٤٢٧، ٣٤٠، ٨٢	العجاج
٢١٨	العجير السلوبي
٤١٥	علقمة الفحل
٩٣، ٨٠، ٧٧، ٦٧، ٥٤، ٣٦	أبو علي الفارسي
٤٢٥، ٣٦٦، ٢٨٢، ١٩١، ١٦٩	علي بن فضال التحوي
١٩	عمر بن أبي ربيعة
٤٢٦، ٢١٦، ١٧٢	أبو عمرو
٢٠٦	عمر بن كلثوم
٣٣٦	عنترة بن شداد
٣٢٣	عيسيى بن عمر
٢٥٨	اللعين المقرى [منازل بن ربيعة]
٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٢٩، ١٤٤، ١٣٣	العيين
٣٦٢، ٣٦١، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٤٩، ٣٤٠	
٤١٠، ٤٠١، ٣٩٧، ٣٩٥، ٣٦٩، ٣٦٨	
٤٣٩، ٤٢٧، ٤٢٦	

حرف الغين:

٣٧٢ غوريه بن سلمي

حرف الفاء:

٥٨ ، ٥٤ ، ٥٠ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٣٨ ، ٣٦	الفراء
٩٣ ، ٧٩ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦٠ ، ٥٩	
، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٧ ، ١٦٧ ، ١٥٠ ، ١٤٩	
، ٢١٣ ، ٢١٢ ، ١٩٥ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٩٢	
، ٢٥٣ ، ٢٥٠ ، ٢٤٧ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٣	
، ٢٩٣ ، ٢٩٠ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٧٣ ، ٢٦٨	
، ٣٦٠ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣١٨ ، ٣١٥ ، ٣٠٩	
، ٤٢٤ ، ٤٢٣ ، ٤٠٣ ، ٣٩٨ ، ٣٨٩	
، ٣٠٦ ، ٣٠٣ ، ٢٥٩ ، ٢٤٩ ، ٢٣٢ ، ٧٩	الفرزدق
، ٤١٠ ، ٣٧٠ ، ٣٥٤	
١٩	أبو الفرج عبد المنعم بن كلبي
٩٥	د. فؤاد سزكين

حرف القاف:

١٩	أبو القاسم الأكاف
١٤٨	أبو القاسم القشيري
١٤٤	القناني
، ٣٠٣ ، ٢٤٠ ، ٣٨	ابن قتيبة
، ٣٠٦ ، ٢٠٤ ، ٦٧	القطامي
٢١٩	أبو قطيفة
٣٢٣	أبو قيس بن الأسلت
١٧٠	قيس بن حصن الحارثي

الصفحة

العلم

حرف الكاف:

، ٢٤١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٢٩

ابن كثير

، ٢٦٤ ، ٢٥٤ ، ٢٤٩ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٢

كثير عزة

. ٢٩٠ ، ٢٨١ ، ٢٧١ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧

العلم

الصفحة

، ٩٣ ، ٧٩ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٤٧ ، ٤٣ ، ٤٢

الكسائي

، ٢٢٦ ، ٢٠٧ ، ١٧٢ ، ١٦٥ ، ١٥٥ ، ١٥٤

، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨

، ٢٥٥ ، ٢٤٩ ، ٢٤٧ ، ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨

، ٣٠٢ ، ٢٩٨ ، ٢٩٠ ، ٢٨١ ، ٢٧٣ ، ٢٦٧

. ٤٢٣ ، ٤٢٠ ، ٣٨٧ ، ٣٤٨ ، ٣١٤ ، ٣١٠

كعب بن مالك

٢٧٦ ، ٨٩

الكميت بن زيد الأسدي

حرف الميم:

، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٣٨

المبرد

، ٢٠٩ ، ١٧٦ ، ١٦٤ ، ٩٣ ، ٨٠ ، ٧٨ ، ٧٧

، ٣٢٥ ، ٣١٦ ، ٣١٤ ، ٢٨٢ ، ٢٣٩ ، ٢٢٧

. ٣٦٦ ، ٣٣٩

. ١٦٩ ، ١٥٨

ابن مالك

. ٣٥٥ ، ٣٤٦ ، ٢١٨ ، ١٣٠ ، ٨٧ ، ٧٥

المتبني

٣٧٤

متمم بن نويرة

٢٣٩

مجاهد

الصفحة

العلم

٣٤٨، ١٢٥، ٥٣، ٣٨	ابن مجاهد
٣٤٨	مجنون ليلي
٧٦	د. محمد إبراهيم البناء
١٧	أبو محمد الجوهري
١٩	محمد بن علي بن محمد اللازري
١٤	محمد ميكائيل بن سلحوت
٢٩٧	مزرد بن ضرار
٣٦٨	ابن مروان النحوي
١٤	المسترشد بالله
١٤	المستظاهر بالله
١٤٣، ٢٣٦، ٢٣٤، ٢٢٥، ١٩٥، ١٩١، ١٤٣	ابن مسعود
. ٢٩٠، ٢٤٢، ٢٤١	
١٣٣	ابن مسترشد الأسدى
٧٦	ابن مضاء القرطبي
٢١	أبو المظفر عبد الرحيم بن السمعاني
٤٠٩، ٢٧٢	معن بن أوس
٤٢٥، ٩٤، ٨٣، ٣٨	مقاتل
١٤	المقدي بأمر الله
١٤	المقفي بأمر الله
١٣٣	منظور بن مرثد الأسدى
٣٨	المؤرج السدوسي
حرف النون:	
٨٩	النابغة الجعدي

الصفحة

العلم

٣١٧ ، ٢٦٩ ، ١٧٣	النابغة الذهبياني
، ٢٤٦ ، ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢٢٩	نافع
، ٢٨١ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٤ ، ٢٥٤ ، ٢٤٧	
. ٣٧٠ ، ٢٩٠ ، ٢٨٦	
١٨	ابن ناصر
٢٢	ابن النحجار
١٢٥	النجاشي الحارثي
١٥٤	أبو النجم العجلبي
، ١٨٩ ، ١٨٧ ، ١٦٧ ، ١٦٤ ، ١٥٥ ، ٤٩	التحانش
، ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢٠٩ ، ٢٠٥ ، ١٩٣ ، ١٩٠	
، ٢٦٤ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ٢٢٨	
، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣١٥ ، ٣١٤ ، ٢٨٢ ، ٢٦٧	
، ٣٧٠ ، ٣٤٧ ، ٣٤١ ، ٣٣٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٤	
، ٤١٧ ، ٤٠٨ ، ٣٩٥ ، ٣٩٤ ، ٣٨٩ ، ٣٧٨	
. ٤٢٧ ، ٤٢٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٠ ، ٤١٩	
. ٣٧٦ ، ٢١٤ ، ١٧٧	نصيب
١٥	نظام الملك ابن علي الطوسي
٢٢	ابن نقطة
٢٩٥ ، ٨٩	النواح الكلابي
٣٩٦	أبو نواس
حروف الياء	
، ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ١٢٧	يعقوب
. ٢٩٠ ، ٢٧١ ، ٢٦٧ ، ٢٥٣	
١٣٤ ، ٤١	يونس

١٠. المصادر والمراجع

أ. الكتب المخطوطة:

- الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي. مخطوط مصور. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٦٧٣).
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة. مخطوط مصور. مركز البحث العلمي برقم: "١٠٥٢".
- المنتخب من مشيخة السمعاني. مخطوط. مصورة. مركز البحث العلمي برقم: "١٠٢٦".

بـ: الكتب المطبوعة:

- الإبدال، لأبي الطيب اللغوي. حقه وشرحه ونشر حواشيه الأصلية وأكمل نوافذه: عز الدين التنوخي. ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٣ م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- احاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. تأليف: الشيخ أحمد محمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء. دار الندوة الجديدة، بيروت - لبنان .
- أدب الكاتب لابن قتيبة. تحقيق: محمد السدالي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان النحوي. تحقيق: الدكتور مصطفى أحمد النمس. القاهرة: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- الأزهية في علم الحروف، تأليف: علي بن محمد النحوي الھروي. تحقيق: عبد المعين الملوحي. دمشق: ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين بن الأثير، تحقيق الدكتور محمد البنا ومحمد عاشور، دار الشعب، القاهرة ١٣٩٣ هـ.
- أسرار العربية للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق: محمد بهجة البيطار. مطبعة الترقى بدمشق: ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- الاشتقاد لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد . تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: مكتبة الخانجي بمصر .
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، دار صادر - بيروت، مصورة عن الطبعة الأولى. مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ .
- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون. الطبعة الرابعة، دار المعارف بالقاهرة .
- الأصماعيات لأبي سعيد بن عبد الملك بن قریب الأصماعي. تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر .
- الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي. مطبعة مؤسسة الرسالة - بيروت: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العشيمين. الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر - بالقاهرة .

- إعراب القرآن المسوب للزجاج. تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري. القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية: ١٣٧٣هـ - ١٩٦٣م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس. تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الأعلام، تأليف: خير الدين الزكلي. دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة السادسة: ١٩٨٤م.
- الأغاني للإمام أبي الفرج الأصفهاني. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، وطبعه دار الكتب المصرية: ١٣٤٥هـ - ١٩٢٧م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليموسی. نشره: عبد الله البستاني، بيروت: ١٩٠١م.
- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي الانصاري ابن البادش. متوفى سنة: ٤٥٤هـ، حققه وقدم له: الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- الأمالي لأبي علي القالي. دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، بيروت - لبنان.
- أمالی ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوی، تحقيق دراسة: محمود محمد الطناحي. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة - مصر.
- الأمالي الشجرية، املاء: الشريف ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوی الحسني، المعروف بابن الشجري. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- أمالی الزجاجي لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى: ١٣٨٢هـ. المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة.

- أمالی السهیلی فی النحو واللغة والحدیث والفقہ لأبی القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسی. تحقیق: الدکتور محمد إبراهیم البنا، مطبعة السعادة.
- أمالی المرتضی للشیرف المرتضی بن الحسین الموسوی العلوی تحقیق: أبو الفضل إبراهیم. دار الكتب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية: ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- الأمثال لأبی عکرمة الضبی. تحقیق: الدکتور رمضان عبد التواب، دمشق: ١٩٧٤ م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبی البقاء ابن الحسین العکبیری. دار الكتب العلمیة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- إنماء الرواۃ على أنباء النحاة للقفطی تحقیق: محمد أبو الفضل إبراهیم، دار الكتب المصرية: ١٣٦٩ هـ .
- الأنساب لأبی سعید السمعانی. الطبعة الأولى: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانی، حیدر أباد - الدکن - الهند: ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.
- الإنصاف فی مسائل الخلاف لأبی البرکات بن الأنباری النحوی. تحقیق: محمد محیی الدین عبد الحمید. دار الفکر .
- أوضح المسالك إلى ألفیة ابن مالک، تأليف: الإمام أبی محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري المصري. تحقیق: محمد محیی الدین عبد الحمید. دار الفکر، لبنان - بيروت .
- إیضاح شواهد الإیضاح لأبی علي الحسن بن عبدالله القيسي، دراسة وتحقیق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- الإیضاح العضدی لأبی علي الفارسی. تحقیق: الدكتور حسن شاذلی فرهود، الطبعه الثانية، دار العلوم: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- البحر الخيط لأبي حيان الأندلسي الغرناطي. الطبعة الثانية: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، دار الفكر.
- البداية والنهاية لابن كثير. القاهرة: ١٣٤٨ هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الريبع الأشبيلي السبتي، تحقيق ودراسة: الدكتور عياد بن عيد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب - القاهرة.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ حلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت - لبنان.
- البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. الطبعة الرابعة. دار الفكر للطباعة والنشر.
- تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: محمد مرتضى الزبيدي. الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية سنة: ١٣٠٦ هـ. منشورات: دار مكتبة الحياة. بيروت - لبنان.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. مطبعة السعادة. مصر: ١٣٤٩ هـ.
- تاريخ دمشق الكبير للإمام أبو القاسم علي الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر. هذبه ورتبه: عبد القادر بدران. دار المفسر - بيروت. الطبعة الثانية: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- تاريخ دولة آل سلجوقي للعماد الأصفهاني. اختصار: الفتح بن علي بن محمد البنداري الأصفهاني. مطبعة الموسوعات. مصر: ١٣٨٠ هـ - ١٩٠٠ م.
- تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. شرحه ونشره: السيد أحمد صقر. الطبعة الأولى: ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م. دار التراث - القاهرة.
- التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور حبيبي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات - الكويت، ط الأولى: ١٤٠٥ هـ.

- تبشير التيسير في قراءات الأئمة العشرة للإمام محمد بن محمد الجوزي. حرقه وعلق عليه: محمد الصادق قمحاوي، عبد الفتاح القاضي. دار الوعي بحلب. الطبعة الأولى: ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشتتمري، تحقيق د. زهير عبد الحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤١٥ هـ.
- تذكرة الحفاظ للإمام أبو عبد الله شمس الدين الذهبي ، الطبعة الرابعة. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. حيدر أباد - الدكن - الهند: ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
- تفسير غريب القرآن لأبي محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة. تحقيق: السيد أحمد صقر. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان .
- التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب للإمام الرازى. الطبعة الأولى. طبع بالمطبعة البهية المصرية: ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.
- التقىد لمعرفة الرواية والسنن والمسانيد لأبي بكر بن محمد بن عبد الغنى الشهير بابن نقطة. طبع وزارة المعارف والشعوب الثقافية الهندية. مطبعة دائرة المعارف العثمانية. حيدر أباد - الدكن - الهند: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . الطبعة الأولى .
- التهذيب لابن يعيش الصناعي، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م دار الجليل - بيروت .
- تهذيب الألفاظ لأبي يعقوب بن اسحاق السكري. وقف على طبعه الأب لويس شيخو اليسوعي. بيروت. الطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين سنة: ١٨٩٥ م .
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني. حيدر أباد - الدكن: ١٣٢٥ هـ .
- تهذيب سير أعلام النبلاء. تصنيف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. أشرف على تحقيق الكتاب: شعيب الأرنؤوط . الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م. مؤسسة الرسالة - بيروت .

- التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني. تحقيق: اوتو برتزل. استانبول: ١٩٣٠.
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. الطبعة الأولى، طبعته: دار الكتب المصرية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧ م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبرى، الطبعة الأخيرة: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م. دار الفكر. بيروت - لبنان.
- الجمل في النحو لأبي بكر عبد القاهر الجرجانى. تقديم وتحقيق: الدكتور عبد الحليم عبد الباسط المرصفي. الناشر: دار الهانى للطباعة.
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجى. تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، ودار الأمل. بيروت: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م.
- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي زيد القرشي. حققه وعلق عليه وزاد في شرحه: د. محمد علي الهاشمى. طبعته: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م.
- جمهرة اللغة لابن دريد. دار صادر - بيروت. مطبعة: دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد الدكن ١٣٤٥هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني. تأليف: حسن بن قاسم المرادي. تحقيق: طه محسن. مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر: ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦ م.
- حاشية الأمير على المغنى. للشيخ: محمد الأمير. طبع مع المغنى. مطبعة عيسى البابى الحلبي. مصر.
- حاشية يس العليمي على التصريح. بهامش التصريح على التوضيح.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني. بهامش شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.
- الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه. تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرم. الطبعة الرابعة: ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م. دار الشروق - بيروت.

- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاج والعراق والشام الذين ذكرهم: أبو بكر بن مجاهد. تصنیف: أبي علي الفارسي. حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي. الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. دار المؤمن للتراث - دمشق .
- الحجة القراءات للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زبطة. تحقيق: سعيد الأفغاني. منشورات: جامعة بنغازي. الطبعة الأولى: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية للدكتور: محمد ضاري حمادي. بغداد: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- حماسة البحترى لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحترى، تحقيق لويس شيخو بيروت . ١٩١٠ م.
- الحماسة البصرية لصدر الدين بن أبي الفرج بن الحسين البصري. اعتنى بتصحیحه والتعليق عليه: الدكتور مختار الدين أحمد. الطبعة الأولى. مطبعة: دار المعارف العثمانية - حیدر آباد - الدکن - الهند: ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- الحماسة الشجرية لابن الشجيري هبة الله بن علي بن حمزة الحسني. تحقيق: عبد المعین الملودي، وأسماء الحمص. منشورات وزارة الثقافة - دمشق: ١٩٧٠ م .
- الحيوان. تأليف: أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. الطبعة الثانية. شركة مكتبة ومطبعة : مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر .
- خزانة الأدب ولب لباب العرب. تأليف: الشيخ عبد القادر البغدادي. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي مصر .
- الخصائص. تأليف: أبي الفتح عثمان بن جنى. حققه: محمد علي التجار. الطبعة الثانية. دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

- الدرر اللوامع على همع الموامع شرح جمع الجوامع. تأليف الفاضل الرحالة: أحمد ابن الأمين الشنقيطي. دار المعارف للطباعة والنشر - لبنان. الطبعة الثانية: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م.
- ديوان أبي دؤاد الإبادي. نشره: جوستاف جرونياوم، ضمن دراسات في الأدب العربي. ترجمة: الدكتور: احسان عباس. بيروت: ١٩٥٩ م.
- ديوان أبي نواس. شرح غريبه: محمود واصف. العمومية. مصر: ١٨٩٨ م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكيري المسمى: "التبیان بشرح الديوان". ضبطه وصححه ووضع فهارسه: مصطفى السقا، وإبراهيم الإباري، وعبد الحفيظ شلبي. دار المعرفة - بيروت .
- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت الأوسي الجاهلي. دراسة وجمع وتحقيق: الدكتور حسن محمد باجودة. دار التراث - القاهرة .
- ديوان أبي النجم العجلاني شعره ورجزه. صنعه وشرحه علا الدين أغا. النادي الأدبي - الرياض: ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م.
- ديوان الأسود بن يعفر. صنعه: الدكتور نوري حمودي القيسي. بغداد: ١٩٧٠ م.
- ديوان أمراء القيس. ضبطه وصححه: الأستاذ مصطفى عبد الشافي. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م . بيروت - لبنان .
- ديوان أمراء القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثالثة. دار المعارف. القاهرة: ١٩٦٩ م .
- ديوان أمية بن أبي الصلت. جمع وتحقيق ودراسة الطبعة الثانية. صنعه: الدكتور عبد الحفيظ السطلي. المطبعة التعاونية بدمشق ١٩٧٧ م .
- ديوان جران العود. رواية: أبي سعيد السكري. الطبعة الأولى. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة: ١٣٥٠هـ - ١٩٣١ م .
- ديوان حاتم الطائي، الدكتور: فوزي عطوي. دار صعب. بيروت: ١٩٨٠ م .
- ديوان حسان بن ثابت الأنباري. دار صادر. بيروت .

- ديوان ذي الرمة. الطبعة الثانية: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. دمشق - بيروت .
- ديوان الراعي النميري، تحقيق راييهرت - فايمبرت، بيروت ١٤٠١هـ .
- ديوان رؤبة بن العجاج. اعتنى بتصحیحه وترتبیه: ولیم بن الورد البروسي. منشورات دار الإقامة الجدیدة. بيروت. الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ديوان زهیر بن أبي سلمی. دار بيروت للطباعة والنشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ديوان شعر الحادرة. إملاء: أبي عیید اللہ محمد العباسی البیزیدی عن الأصمعی. حققه وعلق عليه: الدكتور ناصر الدين الأسد. دار صادر. بيروت: ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ديوان شعر المتلمس الضبعی. عینی بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن کامل الصیزی: ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م. جامعة الدول العربية. معهد المخطوطات العربية.
- ديوان الصمة بن عبد الله القشیری . جمعه وحققه: الدكتور عبد العزيز محمد الفیصل. النادی الأدبي - الرياض: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ديوان عامر بن الطفیل. روایة: أبي بکر ابن القاسم الأنباری. دار صادر. بيروت: ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م .
- ديوان عبید اللہ بن قیس الرقیات. تحقيق: الدكتور محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت: ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .
- ديوان عدی بن زید العبادی. حققه وجمعه: محمد جبار المعید: ١٤٨٥هـ - ١٩٦٥م. وزارة الثقافة والارشاد . شركة دار الجمهورية للنشر. بغداد .
- ديوان علقة الفحل بشرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان،المعروف بالأعلم الشنتمري. حققه: لطفي الصقال، ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب. الطبعة الأولى: ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- ديوان عمر بن أبي ربيعة. دار بيروت للطباعة والنشر. بيروت: ١٣٩٨هـ.
- ديوان الفرزدق. دار بيروت للطباعة والنشر: ٤١٤٠هـ - ١٩٨٤م. بيروت.
- ديوان الفرزدق. شرحه وعني بجمعه وطبعه والتعليق عليه: عبد الله إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الأولى: ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
- ديوان القطامي. تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب. بيروت: ١٩٦٠م.
- ديوان كثير عزة. جمعه وشرحه: الدكتور إحسان عباس. نشر وتوزيع: دار الثقافة. بيروت - لبنان: ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن مالك الأنباري. دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني. ساعدت جامعة بغداد على نشره. مكتبة النهضة. بغداد.
- ديوان بجنون ليلي، تحقيق عبد الستار فراج، دار مصر ١٣٨٢هـ.
- ديوان مزرد بن ضرار. تحقيق: خليل إبراهيم العطية. بغداد: ١٩٦٢م.
- ديوان المفضليات مع شرح وافر لأبي القاسم الأنباري. عني بطبعه كارلوس يعقوب لายل. مطبعة الأدباء اليسوعيين. بيروت: ١٩٢٠م.
- ديوان معن بن أوس المزنوي سنة: ٦٤هـ. صنعة: الدكتور نوري حمودي القيسي، وحاتم صالح الضامن: ١٩٧٧م. مطبعة دار الحافظ. بغداد.
- تحقيق عمر سليمان القطان، دار العلم - جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ديوان النابغة الذبياني. شرح وتقديم: عباس عبد الساتر. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ديوان الهذللين، نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب. الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة: ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط. الطبعة الثانية: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. دار القلم - دمشق .
- الروض الأنف في تفسير ما اشتمل على حديث السيرة لابن هشام السهيلي. مطبعة الجمالية بمصر: ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبعين المثاني للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي. دار الفكر للطباعة والنشر .
- رياض الصالحين للإمام النوري. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. الطبعة الثانية: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. المكتب الإسلامي. بيروت. دمشق .
- السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق: الدكتور شوقي ضيف. الطبعة الثانية. دار المعارف .
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جنى. دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي. الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. دار القلم. دمشق .
- سبط اللآلئ في شرح أمالى القالى ذيل اللآلئ للوزير أبي عبيد البكري الأونى. تحقيق: عبد العزيز الميميني. الطبعة الثانية: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. دار الحديث. بيروت - لبنان .
- سنن الترمذى المسماى الجامع الصحيح. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومصطفى الحلبي. الطبعة الأولى: ١٣٥٦ هـ .

- سير أعلام النبلاء. تصنیف: الإمام شمس الدين محمد أحمد بن عثمان الذهبي. حققه: شعیب الأرنؤوط محمد نعیم العرقسوس. الطبعة الثالثة: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. مؤسسة الرسالة. بيروت .
- السیرة النبویة لابن هشام. تحقیق: مصطفی السقا، إبراهیم الأیاری، وعبد الحفیظ شلیی. دار المعرفة. بيروت - لبنان .
- شعر متّم بن نویرة. جمع وتحقیق: ابتسام مرھون الصفار. مساعدة جامعة بغداد: ١٩٠٨ م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الله بن العماد الحنبلي. دار الأوقاف الجديدة. بيروت .
- شرح ابن عقیل لأنفیة ابن مالک، تحقیق محمد محبی الدین عبد لمیم، المکتبة العصریة - بیروت ١٤١٥ هـ .
- شرح أبيات سیبویه. تأليف: أبي محمد يوسف بن أبي سعید السیرافی. حققه الدكتور محمد علي سلطان. دار المأمون للتراث. دمشق - بیروت: ١٩٧٩ م .
- شرح أبيات مغنى الليب. صنعه: عبد القادر عمر البغدادي. حققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. منشورات: دار المأمون للتراث. دمشق - الطبعة الأولى: ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- شرح أشعار الهدلین. صنعه: أبي سعید الحسن بن الحسین السکری. حققه: عبد الستار أحمد فراج. مکتبة دار العروبة. القاهرة .
- شرح الأشمونی على ألفیة ابن مالک. دار إحياء الكتب العربية، عیسیٰ البابی الحلی . القاهرة .
- شرح التسهیل لابن مالک، تحقیق د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ هجر للطباعة والنشر .
- شرح التصریح على التوضیح للشيخ: خالد الأزهری. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزیع .

- شرح ديوان أبي العناية. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- شرح ديوان الأعشى. تحقيق: كامل سليمان. دار الكتاب اللبناني. بيروت - لبنان. الطبعة الأولى.
- شرح ديوان جرير. نشر إيليا الحاوي. دار الكتاب اللبناني. الطبعة الأولى: ١٩٨٢ م. بيروت - لبنان.
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنباري. ضبطه وصححه: عبد الرحمن البرقوقي. دار الأندلس. بيروت - لبنان.
- شرح ديوان الحماسة للإمام الشیخ: أبي زکريا يحيی التبریزی الشهیر بالخطیب. عالم الکتب. بيروت - لبنان.
- شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد الحسن المرزوقي. نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون. الطبعة الثانية. القاهرة. مطبعة لجنة التأليف.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي. تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى: ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م. مطبعة السعادة، مصر.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري. حققه الدكتور إحسان عباس. وزارة الإرشاد والأنباء. الكويت: ١٩٦٢ م.
- شرح شافية ابن الحاجب للشیخ: رضی الدین محمد الحسن الإسترباذی التحوی. حققها الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفراوی، محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- شرح شدور الذهب في معرفة كلام العرب. تأليف: الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام. دار الفكر للطباعة والنشر.
- شرح شواهد الشافية للإمام الجليل عبد القادر البغدادي. انظرها مع: شرح شافية ابن الحاجب.
- شرح الشواهد للعيّني بهامش حاشية الصبان على شرح الأشنوني، وهو الكتاب الموسوم بالمقاصد التحويّة. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

- شرح شواهد الكشاف لمحب الدين أفندي، المطبعة الشرقية، القاهرة ١٣٠٧ هـ .
- شرح شواهد المغني. تأليف: الإمام جلال الدين السيوطي. نشر العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركى الشنقيطي - رحمه الله -. لجنة التراث العربي .
- شرح القصائد التسع المعلقات لأبي جعفر النحاس . فرانكفورت. جمهورية ألمانيا الاتحادية .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق: عبد السلام هارون. الطبعة الرابعة. دار المعارف - القاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح القصائد العشر للتبريزى. حقق أصوله وضبط غرائبه وعلق عليه: محمد محيى الدين عبد الحميد. يطلب من مكتبة محمد على صبيح وأولاده. مصر. الطبعة الأولى: ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.
- شرح الكافية للإمام رضي الدين محمد بن الحسن الإسترباذى النحوى. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح الكافية الشافية. تأليف: العالمة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجيانى. حققه: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدى. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- شرح المعلقات السبع لأبي عبد الله الزوزنى. دار الكتاب العربي. بيروت - لبنان. الطبعة الثانية: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح المفصل. تأليف الشيخ موفق الدين يعيش النحوى. عالم الكتب. بيروت - لبنان.
- شرح المفضليات لأبي محمد القاسم بن محمد الأنباري. تحقيق: كارلوس لايل. بيروت: ١٩٢٠ م .
- شعر الأحوص الأنباري، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، الناشر: الهيئة المصرية للتأليف والنشر القاهرة: ١٣٩٠ هـ -
- شعر الراعي النميري وأخباره المتوفى سنة: ٥٥٠ هـ. جمعه وقدم له وعلق عليه: ناصر الحاني . دمشق: ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م. مطبوعات المجمع العلمي العربي. دمشق .

- الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار المعارف بمصر: ١٩٦٦ م.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة. لندن. مطبعة بريل: ٢٠٠٢ م.
- شعر العجيز السلوبي. صنعه: محمد نايف الدليمي. المورد. المجلد الثامن. العدد الأول .. بغداد: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- شعر الكمي بن زيد الأستدي. جمعه وحققه: الدكتور داود سلوم. بغداد: ١٩٧٠ م.
- شعر النابغة الجعدي. الطبعة الأولى: ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م. منشورات: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر بدمشق .
- شعر النجاشي الحارثي. تحقيق: الدكتور سليم النعيمي. مطبوعات الجمع العلمي العراقي: ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
- شعر نصيبي بن رياح. جمع وتقديم: الدكتور داود سلوم. مطبعة الإرشاد. بغداد: ١٩٦٧ م.
- شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوی. تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي. عالم الكتب. الطبعة الثالثة: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- الصاحي لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحقيق: السيد أحمد صقر. طبع. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. القاهرة .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الأولى. القاهرة: ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور الأشبيلي. تحقيق: السيد لإبراهيم محمد. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى: ١٩٨٠ م.
- الضرورة - ما يجوز للشاعر في الضرورة لأبي عبد الله محمد بن جعفر القراز القيرواني. تحقيق: منجي الكعبي. تونس: ١٩٧١ م.
- طبقات الحنابلة لأبي يعلى. تحقيق: محمد حامد الفقي. القاهرة: ١٩٥٢ هـ .

- طبقات الشافعية للسبكي. تحقيق: محمود الطناхи، وعبد الفتاح الحلو الحلبي. مطبعة عيسى الحلبي. القاهرة: ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
- طبقات الشافعية للأسنوي. تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوري. بغداد: ١٩٧٠م - ١٩٧١م.
- طبقات فحول الشعراة لابن سلام . قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر. مطبعة المدنى. القاهرة .
- طبقات المفسرين للداودي. الطبعة الأولى: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان .
- طبقات المفسرين للسيوطى. تحقيق: علي محمد عمر. الطبعة الأولى: ١٣٩٦هـ. الناشر: مكتبة وهبة .
- طبقات النحوين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسى. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية. دار المعارف. القاهرة .
- العبر في خبر من غير للذهبي، تحقيق صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد، وزارة الإرشاد والأباء - الكويت ١٩٦٠م .
- العقد الفريد لأبي عمر بن عبد ربه الأندلسى. تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزبن، وإبراهيم الأيارى. القاهرة. لجنة التأليف والترجمة والنشر: ١٣٩٣هـ - ١٩٨٣م. الطبعة الثانية .
- عيون الأخبار. تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري . الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٧٣م .
- غایة النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى. نشره: براجستاسر. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثالثة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- غيث النفع في القراءات للعلامة سيدى علي النورى الصفاقس. الطبعة الأولى: ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م. المكتبة التجارية الكبرى. مصر.
- الفصيح لأبي العباس بن ثعلب. تحقيق ودراسة: الدكتور عاطف مذكر. دار المعارف بمصر .

- قيس ابن الملوح الجنون وديوانه. حققه وقدمت له بدراسة نقدية في حياة الشاعر وديوانه: الدكتورة شوقية إنجلق. مطبعة الجمعية التاريخية التركية. أنقرة: ١٩٦٧ م.
- الكافية في النحو للإمام جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي. تحقيق د. طارق نجم. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير. دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الخامسة: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المسبرد. عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر - الفجالة - مصر .
- كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. الطبعة الثالثة: ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م . عالم الكتب. بيروت .
- الكشاف للزمخشري. دار الفكر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى: ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- كشف الظنون لخاتمي خليفة. استنبول: ١٩٤١ م .
- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني. تحقيق: الدكتور هادي عطية مطر. مطبعة الإرشاد . بغداد: ٤١٤٠ هـ - ١٩٨٤ م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها مؤلفه: أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان. الطبعة الثانية: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. مؤسسة الرسالة. بيروت .
- اللباب لابن الأثير. مصر: ١٣٥٦ هـ .
- لسان العرب لابن منظور. دار صادر. بيروت - لبنان .
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني. حيدر أباد - الهند: ١٣٣١ هـ .
- اللمع في العربية. تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني . تحقيق: حامد المؤمن. الطبعة الثانية: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. عالم الكتب.

- بحاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة .
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب. شرح وتحقيق: عبد السلام هارون. الطبعة الرابعة: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. دار المعارف. القاهرة - مصر .
- مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة. دار الرفاعي بالرياض. الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني. حققه محمد محيي الدين عبد الحميد. دار القلم. بيروت - لبنان .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تأليف: أبي الفتح عثمان ابن جنبي. تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم التجار، والدكتور عبد الفتاح شلي. الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. دار سزكين للطباعة والنشر .
- المحرر الوجيز لابن عطية. تحقيق: الرحالي الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنباري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي صادق. الطبعة الأولى. قطر: ١٣٩٨هـ. الدوحة .
- المخصص لابن سيده. الطبعة الأولى. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣٢١هـ .
- المدارس البحوية. تأليف الدكتور شوقي ضيف. الطبعة الثانية. دار المعارف بمصر.
- المذكر والمؤنث لأبي زكريا الفراء. حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور رمضان عبد التواب. مكتبة دار التراث. القاهرة. الطبعة الثانية .
- مراتب النحوين لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي. الطبعة الثانية: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- المرتجل في شرح الجمل لابن الحشاب. تحقيق: علي حيدر. دمشق: ١٣٩٢هـ .
- المساعد على تسهيل الفوائد للإمام بهاء الدين بن عقيل. تحقيق: د. محمد كامل بركات. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- المسند للإمام أحمد بن حنبل. المطبعة الميمنية بمصر: ١٣١٣هـ .

- مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: د. حاتم الصامن. مؤسسة الرسالة. الطبعة الرابعة: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- المصطلح النحوي تأليف الدكتور عوض القوزي، منشورات جامعة الملك سعود ١٤٠٦ هـ.
- المعارف لابن قتيبة. حققه د. ثروت عكاشة. الطبعة الرابعة. دار المعارف. القاهرة.
- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعده البلخي المحاشعي. دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد. الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. عالم الكتب. بيروت.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج. شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب. الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معاني القرآن لأبي زكريا الغراء. تحقيق: أحمد يوسف بحاتي، ومحمد علي النجاشي. الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٨٠ م. الطبعة الثانية.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي. دار المأمون. القاهرة: ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.
- معجم البلدان لياقوت الحموي البغدادي. عني بتصحيح وضعه وكتابة المستدرك: محمد أمين الخاجي بقراءته على: الأستاذ الأديب النحوي لرواية الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي. الطبعة الأولى: ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م. مطبعة السعادة القاهرة.
- معجم الشعراء لأبي عبيد الله المرزباني. بتهذيب المستشرق الأستاذ: الدكتور سالم الكرنكوي. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. الطبعة الثانية: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- معجم شواهد العربية. تأليف: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الأولى: ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م. الناشر: مكتبة الخاجي بمصر.

- معجم شواهد النحو الشعرية. د. حنا جمیل حداد. الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ .
دار العلوم للطباعة والنشر. الرياض .
- معجم ما استعجم للبکری، تحقيق مصطفی السقا . القاهرة ١٩٤٥ م .
- المعجم المفہرس لألفاظ القرآن الكريم. وضعه: فواد عبد الباقی. الطبعة الأولى:
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. دار الحديث . القاهرة .
- المعجم الوسيط. الطبعة الثالثة. مجمع اللغة العربية .
- مغنى الليب عن كتب الأغاریب للإمام أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري.
تحقيق: محمد محیی الدین عبد الحمید. دار الباز - عباس أحمد الباز .
- المفصل في علم اللغة للزمخشري. علق عليه: الدكتور محمد عز الدين السعیدي.
الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م. دار إحياء العلوم. بيروت .
- المفضليات للمفضل الضبي، تحقيق: أحمد شاکر وعبد السلام هارون، المعارف
١٣٧١ هـ .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بالشواهد الكبرى للإمام
العيین محمود. بهامش خزانة الأدب. طبعة دار صادر. بيروت .
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزید البرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم
الكتب . بيروت .
- المقرب. تأليف: علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار
الجواری، وعبد الله الجبوری. مطبعة العانی. بغداد. الطبعة الأولى: ١٣٩١ هـ -
١٩٧١ م .
- الممتع في التصریف لابن عصفور الإشبيلی، تحقيق د. فخر الدین قباوة، الدار العربية
للكتاب، الطبعة الخامسة ١٤٠٣ هـ .

- المنصف. شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي. تحقيق: الأستاذ إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين. الطبيعة الأولى: ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م. إدارة إحياء التراث القديم .
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم لأبي القاسم الأمدي. ينظر: مع كتاب معجم الشعراء .
- الموسوعة للمرزباني. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الفكر العربي .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة: خديجة الحديشي. وزارة الثقافة والإعلام العراقية. دار الرشيد للنشر. بغداد: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة: ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي. دار الكتب المصرية - ١٩٣٢م .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزرى. أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الصباغ. دار الكتب العلمية. بيروت .
- النكث في تفسير كتاب سيبويه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، المعروف بالأعلم الشنتمري. تحقيق: زهير عبد الحسن سلطان. الطبيعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. منشورات معهد المخطوطات العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- نوادر أبي زيد. تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق. بيروت. القاهرة. الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- الهادي في الإعراب إلى طريق الصواب لابن القبيصي، تحقيق وتقديم الدكتور محسن العميري، دار التراث - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- هدية العارفين للبغدادي. استنبول: ١٩٦٤ م.
- همع المرامع في شرح جمع الحوامع بحلال الدين السيوطي. تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت.
- الوفي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي. باعتماء هلموت ريتز. دار النشر فرانز ستايبر بفيسبادن: ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان لابن خلkan. تحقيق: د. إحسان عباس. دار صادر. بيروت.

١١. فهرس الموضوعات

أولاً: (الدراسة)

٦	الفصل الأول: التعريف بالمؤلف
٨	نسبة ولقبه
٩	مرولده ونشأته
١٠	رحلاته العلمية
١١	أخلاقه وسيرته
١٢	علمه
١٤	عصره
١٦	شيوخه
٢٠	تلاميذه
٢٣	آثاره العلمية
٢٨	وفاته
٣٦	مصادر الكتاب
٣٨	١- سيبويه
٤٢	٢- الكسائي
٤٣	٣- الفراء
٤٦	٤- الأخفش
٤٨	٥- ابن السكيت
٤٩	٦- البرد
٥٠	٧- الزجاج
٥٢	٨- ابن خالويه

٥٤	٩- الفارسي
٥٥	١٠- ابن جنی
٥٨	مصطلحات المؤلف في الكتاب
٦٤	مناقشاته العلمية و اختياراته
٧١	موقفه من العلة التحوية
٧٧	موقفه من علماء البصرة والکوفة
٨١	عنایة المؤلف بالشواهد القرآنية والقراءات والحديث
٨١	أ- الشواهد القرآنية
٨٣	ب- شواهد القراءات
٨٥	ج- شواهد الحديث النبوی
٨٧	الشواهد الشعرية وعنایة المؤلف بها
٩٠	مقارنة بين كتاب عيون الإضراب وكتاب المفصل
٩٤	قيمة الكتاب العلمية
٩٦	نسخة الكتاب
٩٨	توثيق الكتاب
٩٩	عملي في التحقيق

ثانياً: الكتاب المحقق

١. الفهرس الإجمالي: (أقسام الكتاب وأبوابه)

١١٣	[القسم الأول] في أقسام الكلام وماهية الإعراب ووجوهه
١١٤	الباب الأول في ذكر أقسام الكلم
١٢٠	الباب الثاني في ماهية الإعراب ووجوهه وذكر الفرق بين الإعراب والبناء
١٢٤	الباب الثالث في إعراب الاسم الواحد
١٤٢	الباب الرابع في إعراب الاسم المثنى
١٤٦	الباب الخامس في إعراب الاسم الجموع
١٥٢	الباب السادس في إعراب الفعل المستقبل
١٥٦	[القسم الثاني:] في الأسماء المرفوعة
١٥٧	الباب الأول في المبتدأ والخبر
١٧٣	الباب الثاني في يدخل على المبتدأ والنعت فلا يغيره
١٧٩	الباب الثالث في المقدمة المقدمة (النعت السبيبي)
١٨٥	الباب الرابع في ذكر إعراب الفعل
١٩٨	الباب الخامس في إعراب مالم يسم فاعله
٢٠٣	الباب السادس في إعراب أسامي كان وأنواعاتها
٢٢٢	الباب السابع في أخبار إن وأنواعاتها
٢٤٣	[القسم الثالث] في إعراب الأسماء المنصوبة
٢٤٤	الباب الأول في المفعول المطلق
١٥٣	الباب الثاني في المفعول به

٢٦٦	الباب الثالث في المفعول فيه
٢٧٨	الباب الرابع في المفعول معه
٢٨٠	الباب الخامس في المفعول له
٢٨٣	الباب السادس في الحال
٢٨٨	الباب السابع في التمييز
٢٩١	الباب الثامن في إعراب في ذكر إعراب الاسم المعدود
٣٠٥	الباب التاسع في ذكر إعراب اسم كم
٣٠٩	الباب العاشر في ذكر التفسير
٣١٠	الباب الحادي عشر في الإغراء
٣١١	الباب الثاني عشر في التحذير
٣١٢	الباب الثالث عشر في الاستثناء
٣٢٨	الباب الرابع عشر في لا النافية
٣٣٨	الباب الخامس عشر في الأسماء المناداة
٣٥٩	[القسم الرابع:] في معرفة الأسماء المجرورة
٣٦٠	البا الأول في ذكر جمل الحروف الجارة للأسماء
٣٦٦	الباب الثاني في مذ ومنذ
٣٦٨	الباب الثالث في حتى
٣٧٢	الباب الرابع في ذكر حروف القسم
٣٨١	الباب الخامس في ذكر الإضافة
٣٩٠	الباب السادس في الإمالة
٣٩١	[القسم الخامس:] في بيان ما يتبع الاسم في إعرابه
٣٩٣	الباب الأول في ذكر الوصف
٣٩٩	الباب الثاني في التوكيد

٤٠٧	الباب الثالث في البدل
٤١١	الباب الرابع في عطف البيان
٤١٢	الباب الخامس في عطف النسق
٤٢٩	الباب السادس في المعرفة والنكرة
٤٣٨	الباب السابع في الحكاية

الفهرس التفصيلي

١٠٧	المقدمة
١٠٨	أقسام الكتاب وأبوابه
[القسم الأول] في أقسام الكلام وماهية الإعراب ووجوهه:	
١١٣	وهو ستة أبواب:
١١٤	الباب الأول: (في ذكر أقسام الكلام)
١١٤	- الاسم وعلاماته
١١٧	- الفعل وعلاماته
١١٨	- الحرف وعلاماته
١١٩	الباب الثاني: (في الإعراب والبناء)
١٢٠	حد الإعراب والبناء
١٢٠	أضرب الإعراب
١٢١	أضرب البناء
١٢٢	العرب من الكلام
١٢٣	المبني من الكلام
١٢٤	الباب الثالث: (في إعراب الاسم الواحد)
١٢٤	العرب من الأسماء على ضربين: صحيح ومعتل
١٢٤	الصحيح: منصرف وغير منصرف
١٢٤	(مسألة): في التقاء الساكنين
١٢٩	(فصل): في إعراب المضاف وغير المنصرف
١٢٩	(فصل) في الوقف
٣٤	(فصل): الاسم المعتل على ضربي: منقوص ومقصور

- ١٣٤ - المنقوص
- ١٣٨ - المقصور
- ١٣٩ - الممدود
- ١٤٠ (فصل) في إعراب الأسماء الستة
- ١٤٠ - الضمة والكسرة والألف أجزاء من الحروف
- ١٤١ - الضمائر المنفصلة
- ١٤١ - الأسماء المبهمة: ذو، ذوا ...
- ١٤٢ الباب الرابع: (في إعراب الاسم المثنى)
- ١٤٣ (فصل): في نوع آخر من الثنوية المضافة وغير المضافة
- ١٤٦ الباب الخامس: (في إعراب الاسم المجموع)
- ١٤٧ ما يجمع هذا الجمع
- ١٤٩ جمع التأنيث
- ١٥١ جمع التكسير
- ١٥٢ الباب السابع: (في إعراب الفعل المستقبل)
- ١٥٦ [القسم الثاني:] في الأسماء المرفوعة
- ١٥٧ الباب الأول: (في المبتدأ والخبر)
- ١٥٧ (فصل): في ترتيب نظم الكلام من الأشياء التي تتراكب منها أبواب النحو
- ١٥٨ (فصل): فيما يجعل خبراً في أبواب النحو
- ١٦٠ (فصل): في ذكر المبتدأ
- ١٦١ (فصل): في خبر المبتدأ
- ١٦٤ الإخبار بالجملة
- ١٦٥ تذكير الفعل وتأنيثه إذا تقدمه اسم مذكر أو مؤنث
- ١٦٦ غُود الضمير إلى أقرب مذكر أو غيره
- ١٦٩ الإخبار بالظرف والجهاز والمحرر

١٧١	تقديم خبر المبتدأ عليه
١٧١	حذف أحدهما
١٧٢	الباب الثاني: (فيما يدخل على المبتدأ والنعت فلا يغيره)
١٧٣	ليتما
١٧٣	إذ وإذا ...
١٧٤	لوما ولو لا
١٧٥	لو
١٧٧	(فصل): بينا وبينما
١٧٩	الباب الثالث: في الصفة المقدمة [النعت السبي]
١٨٠	(فصل): قوله: هذا رجل مضروب غلمانه
١٨٠	الصفة المشبهة بالفعل
١٨٣	التعبير عن التثنية بالجمع
١٨٥	الباب الرابع: (في ذكر إعراب الفعل)
١٨٦	تقديم الفاعل على الفعل
١٨٦	الحق علامة التثنية والجمع في الفعل
١٨٦	تأنيث الفعل
١٩٢، ١٦٥	(فصل): إذا تقدم اسمان مذكر ومؤنث على الفعل
١٩٢	(فصل): ولك في "جماعة" تذكير فعلها
١٩٦	(فصل): في تعدى الفعل ولزومه
١٩٧	الفصل بين الفعل والفاعل
١٩٨	الباب الخامس: (في إعراب مالم يسم فاعله)
٢٠٠	ما يعدى به الفعل اللازم
٢٠١	ما ينوب عن الفاعل عند تعدد المفاعيل
٢٠٣	الباب السادس: (في إعراب أسامي كان وأنوادها)

- ٢٠٤ (فصل): إذا اجتمع بعد كان معرفة ونكرة
٢٠٨ (فصل): تقديم خبر كان على اسمها وتقديمه عليها
٢٠٩ (فصل): في خبر كان وأخواتها
٢١٠ (مسألة): تقول: كان زيد منطلقا
٢١١ (فصل): كان وأخواتها تأتي ناقصة وتمة
٢١٤ أصبح وأمسى
٢١٤ أضحي
٢١٤ صار
٢١٤ مازال - مابرح - مافتue - مالنفك
٢١٦ مادام
٢١٦ ليس
٢١٦ فصل الضمير بخبر كان وفصله
٢١٦ كان تأتي زائدة
٢١٧ (فصل): في ضمير القصة والشأن
٢١٩ (فصل): في عمل ما عمل ليس
٢٢٠ دخول الباء في خبر ما
٢٢٢ الباب السابع: (في أخبار إن وأخواتها)
٢٢٨-٢٢٣ (فصل): في العطف على اسم إن وأخواتها قبل تمام الخبر
٢٢٣ - توكيد اسم إن قبل تمام الخبر
٢٢٦، ٢٢٤ - العطف على اسم إن ولكن بعد تمام الخبر .
٢٢٥ (فصل): وقوع الخبر ظرفاً أو جار أو مجرور
٢٢٩ (فصل): وقد يكون اسم إن وأخواتها أحد الأسماء الموصولة
٢٢٩ (فصل): دخول ما على إن وأخواتها
٢٣٠ (فصل): في معاني هذه الحروف
٢٣٢ - أخبار هذه الحروف

- ٢٣٢ - كسر همزة إن وفتحها
٢٣٩ وبجيء إن يعني نعم، والكلام على: *(إن هذان لساحران)*
٢٤١ بجيء إن يعني لعل
- ٢٤٣ [القسم الثالث] في إعراب الأسماء المنصوبة
٢٤٤ الباب الأول: (في المفعول المطلق وهو المصدر)
٢٤٤ (فصل): ولا يجوز تثنية المصدر ولا جمعه
٢٤٥ (فصل): وكل مصدر ينتصب بفعله
٢٤٧ (فصل): وينتصب بالفعل ما هو نوع مأخوذ منه
٢٤٨ (فصل): وما أضيف إلى المصدر مما هو وصف له بمنزلة المصدر
٢٤٨ (فصل): وإذا أضفت المصدر إلى ضمير الفاعل وأردت إضمار المفعول
٢٤٨ (فصل): وقد يعمل المصدر عمل الفعل
٢٤٩ إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول
٢٥١ (فصل): كثيراً ما ينتصب المصدر بفعل مضمر
٢٥٣ الباب الثاني: (في المفعول به)
٢٥٤ - الفعل في التعدي على ضررين: متعد بنفسه وبحرف الجر
٢٥٦ - أفعال الشك واليقين (ظن وأخواتها)
٢٥٨ إعمالها وإلغاؤها
٢٥٨ ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل
٢٥٩ - الضمير المتصل
٢٦٠ - الضمير المنفصل
٢٦١ - إذا اجتمع خبران ...
٢٦١ (فصل): ما تعرف به المرفوع من المنسوب إذا وقع بينهما ...
٢٦٢ (فصل): قد يأتي الفاعل أو المفعول اسمها مبهمما
٢٦٣ تقدم المفعول على الفاعل

- ٢٦٣ (فصل) : في الاستغفال
- ٢٦٦ الباب الثالث : (في بيان إعراب المفعول فيه وهو الظرف)
- ٢٦٦ طرف الزمان
- ٢٦٦ أمسى
- ٢٦٧ قوله تعالى : ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ...﴾
- ٢٦٩ (فصل) : إذا وإذا
- ٢٦٩ - الفرق بين إذا ومتى
- ٢٧١ - بناء أسماء الزمان حين إضافتها إلى فعل ماض
- ٢٧٢ حذف الجملة المضاف إليها إذ
- ٢٧٢ - قبل وبعد وأول
- ٢٧٣ (فصل) : في بعض الآيات
- ٢٧٤ - ظرف المكان
- ٢٧٥ (فصل) : في الظروف المتصرفة وغير المتصرفة
- ٢٧٨ الباب الرابع : (في المفعول معه)
- ٢٧٩ ليس كل واو بمعنى يصبح نصب الاسم بعدها
- ٢٨٠ الباب الخامس : (في المفعول له)
- ٢٨١ - قوله تعالى : ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً﴾
- ٢٨٢ - قوله تعالى : ﴿عَذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾
- ٢٨٣ الباب السادس : (في الحال)
- ٢٨٣ - قد يأتي الحال نكارة ومنه الحسن والقبيح
- ٢٨٥ وقوع الجملة حالا
- ٢٨٥ (فصل) : في تقديم الحال على عاملها
- ٢٨٦ في تقديم الحال على صاحبها
- ٢٨٦ (فصل) : في قوله تعالى : ﴿خَالِصَةً﴾
- ٢٨٦ في قوله تعالى : ﴿هَدِي وَرَحْمَةً﴾

- ٢٨٧ (فصل): وأما القطع فذهب قوم إلى أنه يعني الحال
٢٨٧ - يعني الحال
٢٨٨ الباب السابع: (في التمييز)
٢٩٠ - ما اختلف فيه في بعض الآيات قوله تعالى: ﴿لَهُ خيرٌ حافظاً﴾
٢٩١ الباب الثامن: (في ذكر اعراب الاسم المعدود)
٢٩١ - تمييز الأعداد على ثلاثة أوجه
٢٩٢ - اعراب العدد
٢٩٤ (فصل): في تذكير العدد تأنيثه
٢٩٦ - من العرب من يسكن العين في أحد عشر
٢٩٨ (فصل): أعلم أن العدد في التذكير والتأنيث يجري على اللفظ
٢٩٩ (فصل): وتقول في النصف ...
٣٠٠ - وتقول: عندي ستة رجال ونسوة
٣٠١ (فصل): في تعريف العدد مضافا
٣٠٢ في تعريف العدد وهو غير مضاف
٣٠٣ (فصل): فإن أحببت أن تعرف كل واحد من العدد والجنس
الباب التاسع: (في ذكر اعراب اسم كم)
٣٠٥ (فصل): فإن فصلت بين كم وبين النكرة المحورة في الخبر
٣٠٧ (فصل): وقد يجيء كأين يعني كم
٣٠٩ الباب العاشر: (في ذكر التفسير)
٣١٠ الباب الحادي عشر: (في الإغراء)
٣١١ الباب الثاني عشر: (في التحذير)
٣١١ - من المنصوبات: النصب على المدح
٣١١ - النصب على الذم
٣١٢ الباب الثالث عشر: (في الاستثناء)
٣١٣ - الاستثناء التام الموجب

- ٣١٣ - الاستثناء المفرغ
- ٣١٤ - الاستثناء التام المنفي
- ٣١٤ - قوله تعالى: ﴿وَلَا يلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأُكُوك﴾ (فصل): إذا أخرت المستثنى على المستثنى منه
- ٣١٦ - ابدال ما بعد إلا مما قبلها على اللفظ والموضع
- ٣١٧ - الاستثناء المنقطع
- ٣١٩ - (فصل): في غير
- ٣٢١ - قوله تعالى: ﴿غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾
- ٣٢٢ - الفرق بين غير إذا كانت صفة أو استثناء
- ٣٢٥ - سوى
- ٣٢٥ - ليس ولا يكون وما عدا
- ٣٢٥ - حاشى
- ٣٢٧ - إلا أن يكون
- ٣٢٨ - الباب الرابع عشر: (في لا النافية)
- ٣٢٨ - النكرة المفردة
- ٣٣٠ - العطف على النكرة المفردة
- ٣٣٠ - الفصل بين لا والنكرة
- ٣٣٠ - دخول لا على المعرفة
- ٣٣٠ - (فصل): واعلم أن لا قد تنصب النكرة على النفي بظاهرها
- ٣٣١ - (فصل): إذا كررت لا
- ٣٣٢ - (فصل): في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فَسْوَقٌ...﴾
- ٣٣٤ - قوله تعالى: ﴿لَا يَبْعَثُ فِيهِ وَلَا خَلْتَهُ...﴾
- ٣٣٥ - (فصل): في وصف النكرة المفردة
- ٣٣٥ - (فصل): وإذا نفيت شيئاً فيه نون الجماعة
- ٣٣٦ - (فصل): وإذا نفيت اسمًا منقوصاً

- ٣٣٧ (فصل): في خبر لا
٣٣٨ الباب الخامس عشر: (في الأسماء المناداة
٣٣٩ (فصل): إذا وصفت المفرد العلم
٣٤١ إذا عطفت عليه أو أكدته
٣٤٢ (مسألة): إذا وصفت المنادى بابن ...
٣٤٣ - إذا وقع الابن بين علمين في غير النداء
٣٤٤ - قوله تعالى: ﴿عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ﴾
٣٤٥ (مسألة): النداء بـ "يا أيها"
٣٤٦ الفرق بين: يا هذا الرجل ويا أيها الرجل
٣٤٧ العطف على صفة أي
٣٤٨ (مسألة): في أحرف النداء
٣٥٠ (فصل): في حذف حرف النداء
٣٥١ - لا ينادي ما فيه أول
٣٥١ (مسألة): في المضاف إلى ياء المتكلم
٣٥٢ (مسألة): في الاستغاثة وما يجري بحراها
٣٥٣ (فصل): في الترخيم
٣٥٧ (فصل): في الندبة

٣٥٩ [القسم الرابع:] في معرفة الأسماء المجرورة
٣٦٠ الأسماء الجارة
٣٦٠ الباب الأول: (في ذكر جمل الحروف الجارة للأسماء
٣٦١ الحروف الجارة خمسة
٣٦١ الأدوات الجارة اثنتا عشر نقطة
٣٦١ الكاف
٣٦٢ الباء واللام

- ٣٦٣ من
٣٦٤ إلى وعن على رب
٣٦٥ في
٣٦٦ الباب الثاني: (في مذ ومنذ)
٣٦٧ أصل مذ: منذ
٣٦٨ الباب الثالث: (في حتى)
٣٧٠ الفرق بينها وبين إلى
٣٧٢ الباب الرابع: (في ذكر حروف القسم
٣٧٣ - قوله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا﴾
٣٧٤ (فصل): في حذف حرف القسم
٣٧٥ (فصل): في حقيقة القسم
٣٧٦ (فصل): في جواب القسم
٣٨١ الباب الخامس: (في ذكر الإضافة)
٣٨٢ ضروب الإضافة
٣٨٦-٣٨٣ (فصل): فيما يحذف للإضافة
٣٨٠ - إذا وقع القسم في حشو الكلام
٣٨٤ - إضافة اسم الفاعل إلى المفعول
٣٨٦ (فصل): ومن شروط الإضافة
٣٨٧ (فصل): معنى اسم الفاعل مع تنوينه
٣٨٧ خلاف في بعض الآيات
الباب السادس: (في الإمالة)

٣٩١ [القسم الخامس:] في بيان ما يتبع الاسم في اعرابه
٣٩٣ الباب الأول: (في ذكر الوصف)
٣٩٣ ما توافق فيه الصفة الموصوف

- ٣٩٥ (فصل): قد يوجد في بعض المواضع ألفاظ شبيهة بالمعارف ..
- ٣٩٦ (فصل): في أ فعل التفضيل
- ٣٩٩ الباب الثاني: (في التوكيد)
- ٤٠١ - توكيد النكرة
- ٤٠١ - توكيد الضمير
- ٤٠٢ (فصل): في كل
- ٤٠٤ (فصل): وكلا في تأكيد الاثنين ككل في تأكيد الجمع
- ٤٠٧ الباب الثالث: (في البدل)
- ٤٠٧ - بدل الكل والبعض
- ٤٠٨ - قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّه﴾
- ٤٠٨ - قوله تعالى: ﴿أَحَسِنَ الْخَالقِينَ اللَّهُ رَبُّكُمْ...﴾
- ٤٠٩ - قوله تعالى: ﴿ذَوَاتِي أَكْلَ خَمْطَ﴾
- ٤٠٩ - بدل الاستعمال
- ٤١٠ - بدل الغلط
- ٤١١ الباب الرابع: (في عطف البيان)
- ٤١٢ الباب الخامس: (في العطف وهو النسق
- ٤١٢ الواو والفاء
- ٤١٣ ثم وأو
- ٤١٤ بل ولكن وأم
- ٤١٦ لا
- ٤١٦ إما
- ٤١٦،٣٦٨ حتى
- ٤١٧ - قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ﴾
- ٤١٨ - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّحْلُ مَنْ طَلَعَهَا قَنْوَانَ...﴾
- ٤١٨ - قوله تعالى: ﴿يَطْلُبُهُ حَثِيَّا وَالشَّمْسُ وَالقَمَرُ وَالنَّجَومُ...﴾

- ٤١٨ - قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلْمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى ...﴾
- ٤١٩ - قوله تعالى: ﴿قُلْ أَذْنَ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ ...﴾
- ٤١٩ - قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمَاهِرِينَ ...﴾
- ٤٢٠ - قوله تعالى: ﴿وَسَخَرَ لَكُمُ اللَّيلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ ...﴾
- ٤٢٠ - قوله تعالى: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ اسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾
- ٤٢١ - قوله تعالى: ﴿وَزَرْعٌ وَنَخْيَلٌ صَنْوَانٌ وَغَيْرُ صَنْوَانٍ﴾
- ٤٢١ - عطف الجملة على الجملة
- ٤٢٢ - (فصل): واعلم أن الاسم يعطى على الاسم إذا اتفقا في الحال
- ٤٢٥ - (فصل): في عطف الفعل على الاسم
- ٤٢٥ - (فصل): في عطف المظهر على المضمر والعكس
- ٤٢٩ - **الباب السادس:** (في ذكر المعرفة والنكرة)
- ٤٣١ - "ذو" لا تضاف إلا إلى أسماء الأخبار
- ٤٣٢ - أقسام المعرف
- ٤٣٣ - الضمائر وأقسامها
- ٤٣٥ - أسماء الأعلام
- ٤٣٥ - أسماء الاشارة
- ٤٣٥ - الذي والتي
- ٤٣٦ - اعراب خبر المعرفة والنكرة
- ٤٣٨ - **الباب السابع:** (في الحكاية)
- ٤٣٨ - إذا سألت بمن عن نكرة
- ٤٣٩ - إذا سألت بأي عن نكرة